

موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

عبد الشفيق عيسى
المحامى

الجزء الثانى عشر

١٩٩٤

اصدار

مركز حسنى للمدراسات القانونية

٣٨٧ فى الأهرام - الجزيرة ت. ٥٣٦٣٦٣ - ٥٣٥٩٩٠

٦ فى بوليبيك خمس من لاطمة رشدى - الميصر

[The page contains dense, repetitive handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the paper.]

(The page contains dense, repetitive diagonal text, likely bleed-through from the reverse side or a scanning artifact.)

موسوعة مصر

تتعين موضوعي لجميع التشريعات المعمول بها في مصر حتى مسنوي القرار الوزاري ، الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا ، معدلة وفقا لأخر تعديل ومرتببة موضوعاتها ترتيبا هجائيا وملحقا عليها بأهم الجاديه القانونيه التي تفرعها محكمتا النقض والاداريه العليا

امداد

عبد المنعم حسنى

المحامي

الجزء الثاني عشر

موضوعات حرف (ت)

1995

إصدار : مركز حسني للدراسات القانونية
 © سمة توفيقية شمس من سمة فاطمة رشيد و سمة الهادي

०३०११. ८

تعبئة عامة واحصاء

القسم الأول - في التعبئة العامة .

القسم الثانى - في الاحصاء والتعداد .

القسم الثالث - في الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

القسم الاول
في التعبئة العامة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠
في شأن التعبئة العامة (١، ٢)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،
وعلى المرسوم رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التعيين في
الاقليم الجنوبي ،
والقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة
والقوانين المعدلة له في الاقليم الجنوبي ،
والمرسوم التشريعي رقم ٤٥ الصادر في ١٩٥٣/٣/٤ في شأن
تشكيلات وزارة الدفاع في الاقليم الشمالي ،
والقانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم وزارة الحربية -
في الاقليم الجنوبي ،

-
- (١) الجريدة الرسمية في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٠ - العدد ٧١ .
(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٤٥ لسنة
١٩٦٠ بتحديد الجهات الادارية المختصة بشئون التعبئة العامة . كما صدر
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء لجان
التعبئة العامة ولجان الانتاج الحري .

٦ تعبئة عامة واحصاء

والقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية
والقوانين المعدلة له في الاقليم الجنوبي ،

والقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم خدمة موظفي الحكومة
ومستخدميها وعمالها في القوات المسلحة والمصانع الحربية ومصانع
الطائرات في الاقليم الجنوبي ،

والقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخويل وزير الحربية سلطة
اصدار أوامر استيلاء وتكليف في الاقليم الجنوبي ،

والقانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء جيش التحرير الوطني
في الاقليم الجنوبي ،

والقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن تعديل بعض أحكام القانون
رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ في الاقليم الجنوبي ،

والقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن التعبئة العامة في الاقليم
الجنوبي .

والقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٨ بتخويل وزير الحربية سلطة اصدار
أوامر استيلاء وتكليف في الاقليم الشمالي ،

والقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القوانين الآتي :

مادة ١ - تعلن التعبئة العامة بقرار من رئيس الجمهورية في حالة
توتر العلاقات الدولية أو قيام خطر الحرب أو نشوب حرب .

ويعلن رئيس الجمهورية انتهاء التعبئة بقرار منه عند زوال الحالة
التي أوجبت إعلانها .

ويجوز في غير هذه الأحوال اتخاذ بعض التدابير اللازمة للمجهود
الحربي المبينة في هذا القانون .

مادة ٢ - يترتب على اعلان التعبئة العامة :

أولاً - الانتقال بالقوات المسلحة من حالة السلم الى حالة الحرب ويشمل ذلك :

١ - استدعاء الضباط الاحتياطيين .

٢ - استدعاء الضباط المتقاعدين الذين لم يجاوزوا سن الستين وكانوا لائقين طبياً للمخدمة العسكرية .

٣ - وقف تسريح قوات الاحتياط .

٤ - استدعاء الأحتياط .

٥ - استدعاء جيش التحرير الوطني .

ثانياً - الزام عمال المرافق العامة التي يصدر بتعيينها قرار من مجلس الدفاع الوطني بالاستمرار في أداء أعمالهم تحت اشراف الجهة الادارية المختصة .

ثالثاً - اخضاع المصانع والورش والمامل التي تعين بقرار من الجهة الادارية المختصة للسلطة التي تجددتها وذلك في تشغيلها وادارتها وانتاجها .

رابعا - تنفيذ الخطط التي أعدتها الجهات الفنية الخاصة بالتعبئة في وقت السلم .

خامساً - فرض رقابة عسكرية لتأمين سلامة القوات المسلحة وتعيين حدود هذه الرقابة ووسائل تنفيذها بقرار من مجلس الدفاع الوطني .

مادة ٣ - يختص مجلس الدفاع الوطني برسم السياسة العامة للتعبئة في الدولة واعتماد الخطط والتوصيات التي تتقدم بها الجهة الادارية المختصة لمجلس الدفاع الوطني أن يفوض من يرى تفويضه في تنفيذ اختصاصاته .

مادة ٤ - على الأشخاص الذين بلغوا سن الثامنة عشرة من رعايا

الدولة المغادية والدول التي قطعت معها العلاقات السياسية أن يقدموا أنفسهم خلال ثلاثة أيام من اعلان التعبئة الى جهة الادارة الموجودة في دائرتها محال اقامتهم لقيد أسمائهم بها وتقديم المستندات والبيانات المثبتة لشخصياتهم وجنسياتهم وحالاتهم المدنية والاجتماعية والمالية وعليهم أن يبلغوا عن كل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال ثلاثة أيام من حصول هذا التغيير ويسرى هذا الحكم على الذين كانوا من رعايا تلك الدول واكتسبوا جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو أية جنسية أخرى .

مادة ٥ - للموزير المختص عند قيام الحرب أن يصدر قرارات باعتقال رعايا الدول المشار اليها في المادة السابقة أو تصديق محال اقامتهم .

وللوزير المختص أن يصدر قرارات بوضع أموال هؤلاء الرعايا تحت الحراسة وكذلك أموال الشركات والمؤسسات والهيئات التي يكون لهم مصالح جديده فيها .

مادة ٦ - يحظر على المقيمين في أراضي الجمهورية العربية المتحدة أن يتعاملوا مع حكومات الدول المشار اليها في المادة ٤ ورعاياها خلال مدة التعبئة .

مادة ٧ - لمجلس الدفاع الوطني أن يقرر فرض الخدمة العسكرية خلال مدة التعبئة على جميع من يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من الذكور الذين أتموا السابعة عشرة من عمرهم ولم يجاوزوا الخمسين بما فيهم من انتهت مدة خدمته في الاحتياط ويكون تجنيدهم على دفعات تعين بقرار من الجهة الادارية المختصة ويستثنى من هذه الخدمة الأشخاص الذين كلفوا بأداء أعمال تتعلق بالجهود الحربية .

مادة ٨ - لمجلس الدفاع الوطني أن يقرر تكليف كل أو بعض أفراد الطوائف المهنية المختلفة بالخدمة في وزارة الحربية وادارتها وفروعها والمصالح والهيئات التابعة لها والقوات المسلحة ، أو للقيام بأى عمل من

الأعمال المتصلة بالمجهود الحربى ، كما يقرر المجلس حالات الاعفاء من التكليف .

مادة ٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٢) لرئيس الجمهورية أن يصدر أمرا بتكليف من تدعو الضرورة الى تكليفه من غير الطوائف التى يعينها مجلس الدفاع الوطنى وفقا للمادة السابقة وذلك للقيام بعمل من الأعمال المتعلقة بالمجهود الحربى (١) .

مادة ١٠ - للوزير المختص أن يستدعى أو يندب أى موظف أو مستخدم أو عامل فى الحكومة أو الهيئات الاقليمية أو المؤسسات العامة فيما بين سن الخامسة والعشرين والخمسة والثلاثين للعمل فى وزارة الحربية وادارتها وفروعها والمصالح والهيئات التابعة لها - والقوات المسلحة والشرطة والمصالح والهيئات الحكومية ذات النظام العسكرى وكتائب الأعمال الوطنية وعلى ألا تتجاوز مدة الاستدعاء أو الندب سنتين وأن يكون ذلك فى حدود ٢٪ (اثنين فى المائة) سنويا من مجموع موظفى ومستخدمى وعامل الجهة التى يحصل منها الاستدعاء أو الندب وبحد أقصى قدره ٤٪ (أربعة فى المائة) من مجموع أفراد المهنة الواحدة .

مادة ١١ - للجهة الادارية المختصة أن تطلب حضور الأشخاص الذين يرى تجنيدهم أو تكليفهم أو استدعاؤهم أو ندبهم وفقا للقانون وذلك لتوقيع الكشف الطبى عليهم على أن يكون الطيب بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول فاذا نجحوا فى الكشف الطبى صدر الأمر بتجنيدهم العدد اللازم منهم أو تكليفه أو استدعائه أو ندبه .

مادة ١٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٢) لكل من صدر امر بتكليفه بأى عمل ان يمارس فى هذا الأمر خلال سبعة ايام

(١) صدرت عدة قرارات جمهورية بتفويض وزير الدفاع والانتاج الحربى فى بعض اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٢ آخرها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٧ (الجريدة الرسمية - العدد ٤٩ فى ١٩٨٧/١٢/٣) .

من تاريخ اعلانه به وذلك بطلب يقدم الى الجهة الادارية المكلف بالعمل بها ، ويكون الفصل في المعارضة طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، ولا يترتب على المعارضة في أمر التكليف وقف تنفيذه (١) .

مادة ١٣ - يخضع الأشخاص الذين استدعوا وفقا للمادة العاشرة من هذا القانون طوال مدة استدعائهم لجميع القوانين والأوامر والتعليمات العسكرية ويعتبرون ضباطا أو ضباط صف أو جنود طبقا للنظم التي يصدر بها قرار من الوزير المختص وينتفعون بالمميزات المقررة لأفراد القوات المسلحة وفقا للقواعد المعمول بها على أن يتمتع الجنود منهم بالمميزات المقررة للجنود المتطوعين .

أما من يندب فلا يخضع لحكم الفقرة السابقة وتسرى عليه كافة الأحكام المقررة في شأن موظفي الدولة المدنيين .

مادة ١٤ - يعامل من يستدعى أو يكلف بالصفة العسكرية أو المدنية ومن يندب للعمل في وزارة الحربية وإدارتها وفروعها والمصالح والهيئات التابعة لها والقوات المسلحة والشرطة والمصالح والهيئات الحكومية ذات النظام العسكري وكتائب الأعمال الوطنية وفقا للأحكام التالية .

مادة ١٥ - يعود الضابط المتقاعد الذي يستدعى للخدمة العسكرية بالرتبة التي كان بها عند إحالته الى التقاعد .

مادة ١٦ - يمنح المستدعى أو المكلف بالصفة العسكرية من موظفي ومستخدمي الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والهيئات الانشائية رتبة عسكرية شرفية تعادل درجته المدنية .

(١) صدرت عدة قرارات جمهورية بتفويض وزير الدفاع والانتاج الحربي في بعض اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٢ آخرها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٧ (الجريدة الرسمية - العدد ٤٩ في ١٩٨٧/١٢/٣) .

ويمنح من يستدعى أو يكلف بالصفة العسكرية من غير موظفي
مستخدمي الجهات المذكورة في الفقرة السابقة رتبة شرفية معادلة لرتبة
زميله الحاصل على مؤهله في علم تخرجه أو في أقرب عام يليه والتحق
بالعمل في الجهة التي يكون فيها الاستدعاء أو التكليف فور تخرجه أو في
أقرب عام يليه .

ويراعى ألا تعلق رتبة المستدعى أو المكلف الشرفية على رتبة رئيس
أو مدير الجهة التي يستدعى أو يكلف بالعمل فيها ولا يجتوز للمستدعى
أو المكلف استخدام الرتبة الشرفية بعد انتهاء استدعائه أو تكليفه .

مادة ١٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٢) يتقاضى من
يستدعى أو يكلف أو يندب بالصفة المدنية أو العسكرية بالتطبيق لأحكام
هذا القانون من العاملين بالوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية
والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها مرتبه أو
أجره من الجهة التي يستدعى أو يكلف أو يندب للعمل فيها .

ويكون المرتب أو الأجر مساويا لما كان يحصل عليه العامل من جهة عمله
الأصلية من المرتبات والأجور والبدلات والملاوات التي لها صفة الدوام ،
قبل استدعائه أو تكليفه أو نديه .

ومع ذلك تتحمل جهات العمل الأصلية بهذا المرتب أو الأجر على
هذه الضرورة إذا كان الاستدعاء أو التكليف أو الندب لوزارة الحربية
والفرع التابعة لها وكان ذلك أثناء فترات إعلان التعبئة أو انطوائى
وفى فترات التدريب وإجراء التجارب على التعبئة .

وفى جميع الحالات تتحمل الجهات التي يستدعى أو يكلف أو يندب
للمعمل فيها هؤلاء العاملون بالملاوات والبدلات العسكرية والميزات الأخرى
المقررة للاحتياط من نفس الرتبة أو الدرجة المعادلة للرتب والدرجات
الشرفية الممنوحة لهم ، إذا كان استدعاؤهم أو تكليفهم أو ندهم بالصفة
العسكرية .

مادة ١٨ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٢) يتقاضى من يكلف بالصفة المدنية أو العسكرية من موظفي ومستخدمي وعمال الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة مرتبه أو أجره من الجهة التي يكلف فيها ويكون هذا المرتب أو الأجر مساويا لأحد المرتبين أو الأجرين الآتين أيهما أكبر :

(أ) مرتبه أو أجره الذي كان يتقاضاه من الجهة التي كان يعمل بها قبل تكليفه على أن يكون شاملا لما كان يحصل عليه الموظف أو المستخدم أو العامل في جهة عمله الأصلية من مرتبات وأجور وبدلات وعلاوات لها صفة الدوام .

(ب) مرتب زميله المدني أو العسكري — على حسب صفة التكليف مدنية أو عسكرية الحاصل على ذات مؤهله في عام تخرجه أو أقرب عام يليه والتحق منذ تخرجه بالعمل في الجهة التي يؤدي فيها المكلف العمل .

وفي كلتا الحالتين يتقاضى من يكلف بالصفة العسكرية العلاوات والبدلات والتعويضات العسكرية والميزات الأخرى المقررة للاحتياط من نفس الرتبة أو الدرجة المعادلة للرتب والدرجات الشرفية الممنوحة لهم .

مادة ١٩ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٢) يتقاضى من يكلف بالصفة المدنية من الأشخاص الذين لا يدخلون في عداد موظفي ومستخدمي وعمال الجهات المينة في المادتين السابقتين مرتبا من الجهة التي يكلف بالعمل فيها مساويا للمرتب الذي يتقاضاه زميله المدني الحاصل على ذات مؤهله في عام تخرجه أو في أقرب عام يليه والتحق منذ تخرجه بالعمل في الجهة التي يؤدي فيها المكلف العمل .

ويتقاضى من يكلف بالصفة العسكرية من الأشخاص المذكورين في الفقرة السابقة مرتبا من الجهة التي يكلف بالعمل فيها مساويا للمرتب

الذى يتقاضاه زميله العسكى الحاصل على ذات مؤهله فى عام تخرجه أو فى أقرب عام يليه والتحق بالعمل منذ تخرجه فى الجهة التى يؤدى فيها المكلف العمل بما فى ذلك العلاوات والبدلات العسكرية والميزات الأخرى .

المقررة للاحتياط من نفس الرتبة أو الدرجة المعادلة للرتب والدرجات الشرفية الممنوحة لهم .

مادة ٢٠ - إذا تعدد الزملاء المشار اليهم فى المسادتين السابقتين يمنح المكلف أكبر المرتبات .

مادة ٢١ - يتقاضى من يكلف بالعمل فى الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة مرتبه أو أجره من الجهة التى يكلف بالعمل فيها .

ويكون المرتب أو الأجر بالنسبة الى الأشخاص المذكورين فى المادتين ١٧ ، ١٨ من هذا القانون مساويا للمرتب أو الأجر الذى يتقاضاه المكلف من الجهة التى كان يعمل بها قبل تكليفه أو مساويا للمرتب أو الأجر المقرر للوظيفة التى يكلف بعملها أيهما أكبر .

وبالنسبة الى الأشخاص المذكورين فى المادة ١٩ يكون المرتب أو الأجر مساويا للمرتب أو الأجر المقرر للوظيفة التى يكلف بعملها .

مادة ٢٢ - تتحمل الجهات التى يؤدى فيها المكلف أو المستدعى أو المنتدب العمل مصاريف الانتقال وبدل السفر التى يقتضيها التكليف أو الاستدعاء أو الندب .

مادة ٢٣ - يعامل من يكلف أو يستدعى طبقا لأحكام هذا القانون معاملة المجند وذلك بالنسبة الى تعيينه فى الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة واعتباره فى حكم المصار أثناء مدة تكليفه أو استدعائه والأولوية فى التعيين والاحتفاظ بوظيفته وأعادته للعمل فيها ومعاملته بالنسبة للوظيفة أثناء فترة تكليفه وتحديد الإقدمية .

كما يعامل من يندب طبقاً لأحكام هذا القانون معاملة المجند بالنسبة للدولية في التعيين في أية وظيفة أخرى .

ويشترط لثمتع من ذكروا في الفقرتين السابقتين بالدولية في التعيين حصولهم على تقارير سرية مرضية وأن لا تقل مدة تكليفهم أو استدعائهم أو نديهم عن سنة ونصف .

مادة ٢٤ - للجهة الادارية المختصة أن تصدر قراراً بذلك أو بغض التدابير الآتية الملزمة للمجهود الحربي (١) :

(أولاً) الاستيلاء على المواد الأولية ومواد الوقود والمواد الغذائية والمنسوجات وغير ذلك من المواد التموينية وتخزينها وتوزيعها وكذا أي مقبول .

(ثانياً) تحديد مقادير الاستهلاك لبعض أو كل منها ورد في الفقرة السابقة .

(ثالثاً) استعمال مختلف وسائل الرفع والجر والنقل لمدة معينة أو الاستيلاء عليها .

(رابعاً) الاستيلاء على المقاربات أو شغلها .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعديل بعض أحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية وقانون التعبئة العامة (الجريدة الرسمية في ١٩٦٢/٩/٢٥ - العدد ٢٢٠) ونص في مادته الثالثة على ما يأتي :

« تكون الاختصاصات المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه لرئيس الجمهورية أو من ينييه في ذلك » .

ثم صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٧ ونص في مادته الأولى على أن « يفوض وزير الدفاع والانتاج الحربي في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه لمدة سنة اعتباراً من أول نوفمبر ١٩٨٧ » (الجريدة الرسمية - العدد ٤٩ في ١٩٨٧/١٢/٣) .

- (خامسا) الاستيلاء على المحال العامة والمحال الصناعية والتجارية .
- (سادسا) الاستيلاء على العمليات الخاصة بموضوع الترام مرفق عام أو على المحال التي تعمل لحساب الحكومة .

مادة ٢٥ - ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه في المادة السابقة بالاتفاق الودي فان تعذر ذلك نفذ بطريق الجبر .

وان وقع عليهم الاستيلاء جبراً الصق في تعويض يحدد على الوجه الآتي :

(أ) المنتجات والمواد ووسائل الجر والنقل يكون الثمن المستحق ثمن المثل في تاريخ الاستيلاء بصرف النظر عن الربح الذي كان يمكن الحصول عليه لو تركت حرية التصرف في الأشياء المطلوبة وحدث ارتفاع في الأسعار بسبب المضاربة أو احتكار الصنف أو بسبب أي ظرف آخر .

(ب) المقارات والمحال الصناعية والتجارية التي تشغلها الحكومة لا يجوز أن يزيد التعويض عنها على فائدة رأس المال المستثمر وفقاً للسعر العادي الجاري بالسوق مضافاً إليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادي للمباني والمنشآت أو مضافاً إليه في حالة الاستعمال الاستثنائي مبلغ يوازي استهلاك الآلات أو استبدالها ولا يجوز بأي حال أن يزيد التعويض على صافي أرباح العام السابق .

مادة ٢٦ - تقوم الجهة الإدارية المختصة قبل الاستيلاء على المون والأماكن والمواد المطلوبة بمجرد تلك الأشياء جرداً وصفاً بحضور صاحب الشأن أو بمعد دعوته للحضور بخطاب موصى عليه وفي نهاية الاستيلاء يتبع عند الاقتضاء الأجراء ذاته لمغاينة الاستهلاك الاستثنائي أو تعويض المباني أو هلاك المواد .

مادة ٢٧ - تحدد الأثمان والتعويضات المشار إليها في المادة ٢٥ بواسطة لجان تقديرية يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتشكيلها وتحديد اختصاصها وبيان إجراءاتها (١) .

مادة ٢٨ - لذوى الشأن أن يعارضوا في قرار لجنة التقدير خلال سبعة أيام من تاريخ إخطارهم بالقرار بخطاب موصى عليه بمعلم الوصول .

وتنظر المعارضة أمام لجنة تشكل من رئيس محكمة وقاض ترشحهما وزارة العدل ومنتدوب من الجهة المختصة بشئون التعيين .

ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من وزير الحربية .

وتنظر اللجنة المعارضة على وجه السرعة ويكون قرارها نهائيا غير قابل لأي طعن .

مادة ٢٩ - يجب على كل من يتسلم مواد أو أدوات تم الحصول عليها بطريق الاستيلاء المشار إليه في المادة ٢٤ أن يستعملها في الأغراض التي استولى عليها من أجلها وتصدر الجهة الإدارية المختصة قرارا بالاجراءات التي يجب اتباعها لرد هذه المواد أو الأدوات في حالة عدم استعمالها كلها أو بعضها في تلك الأغراض .

مادة ٣٠ - للجهة الإدارية المختصة أن تحصل على المعلومات

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تشكيل اللجان المختصة بتحديد الأثمان وتقدير التعويضات للأشياء المستولى عليها طبقا لأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة (منشور فيما بعد) كما صدر قرار وزير الحربية رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٦٣ بتشكيل لجنة بكل محافظة لنظر المعارضات في قرارات اللجان المختصة بتحديد الأثمان وتقدير التعويضات عن الأشياء التي يستولى عليها طبقا للقانونين رقمي ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة و ١٣١ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية وقانون التعبئة العامة (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٥/٢ - العدد ٣٤) .

تعبئة عامة واحصاء ١٧

والايضاحات اللازمة للتعبئة من الأفراد والشركات والمؤسسات والهيئات
في أي وقت .

مادة ٣١ - لنجبة الادارية المختصة أن تصدر قرارات لتأمين سلامة
المنشآت العسكرية والقوات المسلحة .

مادة ٣٢ - لا يجوز اقامة منشآت حكومية أو مصانع أو ورش
أو معامل خاصة أو غير ذلك مما له صلة بالمجهود الحربي وكذلك لا يجوز
تصدير خامات أو مواد أو أدوات أو آلات أو خلافة ذات صلة بالمجهود
الحربي الا بعد اعتماد الجهة الادارية المختصة ويكون لهذه الجهة أيضا
الاشراف على شئون استيراد المواد المذكورة .

مادة ٣٣ - يكون للموظفين والأشخاص الذين تنتجبهم الجهة
الادارية المختصة صفة رجال الضبط القضائي .

ويكون لهم الحق في دخول المصانع والمحال التجارية والمخازن وغيرها
من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المراد الاستيلاء
عليها

كما يكون لهم الحق في طلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من
المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ أحكام
هذا القانون »

ويجوز لهم تفتيش أي مكان آخر يشتبه التخزين فيه على أنه إذا
كان المكان مسكونا وجب الحصول على إذن كتابي من النيابة العامة
قبل دخوله .

وكذلك يكون لهؤلاء الموظفين معاينة المصانع التي تنتج المواد المشار
اليها وتقدير انتاجها ومعاينة وسائل النقل وعليهم في هذه الحالة
مراعاة سر المهنة .

مادة ٣٤ - لرئيس الجمهورية أن يقرر اجراء تجارب على التعبئة وفى هذه الحالة يعاقب من يخالف أحكام هذا القانون خلال فترة تجريبية بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا أو خمسمائة ليرة .

مادة ٣٥ - يعاقب على افشاء البيانات والمعلومات الخاصة بالتعبئة بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو ألف ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين فإذا وقعت الجريمة خلال مدة التعبئة تكون العقوبة السجن .

مادة ٣٦ - يعاقب كل مشتغل فى شئون التعبئة أذاع أسرارًا خاصة بالأفراد أو الشركات أو الهيئات أو المؤسسات مما يتصل بأداء واجبه بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا أو خمسمائة ليرة .

مادة ٣٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦١) يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو ألف ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة الرابعة ، ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة تطبيقًا للمواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ٣١ .

مادة ٣٨ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة السابقة كل من امتنع عن تقديم المعلومات والبيانات المنصوص عليها فى المادة ٣٠ أو أعطى بيانات أو معلومات غير صحيحة أو ناقصة مع علمه بذلك .

مادة ٣٩ - (دستبدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦١) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا أو خمسمائة ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تخلف عمداً عن تنفيذ أمر التكليف أو الاستيلاء أو التذنب أو الاستدعاء أو ساعد على ذلك أو أدلى ببيانات كاذبة أو ناقصة فى هذا الصدد .

مادة ٤٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة

لا تقل عن خمسة جنيهات أو خمسين ليرة ولا تزيد على ضعف قيمة المطلب المفروض كل من يرفض أو يعرقل تنفيذ الطلبات بالقرارات التي تصدر طبقاً لأحكام المادة ٢٤ ، وفي حالة التعمد تكون العقوبة الحبس والغرامة معاً .

مادة ٤١ - يخاف كل من يخالف أحكام المادتين ٣٢ و ٣٦ بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً أو خمسمائة ليرة ولا تجاوز خدسمة جنية أو خمسة آلاف ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤١ مكرراً - يكون الحد الأدنى لعقوبة الحبس المنصوص عليها في المواد ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ أسبوعاً .

مادة ٤١ مكرراً (أ) كل من يخالف أحكام هذا القانون أثناء قيام حالة التعمد العامة يعاقب بالسجن اذا وقعت الجريمة في الاقليم المصري ، أو الاعتقال المؤقت اذا وقعت الجريمة في الاقليم السوري ، وذلك مع عدم الاخلال بالعقوبات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٤٢ - لا تمنع العقوبات المقررة بهذا القانون من توقيع أية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر للفعل المرتكب .

مادة ٤٣ - يجوز للوزير المختص أن يصرف بالطرق الادارية مكافآت مالية لكل شخص يكون قد ضبط أو سهل ضبط الأستاف موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وتحدد اللائحة التنفيذية شروط صرف هذه المكافآت واجراءاتها وتنظيمها وأحوال سقوط الحق فيها .

مادة ٤٤ - تلغى القوانين الآتية :

١ - القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم خدمة موظفى الحكومة ومستخدميه وعمالها فى القوات المسلحة والمصانع الحربية ومصانع الطائرات فى الاقليم الجنوبي .

٢٠ تبعية عامة واحصاء

٢ - القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزير الحربية سلطة
إصدار أوامر استيلاء وتكليف في الاقليم الجنوبي .

٣ - القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن تعزيل بعض أحكام
القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ في الاقليم الجنوبي .

٤ - القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن التبعة العامة بالاقليم
الجنوبي .

٥ - القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٨ بتحويل وزير الحربية سلطة
إصدار أوامر استيلاء وتكليف في الاقليم الشمالي .

وكذلك يلغى كل نص آخر يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في
أقليمى الجمهورية ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٩ (١٨ مارس سنة
١٩٦٠) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٨
بالزام المؤسسات العامة والشركات والجمعيات بتقديم
بيانات عن الموظفين (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،
وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن التعبئة العامة ؛
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة
بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات
التعاونية ؛
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يجب على جميع المؤسسات العامة والشركات المساهمة
والجمعيات التعاونية أن تقدم الى ادارة التعبئة (٢) خلال شهر من تاريخ

-
- (١) الجريدة الرسمية في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨ - العدد ٣٤ مكرر .
(٢) ألحقت ادارة التعبئة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
بموجب قرارى رئيس الجمهورية رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٢٩١٥ لسنة

العمل بهذا القانون بيانا بالماورئين الذين لا تقل مرتباتهم الأصلية عن ١٥ جنيتها شهريا وتاريخ تعيينهم ومؤهلاتهم الدراسية والمرتبات التى كانوا يتقاضونها فى أول يناير سنة ١٩٥٣ أو عند تعيينهم أى التاريخين أقرب ومرتباتهم الحالية وكذا البدلات والمزايا العينية التى يحصلون عليها بجميع أنواعها وبما يطرأ على البيانات السابق تقديمها من تغيير .

وتبلغ إدارة التعبئة كل ثلاثة أشهر بكل تغيير يطرأ على هذا البيان (١) .

مادة ٢ - يقع واجب الاخطار المنصوص عليه فى المادة السابقة على القائم بادارة المؤسسة أو الشركة أو الجمعية سواء كان عضو مجلس

(١) صدر قرار الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٥ بالزام الهيئات العامة بتقديم بيانات عن العاملين وفيما يلى نصه :

مادة ١ - على جميع الهيئات العامة فى الجمهورية العربية المتحدة أن تقدم الى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (الادارة المركزية للتعبئة العامة) خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القرار بيانا بالعاملين الذين لا تقل مرتباتهم الأصلية عن ١٥ جنيه (خمسة عشر جنيتها) شهريا وتاريخ تعيينهم ومؤهلاتهم الدراسية والمرتبات التى كانوا يتقاضونها فى أول يناير سنة ١٩٥٣ أو عند تعيينهم أى التاريخين أقرب ومرتباتهم الحالية وكذا البدلات والمزايا العينية التى يحصلون عليها ويبلغ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (الادارة المركزية للتعبئة العامة) كل ثلاثة أشهر بكل تغيير يطرأ على هذا البيان .

مادة ٢ - تقدم البيانات والتعديلات على النماذج التى يعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لهذا الغرض .

مادة ٣ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة الأولى من هذا القرار بالعقوبات الواردة فى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاحصاء والتعداد .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،،،

(الوقائع المصرية فى ١٩٦٥/٥/٦ - العدد ٣٤) .

تعبئة عامة واحصاء ٢٣

الادارة المنتدب أو المدير وفي حالة وجود مدير وعضو مجلس ادارة منتدب
يقع واجب الاخطار عليهما معا .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة
لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين
العقوبتين كل من خالف أحكام المادة الأولى من هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في
الاقليم المصرى من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ربيع الاخر سنة ١٣٧٨ (٢٣ أكتوبر
سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
 بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٣
 في شأن حصر الكفايات والمؤهلات العلمية
 والاختراعات (١)

بإسنتج الامسة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة المعدل
 بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

اصدر القانون الاتي :

مادة ١ - على كل من يقيم بالجمهورية العربية المتحدة اقامة
 عادية ، اذا كان حاصله على مؤهل علمي يزيد على شهادة الثانوية العامة
 أو ما يعادلها أن يقدم الى ادارة التعبئة العامة بمصلحة التعبئة العامة
 والاحصاء برياسة الجمهورية (١) بيانات بشأن مؤهلاته وكفاياته العلمية
 واختراعاته وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون
 أو من تاريخ الحصول على المؤهل العلمي أو تسجيل الاختراع ، وتحدد
 البيانات المطلوبة بقرار من وزير الحربية .

مادة ٢ - على مديري المؤسسات العلمية العامة والخاصة التي تمنح
 مؤهلات تعلق شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها أن يقدموا البيانات
 التي يحددها مدير عام مصلحة التعبئة العامة والاحصاء (٢) والخاصة

(١) الجريدة الرسمية في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ - العدد ٢٠١ .

(١) و (٢) مصححان بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ٣٠

ديسمبر سنة ١٩٦٣ - العدد ٣٠٠ .

بحصر الكفايات والمؤهلات العلمية للخريجين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات .

مادة ٣ - على مدير الادارة العامة للبعثات أن يقدم البيانات الخاصة بحصر الكفايات والمؤهلات العلمية والعربية التي حصل عليها المؤفدون في بعثات وتعلو شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ايفاد البعث أو عودته .

مادة ٤ - على مديري ادارات المستخدمين بالوزارات والمصالح والادارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة وال نقابات المهنية والجمعيات أن يقدموا البيانات المشار إليها في المادتين السابقتين الخاصة بموظفيها وأعضاء مجالس ادارتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ تعيينهم أو التحاقهم بها .

وعليهم كذلك أن يقدموا البيانات الخاصة بالخبراء الأجانب الذين يعملون بهذه الجهات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ مباشرة أعمالهم فيها .

مادة ٥ - على مدير مصلحة التسجيل والرقابة التجارية بوزارة التمرين (١) أن يقدم البيانات الخاصة بالاختراعات المسجلة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ تسجيلها .

مادة ٦ - على المسؤولين عن تقديم البيانات الذين ورد ذكرهم في المواد السابقة أن يقدموا الى ادارة التعبئة العامة أى تعديل أو تغيير يطرأ على البيانات السابق تقديمها إذا كان التعديل يشمل المؤهل أو نوع الوظيفة أو مقر العمل وذلك في خلال ثلاثين يوماً من حدوث التغيير .

(١) مصحح بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ٣٠ ديسمبر

٢٦ تعبئة عامة واحصاء

مادة ٧ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له أو من يدلى ببيانات غير صحيحة أو ناقصة مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيئات ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي حالة المود تكون العقوبة الحبس والغرامة معا .

مادة ٨ - يلغى كل نص آخر يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ (أول سبتمبر سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٥٢ لسنة ١٩٦٠

في شأن تشكيل اللجان المختصة بتحديد الأثمان وتقدير
التعويضات للأشياء المستولى عليها طبقاً لأحكام القانون
رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة
العامة ، وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٤٠
لسنة ١٩٨٧) تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٧ من القانون
رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه في كل محافظة من محافظات جمهورية مصر
العربية عدا محافظات سيناء والبحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح ،
على الوجه الآتي :

رئيسا	• • • • •	قاضي تنديبه وزارة العدل
أعضاء	• • • • •	مندوب عن وزارة المالية
	• • • • •	مندوب عن وزارة الدفاع
	• • • • •	مندوب عن وزارة التكوين والتجارة الداخلية
	• • • • •	مندوب عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
	• • • • •	مندوب عن اتحاد الصناعات
	• • • • •	مندوب عن غرفة التجارة

وتشكل هذه اللجنة في كل من محافظة سيناء والبحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح ، على النحو الآتي :

المحافظ أو من ينوب عنه رئيسا

أعضاء	{	المستشار العسكري للمحافظة
		مأمور القسم الموجود بعاصمة المحافظة
		كبير كتساب المحافظة
		اثنان من الأعيان في المحافظة يختارهما المحافظ

مادة ٢ - تختص اللجان المشار إليها في المسادة السابقة بتحديد الأثمان وتقدير التعويضات عن الأشياء التي يستولى عليها طبقا لأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٣ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٨٧) تعقد اللجان المذكورة بدعوة من رئيسها بناء على طلب الجهة التي صدر لصالحها أمر الاستيلاء وفي ميعاد لا يتجاوز اليوم الخامس عشر من تاريخ وصول هذا الطلب ، ويعتبر اجتئاعها صحيحا إذا حضره الرئيس ونصف الأعضاء على الأقل ، على أن يكون من بينهم مندوب القوات المسلحة .

وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الآراء ، فإذا تساوت رجع الجانب الذي منه الرئيس ، وتكون مداولات اللجنة سرية .

مادة ٤ - يجب على اللجان المشار إليها أن تدعو أصحاب الشأن لنحضور قبل ميعاد الجلسة الجديدة لانتقادها بسبعة أيام على الأقل بموجب كتاب موصى عليه يعلم الوصول للادلاء بأقوالهم ومعلوماتهم ، وإذا لم يحضروا خلال هذا الموعد كان للجنة أن تنظر الموضوع .

ولهذه اللجان أن تدعو لحضور جلساتها من ترى الاستعانة بمعلوماتهم أو بخبرتهم على ألا يكون لهم صوت محدود في المداولات .

٢٩ تعبئة عامة واحصاء

مادة ٥ - تصدر هذه اللجان قراراتها مسببة خلال ستين يوماً من تاريخ وصول الطلب المشار إليه في المادة الثالثة وعليها أن تبين هذا القرار إلى الجهة التي صدر لصالحها أمر الاستيلاء وأن تخطر به ذوى الشأن بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول.

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم الجنوبي من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (١٣
ديسمبر سنة ١٩٦٠) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٠

بإنشاء لجان التعبئة العامة ولجان الانتاج الحربى (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعبئة العامة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تشكل بكل وزارة فى كل اقليم لجنة دائمة للتعبئة على الوجه الآتى (١) :

وكيل الوزارة بالاقليم الجنوبى أو الأمين انعام بالاقليم
الشمالى رئيسا

اثنين من مديرى المصالح أو المديریات أو الادارات
التابعة للوزارة يندبهما الوزير أعضاء
مساعد مدير ادارة التعبئة فى الاقليم

ويجوز أن يضم اليهم عند الحاجة ضابط عظيم يتتدبه وزارة

(١) الجريدة الرسمية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ - العدد ٣٠٠ .

(٢) صدر قرار وزير الشباب رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل لجنة دائمة للتعبئة العامة لوزارة الشباب لمباشرة كافة الاختصاصات الواردة فى القرار الجمهورى رقم ٢١٥٢ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء لجان التعبئة العامة ولجان الانتاج الحربى (الوقائع المصرية فى ٧/١٠/١٩٦٨ - العدد ٢٢٩) .

الحربية وفي حالة وجود أكثر من وكيل أو أمين عام في إحدى الوزارات يعين الوزير أحد الوكلاء أو الأمانة العامة لرئاسة هذه اللجنة .

مادة ٢ - تشكل في كل مؤسسة عامة بكل إقليم لجنة دائمة للتعبئة على الوجه الآتي :

مدير المؤسسة العامة أو من ينوب عنه رئيسا
 اثنان من مديري الإدارات التابعة للمؤسسة يندبهما مدير
 المؤسسة العامة أعضاء
 مساعد مدير إدارة التعبئة في الإقليم

ويجوز أن يضم إلى أعضاء اللجنة عند الحاجة ضابط عظيم تتنوبه وزارة الحربية .

مادة ٢ مكررا - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٣) تشكل بكل محافظة لجنة دائمة للتعبئة العامة على الوجه الآتي :

(١) المحافظ أو من ينوب عنه رئيسا
 (٢) مدير الأمن بالمحافظة أو من ينوب عنه
 (٣) مدير المنطقة الطبية
 (٤) اثنان من مديري المصالح أو المراقبات العامة أو
 المناطق بالمحافظة يندبهما المحافظ أعضاء
 (٥) سكرتير عام المحافظة
 (٦) مساعد مدير عام التعبئة العامة بالمحافظة

ويجوز أن ينضم إلى اللجنة عند الحاجة ضابط عظيم تتنوبه وزارة الحربية .

مادة ٣ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٢

لسنة ١٩٦٣) تتعقد اللجان المنصوص عليها في المواد السابقة بدعوة من رئيسها أو من ينوب عنه مرة في كل شهر على الأقل أو بناء على طلب أحد أعضاء اللجنة كلما وجد مقتضى لذلك .

وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية آراء الأعضاء ، فإذا تساوت الآراء رجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتكون مدونات اللجنة سرية .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٣) تختص اللجان المنصوص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ مكررا بوضع خطة التبعة التي تتعلق بالوزارة أو بالمؤسسة أو بالمحافظة والإشراف على تنفيذها بعد اعتمادها من إدارة التبعة العامة ومجلس الدفاع القومي .

ولجان في مباشرة أعمالها الحق في الاطلاع - في أي وقت - على جميع المعلومات والبيانات والاحصاءات المتعلقة بالوزارة أو بالمؤسسة أو بالمحافظة ولو كان محظورا الاطلاع عليها سواء أكانت هذه الايضاحات منلوبة للجنة أو لإدارة التبعة العامة .

مادة ٥ - تنشأ بإدارة التبعة بالأقليم الجنوبي لجنة الانتاج الحربي وتشكل على الوجه الآتي :

رئيسا
وكيل وزارة الحربية
وكيل وزارة الحربية المساعد لشئون الطيران أو من ينوب عنه
وكيل وزارة الحربية المساعد لشئون المصانع أو من ينوب عنه
وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المساعد أو من ينوب عنه
وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية المساعد (لشئون الملتحاجين والرخص) أو من ينوب عنه

- وكيل وزارة التموين المساعد أو من ينوب عنه . . .
 وكيل وزارة الصناعة المساعد (لشئون الرقابة الصناعية)
 أو من ينوب عنه
 وكيل وزارة المواصلات المساعد أو من ينوب عنه . .
 رئيس هيئة الامداد والتموين بالقيادة العامة للقوات
 المسلحة أو من ينوب عنه
 مدير ادارة التعبئة أو من ينوب عنه
 رئيس هيئة الامداد والتموين بالقوات البحرية أو من
 ينوب عنه
 رئيس هيئة الامداد والتموين بالقوات الجوية أو من
 ينوب عنه
 مدير ادارة الاحتياجات بالقيادة العامة للقوات المسلحة
 أو من ينوب عنه
 المدير العام لمصلحة الجمارك أو من ينوب عنه . . .
 المدير العام للإدارة العامة للتصدير أو من ينوب عنه .
 المدير العام للإدارة العامة للاستيراد أو من ينوب عنه .
 المدير العام للإدارة العامة للنقد أو من ينوب عنه .

مادة ٦ - تنشأ بفرع ادارة التعبئة بالاقليم الشمالى لجنة الانتاج
 تحرى وتنشغل على الوجه الآتى :

- وكيل وزارة الحربية رئيسا
 قائد القوة الجوية والدفاع الجوى أو من ينوب عنه .
 مدير مؤسسة معامك الدفاع أو من ينوب عنه .
 مدير ادارة التعبئة أو من ينوب عنه
 الأمين العام المساعد لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل
 أو من ينوب عنه
 الأمين العام المساعد لوزارة الشئون البلدية والقروية .

- (لشئون اللوائح والرخص) أو من ينوب عنه
 الأمين العام المساعد لوزارة الصناعة (لشئون الرقابة
 الصناعية) أو من ينوب عنه
 الأمين العام المساعد لوزارة التموين أو من ينوب عنه .
 الأمين العام المساعد لوزارة المواصلات أو من ينوب عنه
 رئيس هيئة الامداد والتموين بقيادة الجيش الأول
 أو من ينوب عنه
 مقتضب من قيادة القوى البحرية (لشئون التموين)
 منتدب من قيادة القوى الجوية (لشئون التموين)
 المدير العام لمديرية الجمارك أو من ينوب عنه . .
 مدير الشئون الاقتصادية والمالية بوزارة الاقتصاد
 أو من ينوب عنه

مادة ٧ - تجتمع لجنة الانتاج الحربى بدعوة من رئيسها مرة كل شهر على الأقل أو بناء على طلب أحد أعضاء اللجنة كلما وجد مقتضى لذلك وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية آراء الأعضاء فإذا تساوت الآراء رجح رأى الذى يكون منه الرئيس وتكون مداولات اللجنة سرية وللجنة أن تدعو لحضور جلساتها من ترى الاستعانة بمعلوماتهم أو بخبرتهم على ألا يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

ويجب لصحة انعقاد اللجنة أن يحضر أربعة أعضاء على الأقل .

مادة ٨ - تختص لجنة الانتاج الحربى بالآتى :

(أولا) رسم سياسة الإنتاج الحربى بمعد تنسيقها مع سياسة الانتاج العامة للدولة .

(ثانيا) اقتراح التوصيات التى يرى مراعاتها فى أى من المنشآت والمؤسسات الخاصة والعامة فما له علاقة بالتعبئة العامة .

(ثالثا) اخضاع المصانع والورش والمعامل التى تعين بقرار من وزير

٢٥ تعبئة عامة واحصاء

الحربية وفقا لحكم البند ثالثا من المادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة لسلطة اللجنة في تشييدها أو ادارتها وانتاجها .

(رابعا) فحص طلبات ترخيص اقامة أية منشآت حكومية أو موانع أو ورش أو معامل أهلية وغير ذلك مما نه صلة بالجهد الحربى وابداء الرأى .

(خامسا) المعاونة في وضع وتنفيذ خطط التعبئة الاقتصادية ونساء على ما يطلب منها .

(سادسا) فحص طلبات تصدير واستيراد خامات أو مواد أو أدوات أو آلات وغير ذلك مما نه صلة بالمجهود الحربى وابداء الرأى .

(سابعا) ابداء المشورة لادارة التعبئة وفرع ادارة التعبئة بالاقليم الشمالى ومعاونتها فيما يتعلق بالانتاج الحربى والانتاج المدنى العام .
ولادارة التعبئة أن تقترح تعديل تشكيل لجنة الانتاج الحربى .

مادة ٩ - س تلغى القرارات الجمهورية أرقام ١٦ لسنة ١٩٥٨ و ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٩ و ٤٥٢ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٤٥ لسنة ١٩٦٠

بتحديد الجهات الادارية المختصة بشؤون التعبئة العامة(١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تلحق ادارة التعبئة (٢) بوزارة الحربية وتتولى هذه الادارة أعمال التعبئة وتقوم بتنفيذ خططها وتحدد اختصاصاتها بقرار من وزير الحربية علاوة على الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ٢ - تتولى الجهات الادارية الآتية ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في انقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ على الوجه الآتي :

(أ) وزير الحربية بالنسبة الى الاختصاصات المبينة في المواد ٧ و ٢

٩ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٩ و ٣١ و ٣٣ و ٤٣ من

القانون المذكور وله أن ينيب غيره من رؤساء المصالح أو

مديرى السلطة في ممارسة تلك الاختصاصات وذلك فيما عدا

ما نص عليه في المادتين ٩ و ١٠ من القانون المذكور .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٨ يوليه سنة ١٩٦٠ - العدد ١٦٨ .

(٢) ألحقت ادارة التعبئة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

بموجب قرارى رئيس الجمهورية رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٢٩١٥ لسنة

١٩٦٤ .

تعبئة عامة واجضاء ٣٧

(ب) ادارة التعبئة بالنسبة الى الاختصاصات المنصوص عليها في
المواد ٣ و ١١ و ٣٠ من القانون المذكور .

(ج) وزير الداخلية التنفيذي في كل اقليم بالنسبة الى الاختصاص
المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٥ من القانون .

(د) وزير الاقتصاد التنفيذي في كل اقليم بالنسبة الى الاختصاص
المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥ من القانون .

(هـ) وزير الصناعة التنفيذي في كل اقليم بعد أخذ رأى ادارة
التعبئة بالنسبة الى اختصاصات وزارة الصناعة المنصوص
عليها في المادة ٣٣ من القانون المذكور .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٨ يولييه سنة
١٩٦٠) .

القسم الثانى
فى الاحصاء والتعداد
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠
فى شأن الاحصاء والتعداد (١،٢)

باسم الامة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛
وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاحصاءات والتعدادات ؛
وعلى المرسوم التشريعى رقم ١٣٠ الصادر فى ١١ يونيه سنة ١٩٤٩ ؛
وعلى المرسوم التشريعى رقم ٣٥ الصادر فى ٣ مارس سنة ١٩٥٣
بتأسيس مركز للتدريب الاحصائى ؛
وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن اعادة تنظيم وزارة
التخطيط فى الاقليم السورى ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تجرى الاحصاءات والتعدادات التى تحتاجها الدولة بناء

-
- (١) الجريدة الرسمية فى ١٨ فبراير سنة ١٩٦٠ - العدد ٤٢ .
(٢) صدر قرار وزير العدل رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تفويض
بعض موظفى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء صفة مامورى
الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ١٦/٧/١٩٧٢ - العدد ١٦٢)
ونص فى مادته الاولى على أن « يخلو مديرو وكلاء مكاتب الاحصاء

على ما تقررته هيئة فنية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية (٣) .
تتولى تعيين ما يجب اجراؤه منها وتحديد مواعيد وطرق اجرائها ونشر
نتائجها وتعيين الجهات أو الأجهزة التي تقوم بعمل هذه الاحصاءات
والتعدادات بما يحدق التنسيق الكامل بين العمليات والأجهزة الاحصائية
ويؤدي إلى رفع مستوى الدقة والكفافية في هذه العمليات والأجهزة .

مادة ٣ - للهيئة الفنية أن تقوم بمهمتها متعاونة مع الوزارات
والمصالح والهيئات العامة ولها كذلك أن تستعين بالجهات والأجهزة
الاحصائية التي لدى الهيئات الخاصة .

وعلى جهات الادارة وسلطات الأمن العام أن تعاون المكلفين باجراء
الاحصاء أو التعداد بما يكفل تأدية مهمتهم على أكمل وجه .

وعلى الأفراد والهيئات أن يقدموا إلى الجهة المكلفة بالاحصاء أو
التعداد جميع البيانات التي تطلب منهم بما يطابق الحقيقة وبالكيفية وفي
المواعيد التي تحددها الهيئة الفنية .

وعلى أصحاب المنشآت أو من يمثلهم أن يسمحوا للمكلفين باجراء
الاحصاءات والتعدادات بالدخول في محالهم في أوقات العمل العادية
والاطلاع على كافة المستندات للتحقق من صحة البيانات المقدمة .

ويجوز للمكلفين باجراء التعداد العام أن يضعوا الأرقام أو الحروف
أو العلامات أو المنشورات اللازمة للتعداد على المباني والمؤسسات .

بالمحافظات التابعون للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - كل في
دائرة اختصاصه - صفة مأموري الضبط القضائي وذلك بالنسبة إلى الجرائم
التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحصاء
والتعداد " .

(٣) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٩١٥ لسنة
١٩٦٤ بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . (منشور
فيما بعد) .

مادة ٣ - البيانات الفردية التي تتعلق بأى احصاء أو تعداد سرية •
ولا يجوز اطلاق أى فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها أو ابلاغها شيئاً
منها ، كما لا يجوز استعمالها لغير الأغراض الاحصائية أو نشر ما يتعلق
منها بالأفراد إلا بمقتضى إذن مكتوب من ذوى الشأن •

ولا يجوز استغلال أى بيان احصائى كأساس لربط ضريبة أو
لترتيب أى عبء مالى آخر ولا اتخاذه دليلاً فى جريمة أو أساساً لأى
عمل قانونى •

مادة ٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢) يعاقب بالحبس
مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة
جنية ولا تجاوز خمسمائة جنية أو ياحدى هاتين العقوبتين :

١ - كل من أخل بسرية البيانات الاحصائية أو أفشى بيئنا من
البيانات الفردية أو سرا من أسرار الصناعة أو التجارة أو غير ذلك من
أساليب العمل التى يكون قد اطلع عليها بمناسبة عمله فى الاحصاء
أو التعداد •

٢ - كل من حصل بطريق الغش أو التهديد أو الإيهام بأية وسيلة
أخرى على بيانات أو معلومات سرية بشأن الاحصاءات أو التعدادات
أو شرع فى ذلك •

٣ - كل من عطل عمداً عملاً من أعمال الاحصاء أو التعداد التى تقررها
الهيئة الفنية أو تسبب فى ذلك •

٤ - كل من نشر احصاءات أو تعدادات أو نتائج استفتاء غير صحيحة
مع علمه بذلك •

٥ - كل من امتنع عن الادلاء بالبيانات المطلوبة أو أدلى ببيانات غير
صحيحة مع علمه بذلك •

٤١ تعبئة عامة واحصاء

ويعتبر ممثلاً من لم يقدم البيان خلال أسبوع من الميعاد المحدد
ما لم يثبت أن التأخير في تقديم البيانات كان سبب خارج عن إرادته .

مادة ٥ - تلغى القوانين والمراسيم الآتية :

- القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن الإحصاءات والتعدادات .
- والمرسوم التشريعي رقم ١٣٠ الصادر في ١١ يوتيه سنة ١٩٤٩ .
- وكذلك يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ شعبان سنة ١٣٧٩ (٩ فيراير سنة
١٩٦٥) .

القسم الثالث

في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤

بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢، ١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة المدنيين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٨ بالزام المؤسسات العامة والشركات والجمعيات بتقديم بيانات عن الموظفين ،

(١) الجريدة الرسمية في ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ - العدد ٢٢٩ .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٤٢ لسنة ١٩٧١

(الجريدة الرسمية في ١٤/١٠/١٩٧١ - العدد ٤١) ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - تستثنى القوات المسلحة من أحكام قرارى رئيس الجمهورية

رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما .

مادة ٢ - للقوات المسلحة التعاقد مباشرة على استخدام أو شراء

أو تاجير آلات من المخصصة للعمليات الإحصائية سواء كانت يدوية أو

ميكانيكية أو كهربائية أو حاسبة الكترونية .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية » .

كما صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٨٠

بشان استخدام الأجهزة الحكومية والقطاع العام للحاسبات الالكترونية

ومستلزماتها (الجريدة الرسمية في ١٥/٥/١٩٨٠ - العدد ٢٠) ونص

في مادته الأولى على ما يأتي :

« يختص الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بتقديم الخبرة

الاستشارية لجميع أجهزة الحكومة والقطاع العام في كل ما يتعلق بشراء

وتاجير واستخدام الحاسبات والأجهزة الحاسبة الالكترونية ومستلزماتها » .

وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحصاء والتعداد ،

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن حصر الكفايات والمؤهلات العلمية والاختراعات ،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام الماعلين المدنيين بالدولة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن انتقوفض بالاختصاصات ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤٥ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الجهات الادارية المختصة بشئون التعبئة العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بانشاء لجان التعبئة العامة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٦٣ بضم مصلحة الاحصاء الى ادارة التعبئة العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨٦ لسنة ١٩٦٣ بتدب مدير عام مصلحة التعبئة العامة والاحصاء ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦٤ لسنة ١٩٦٣ بتضويل مدير عام مصلحة التعبئة والاحصاء الاختصاصات المخولة للوزير ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم التعاقد على استخدام الآلات الاحصائية في الحكومة والقطاع العام ؛

قسم :

مادة ١ - يستبدل باسم مصلحة التعبئة العامة والاحصاء اسم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ويكون هيئة مستقلة تابعة لرئاسة الجمهورية (١) .

مادة ٢ - تتقل سلطات واختصاصات مصلحة التعبئة العامة والاحصاء وفروعها ومديرها العام حيثما وردت في القرارات والنوائح الى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وفروعها ورئيسه .

مادة ٣ - تتقل الاعتمادات والدرجات المخصصة للعاملين بمصلحة التعبئة العامة والاحصاء في ميزانية السنة المالية ١٩٦٤ / ١٩٦٥ الى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وذلك مع عدم لاخلال بأحكام المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

مادة ٤ - ينقل العاملون بمصلحة التعبئة العامة والاحصاء بدرجاتهم وأقدمياتهم الى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وذلك م عدم الاخلال بأحكام المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٣ سنة ١٩٦٣ المشار اليه .

مادة ٥ - يشكل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء من الادارات المركزية الآتية :

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٣١ لسنة ١٩٦٥ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (الجريدة الرسمية في ١٩٦٥/٦/٢٢ - العدد ١٣٧٠) ونص على ما ياتي :
" مادة ١ - يكون مقر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء مدينة القاهرة ويجوز لرئيس الجهاز انشاء فروع له خارجها .

مادة ٢ - يجوز لرئيس الجهاز ان يعهد الى بعض الخبراء من غير العاملين بالجهاز مصريين أو اجانب بالقيام ببعض المهام والدراسات التي يتطلبها سير العمل به ، وتحدد الاتعايب في هذه الحالة بقرار منه .

- (أ) الادارة المركزية للتعبئة العلمية .
- (ب) الادارة المركزية للاحصاء .
- (ج) الاحارة المركزية للتعداد .
- (د) الاحارة المركزية للصاب الكلى .
- (هـ) الادارة المركزية لتابعة الاحصاءات والتفتيش .
- (و) الامانة العامة .

ويحدد تنظيم واختصاصات الجهاز واداراته المركزية والامانة العامة بقرار من رئيس الجهاز المركزى لتعبئة والاحصاء وذلك فى حدود القوانين والقرارات المنظمة لتعبئة العامة والاحصاء بالاضافة الى ما نص عليه...
فى هذا القرار .

مادة ٦ - يباشر الجهاز المركزى لتعبئة العامة والاحصاء اختصاصات الهيئة الفنية المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ ، ولرئيس الجهاز أن يجرى الاحصاءات والتعدادات التى تحتاجها الدولة ويحدد مواعيد وطرق اجرائها ونشر نتائجها وتعين الجهات والاجهزة التى تقوم بعمل هذه الاحصاءات والتعدادات بما يحقق التنسيق الكامل بين العمليات والاجهزة الاحصائية ويؤدى الى رفع مستوى الدقة والكفاية فى هذه العمليات والاجهزة .

مادة ٧ - ينفش فى الجهاز المركزى لتعبئة العامة والاحصاء لجنة برئاسة رئيس الجهاز تسمى (اللجنة الاستشارية للتخطيط والتنسيق الاحصائى) وتشكل هذه اللجنة من عدد من الفنيين لا يزيد مجموعهم على اثنى عشر عضوا يمثلون مختلف قطاعات الدولة والضررات الاحصائية العالية ويعين أعضاء هذه اللجنة بقرار من رئيس الجهاز المركزى لتعبئة العامة والاحصاء .

وتجتمع اللجنة المذكورة بدعوة من رئيسها مرة كل شهر على الأقل
— ولجنة أن تنشئ لجانا فرعية برئاسة أحد الأعضاء ويجوز أن
ينضم الى اللجان الفرعية عدد من الخبراء المتخصصين من غير أعضاء
اللجنة .

ويمنع أعضاء اللجنة الغير متفرعين بدل حضور عن الجلسات باعتبار
عشرة جنيهات عن الجلسة الواحدة بحد أقصى ٢٠٠ جنيه في السنة — كما
يمنح أعضاء اللجان الفرعية الغير متفرعين بدل حضور عن الجلسات باعتبار
خمس جنيهات عن الجلسة الواحدة بحد أقصى ١٠٠ جنيه في السنة .

مادة ٨ — تختص اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة
بدراسة الفنية لبرامج الاحصاء والتعداد التي يتقرر اجرائها والعمل
على تنسيق تنفيذ هذه البرامج لمنع الازدواج وتوحيد النتائج والبيانات .
كما تختص اللجنة بإبداء المشورة لرئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة
والاحصاء في كل ما يعرضه عليها من موضوعات .

مادة ٩ — يضع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء برنامجا
سنويا للطبوعات والنشرات والمؤشرات والبيانات الاحصائية اللازمة
لمخلف قطاعات الدولة وذلك بالتنسيق مع مختلف الأجهزة المعنية .
ولجهاز أن يتولى بنفسه اصدار جميع المطبوعات والنشرات والمؤشرات
والبيانات الاحصائية التي تصدرها مختلف أجهزة الدولة أو جزء منها
ويجوز النشر في هذه الصلة بالفصل على ميزانية الجهاز المختص .

مادة ١٠ — لا يجوز لاية وزارة أو هيئة أو جهة أو أى فرد
في الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص أن ينشر بأى
وسيلة من وسائل النشر أو الاعلام أى مطبوعات أو نتائج أو بيانات
أو معلومات احصائية الا من واقع احصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة
والاحصاء .

أما الإحصاءات الغير مقررة ضمن برامج الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فلا يجوز نشرها الا بموافقة الجهاز .

مادة ١١ - تنشئ كل وزارة ومحافظة وهيئة عامة ومؤسسة عامة إدارة تتبع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يطلق عليها إدارة الإحصاءات المركزية بالوزارة أو المحافظة أو الهيئة العامة أو المؤسسة العامة .

مادة ١٢ - ينتخب العاملون بإدارات الإحصاءات المركزية المنصوص عنها في المادة السابقة من المؤهلين وذوى الخبرة الذين يزاولون الاعمال الإحصائية وينقل هؤلاء العاملون بدرجاتهم الى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بموافقة الجهاز على أن ينتدبهم الجهاز بعد ذلك للعمل بإدارات الإحصاءات المركزية في مختلف أجهزة الدولة .

مادة ١٣ - يعامل العاملون بإدارات الإحصاءات المركزية الذين ينتدبهم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء معاملة المنتدبين أى تقوم الوزارات والمافظات والهيئات والمؤسسات العامة بالإشراف والرقابة الإدارية عليهم وتخطر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بكل ما يتخذ قبلهم من اجراءات .

مادة ١٤ - يتبع العاملون بإدارات الإحصاءات المركزية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ويشرف عليهم فنيا وتكون مسئوليتهم في هذا مباشرة أمامه في كل ما يطلبه منهم . وله كذلك أن يوقع عليهم الجزاءات بما يحقق مسئوليتهم الفنية قبل الجهاز .

ويكون مديرو ادارات الإحصاءات المركزية بمختلف أجهزة الدولة مسئولين أمام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تنفيذ البرامج الإحصائية التى تقرّر بالنسبة للجهات المنتدبين للعمل فيها والفروع التابعة لها والانتهاء منها فى المواعيد المحددة علاوة على مسئوليتهم فى امداد

الجهاز المركزى بجميع البيانات والاحصاءات التى تطلب منهم فى جميع الاوقات .

ويعتبر مدير وادارات الاحصاءات المركزية بمختلف أجهزة الدولة ممثلين للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء من كفة النواحي فى الجهات المنتدبين للعمل فيها ويمارسون سلطاتهم فى حدود القوانين والقرارات المنظمة للتعبئة العامة والاحصاء وطبقا للقرارات التنظيمية التى تصدر لهذا الغرض من رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

مادة ١٥ - تخضع جميع وحدات الاحصاء والحساب الآلى فى الحكومة والقطاع العام وفروعها لرقابة وتفتيش الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ويشمل ذلك الآلات الاحصائية والحاسبة اليدوية والكمبيوترية والالكترونية على اختلاف أنواعها التى تعمل فى هذه الوحدات وذلك لتحقيق الآتى :

(أ) ضمان استغلال الآلات الاحصائية والحاسبة بما يتفق مع البرامج الاحصائية المعدة لتنفيذ عليها .

(ب) ضمان كفاءة الآلات المستخدمة فى مختلف الاجهزة والعمل على تطويرها للحصول على أكبر قدرة انتاجية لازمة .

(ج) التفتيش على السجلات المتعلقة بالآلات الاحصائية والحاسبة والتأكد من انتظام العمل فيها من جميع النواحي .

(د) ضمان كفاية ومؤهلات الأفراد القائمين بالعمل على هذه الآلات بما يحقق أقصى طاقة انتاجية .

(هـ) استغلال الطاقة العاطمة فى الآلات الاحصائية والحسابية فى مختلف أجهزة الدولة لصالح تنفيذ البرامج الاحصائية العامة ولمساعدة

الأجهزة التى لا يتوافر لديها الطاقة الآلية اللازمة لعملياتها الاحصائية (١) .

مادة ١٦ - للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء أن ينشئ مراكز للتدريب على التعبئة العامة وعلى الاحصاء ويضع الجهاز مناهج وشروط الدراسة بهذه المراكز . وتعقد هذه المراكز دورات تدريبية للقائمين بالعمل فى مختلف الأجهزة ذات الصلة بالتعبئة العامة والاحصاء كما يجوز عقد هذه الدورات فى أى جهات يصدر بتصحيحها قرار من رئيس الجهاز .

ويكون للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سلطة الرقابة والاشراف على كل انعمليات ذات الصلة بالتدريب على التعبئة العامة وعلى

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٤٢ لسنة ١٩٧١ باستثناء القوات المسلحة من أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ونص على ما يأتى : « مادة ١ - تستثنى القوات المسلحة من أحكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

مادة ٢ - للقوات المسلحة التعاقد مباشرة على استخدام أو شراء أو تأجير آلات من المخصصة للعمليات الاحصائية سواء كانت يدوية أو ميكانيكية أو كهربائية أو حاسبة الكترونية » .

كما صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن استخدام الأجهزة الحكومية والقطاع العام للحاسبات الالكترونية ومستلزماتها (الجريدة الرسمية فى ١٥/٥/١٩٨٠ - العدد ٢٠) ونص فى مادته الأولى على ما يأتى :

« يختص الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بتقديم الخبرة الاستشارية لجميع أجهزة الحكومة والقطاع العام فى كل ما يتعلق بشراء وتأجير واستخدام الحاسبات والأجهزة الحاسبة الالكترونية ومستلزماتها » .

٥٠ تعبئة عامة واحصاء

الاحصاء في مختلف أجهزة الدولة وذلك طبقا للقواعد والتعليمات التي
يصدر بها قرار من رئيس الجهاز .

مادة ١٧ - يلغى كل حكم يتعارض وأحكام هذا القرار .

مادة ١٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣٨٤ (٢٠ سبتمبر
سنة ١٩٦٤) .

تعليم عالى

القسم الأول - فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات
ولائحته التنفيذية .

القسم الثانى - فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الكليات
والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى ولائحته
التنفيذية .

القسم الثالث - فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم المعاهد
العالية الخاصة ولائحته التنفيذية .

القسم الرابع - فى تشريعات تعليمية متفرقة .

القسم الأول

في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢

بشأن تنظيم الجامعات وإلغاء القانون السابق رقم ١٨٤

لسنة ١٩٥٨ (١ ، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات . والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين الحفنيين فى الدولة ،

(١) الجريدة الرسمية فى ٥ اكتوبر سنة ١٩٧٢ - العدد ٤٠ .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧

ونص فى مادته الاولى على ان يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء فى مياثرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وذلك فيما عد تعيين رؤساء الجامعات وأنشاء كليات ومعاهد تابعة للجامعة وتعديل اللائحة التنفيذية للقانون (الجريدة الرسمية فى ١٩ / ١٠ / ١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكرر) .

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن مجلس الدولة ،
وعلى موافقة مجلس الوزراء ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يعمل فى شأن تنظيم الجامعات بأحكام القانون المرافق ،
ويلغى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، كما يلغى كل حكم
يخالف أحكامه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة
القانون . ويعمل به من تاريخ نشره ، وذلك فيما عدا الجدول الملحق
به ، فيعمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ .

قانون تنظيم الجامعات

بأب تمهيدى

فى الهيكل العام للجامعات

مادة ١ - تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث
العلمى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمة المجتمع والارتقاء
به حضاريا ، فتوخى فى ذلك المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية
القيم الانسانية ، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء فى مختلف
المجالات ، واعداد الانسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة
والقيم الرفيعة ليساهم فى بناء وتدعيم المجتمع الاشتراكى ، وصنع مستقبل
الوطن وخدمة الانسانية ، وتعتبر الجامعات بذلك معقلا للفكر الانسانى
فى أرفع مستوياته ، ومصدرا لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأعلاما
للمشورة البشرية ، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية
الناشئة للشعب المصرى وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع

للتربية الدينية والخلقية والوطنية ، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية .

وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والانتاج .

مادة ٢ - (١) الجامعات التي يسرى عليها هذا القانون هي :

- (أ) جامعة القاهرة ، ومقرها القاهرة .
- (ب) جامعة الاسكندرية ، ومقرها الاسكندرية .
- (ج) جامعة عين شمس ومقرها القاهرة .
- (د) جامعة أسيوط ومقرها أسيوط .
- (هـ) جامعة طنطا ومقرها طنطا .
- (و) جامعة المنصورة ومقرها المنصورة .
- (ز) جامعة الزقازيق ومقرها مدينة الزقازيق .
- (ح) جامعة حلوان ومقرها القاهرة .
- (ط) جامعة قناة السويس ومقرها مدينة الاسماعيلية .
- (ي) جامعة المنوفية ومقرها مدينة شبين الكوم .
- (ك) جامعة المنيا ومقرها مدينة المنيا .

(١) الفقرة الأولى مستبدلة بالمادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٨/٢ - العدد ٣١) والبند (ز) مضاف بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٤/١٨ - العدد ١٦) والبند (ح) مضاف بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٧/٣١ - العدد ٣١ تابع) والبنود (ط ، ي ، ك) مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٨/٢٨ - العدد ٣٥ مكرر) .

ويجوز إنشاء فروع لهذه الجامعات وتعيين مقرها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي ، وبعد أخذ رأى مجلس الجامعة المختصة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات (١) .

مادة ٣ - تتكون كل جامعة من عدد من الكليات . ويجوز أن تنشأ بها معاهد تابعة للجامعة . ويكون تعيين وإنشاء الكليات والمعاهد بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي وبعد أخذ رأى مجلس الجامعة المختصة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات .

مادة ٤ - يجوز أن تكون بعض الكليات أو المعاهد في غير مقر الجامعة التي تتبعها . ويكون ذلك بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي وبعد أخذ رأى مجلس الجامعة المختصة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات .

مادة ٥ - تتكون كل كلية من عدد من الأقسام يتولى كل منها تدريس المواد التي تدخل في اختصاصه ويقوم على بحثها . وتعين هذه الأقسام بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى مجلس الجامعة المختصة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات .

ويراعى ألا تتكرر الأقسام المتماثلة في كليات الجامعة الواحدة ومعاهدها وينظم ذلك تدريجياً بقرار من وزير التعليم العالي بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات .

(١) صدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تشكيل مجلس فرع جامعة القاهرة بالخرطوم وسلطات وكيل الجامعة المختص بإدارة الفرع (الجريدة الرسمية فى ٢٨/٣/١٩٥٩ - العدد ٦٢) . كما صدر القرار الجمهورى رقم ١٣٤٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن منح أعضاء هيئة التدريس والمعبدین العاملين بفرع جامعة القاهرة بالخرطوم نصف مرتباتهم الأصلية ويصرف بالعملة المحلية فى الوطن وذلك استثناءً للأحكام المنظمة للمكافآت والمنح (الجريدة الرسمية فى ٧/٨/١٩٦٩ - العدد ٣٢) .

والى أن يتم ذلك ، تتكون دوائر عملية للأقسام أو المواد المتماثلة لتحقيق التعاون والتنسيق بينها فى مجالات الدراسة والبحث ، وتبين الملائمة التنفيذية كيفية تشكيل هذه الدوائر وتحدد اختصاصها .

مادة ٦ - يجوز أن تنشأ بقرار من وزير التعليم العالى ، بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات ، معاهد تابعة للكليات اذا كانت الدراسة فيها تتمثل بأكثر من قسم من الأقسام ، وتسرى على هذه المعاهد الأحكام الخاصة بأقسام الكلية .

مادة ٧ - الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمى وثقافى ، ونكد منها شخصية اعتبارية ، ولها أن تقبل ما يوجه اليها من تبرعات لا تتعارض مع الغرض الأصلى الذى أنشئت له الجامعة .

مادة ٨ - يكون لكل جامعة موازنة خاصة بها تعد على نمط موازنات الهيئات العامة .

مادة ٩ - يتولى إدارة كل جامعة :

(أ) مجلس الجامعة .

(ب) رئيس الجامعة .

مادة ١٠ - يتولى إدارة كل كلية أو معهد تابع للجامعة :

(أ) مجلس الكلية أو المعهد .

(ب) عميد الكلية أو المعهد .

مادة ١١ - يتولى إدارة كل قسم من أقسام الكلية أو المعهد التابع للجامعة :

(أ) مجلس القسم .

(ب) رئيس مجلس القسم .

مادة ١٢ - للجامعات مجلس أعلى يسمى « المجلس الأعلى للجامعات » مقره القاهرة ، يتولى تخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعى والبحث العلمى والتنسيق بين الجامعات فى أوجه نشاطها المختلفة .

مادة ١٣ - وزير التعليم العالى هو الرئيس الأعلى للجامعات ، ويشرف عليها بحكم منصبه ، وله أن يطلب الى المجالس أو اللجان الفنية المختلفة بحث أو دراسة موضوعات معينة وخاصة الموضوعات المتعلقة بالسياسة العامة للتعليم الجامعى وربطها بحاجات البلاد ومطالب نهضتها ، وذلك لإبداء الرأى فيها أو لاتخاذ قرار بشأنها .

الباب الأول

فى المجالس والقيادات المسؤولة

مادة ١٤ - تتولى المجالس والقيادات المبينة فيما بعد ، كل فى دائرة اختصاصه ، مسئولية تسير العمل الجامعى وانطلاقه بما يهتق أهداف الجامعة فى حدود القوانين والنوائح والنظم المقررة ، وتبين اللائحة التنفيذية نظام العمل فى تلك المجالس وتسرى عليها فيما لم يرد فى شأنه نص الأحكام العامة المبينة فى المواد التالية :

مادة ١٥ - يؤلف المجلس من بين أعضائه أو من غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجانا فنية دائمة أو مؤقتة لبحث الموضوعات التى تدخل فى اختصاصه .

مادة ١٦ - لا تكون قرارات المجلس نهائية فيما يختص بالنظر فيه من مسائل إلا فى شأن ما لم ينص على دخوله منها فى اختصاص مجلس أو مجالس أعلى .

مادة ١٧ - لا تتخذ قرارات المجلس فيما يحتاج الى قرار من وزير التعليم العالى الا بصدر هذا القرار . وإذا لم يصدر منه قرار فى

تعليم عالي
شأنها خلال الستين يوما التالية لتاريخ وصولها مستوفاة الى مكتب
تكون نافذة .

(أولا) على مستوى الجامعات (١) المجلس الأعلى للجامعات

مادة ١٨ - يؤلف المجلس الأعلى للجامعات برئاسة وزير التعليم
العالي وعضوية :

- (أ) رؤساء الجامعات .
 - (ب) نواب رؤساء الجامعات .
 - (ج) ممثل لكل جامعة يعينه مجلسها سنويا من بين العمداء .
 - (د) خمسة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة في شؤون التعليم
الجامعي والشؤون العامة يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من وزير
التعليم العالي بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للجامعات .
 - (هـ) أمين المجلس الأعلى للجامعات .
- وفي حالة غياب الوزير ، يحل محله في رئاسة المجلس أقدم رؤساء
الجامعات .

مادة ١٩ - يختص المجلس الأعلى للجامعات بالمسائل الآتية :

١ - رسم السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمى في
الجامعات والعمل على توجيهها وتنسيقها بما يتفق مع حاجات البلاد
وتيسير تحقيق الأهداف القومية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية
للدولة .

٢ - التنسيق بين نظم الدراسة والامتحان والدرجات العلمية في
الجامعات .

٣ - التنسيق بين الكليات والمعاهد والأقسام المتناظرة في الجامعات .

٤ - تحديد وإنشاء تخصصات الأستاذية في الجامعات .

٥ - التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات .

٦ - تنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد أعدادهم .

٧ - رسم السياسة العامة للكتب والمذكرات الجامعية ووضع النظم الخاصة بها .

٨ - رسم الاطار العام للوائح الفنية والمالية والادارية لحسابات البحوث والوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات .

٩ - وضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية للكليات والمساعد .

١٠ - المتابعة الثورية لتنفيذ سياسته وقراراته في الجامعات .

١١ - ابداء الراى في مقدار الاعانة الحكومية التى تمنح سنويا لكل جامعة .

١٢ - ابداء الراى فيما يعرضه عليه وزير التعليم العالى أو احدى الجامعات من مسائل .

١٣ - ابداء الراى فيما يتعلق بمسائل التعليم في مستوياته ونوعياته المختلفة .

١٤ - المسائل الأخرى التى يختص بها وفقا لقانون .

٢ - أمين المجلس الأعلى للجامعات

مادة ٢٠ - يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى أمين للمجلس الأعلى للجامعات ممن في درجة نائب رئيس الجامعة ، ويقوم بأعمال أمين المجلس ويشرف على الأجهزة التى تتكون

منها الأمانة ، ويتولى جميع البيانات والاحصاءات واعداد الدراسات الخاصة بالموضوعات التي ينظرها المجلس .

ويشترط فيه أن يكون قد شغل مدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ في إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون .

ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد . ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا وظيفه أستاذ على سبيل التذكير . فإذا لم تجدد مدته أو ترك منصبه قبل نهاية المدة ، عاد إلى شغل وظيفه أستاذ التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة . فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تفسو .

مادة ٢١ - تشكل هيئة فنية لمأونة أمين المجلس الأعلى للجامعات بقرار من رئيس المجلس بعد أخذ رأي الأمين . وينظم أعمال هذه الهيئة قرار من رئيس المجلس الأعلى للجامعات بعد أخذ رأي المجلس .

ثانياً - على مستوى الجامعة

١ - مجلس الجامعة

مادة ٢٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١) يؤلف مجلس الجامعة برئاسة رئيس الجامعة ، وعضوية :

- (أ) نواب رئيس الجامعة .
- (ب) عمداء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة .

(ج) أربعة أعضاء على الأكثر من ذوي الخبرة في شؤون التعليم الجامعي والشؤون العامة يمينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الجامعة ولا يجوز أن يجمعوا بين عضوية أكثر من مجالس الجامعات الخاضعة لهذا القانون .

ويحضر أمين الجامعة جلسات المجلس ويشارك في مناقشاته ، ويتولى
أمانة المجلس .

مادة ٢٢ - يختص مجلس الجامعة بالنظر في المسائل الآتية :

(أولا) مسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة :

١ - رسم وتنسيق السياسة العامة للتعليم والبحث في الجامعة وتنظيمها ووضع الخطة الكفيلة بتوفير الامكانيات الكافية لتحقيق أهداف الجامعة .

٢ - وضع خطة استكمال وإنشاء المباني ودعم المعامل والتجهيزات والمكتبات في الجامعة .

٣ - وضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية لثليات الجامعة ومعاييدها .

٤ - تنظيم قبول الطلاب في الجامعة وتحديد أعدادهم .

٥ - تنظيم شئون المنح والكفالات الدراسية المخططة .

٦ - تنظيم شئون الختمات الطلابية في الجامعة .

٧ - أعداد السياسة العلمية للكتب والمذكرات الجامعية وتنظيمها .

٨ - تنظيم شئون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية .

٩ - تنظيم الشئون الادارية والمالية في الجامعة .

١٠ - اصدار اللوائح الخاصة بالمساحف والمكتبات وغيرها من المنشآت الجامعية .

١١ - اصدار اللوائح الفنية والمالية والادارية للوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعة بالاتفاق مع وزارة الخزانة وذلك فيما يتعلق بالشئون المالية والادارية .

١٢ - تحديد وإنشاء تخصصات الإبتائية .

١٣ - وضع النظام العام للدروس والمحاضرات والبحوث والتمريعات العملية وللائتداب لها .

١٤ - وضع النظام العام لأعمال الامتحان وللائتداب لها .

١٥ - مناقشة تقارير رئيس الجامعة والتقارير السنوية لأكاديميات والماعها وتوصيات المؤتمرات العلمية ، وتقييم النظم الجامعية فيها ومراجعتها وتجديدها في ضوء كل ذلك وفي اطار التقدم العلمى والتعليمى ومطالب المجتمع وحاجاته المتطورة .

١٦ - متابعة تنفيذ الخطة العامة للتعليم والبحوث العلمية والانشاءات فى الجامعة .

١٧ - اعداد مشروعات الموازنة واقرار الحساب الختامى للجامعة .

ثانياً - المسائل التنفيذية :

١٨ - تعيين أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة ونقلهم .

١٩ - تحديد مواعيد بدء الدراسة ومدة عطلة منتصف المام الجامعى .

٢٠ - وقف الدراسة فى الكليات والمعاهد .

٢١ - منح الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات ، ومنح الدرجات الفخرية .

٢٢ - تدبير أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها والتصرف فيها .

٢٣ - قبول التبرعات فى حدود ما تنص عليه المادة السابعة .

٢٤ - الترخيص لرئيس الجامعة فى اجراء التصرفات القانونية .

ثالثاً - مسائل متفرقة :

٢٥ - الموضوعات التى يحيلها عليه وزير التعليمعالى ورئيس

المجلس الأعلى للجامعات .

٢٦ - ابداء رأى فيما يتعلق بجميع مسائل التعليم فى مستوياته

وتوحياته المختلفة .

٢٧ - مسائل الأخرى التي يختص بها وفقا للقانون .

مادة ٢٤ - لمجلس الجامعة أن يلغى القرارات الصادرة من مجالس الكليات أو المعاهد التابعة للجامعة إذا كانت مخالفة للقوانين أو اللوائح أو القرارات التنظيمية المعمول بها في الجامعات .

٢ - رئيس الجامعة

مادة ٢٥ - يصدر بتعيين رئيس الجامعة قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي ، ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ في إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون .

ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا وظيفة أستاذ على سبيل التذكير ، فإذا لم تجدد مدته أو ترك رئاسة الجامعة قبل نهاية المدة ، عاد إلى شغل وظيفة أستاذ التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة فإذا لم تكن شاغرة شغلها بمصفة شخصية إلى أن تملأ .

مادة ٢٦ - يتولى رئيس الجامعة إدارة شؤون الجامعة العلمية والإدارية والمالية ، وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الأخرى .

وهو مسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية وقرارات مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات في حدود هذه القوانين واللوائح .

وله في حال الاخلال بالنظام أن يقف الدراسة كلها أو بعضها على أن يعرض قرار الوقف على وزير التعليم العالي خلال ثلاثة أيام وعلى مجلس الجامعة خلال أسبوع .

مادة ٢٧ - رئيس الجامعة أن يدعو المجالس والمجالن المشكلة وفقا لأحكام هذا القانون إلى الاجتماع كما له أن يعرض عليها ما يراه من الموضوعات .

مادة ٢٨ - يقدم رئيس الجامعة بعد العرض على مجلس الجامعة تقريراً في نهاية كل عام جامعي إلى وزير التعليم العالي عن متابعة شئون التعليم والبحث العلمي وسائر نواحي النشاط الأخرى في الجامعة وتقييمها ومراجعتها واقتراحات النهوض بها ، وذلك للعرض على المجلس الأعلى للجامعات .

(٢) نواب رئيس الجامعة

مادة ٢٩ - يكون لكل جامعة نائبان لرئيس الجامعة يعلوانه في إدارة شئونها ، ويقوم أقدمهما بمقامة عند غيابه .

ويكون تعيين نائب رئيس الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى رئيس الجامعة . ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ في إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون .

ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد . ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلاً وظيفة أستاذ على سبيل التذكار . فإذا لم تجدد مدته أو ترك منصبه قبل نهاية المدة ، عاد إلى شغل وظيفة أستاذ متى كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة ، فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو .

مادة ٣٠ - يجوز في حال إنشاء فرع للجامعة تعيين نائب لرئيس الجامعة يعاونه في إدارة شئون الفرع وتكون له جميع الاختصاصات المخولة لنائبي رئيس الجامعة في شئون هذا الفرع .

مادة ٣١ - يختص أحد نائبى رئيس الجامعة بشئون الدراسة والتعليم في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس وبشئون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية ، ويرأس مجلس شئون التعليم والطلاب في

الجامعة • ويختص النائب الآخر لرئيس الجامعة بشئون الدراسات العليا والبحوث وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية بين الجامعة والجامعات الأخرى والمراكز والمعاهد والهيئات العلمية المعنية بالبحث العلمي داخل الجمهورية وخارجها • ويرأس مجلس الدراسات العليا والبحوث في الجامعة •

٤ - مجلس شئون التعليم والطلاب

مادة ٣٢ - يشكل مجلس شئون التعليم والطلاب برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسة في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس وشئون الطلاب ، وعضوية :

(أ) وكلاء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة لشئون الدراسة في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس وشئون الطلاب •

(ب) عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة من ذوي الخبرة في الشئون الجامعية والشئون العامة ، يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس شئون التعليم والطلاب وموافقة مجلس الجامعة ولا يجوز أن يجمعوا بين هذه العضوية وبين عضوية مجلس الجامعة المعنية •

مادة ٣٣ - يختص مجلس شئون التعليم والطلاب بانتظر في المسائل الآتية :

أولاً - مسائل التخطيط والتنسيق والتتظيم والمتابعة

١ - دراسة وأعداد السياسة العامة للدراسة والتعليم في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس في الجامعة وتنظيمها ، والتنسيق بين كليات الجامعة ومعاهدها في شأنها •

٢ - رسم السياسة الكفيلة بتحقيق التعاون والتنسيق بين الأقسام

والمواد المتماثلة في كليات الجامعة ومعاهدها فيما يخص الدراسة في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس *

٣ - اعداد السياسة الكفيلة بتشجيع الدراسة في بعض الأقسام في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس *

٤ - اعداد السياسة الكفيلة بتيسير حصول طلاب مرحلة البكالوريوس أو الليسانس على الكتب والمذكرات الجامعية وبتشجيع التأليف في بعض المواد بهذه المرحلة *

٥ - ابداء الرأي في وضع اللائحة التنفيذية للجامعات فيما يخص شئون الدراسة والتعليم بمرحلة البكالوريوس أو الليسانس وشئون الطلاب *

٦ - تنظيم قبول الطلاب في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس وتحديد اعدادهم *

٧ - اعداد النظام العام للدروس والمحاضرات والتجربات العملية وأعمال الامتحان في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس *

٨ - تنظيم شئون الخدمات الطلابية في الجامعة *

٩ - تنظيم شئون النشاط الثقافي والرياضي والاجتماعي للطلاب في الجامعة *

١٠ - مناقشة تقارير الكليات والمعاهد وتوصيات المؤتمرات العلمية فيها وتقارير الدوائر العلمية في الجامعة والتقارير السنوى لنائب رئيس الجامعة لشئون الدراسة في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس وشئون الطلاب في الجامعة وتقييم نظم الدراسة والامتحان في هذه المرحلة ونظم الخدمات الطلابية وشئون الطلاب المختلفة ومراجعتها بما يكفل النهوض بها *

١١ - متابعة تنفيذ خطة التعليم في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس
وخطة شئون الطلاب في الجامعة •

١٢ - حصر وتحليل جميع البيانات والاحصاءات المتعلقة بالتعليم
في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس وبانطلاق في الجامعة •

ثانياً - المسائل التنفيذية

١٣ - (ملغاة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) •

١٤ - (ملغاة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) •

١٥ - الاعفاء من بعض المقررات أو من بعض الامتحانات في مرحلة
البكالوريوس أو الليسانس •

١٦ - تحديد مواعيد الامتحان في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس
في كليات الجامعة ومعاهدها •

١٧ - (ملغاة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) •

١٨ - (ملغاة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) •

ثالثاً - مسائل متفرقة

١٩ - المسائل التي يحيلها عليه مجلس الجامعة •

٢٠ - المسائل الأخرى التي يختص بها وفقاً للقانون •

٥ - مجلس الدراسات العليا والبحوث

مادة ٣٤ - يؤلف مجلس الدراسات العليا والبحوث برئاسة نائب
رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث ، وعضوية :

(١) وكلاء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة لشئون الدراسات العليا
والبحوث •

(ب) عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة من ذوي الخبرة في مواقع الانتاج والخدمات ، يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الدراسات العليا والبحوث وموافقة مجلس الجامعة • ولا يجوز أن يجمعوا بين هذه العضوية وبين عضوية مجلس الجامعة المعنية •

مادة ٣٥ - يختص مجلس الدراسات العليا والبحوث بالنظر في المسائل الآتية :

أولا - مسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة

١ - دراسة واعداد السياسة العامة للدراسات العليا والبحوث في انجامة ، والتنسيق بينها في كليات الجامعة ومعاهدها •

٢ - رسم السياسة الكلية بتحقيق التعاون والتنسيق بين الأقسام والمواد المتماثلة في كليات الجامعة ومعاهدها فيما يخص الدراسات العليا والبحوث في الجامعة •

٣ - اعداد خطة عامة لبعثات الجامعة وأجازاتها الدراسية وللايفاد على المنح الأجنبية •

٤ - اعداد برنامج لاستكمال أعضاء هيئة التدريس من داخل الجامعات أو خارجها ، ولتكوين فرق متكاملة من الباحثين في التخصصات المختلفة •

٥ - وضع سياسة الايفاد لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة في مهمات علمية •

٦ - وضع خطة لعقد مؤتمرات وندوات علمية وحلقات دراسية في الجامعة وللمشاركة فيما يعقد منها خارج الجامعة في داخل البلاد وخارجها •

٧ — ابداء الرأى فى وضع انلاحة التنفيذية للجامعات فيما يخص
شئون الدراسات العليا والبحوث •

٨ — تنظيم قبول طلاب الدراسات العليا فى الجامعة •

٩ — اعداد نظام حساب البعث العلمى فى الجامعة •

١٠ — اعداد نظام مكافآت التفرغ للدراسات العليا والبحوث فى
الجامعة •

١١ — مناقشة تقارير الكليات والمعاهد وتوصيات المؤتمرات العلمية
غيرها وتقارير الدوائر العلمية فى الجامعة وانتقرير السنوى لنائب رئيس
الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث ، وتقييم نظم الدراسات العليا
والبحوث فى الجامعة ومراجعتها بما يكفل النهوض بها •

١٢ — متابعة تنفيذ خطة الدراسات العليا والبحوث فى الجامعة •

١٣ — حصر وتحليل جميع البيانات والاحصاءات الخاصة بهيئة
التدريس والدرسين المساعدين والمعينين والدراسات العليا والبحوث
والأجهزة النادرة فى الجامعة •

١٤ — اعداد مشروع موازنة البعث العلمى فى الجامعة ، ووضع نظام
المتصرف فى بنود موازنته •

ثانياً — المسائل التنفيذية

١٥ — ادارة صندوق البعث العلمى فى الجامعة •

١٦ — تلقى المشكلات العلمية من الهيئات العلمية والفنية المختلفة
وتوزيعها على كليات الجامعة ومعاهدها المختصة •

١٧ — اعفاء طلاب الدراسات العليا من بعض المقررات الدراسية
ومن امتحاناتها •

١٨ - تحديد مواعيد امتحانات الدراسات العليا في كليات الجامعة ومعايدها •

١٩ - (ملخضة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) •

٢٠ - تقرير مكافآت التفرغ للدراسات العليا •

٢١ - الايفاد في بعثات الجامعة وعلى المنسح الأجنبية ، وتقدير الاجازات الدراسية •

٢٢ - ايفاد أعضاء هيئة التدريس في مهمات علمية ولحضور المؤتمرات والندوات العلمية والحفلات الدراسية •

٢٣ - الترخيص للاستاذة بأجازات التفرغ العلمى •

٢٤ - جمع البحوث العلمية وتشجيع نشرها وتوزيعها على أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وتبادلها مع العلماء والهيئات العلمية في داخل البلاد وخارجها •

٢٥ - توزيع موازنة البحث العلمى في الجامعة وفقا للبرامج المقترحة •

ثالثا - مسائل متفرقة

٢٦ - المسائل التى يحيلها عليه مجلس الجامعة •

١٧ - المسائل الأخرى التى يختص بها وفقا للقانون •

مادة ٣٦ - تعرض قرارات مجلس شؤون التعليم والطلاب وقرارات مجلس الدراسات العليا والبحوث في المسائل المتعلقة بالتخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة على مجلس الجامعة ليقرر ما يراه في شأنها • أما قرارات المجلسين في المسائل التنفيذية فتكون نافذة بصحور قرار من رئيس الجامعة باعتمادها ، وله عند الاقتضاء عرضها على مجلس الجامعة •

٦ - أمين الجامعة

مادة ٣٧ - يكون للجامعة أمين يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى الجامعة * ويشترط فيه أن يكون ذا خبرة بالشئون الجامعية *

مادة ٣٨ - يتولى أمين الجامعة الأعمال الإدارية والمالية في الجامعة وتحت اشراف رئيس الجامعة ونواب الرئيس ، ويكون مسؤولا عن تنفيذ القوانين واللوائح والنظم المقررة في حدود اختصاصه *

مادة ٣٩ - يعاون أمين الجامعة لأمينان مساعدان من العاملين ذوى الكفاءة في الجامعة ، ويقوم أقدمهما مقامه عند غيابه *

ويجوز في حال انشاء فرع للجامعة تعيين أمين مساعد يعاون أمين الجامعة في شئون الفرع ، وتكون له جميع الاختصاصات المخولة للأمينين المساعدين في شئون هذا الفرع *

ثالثا

على مستوى الكلية أو المعهد التابع للجامعة

١ - مجلس الكلية أو المعهد

مادة ٤٠ - (١) يؤلف مجلس الكلية أو المعهد التابع للجامعة برئاسة العميد ، وعضوية :

(أ) وكلية الكلية *

(ب) رؤساء الأقسام *

(ج) أستاذ من كل قسم ، على أن يتناوب العضوية أساتذة القسم

(١) -البند (ج) من الفقرة الاولى مستبدل بالمادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٨/٢ - العدد ٣١) *

دوريا كل سنة بترتيب أقدميتهم في الأستاذية لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد أن يضم الى عضوية المجلس خمسة أساتذة على الأكثر ممن لا يتمتعون بعضويته لمدة سنة قابلة للتجديد .

(د) يُستَـدّ مساعد ومدرس في الكليات والمعاهد التي لا يزيد عدد الأقسام فيها على عشرة ، وأستاذين مساعدين ومدرسين اذا زاد عدد الأقسام على عشرة . ويجرى تناوب العضوية دوريا كل سنة بترتيب الأقدمية في كل فئة ، ولا يحضر هؤلاء الأعضاء اجتماعات مجلس الكلية عند النظر في شئون توظيف الأساتذة ، ولا يحضر المدرسون منهم عند النظر في شئون توظيف الأساتذة المساعدين .

(هـ) ثلاثة أعضاء على الأكثر ممن لهم دراية خاصة في المواد التي تدرس في الكلية أو المعهد ، يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد . وموافقة مجلس الجامعة . ولا يجوز أن يجمعوا بين عضوية أكثر من مجلس من مجالس الكليات والمعاهد التابعة للجامعات الخاضعة لهذا القانون ، ولا أن يجمعوا بين عضوية مجلس الكلية أو المعهد وعضوية مجلس الجامعة الذي تتبعه الكلية أو المعهد .

ويشترك رؤساء الأقسام التي تتولى بأعباء التدريس بكلية أو معهد غير كليتهم أو معدهم في مجلس تلك الكلية أو المعهد عند النظر في المسائل الداخلة في اختصاص أقسامهم .

مادة ٤١ - (١) يختص مجلس الكلية أو المعهد التابع للجامعة بالنظر في المسائل الآتية :

(١) الفقرات ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ من البند ثانيا مضافة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٨/٢ - العدد ٣١) .

أولاً - مسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة

- ١ - رسم السياسة العامة للتعليم والبحوث العلمية في الكلية أو المعهد ، وتنظيمها وتنسيقها بين الأقسام المختلفة .
- ٢ - وضع خطة استكمال وإنشاء المباني ودعم المعامل وأجهزة المكتبة في الكلية أو المعهد .
- ٣ - أعداد خطة الكلية أو المعهد العامة للبعثات والإجازات الدراسية والإيفاد على المنح الأجنبية .
- ٤ - أعداد برنامج لاستكمال أعضاء هيئة التدريس في الكلية أو المعهد .
- ٥ - أعداد السياسة الكلية بتشجيع الدراسة في بعض أقسام الكلية أو المعهد .
- ٦ - أعداد السياسة الكلية بتيسير حصول طلاب الكلية أو المعهد على الكتب والمذكرات الجامعية وتشجيع التأليف في بعض المواد .
- ٧ - رسم الإطار العام لنظام العمل في أقسام الكلية أو المعهد وتنظيم التنسيق بين هذه الأقسام .
- ٨ - اقرار المحتوى العلمي لمقررات الدراسة في الكلية أو المعهد والتنسيق بينها في الأقسام المختلفة .
- ٩ - ابداء الرأي في وضع اللائحة التنفيذية للجامعات ، وأعداد اللائحة الداخلية للكلية أو المعهد .
- ١٠ - وضع اللائحة الداخلية لمكتب الكلية أو المعهد .
- ١١ - تنظيم قبول الطلاب في الكلية أو المعهد وتحديد أعدادهم .
- ١٢ - تنظيم الدروس والمحاضرات والبحوث والتمرينات العملية وأعمال الامتحان في الكلية أو المعهد .

١٣ - مناقشة التقرير السنوي للمعهد وتقارير الأقسام وتوصيات المؤتمرات العلمية للكلية أو المعهد وللأقسام ، وتقييم نظم الدراسة والامتحان والبحث في الكلية أو المعهد ومراجعتها وتحديثها في ضوء كل ذلك وفى إطار التقدم العلمى والتعليمى ومطالب المجتمع وحاجاته المتطورة .

١٤ - تنظيم الشؤون الادارية والمالية في الكلية أو المعهد .

١٥ - اعداد مشروع موازنة الكلية أو المعهد .

١٦ - متابعة تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث في الكلية أو المعهد .

ثانياً - المسائل التنفيذية

١٧ - توزيع الاعتمادات المالية على الأقسام .

١٨ - تحويل الطلاب ونقل قديمهم من الكلية أو المعهد وانيهما .

١٩ - قيد الطلاب للدراسات العليا وتسجيل رسائل الماجستير والدكتوراه وتعيين لجان الحكم على الرسائل ، والغاء القيد والتسجيل .

٢٠ - توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية .

٢١ - تحديد مواعيد الامتحان ووضع جداوله وتوزيع أعمال وتشكيل لجانته وتحديد واجبات المتقدمين واقرار مداولات لجان الامتحان ونتائج الامتحانات في الكلية أو المعهد .

٢٢ - اقتراح منح الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات من الكلية أو المعهد .

٢٣ - انترشيح للبعثات والمنح والجازات الدراسية ومكافآت التفرغ للدراسات العليا .

٢٤ - اقتراح تعيين أعضاء هيئة التدريس في الكلية أو المعهد ونقلهم .

- ٢٥ - النقيب من الكلية أو المعهد واليهما •
- ٢٦ - الترشيح للمبهمات العلمية والاعازات وأجازات التفرغ العظمى •
- ٢٧ - رعاية الشؤون الاجتماعية والرياضية للطلاب •
- ٢٨ - اقتراح قبول التبرعات مع مراعاة حكم المادة السابعة •
- ٢٩ - قبول تحويل طلاب الفرق الاعدادية وطسلااب الفرق الاولى بحسب الأحوال من الكليات والمعاهد المتناظرة في الجامعات الخاضعة لهذا القانون •
- ٣٠ - قبول تحويل ونقل قيد الطلاب من كليات أو معاهد غير تابعة للجامعات الخاضعة لهذا القانون •
- ٣١ - تسجيل رسائل الماجستير والدكتوراه وتعيين لجان الحكم على هذه الرسائل والغاء التسجيل •

ثالثا - مسائل متفرقة

- ٣٢ - المسائل الأخرى التى يحيلها عليه مجلس الجامعة •
- ٣٣ - المسائل الأخرى التى يختص بها وفقا للقانون •
- مادة ٤٢ - يقوم العميد بتنفيذ قرارات مجلس الكلية أو المعهد ، ويبلغ مفاخر الجلسات الى رئيس الجامعة ، كما يبلغه القرارات خسلااب ثمانية أيام من تاريخ صدورها ، ويبلغ الهيئات والسلطات الجامعية المختصة القرارات التى يجب إبلاغها اليها •

٢ - صعيد الكلية أو المعهد

- مادة ٤٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١) يختار كل أستاذ من أساتذة الكلية أو المعهد ثلاثة من أساتذة وكل من الأساتذة المساعدين والمدرسين أعضاء مجلس الكلية أو المعهد ثلاثة من أساتذة الكلية

أو المعهد لنصب العميد ويتم الاختيار عن طريق الاقتراع السري ويعين رئيس الجامعة العميد من بين الأساتذة الثلاثة الحاصلين على أكثر الأصوات وذلك لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد .

ولا يجوز اقالة العميد من العادة قبل نهاية مدتها الا بقرار مسبب من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الجامعة وذلك اذا اخل بواجبات الجامعة أو بمقتضيات مسؤولياته الرئاسية ولا يجوز اعادة ترشيح العميد المتقال قبل مضي سنتين من تاريخ صدور قرار الاقالة .

واذا لم يوجد بالكلية أو المعهد سوى عشرة أساتذة فيعين العميد من بين أساتذة الكلية أو المعهد بقرار من رئيس الجامعة ، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ولا يدخل في الاعتبار عند حساب عدد الأساتذة الا القائمون بالعمل منهم داخل الكلية أو المعهد .

مادة ٤٤ - يقوم العميد بتصريف أمور الكلية وإدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية . ويكون مسئولاً عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية ، وكذلك عن تنفيذ قرارات مجلس الكلية ومجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات في حدود هذه القوانين واللوائح .

مادة ٤٥ - يقدم العميد ، بعد العرض على مجلس الكلية أو المعهد ، تقريراً إلى رئيس الجامعة في نهاية كل عام جامعي عن شئون التعليم والبحوث وسائر نواحي النشاط في الكلية أو المعهد وذلك توطئة للعرض على مجلس الجامعة .

مادة ٤٦ - للعميد أن يدعو إلى الاجتماع مجالس الأقسام واللجان المشكلة في الكلية أو المعهد وفقاً لأحكام هذا القانون ، كما له أن يعرض عليها ما يراه من الموضوعات .

٣- وكلاء الكلية أو المعهد

مادة ٤٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١) يكون لكل كلية أو معهد وكيلان يعاونان العميد في إدارة شئون الكلية أو المعهد ويقومون بتقديمهم عند غيابه • ويختص أحدهما بالشؤون الخاصة بالدراسة والتعليم بمرحلة البكالوريوس أو الليسانس وشئون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية • ويختص الآخر بشئون الدراسات العليا والبحوث وتوثيق الروابط مع الكليات ومع المعاهد والمراكز والهيئات المعنية بالبحث العلمي •

ويجوز الإكفاء في بعض الكليات أو المعاهد بتعين وكيل واحد • ويكون ذلك بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية أو المعهد وموافقة مجلس الجامعة •

ويكون تعيين الوكيل من بين أساتذة الكلية أو المعهد بقرار من رئيس الجامعة بناء على ترشيح العميد ، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة •

٤ - المؤتمر العلمي للكلية أو المعهد

مادة ٤٨ - يدعو عميد الكلية أو المعهد المؤتمر العلمي للكلية أو المعهد الى الاجتماع مرة على الأقل خلال العام الجامعي • ويحرر عن الاجتماع محضر يعرض مع توصيات المؤتمر على مجالس الأقسام ومجلس الكلية أو المعهد •

مادة ٤٩ - يشكل المؤتمر العلمي للكلية أو المعهد برئاسة العميد وعسوية :

- (أ) جميع أعضاء هيئة التدريس في الكلية أو المعهد •
- (ب) ممثلين عن المدرسين المساعدين والمعيزين في الكلية أو المعهد •
- (ج) ممثلين عن الطلاب ، على أن يكونوا من المتفوقين في الدراسة •

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية تمثيل الفئتين الأخيرتين .

مادة ٥٠ - يفتتح المؤتمر العلمي للكلية أو المعهد بتدريس ومناقشة ثلاثة شئون التعليم والبحث العلمي في الكلية أو المعهد ، وتقييم النظم المقررة في شأنها ومراجعتها وتجديدها بما يحقق انطلاقها للاحقة التقدم العلمي والتعليمي ومطالب المجتمع وحاجاته المتطورة .

رابعاً - على مستوى القسم

مادة ٥١ - تعدد اللائحة أئداخنية لكل كلية أو معهد تابع للجامعة ، تقسم الكلية وما يشمله كل قسم من تخصصات ويكون لكل قسم كيانه الذاتي من الناحية العلمية والإدارية والمالية .

١ - مجلس القسم

مادة ٥٢ - يتألف مجلس القسم من جميع الأساتذة والأساتذة المساعدين في القسم ومن خمسة من المدرسين هيئه على الأكثر يتناوبون العضوية فيما بينهم دوريا كل سنة بالأقدمية في وظيفة مدرس ، على ألا يجاوز عدد المدرسين في المجلس عدد باقى أعضاء هيئه التدريس فيه .

مادة ٥٣ - لا يحضر اجتماعات مجلس القسم الا الأساتذة عند أنظر في شئون توظيف الأساتذة ، والا الأساتذة ، والأساتذة المساعدين عند النظر في شئون توظيف الأساتذة المساعدين .

مادة ٥٤ - لمجلس القسم أن يدعو الى اجتماعاته من يقوم بتدريس المواد الداخلة في اختصاص القسم ، على أن يشارك في المناقشات دون أن يكون له صوت محدود .

مادة ٥٥ - يختص مجلس القسم بالنظر في جميع الأعمال العلمية والدراسية والإدارية والمالية المتعلقة بالقسم ، وبالأخص المسائل الآتية :

١ - رسم السياسة العامة والبحث العلمي في القسم .

٢ - وضع نظام العمل بالقسم والتنسيق بين مختلف التخصصات في القسم .

٣ - تحديد المقررات الدراسية التى يتولى تدريسها وتصديق محتواها العلمى .

٤ - تحديد الكتب والمراجع فى مواد القسم وتيسير حصول الطلاب عليها وتدعيم المكتبة بها .

٥ - وضع وتنسيق خطة البحوث وتوزيع الاشراف عليها .

٦ - اقتراح تعيين أعضاء هيئة التدريس وندبهم ونقلهم وإعارتهم وإيفادهم فى مهمات ومؤتمرات علمية وندوات أو حلقات دراسية ، واقتراح الترخيص للأساتذة بأجازات التفرغ العلمى .

٧ - اقتراح توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية والافتداب من القسم واليه .

٨ - اقتراح تعيين المدرسين المساعدين والمعيدين وندبهم ونقلهم وإيفادهم فى بعثات أو على منح أجنبية وإعطائهم الأجازات الدراسية .

٩ - اقتراح توزيع أعمال الامتحان وتشكيل لجانها فيما يخص القسم .

١٠ - اقتراح منح مكافآت التفرغ للدراسات العليا .

١١ - اقتراح تعيين المشرفين على الرسائل وتشكيل لجان الحكم عليها ومنح درجات الماجستير والدكتوراه .

١٢ - مناقشة التقرير السنوى لرئيس مجلس القسم وتقارير نوابه ، ومناقشة نتائج الامتحانات فى مواد القسم وتوصيات المؤتمرات العلمية للقسم والكلية أو المعهد ، وتقييم نظم الدراسة والامتحان والبحث العلمى فى القسم ومراجعتها وتجديدها فى ضوء كل ذلك وفى اطار التقدم العلمى والتعليمى ومطالب المجتمع وحاجاته المتطورة .

١٣ - متابعة تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث في القسم .

٢ - رئيس مجلس القسم

مادة ٥٦ - يعين رئيس مجلس القسم من بين أقدم ثلاثة أساتذة في القسم ويكون تعيينه بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى عميد الكلية أو المعهد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، ولا يرسى هذا الحكم في حالة وجود أقل من ثلاثة أساتذة اذ تكون رئاسة مجلس القسم لأقدمهم .

ويعتبر رئيس مجلس القسم متنحيا عن رئاسة مجلس القسم بتعيينه عميدا أو وكيلًا للكلية أو المعهد ، وذلك اذا وجد غير من الأساتذة في القسم .

وفي حالة خلو القسم من الأساتذة ، يقوم بأعمال رئيس مجلسه أقدم الأساتذة المساعدين فيه ، ويكون له بهذا الوصف حق حضور مجلس الكلية أو المعهد الا عند النظر في شئون توظيف الأساتذة .

ومع ذلك اذا لم يكن بالقسم من الأساتذة سوى أجنبي ، جاز أن يعهد اليه عند الاقتضاء برئاسة مجلس القسم ، ويكون ذلك بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى عميد الكلية .

مادة ٥٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) يجوز تنحية رئيس مجلس القسم عن الرئاسة في حالة اخلاله بواجباته الجامعية أو بمقتضيات مسؤولياته الرئاسية ويكون ذلك بقرار مسبب من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد .

مادة ٥٨ - يشرف رئيس مجلس القسم على الشئون العلمية والادارية والمالية في القسم في حدود السياسة التي يرسمها مجلس الكلية ومجلس القسم وفقا لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها ، (م ٦ - موسوعة مصر ج ١٢)

مادة ٥٩ - يقدم مجلس القسم ، بعد العرض على مجلس القسم تقريراً الى العميد في نهاية كل عام جامعي عن شئون القسم العلمية والتعليمية والإدارية والمالية ، وذلك توطئة للعرض على مجلس الكلية أو المعهد .

مادة ٦٠ - في حال تعدد التخصصات المختلفة في القسم ، يكون أقدم الأساتذة في تخصص متميزا بكيان ذاتي داخل القسم نائباً لرئيس مجلس القسم في شئون هذا التخصص . ويتولى إدارة هذه الشئون تحت اشراف رئيس مجلس القسم وفي حدود السياسة التي يرسمها مجلس الكلية ومجلس القسم ، ويقوم بالتداول فيها مع باقى أعضاء هيئة التدريس في التخصص . وفي حال خلو التخصص من الأساتذة يقوم أقدم الأساتذة المساعدين فيه بأعمال نائب رئيس مجلس القسم لشئون هذا التخصص .

وتسرى على نائب رئيس مجلس القسم أحكام التحية المقررة في شأن رئيس مجلس القسم .

٢ - المؤتمر العلمي للقسم

مادة ٦١ - يدعو رئيس مجلس القسم المؤتمر العلمي للقسم الى الاجتماع مرتين على الأقل خلال العام الجامعي . ويجرى عن الاجتماع محضر يعرض مع توصيات المؤتمر على مجلس القسم ومجلس الكلية أو المعهد .

مادة ٦٢ - يشكل المؤتمر العلمي للقسم برئاسة رئيس مجلس القسم وعضوية -

(أ) جميع أعضاء هيئة التدريس في القسم .

(ب) ممثلين عن المدرسين المساعدين والمعيدّين في القسم .

(ج) ممثلين عن الطلاب ، على أن يكونوا من المتفوقين في الدراسة .

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية تمثيل الفئتين الأخيرتين •

مادة ٦٣ — يختص المؤتمر العلمي للقسم بتدارس ومناقشة كافة شؤون التعليم والبحث العلمي في القسم ، وتقييم النظم المقررة في شأنها ومراجعتها وتجديدها بما يحقق انطلاقها للملاحقة التطور العلمي والتعليمي ومطالب المجتمع وحاجاته المتطورة •

الباب الثاني — في القائمين بالتدريس والبحث

(أولا) أعضاء هيئة التدريس

مادة ٦٤ — أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاضعة لهذا القانون
هم :

(أ) الأساتذة •

(ب) الأساتذة المساعدون •

(ج) المدرسون •

١ — التعيين

مادة ٦٥ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١) يعين رئيس الجامعة أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص • ويكون التعيين من تاريخ مرافقة مجلس الجامعة •

مادة ٦٦ — (البند «١» مستبدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣)
يشترط فيمن يعين عضواً في هيئة التدريس ما يأتي :

١ — أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤهله لشغل الوظيفة ، أو أن يكون حاصلاً من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو الخارج

على درجة يعتبرها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك مع مراعاة أحكام
التقنين واللوائح المعمول بها .

٢ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

مادة ٦٧ - مع مراعاة حكم المادة السابقة ، يشترط فيمن يعين
مدرسا أن تكون قد مضت ست سنوات على الأقل على حصوله على درجة
البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

فإذا كان من بين المدرسين المساعدين أو المعيدين في إحدى الجامعات
الخاصة لهذا القانون ، فيشترط فضلا عما تقدم أن يكون ملتزما في
عمله ومسلكه منذ تعيينه معيدا أو مدرسا مساعدا بواجباته ومحصنا أداءها .
وإذا كان من غيرهم فيشترط توافره على الكفاءة المطلوبة للتدريس .

مادة ٦٨ - مع مراعاة حكم المادتين السابقتين يكون المتعين في وظائف
المدرسين الشاغرة دون اعلان من بين المدرسين المساعدين أو المعيدين في
ذات الكلية أو المعهد . وإذا لم يوجد من هؤلاء من هو مؤهل لشغلها
فيجوز الاعلان عنها .

مادة ٦٩ - (الفقرة (١) من البند أولا معدلة بالقانون رقم ١٢٠
لسنة ١٩٧٤) (أولا) مع مراعاة حكم المادة (٦٦) ، يشترط فيمن يعين
أستاذا مساعدا ما يأتي :

١ - أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على
الأقل في إحدى الجامعات الخاصة لهذا القانون أو في معهد علمي من
طبقتها .

أو أن يكون قد مضت على حصوله على المؤهل المنصوص عليه
في المادة ٦٦ من هذا القانون مدة خمس سنوات على الأقل بشرط أن
يكون قد مضى ثلاث عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة
البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها وذلك إذا تقرر الاعلان عن تلك
الوظيفة في جامعة أخرى أقليمية .

٢ - أن يكون قد قام في مادته وهو محزس بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال انشائية ممتازة .

٣ - أن يكون مفترما في عمله ومسلكه منذ تعيينه مدرسا بمواجبات أعضاء هيئة التدريس ومصننا لءاءها .

ويدخل في الاعتبار في تعيينه نشاطه العلمى والاجتماعى الملحوظ فى الكلية أو المعهد .

(ثانيا) مع مراعاة حكم المادة (٦٦) ، يجوز استثناء تعيين أساتذة مساعدين من خارج تلك الجامعات اذا توافرت فيهم الشروط الآتية :

١ - أن تكون قد مضت خمس سنوات على الأقل على حصولهم على المؤهل المنصوص عليه فى البند (١) من المادة (٦٦) .

٢ - أن تكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على الأقل على حصولهم على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

٣ - أن يكونوا قد قاموا منذ الحصول على المؤهل المنصوص عليه فى البند (١) من المادة (٦٦) بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال انشائية ممتازة فى المادة المتعلقة بالوظيفة .

٤ - أن يكونوا متوافرين على الكفاءة المطلوبة للتدريس .

مادة ٧٠ - (١) (أولا) مع مراعاة حكم المادة (٦٦) يشترط فيمن يعين أستاذًا ما يأتى :

١ - أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل فى إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون أو فى معهد علمى من طبقتها ، أو أن يكون قد مضت على حصوله على المؤهل المنصوص

(١) الفقرة (١) من البند أولا مستبدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية فى ١٤/٣/١٩٧٤ - العدد ١١) ومعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية فى ٣/١٠/١٩٧٤ - العدد ٤٠) .

عليه في المادة ٦٦ من هذا القانون مدة عشر سنوات على الأقل ، بشرط أن يكون قد مضى ثمانى عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

وذلك اذا ما تقرر الاعلان عن تلك الوظيفة في جامعة أخرى اقليمية .

٢ - أن يكون قد قام في مادته وهو أستاذ مساعد بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها او بإجراء أعمال انشائية ممتازة تؤهله لشغل مركز الأستاذية .

٣ - أن يكون ملتزما في عمله ومستلکه منذ تعيينه أستاذا مساعدا بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومحسنا أداءها .

ويدخل في الاعتبار في تعيينه مجموع انتاجه العلمى منذ حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها ، وما يكون قد أشرف عليه من رسائل الماجستير والدكتوراه أو ما يعادلها ، وما يكون قد أشرف عليه من رسائل الماجستير والدكتوراه التى تمت اجازتها ، وكذلك نشاطه العلمى والاجتماعى الملحوظ وأعماله الانشائية البارزة في الكلية أو المعهد .

(ثانيا) مع مراعاة حكم المادة (٦٦) ، يجوز استثناء تعيين أستاذة من خارج تلك الجامعات اذا توافرت فيهم الشروط الآتية :

١ - أن تكون قد مضت عشر سنوات على الأقل على حصولهم على المؤهل المنصوص عليه في البند (١) من المادة (٦٦) .

٢ - أن تكون قد مضت ثمانى عشرة سنة على الأقل على حصولهم على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

٣ - أن يكونوا قد قاموا خلال السنوات الخمس السابقة على تقدمهم للتعيين في وظيفة أستاذ بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال انشائية ممتازة في تخصص هذه الوظيفة .

ر ٤ - أن يكونوا متوافرين على الكفاءة المطلوبة للتدريس .
ويدخل في الاعتبار في تعيين كل منهم مجموع انتاجه العلمي منذ حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها .

مادة ٧٠ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٤) لا يجوز للمدرس الذي عين في وظيفة أستاذ مساعد تطبيقاً لحكم الشطر الأخير من المادة (٦٩) أولاً (١) أن يفيد من حكم الشطر الأخير من المادة (٧٠) أولاً (١) عند التقدم للتعيين في وظيفة أستاذ .

مادة ٧١ - (أولاً) مع مراعاة أحكام المواد (٦٦) و (٦٩ / أولاً) و (٧٠ / أولاً) يكون التعيين في وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين من بين الأساتذة المساعدين والمدرسين في ذات الكلية أو المعهد .

وإذا لم يوجد ما هو شاغر من هذه الوظائف ووجد من هؤلاء من تتوافر فيهم شروط التعيين في الوظيفة الأعلى منحوا اللقب العلمي لهذه الوظيفة وتدبر لهم وظائف بدرجاتها المالية في السنة المالية التالية ، ويتم منحهم علاوة الترقية ومرتب الوظيفة الأعلى والبدلات المقررة لها من تاريخ نفاذ قانون الموازنة ، وفي هذه الحالة يراعى تطبيق القاعدة العامة بعدم الجمع بين علاوة الترقية والعلاوة الدورية .

ويؤخذ تاريخ منح اللقب العلمي في الاعتبار عند التعيين في الوظيفة التالية أو الترقية اليها .

(ثانياً) مع مراعاة أحكام المواد (٦٦) و (٦٩ / ثانياً) و (٧٠ / ثانياً) ، يجرى الاعلان عن وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين الشاغرة إذا لم يوجد في ذات الكلية أو المعهد من هو مؤهل لتسئلتها .

مادة ٧٢ - مع مراعاة أحكام المادتين (٦٨) و (٧١) يجرى الاعلان عن الوظائف الشاغرة في هيئة التدريس مرتين في السنة ، ويجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم

المختص أن يضمن الاعلان فيما عدا وظائف الأساتذة اشتراط شروط معينة وذلك بالإضافة الى الشروط العامة المبينة في القانون .

ولا يجوز لعضو هيئة التدريس في إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون شغل وظيفة شاغرة معطن عنها مماثلة لوظيفته في جامعة أخرى إلا بطريق النقل طبقا للمادة (٨١) .

مادة ٧٣ - تتولى لجان علمية دائمة فحص الانتساج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة بالمساعدتين أو للحصول على إقتابها العلمية . ويصدر بتشكيل هذه اللجان ، لمدة ثلاث سنوات ، قرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات .

وتشكل لجان الفحص العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة من بين أساتذة الجامعات الذين مضى عليهم في الأستاذية خمس سنوات على الأقل أو من المتخصصين من غيرهم ، وتشكل لجان الفحص العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة بالمساعدين من أساتذة الجامعات أو من المتخصصين من غيرهم . ويجوز عند الضرورة التجاوز عن شرط مدة الأستاذية في اللجان الأولى أو ادخال بعض قدامى الأساتذة بالمساعدين في اللجان الثانية .

وتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً ومسبباً تقيم فيه الانتساج العلمي للمتقدمين وما إذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمي مع ترتيبهم عند التعدد بحسب الأفضلية في الكفاءة العلمية وذلك بعد سماع ومناقشة التقارير الفردية للفاحصين .

ويقدم التقرير خلال شهرين على الأكثر من تاريخ وصول الأبحاث الى اللجنة ، إلا أن يكون من الفاحصين من هو في خارج الجمهورية أو من خارجها فيزيد هذا الميعاد شهراً آخر .

وتنظم اللائحة التنفيذية أعمال هذه اللجان .

مادة ٧٤ - إذا لم تقدم اللجان المشار إليها في المادة السابقة

تقاريرها في المواعيد المحددة ، فلرئيس الجامعة المعنية أن يدعو اللجنة المتأخرة الى الاجتماع برئاسته لتقضى أسباب التأخير .

وفي كل الأحوال اذ لم يقدم التقرير خلال شهرين على الأكثر من انقضاء تلك المواعيد فلرئيس الجامعة المعنية عرض الأمر على مجلس الجامعة . وللمجلس أن يقرر سحب الأبحاث من اللجنة الدائمة واحالتها الى لجنة خاصة يشكلها من خمسة أعضاء على الأقل ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة في المادة السابقة ، ويحدد لها أجلا لتقديم تقريرها .

مادة ٧٥ - اذا تقرر عدم أهلية المتقدم للوظيفة أو اللقب العلمي ، فلا يجوز له معاودة التقدم الا بعد مضي سنة من تقرير عدم أهليته وبشرط اضافة انتاج علمي جديد .

مادة ٧٦ - يتولى مجلس القسم المختص مهمة اللجنة العلمية بالنسبة للمتقدمين لشغل وظيفة مدرس . وعند الاستحالة أو التعمد ، تشكل اللجنة بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد من ثلاثة أعضاء من الأساتذة أو الأساتذة الساعدين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون أو من المتخصصين من غيرهم .

مادة ٧٧ - لا يجوز تعيين أحد في وظيفة مدرس ولا تعيين أحد من غير أعضاء هيئة التدريس في وظيفة أستاذ أو أستاذ مساعد الا اذا كان موجودا داخل الجمهورية .

ولا يجوز تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس في وظيفة أستاذ أو أستاذ مساعد بعد انتهاء مساهمته له فيه من اعارة أو مهمة علمية أو اجازة مرافقة الزوج الا بعد عودته الى العمل ، وذلك دون اخلال بحكم المادة (١١٧) .

مادة ٧٨ - استثناء من حكم المادة السابقة يجوز في حالة الضرورة تعيين أعضاء في هيئة التدريس من المقيمين في الخارج بالشروط العامة

المبينة في هذا القانون ولا يعتبر قرار التعيين نافذا الا اذا عاد المصين واستلم عمله في الوظيفة المعين فيها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار التعيين والا اعتبر قرار التعيين كأن لم يكن .

مادة ٧٩ - تخصصات الأستاذية تمدد في اللائحة الداخلية لكل كلية أو معهد تابع للجامعة .

٢ - النقل والتدرب والاعارة والإجازات :

مادة ٨٠ - يجوز نقل الأساتذة من تخصص الى آخر في ذات الكلية أو المعهد ونقل أعضاء هيئة التدريس من قسم الى آخر في ذات الكلية أو المعهد بقرار من مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية وبعد أخذ رأى مجلس القسم أو مجلس القسمين المعنيين ، كما يجوز نقلهم من أو بمعهد الى كلية أخرى أو معهد أخرى في ذات الجامعة بقرار من مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلسي الكليتين أو المعهدين ومجلس القسم المختص في كل منهما .

مادة ٨١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١) يجوز نقل أعضاء هيئة التدريس من جامعة الى أخرى من الجامعات الخاضعة لهذا القانون بعد موافقة مجلس الجامعتين وأخذ رأى مجالس الكليات أو المعاهد ومجالس الأقسام المعنية .

مادة ٨٢ - مع مراعاة حكم المادتين السابقتين ، لا يجوز عرض أمر النقل على مجلس الجامعة الا بعد أخذ رأى اللجنة العلمية الدائمة المختصة وذلك في شأن نقل الأساتذة من تخصص الى آخر ونقل الأساتذة المساعدين من قسم الى قسم آخر غير مماثل .

مادة ٨٣ - يجوز عند الاقتضاء نقل أعضاء هيئة التدريس الى وظيفة عامة خارج الجامعات بقرار من وزير التعليم العالي بناء على طلب مسبق من مجلس الجامعة المختصة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو

المعهد ومجلس القسم المختص ، ولوزير التثمين العالي عند الاقتضاء عرض الأمر على المجلس الأعلى للجامعات .

مادة ٨٤ - يجوز نذب أعضاء هيئة التدريس لمدة محددة من جامعة الى أخرى أو للقيام بعمل وظيفة عامة أخرى بقرار من رئيس الجامعة بناء على موافقة مجلس الكلية المختصة بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص « ويعتبر النذب كل الوقت اعارة تخضع لأحكام الاعارات .

مادة ٨٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١) مع مراعاة عدم الاخلال بحسن سير العمل فى القسم وفى الكلية أو المعهد ، ويجوز اعارة أعضاء هيئة التدريس لجامعة أجنبية أو معهد علمى أجنبى فى مستوى الكليات أو للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات أو المؤسسات العامة والدولية أو بجهة غير الحكومية فيما تخصصوا فيه متى كانت المهمة فى مستوى الوظيفة التى يشغلونها فى الجامعة .

وتكون الاعارة بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد المختص .

وتتقرر الاعارة لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة ، فيما عدا الحالات التى تقتضيها مصلحة قومية فتكون الاعارة قابلة للتجديد مرتين ويتقاضى المعار مرتبه من الجهة المعار اليها ، ومع ذلك يجوز فى أحوال خاصة أن تؤدى الجامعة مرتبه وتصب مدة الاعارة فى المكافأة أو المائش على أن يؤدى عضو هيئة التدريس المعار الاحتياطى عنها ، ويعامل فيما يختص بأقدميته والمعالوات المستحقة له كما لو كان فى الجامعة ويحتفظ له وجه عام بكافة مميزات وظيفته .

مادة ٨٦ - يجوز شغل وظيفة المعار بدرجةها متى كانت اعارته بدون مرتب تؤديه الجامعة ولمدة ثلاث سنوات على الأقل بالنسبة للإستاذة وسنة على الأقل بالنسبة لباقى أعضاء هيئة التدريس ، وعين على أن لا يزيد عدد من يشغل من وظائف المعارين على خمس مجموع الوظائف

المقررة لكل فئة فى الكلية أو المعهد ، ولا يجوز شغل وظيفة المعار بمعار آخر •

فإذا عاد المعار الى عمله فى الجامعة شغل الوظيفة الخالية من درجته أو شغل وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته فى أول وظيفة تخلو من درجته •

مادة ٨٧ - مع مراعاة عدم الاخلال بحسن سير العمل فى الاسم وفى الكلية أو المعهد ، يجوز ايفاد أعضاء هيئة التدريس فى مهمات علمية مؤقتة خارج الجامعة ، وذلك بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الدراسات العليا والبحوث بناء على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص • وتكون المهمة العلمية لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد عند الضرورة القصوى مرة واحدة ، ويتقاضى الموفد فيها مرتبه كاملاً طوال مدة المهمة •

وعلى عضو هيئة التدريس أن يقدم بعد انتهاء المهمة العلمية تقريراً عن الأعمال التى قام بها ونسخاً من البحوث التى يكون قد أجراها ، على أن يعرض التقرير والبحوث على مجلس الكلية ومجلس الدراسات العليا والبحوث فى الجامعة •

مادة ٨٨ - يجوز الترخيص للاستاذة فى إجازة تفرغ علمى داخل الجمهورية أو خارجها ، وذلك لمدة سنة واحدة بمرتب بعد مضى كل ست سنوات فى الأستاذية متى وجد من يقوم مقامهم أثناء تفرغهم ومع مراعاة عدم الترخيص فى الإجازة لأكثر من أستاذ واحد فى كل قسم فى السنة الواحدة •

ولا يتم الترخيص فى الإجازة الا بعد اقرار المنهج العلمى أو الفنى الذى يتقدم به طالب الإجازة ويصدر هذا الترخيص بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الدراسات العليا والبحوث بناء على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد وبعد أخذ رأى مجلس القسم المختص •

وعلى المرخص له في الأجازة أن يتقدم بعد انتهاء أجازته بتقرير عن الأعمال التي قام بها ونسخا من البحوث التي يكون قد أجراها أثناء هذه الأجازة على أن يعرض التقرير والبحاث على مجلس الكلية ومجلس الدراسات العليا والبحوث .

مادة ٨٩ - مع مراعاة حسن سير العمل في القسم وفي الكلية أو المعهد يجوز الترخيص لمعضو هيئة التدريس في أجازة خاصة بدون مرتبة لمرافقة الزوج المرخص له في السفر إلى الخارج لمدة سنة على الأقل .
ويكون الترخيص بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب عميد الكلية أو المعهد بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص .

مادة ٩٠ - (الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣)
لا يجوز الترخيص في اعارة عضو هيئة التدريس أو ايفاده في مهمة علمية أو في أجازة تفرغ علمي وبمراعاة حكم المادة (٨٨) أو في أجازة لمرافقة الزوج قبل انقضاء مدة معائنة للمدة التي سبق أن قضاه العضو في اعارة أو مهمة علمية أو أجازة لمرافقة الزوج .

ولا يجوز الترخيص في الاعارة قبل انقضاء ثلاث سنوات على بدء خدمة المرخص له في هيئة التدريس .

مادة ٩١ - في جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع مدد الاعارات والمهمات العلمية وأجازات التفرغ العلمي وأجازة مرافقة الزوج على عشر سنوات طوال مدة خدمة عضو هيئة التدريس .

مادة ٩٢ - تبدأ الأجازة السنوية لأعضاء هيئة التدريس بعد انتهاء أعمال امتحانات نهاية العام الجامعي في كلياتهم أو معاهدهم وتنتهي قبل بدء الدراسة في العام الجامعي الجديد وفقا لما يقرره مجلس الجامعة وذلك فيما عدا الكليات والمعاهد التي يستمر العمل فيها خلال المدة المذكورة فتتمين الأجازة في كل منها حسب مقتضيات العمل بقرار من عميد الكلية أو المعهد .

مادة ٩٣ - مع مراعاة صالح العمل ، يجوز الترخيص لمعضو هيئة التدريس لأسباب ملحة في أجازة خاصة بمرتب أو بدون مرتب أثناء الدراسة ولمدة محددة لا تتجاوز ثلاثة أشهر . ويكون ذلك بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى عميد الكلية ومجلس القسم المختص .

مادة ٩٤ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن الأمراض المزمنة ، تكون لمعضوية هيئة التدريس كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة أجازة مرضية بمرتب كامل لمدة أقصاها سنة .

وإذا لم يستطع عضو هيئة التدريس عند انقضاء السنة العودة الى عمله ، جاز لرئيس الجامعة أن يرخص في امتداد الأجازة لمدة أخرى لا تتجاوز سنة على أن تكون بثلاثة أرباع المرتب .

وتكفل الدولة على نفقتها علاج أعضاء هيئة التدريس الذين يصابون بالمرض بسبب العمل وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية .

٣ - الواجبات

مادة ٩٥ - على أعضاء هيئة التدريس أن يتقزغوا للقيام بالدروس والمحاضرات والتدريبات العملية وأن يسهوا في تقديم العلوم والآداب والفنون بإجراء البحوث والدراسات المبتكرة والإشراف على ما يعده الطلاب منها ، والإشراف على المعامل وعلى المكتبات وتزويدها بالمراجع .

مادة ٩٦ - على أعضاء هيئة التدريس التمسك بالتقاليد والقيم الجامعية الأصيلة والعمل على بثها في نفوس الطلاب . وعليهم ترسيخ وتدعيم الاتصال المباشر بالطلاب ، ورعاية شؤونهم الاجتماعية والثقافية والرياضية .

مادة ٩٧ - يتولى أعضاء هيئة التدريس حفظ النظام داخل قاعات الدروس والمحاضرات والبحوث والمعامل ويقدمون الى عميد الكلية أو

المعهد تقريراً عن كل حادث من شأنه الإخلال بالنظام ومما يتخذ من إجراءات لحفظه .

مادة ٩٨ - على كل عضو من أعضاء هيئة التدريس أن يقدم تقريراً سنوياً عن نشاطه العلمي والبحوث التي أجراها ونشرها والبحوث التجارية التي رئيس مجلس القسم المختص تعرض على مجلس القسم ، وعلى رئيس مجلس القسم أن يقدم تقريراً إلى عميد الكلية أو المعهد عن سير العمل في قسمه وعن النشاط العلمي والبحوث الجارية فيه وما حققه القسم من أهداف .

مادة ٩٩ - على أعضاء هيئة التدريس المشاركة في أعمال المجالس والتجان التي يكونون أعضاء فيها ، وعليهم المشاركة في أعمال المؤتمرات العلمية للقسم وللكلية أو المعهد .

مادة ١٠٠ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، لرئيس الجامعة بناء على اقتراح عميد الكلية بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص ، أن يرفض بصفة استثنائية لأعضاء هيئة التدريس في مزاولة مهنتهم خارج الجامعة أو داخلها في غير أوقات العمل الرسمية بشرط أن يكسب المرحّل له من ذلك خبرة في تخصصه العلمي وبشرط ألا يتعارض هذا الترخيص مع الواجبات الجامعية وحسن أدائها ولا مع انقوائين واللوائح المعمول بها في مزاولة المهنة .

ويصدر بقواعد تنظيم مزاولة المهنة قرار من المجلس الأعلى للجامعات .

ولا يكون الترخيص في مزاولة المهنة خارج الجامعة إلا إن مضى على تخرجه عشر سنوات وقضى ثلاث سنوات على الأقل في هيئة التدريس .

ويجوز سحب هذا الترخيص في أى وقت اذا خولفت شروطه أو تعارض مع مقتضيات العمل .

وليس للمرخص له أن يعمل في دعوى ضد الجامعة بوصفه محاميا أو خيرا أو غير ذلك .

مادة ١٠١ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس القيام بعمل من أعمال الخبرة أو اعطاء استشارة في موضوع معين الا بترخيص من رئيس الجامعة بناء على اقتراح عميد الكلية .

مادة ١٠٢ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس انقاء دروس في غير جامعتهم أو الاشراف على ما يعطى بهما من دروس الا بترخيص من رئيس الجامعة بناء على موافقة مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص . ويشترط للترخيص في ذلك أن يكون التدريس أو الاشراف في مستوى الدراسة الجامعية .

مادة ١٠٣ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس اعطاء دروس خصوصية بمقابل أو بغير مقابل .

مادة ١٠٤ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس أن يشتغلوا بالتجارة أو أن يشتركوا في ادارة عمل تجارى أو مالى صناعى أو أن يجمعوا بين وظيفتهم وأى عمل لا يتفق وكرامة هذه الوظيفة .

ولرئيس الجامعة أن يقرر منع عضو هيئة التدريس من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها .

٤ - التسايب

مادة ١٠٥ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) يكلف رئيس الجامعة أحد أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بالجامعة أو باحدى كليات الحقوق اذا لم توجد بالجامعة كلية للحقوق

بمباشرة التحقيق فيما ينسب الى عضو هيئة التدريس • ويجب الا تقل درجة من يكلف بالتحقيق عن درجة من يجرى التحقيق معه • ويقدم عن التحقيق تقريراً الى رئيس الجامعة ولوزير التعليم المنبثق أن يطلب ابلاغه هذا التقرير •

ولرئيس الجامعة بعد الاطلاع على التقرير أن يحفظ التحقيق أو أن يأمر باحالة العضو المحقق معه الى مجلس التأديب اذا رأى محسلاً لذلك أو أن يكفى بتوقيف عقوبة عليه في حدود ما تقرره المادة (١١٢) •

مادة ١٠٦ - (الفقرة الثالثة مستبدلة بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) لرئيس الجامعة أن يوقف أى عضو من أعضاء هيئة التدريس عن عمله احتياطياً اذا - اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك - ويكون الوقف لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مداه الا بقرار من مجلس التأديب •

ويتربط على وقف عضو هيئة التدريس عن عمله وقف صرف ربع مرتبة ابتداء من تاريخ الوقف ، ما لم يقرر مجلس التأديب صرف كامل المرتب • واذا لم يرفع الأمر الى مجلس التأديب خلال شهر من تاريخ الوقف يصرف كامل المرتب الى أن يتقرر المجلس غير ذلك •

واذا تقرر حفظ التحقيق أو حكم بالبراءة أو وقعت عقوبة التنبيه اللوم صرف ما يكون قد أوقف من المرتب أما اذا وقعت عقوبة أشد ، فينتج في شأن ما أوقف صرفه من المرتب ما تقرره بشأنه السلطة وقعت العقوبة •

مادة ١٠٧ - يعطى رئيس الجامعة عضو هيئة التدريس المحال الى مجلس التأديب بيان التهم الموجهة اليه وبصورة من تقرير التحقيق ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بمعلم وصول قبل الجلسة المعنية للمحاكمة بشهرين يوماً على الأقل •

مادة ١٠٨ - انضم هيئة التدريس المحال الى مجلس التأديب الاطلاع على التحقيقات التي أجريت وذلك في الأيام التي يعينها له رئيس الجامعة .

مادة ١٠٩ - (ب) البند (ب) من الفقرة الأولى مستبدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) تكون مساهلة جميع أعضاء هيئة التدريس أمام مجلس تأديب يشكل من :

(١) أحد نواب رئيس الجامعة يعينه مجلس الجامعة سنوياً رئيساً

(ب) أستاذ من كلية الحقوق أو أحد أساتذة كليات الحقوق في الجامعات التي ليس بها كلية للحقوق يعينه مجلس سنوياً عضوين

(ج) مستشار من مجلس الدولة سنوياً

وفي حالة الغياب أو المانع ، يحل النائب الآخر لرئيس الجامعة ثم أقدم المعبداء ثم من يليه في الأقدمية منهم محل الرئيس .

ومع مراعاة حكم المادة (١٠٥) في شأن التحقيق والاحالة الى مجلس التأديب ، تسرى بالنسبة الى المساهلة أمام مجلس التأديب القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

مادة ١١٠ - الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي :

١ - التنبيه .

٢ - اللوم .

٣ - اللوم مع تأخير المألو المستحقة لفترة واحدة أو تأخير التمتين في الوظيفة الأعلى أو ما حكمها لمدة سنتين على الأكثر .

٤ - العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة .

٥ - العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك فى حدود
تربيع .

وكل فعل يزرى بشرف عضو هيئة التدريس أو من شأنه أن يمس
نزاهته أو فيه مخالفة لنص المادة (١٠٣) يكون جزاؤه العزل .

ولا يجوز فى جميع الأحوال عزل عضو هيئة التدريس الا بحكم من
مجلس التأديب .

مادة ١١١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١) تنقضى
الدعوى التأديبية باستقالة عضو هيئة التدريس وقبول مجلس الجامعة
لها وذلك غيما غدا الحالات التى نصت عليها القوانين واللوائح الخاصة
بالمخالفات المالية . ولا تأثير للدعوى التأديبية فى الدعوى الجنائية
والدعوى المدنية انشأستين عن ذات الواقعة .

مادة ١١٢ - لرئيس الجامعة توقيع عقوبتى التنبيه واللوم المنصوص
عليهما فى المادة (١١٠) على أعضاء هيئة التدريس الذين يخلون بواجباتهم
أو بمقتضيات وظائفهم ، وذلك بعد سماع أقوالهم وتحقيق دفاعهم ،
ويكون قراره فى ذلك مسببا ونهائيا وعلى عميد كل كلية أو معهد ابلاغ رئيس
الجامعة بكل ما يقع من أعضاء هيئة التدريس من اخلال بواجباتهم
أو بمقتضيات وظائفهم .

٥ - انتهاء الخدمة

مادة ١١٣ - سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس
ستون سنة ميلادية . ومع ذلك اذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن
خلال العام الجامعى فليبقى الى نهايته مع احتفاظه بكسافة حقوقه ومناصبه
الادارية . وينتهى العام الجامعى بانتهاء أعمال الامتحانات فى ختام
الدراسة فى العام الجامعى ، ولا تحسب المدة من بلوغه سن الستين الى
نهاية العام الجامعى فى المعاش .

مادة ١١٤ - (مستبدثة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١) يحصل
عضو هيئة التدريس الى المعاش بقرار من رئيس الجامعة اذا لم يستطع
مباشرة عمله بسبب المرض أو بعد انقضاء الاجازات المقررة فى المدة ٩٤
اذا ثبت فى أى وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على
الوجه اللائق .

مادة ١١٥ - لمجلس الجامعة أن يزيد مدة الخدمة المصوبة فى المعاش
أو المكافأة لعضو هيئة التدريس المحال الى المعاش وفقا للمادة سابقة
مدة اضافية بصفة استثنائية ، على أن لا تتجاوز هذه المدة الإضافية
مدة الخدمة الفعلية ولا نلدة البقية بطوغة السن المقررة للاجسة الى
المعاش . ولا يجوز كذلك أن تزيد على ثمانى سنوات ولا أن يكون من
تسانها أن تمنحه حقا فى المعاش يزيد على أربعة لخماس مدته مع عدم
الاخلال بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تعديل
بعض أحكام قوانين المعاشات المدنية .

مادة ١١٦ - لا يترتب على استقالة رئيس الجامعة أو نائب رئيس
الجامعة أو أمين المجلس الأعلى للجامعات أو عضو هيئة التدريس سقوط
حقه فى المعاش أو المكافأة ويسوى معاشه أو مكافأته فى هذه الحالة وفقا
لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المصولين بسبب الغباء
الموظيفة أو التفرغ .

مادة ١١٧ - يعتبر عضو هيئة التدريس مستقلا اذا انقطع عن عمله
أكثر من شهر بدون اذن ولو كان ذلك عقب انتهاء مدة ما رخص له فيه
من اعاره أو مهمة علمية أو اجازة تفرغ علمي أو اجازة مرافقة أتزوج أو
أى اجازة أخرى ، وذلك ما لم يعد خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ
الانقطاع وتعتبر خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

فاذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة ، وقدم عزرا قاهرا وقبيله

مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم ،
تتبر غيابه أجازة خاصة بمرتب فى الشهرين الأولين وبدون مرتب فى
الأشهر التالية •

أما اذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة ولم يقدم عذرا أو قدم
عذرا لم يقبل فيعتبر غيابه انقطاعا لا يدخل ضمن مدة الخدمة المحسوبة
فى المناش ولا ضمن المزد المنصوص عليها فى المادتين (٦٩/أولا)
و (٧٠/أولا) وذلك دون اخلال بقواعد التأديب ولا يجوز الترخيص له
من بعد فى إعاره أو مهمة علمية أو أجازة تفرغ علمى أو أجازة مراخقة
الزوج قبل انقضاء ضعف المزد المنصوص عليها فى المواد (١/١٨)
و (٩٠) •

٦ - أعضاء هيئة التدريس من الأجانب

مادة ١١٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١) يجوز عند
الاقتضاء أن يعين فى هيئة التدريس من الأجانب ممن تؤهلهم كفاءتهم
لذلك • ويكون التعيين بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس
الجامعة ومجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص ، ولادة لا تتجاوز
سنتين قابلة للتجديد •

مادة ١١٩ - تتحمل الجامعة نفقات حضور عضو هيئة التدريس
الأجنبى وعائلته الى مقر عمله فيها ، ونفقات عودته وعائلته عند نهاية
عقده •

وإذا امتدت مدة خدمته أكثر من سنتين ، تتحمل الجامعة نفقات
رحلته الى بلاده ذهابا وإيابا هو وعائلته لقضاء الاجازة العادية السنوية
فى نهاية كل عامين جامعيين •

مادة ١٢٠ - يعينح عضو هيئة التدريس الأجنبى عند انتهاء خدمته
فى الجامعة مكافأة تعادل مرتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته •

• وإذا توفي خلال مدة خدمته منح ورثته المكافأة المذكورة •

(ثانياً) الأساتذة المتفرغون وغير المتفرغين والزائرون

مادة ١٢١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١) مع مراعاة حكم المادة ١١٣ يعان بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ، ويصبحوا أساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطبقوا عدم الاستمرار في العمل ، لا تحسب هذه المدة في المعاش يتقاضون مكافأة مالية اجمالية توازي الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبذلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش •

ويجوز عند الاقتضاء تعيين الأساتذة بعد بلوغ سن الخامسة والستين بذات المكافأة المتقدمة ولمدة سنتين قابلة للتجديد ، أساتذة متفرغين في ذات كلياتهم أو معاهدهم أو في كليات أو معاهد أخرى باحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون وذلك بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد المختص بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص ، ويجوز أن يشمل التعيين طبقاً لهذا الحكم وقبل بلوغ الخامسة والستين الأساتذة الذين تم يبلغون من أحكام الفقرة السابقة إذا زالت الأسباب التي جعلتهم يطلبون عند بلوغ سن المعاش عدم الاستمرار في العمل •

مادة ١٢٢ - يجوز استثناء أن يعهد الى الأساتذة المتفرغين المعينين طبقاً لأحكام المادة السابقة بأعباء رئاسة مجلس القسم اذا لم يوجد بالقسم أساتذة • ويكون ذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص •

مادة ١٢٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١) يجوز عند الاقتضاء أن يعين في الكليات أو المعاهد التابعة للجامعة أساتذة غير متفرغين من العلماء الممتازين في بحوثهم وخبرتهم في المواد التي يعهد اليهم

تدريسها • ويكون ذلك بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص ، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد وبمكافأة تتراوح بين ثلاثمائة وستمائة جنيه سنويا •

ويكون للأستاذة غير المتفرغين الجمع بين الاستاذية وبين وظيفة عامة أخرى أو أى عمل آخر • ومع ذلك ، لا يجوز الجمع بين وظيفة رئيس الجامعة أو نائبه وبين وظيفة الأستاذ غير المتفرغ •

ويكون للمتقاعدين من الأساتذة غير المتفرغين الجمع بين المعاش ومكافأة لا تتجاوز ٦٠٠ ج (ستمائة جنيه) سنويا • ويحدد مقدار المكافأة فى قرار التعيين •

مادة ١٢٤ - لا يجوز الجمع بين وظيفة الأستاذ المتفرغ ووظيفة الأستاذ غير المتفرغ ولا التعيين فى ذات الوقت فى وظيفة الأستاذ المتفرغ أو فى وظيفة الأستاذ غير المتفرغ فى أكثر من كلية أو معهد من كليات الجامعات الخاضعة لهذا القانون أو معاهدها •

مادة ١٢٥ - يجوز عند الاقتضاء الاستعانة فى الكليات والمعاهد التابعة للجامعة بأستاذة أو أستاذة مساعدين بجانب من ذوى الكفاءة بمصفة أستاذة زائرين لمدة مؤقتة • ويكون ذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص •

(ثالثاً) مدرسو اللغات (١)

مادة ١٢٦ - يجوز تبعا للحاجة تعيين مدرسى لغات فى الكليات

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٧٩ (الجريدة الرسمية فى ١٥/١١/١٩٧٩ - العدد ٤٦) ونص على ما يأتى :

والمعاهد التابعة للجامعة ويسرى عليهم أحكام العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس فيما لم يرد فى شأنه نص خاص فى هذا القانون .

مادة ١٢٧ - يجوز عند الاقتضاء تعيين مدرسى لغات من الأجانب فى الكليات والمعاهد التابعة للجامعة ، وذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب عميد الكلية أو المعهد ، ولمدة لا تتجاوز سنتين قابلة للتجديد .

ويجوز فى حالة الضرورة التجاوز فى تعيينهم عن شرط الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها اذا كانت لديهم أجازات علمية أخرى تعتبر كافية بالنسبة لمسايمينون فيه من وظائف .

ويسرى عليهم حكم الفقرة الأولى من المادة (١١٩) ، وتحمل الجامعة بالنسبة لمن تمتد مدة خدمته منهم أكثر من ثلاث سنوات ، نفقات رحلته الى بلاده ذهابا وإيابا هو وعائلته لقضاء الإجازة العادية السنوية وذلك فى نهاية كل ثلاثة أعوام جامعية .

ويمنح من تنتهى خدمته منهم مكافأة تعادل مرتب نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى من خدمته ومرتب شهر عن كل سنة تريد على ذلك ويمنح ورثته المكافأة المستحقة اذا توفى خلال مدة خدمته .

المادة الاولى : تعدل الفئة العادية والفئة العالية التى يعين بها مدرسو اللغات الأجانب بالجامعات المصرية على النحو التالى :

- الفئة العادية من ٦٧٥ جنيها الى ٩٠٠ جنيها بعلاوة ٤٥ جنيها كل سنتين .

- الفئة العالية من ٩٠٠ جنيها الى ١١٧٠ جنيها بعلاوة ٦٧١/٢ جنيها كل سنتين .

المادة الثانية : تزداد المرتبات الاصلية لمدرسى اللغات الاجانب الحاليين بالجامعات بنسبة ٥٠ ٪ .

مادة ١٢٨ - تتولى أقسام اللغات بكلية الآداب ، كل في حدود اختصاصه ، الاشراف من الناحية الفنية على مدرسي اللغات في كليات الجامعة ومعاهدها المختلفة .

مادة ١٢٩ - تسرى على مدرسي اللغات أحكام الماترين (١٠٣) و (١٠٤) .

الباب الثالث

في المعينين والمدرسين المساعدين

مادة ١٣٠ - تسرى أحكام المواد التالية على المعينين والمدرسين المساعدين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون . كما تسرى عليهم أحكام العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم .

مادة ١٣١ - يعين في الكليات والمعاهد التابعة للجامعة معيدون ومدرسون مساعدون يكونون نواة أعضاء التدريس فيها . ويقومون بالدراسات والبحوث العلمية اللازمة . للحصول على الدرجات العلمية . لهيا وبما يمهدهم به إليهم القسم المختص من التمرينات والدروس العملية وسواها من الأعمال تحت اشراف أعضاء هيئة التدريس وبالأعمال الأخرى التي يكلفهم بها العميد ومجلس القسم المختص .

مادة ١٣٢ - تبين اللائحة التنفيذية النظام العام لتدريب المعينين والمدرسين المساعدين على التدريس وتلقى أصوله .

(١) التعيين

مادة ١٣٣ - يعين المعيدون والمدرسون المساعدون بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص ويكون التعيين من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ١٣٤ - (ملغاة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) *

مادة ١٣٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) يشترط
قيمين يعين معيدا أو مدرسا مساعدا أن يكون محمود السيرة حسن
السمعة *

مادة ١٣٦ - يكون تعيين المعيدين بناء على اعلان عن الوظائف
الشاغرة *

ومع مراعاة حكم المادة السابقة ، يشترط فيمن يعين معيدا
ما يأتى -

١ - أن يكون حاصلا على تقدير جيد جدا على الأقل في التقدير
العام في الدرجة الجامعية الأولى *

٢ - أن يكون حاصلا على تقدير جيد على الأقل في مادة التخصص
أو ما يقوم مقامها *

ومع ذلك إذا لم يوجد من بين المتقدمين للاعلان من هو حاصل على
تقدير جيد جدا في التقدير العام في الدرجة الجامعية الأولى ، فيجوز
التعيين من بين الحاصلين على « جيد » على الأقل في هذا التقدير وبشرط
أن لا يقل التقدير في مادة التخصص أو ما يقوم مقامها عن « جيد
جدا » *

وفي جميع الأحوال تجرى المفاضلة بين المتقدمين على أساس تفضيل
الأعلى في التقدير العام ، وعند التساوى في هذا التقدير يفضل الأعلى
تقديرا في مادة التخصص « وعند التساوى في التقدير يفضل الحاصل
على درجة علمية أعلى » *

مادة ١٣٧ - مع مراعاة حكم المواد (١٣٣) و (١٣٤) و (١٣٥) ،

يجوز أن يعين المميزون عن طريق التكاليف (١) من بين الحاصلين على تقدير جيد جداً على الأقل سواء في التقدير العام في الدرجة الجامعية الأولى أو في مادة التخصص أو ما يقوم مقامها ، وتعطى الأفضلية دائماً لمن هو أعلى في التقدير العام .

مادة ١٣٨ - في تطبيق حكم المادتين السابقتين ، إذا لم تكن مادة التخصص في مواد الامتحان في مرحلة الدرجة الجامعية الأولى مقبولة

(١) صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتكليف خريجي الجامعات والكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي شغل وظائف المعيدين ، وفيما يلي نصه :

مادة ١ - (معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥) يجوز لوزير التعليم العالي استثناء من أحكام القوانين المشار إليها تكليف خريجي الجامعات شغل وظائف معيدين بها لمدة سنتين قابلة للتجديد بناء على اقتراح مديري الجامعات بعد موافقة عمداء الكليات المختصة . كما يجوز لوزير التعليم العالي تكليف خريجي الكليات والمعاهد العالية شغل وظائف معيدين بها مدة سنتين قابلة للتجديد بناء على اقتراح وكيل الوزارة .

كما يجوز لوزير شؤون الأزهر بالاتفاق مع وزير التعليم العالي تكليف الخريجين المشار إليهم في الفقرة السابقة وكذا خريجي جامعة الأزهر لشغل وظائف المعيدين بجامعة الأزهر لمدة سنتين قابلة للتجديد بناء على اقتراح مدير جامعة الأزهر بعد موافقة عمداء الكليات المختصة .

مادة ٢ - لا يخل الاستثناء المشار إليه في المادة السابقة بالشروط الواجب توافرها فيمن يشغل وظيفة معيد بأحدى الجامعات أو الكليات والمعاهد العالية طبقاً للقوانين واللوائح ، أو أية شروط أخرى خاصة يضعها المجلس الأعلى للجامعات بالنسبة للمعيدين بالجامعات أو يضعها وزير التعليم العالي بالنسبة للمعيدين بالكليات والمعاهد العالية .

مادة ٣ - يحظر على المعيدین الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة (١٠٧) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فإنها تعتبر كأن لم تكن .

مادة ٤ - يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مقامها الحصول على دبلوم خاصة في فرع التخصص . وإذا لم توجد هذه الدبلوم ، فيقوم مقامها التمرين العملي مدة لا تقل عن سنتين في كية جامعية أو معهد جامعي أو مستشفى جامعي ويشترط الحصول على تقدير جيد جدا على الأقل عن العمل خلال هذه المدة .

ويشترط في جميع الأحوال بالنسبة لوظائف الميعدين في الأقسام العلاجية (الاكلينيكية) في كليات الطب أن يكون المرشح قد أمضى سنتين على الأقل في تدريب عملي بأحد المستشفيات الجامعية في فرع تخصصه .

مادة ١٣٩ - (الفقرة الثالثة مضافة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣)
مع مراعاة حكم المادة (١٣٥) ، يشترط في من يعين مدرسا مساعدا أن يكون حاصلا على درجة الماجستير أو على دبلومين من دبلومات الدراسة العليا مؤهلين لتلقي للحصول على درجة الدكتوراه أو على ما يعادل درجة الماجستير أو الدبلومين .

فإذا كان من بين الميعدين في إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون فيشترط فضلا عما تقدم أن يكون ملقما في عمله ومسلكه منذ تعيينه ميعدا بواجباته ومحسنا اداءها ، وإذا كان من غيرهم ، فيشترط حصوله على تركية من المشرف على الرسالة في حال الحصول على درجة الماجستير أو من عميد الكلية. بعد أخذ رأى رؤساء مجالس الأقسام المتخصصة في حال الحصول على الدبلومين .

وإذا تطلب التخصص حصول الميعد على بكالوريوس أو ليسانس أخرى ، فيمنح عند تعيينه في وظيفة مدرس مساعد أقدمية اعتبارية في هذه الوظيفة تعادل مدة الدراسة المقررة للحصول على البكالوريوس أو الليسانس الأخرى بشرط أن يكون حصوله على درجة الماجستير في نوع التخصص الذي يستلزم الحصول على بكالوريوس أو ليسانس أخرى .

مادة ١٤٠ - مع مراعاة حكم المادتين (١٣٥) و (١٣٩) ،
يكون التبيين في وظائف المدرسين المساعدين الشاغرة دون اعلان من بين
المعيدين في ذات الكلية أو المعهد ، وإذا لم يوجد من هؤلاء من هو مؤهل
لشغلها ، فيجرى الاعلان عنها .

مادة ١٤١ - يسرى على الاعلان عن وظائف المعيينين والمدرسين
المساعدين حكم الفقرة الأولى من المادة (٧٢) الخاصة بالاعلان عن
وظائف أعضاء هيئة التدريس .

(٢) النقل والجازات

مادة ١٤٢ - يجوز نقل المعيينين والمدرسين المساعدين من كلية أو
معهد إلى كلية أخرى أو معهد آخر في ذات الجامعة وفي قسم مماثل
ويكون ذلك بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس انكليتتين أو
المعيدين ومجلس القسم في كل منهما .

مادة ١٤٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١) يجوز نقل
المعيينين والمدرسين المساعدين من جامعة إلى أخرى من الجامعات الخاصة
لهذا القانون وفي قسم مماثل ، ويكون ذلك بناء على موافقة رئيس
الجامعتين بعد أخذ رأى مجالس الكليات أو المعاهد ومجالس الأقسام
المختصة .

مادة ١٤٤ - يجوز عند الاقتضاء نقل المعيينين والمدرسين المساعدين
إلى وظيفة عامة خارج الجامعات وذلك بقرار من وزير التعليم العالي بناء
على طلب رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس
القسم المختص .

مادة ١٤٥ - لا يجوز نقل المعيينين والمدرسين المساعدين من قسم
إلى آخر في ذات الكلية أو المعهد أو إلى قسم غير مماثل في كلية أخرى
أو معهد آخر باحدى الجامعات الخاصة لهذا القانون ، ومع ذلك ، يجوز

لهم التقدم لشغل وظائف المعيدين والمدرسين المساعدين الشاغرة المعملن عنها في قسم آخر في ذات الكلية أو المعهد أو في كلية أخرى أو معهد آخر وذلك في حدود ما تقرره القوانين واللوائح .

مادة ١٤٦ - يجوز إيفاد المعيدين والمدرسين المساعدين في بعثات إلى الخارج أو على منح أجنبية أو الترخيص لهم في إجازات دراسية بمرتب أو بدون مرتب . ويكون ذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص وموافقة مجلس الدراسات العليا والبحوث في الجامعة وذلك دون إخلال بحكم المادة (٣٦) .

مادة ١٤٧ - لا تجوز إغارة المعيدين والمدرسين المساعدين .

(٢) الواجبات

مادة ١٤٨ - على المعيدين والمدرسين المساعدين بذل أقصى الجهد في دراساتهم وبحوثهم العلمية في سبيل التحصيل على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها . وعليهم القيام بما يكلفون به من تدريبات ودروس عملية وغيرها من الأعمال ، على أن يراعى في تكليفهم أن يكون بالقدر الذي يسمح لهم بمواصلة دراستهم وبحوثهم دون إرهاق أو تعويق .

مادة ١٤٩ - مع مراعاة حكم المادة ٣٦ ، لا يجوز للمعدين أو المدرسين المساعدين أن يسجلوا لدراسة عليا على درجة جامعية في غير تخصص أقسامهم إلا بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الدراسات العليا والبحوث بناء على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد وبعد أخذ رأي مجالس الأقسام المختصة .

مادة ١٥٠ - على المعيدين والمدرسين المساعدين تلقى أصول التدريس والتدريب عليه وفق النظام المقرر .

مادة ١٥١ - على المعيدين والمدرسين المساعدين المشاركة في أعمال المؤتمرات العلمية للكلية أو المعهد والمؤتمرات العلمية للأقسام ، وذلك وفقاً للأحكام المقررة في اللائحة التنفيذية .

مادة ١٥٢ - لا يجوز للمعيدين والمدرسين المساعدين إلقاء دروس في غير الجامعة التي يتبعونها .

مادة ١٥٣ - تسرى أحكام المواد (٩٦) ، (١٠٣) ، (١٠٤) على المعيدين والمدرسين المساعدين .

(٤) التاديب

مادة ١٥٤ - تكون مساهمة المعيدين والمدرسين المساعدين أمام مجلس تاديب يشكل من :

(أ) نواب رئيس الجامعة تشئون الدراسات العليا والبحوث رئيساً

(ب) أحد أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق
يختاره رئيس الجامعة سنوياً

(ج) مستشار مساعد بمجلس الدولة ينتدب سنوياً

وعند الغياب أو قيام المانع يحل نائب رئيس الجامعة أقدم عمداء ثم من يليه في الأقدمية .

(٥) انتهاء الخدمة

مادة ١٥٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) ينقل المعيد إلى وظيفة أخرى إذا لم يحصل على درجة الماجستير أو على دبلومين من دبلومات الدراسة العليا بحسب الأحوال خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيداً . أو إذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال عشر سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيداً في الأحوال التي لا يلزم

للحصول على هذه الدرجة شيق الحصول على درجة الماجستير أو دبلومى
لدراسة العليا بحسب الأحوال •

مادة ١٥٦ - ينقذ للمدرس المساعد إلى وظيفة أخرى أذ لم يحمل
على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها خلال خمس سنوات على الأكثر من
منذ تعيينه مدرسا مساعدا •

البنات الرابع

في العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس

مادة ١٥٧ - تسرى أحكام العاملين المدنيين في الدولة على العاملين
في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضاء هيئة التدريس ، وذلك
فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية •

مادة ١٥٨ - مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح الجامعية ، تكون
للمسؤولين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون ، كل في حدود اختصاصه
وبالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس ، السلطات المخولة
للمسؤولين في القوانين واللوائح العامة في شأن العاملين المدنيين في الدولة
وذلك على النحو الموضح قرين كل منهم فيما يلي :

(أ) تكون لرئيس الجامعة جميع السلطات المخولة للوزير •

(ب) تكون لنواب رئيس الجامعة ولأمين المجلس الأعلى للجامعات
ولعمداء الكليات ولأمين الجامعة جميع السلطات المخولة لوكيل الوزارة •

(ج) تكون لوكلاء الكليات ولرؤساء الأقسام ونوابهم جميع السلطات
المخولة لرؤساء المصالح •

مادة ١٥٩ - استثناء من أحكام القوانين واللوائح العامة في شأن
العاملين المدنيين في الدولة ، يكون للجامعة دون الرجوع الى وزارة القوى
العامة التسعين في مختلف وظائف الكادر العام الخالية فيها ، وذلك بعد

اجراء امتحانات للمتعلمين تقوم بها الجامعة وبشرط الاعلان عن هذه الوظائف ، الا اذا رأت شغلها بطريق النقل .

مادة ١٦٠ - لرئيس الجامعة اعفاء العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس من شروط اقلية البدنية كلها أو بعضها بعد أخذ رأى المجلس (انقوميون) الطبي .

مادة ١٦١ - تكون الاجازة العادية السنوية للعاملين من غير اعضاء هيئة التدريس في اثناء العطلة الصيفية ، غيما عدا الكليات والمعاهد التى تكون طبيعة العمل فيها مختلفة ، فتحدد الاجازة في هذه الحالة بقسار من عميد الكلية أو المعهد .

مادة ١٦٢ - (البندان « ب ، ج » مستبدلان بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) تثبت للمسؤولين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون : كل في حدود اختصاصه وباتسبة للعاملين من غير اعضاء هيئة التدريس نفس السلطات التأديبية المخولة للمسؤولين في القوانين واللوائح العامة في شأن العاملين المدنيين في الدولة ، وذلك على النحو الموضح قرين كل منهم فيما يلى -

(ب) تكون لنواب رئيس الجامعة ولأمين المجلس الأعلى للجامعات ولعمداء الكليات أو المعاهد ولأمين الجامعة جميع السلطات التأديبية المخولة لموكيل الوزارة .

(ج) تكون لرؤساء مجالس الاقسام جميع السلطات التأديبية المخولة لرئيس المصلحة .

مادة ١٦٣ - يتولى التحقيق مع العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس من يكلفه بذلك أحد من المسؤولين المذكورين في المادة السابقة ، أو تتولاه النيابة الادارية بطلب من رئيس الجامعة .

١٦٤ - تكون احالة العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس الى مجلس التأديب بقرار من رئيس الجامعة * وتسرى بالنسبة لمحاكماتهم تأديبيا أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨. بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

مادة ١٦٥ - تكون المسألة التأديبية للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس أمام مجلس تأديب يشكل على النحو التالي :

- (أ) أمين الجامعة رئيسا
(ب) أحد أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق يختاره
رئيس الجامعة سنويا
عضوين
(ج) نائب بمجلس الدولة يندب سنويا

وإذا كان الحال الى المسألة التأديبية من مدرسى اللغات حل أحد وكلى الكلية أو المعهد محل أمين الجامعة * وفي حالة غياب أمين الجامعة أو وكيل الكلية أو المعهد على حسب الأحوال أو قيام المانع يعين رئيس الجامعة من يحل محله .

مادة ١٦٦ - يجوز عند الاقتضاء تعيين موظفين فنيين من الأجانب ويسرى عليهم حكم المادة (١٢٧) .

الباب الخامس

في نظام الدراسة والامتحان وشئون الطلاب

مادة ١٦٧ - مع مراعاة أحكام هذا القانون ، تحدد اللائحة التنفيذية موعد بدء الدراسة وانتهائها والأسس العامة المشتركة لنظم الدراسة والتقييد ولنظم الامتحان وغرضه وتقديراته .

وتحدد اللوائح الداخلية للكليات والمعاهد التابعة للجامعة ، كل فى دائرة اختصاصها وفى حدود الاطار العام المقرر فى القانون وفى اللائحة التنفيذية الهيكل الداخلى لتكوينها والأحكام التفصيلية لنظم القيد والدراسة والامتحان فيها يخصها •

مادة ١٦٨ - اللغة العربية هى لغة التنظيم فى الجامعات الخاضعة لهذا القانون ، وذلك ما لم يقرر مجلس الجامعة فى أحوال خاصة استعمال لغة أخرى •

ويكون أداء الامتحان باللغة التى يدرس بها المقرر ، وللمجلس الكلية فى أحوال خاصة أن يرخص للطلاب فى الإجابة بلغة أخرى بعد أخذ رأى مجلس القسم أو الأقسام المختصة •

وتوضع رسائل الماجستير والدكتوراه باللغة التى يحددها مجلس الكلية بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص • وفى جميع الأحوال يجب أن تكون الرسائل مشفوعة بموجزواف باللغة العربية وآخر بلغة أجنبية •

مادة ١٦٩ - التعليم مجانى لأبناء الجمهورية فى مختلف المراحل الجامعية •

وفيما عدا فروع الجامعات الخاضعة لهذا القانون فى الخارج ، يؤدى الطلاب من غير أبناء الجمهورية مصروفات الدراسة المحددة فى اللائحة التنفيذية ، على أن تخصص حصة هذه المصروفات للخدمة التعليمية فى الجامعة المقيدين فيها • ويؤدى جميع الطلاب الرسوم التى تحددها اللائحة التنفيذية مقابل الخدمات الطلابية المختلفة ، على أن تخصص حصة كل رسم منها للخدمة المؤدى عنها •

مادة ١٧٠ - يجوز أن يعفى الطالب فى مرحلة البكالوريوس أو التيسانس من حضور بعض مقررات الدراسة أو من أداء الامتحانات

فيها ، وذلك فيما عدا مقررات وامتحانات الفرقة النهائية ، اذا ثبت انه حضر مقررات تعادلها أو أدى بنجاح امتحانات تعادلها في كلية جامعية أو معهد علمي معترف بهما من الجامعة . ويكون الاعفاء بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس شئون التعليم والطلاب بناء على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد المختص بعد أخذ رأى مجلس القسم أو مجالس الأقسام المختصة ، وذلك دون اخلاخ بحكم المادة (٣٦) .

مادة ١٧١ - يجوز أن يعفى الطالب في مرحلة الدراسات العليا من حضور بعض مقررات الدراسة ومن امتحاناتها اذا ثبت أنه حضر مقررات مماثلة بهما من الجامعة ، وبشرط أن تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول على الدرجة العلمية أكثر من سنة وذلك دون اخلاخ بحكم المادتين (١٧٧) ، (١٧٨) . ويكون الاعفاء بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الدراسات العليا والبحوث بناء على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد المختص بعد أخذ رأى مجلس القسم أو مجالس الأقسام المختصة ، وذلك دون اخلاخ بحكم المادة (٣٦) .

مادة ١٧٢ - تمنح مجالس الجامعات الخاصة لهذا القانون بناء على طلب مجالس كلياتها ومعاهدها الدرجات العلمية والدبلومات الميينة في اللائحة التنفيذية .

وتتولى اللوائح الداخلية للكليات والمعاهد ، كل فيما يخصها .
تفصيل الشروط اللازمة للحصول على هذه الدرجات والدبلومات .

ولا يمنح تلك الدرجات والدبلومات الا من أدى بنجاح جميع الامتحانات المقررة للحصول عليها وفق أحكام اللائحة التنفيذية وأحكام اللائحة الداخلية المختصة .

مادة ١٧٣ - يشترط لنجاح الطالب في الامتحانات أن ترضى لجنة

الامتحانات عن فهمه وتحصيله وذلك وفق أحكام اللائحة التنفيذية وأحكام اللائحة الداخلية المختصة .

مادة ١٧٤ - يكون القيد للدراسات العليا في المواعيد المحددة في اللوائح الداخلية . ويتم القيد بعد أخذ رأى مجالس الأقسام المختصة بموافقة مجلس الكلية أو المعهد واعتماد نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث .

مادة ١٧٥ - مع مراعاة حكم المادة (٣٦) يكون تسجيل رسائل الماجستير والدكتوراه والغاء التسجيل بموافقة مجلس الدراسات العليا والبحوث بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص .

مادة ١٧٦ - تتناول الدراسة في دبلومات الدراسات العليا مقررات ذات طبيعة تطبيقية أو أكاديمية ، ومدة الدراسة في كل منها سنة واحدة على الأقل .

مادة ١٧٧ - تشمل الدراسة لنيل درجة الماجستير مقررات دراسية عالية وتدريباً على وسائل البحث واستقراء النتائج ينتهى بأعداد رسالة تقبلها لجنة الحكم ، ويشترط لاجازتها أن تكون عملاً ذا قيمة علمية . ولا يجوز أن تقل المدة اللازمة لنيل هذه الدرجة عن سنتين .

مادة ١٧٨ - تقوم الدكتوراه أساساً على البحث المبتكر لمدة لا تقل عن سنتين تنتهى بتقديم رسالة تقبلها لجنة الحكم . ويجوز أن يكلف الطالب ببعض الدراسات المتقدمة طبقاً لما تحدده اللوائح الداخلية ويشترط لاجازة رسالة الدكتوراه أن تكون عملاً ذا قيمة علمية يشهد للطلاب بكفايته الشخصية في بحوثه ودراساته ويمثل إضافة علمية جديدة .

مادة ١٧٩ - على الطلاب المشاركة في أعمال المؤتمرات العلمية للكلية

أو المعهد والمؤتمرات العلمية للاعتماد ، وذلك وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية .

مادة ١٨٠ - يخضع الطلاب للنظام التأديبى . وتبين اللائحة التنفيذية هذا النظام وتحدد العقوبات التأديبية .

١٨١ - لمجلس تأديب الطلاب توقيع جميع العقوبات التأديبية ، ولرئيس الجامعة ولعميد الكلية وللأساتذة والمساعدين توقيع بعض هذه العقوبات فى الحدود المعينة لكل منهم فى اللائحة التنفيذية .

مادة ١٨٢ - يصدر قرار إحالة الطلاب الى مجلس التأديب من رئيس الجامعة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب العميد .

مادة ١٨٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١) يشكل مجلس تأديب الطلاب على الوجه التالى :

- عميد الكلية أو المعهد الذى يتبعه الطالب : رئيساً
- وكيل الكلية أو المعهد المختص .
- أقدم أعضاء مجلس الكلية أو المعهد المختص .

مادة ١٨٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١) لا يجوز الطعن فى القرار الصادر من مجلس تأديب الطلاب الا بطريق الاستئناف ويرفع الاستئناف بطلب كتابى يقدم من الطالب الى رئيس الجامعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار ، وعليه ايلاع هذا الطلب الى مجلس التأديب الأعلى خلال خمسة عشر يوماً .

ويشكل مجلس التذديب الأعلى على الوجه التالى :

- نائب رئيس الجامعة المختص : رئيساً
- عميد كلية الحقوق أو أحد الأساتذة بها .
- أستاذ من الكلية أو المعهد الذى يتبعه الطالب .

ويصدر باختيار الأساتذة الأعضاء قرار من رئيس الجامعة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز المحكم بوقف تنفيذ قرارات مجلس تأديب الطلاب أو مجلس التأديب الأعلى قبل الفصل في الموضوع .
مادة ١٨٥ - تبين اللائحة التنفيذية نظم الخدمات الطلابية بأنواعها المختلفة .

مادة ١٨٦ - يجوز لعميد الكلية أو المعهد الترخيص في الاستماع لمن يرغب في الدراسة في إحدى الكليات أو المعاهد التابعة للجامعة أو الترخيص في متابعة أشغال المعامل أو التجارب في هذه الكليات أو المعاهد ، وذلك دون اشتراط أى دراسات أو شهادات علمية مسبقة . ولا يشمل الترخيص أى ترخيص في أداء الامتحانات ولا يخلو الحق في الحصول على أى شهادة أو درجة جامعية . وتبين اللائحة التنفيذية هذا النظام وتحدد الرسوم المقررة .

الباب السادس

في الشؤون المالية

مادة ١٨٧ - مع موافقة حكم المادة (٨) ، يعد مجلس الجامعة مشروع موازنة الجامعة على أن يخصص للبحث العلمى قسم خاص منها بأبوابه المخططة . ويتولى وزير التعليم المالى عرضها ، بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات ، على جهات الاختصاص وفقا للقانون .

مادة ١٨٨ - تشمل تقديرات الإيرادات السنوية لموازنة الجامعة على غلة أموالها المنقولة والثابتة والتبرعات والرسوم وسائر الإيرادات من أى مورد كان واعانة الحكومة .

كما تشمل تقديرات النفقات السنوية للموازنة الأجور والنفقات الجارية والتحويلية والاستثمارية التى يتم إعدادها على نمط اعداد موازنة الهيئات العامة .

مادة ١٨٩ - تتصرف الجامعة في أموالها وتديرها بنفسها ويخضع التصرف في أموال الجامعة وإدارة هذه الأموال ونظام حسابات الجامعة لأحكام اللوائح المالية والحسابية التي تصدر بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى مجلس الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات وذلك مع التقيد بأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ .

مادة ١٩٠ - لرئيس الجامعة الحق في إعادة توزيع الاستخدامات الاستثمارية الواردة بالموازنة وفقاً لمكونات الاستثمار والمكون النقدي في حدود التكاليف الكلية للمشروعات المعتمدة في الخطة واخطار وزارتي التخطيط والخزانة .

مادة ١٩١ - للجامعة حق الثبوت في استيراد احتياجاتها من الخارج في حدود الحصة النقدية المخصصة لها وطبقاً للوائح المعمول بها في هذا الشأن بالجامعة .

مادة ١٩٢ - مع مراعاة أحكام قوانين الجامعة ولوائحها .

(أ) يطبق مجلس الجامعة دون الرجوع الى (وزارة الخزانة) أو الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة اللوائح الخاصة بأعضاء هيئة التدريس وتكون قراراته في ذلك نهائية ونافذة .

(ب) يطبق رئيس الجامعة دون الرجوع الى وزارة الخزانة أو الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة القواعد المالية العامة المعمول بها في حق العاملين في الدولة على سائر العاملين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس والدرسين المساعدين والمعيرين .

(ج) لمجلس الجامعة سلطة نقل وظائف أعضاء هيئة التدريس والدرسين المساعدين والمعيرين من قسم الى آخر في ذات الكلية أو المعهد أو من كلية أو معهد الى كلية أخرى أو معهد آخر في الجامعة مع اخطار وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

ويتعين ارسال القرارات التى توجب القوانين أن تصدر بقرار من رئيس الجمهورية الى وزير التعليم العالى لاتخاذ اللازم فى شأنها .

مادة ١٩٣ - لرئيس الجامعة سلطة الوزير المنصوص عليها فى انقوانين واللوائح الخاصة بالنسبة للعاملين الذين تطبق عليهم أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

مادة ١٩٤ - لرئيس الجامعة ونوابه وعضاء الكليات والمعاهد وأمين الجامعة ، كل فى دائرة اختصاصه سلطة نقل الاعتمادات من بند الى آخر فى موازنة الجامعة ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقواعد العامة المقررة لموازنات الهيئات العامة .

مادة ١٩٥ - مرتبات رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس الأعلى للجامعات وأعضاء هيئة التدريس وبدلاتهم ومعاشتهم ومرتبات المدرسين المساعدين والمعيدى وبدلاتهم وقواعد تطبيقها على الثانى منهم مبينة بالجدول المرفق لهذا القانون .

الباب السابع فى الأحكام التنفيذية

مادة ١٩٦ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى وبعد أخذ رأى مجلس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات (١) .

وتتولى هذه اللائحة بصفة عامة وضع الاطار العام لتنفيذ أحكام هذا القانون وبيان النظم والأحكام العامة المشتركة بين الجامعات وتلك

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

المشتركة بين بعض كلياتها ومعاهدها • وتنظم هذه اللائحة ، علاوة على المسائل المحددة فى القانون ، المسائل الآتية بصفة خاصة :

- ١ - تكوين الجامعات •
- ٢ - اختصاصات المجالس الجامعية واللجان المتعددة المنبثقة عنها ونظم العمل بها •
- ٣ - المؤتمرات العلمية للكليات والمعاهد والأقسام وتشكيلها واجتماعاتها واختصاصاتها •
- ٤ - شروط قبول الطلاب وقيدهم ورسوم الخدمات التى تؤدى اليهم •
- ٥ - القواعد العامة لنظام الدراسة والامتحان والاشراف على الرسائل ومناقشتها ونظام التأديب •
- ٦ - بيان الدرجات والشهادات العلمية والديبلومات والشروط العامة للحصول عليها •
- ٧ - المكافآت والجوائز الخراسية •
- ٨ - الخدمات الطلابية •
- ٩ - نظام الاعلان عن وظائف أعضاء هيئة التدريس ووظائف المدرسين المساعدين والمعيدين الشاغرة •
- ١٠ - نظام الكفاءة المطلوبة للتدريس فى شأن المعينين فى هيئة التدريس من خارج الجامعات •
- ١١ - قواعد الانتداب للتدريس والأعمال الامتحانات والمكافآت الخاصة بها •
- ١٢ - النظام العام لتدريب المعيينين والمدرسين المساعدين على التدريس وتلقى أصوله •

١٣ - قواعد تحديد المكافآت المالية والمنح لأعضاء هيئة التدريس وغيرهم .

١٤ - الاطار العام للوائح الفنية والمالية والادارية للوحدات ذات الطابع الخاص فى الجامعات .

مادة ١٩٧ - تصدر لكل كلية أو معهد تابع للجامعة لائحة داخلية بقرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات .

وتتولى هذه اللائحة بيان الاطار الخاص للكلية أو المعهد وما يخص مختلف شئونها الداخلية المتميزة ، وذلك فى حدود القانون ووفقا للاطار أو النظام العام المبين فى اللائحة التنفيذية . وتنظم اللائحة الداخلية علاوة على المسائل المحددة فى القانون وفى اللائحة التنفيذية والمسائل الآتية بمسقة خاصة :

١ - أقسام الكلية أو المعهد ومختلف التخصصات الداخلة تحت كل منها .

٢ - تخصصات الأستاذية فى الكلية أو المعهد .

٣ - شعب التخصص وفروع الدرجات والشهادات العلمية فى الكلية والمعهد .

٤ - الشروط التفصيلية للحصول على الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات من الكلية أو المعهد .

٥ - مقررات الدراسة وتوزيعها على سنوات الدراسة والساعات المخصصة لكل منها .

٦ - القواعد الخاصة بالامتحانات فى الكلية أو المعهد .

٧ - مواعيد القيد للدراسات العليا وإجراءات تسجيل الماجستير والدكتوراه والغاء القيد والتسجيل .

٨ - نظم الدراسة والقييد والامتحان وشروط منح الشهادات والتأنيب في المدارس والمعاهد التابعة للكلية .

الباب الثامن

في الأحكام الوقتية والانتقالية

مادة ١٩٨ - (١) تكون الكليات الحالية التابعة لفروع جامعة القاهرة بالمنصورة نواة لجامعة المنصورة (٢) وتكون الكليات الحالية التابعة لفرع جامعة الاسكندرية بطنطا نواة لجامعة طنطا (٣) .

مادة ١٩٨ - مكررا : (مضافة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤) تتكون جامعة الزقازيق من الكليات الحالية التابعة لفرع جامعة عين شمس بالزقازيق .

ويسرى عليها الاستثناءان المقرران في المادة ١٩٨ ، كما تطبيق عليها الأحكام الواردة في المادتين ١٩٩ ، ٢٠٤ .

مادة ١٩٨ مكررا (١) - (مضافة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥) تتكون جامعة حلوان من الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي التي يصدر بتعيينها وتحديد مقارها قرار من رئيس الجمهورية ، ومن الكليات والمعاهد الفنية الأخرى التي تنشئها الجامعة في المستقبل .

(١) الفقرات الثانية والثالثة والرابعة ملغاة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٤ - العدد ٢٣) .
 (٢) صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ بتعديل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٨/٢ - العدد ٣١) ونص في مادته الثانية على أن يستبدل بعبارتى « جامعة وسط الدلتا » و « جامعة شرق الدلتا » الواردتين في المادتين ١٩٨ و ١٩٩ من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عبارتا « جامعة طنطا » و « جامعة المنصورة » .

ويسرى عليها الاستثناءان المقرران في المادة ١٩٨ ، كما تطبق عليها الأحكام الواردة في المادتين ١٩٩ ، ٢٠٤ .

مادة ١٩٨ مكررا (ب) - (١) تتكون جامعة قناة السويس من الكليات التابعة حاليا لجامعة حلوان بمنطقة قناة السويس .

وتتكون جامعة المنوفية من الكليات التابعة حاليا لجامعة طنطا بشعبين الكوم ومنوف .

وتتكون جامعة المنيا من الكليات التابعة حاليا لجامعة أسيوط بالمنيا .
وتسرى في شأن هذه الجامعات أحكام المواد ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، كما يسرى حكم البند (أ) من المادة ٢٠٤ (مكررا) على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيزين العاملين بالكليات التي ضمت إلى جامعة قناة السويس من جامعة حلوان .

مادة ١٩٩ - استثناء من الأحكام المقررة في هذا القانون ، تسرى لمدة عشر سنوات من تاريخ نفاذه الأحكام الآتية في شأن جامعتي المنصورة وطنطا (١) وفروع جامعتي عين شمس وأسيوط :

(١) في جميع الأحوال ، يكون تعيين العميد من بين أساتذة الكلية أو المعهد بقرار من وزير التعليم العالي بناء على ترشيح رئيس الجامعة وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

(ب) يمكن للكلية أو المعهد وكيل واحد .

(ج) تكون رئاسة مجلس القسم لأقدم الأساتذة فيه .

(١) مضافة بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ بتعديل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٨/٢٨ - العدد ٣٥ مكررا) وقد نص في مادته الثالثة على ما يأتي : « إلى أن يتم تشكيل مجالس الجامعات المشار إليها ، تكون لوزير التعليم سلطات تلك المجالس المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ولائحته التنفيذية » .

مادة ٢٠٠ - تنتهي مدد العمداء الحاليين اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون ، على أن يتم اختيار وتعيين العمداء الجدد وفقاً لأحكام المادة ٤٣ في خلال شهر على الأكثر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

وتعتبر مدد وكلاء هذه الكليات والمعاهد الحاليين منتهية من تاريخ صدور القرار بتعيين العمداء الجدد .

مادة ٢٠١ - في حالة اختيار رؤساء مجالس الأقسام الحاليين لرياسة مجالس أقسامهم تحسب المدة المنصوص عليها في المادة (١/٥٦) من تاريخ هذا الاختيار .

مادة ٢٠٢ - على الإعضاء الخارجيين الحاليين الذين يتحقق في شأنهم الجميع المحظور في المادتين (٢٢/ج) و (٤٠/هـ) أن يحددوا خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القانون المجلس الذي يختارون البقاء فيه .

مادة ٢٠٣ - يستكمل تعيين الإعضاء الخارجيين وفقاً للأحكام المستحدثة في هذا القانون خلال شهرين على الأكثر من تاريخ نفاذه وإلى أن يتم ذلك يكون انعقاد المجالس صحيحاً بغير هؤلاء الإعضاء .

مادة ٢٠٤ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) تخفف المدد المنصوص عليها في المواد (٦٧) و (٦٩) و (٧٠) سنة واحدة بالنسبة لمن يعمنون في جامعات أسبوط والمنصورة وطنطا وفروع جامعتي عين شميس وأسبوط ، وذلك للمدة التي يحددها المجلس الأعلى للجامعات بقرار منه .

وإذا دعت الضرورة إلى نقل عضو هيئة التدريس الذي انتفع بحكم التخفيض إلى إحدى الكليات أو المعاهد التي لا يسرى عليها هذا الحكم ، فتؤخر أقدميته في ذات الوظيفة أو اللقب العلمي بقدر كامل مدة التخفيض التي استفادها .

مادة ٢٠٤ مكررا - (١) استثناء من الأحكام المقررة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه :

(أ) يحتفظ أعضاء هيئات التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون بالكليات والمعاهد المالية التابعة لوزارة التعليم العالي وقت صدور هذا القانون والمطبق عليهم جدول المرتبات الملحق بالقانون المشار اليه بوظائفهم وأقدمياتهم ، أما انذين لم يستكملوا شرط الحصول على المؤهل المنصوص عليه في القانون المشار اليه فيحتفظون بوظائفهم وأقدمياتهم لمدة سبع سنوات ، فاذا لم يستكملوا هذا الشرط خلال هذه المدة ينقلون الى وظائف أخرى بالكادر العام وفي الدرجات المعادلة لوظائفهم وذلك بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى مجلس الجامعة .

(١) مضافة بالمادة الاولى من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٧/٣١ - العدد ٣١ تابع) كما نص على ما يأتي :

« مادة ٢ - يخول وزير التعليم العالي سلطات مجلس جامعة حلوان الى أن يتم تشكيل مجلس الجامعة وتكوين جهازها المالي والادارى في موعد اقضاء نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

مادة ٣ - درجات البكالوريوس والليسانس أو ما يعادلها والدرجات العلمية الاعلى الممنوحة قبل العمل بهذا القانون من الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي تعادل الدرجات المناظرة لها الممنوحة من الجامعات .

مادة ٤ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .
مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رجب سنة ١٣٩٥ (٢٦ يولييه سنة ١٩٧٥) :

والبند (ب) ملغى بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٧/٣ - العدد ٢٧ تابع) .

مادة ٢٠٥ - تخفض المدة المنصوص عليها في المادة (٦٩/أولا - ١) سنة واحدة بالنسبة للمدرسين الذين خدموا القوات المسلحة مجندين وهم معيدون أو مدرسون مساعدون . وذلك بشرط ألا تقل مدة الاستبقاء بعد أداء الخدمة الاجبارية عن سنة وأن يكونوا قد أدوها على وجه مرض .
• يعمل بهذا الحكم الى حين انتهاء الظروف التي حتمت هذا الاستبقاء .

مادة ٢٠٦ - لا يترتب على تطبيق هذا القانون شيئا يقضى به من توحيد وظيفة الأستاذية وانهاء كراسى الأستاذية أى اخلال بما للإستاذة ذوى الكراسى الحاليين من أقدمية على الأستاذة الحاليين ولا بأقدميات هؤلاء الآخرين فيما بينهم .

مادة ٢٠٧ - اذا تقدم بانتاجه العلمى من استوفى من الأستاذة المساعدين والمدرسين الحاليين المدد المنصوص عليها في المادتين (٦٩/أولا - ١ و (٧٠ /أولا - ١) وذلك للتعين في وظائف الأستاذة والأستاذة المساعدين أو للحصول على ألقابهما ، وتم هذا التقدم خلال شهرين من تاريخ نفاذ هذا القانون ، فيكون تعيينهم أو منحهم هذه الألقاب بعد ثبوت أهليتهم العلمية دون اخلال بأقدمياتهم الحالية .

مادة ٢٠٨ - يظل قائما الى نهاية العام الجامعى ١٩٧٣/٧٢ على الأكثر ما سبق أن قرر من اعارات تجاوز الحد الأقصى المقرر في المادة (١/٨٥) ومن اعارات أو مهمات علمية أو اجازات تفرغ علمى أو اجازات مرافقة الزوج تكون متعارضة مع أحكام المادتين (٩٠ و ٩١) .

مادة ٢٠٩ - (ملغاة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣) .

مادة ٢١٠ - يصدر قرار من رئيس كل جامعة بناء على توصية من مجلس الجامعة بأسماء من يعينون في وظيفة مدرس مساعد وذلك في خلال شهرين من تاريخ نفاذ هذا القانون وترفع مرتباتهم الى بداية الربط المحدد لوظيفة اذا كانت تقل عن ذلك ، ويؤخذ هذا التعيين فى الاعتبار عند تحديد موعد العلاوة الدورية التالية .

مادة ٢١١ - إلى أن يتم تشكيل اللجان العلمية الدائمة لفحص الانتاج العلمى المشار إليها فى المادة (٧٣) تتولى اللجان العلمية الدائمة الحالية فحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين أو للحصول على ألقابها العلمية • ويتم تشكيل تلك اللجان خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ نفاذ هذا القانون •

وتستمر اللجان العلمية التى تم تشكيلها قبل نفاذ هذا القانون بقرارات من مجالس الجامعات طبقا لحكم المادة (٤/٥٥) من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى فحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة المساعدين والمدرسين ، على أن تقدم تقاريرها عن ذلك خلال شهرين على الأكثر من تاريخ نفاذ هذا القانون •

مادة ٢١٢ - إلى أن تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويتم تعديل اللوائح الداخلية للكلية والمعاهد التابعة للجامعة ، يستمر العمل بأحكام اللائحة التنفيذية القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ واللوائح الداخلية الحالية وذلك ههما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون وكذلك يستمر العمل بأحكام القرارات التعليمية الأخرى فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون •

والى أن يتم تحديد تخصصات الأستاذية فى اللوائح الداخلية ، تحدد هذه التخصصات مؤقتا طبقا للتخصصات المقابلة لكراسى الأستاذية الحالية » ،

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٣ شعبان سنة ١٣٩٢ (أول أكتوبر سنة ١٩٧٢) •

جدول المرتبات والوظائف والبدلات لأعضاء هيئة التدريس
والوظائف المعاونة بالجامعات (١)

الوظيفة	الربط المالي للوظيفة	المرتبات الاضافية			العلاوة الدورية المستحقة
		بدل جامعة	بدل خاص	بدل تمثيل	
(ا) اعضاء هيئة التدريس :					
رئيس الجامعة	٢٨٦٨ ٠٠٠	-	-	-	٢٠٠٠ ر.ب. ثابت
نائب رئيس الجامعة	٢٥٤٣	-	-	-	١٥٠٠ ر.ب. ثابت
عميد	-	٤٥٠	٣٠٠	-	-
وكيل كلية	-	٤٥٠	١٨٠	-	-
رئيس مجلس قسم ..	-	٤٥٠	١٢٠	-	-
أستاذ	٢٤٣٣-١٦٢٠	٤٥٠	-	-	٧٥
أستاذ مساعد	٢٠٦٤-١٣٠٨	٣٦٠	-	-	٧٢
مدرس	١٧٨٨-٩٦٠	٢٥٢	-	-	٦٠
(ب). وظائف معاونة لأعضاء هيئة التدريس :					
مدرس مساعد	٦٩٦٠-١٤٤٠	١٧٤	-	-	٣٦
معيد	٥١٦-١١٧٦	١٠٨	-	-	٧٢ في السنة الاولى ثم ٢٤ كل سنة بعد ذلك .

(١) مستبدل بالمادة الرابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٢٩ - العدد ٢٥ مكرر) وقد نص في المادة الثامنة منه على ما يأتي : « تزداد مرتبات العاملين الحاليين الخاضعين للقوانين المشار إليها بالمواد السابقة المعنيين قبل ١٩٨٣/٧/١ بواقع ستين جنيها سنويا وتمنح هذه الزيادة بعد العلاوة الدورية المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بها المرتب نهاية الربط المقرر قانونا » .

قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات

١ - تستحق العلاوة الدورية السنوية في أول يناير التالي لتاريخ مرور عام على التعيين في أحد وظائف هيئة التدريس أو وظيفة مدرس مساعد أو من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة .

٢ - بالنسبة للعلاوة الدورية التي تستحق في يناير سنة ١٩٧٣ تصرف وفقا للقواعد التالية :

(أ) يحدد موعد آخر علاوة دورية صرفت لكل من أعضاء هيئة التدريس في خلال سنة ١٩٧٣ .

(ب) تحسب عدد الشهور من تاريخ العلاوة المشار إليها في البند السابق حتى آخر ديسمبر ١٩٧٣ - وتحسب كسور الشهر شهر كاملا .

(ج) تمنح العلاوة بنسبة عدد الشهور المحددة في البند السابق مقسومة على ١٢ .

٣ - عند تعيين أعضاء هيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو معيدين ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام ، فانهم يحتفظون بأخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف إذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يمينون عليها ويشترط ألا يتجاوز المرتب المحتفظ به عن نهاية الربط المقرر للدرجة .

واعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون تسوى طبقا لهذا الحكم مرتبات أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين الصالحين من موظفي الهيئات العامة أو القطاع العام ، وذلك دون صرف أى فروق عن الماضى .

٤ - يمنح من يمين في وظيفة من وظائف هيئة التدريس في جامعة

أسبوط أو طنطا (١) أو المنصورة (١) أو فرع جامعة القاهرة بإنخرونوم ار
فى احدى الكليات والمعاهد المنشأة خارج محافظات القاهرة والاسكندرية
والجيزة علاوة خلاصة من علاوات الوظيفة المعين فيها .

٥ - ينقل أعضاء هيئة التدريس والمعيدون الى وظائف الجدول
المرافق بمرتباتهم الصالية وترفع مرتبات أعضاء هيئة التدريس والمعيدين
الذين تقل مرتباتهم اتحانية عن بداية ربط الوظائف الى تلك البداية .

٦ - تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة فى جدول المرتبات
لكل من يصدر قرار تعينه فى احدى الوظائف الواردة بالجدول ؛ ولا يجوز
الجمع بين بدل التمثيل وبدل الجامعة .

٧ - لا يخضع بدل الجامعة وبدل التمثيل وبدل العمادة وبدل
الكلية وبدل رئاسة القسم المحددة فى جدول المرتبات للضرائب - ويسرى
الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته على جميع البدلات
المحددة بالجدول ، ولا يجوز أن يزيد مجموع البدلات مهما تعددت عن
١٠٠٪ من المرتب الاساسى .

٨ - يحتفظ بمرتبه بصفة شخصية رئيس الجامعة أو نائب رئيس
الجامعة أو أمين المجلس الأعلى للجامعات الذى يترك منصبه لأى سبب
من الأسباب ويعود الى هيئة التدريس .

(١) صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام القرار
بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٣/٨/٢ - العدد ٣١)
ونص فى مادته الثانية على ما يأتى :

« يستبدل بعبارتى « جامعة وسط الدلتا » و « جامعة شرق الدلتا »
الواردتين فى المادتين ١٩٨ و ١٩٩ من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ،
وفى البند (٤) من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات الملحق
بالقانون المذكور ، عبارتاً « جامعة طنطا » و « جامعة المنصورة » .

١٣٣ تعليم عالى

٩ - يسوى معاش رئيس الجامعة على أساس المرتب الذى يتقاضاه على ألا يتجاوز المعاش ١٥٠ جنيها شهريا *

١٠ - يسوى معاش كل من نواب رئيس الجامعة وأمين المجلس الأعلى للجامعات على أساس المرتب الذى يتقاضاه على ألا يتجاوز المعاش ١١٠ جنيها شهريا *



قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥

بإللاحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣
في شأن تنظيم الجامعات (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن تنظيم الجامعات والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن الموازنة العامة للدولة ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ بالإللاحة
التنفيذية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات والقرارات
المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٨٣ لسنة ١٩٦٩ في شأن علاج
العاطلين والمواطنين بالخارج ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٩ لسنة ١٩٧٠ في شأن تخفيض
حسيلة بيع المباني والأراضي المخصصة لأغراض الجامعات ووزارة التعليم
العالي للانشاءات الجديدة بها ،

وبعد أخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات ،
وعلى موافقة مجلس الوزراء ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

(١) الجريدة الرسمية في ١٩ أغسطس سنة ١٩٧٥ - العدد ٣٣
مكرر « أ » .

قـسـر :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار
اليه المرفقة : وتلغى اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام اللائحة المرفقة .

(المادة الثانية)

يستمر العمل باللوائح الداخلية للكليات والمعاهد التابعة للجامعات
الى أن تصدر اللوائح الجديدة لها . وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام
اللائحة المرفقة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ شعبان سنة ١٣٩٥ (١٧ أغسطس سنة

١٩٧٥) .

اللائحة التنفيذية
لقانون تنظيم الجامعات
في جمهورية مصر العربية

الباب الأول

تكوين الجامعات والاختصاصات ونظام العمل في المجالس

تكوين الجامعات

مادة ١ - تتكون الجامعات من :

مادة ١ - أولا : جامعة القاهرة (١) :

- ١ - كلية الآداب .
- ٢ - كلية الحقوق .
- ٣ - كلية الاقتصاد والعلوم والسفينة .
- ٤ - كلية التجارة .
- ٥ - كلية العلوم .
- ٦ - كلية الطب (ويتبعها المعهد العالى للتدريب ومعهد العلاج الطبيعى) .
- ٧ - كلية طب الغم والأسنان .
- ٨ - كلية الصيدلة .
- ٩ - كلية الهندسة .
- ١٠ - كلية الزراعة .
- ١١ - كلية للطب البيطرى .

(١) الفقرة أولا مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية فى ٢٣/٦/١٩٨٣ - العدد ٢٥) .

- ١٢- كلية دار العلوم •
- ١٣- كلية الاعلام •
- ١٤- كلية الآثار •
- ١٥- معهد التخطيط الاقليمي والعمراني (ليوناردو دافنشي) •
- ١٦- معهد الدراسات والبحوث الاحصائية •
- ١٧- المعهد القومي للأورام •
- ١٨- معهد البحوث والدراسات الأفريقية •
- ١٩- معهد الدراسات والبحوث التربوية •

فرع الفيوم

- ١ - كلية الهندسة •
- ٢ - كلية الزراعة •
- ٣ - كلية التربية •
- ٤ - كلية الخدمة الاجتماعية (١) •

فرع بنى سويف

- ١ - كلية الحقوق •
- ٢ - كلية التجارة •
- ٣ - كلية التربية •
- ٤ - كلية الطب البيطري •
- ٥ - كلية العلوم (٢) •
- ٦ - كلية الآداب (٣) •

(١٣، ٢، ١) البند (٤) من فرع الفيوم والبند (٥) من فرع بنى سويف
مضافان بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة
الرسمية في ١٩٨٤/٣/١ - العدد ٩ تابع) •

فرع الخرطوم (١)

- ١ - كلية الآداب
- ٢ - كلية الحقوق
- ٣ - كلية التجارة
- ٤ - كلية العلوم

ثانيا : جامعة الاسكندرية (٢) :

- ١ - كلية الآداب
- ٢ - كلية الحقوق
- ٣ - كلية التجارة
- ٤ - كلية العلوم
- ٥ - كلية الطب (ويتبعها المعهد العالى للتعمير)
- ٦ - كلية طب الأسنان
- ٧ - كلية الصيدلة
- ٨ - كلية الهندسة
- ٩ - كلية الزراعة
- ١٠ - كلية الطب البيطرى
- ١١ - كلية التربية
- ١٢ - المعهد العالى للصحة العامة (٣)

(١) صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢١ بإنشاء فرع لجامعة القاهرة بمدينة الخرطوم بالسودان .
(٢) البنود ١٤ ، ١٥ من الفقرة ثانيا مضافان بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٦/٢٣ - العدد ٢٥) .

(٣) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٣ بضم المعهد العالى للصحة العامة الى جامعة الاسكندرية (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٣/٣/١١ - العدد ٥٦) وقد سبق وأن صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن إعادة تنظيم المعهد العالى للصحة العامة .

- ١٣- معهد البحوث الطبية *
- ١٤- معهد الدراسات العليا والبحوث *
- ١٥- كلية السياحة والفنادق *

ثالثا : جامعة عين شمس (١) :

- ١ - كلية الآداب *
- ٢ - كلية الحقوق *
- ٣ - كلية التجارة *
- ٤ - كلية العلوم *
- ٥ - كلية الطب (ويتبعها المعهد العالي للتدريب) *
- ٦ - كلية الهندسة *
- ٧ - كلية الزراعة *
- ٨ - كلية التربية *
- ٩ - كلية البنات للاداب والعلوم والتربية (٢) *
- ١٠- كلية الألسن *
- ١١- معهد الدراسات العليا للطفولة *
- ١٢- معهد دراسات وبحوث تعليم الكبار *
- ١٣- معهد الدراسات والبحوث البيئية *

(١) الفقرة ثالثا مستبدلة بالمادة الاولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٢٨ - العدد ٢٢) والبنـد (٥) منها معدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ والبنـد (١٣) مضاف بذات القرار (الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٤/٢٥ - العدد ٨) - .

(٢) : صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٧/٢٥ - العدد ٣٠) وتنص في مادته الاولى على أن يستبدل بعبارة « كلية البنات » عبارة « كلية البنات للاداب والعلوم والقرية » . بينما وردت هذه العبارة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

راجعا : جامعة أسيوط (١) :

- ١ - كلية الحقوق
- ٢ - كلية التجارة (٢)
- ٣ - كلية العلوم
- ٤ - كلية الطب (ويتبعها المعهد العالي للتدريب)
- ٥ - كلية الصيدلة
- ٦ - كلية الهندسة
- ٧ - كلية الزراعة
- ٨ - كلية الطب البيطري
- ٩ - كلية التربية
- ١٠ - كلية التربية الرياضية

فرع سوهاج

- ١ - كلية الآداب
- ٢ - كلية التجارة
- ٣ - كلية العلوم
- ٤ - كلية الطب
- ٥ - كلية التربية

فرع قنا

- ١ - كلية الآداب
- ٢ - كلية العلوم
- ٣ - كلية التربية

(١) الفقرتان رابعا وخامسا مستبدلاتان بالمادة الاولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٢٨ - العدد ٢٢) .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء كلية التجارة بجامعة أسيوط (الجريدة الرسمية في ١٩٦٢/٦/٧ - العدد ١٢٨) .

فرع أسوان

- ١ - كلية الآداب .
- ٢ - كلية العلوم .
- ٣ - كلية الهندسة والتكنولوجيا .
- ٤ - كلية التربية .
- ٥ - كلية الخدمة الاجتماعية .

خاصة : جامعة طنطا (١) :

- ١ - كلية الآداب .
- ٢ - كلية الحقوق .
- ٣ - كلية التجارة .
- ٤ - كلية العلوم .
- ٥ - كلية الطب (ويتبعها المعهد العالى للتعمير) (١) .
- ٦ - كلية طب الأسنان .
- ٧ - كلية الصيدلة .
- ٨ - كلية الهندسة .
- ٩ - كلية الزراعة .
- ١٠ - كلية الطب البيطرى .
- ١١ - كلية التربية .

فرع كفر الشيخ

- ١ - كلية الزراعة .
- ٢ - كلية التربية .

(١). صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥١ بإنشاء كلية طب طنطا في جامعة فؤاد الاول (الوقائع المصرية في ٢٦/٤/١٩٥١ - العدد ٣٦) .

سادسا : جامعة المنصورة (١) :

- ١ - كلية الحقوق .
- ٢ - كلية التجارة .
- ٣ - كلية العلوم .
- ٤ - كلية الطب .
- ٥ - كلية طب الأسنان .
- ٦ - كلية الصيدلة .
- ٧ - كلية الهندسة .
- ٨ - كلية الزراعة .
- ٩ - كلية التربية .
- ١٠ - كلية الآداب بالمنصورة .
- ١١ - كلية التربية بدمياط .
- ١٢ - كلية العلوم بدمياط .

سابعا : جامعة الزقازيق (٢) :

- ١ - كلية الآداب .
- ٢ - كلية الحقوق .
- ٣ - كلية التجارة .
- ٤ - كلية العلوم .

(١) البنود ١٠ ، ١١ من الفقرة سادسا مضافان بالمادة الرابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٤٢ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية في العدد ١٢/١٦ - العدد ٥١) والبند ١٢ مضاف بالمادة الثانية من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥ (الجريدة الرسمية في العدد ٣٠) - ١٩٨٥/٧/٢٥ .

(٢) الفقرة سابعا مستبدلة بالمادة الاولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٢٨ - العدد ٢٣) ، والبنود ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ بفرع الجامعة بينها مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في العدد ٨) - ١٩٨٢/٢/٢٥ .

- ٥ - كلية الطب (ويتبعها المعهد العالي لتلمريض) .
- ٦ - كلية الصيدلة .
- ٧ - كلية الزراعة .
- ٨ - كلية الطب البيطري .
- ٩ - كلية التربية .
- ١٠ - كلية الهندسة .
- ١١ - معهد الكفاية الانتاجية .
- ١٢ - كلية التربية الرياضية للبنين .
- ١٣ - كلية التربية الرياضية للبنات .

فروع الجامعة بينها

- ١ - كلية التجارة .
- ٢ - كلية الطب .
- ٣ - كلية الطب البيطري .
- ٤ - كلية التربية .
- ٥ - كلية الهندسة بشبرا .
- ٦ - كلية الزراعة بمشتهر .
- ٧ - كلية الآداب .
- ٨ - كلية العلوم .

ثامناً : جامعة حلوان (١) :

- ١ - كلية التجارة وإدارة الأعمال .

(١). الفقرة ثامناً مضافة بالمادة الرابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية في ١٠/٢٣/١٩٧٥ - العدد ٤٣) ومستبدلة بالمادة الاولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٠/٢٨/١٩٨١ - العدد ٢٢) والبنـد (١٣) مضاف بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ٢٥/٢/١٩٨٢ - العدد ٨) والبنـد (١٤) مضاف بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ٢٣/٦/١٩٨٣ - العدد ٢٥) .

- ٢ - كلية الهندسة والتكنولوجيا بطولان *
- ٣ - كلية الهندسة والتكنولوجيا بالطرية *
- ٤ - كلية الفنون الجميلة *
- ٥ - كلية الخدمة الاجتماعية *
- ٦ - كلية الفنون التطبيقية *
- ٧ - كلية السياحة والفنادق *
- ٨ - كلية التربية الرياضية للبنين *
- ٩ - كلية التربية الرياضية للبنات *
- ١٠ - كلية التربية الموسيقية *
- ١١ - كلية التربية الفنية *
- ١٢ - كلية الاقتصاد المنزلي *
- ١٣ - كلية التربية *
- ١٤ - كلية العلوم *

فروع الاسكندرية

- ١ - كلية الفنون الجميلة *
- ٢ - كلية التربية الرياضية للبنين *
- ٣ - كلية التربية الرياضية للبنات *
- ٤ - كلية الزراعة^(١) :

تاسعا : جامعة قناة السويس^(٢) *

- ١ - كلية العلوم *

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥
(الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٧/٢٥ - العدد ٣٠) ونص في مادته الاولى
على أن تستبدل بعبارة « كلية علوم القطن » بعبارة « كلية الزراعة » وذلك
اينما وردت هذه العبارة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .
(٢) الفقرة تاسعا مضافة بالمادة السادسة من قرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ١١٤٢ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/١٢/١٦ -
=

- ٢ - كلية الطب .
- ٣ - كلية طب الأسنان .
- ٤ - كلية الصيدلة .
- ٥ - كلية الزراعة .
- ٦ - كلية الطب البيطرى .
- ٧ - كلية التربية .
- ٨ - كلية الهندسة والتكنولوجيا ببورسعيد .
- ٩ - كلية التجارة ببورسعيد .
- ١٠ - كلية هندسة البترول والتعدين بالسويس .

عاشرا : جامعة المنوفية (٢) :

- ١ - كلية الآداب .
- ٢ - كلية الحقوق .
- ٣ - كلية التجارة .
- ٤ - كلية العلوم .
- ٥ - كلية الطب (ويتبعها المعهد العالى للتدريب) .

العدد ٥١) ومستبدلة بالمادة الاولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٥/٢٨ - العدد ٢٢)
والبند رقم (٥) معدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٢/٢٥ - العدد ٨) .

(٢) الفقرتان عاشرا وحادى عشر مضافتان بالمادتان السابعة والثامنة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٢ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٦/١٢/١٦ - العدد ٥١) والبند (٨) من الفقرة حادى عشر مضاف بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٢/٢٥ - العدد ٨) والبند (٩) مضاف بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٦/٢٣ - العدد ٢٥) والفقرة عاشرا مستبدلة أخيرا بالقرار الجمهورى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٨٧ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٧/٩/٣ - العدد ٣٦) .
(م ١٠ - موسوعة مصر ج ١٢)

- ٦ — كلية الهندسة والتكنولوجيا •
- ٧ — كلية الهندسة الالكترونية بمنوف •
- ٨ — كلية الزراعة •
- ٩ — كلية التربية •
- ١٠ — معهد الكبد •

حادى عشر : جامعة المنيا (٢) :

- ١ — كلية الآداب •
- ٢ — كلية العلوم •
- ٣ — كلية الزراعة •
- ٤ — كلية التربية •
- ٥ — كلية الهندسة والتكنولوجيا •
- ٦ — كلية الفنون الجميلة •
- ٧ — كلية الطب •
- ٨ — كلية التربية الرياضية •
- ٩ — كلية الدراسات العربية •

ثانيا : الاختصاصات ونظام العمل في المجالس

١ — المجلس الأعلى للجامعات

(١) نظام العمل بالمجلس :

مادة ٢ — يقوم أمين المجلس الأعلى للجامعات بأعماله أمامه المجلس والإشراف على تحرير محاضر جلساته وإثباتها في سجل يوقعه مع رئيس المجلس ويبلغ قرارات المجلس الى الجامعات خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها •

مادة ٣ - تشكل بقرار من المجلس الأعلى للجامعات لجان تخطيطية لقطاعات التعليم الجامعى ويضع المجلس النظام الداخلى لأعمالها • وتكون مدة العضوية فى هذه اللجان ثلاث سنوات قابلة للتجديد • وتتولى دراسة ويبحث ما يأتى :

١ - خطط التعليم الجامعى والأسس العامة لخطط البحث العلمى فى ضوء احتياجات التنمية والتقدم العلمى العالمى بما فى ذلك وضع أسس تطوير مناهج خطط الدراسة فى أقسام الليسانس والبكالوريوس والدراسات العليا •

٢ - تحديد الأقسام العلمية والشعب الدراسية والمعاهد المتخصصة وإبداء الرأى فى إنشاء الجديد منها وكذلك التخصصات العلمية الجديدة التى تقتضيها حاجات التنمية والتطور العلمى •

٣ - وضع الأسس العامة للتنسيق بين نظم الدراسة ومستواها والامتحانات فى الكليات والشعب المتناظرة بما يحقق هدف الارتقاء بالمستوى العلمى مع مراعاة مقتضيات التنوع فى موضوعاته وأساليبه •

٤ - إبداء الرأى فى المسائل الأخرى التى تحال إليها من المجلس الأعلى للجامعات •

مادة ٤ - تشكل هيئة مكتب لكل لجنة من لجان القطاعات برئاسة رئيس اللجنة وعضوية كل من نائب الرئيس وأمين اللجنة وعمداء الكليات المعنية ، ومن ترى هيئة المكتب الاستعانة بهم لبحث موضوعات محددة ، وفيها يتعلق بلجان القطاعات التى يقل فيها عدد عمداء عن ثلاثة تشكل هيئة المكتب بقرار من رئيس المجلس الأعلى للجامعات بناء على اقتراح اللجنة •

وتختص هيئة المكتب بالأمور الآتية :

١ - دراسة الموضوعات المحالة من المجلس الأعلى للجامعات وإبداء
الرأى فيها للعرض على المجلس أو على لجنة القطاع حسب الأحوال .

٢ - إبداء الرأى فى المسائل الأخرى التى تحال إليها من لجنة
القطاع .

٣ - اقتراح تشكيل لجان امتحانات الفرق النهائية .

٤ - النظر فى تقارير لجان المواد وإبداء الرأى فيها تمهيدا لعرضها
على لجنة القطاع .

٥ - إبداء الرأى فى التخصصات العلمية فى الأقسام المختلفة .

مادة ٥ - - تشكل فى كل لجنة قطاع لجان للمواد الداخلة فى اختصاصها
وفقا لما تقرره هيئة مكتب لجنة القطاع على أن يكون لكل لجنة
مقرر وأمين .

وتختص هذه اللجان بالنظر فى الموضوعات الآتية :

١ - بحث موضوع المكتب والمراجع العلمية المؤلفة فى المواد التى
تدخل فى نطاقها وتشجيع التأليف المشترك للمؤلفات المحلية .

٢ - متابعة مستوى الامتحانات وأسلوبها فى الكليات المختلفة فى
ضوء محتوى المقررات والقيام بتحليل نتائج هذه الامتحانات وأجراء
تقييم لها لإحكام علىفاعليتها فى تقييم الطلاب ومستواهم العلمى .

٣ - دراسة المحتوى العلمى للمواد فى ضوء نتائج التقييم مسالف
الذكر وتقديم المقترحات بشأنها .

٤ - دراسة طرق التدريس الحديثة للمادة وتقديم المقترحات
بشأنها .

٥ - المسائل التى تحيلها إليها لجنة القطاع .

مادة ٦ - يشكل المجلس الأعلى للجامعات لجنة لمعادلة ادرجات العلمية تتولى بحث الدرجات الجامعية والدبومات التي تمنحها الجامعات والمعاد الأجنبية أو غيرها في مستويات الدراسة المختلفة ومعادلتها بالدرجات العامة التي تمنحها الجامعات في جمهورية مصر العربية .
وتعتمد توصيات هذه اللجنة من المجلس الأعلى للجامعات .

مادة ٧ - يشكل المجلس الأعلى للجامعات لجنة تختص بشئون العلاقات الثقافية الخاصة بالجامعات وتتولى على وجه الخصوص ما يلي :
(١) وضع الخطط الكفيلة باستفادة الجامعات استفادة كاملة من الاتفاقيات الثقافية الخارجية وبرامجها التنفيذية والتنسيق فيما بينها .

(ب) التنسيق بين الجامعات في الشؤون التالية :

١ - الترشيح للاعزات .

٢ - تمثيل الجامعات في المؤتمرات والندوات العلمية .

٣ - تخصيص المنح .

٤ - التبادل الثقافي والعلمي في الحالات التي تحتاج الى تنسيق بين الجامعات .

(ج) دراسة توصيات اتحادات الجامعات على المستوى العربى والأفريقى والدولى .

وتعتمد توصيات هذه اللجنة من المجلس الأعلى للجامعات .

وتقوم اللجنة باعداد تقرير سنوى عن أعمالها يمرض على المجلس الأعلى للجامعات .

(ب) أمين المجلس الأعلى للجامعات :

مادة ٨ - مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات وهذه اللائحة يكون لأمين المجلس الأعلى للجامعات السلطات المخولة لوكيل الوزارة المنصوص عليها في القوانين والنوائح بالنسبة للعاملين بأمانة المجلس .

ويتولى تصريف الشؤون الفنية والادارية والمالية في أمانة المجلس طبقا لأحكام اللائحة الداخلية للمجلس والتي يصدر بها قرار من وزير التعليم العالي بناء على اقتراح المجلس الأعلى للجامعات ، ويكون له الاشراف على الأجهزة التي تتكون منها الأمانة والعاملين بها .

٢ - إدارة الجامعة

(١) مجلس الجامعة :

مادة ٩ - يتولى رئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات والمعاهد كل فيما يخصه تنفيذ قرارات مجلس الجامعة ويبلغ رئيس الجامعة هذه القرارات الى وزير التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها .

مادة ١٠ - يشكل مجلس الجامعة من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجانا فنية لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه واقتراح ما يلزم بشأنها وعلى الأخص اللجان الآتية :

(أ) لجنة المختبرات والأجهزة العلمية .

(ب) لجنة المكتبات الجامعية .

(ج) لجنة المنشآت الجامعية .

ولرئيس الجامعة أو نائبه أن يحضر اجتماعات هذه اللجان ، وفي هذه الحالة تكون له رئاستها .

وتعرض توصيات واقتراحات هذه اللجان على مجلس الجامعة .

مادة ١١ - تتولى لجنة المختبرات والأجهزة العلمية بصفة خاصة بحث المسائل الآتية :

١ - وضع نظام ثابت بمعدل ما يستهلكه طالب الجامعة في الكليات العملية من المواد المستهلكة والأجهزة الزجاجية والأجهزة المستعملة الشائعة الاستعمال .

٢ - وضع برنامج طويل الأمد لتدعيم المختبرات والأجهزة والأدوات بها يكفل رفع مستوى الدراسة العملية بالكليات .

٣ - وضع نظام لتوفير الأجهزة والمواد اللازمة سنوياً ، على أن ينتهي ذلك قبل وضع مشروع الموازنة بوقت كاف .

٤ - وضع نظام لحصر ما تحتويه المخازن من مواد وأجهزة ومتابعة الاستهلاك الشهري منها ، ووضع نظام يكفل تحقيق التعاون بين مخازن الكليات المختلفة .

٥ - تحديد المواد والأجهزة التي يمكن الحصول عليها من السوق المحلية وتلك التي تشتري من الخارج حتى يمكن اتخاذ الاجراءات للحصول عليها في المواعيد المناسبة .

٦ - حصر الأجهزة التي تستخدم في كل كلية وتقرير مدى صلاحيتها للاستعمال ووضع نظام لاستكمالها وتجديدها وتنظيم الاستفادة بها .

٧ - وضع نظام لاستخدام الأجهزة النادرة لتيسير استعمالها بين أقسام الكليات المختلفة .

٨ - تنظيم صيانة وإصلاح الأجهزة العلمية .

٩ - اعداد مشروع موازنة المعامل السنوية وتوزيعها على كليات الجامعة .

مادة ١٢ - تتولى لجنة المكتبات الجامعية بصفة خاصة بحث المسائل الآتية :

- ١ - وضع سياسة لتدعيم مكتبة الجامعة ومكتبات كلياتها ومعاهدها بالكتب والمراجع والدوريات اللازمة وتنسيق الاستفادة منها .
- ٢ - اقتراح لائحة تنظيم العمل بمكتبات الجامعة وكلياتها .
- ٣ - اقتراح الموازنة الخاصة بمكتبات الجامعة وكلياتها .
- ٤ - تقديم تقرير سنوي عن أعمال اللجنة ومقترحاتها .

مادة ١٣ - تتولى لجنة المنشآت الجامعية بصفة خاصة بحث المسائل الآتية :

- ١ - دراسة اقتراحات الكليات في شأن المنشآت الجديدة أو اجراء تعديلات في المنشآت القائمة والتنسيق بينهما واعداد برامج لتنفيذها .
- ٢ - دراسة المواصفات الحديثة للمنشآت الجامعية والتوصية بما تراه لتطبيقه على منشآت الجامعة الجديدة أو القائمة .
- ٣ - العمل على وضع سياسة لصيانة منشآت الجامعة والمختبرات واجراء الترميمات اللازمة لها .
- ٤ - ابداء الرأي في تصميم المنشآت الجامعية .

مادة ١٤ - تشكل بقرار من رئيس الجامعة دوائر عظمية بين الأقسام المتناظرة في كليات الجامعة ومعاهدها تضم رئيس كل قسم بمقرها وأقدم أساتذته ، فان لم يوجد بالقسم أساتذة فيمثلهم أقدم أساتذتين مساعدين به .

وإذا تعددت المواد في الأقسام المتناظرة شكلت لكل مادة دائرة علمية تضم أقدم أساتذتين للمادة في كل قسم فان لم يوجد أساتذة بالقسم فيمثل المادة أقدم أساتذتين مساعدين به .

• ويكون مقرر الدائرة العلمية أقدم أساتذة المادة بالتناوب لمدة عام •

مادة ١٥ - تختص الدوائر العلمية بوجه خاص بما يلي :

١ - ابداء الرأى فى المحتوى العلمى لمقررات الدراسة للمادة فى الكليات والمعاهد المختلفة •

٢ - ابداء الرأى فى البحوث العلمية ورسم سياسة البحث العلمى فى الكليات والمعاهد المختلفة واقتراح موضوعات معينة لبحوث المادة ورسائل الماجستير والدكتوراه •

٣ - العمل على تبادل الخبرات بين الأقسام المختلفة •

٤ - تنسيق الاستفادة من الامكانيات العملية والكتبية فى التليات والمعاهد المختلفة للتدريس والبحث •

٥ - الاشراف على عقد ندوات علمية مشتركة وتشجيع التأليف المشترك فى المادة بين المتخصصين فى الكليات والمعاهد المختلفة •

٦ - العمل على توفير مكتبة ثوريات حديثة متكاملة فى المادة •

٧ - ابداء الرأى فى وضع سياسة لتدريب المساعدين الفنيين اللازمين للمعامل •

مادة ١٦ - تعقد ندوة سنوية لكل أعضاء هيئة التدريس فى الأقسام أو المواد المتماثلة لمراجعة المستوى العلمى للمادة واصدار التوصيات اللازمة لتطويرها بما يتواءم والتقدم العلمى الحديث •

(ب) رئيس الجامعة :

مادة ١٧ - يتولى رئيس الجامعة تصريف أمور الجامعة وإدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية فى حدود السياسة التى يرسمها المجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعة ووفقاً لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها ، وله على الأخص :

١ - الاشراف على اعداد الخطة التعليمية والعلمية للجامعة .

٢ - الاشراف على جميع الأجهزة الفنية والادارية .

٣ - الاشراف على اعداد الخطة لاستكمال حاجة الجامعة من هيئات التدريس والفنيين والفئات المساعدة الأخرى ورفع مستواهم وكذلك المنشآت والتجهيزات والأدوات وغيرها .

٤ - مراقبة مستوى العمل فى الجامعة من النواحي العلمية والتعليمية والادارية والمالية ومتابعة تنفيذ سياسة مجلس الجامعة فى هذه المجالات .

٥ - تنفيذ قرارات مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات .

٦ - اعداد تقرير فى نهاية كل عام جامعى عن شئون الجامعة العلمية والتعليمية والادارية والمالية على أن يتضمن هذا التقرير عرضا لأوجه نشاط الجامعة والرأى فى مستوى العاملين فى الجامعة وشئون الدراسة والامتحانات ونتائجها وبيان للمقيلت التى اعترضت التنفيذ وعرض المقترحات بالحلول الملائمة ، ويعرض هذا التقرير على مجلس الجامعة لابداء الرأى وتوطئه لعرضه على المجلس الأعلى للجامعات .

مادة ١٨ - مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات وهذه اللائحة يكون رئيس الجامعة متفرغا وتكون له السلطات المخولة للوزير بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المعمول بها فى شأن السامعين فى الدولة دون الرجوع الى وزارة المالية أو وزارة القوى العاملة أو الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

الا أنه الحالات التى توجب القوانين استئذان قرار من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء يتعين عرض القرارات على وزير التعليم العالى لاتخاذ اللازم فى شأنها .

(ج) نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب :

مادة ١٩ - مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات وهذه اللائحة يكون نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب متدرغا وتكون له السلطات المخولة لوكيل الوزارة المنصوص عليها فى القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، ويتولى تحت اشراف رئيس الجامعة بصفة خاصة :

١ - الاشراف على اعداد الخطط والبرامج التى تدخل فى اختصاص مجلس شئون التعليم والطلاب .

٢ - متابعة شئون الطلاب التعليمية بأقسام الليسانس والىكالوريوس فى الكليات المختلفة ودراسة نتائج الامتحانات وتسديم المقترحات فى شأنها .

٣ - الاشراف على رعاية الشئون الرياضية والاجتماعية للطلاب بالجامعة وعلى الخدمة الطبية والاسكان .

٤ - دراسة تقارير الكليات وتوصيات مؤتمراتها العلمية بالنسبة الى شئون الدراسة بأقسام الليسانس والىكالوريوس قبل انعرض على مجلس شئون التعليم والطلاب .

٥ - اقتراح ما يراه مناسباً لتوفير الأجهزة والمواد اللازمة منويا للطلاب بأقسام الليسانس والىكالوريوس .

٦ - الاشراف على تنفيذ برامج التدريب العملى للطلاب بالكليات المختلفة .

٧ - متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعة فى شئون التعليم والطلاب والكتاب الجامعى .

٨ - تنفيذ قرارات مجلس شئون التعليم والطلاب .

(د) نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث :

مادة ٢٠ - مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات وهذه اللائحة يكون نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث مقررًا وتكون له السلطات المخولة لموكيل الوزارة المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، ويتولى تحت إشراف رئيس الجامعة بصفة خاصة :

١ - الإشراف على أعداد الخطط والبرامج التي تدخل في اختصاص مجلس الدراسات العليا والبحوث .

٢ - الإشراف على شئون النشر العلمي في الجامعة وكلياتها ، وتنفيذ السياسة المرسومة في هذا الشأن ، والإشراف على شئون مكتبات الجامعة وكلياتها واقتراح الخطة لتزويدها بالكتب والمراجع والدوريات .

٣ - اقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات العامة في الجامعة .

٤ - شئون العلاقات العلمية والثقافية الخارجية ؛

٥ - الإشراف على شئون الطلاب بالدراسات العليا واقتراح التقواعد المنظمة لنقل قيدهم وتحويلهم .

٦ - اعتماد تشكيل لجان الحكم على الرسائل المقدمة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه .

٧ - دراسة تقارير الكليات وتوصيات مؤتمراتها العلمية بالنسبة للدراسات العليا والبحوث العلمية قبل العرض على مجلس الدراسات العليا والبحوث .

٨ - اقتراح ما يراه مناسباً لتوفير الأجهزة والمواد اللازمة للدراسات العليا والبحوث ولتحقيق التعاون بين الكليات في هذا المجال وبوجه خاص تنظيم الاستفادة من الأجهزة النادرة على أكمل وجه .

٩ - تنفيذ قرارات مجلس الدراسات العليا والبحوث .

(هـ) نائب رئيس الجامعة لشئون الفرع :

مادة ٢١ - يكون نائب رئيس الجامعة لشئون أحد فروعها متفرغا وتكون له الاختصاصات المخولة لنائبي رئيس الجامعة والمبينة في المادتين السابقتين فيما يتعلق بشئون الفرع .

(و) مجلسا شئون التعليم والطلاب والدراسات العليا والبحوث :

مادة ٢٢ - يجوز الاكتفاء بالنسبة لفروع الجامعات بمجلس واحد يكون له اختصاص مجلس شئون التعليم والطلاب والدراسات العليا والبحوث .

ويتولى نائب رئيس الجامعة لشئون الفرع رئاسة المجلس أو المجلسين .

مادة ٢٣ - يؤلف مجلسا شئون التعليم والطلاب والدراسات العليا والبحوث من بين أعضائهما أو من غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجانا فنية دائمة أو مؤقتة لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصهما .

مادة ٢٤ - يبلغ رئيس كل من المجلسين رئيس الجامعة قرارات المجلس خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها .

(ز) أمين الجامعة :

مادة ٢٥ - مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات وهذه اللائحة يكون لأمين الجامعة السلطات المخولة لوكيل الوزارة النصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بإدارة الجامعة .

ويتولى الاشراف على الأقسام الادارية بادارة الجامعة وتنسيق العمل بينها وفقا لما يرد في النظام الداخلي للجامعة .
كما يتولى متابعة الأعمال الادارية والمالية في الجامعة وفقا للقرارات والقواعد التنظيمية التي يصدرها مجلس الجامعة ورئيسها ونوابه .

٢ - ادارة الكلية

(١) مجلس الكلية :

مادة ٢٦ - يقوم عميد الكلية بتنفيذ قرارات مجلس الكلية ، ويبلغ رئيس الجامعة محاضر الجلسات والقرارات خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها كما يبلغ الهيئات الجامعية المختصة القرارات التي يجب ابلغها اليها .

مادة ٢٧ - يشكل مجلس الكلية من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجانا فنية لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه وعلى الأغص اللجان الآتية :

١ - لجنة شؤون الطلاب :

٢ - لجنة الدراسات العليا والبحوث .

٣ - لجنة المختبرات والأجهزة العلمية .

٤ - لجنة العلاقات العلمية والثقافية الخارجية .

٥ - لجنة المكتبات .

مادة ٢٨ - (١) تتولى لجنة شؤون الطلاب بالكلية بصفة خاصة المسائل الآتية :

(١) البنود ٦ ، ٧ ، ٨ مضافة بالمادة الاولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٩/٦/٢٨ - العدد ٢٦) .

١ - ابداء الرأى فى قبول تحويل الطلاب ونقل ووقف القيد وقبول الأعذار .

٢ - تنظيم التدريب العملى للطلاب .

٣ - تتبع نتائج الامتحانات ودراسة الإحصاءات الخاصة بها ، وتقارير لجان الامتحان عن مستوياتها ، وتقديم التوصيات اللازمة فى شأنها الى مجلس الكلية .

٤ - تنظيم المكافآت والمنح الدراسية .

٥ - تتبع النشاط انشاقى والرياضى والاجتماعى للطلاب وتقديم الاقتراحات الكفيلة برفع مستواه .

٦ - تنظيم سياسة زيادة علمية للطلاب ، بحيث يكون لكل مجموعة من طلاب الفرقة الدراسية بانقسم أو الكلية أو المعهد ، رائد من أعضاء هيئة التدريس ، يعاونه مدرس مساعد أو معيد ، يقوم بالالتقاء دوريا بطلاب مجموعته للوقوف على مشاكلهم العلمية وتوجيههم والعمل على حلها بمعرفة ادارة الكلية وأساتذتها .

٧ - تيسير ضبع ونشر الكتب والمذكرات الدراسية .

٨ - العمل على تشجيع تكوين الجمعيات العلمية بزيادة أعضاء هيئة التدريس وتنظيم الزيارات والأنشطة العلمية المناسبة للطلاب ، ومشروعات خدمة البيئة التى ترتبط بتخصصاتهم من خلال الأقسام المختصة .

مادة ٢٩ - تتولى لجنة الدراسات العليا والبحوث بالكلية بصفة خاصة المسائل الآتية :

١ - اعداد خطة الدراسات العليا والبحوث العلمية فى الكلية بناء على اقتراحات مجالس الأقسام ومتابعة تنفيذ هذه الخطة فى الأقسام المختلفة .

٢ - تنسيق البحث العلمى بين الأقسام المختلفة بالكلية والعمل على تنشيط البحث المشترك بينها للتعاون على حل المشكلات العلمية .

٣ - اعداد مشروع ميزانية البحث العلمى فى الكلية وتوزيعها وفقا للبرامج المقترحة ووضع النظم العامة لطريقة التصرف فى بنودها المختلفة والعمل على توفير الامكانيات اللازمة لتنفيذ برامج البحوث .

٤ - متابعة برامج ونظم الدراسات العليا والدرجات الجامعية بالكلية بما يكفل مسايرتها للتقدم العلمى .

٥ - تلقى الشكايات العلمية من الهيئات المختلفة وتوزيعها على الأقسام المختلفة بالكلية لاجراء البحوث اللازمة لحلها .

٦ - الاشراف على شئون النشر العلمى فى الكلية وجمع البحوث العلمية للأقسام المختلفة ونشرها وتوزيعها على الهيئات المعنية وتبادلها مع الهيئات العلمية والأفراد العلميين بالخارج ومتابعة تنفيذ السياسة المرسومة فى هذا الشأن .

٧ - النظر فى قيد طلاب الدراسات العليا وتحويلهم ونقل القيد ووقفه وفى أعمار الامتحان .

٨ - النظر فى اقتراحات مجالس الأقسام فى شأن تسجيل رسائل الماجستير والدكتوراه وتقارير المشرقيين عليها وتعين لجان الحكم على الرسائل قبل العرض على مجلس الكلية .

مادة ٣٠ - تتولى لجنة المختبرات والأجهزة العلمية بصفة خاصة المسائل الآتية :

١ - وضع برنامج لتدعيم المختبرات والأجهزة بالكلية بما يكفل رفع مستوى الدراسة العلمية بها .

٢ - وضع نظام لاستخدام الأجهزة العلمية لتيسير استعمالها بين أقسام الكلية .

٣ - اعداد مشروع موازنة المختبرات بالتحية سنويا وفقا لمعدل ما يستهلكه الطالب وحصر الأجهزة الموجودة بالكلية وتقرير صلاحية الموجود منها وبين الأجهزة أو المواد الناقصة لاستكمالها ووضع نظام لتجديد وصيانة الموجود منها .

مادة ٣١ - تتولى لجنة العلاقات العلمية والثقافية الخارجية بصفة خاصة بحث المسائل الآتية :

١ - وضع خطة لمبثات الكلية والإجازات الدراسية وفقا لما تقترحه الأقسام .

٢ - وضع سياسة لايفاء أعضاء هيئة التدريس بالكلية فى مهمات علمية لمتابعة التقدم العلمى فى مجال تخصصهم والتنسيق بين برامج هذه المهمات بما يكفل التكامل بينها وتحقيق أقصى فائدة علمية ، كما تقوم بدراسة التقارير والمقترحات التى يقدمها أعضاء هـذه المهمات وإبداء الرأى فيها .

٣ - اقتراح برنامج عام لملؤتمرات والندورات العلمية والملتقات الدراسية التى تشترك فيها الكلية وتنظيم اشتراك أعضاء هيئة التدريس فيما يعقد منها فى الداخل أو الخارج وتشجيع نشر البحوث والتقارير التى تقدم فيها .

مادة ٣٢ - تتولى لجنة المكتبة بصفة خاصة المسائل الآتية :

١ - وضع خطة تكفل تشجيع أعضاء هيئة التدريس بالكلية على تأليف الكتب والمراجع ، وتيسير حصول الطلاب عليها .

٢ - وضع مشروع موازنة للمكتبة لاستكمال الكتب والمراجع والدوريات اللازمة للكلية مع تدعيم المكتبة بتزويدها بالاستحدث منها .

(ب) عميد الكلية :

مادة ٣٣ - مع مراعاة قانون تنظيم الجامعات وهذه اللائحة يكون لعميد الكلية السلطات المخولة لوكيل الوزارة المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالكلية .

مادة ٣٤ - يقوم العميد بتصريف أمور الكلية وإدارة شؤونها العلمية (١) والإدارية والمالية في حدود السياسة التي يرسمها مجلس الجامعة ومجلس الكلية وفقاً لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها ، ويتولى على الأخص :

١ - الإشراف على إعداد الخطة التعليمية والعلمية في الكلية ومتابعة تنفيذها .

٢ - التنسيق بين الأجهزة اتقنية والإدارية والعاملين بالكلية .

٣ - انعمل على تقديم الاقتراحات بشأن استكمال حاجة الكلية من هيئات التدريس والفنيين والفئات المساعدة الأخرى والمنشآت والتجهيزات والأدوات وغيرها .

٤ - مراقبة سير الدراسة والامتحانات وحفظ النظام داخل الكلية وإبلاغ رئيس الجامعة عن كل ما من شأنه المساس بسير العمل بالكلية أو ما ينسب إلى أحد أعضاء هيئة التدريس .

٥ - الإشراف على العاملين بالأجهزة الإدارية بالكلية ومراقبة أعمالهم .

٦ - إعداد تقرير في نهاية كل عام جامعي عن شؤون الكلية العلمية والتعليمية والإدارية والمالية ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأوجه نشاط

(١) في الجريدة الرسمية مذكور كلمة (الكلية) .

الكلية ومستوى أداء العمل بها وشئون الدراسة والامتحانات ونتائجها وبينان المقبات التي اعترضت التنفيذ ، وعرض المقترحات بالطول المألوفة ويعرض هذا التقرير على مجلس الكلية لبدء الرأي بشأنه توطئة لمرضى على مجلس الجامعة .

(ج) وكيل الكلية :

مادة ٣٥ - مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات وهذه اللائحة يكون لوكل انكلية السلطات المخولة لرؤساء المصالح المنصوص عليها في القوانين واللوائح المصالح بها بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالكلية .

ويتولى وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب الاختصاصات الآتية تحت اشراف العميد :

١ - تصريف شئون الطلبة في الكلية والاشراف على التدريس العملى للطلاب .

٢ - دراسة مقترحات الانقسام في شأن النـدب للتدريس والامتحانات من خارج الكلية توطئة لمرضا على مجلس الكلية .

٣ - الاشراف على رعاية الشئون الرياضية والاجتماعية للطلاب .

٤ - الاشراف على متابعة تدريس المقررات القومية والتربسية العسكرية في الكلية .

٥ - الاشراف على شئون الطلاب الوافدين .

٦ - اعداد ما يمرض على المؤتمر العلمى السنوى للكلية فيما يخصه .

ويتولى وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث الاختصاصات الآتية تحت اشراف العميد :

- ١ - اعداد خطة الدراسات العليا والبحوث العلمية في الكلية بناء على مقترحات مجالس الأقسام واللجان المختصة .
 - ٢ - متابعة تنفيذ هذه الخطة في الأقسام المختلفة بالكلية .
 - ٣ - الاشراف على شئون النشر العلمى في الكلية ومتابعة تنفيذ السياسة المرسومة في هذا الشأن .
 - ٤ - اقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية في الكلية وتولى شئون العلاقات الثقافية الخارجية .
 - ٥ - اعداد ما يعرض على المؤتمر العلمى السنوى للكلية فيما يخصه .
 - ٦ - الاشراف على شئون المكتب واقتراح الخطة لتزويدها بالكتب والمراجع والدوريات .
- مادة ٣٦ - يتولى وكيل الكلية في الكليات التى لا يوجد بها سوى وكيل واحد اختصاصات الوكيلين المنصوص عليها في المادة السابقة .

(د) المؤتمر العلمى للكلية :

- مادة ٣٧ - يشكل المؤتمر العلمى للكلية برئاسة العميد وعضوية :
- (أ) جميع أعضاء هيئة التدريس في الكلية .
 - (ب) ممثلين عن المدرسين المساعدين والمعيدين بعدد لا يتجاوز نسبة ٣٠٪ من أعضاء هيئة التدريس أعضاء المؤتمر ويكون اختيارهم سنويا تبعا للاقدمية على أن يراعى بقدر الامكان أن يمثل كل قسم مدرس مساعد ومعيد .

(ج) ممثلين عن الطلاب بعدد لا يتجاوز نسبة ٢٠٪ من عدد أعضاء هيئة التدريس أعضاء المؤتمر ، يختارهم مجلس الكلية سنويا من بين الحاصلين على تقدير جيد على الأقل أو من أوائل القبولين بالنسبة للسنة

الأولى من المدراسية ويراعى فى اختيارهم بقدر الامكان تمثيل الفرق والتشعب المدراسية بالكلية .

٤ - القسم

(١) مجلس القسم :

مادة ٣٨ - يتولى العميد أو أحد الوكيلين - وفقاً لما يقرره مجلس الكلية - رئاسة مجلس القسم فى حالة خلو القسم من الأساتذة والأساتذة المساعدين .

مادة ٣٩ - يقوم رئيس مجلس القسم بتنفيذ قرارات المجلس ويبلغ عميد الكلية محاضر انجلسات والقرارات خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورهما .

(ب) رئيس مجلس القسم :

مادة ٤٠ - يعين رئيس مجلس القسم من بين أقدم ثلاثة أساتذة فى القسم ، ويكون تعيينه بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى عميد الكلية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، ويستمر فى رئاسة مجلس القسم حتى نهاية المدة دون اعتبار لما يطرأ من تغيير على عدد الأساتذة فى القسم .

وفى حالة وجود أقل من ثلاثة أساتذة تكون رئاسة مجلس القسم لأقدمهم فاذا أصبح بالقسم من هو أقدم منه كانت له الرئاسة ما دام عدد الأساتذة دون الثلاثة ، فاذا أصبح عدد الأساتذة ثلاثة أو أكثر عين رئيس الجامعة رئيس مجلس القسم وفقاً لحكم الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٤١ - مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات وهذه اللائحة يكون لرؤساء مجالس الأقسام - كل فى دائرة اختصاصه - السلطات

المخولة لرؤساء المصالح المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالقسم .

مادة ٢٢ - يشرف رئيس مجلس القسم على الشؤون العلمية والادارية والمالية في القسم في حدود السياسة التي يرسمها مجلس الكلية ومجلس القسم وفقا لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها ويتولى بصفة خاصة :

١ - اقتراح توزيع المحاضرات والدروس والأعمال الجامعية الأخرى على أعضاء هيئة التدريس والقائمين بالتدريس في القسم وذلك للعرض على مجلس القسم .

٢ - إعداد مقترحات التذب للتدريس من خارج الكلية بالنسبة للقسم للعرض على مجلس القسم .

٣ - اقتراح خطة الدراسات العليا والبحوث بالقسم للعرض على مجلس القسم .

٤ - متابعة تنفيذ قرارات وسياسة مجلس القسم والكلية وذلك فيما يخصه .

٥ - الاشراف على العاملين في القسم ومراقبة أعمالهم .

٦ - حفظ النظام داخل القسم وإبلاغ عميد الكلية عن كل ما من شأنه المساس بحسن سير العمل بالقسم .

٧ - إعداد تقرير في نهاية كل عام جامعي عن شؤون القسم العلمية والتعليمية والادارية والمالية ويتضمن هذا التقرير عرضا لأوجه النشاط في القسم ومستوى أداء العمل به وشؤون الدراسة والامتحانات ونتائجها وبيان العتبات التي اعترضت التنفيذ وعرض المقترحات بالحلول اللازمة . ويعرض هذا التقرير على مجلس القسم توطئة للعرض على مجلس الكلية .

٨ - بين رئيس مجلس القسم لمجلس الكلية وجهة نظر مجلس القسم عند نظر المسائل المعروضة بشأنه على مجلس الكلية .

مادة ٤٢ - تعدد اللائحة الداخلية لكل كلية التخصصات المتميزة بكيان ذاتى داخل الأقسام : ويكون أقدم الأساتذة فى كل تخصص منها - نائباً لرئيس مجلس القسم فى شئون هذا التخصص .

(ج) المؤتمر العلمى للقسم :

مادة ٤٤ - يشكل المؤتمر العلمى للقسم برئاسة رئيس مجلس القسم وعضوية :

(أ) جميع أعضاء هيئة التدريس فى القسم .

(ب) ممثلين عن المدرسين المساعدين والمعيدين فى القسم .

(ج) ممثلين عن الطلاب .

ويراعى فيما يتعلق بتمثيل المدرسين المساعدين والمعيدين والطلاب الشروط والنسب المنصوص عليها فى المادة (٣٧) من هذه اللائحة بشأن المؤتمر العلمى الكلية .

٥ - أحكام عامة للمجالس

مادة ٤٥ - يدعو رؤساء المجالس الجامعية الى انعقادها مرة على الأقل كل شهر فيما عدا المجلس الأعلى للجامعات فتكون دعوته الى الاجتماع مرة على الأقل كل شهرين كذلك يدعو الرئيس المجلس الى الاجتماع اذا طلب ذلك أغلبية أعضائه بكتاب مسبق .

مادة ٤٦ - لا يكون انعقاد المجلس صحيحاً الا بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فلذا تساوت رجع الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٤٧ - فيما عدا المجالس التي يحدد القانون أمينها يختار
نك من المجالس الجامعية سنويا أميناً له من بين أعضائه .

ويتولى أمين كل مجلس الإشراف على تحرير مفاضر الجلسات وإثباتها
في سجل خاص يوقعه مع رئيس المجلس .

مادة ٤٨ - يحدد رئيس المجلس جدول أعمال كل جلسة ، ولكل
عضو من أعضاء المجلس أن يطلب كتابة من رئيس المجلس أثناء الجلسة
عرض ما يرى من مسائل وتتلئ فيها ثم يقرر المجلس في الجلسة التالية
ما اذا كان ثمة محل للمداولة في شأنها .

مادة ٤٩ - تشكل المجالس الجامعية من بين أعضائها أو من غيرهم
من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجائنا فنية دائمة أو مؤقتة لبحث
المواضعات التي تدخل في اختصاصها .

الباب الثاني

شئون أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين

مادة ٥٠ - يتقدم للتعين وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين
أو للحصول على لقبها العلمي من استوفى شروط المدد المنصوص عليها في
المادتين ٦٩ ، ٧٠ من قانون تنظيم الجامعات من بين الأساتذة المساعدين
والمدرسين في ذات القسم بالكلية دون التقيد بمواعيد معينة .

ويجرب الإعلان عن وظائف أعضاء هيئة التدريس ووظائف المدرسين
المساعدين والمعيدين مرتين في السنة وفقاً للنظام الذي يضعه المجلس
الإعلى للجامعات . كما تنظم الأحكام التفصيلية للإعلان بقرار يصدره
المجلس الأعلى للجامعات .

مادة ٥١ - يجوز قبول طلبات المتقدمين لشغل وظائف الأساتذة
والأساتذة المساعدين أو للحصول على لقبها العلمي قبل استكمال المدد
المقررة بثلاثة أشهر على الأكثر .

مادة ٥٢ - يحيل عميد الكلية طلب شغل الوظيفة أو الحصول على لقبها العلمي إلى مقرر اللجنة العلمية الدائمة ما لم يكن التقدم لشغل وظيفة مدرس أو مدرس مساعد أو معيد فتكون الاحالة إلى مجلس القسم المختص .

وتتم الاحالة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ التقدم في حالة عدم الاعلان أو من تاريخ انتهاء المدة المحددة في الاعلان .

ويرفق بالطلب عند احالته الانتاج العلمي والتقارير العلمية الخاصة بالوظائف أو الألقاب العلمية السابقة .

ولا يجوز للمتقدم بعد ارسال البحوث الخاصة بانتجبه الطمى الى مقرر اللجنة أن يعود الى سحب بعضها أو أن يتقدم بأبحاث جديدة .

مادة ٥٣ - (الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) تحيل اللجنة الدائمة ما يقدم اليها من انتاج الى ثلاثة من أعضائها بناء على تكليف من اللجنة ويقدم كل منهم تقريراً مفصلاً خلال شهر على الأكثر من وصول الانتاج اليه ، أو خلال أربعين يوماً اذا كان العضو الفاحص مقيماً في الخارج ، ويجوز أن تستعين اللجنة بشخص أو أكثر من المتخصصين في مصر أو الخارج من غير أعضائها لفحص الانتاج العلمي المقدم اليها .

ويصدر وزير التعليم العالي بناء على اقتراح المجلس الأعلى للجامعات قراراً بالاجراءات المنظمة لسير العمل في اللجان العلمية الدائمة .

مادة ٥٤ - يحيل عميد الكلية تقارير اللجان العلمية عن المرشحين إلى القسم المختص للنظر في الترشيح ثم تعرض على مجلس الكلية ومجلس الجامعة .

مادة ٥٥ - يتولى مجلس القسم المختص مهمة اللجنة العلمية بالنسبة للمتقدمين لشغل وظيفة مدرس وفي حالة خلو القسم من ثلاثة من

الأساتذة أو الأساتذة المساعدين المتخصصين تشكل اللجنة بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية من ثلاثة أعضاء من الأساتذة أو الأساتذة المساعدين في الجامعات الخاضعة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ أو من المتخصصين من غيرهم .

مادة ٥٦ - مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للاستاذ وعليه واجباته ، وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية ، وله على وجه الخصوص عضوية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاستشارك في اختيار عميد الكلية وفقا لاحكام المواد ٥٢ ، ٤٠ ، ج ، ٤٣ من قانون تنظيم الجامعات .

مادة ٥٧ - رؤساء الجامعات ونوابهم وأمين المجلس الأعلى للجامعات الذين يبلغون سن انتهاء الخدمة ويفقدون من حكم المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ يصبحون أساتذة متفرغين بالكليات التى كانوا يشغلون فيها وظيفة الأستاذية قبل تعيينهم في وظائفهم .

مادة ٥٨ - أساتذة الجامعات الذين بلغوا سن المعاش ولم يبلغوا سن الخامسة والستين وقت العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ يجوز تعيينهم أساتذة متفرغين بقرار من وزير التعليم العالي بناء على طلب مجلس الجامعة .

مادة ٥٩ - يتلقى المدرسون المساعدون والمعيدون تدريبا على اصول التدريس العامة والخاصة في شكل مقررات أو ندوات أو دروس عملية وفقا لظروف كل كلية وطبقا للقواعد التى يضعها مجلس الجامعة . ويكون حضور التدريب بصفة موزية شرطا للتعيين في وظيفة مدرس

مادة ٦٠ - اذا كان المرشح لشغل وظيفة في هيئة التدريس من خارج الجامعة ، تشكل بقرار من رئيس الجامعة بناء على اقتراح مجلس

الكلية المختص لجنة من ثلاثة أعضاء من الأساتذة الحاليين أو السابقين بالجامعات تكلف المرشح باعداد عدد محدود من الدروس خلال مدة لا تقل عن أسبوع ويقوم بالقائها أمام اللجنة ومن يدعى من أعضاء مجلس الكلية ومجلس القسم المختص . وتقدم اللجنة تقريراً عن المرشح للتدريس .

مادة ٦١ - استثناء من أحكام القرارات واللوائح الصادرة في شأن علاج العاملين يكون علاج أعضاء هيئة التدريس الذين يصابون بالمرض بسبب أو بمناسبة العمل على نفقة الجامعة بقرار من مجلس الجامعة اذا كان يمكن علاجهم داخل الجمهورية ، ويقرر من المجلس الأعلى للجامعات اذا كان مرضهم يحتاج الى العلاج في الخارج ، ويتولى فحصهم وتحديد ما يلزم من علاج لجنة طبية يشكلها مجلس الجامعة من أساتذة كلية الطب .

الباب الثالث

الدراسة والامتحانات وشئون الطلاب وشئون الدراسات العليا

القسم الأول

أحكام عامة

مادة ٦٢ - تبدأ السنة الجامعية في السبت الثالث من سبتمبر ، وتستمر الدراسة ثلاثين أسبوعاً ، وتكون عطلة نصف السنة لمدة أسبوعين وفقاً للموعد الذي يحدده مجلس الجامعة .

ومجلس الجامعة مراعاة للصالح العام أن يقرر بدء الدراسة أو انتهاءها قبل المواعيد المذكورة أو بعدها .

مادة ٦٣ - يتعين الطالب بالكلية بناء على طلب يقدمه قبل افتتاح الدراسة ولا يجوز القيد بعد ذلك الا بترخيص من مجلس الكلية في حدود القواعد التي يقررها مجلس الجامعة .

مادة ٦٤ - يتم قيد الطالب بالكلية بعد استيفاء أوراقه وأداء الرسوم المقررة ويعد في الكلية ملف لكل طالب يحتوى على جميع الأوراق المتعلقة بالطالب ، وعلى الأخص :

- ١ - الأوراق المقدمة لأجراء القيد .
 - ٢ - بيان أحوال الطالب الدراسية وتواريخها (القيد والامتحانات ونتائجها وتقديراتها) .
 - ٣ - بيان العقوبات التأديبية الموقعة عليه .
 - ٤ - أوجه النشاط الرياضى والاجتماعى والعسكرى للطالب .
- ويعد سجل خاص بكل طالب يدون به بيان بكل ما تضمنه ملفه فضلا عن تاريخ خروجه من الجامعة وسببه وعمله بعد التخرج ، ويكون هذا السجل من صورتين وتحفظ احداها في الكلية والأخرى في الجامعة .

مادة ٦٥ - (١) فيما عدا الشهادة الأصلية للدرجات العلمية والدبلومات التى تمنح بعد استيفاء رسم الدفعة يفرض مبلغ قدره خمسون قرشا عن الشهادة التى تستخرج من السجلات لاثبات الحصول على الدرجة العلمية أو الدبلوم أو لاثبات بيان المقررات الدراسية التى تمت دراستها للحصول على الدرجة أو الدبلوم ، وذلك بعد استيفاء رسم الدفعة وتخصص حصة هذا المقابل للخدمات التعليمية ويكتفى باستيفاء رسم الدفعة المقرر بالنسبة للشهادات التى تستخرج بناء على طلب الطالب من واقع السجلات لاثبات البيانات الخاصة بالصالة الدراسية وأوجه النشاط الأخرى .

مادة ٦٦ - تبين اللوائح الداخلية للكلية مواد الدراسة وتوزيع مقرراتها على سنوات الدراسة وعدد الساعات المخصصة لكل مقرر .

(١) مستبدلة بالمادة الاولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٢٨ - العدد ٢٢) .

وتحدد مجالس الأقسام المختصة الموضوعات التي تدرس في كل مقرر ويصدر باعتمادها قرار من مجلس الكلية .

مادة ٦٧ - يكون لكل كلية دليل يتضمن محتوى المقررات الدراسية .

مادة ٦٨ - تبين اللوائح الداخلية للكلية نظام التدريب للطلاب في أقسام انجنيئرس والفكالوريوس والدراسات العليا .

مادة ٦٩ - (الفقرة الثالثة مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) يجب على الطالب متسابعة الدروس والاشتراك في التمرينات العملية أو قاعات البحث وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

ولجلس الكلية بناء على طلب مجالس الأقسام المختصة طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية أن يحرم الطالب من التقدم إلى الامتحان كله أو بعضه إذا رأى أن مواظبته غير مرضية وفي هذه الحالة يعتبر الطالب راسباً في المرات التي حرم من التقدم للامتحان فيها .

ويجوز لمجلس الكلية أن يوقف قيد الطالب لمدة سنتين دراسيتين متتاليتين أو متفرقتين خلال سنتي الدراسة في الكلية إذا تقدم بمذعر مقبول يمثله من الانتظام في الدراسة ، وفي حالة الضرورة يجوز لمجلس الجامعة زيادة مدة وقف القيد .

مادة ٧٠ - مع مراعاة أحكام هذه اللائحة تتولى اللوائح الداخلية للكلية تحديد نظم الامتحانات الخاصة بها .

مادة ٧١ - فيمبل عدا امتحانات الفرق النهائية بقسمل الليسانس أو البكالوريوس يعين مجلس الكلية بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص - أحد أساتذة المادة ليتولى وضع موضوعات الامتحانات التحريرية بالاشتراك مع القائم بتدريسها ، ويجوز عند الاقتضاء أن يشترك في وضعها من يختاره مجلس الكلية لهذا الغرض .

وتشكل لجنة الامتحان في كل مقرر من عضوين على الأقل يختارهما مجلس الكلية بناء على طلب مجلس القسم المختص ويتم اختيارهما بقدر الامكان من أعضاء هيئة التدريس بالكلية وللمعيد في حالة الاستعجال اختيار أعضاء اللجنة •

وتتكون من لجان امتحان المقررات المختلفة لجنة عامة في كل غرفة أو قسم برئاسة المعيد أو رئيس القسم حسب الأحوال وتعرض عليها نتيجة الامتحان لمراجعتها واقتراح ما تراه في شأن مستوى تقديرات الطلاب بالنسبة المقررات المختلفة ويدون محضر باجتماع اللجنة وتعرض نتيجة مداولاتها على مجلس الكلية لاقرارها •

مادة ٧٢ - يرأس عميد الكلية لجان الامتحان ويشكل تحت اشرافه لجنة أو أكثر لمراقبة الامتحان واعداد النتيجة ويرأس كلا منها أحد الأساتذة أو الأساتذة المساعدين •

مادة ٧٣ - (الفقرة الثانية مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) تعلن أسماء الطلاب الناجحين في الامتحانات مرتبة بالحروف الهجائية بالنسبة لكل تقدير •

ويمنح الناجحون في الامتحان النهائي شهادة الدرجة العلمية أو الدبلوم مبينا بها التقدير الذي نالوه وذلك بعد تأدية ما عليهم من رسوم مقررة ورد ما بمهدهم ويتم توقيع هذه الشهادة من عميد الكلية ورئيس الجامعة ، ويصدر بمنح الدرجات العلمية والدبلومات قرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الجامعة ، وإلى حين حصول الطالب على الشهادة المذكورة يجوز أن يحصل على شهادة مؤقتة يوقمها المعيد مبينا بها الدرجة العلمية أو الدبلوم الذي حصل عليه والتقدير الذي ناله فيه •

ويتحدد تاريخ منح الدرجة العلمية بتاريخ اعتماد مجلس الكلية لنتيجة الامتحان الخاص بهذه الدرجة •

القسم الثانى

درجة الليسانس أو البكالوريوس

أولاً - قبول الطلاب :

مادة ٧٤ - يحدد المجلس الأعلى للجامعات فى نهاية كل عام جامعى بناء على اقتراح مجالس الجامعات بعد أخذ رأى مجالس الكليات المختلفة عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون فى كل كلية أو معهد فى العام الجامعى ابتداء من بين الخاضعين على شهادته الثانوية العامة أو على الشهادات المعادلة .

ومنع مراعاة الشروط المؤهلة للقبول بكل كلية يحدد المجلس الأعلى للجامعات عدد الطلاب الذين يقبلون من غير أبناء جمهورية مصر العربية ، ويصدر بقبولهم قرار من وزير التعليم العالى ، ويكون تحويلهم ونقل قيدهم بقرار منه . وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد المقبولين أو المحولين فى كل كلية على ١٠٪ من عدد انطلاب المقبولين من أبناء جمهورية مصر العربية .

مادة ٧٥ - (الفقرة الثانية من بند (١) مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) يشترط فى قيد الطلاب فى الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس :

١ - أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافى وفقاً لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات وبعد أخذ رأى مجالس الجامعات ومجالس الكليات .

ويقبل كذلك فى كليات التجارة الخاضعون على شهادة الدراسة الثانوية التجارية وفى كليات الزراعة الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية

للزراعية وفي كليات الهندسة الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية الصناعية وفي المعاهد العاليية للتمريض الحاصلات على شهادة التمريض النعم وفي كليات التربية والبنات للآداب والعلوم والتربية (١) الحاصلون على دبلوم المعلمين والمعلمات بنوعيه كما يجوز الحاصلين على دبلومات المعاهد الفنية ومسا في مستواها في بعض الكليات وذلك كله وفقما للنظام وبالشروط التي يضعها المجلس الأعلى للمجامعات بعد أخذ رأى مجالس الجامعات المعنية .

ويقبل الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية التجارية ، وشهادة الدراسة الثانوية الصناعية وشهادة الدراسة الثانوية الزراعية في شعب إعداد المعلم الفني بكليات التربية وشعب معهد الكفاية الانتاجية بجامعة الزقازيق وذلك وفقا للنظام وبالشروط التي يضعها المجلس الأعلى للمجامعات بعد أخذ رأى مجلس الجامعة .

٢ - أن يثبت الكشف الطبى خلوه من الأمراض المعدية وصلاحيته لمتابعة الدراسة التى يتقدم لها وفقا للتواعد التى يضعها المجلس الأعلى للمجامعات ومجالس الكليات .

٣ - أن يقدم شهادة تثبت أنه حصل على ترخيص بانتظام فى الدراسة من الجهة التى يعمل بها إذا كان عاملا بالحكومة أو غيرها .

٤ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٥/٧/٢٥ - العدد ٣٠) ونص فى مادته الاولى على أن يستبدل بعبارة « كلية البنات » عبارة « كلية البنات للآداب والعلوم والتربية » وذلك أينما وردت هذه العبارة فى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

مادة ٧٦ - يجوز دون التقيد بمجموع الدرجات قبول (١) :

١ - عدد لا يزيد عن خمسة طلاب في كل كلية من أبناء أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالجامعات أو السابقين الذين قضوا عشر سنوات على الأقل في هيئة التدريس .

٢ - عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من أبناء العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس الحاليين أو السابقين في الجامعات أو أمانة المجلس الأعلى للجامعات بشرط أن يكونوا قد قضوا عشر سنوات في خدمة الجامعات أو أمانة المجلس الأعلى للجامعات .

وفي حالة عدم شغل الأماكن المخصصة لأبناء الفئتين السابقتين تجوز الأماكن الشاغرة من أيهما إلى الفئة الأخرى .

وتكون المفاضلة بين الطلاب في كل فئة وفقاً لترتيب درجاتهم .

(١) حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥. فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المبينة بها في الكليات والمجاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها. (القضية رقم ١٠٦ لسنة ٦ قضائية / دستورية - الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ في ١١/٧/١٩٨٥) ، وقد جاء في حيثيات هذا الحكم ما نصه :

وحيث أن النصوص التشريعية التي ارتأى قرار الاحالة عدم دستورتها هي :

أولاً - المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥. والتي تنص على أنه « يجوز دون التقيد بمجموع الدرجات قبول : (١) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من أبناء أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالجامعات أو السابقين الذين قضوا عشر سنوات على الأقل في هيئة التدريس ، (٢) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من أبناء العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس

الحاليين أو السابقين في الجامعات أو أمانة المجلس الأعلى للجامعات بشرط أن يكونوا قد قضوا عشر سنوات في خدمة الجامعات أو أمانة المجلس الأعلى للجامعات .

ثانيا - الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم (٦٣٢) لسنة ١٩٨٠ وذلك فيما تضمنته من الاحالة الى الفقرة (ب) من البند (٢) من المادة ١٢٢ مكررا (١) من ذات القانون بشأن استحقاق حامل وسام نجمة الشرف مزية « تعليمه وتعليم زوجته (أو أرملته) وابنائهم وأخوته الذين يعولهم بالمجان في سائر مراحل التعليم بجميع المدارس أو المعاهد أو الكليات المملوكة للدولة مع اعفائهم من شروط القبول فيما يتعلق بالسن ومجموع الدرجات وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

ثالثا - المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء وزوجات وأخوة الشهداء والمفقودين والمصابين من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها بالكليات والمعاهد العالية دون التقيد بالمجموع - ونصها الآتي « يقبل بكل كلية أو معهد من المعاهد العالية أو معاهد اعداد الفنيين والصحيين والمعاهد فوق المتوسطة الحكومية أو الخاصة عدد لا يزيد على خمسة وعشرين طالبا من الطلاب الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها من الفئات الآتية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات : (أ) أبناء وزوجات الشهداء أو المفقودين من أفراد القوات المسلحة بسبب العمليات الحربية وأخوتهم الذين كانوا يعولونهم ، (ب) أبناء وزوجات المتوفين من أفراد القوات المسلحة بسبب الخدمة ، (ج) أفراد القوات المسلحة المصابين بسبب العمليات الحربية وأبنائهم وأخوتهم الذين يعولونهم ، (د) أفراد القوات المسلحة الموجودين بالخدمة فيها اعتبارا من ٥ يونيه ١٩٦٧ ، (هـ) أبناء العاملين المدنيين الموجودين بالخدمة في القوات المسلحة اعتبارا من ٥ يونيه ١٩٦٧ والذين يخدمون في المناطق التي دارت فيها المعارك الحربية » .

رابعا - المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء وأخوة وزوجات من استشهدوا من المدنيين بسبب العمليات الحربية أو بسبب قيامهم بواجبات رسمية بالكليات والمعاهد العالية دون التقيد بالمجموع ونصها الآتي « يقبل في كل كلية أو معهد من المعاهد العالية عدد لا يزيد على خمسة طلاب من أبناء وأخوة وزوجات المدنيين

من غير الغاملين بوزارة الخربية والقوات المسلحة الذين استشهدوا أو الذين أصبحوا في حالة عجز كامل بسبب العمليات الحربية أو الذين توفوا أو أصبحوا في حالة عجز كامل بسبب قيامهم بواجبات رسمية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات » .

خامسا - قرار المجلس الأعلى للجامعات الصادر بجلسته ٢١ يوليه ١٩٧٧ بالموافقة على « القبول الاستثنائي دون التقيد بمجموع الدرجات لعدد لا يزيد على خمسة طلاب من أبناء العاملين الحاليين أو السابقين بوزارة التعليم العالي في كل كلية جامعية كانت معهدا عاليا يتبع وزارة التعليم العالي . ويشترط الانتفاع بالاستثناء أن يكون العامل قد أمضى مدة عشر سنوات على الأقل في خدمة وزارة التعليم العالي أو في خدمتها وخدمة وزارة التعليم والهيئات التي يشرف عليها وزير التعليم » .

سادسا - قرار المجلس الأعلى للجامعات الصادر بجلسته ٣١ مايو ١٩٧٥ وأُتخذ بالقرارين الصادرين بجلستي ١٢ يوليه ١٩٧٦ و ٢١ يوليه ١٩٧٧ فيما قضى به من قبول أعداد معينة من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود (مطروح - الوادي الجديد - البحر الأحمر - سيناء - مدينة وادي النطرون) وذلك في الكليات المبينة بالقرار دون التقيد بمجموع الدرجات ، وعلى أن تكون شروط الاستفادة من هذا الاستثناء كالآتي : أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية وحاصلا على الثانوية العامة من إحدى مدارس تلك المحافظة . ويعفى الطلاب من أبناء محافظة سيناء من اشتراط الحصول على شهادة الثانوية العامة من إحدى مدارس المحافظة ، وفي حالة ما إذا تبقى عدد من الأماكن ، يستكمل العدد بمن ينطبق عليهم أحد الشرطين الآتيين : (١) أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية ومقيما بها إقامة دائمة لمدة عشر سنوات على الأقل دون النظر إلى المدرسة التي حصل منها على شهادة الثانوية العامة ، (٢) أن يكون الطالب من غير مواليد المحافظة المعنية ومقيما بها إقامة دائمة لمدة عشر سنوات على الأقل مع حصوله على شهادة الثانوية العامة من هذه المحافظة ، على أن يلتزم الطالب الذي يستفيد من هذا الاستثناء بالعمل بالمحافظة بعد تخرجه » .

وحيث أن مبنى الطعن يقوم على تعارض النصوص التشريعية المطعون عليها مع كل من مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ المساواة لدى القانون في حق التعليم ، بما يخالف المواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ من الدستور .

وحيث ان المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التعليم حق تكفله الدولة وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الازام الى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج » . وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاء انطلاقا من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطرا ، وأنه أدواتها الرئيسية التى تنمى فى النشء القيم الخلقية والتربوية والثقافية ، وتعدده لحياة أفضل يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ، ويتمكن فى كنفها من اقتحام الطريق الى آفاق المعرفة والوانها المختلفة . والحق فى التعليم - الذى أرسى الدستور أصله - فحواه أن يكون لكل مواطن الحق فى أن يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع التعليم الذى يراه أكثر اتفاقا وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التى يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذا الحق بما لا يؤدى الى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التى يفرضها المشرع فى مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه فى المادة ٨ من أن « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » وفى المادة ٤٠ من أن « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » .

وحيث ان التعليم العالى - بجميع كلياته ومعاهده - يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين والخبراء الذين تقع على عواتقهم مسؤولية العمل فى مختلف مجالاته ، فيتعين أن يرتبط فى أهدافه وأسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وانتاجه ، وهو ما تطلبت صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار اليها ، ورددته المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عند تحديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم فيها موجها لخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، والاسهام فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية العلوم الانسانية ، واعداد الانسان المزود باصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليدته الاصيلية وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والانتاج . لما كان ذلك وكلفت الدولة مسؤولة عن كفالة هذا التعليم الذى يخضع لاشرافها

حسب نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الفرص التي تلتزم بأن تتيحها للراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي مقيدة بإمكانياتها الفعلية التي قد تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته ومعاهده المختلفة ، فإن السبيل إلى فض نزاحتهم وتنافسهم على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى إلا بتحديد مستحقّيها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية تردّد في أساسها إلى طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في الفرص ، والمساواة لدى القانون ، بما يتولد عن تلك الشروط في ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقية والتفضيل بين المتزاحمين في الانتفاع بهذه الفرص بحيث إذا استقر لأي منهم الحق في الالتحاق بأحدى الكليات أو المعاهد العالية وفق هذه الشروط فلا يحل من بعد أن يفضل عليه من لم تتوافر فيه تلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قرره الدستور .

وحيث أنه بناء على ما تضمنته المادة ١٩٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من تخويل رئيس الجمهورية إصدار لائحة تنفيذية لهذا القانون تتضمن وضع الاطار العام لتنفيذ أحكامه ، ومن بينها شروط قبول أطلاب وقيدهم ورسوم الخدمات التي تؤدى اليهم ، فقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم (٨٠٩) لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقرار بقانون مسالف البيان التي تنص المادة ٧٤ منها على أن «يجد المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي بناء على اقتراح مجالس الجامعات بعد أخذ رأى مجالس الكليات المختلفة عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون في كل كلية أو معهد في العام الجامعي التالي من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات المعادلة » .

كما نصت المادة ٧٥ من هذه اللائحة على أنه « يشترط في قيد الطالب في الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس ، أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافي وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات وبعد أخذ رأى مجالس الجامعات ومجالس الكليات ... » .

ومؤدى هذين النصين أن فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي - وهو يمثل الجانب الرئيس للتعليم العالي - لا تنتهي لجميع الناجحين في شهادة الثانوية

العامّة أو ما يعادلها ، وانما تتوافر هذه الفرص لأعداد منهم يحددها المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي الأمر الذي من شأنه تراحم الناجحين في تلك الشهادة على الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالتعليم الجامعي . وقد تكفلت المادة ٧٥ من اللائحة المشار إليها ببيان ما ارتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامّة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول في التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة ، باعتبار أن هذا الامتحان يتم في إطار مسابقة عامة تجريها الدولة فتتاح فيها الفرص المتكافئة لجميع المتقدمين إليها للحصول على تلك الشهادة بما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للالتحاق بالتعليم الجامعي مرتبطا بالتفوق والجدارة التي يمتاز بها بعضهم على بعض ، وهي النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم في الملكات والقدرات الذاتية .

وحيث انه يبين من النصوص التشريعية المطعون عليها أن المعاملة الاستثنائية التي خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامّة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالي دون التقيد بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة ، انما تركز في واقعها على أسس متبينة الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، إذ تقوم هذه المعاملة في أساسها ودوافعها على تقرير مزية استثنائية للطلبة المستفيدين منها قوامها اما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها في جهة بذاتها ، أو متوليا مسؤوليتها في تاريخ معين أو من كان قد استشهد أو تولى أو فقد أو أصيب بسبب أداء مهامها ، أو من كان حاملا لوسام ، وأما أن يكون مناطها الانتماء الى المناطق النائية بسبب الميلاد أو الإقامة أو الحصول منها على شهادة الثانوية العامّة ، وأما أن يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها تتعلق بالطلبة أنفسهم من إصابة في العمليات الحربية أو حصول على وسام معين .

لما كان ذلك ، وكانت المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالي التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها - وأيّا كان وجه الرأي في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها - تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناة محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في شهادة الثانوية العامّة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها ، بعد أن كانت قد انتظمتمهم جميعا الأسس الموحدة التي تقررت لاجراء

مادة ٧٧ - (الفقرة الثانية مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٨٣) يجوز قبول الطلاب الحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بأقسام الليسانس أو البكالوريوس في كليات أو معاهد أخرى أو في أقسام أو شعب أخرى في ذات الكلية أو المعهد وفقا للشروط التي تنص عليها اللوائح الداخلية للكلية والمعاهد .

ويمدر باعتماد القبول قرار من رئيس الجامعة أو من ينييه من نوابه .

مادة ٧٨ - على كل طالب يرغب الالتحاق بالجامعة أو متابعة الدراسة بها للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس أن يقيّد اسمه بأحدى الكليات ولا يجوز للطالب أن يقيّد اسمه في أكثر من كلية في وقت واحد .

ثانياً : الدراسة والامتحان :

مادة ٧٩ - ستكون الدراسة على أساس نظام السنة الكاملة ، ويجوز أن تكون الدراسة على أساس نظام المراحل أو الفصلين الدراسيين أو أي نظام آخر طبقاً لأحكام اللوائح الداخلية للكليات .

تلك المسابقة ورغم ما أسفرت عنه نتيجتها من أولويتهم دون المستثنين في التمتع بذلك الحق ، الأمر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالي وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه على ما سلف بيانه ، وينطوي على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والاختلال بتبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ومن ثم يشكل مخالفة للضوابط (٨٠ ، ١٨ ، ٤٠) من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النصوص التشريعية المطعون عليها فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المبينة بها في الكليات والمعاهد العالية دون التقيد بمجموع الدرجات في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

مادة ٨٠ - (مستبعدة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) لا يجوز للطلاب أن يبقى بالفرقة أكثر من سنتين ، ويجوز لمجلس الكلية الترخيص للطلاب الذين قضوا بفرقتهم سنتين في التقدم الى الامتحان من الخارج في السنة التالية في المقررات التي رسبوا فيها ، وذلك فيما عدا طلاب الفرقة الاعدادية والفرقة الأولى في الكليات التي ليس بها فرقة اعدادية .

كما يجوز لمجلس الكلية علاوة على ما تقدم الترخيص لطلاب الفرقة النهائية بفرصة أخرى للتقدم الى الامتحان من الخارج واذا رسب طالب الفرقة النهائية فيما لا يزيد على نصف عدد المقررات لهذه الفرقة أو في المقرر الواحد في الكليات التي يدرس بها مقرر واحد في الفرقة النهائية وذلك بصرف النظر عن المقررات المختلفة من فرق سابقة - رخص له في الامتحان فيما رسب فيه فرصتان متتاليتان .

واذا تخلف الطالب عن دخول الامتحان بغذر قهري يقبله مجلس الكلية فلا يحسب غيابه رسوباً بشرط ألا يزيد التخلف عن فرصتين متتاليتين أو متفرقتين خلال سنى الدراسة بالكلية ويجوز في حالة الضرورة بقرار من مجلس الجامعة منح فرصة ثالثة للطلاب .

ويعتبر الطالب المتعيب عن الامتحان بغير عذر مقبول راسباً بتقدير ضميم جداً .

مادة ٨١ - لا يكون النقل من فرقة الى أخرى الا في نهاية العام الجامعى ولا يعاد امتحان الطالب في أقسام اللسانس أو اليكالوريوس في المقرر الذى نجح فيه .

مادة ٨٢ - بالنسبة لامتحانات الفرق النهائية تقترح هيئة مكتب لجنة كل قطاع من قطاعات التعليم الجامعى تشكيل لجان ثلاثية مشتركة من أساتذة الجامعات الحاليين أو السابقين لامتحانات كل مادة من المواد الداخلة في اختصاصها بالنسبة لكل كلية .

ويشارك أعضاء كل لجنة في وضع امتحان المقرر في كل كلية مع من يختاره مجلس الكلية من أعضاء هيئة التدريس بها ويكون مقرر اللجنة أقدم الأساتذة العاملين بها ، وتقدم اللجنة تقريراً عن ملاحظاتها يبلغ إلى الجامعات ولجنة القطاع •

ويصدر بتشكيل اللجان السابقة قرار من رئيس المجلس الأعلى للجامعات •

مادة ٨٢ - يحسب التقدير العام لنجاح الطالب عن كل فقرة وفقاً للتقديرات التي يحصل عليها مع مراعاة ألا يزيد تقديره على مقبول في المقرر الذي سبق أن رسب فيه أو تنيب عنه بغير عذر مقبول ، أما إذا كان قد تنيب بعذر مقبول فيحسب له تقدير النجاح الذي يحصل عليه •

مادة ٨٤ - يقدر نجاح الطالب في امتحانات كل فقرة بأحد التقديرات الآتية :

ممتاز - جيد جداً - جيد - مقبول •

أما رسوب الطالب فيقدر بأحد التقديرات الآتية :

ضعيف - ضعيف جداً •

ويكون تطبيق التقديرات السابقة وفقاً للنظام الذي تعينه اللوائح الداخلية للكليات وإذا تضمن الامتحان في أحد المقررات امتحاناً تحريرياً وآخر شفويّاً أو عملياً فيعتبر الغائب في الامتحان التمهيزي غائباً في امتحان المقرر ولا ترصد له درجات يشانه •

مادة ٨٥ - يقدر نجاح الطالب في درجة الليسانس أو البكالوريوس بأحد التقديرات الآتية :

ممتاز مع مرتبة الشرف - جيد جداً مع مرتبة الشرف - ممتاز - جيد جداً - جيد - مقبول •

ويمنح الطالب مرتبة الشرف اذا كان تقديره النهائي (ممتاز) أو (جيد جدا) وعلى ألا يقل تقديره العام في أية فرقة من فرق الدراسة عدا الفرقة الاعدادية عن جيد جدا .

ويشترط لحصول الطالب على مرتبة الشرف ألا يكون قد رسب في أى امتحان تقدم له في أية فرقة عدا الفرقة الاعدادية .

ثالثا - التحويل ونقل القيد بين الكليات :

مادة ٨٦ - يتم تحويل ونقل قيد الطلاب فيما بين الكليات التابعة للجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات وفق الأحكام الآتية :

١ - (١) لا يجوز النظر في تحويل طلاب الفرقة الاعدادية والأولى في الكليات التي ليس بها سنة اعدادية بين الكليات للتباضرة الا في الحالات الآتية :

(٢) اذا كان الطالب حاصلا على الحد الأدنى للمجموع الذي وصل اليه القبول في الكلية وكانت امكانيات الكلية تسمح بتحويله ، ويتم التحويل بموافقة مجلس الكليات .

(ب) اذا كان الطالب غير حاصل على الحد الأدنى للمجموع الذي وصل اليه القبول في الكلية فيجوز التحويل بقرار من مجلس الكلية المحول اليها بناء على توصية من القومسيون الطبي العام لحالة مرضية .

(١) البند رقم (١) - مستبدل بالمادة الاولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٢٨ - العدد ٢٢) والبند رقم (٥) مضاف بالمادة الاولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٩/١٥ - العدد ٣٧) .

(ج) إذا كان الطالب غير حاصل على الحد الأدنى للمجموع الذي وصل اليه القبول في الكلية فيجوز التحويل في حدود العدد الذي يحدده المجلس الأعلى للجامعات للقبول في كل كلية على أن يكون الطالب حاصلاً على شهادة الثانوية العامة من إحدى المدارس التي تقع في النطاق التعليمي للجامعة وذلك وفقاً للنظام وبالشروط التي يرضعها المجلس الأعلى للجامعات .

٢ - أما بالنسبة لطلاب السنوات الأخرى فيجوز تحويل الطالب من كلية إلى نظيرتها في ذات الجامعة أو في جامعة أخرى بموافقة مجلس الكليتين المختصتين .

وعلى طالب التحويل تقديم طلبه قبل افتتاح الدراسة في الكلية التي يرغب التحويل إليها ، ويجوز لمجلس الكلية عند الضرورة القسوى قبول التحويل بعد هذا التاريخ .

٣ - ويجوز نقل قيد الطالب من كلية إلى أخرى غير منظرية في ذات الجامعة أو في جامعة أخرى بقرار من مجلس الكليتين ، وذلك بشرط أن يكون سنة حصوله على الثانوية العامة مستوفياً الشروط المؤهلة للقبول بالكلية وحاصلاً على المجموع الذي قبلته الكلية في تلك السنة .

٤ - ويحتفظ الطالب بالمرافق التي تخوله إياها الرسوم الجامعية التي دفعها وأعمال السنة التي تابعها والامتحانات التي أداها ، وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام اللائحة الداخلية للكلية المحول إليها .

ويضع مجلس الجامعة المختصة القواعد المنظمة لتحويل الطلاب ونقل قيدهم .

٥ - وفي جميع الأحوال يصدر باعتماد التحويل أو نقل القيد قرار من رئيس الجامعة التي يتم التحويل أو النقل إليها أو من ينوبه .

مادة ٨٧ - (الفقرة الثانية مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٨٣) يضع المجلس الأعلى للجامعات القواعد المنظمة لقبول تحويل ونقل الطلاب من كليات أو معاهد غير تابعة للجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات .

ويصدر باعتماد التحويل أو نقل القيد قرار من رئيس الجامعة التي يتم التحويل أو النقل إليها أو ممن ينييه من نوابه .

رابعاً - الانتساب :

مادة ٨٨ - (١) يجوز الانتساب إلى كليات الآداب والعلوم والتجارة ، وغيرها من الكليات التي يحددها المجلس الأعلى للجامعات ، وذلك لنيل درجة الليسانس أو البكالوريوس على حسب الأحوال .
ويشترط في طالب الانتساب (٢) :

(١) الفقرات الأولى والثانية والثالثة مستبدلة بالمادة الأولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٢٨ العدد ٢٢) والفقرة السادسة مضافة بالمادة الأولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٩/١٥ العدد ٣٧) .

(٢) صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٥ بفتح باب الانتساب في الكليات والمعاهد العالية النظرية للمجندين والمجندين المسرحين (الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٩/١٨ العدد ٣٨) ، وفيما يلي نصه :

مادة ١ - يفتح باب الانتساب بالكليات النظرية بالجامعات أو المعاهد العليا النظرية للمجندين وضباط الاحتياط منذ عام ١٩٦٧ من حملة الثانوية العامة الذين كانوا في الخدمة العسكرية خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ومرحوا أو يمرحون من الخدمة العاملة بالقوات المسلحة وذلك بشرط أن يكونوا متقنين لشرط القبول في الكليات التي يتقدمون إليها عدا شرط المجموع ووفقاً للأعداد التي يحددها وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للجامعات والمعاهد العليا .

مادة ٢ - لوزيرى التربية والتعليم العالي كل فيما يخصه اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول العام الدراسى ١٩٧٥/١٩٧٦ .

- ١ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
- ٢ - أن يكون حاملا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وذلك في السنة التي يلتحق فيها إلى إحدى الكليات المذكورة .

ويجوز استثناء أن يرخص في الانتساب إلى هذه الكليات للطلاب الذين كانوا مقيدين في إحدى الكليات التابعة للجامعات الخاضعة لثانوي تنظيم الجامعات أو جامعة الأزهر أو الكليات العسكرية أو المعاهد العلمية الخاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي وذلك وفقا للشروط التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات .

ويجوز لحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس أو غيرها من المؤهلات العالية الانتساب إلى الكليات المذكورة .

ويحدد المجلس الأعلى للجامعات بناء على اقتراح مجالس الجامعات بعد أخذ رأى مجالس تخطيط المختصة العدد الذى يقبل في كل كلية كما يبين شروط القبول .

ويصدر باعتماد قبول أو تحويل أو نقل قيد الطلاب المنتسبين قرار من رئيس الجامعة التي يتم قبول الطالب فيها أو تحويله أو نقله إليها أو ممن ينييه من نوابه .

مادة ٨٩ - يجوز أن تنظم اللوائح الداخلية للكليات قواعد امتحان خاص للمنتسبين أو تقسيم بحوث عوضا عن التمرينات العملية التي يؤديها الطلاب النظاميون .

مادة ٩٠ - يجوز تحويل الطالب المنتسب إلى طائفة منتظم بالكلية ، كما يجوز تحويل الطالب المنتظم إلى منتسب وذلك وفقا للنظام الذى يضعه المجلس الأعلى للجامعات .

مادة ٩١ - ينسرى على الطلاب المنتسبين أحكام هذه اللائحة وجميع

للوائح والنظم الجامعية فيما لا يتعارض مع الأحكام المتقدمة ومع طبيعة نظم الانتساب .

القسم الثالث

الدراسات العليا

مادة ٩٢ - (بند ثانيا «أ» مستبدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) تمنح مجالس الجامعات بناء على اقتراح مجالس الكليات المفتحة دبلومات الدراسات العليا ودرجات الماجستير والدكتوراه وفقا لما يأتى :

أولا - الدبلومات :

وهي دراسات تتناول مقررات ذات طبيعة تطبيقية أو أكاديمية ومدتها سنة واحدة على الأقل .

ويجوز أن تتضمن اللوائح الداخلية للكلية والمعاهد انشاء دبلومات مدتها سنة أو سنتان في مختلف كليات ومعاهد الجامعة لغير الحاصلين على درجة البكالوريوس أو الليسانس من هذه الكليات أو المعاهد أو الحاصلين على هذه الدرجة من ذات الكلية أو المعهد في غير تخصص هذه الدبلومات ، وفي جميع الأحوال يشترط أن تكون الدراسة لدرجة البكالوريوس أو الليسانس الحاصل عليها الطالب قريبة من دراسة الدبلوم الذى يرغب الالتحاق به وتبين اللوائح الداخلية الأحكام المنظمة لهذه الدبلومات والقبول فيها والشروط الواجب توافرها للحاصلين عليها لا مكان استمرارهم في دراسة الماجستير والدكتوراه .

ثانيا - الدرجات العلمية العليا وتشمل :

(١) الماجستير :

وتشمل الدراسة بها مقررات دراسية عالية وتدرجيا في وسائل البحث واستقراء النتائج ينتهى بأعداد رسالة تقبلها لجنة الامتحان .

ولا يجوز أن تقل المدة اللازمة لنيل هذه الدرجة عن سنتين وفي خصوص ماجستير التربية وماجستير الحقوق وماجستير الدراسات الأفريقية تحسب سنة من هاتين السنتين مدة الدراسة اللازمة للحصول على الدبلوم الخاصة في التربية أو احد دبلومات الدراسات العليا في الحقوق أو دبلوم في الدراسات الأفريقية .

(ب) الدكتوراه :

تقوم أساسا على البحث المبتكر لمدة لا تقل عن سنتين تنتهى بتقديم رسالة تقبلها لجنة الحكم ، ويجوز أن يكلف الطالب ببعض الدراسات التمهيدية طبقا لما تحدده اللوائح الداخلية .

وتتولى اللوائح الداخلية لكليات والمعاهد تحديد فروع التخصص وأقسام الدراسة للدبلومات والدرجات العلمية العليا التي تمنحها واشروط اللازمة للحصول على كل منها .

مادة ٩٣ - تبين اللوائح الداخلية لكليات ومواعيد القيد للدراسات العليا فيما يناسب ظروف الدراسة في كل كلية .

مادة ٩٤ - لا يجوز لطالب الدراسة العليا أن يتقيد اسمه في دراسة أكثر من دبلوم أو درجة جامعية عليا في وقت واحد الا بموافقة مجلس الدراسات العليا وأبحاث بناء على اقتراح مجلس الكلية وبعد أخذ رأى مجالس الأقسام المختصة .

ولا يجوز للمعدين أو المدرسين المساعدين أن يسجلوا لدراسة عليا للحصول على درجة جامعية في غير تخصص أقسامهم الا بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الدراسات العليا والأبحاث بناء على اقتراح مجلس الكلية وبعد أخذ رأى مجالس الأقسام المختصة .

مادة ٩٥ - لا يجوز أن يتقدم الطالب لامتحان مقررات الدراسات العليا أكثر من ضعف دورات الامتحان السنوية المقررة لهذه الدراسة .

وتتعدد اللوائح الداخلية للكلية نظام الامتحان وعدد الدورات السنوية المقررة للتقدم للامتحان .

مادة ٩٦ - يقدر نجاح الطالب في امتحانات الدراسات العليا بأحد التقديرات الآتية :

ممتاز - جيد جدا - جيد - مقبول .

أما رسوب الطالب فيقدر بأحد التقديرين الآتيين :

ضعيف - ضئيف جدا .

ويكون تطبيق التقديرات السابقة وفقا للنظام الذى تعينه اللوائح الداخلية . وإذا تضمن الامتحان في أحد المقررات امتحانا تجريبيا وآخر شفويا أو عمليا فيعتبر الغائب في الامتحان التجريبي غائبا في امتحان المقرر ولا ترصد له درجات بشأنه .

مادة ٩٧ - تتمدد اللوائح الداخلية للكلية إجراءات التسجيل لدرجتي الماجستير والدكتوراه والمدة التى يسقط التسجيل بعدها إلا إذا رأى مجلس الكلية الإبقاء على التسجيل لمدة أخرى يحددها بناء على تقرير المشرف .

مادة ٩٨ - يعين مجلس الكلية - بناء على اقتراح مجلس القسم المختص أستاذا يشرف على تحضير الرسالة . وللمجلس أن يعمد بالإشراف على الرسالة أحد الأساتذة المساعدين . ويجوز أن يتعدد المشرفون من بين أعضاء هيئة التدريس أو من غيرهم ، وفى هذه الحالة يجوز للمدرسين الاشتراك فى الإشراف .

وفى حالة قيام الطالب ببحث خارج الجامعة يجوز بموافقة مجلس الكلية أن يشترك فى الإشراف أحد المتخصصين فى الجهة التى يجرى فيها البحث .

مادة ٩٩ - يجوز أن ينفرد بالإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه

رؤساء الجامعات ونوابهم اذا كان التسجيل فى الجامعة التى يعملون بها .
فاذا كان التسجيل فى جامعة أخرى جاز لهم ولأمين المجلس الاعلى
للجامعات الاشتراك فى الاشراف . ويستمر اشرافهم أو مشاركتهم فى
الاشراف على الرسائل التى سجلت تحت اشرافهم قبل شغلهم مناصبهم .

مادة ١٠٠ - فى حالة اعارة المشرف على الرسالة الى جهة خارج
الجامعة يقدم الى مجلس الكلية تقريراً عن المدى الذى وصل اليه الطالب
فى اعداد الرسالة ، وفى ضوء ذلك يعين المجلس من يطر محسنه أو من
ينضم اليه فى الاشراف .

مادة ١٠١ - يضع المجلس الأعلى للجامعات النظام الذى يكفل
التفرغ للدراسات العليا وفقاً لظروف الكليات المختلفة .

مادة ١٠٢ - يقدم المشرف على الرسالة فى نهاية كل عام جامعى
تقريراً الى مجلس القسم عن مدى تقدم الطالب فى بحوثه ويعرض هذا
التقرير على مجلس الكلية .

ولمجلس الدراسات العليا والبحوث - بناء على اقتراح مجلس
الكلية - إلغاء قيد الطالب على ضوء هذه التقارير .

مادة ١٠٣ - يقدم المشرف أو المشرفون على الرسالة بعد الانتهاء
من اعدادها تقريراً الى مجلس القسم المختص عن مدى صلاحيتها للعرض
على لجنة الحكم مشفوعاً باقتراح تشكيل لجنة الحكم تمهيداً للعرض
على مجلس الكلية ، وعلى الطالب أن يقدم الى الكلية عدداً من النسخ
تحدده اللوائح الداخلية .

مادة ١٠٤ - (الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر
العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) يشكل مجلس الكلية لجنة الحكم على
الرسالة من ثلاثة أعضاء أحدهم المشرف على الرسالة والمضوان الآخرا

من بين الأساتذة والأساتذة المساعدين بالجامعات ، ويكون رئيس اللجنة أقدم الأساتذة ، وفي حالة تعدد المشرفين يجوز أن يشتركوا في اللجنة على أن يكون لهم صوت واحد .

ويجوز أن يكون العضوان أو أحدهما من الأساتذة السابقين أو ممن في مستواهم العلمي من الاختصاصين وذلك بشرط أن يكون أحدهما على الأقل من خارج الكلية بالنسبة لرسائل الماجستير ومن خارج الجامعة بالنسبة لرسائل الدكتوراه .

ويتم اعتماد تشكيل لجنة الحكم من نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث .

مادة ١٠٥ - تتم مناقشة الرسائل علانية ويقدم كل عضو من أعضاء لجنة الحكم تقريراً علمياً مفصلاً عن الرسالة وتقدم اللجنة تقريراً علمياً عن الرسالة ونتيجة المناقشة وتعرض جميعها على لجنة الدراسات العليا والبحوث بالكلية فمجلس الكلية تمهيدا لعرضها على مجلس الجامعة ، ويجوز ألا تجرى المناقشة في بعض الكليات وفقا لما تنص عليه اللوائح الداخلية .

مادة ١٠٦ - تحدد تقديرات كل من درجتى الماجستير والدكتوراه وفقا لأحكام اللوائح الداخلية . وللمجلس الجامعة بناء على اقتراح لجنة الحكم أن يقرر تبادل الرسالة مع الجامعات الأجنبية إذا كانت جديرة بذلك كما أن للجنة الحكم أن توصي بنشر الرسالة على نفقة الجامعة .

مادة ١٠٧ - لمجلس الكلية بناء على اقتراح لجنة الحكم على الرسالة أن يرخص للطلاب الذى لم تقرر أهليته لدرجة الماجستير أو الدكتوراه في إعادة تقديم رسالته بعد استكمال أوجه النقص أو تقديم رسالة أخرى .

القسم الرابع

الاستماع والتدريب والمحاضرات العامة

مادة ١٠٨ - لعميد الكلية أن يرخص فى الاستماع لمن يرغب فى الدراسة فى احدى التفتيات دون انحصول على شهادة أو درجة جامعية منها ، ولا يشترط للترخيص أى لقب علمى أو دراسات خاصة .

ويجوز لعميد الكلية إلغاء الترخيص فى الاستماع اذا وقع من المستمع ما يخل بنظام الكلية .

يؤدى رسم الاستماع وقدره ثلاث جنيهات فى السنة لكل مقرر من مقررات الدراسة ولا يجوز أن يزيد مجموع الرسوم التى يؤدونها المستمع فى الجامعة الواحدة على عشرة جنيهات سنويا .

وعلى من يريد متابعة أشغال المختبرات أو التجارب أن يدفع رسوم الأشغال لعملية والتجارب التى تعينها الكلية المختصة .

مادة ١٠٩ - لرئيس الجامعة أن يرخص للعلماء والباحثين على درجات عليا فى حضور الدروس والمحاضرات والأعمال الاكلينيكية وأشغال المختبرات والتجارب دون التقييد باجراءات الاستماع .

مادة ١١٠ - لمجلس الكلية أن يرتب برامج تدريبية فى الموضوعات التى تدخل فى اختصاص الكلية وفقا للنظم والشروط التى يقررها مجلس الجامعة .

مادة ١١١ - لعميد الكلية أن يرخص للجمهور فى حضور بعض الدروس لسنة جامعية واحدة ، ويجوز إلغاء الترخيص فى أى وقت .

القسم الخامس

الخدمات الطلابية

أولا - المدن الجامعية :

مادة ١١٢ - تعتبر المدن الجامعية وحدة من وحدات الجامعة التابعة لها ويتولى الاشراف على المدن الجامعية بكل جامعة مجلس يؤلف برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب وعضوية أمين الجامعة .

عضوين يختارهما مجلس الجامعة مستوفيا من الأساتذة والأساتذة
المساعدين بالجامعة .

- رئيس الجهاز الطبى بالجامعة .
- رئيس جهاز رعاية الطلاب .
- رئيس جهاز المدن الجامعية .
- رئيس اتحاد طلاب الجامعة .

اثنتين من الطلاب المقيمين بالمدين الجامعية ينتخبهما الطلاب المقيمون
بها سنويا عن طريق الاقتراع السرى .

ويتولى أمانة المجلس رئيس جهاز المدن الجامعية ، ويؤدى أعضاء
مجلس الادارة وظائفهم دون مقابل .

مادة ١١٣ - (الفقرة الثانية مستبدلة بالقرار الجمهورى ٤٤٠ لسنة
١٩٨٧) يختص مجلس المدينة الجامعية باقتراح السياسة العامة للمدينة
ومشروع اللائحة الداخلية التى تتضمن شروط واجراءات القبول ونظام
الاقامة ونظام التأديب للطلاب المقيمين بها ويعتمد مجلس الجامعة
هذه اللائحة .

ويحدد المقابل الشهري للاقامة فى المدينة الجامعية ومقابل وجبة

التغذية للطلاب التي تقدمها الجامعات للطلاب بقرار من المجلس الأعلى للجامعات بعد أخذ رأى مجلس الجامعات المختص ، ويؤدى الطالب علاوة على ذلك الرسوم الآتية :

ثمانى جنيهات : رسم سنوى يسدد على ثمانية أقساط ويخصص لصيانة المدينة .

ثلاث جنيهات : رسم النشاط الرياضى والاجتماعى ، ويسدد سنويا ويخصص لهذه الأغراض طلاب المدينة .

ست جنيهات : رسم استهلاك أدوات المدينة، ويسدد سنويا ، ويخصص لتجديد الأدوات واستبدالها ، ويراعى ذلك عند تحديد الاعتمادات اللازمة لهذا الغرض .

ثانيا : الخدمة الطبية :

مادة ١١٤ - ينشأ فى كل جامعة جهاز بالشئون الطبية يتولى الرعاية الصحية وتوفير العلاج لطلاب الجامعة ، وتعتبر مستشفيات طلاب الجامعة وحدة من وحدات هذا الجهاز ، ويكون له لائحة تإخيلية تنظم شؤونه ويعتمدها مجلس الجامعة .

ثالثا : مكتبة الطالب :

مادة ١١٥ - تنشأ بكل كلية مكتبة للطلاب تضم المؤلفات العامة التى لاغنى للطالب عن الرجوع اليها .

وتسرى على مكتبة الطالب أحكام اللائحة التى يقرها مجلس الجامعة .

رابعا : صناديق التكافل الاجتماعى لطلاب الجامعات (١)

(١) البند رابعا من القسم الخامس والمتضمن المواد ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ مستبدل بالمادة الثانية من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٩/٦/٢٨ - العدد ٢٦) .

مادة ١١٦ - تهدف صناديق « التكافل الاجتماعي لطلاب الجامعات »
الى :

(أ) تحقيق الضمان الاجتماعي للطلاب بصورة مختلفة من تأمين ،
أو رعاية اجتماعية أو قروض •

(ب) المساهمة في تنفيذ الخدمات للطلاب •

(ج) العمل على حل المشاكل التي تواجه الطلاب وتحول بينهم
وبين الاستمرار الهادئ في دراستهم بسبب عجز تخولهم المالية •

مادة ١١٧ - ينشأ بالمجلس الأعلى للجامعات صندوق مركزي للتكافل
الاجتماعي لطلاب الجامعات تكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ،
ويكون له مجلس ادارة يشكل برئاسة رئيس المجلس الأعلى للجامعات
وعضوية كل من :

نواب رؤساء الجامعات لشئون التعليم والطلاب •

أمين المجلس الأعلى للجامعات •

عدد لا يتجاوز تسعة أعضاء من ممثلى الهيئات التي يرتبط عملها بأهداف
الصندوق والخبراء الملازمين لحسن سير عمله يصدر بتعيينهم قرار من
رئيس المجلس الأعلى للجامعات لمدة سنتين قابلة للتجديد •

ويكون أمين المجلس الأعلى للجامعات أميناً للصندوق •

مادة ١١٨ - تتكون موارد صندوق التكافل الاجتماعي لطلاب
الجامعات من :

(أ) الاعانات الحكومية التي تخصصها الدولة سنوياً للصندوق •

(ب) الهبات التي تخصصها وزارة الأوقاف من إيرادات الأوقاف
الخيرية لاستخدامها في تحقيق أهداف الصندوق •

(ج) الاعتمادات المالية المدرجة بموازنات الوزارات والمحافظات
والهيئات لاعانة واقراض طلاب الجامعات •

(د) العائد المرتد من المشاركة في فائض أرباح عقود التأمين على طلاب الجامعات التي قد تبرم مع شركات التأمين .

(هـ) صافي إيرادات الحفلات والمهرجانات والمعارض والأسواق الخيرية واليانصيب التي تقام لصالح الصندوق .

(و) الاعانات والهبات والوصايا التي يقرر مجلس إدارة الصندوق قبولها .

(ز) حصة استثمار أموال الصندوق .

(ح) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق .

مادة ١١٩ - يختص مجلس إدارة الصندوق المركزي للتكافل الاجتماعي لطلاب الجامعات بالآتي :

(أ) رسم السياسة العامة للتكافل الاجتماعي لطلاب الجامعات .

(ب) تنفيذ صور التأمين والخدمات الاجتماعية التي يقرر مجلس إدارة الصندوق أن تتم على مستوى مركزي لكل طلاب الجامعات .

(ج) اقرار الموازنة السنوية للصندوق واعتماد حساباته الختامية السنوية .

(د) توزيع اعانات من موارده السنوية على صناديق التكافل الاجتماعي بكل جامعة من الجامعات .

(هـ) إدارة أموال الصندوق والعمل على تنمية موارده .

(و) وضع اللوائح التي تنظم أعمال صناديق التكافل الاجتماعي على أن تتضمن قواعد الرقابة المالية على الصرف ، وطريقة اختيار المحاسبين القانونيين لراجعة حساباتها .

(ز) قبول الاعانات والهبات والوصايا التي توجه للصندوق .

(ح) العمل على كل ما من شأنه تحقيق أهداف الصندوق .

مادة ١٢٠ - ينشأ بكل جامعة من الجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات صندوق فرعى للتكافل الاجتماعي بالجامعة ، ويشكل مجلس إدارته برئاسة نائب رئيس الجامعة لئسئون التعليم والطلاب وعضوية كل من :

اثنين من عمداء الكليات أو المعاهد يختارهما مجلس الجامعة سنوياً .
رئيس الجهاز الفتى لرعاية الشباب بالجامعة ، ويكون أميناً للصندوق .

الطالب أمين مجلس تنسيق الأنشطة الكلامية بالجامعة .
ويختص مجلس الإدارة الصندوق بالآتى :

- (أ) العمل على تحقيق أهداف الصندوق بالجامعة .
- (ب) توزيع الاعانات من الموارد التى تتوافر للجامعة لأغراض التكافل الاجتماعى للطلاب على كليات الجامعة ومعاهدها .
- (ج) تنفيذ الخدمات الاجتماعية لطلاب الجامعة التى يقرر مجلس الإدارة أن تتم على مستوى مركزى بالجامعة .
- (د) قبول الاعانات والهبات والوصايا التى توجه اليه .
- (هـ) وضع موازنة للصندوق السنوية واعتماد حساباته السنوية الختامية .

وتتكون موارد الصندوق من :

- (أ) الاعانات التى تخصص لهذا الصندوق .
- (ب) التبرعات التى يقبلها مجلس إدارته .
- (ج) حصيلة الإيرادات من تأجير واستخدام المقاصف والنوادر وسائر مرافق الجامعة ووحداتها .

(د) صافي إيرادات الحفلات والمهرجانات والمعارض التي تنظم
نصالح الصندوق •

(هـ) سائر الموارد التي تأتي من مصادر أخرى لأغراض هذا
الصندوق •

مادة ١٢١ - ينشأ بكل كلية أو معهد بالجامعة الخاضعة لأحكام
قانون تنظيم الجامعات صندوق فرعي للتكافل الاجتماعي لطلاب الكلية
أو المعهد ، ويشكل مجلس إدارته برئاسة وكيل الكلية أو المعهد لشئون
التعليم والطلاب وعضوية :

اثنين من أعضاء هيئة التدريس يختارهما مجلس الكلية أو المعهد
سنوياً •

رئيس الجهاز الفني لرعاية الشباب بالكلية أو المعهد ، ويكون أميناً
للمصندوق •

الطالب أمين مجلس طلاب الكلية أو المعهد •

ويختص هذا المجلس بتحقيق التكافل الاجتماعي لطلاب الكلية أو
المعهد ، وبوضع موازنة الصندوق السنوية اعتماد حساباته الختامية
السنوية •

وتتكون موارد الصندوق من :

(أ) { الاعانات التي تخصص لهذا الصندوق •

(ب) { الهبات التي يقبلها مجلس إدارته •

(ج) { ٢٠٪ من حصيلة الرسم المختص لاتحاد طلاب الكلية أو
المعهد •

(د) رسوم صندوق مساعدة الطلاب التي يؤديها طلاب الكلية
أو المعهد وفقاً لهذه اللائحة •

- (هـ) سائر الموارد التي تأتي من مصادر أخرى لهذا الصندوق .
- مادة ١٢٢ - تضع مجالس إدارات صناديق التكافل الاجتماعي ،
ضوابط الاتفاق لتحقيق أغراضها في حدود سياستها العامة .
- ويكون الصرف بشيكات توقع من رئيس مجلس إدارة الصندوق
توقيعا «أولا» وأمين الصندوق توقيعا «ثانيا» .

القسم السادس

نظام تأديب الطلاب

- مادة ١٢٣ - الطلاب المقيدون والمتسبون والمرخص لهم بتأديبة
الامتحان من الخارج والمستمعون خاضعون للنظام التأديبي المبين
فيما بعد .
- مادة ١٢٤ - يعتبر مخالفة تأديبية كل اخلال بالقوانين واللوائح
والتقاليد الجامعية وعلى الأخص :
- ١ - الأعمال المخلة بنظام الكلية أو المنشآت الجامعية .
 - ٢ - تعطيل الدراسة أو التحريض عليه أو الامتناع الدبر عن
حضور الدروس ، والمحاضرات والأعمال الجامعية الأخرى التي تقضى
اللوائح بالمواظبة عليها .
 - ٣ - كل فعل يتنافى مع الشرف والكرامة أو مخل بحسن السير
والسلوك داخل الجامعة أو خارجها .
 - ٤ - كل اخلال بنظام الامتحان أو الهدء اللازم له وكل غش في
امتحان أو شروع فيه .
 - ٥ - كل ابتلاف للمنشآت والأجهزة أو المواد أو الكتب الجامعية
أو تبديدها .

٦ - كل تنظيم للجمعيات داخل الجامعة أو الاشتراك فيها بدون ترخيص سابق من السلطات الجامعية المختصة .

٧ - توزيع النشرات أو اصدار جرائد حائط بأية صورة بالكليات أو جمع توقيعات بدون ترخيص سابق من السلطات الجامعية المختصة .

٨ - الاعتصام داخل المباني الجامعية أو الاشتراك في مظاهرات مخالفة للنظام العام أو الآداب .

مادة ١٢٥ - كل طالب يرتكب غشاً في امتحان أو شروعاً فيه ويضبط في حالة تلبس بخرجه العميد أو من ينوب عنه من لجنة الامتحان ويحرم من دخول الامتحان في باقى المواد ويعتبر الطالب راسياً في جميع مواد هذا الامتحان ويحال الى مجلس لتأديب .

أما في الأحوال الأخرى فيبطل الامتحان بقرار من مجلس التأديب أو مجلس الكلية ويترتب عليه بطلان الدرجة العلمية اذا كانت قد منحت للطلاب قبل كشف الغش .

مادة ١٣٦ - العقوبات التأديبية هي :

١ - التنبيه شفاهة أو كتابة .

٢ - الانذار .

٣ - الحرمان من بعض الخدمات الطلابية .

٤ - الحرمان من حضور دروس أحد المقررات لمدة لا تتجاوز شهراً .

٥ - انفصل من الكلية لمدة لا تتجاوز شهراً .

٦ - الحرمان من الامتحان في مقرر أو أكثر .

٧ - وقف قيد الطالب لدرجة الماجستير أو الدكتوراه لمدة لا تتجاوز شهرين أو لمدة فصل دراسي .

- ٨ - انتهاء امتحان الطالب فى مقرر أو أكثر .
- ٩ - الفصل من الكلية لمدة لا تتجاوز فصلا دراسيا .
- ١٠ - الحرمان من الامتحان فى فصل دراسى واحد أو أكثر .
- ١١ - حرمان الطالب من القيد للماجستير أو الدكتوراه مدة فصل دراسى أو أكثر .
- ١٢ - الفصل من الكلية لمدة تزيد على فصل دراسى .
- ١٣ - الفصل النهائى من الجامعة ويبلغ قرار الفصل الى الجامعات الأخرى ويترتب عليه عدم صلاحية الطالب للقيد أو للتقدم الى الامتحانات فى جامعات جمهورية مصر العربية .
- ويجوز للأمر باعلان القرار الصادر بالعقوبة التأديبية داخل الكلية ويجب ابلاغ القرار الى ولى أمر الطالب .
- وتحفظ القرارات الصادرة بالعقوبات التأديبية عدا التنبيه الشفوى فى ملف الطالب .
- ولمجلس الجامعة أن يعيد النظر فى القرار الصادر بالفصل النهائى بعد مضى ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ صدور القرار .
- مادة ١٢٧ - الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات هى :
 - ١ - الأساتذة والأساتذة المساعدون : ولهم توقيع العقوبات الأربع الأولى المبينة فى المادة التسابعة مما يقع من الطلاب أثناء الدروس والمحاضرات والأنشطة الجامعية المختلفة .
 - ٢ - عميد الكلية : وله توقيع العقوبات الثمانى الأولى المبينة فى المادة السابقة . وفى حالة حدوث اضطراب أو اخلال بالنظام يتسبب عنه أو يخشى منه عدم انتظام الدراسة أو الامتحان يكون لعميد الكلية توقيع جميع العقوبات المبينة فى المادة السابقة ، على أن يعرض الأمر خلال

أسبوعين من تاريخ توقيع العقوبة على مجلس التأديب إذا كانت العقوبة بالفصل النهائي من الجامعة ، وعلى رئيس الجامعة بالنسبة الى غير ذلك من العقوبات ، وذلك للنظر في تأييد العقوبة أو إلغاؤها أو تعديلها .

٣ - رئيس الجامعة : وله توقيع جميع العقوبات المبينة في المادة السابقة عدا العقوبة الأخيرة ، وذلك بعد أخذ رأى عميد الكلية ، وله أن يمنع الطالب المحال الى مجلس التأديب من دخول أمانة الجامعة حتى اليوم المحدد لمحاكمته .

٤ - مجلس التأديب : وله توقيع جميع العقوبات .

مادة ١٢٨ - لا توقع عقوبة من العقوبات الواردة في البند الخامس وما بعده من المادة (١٢٦) الا بعد التحقيق مع الطالب كتابة وسماع أقواله فلما هو منسوب اليه فإذا لم يحضر في الموعد المحدد للتحقيق سقط حقه في سماع أقواله ويتولى التحقيق من ينتدبه عميد الكلية .

ولا يجوز لعضو هيئة التدريس المنتدب للتحقيق مع الطالب أن يكون عضواً في مجلس التأديب .

مادة ١٢٩ - القرارات التي تصدر من الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية وفقاً للمادة (١٢٧) تكون نهائية .

ومع ذلك تجوز المعارضة في القرار الصادر غيابياً من مجلس التأديب وذلك في خلال أسبوع من تاريخ اعلانه الى الطالب أو ولي أمره ، ويعتبر نقرار حضورياً إذا كان طلب الحضور قد أظن الى شخص الطالب أو ولي أمره وتخلف الطالب عن الحضور بغير عذر مقبول .

ويجوز للطالب المتظلم من قرار مجلس التأديب بطلب يقدمه الى رئيس الجامعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ابلاغه بالقرار ، ويعرض رئيس الجامعة ما يقدم اليه من تظلمات على مجلس الجامعة للنظر فيها .

الباب الرابع

الدرجات العلمية والدبلومات التي تمنحها الجامعات (١)

مادة ١٣٠ - مع مراعاة حكم المادة ٩٢ من هذه اللائحة تمنح لجامعات الخاصة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ «الدرجات العلمية ودبلومات الدراسة العليا وفقا للأحكام المبينة في هذا الباب » .

١ - كليات الآداب

مادة ١٣١ - تمنح مجالس الجامعات بناء على طلب مجلس كلية الآداب التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولاً - الدرجات العلمية :

١ - درجة ليسانس في الآداب في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة الليسانس الممتازة في الآداب في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

٣ - درجة ماجستير في الآداب في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

(١) الكليات المبينة بالأرقام من ٢٣ الى ٣٢ والمتضمنة المواد من ٢٤٨ مكررا الى ٢٤٨ مكررا (٤٧) مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٧/٢٨ - العدد ٣٠) والمواد من ٢٤٨ مكررا (٤٨) الى ٢٤٨ مكررا (٥٦) مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٢٨ - العدد ٢٢) والمواد من ٢٤٨ مكررا (٥٧) الى ٢٤٨ مكررا (٦٠) مضافة بقرار من رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٢/٢٥ - العدد ٨) والمواد من ٢٤٨ مكررا (٦١) الى ٢٤٨ مكررا (٦٤) مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٢٣ - العدد ٢٥) .

٤ - درجة دكتور في الآداب في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

ثانياً : دبلوم الدراسة العليا في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية :

مادة ١٣٢ - مدة الدراسة لنيل درجة انليسانس في الاداب أو درجة النيسانس الممتازة في الآداب أربع سنوات .

مادة ١٣٣ - يشترط في الطالب لنيل درجة ماجستير في الآداب أن يكون حاصلًا على درجة ليسانس في الآداب أو درجة الليسانس الممتازة في الآداب من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٣٤ - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور في الآداب أن يكون حاصلًا على درجة ماجستير في الآداب من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٣٥ - يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصلًا على درجة ليسانس أو بكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة تعتبر معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة لمدة سنة على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

٢ - كليات الحقوق

مادة ١٣٦ - تمنح مجالس الجامعات بناء على طلب مجلس كلية الحقوق التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

١ - درجة الليسانس في الحقوق .

٢ - دبلوم الدراسة العليا في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية لكل كلية .

٣ - دبلوم تخصص في فرع من فروع العلوم القانونية من أحد المعاهد المبينة في اللائحة الداخلية لكل كلية .

٤ - درجة الماجستير في الحقوق .

٥ - درجة دكتور في الحقوق .

مادة ١٣٧ - مدة دراسة لنيل درجة ليسانس في الحقوق أربع سنوات .

مادة ١٣٨ - يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصلًا على درجة ليسانس في الحقوق من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وذلك بالمستوى الذي تحدده اللائحة الداخلية لكل كلية ، وأن يتابع الدراسة لمدة سنة وفقًا لأحكام تلك اللائحة .

مادة ١٣٩ - يشترط في الطالب لنيل دبلوم أخذ المعاهد أن يكون حاصلًا على درجة ليسانس في الحقوق من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من جامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٤٠ - يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير في الحقوق أن يكون حاصلًا على أحد دبلومات الدراسات العليا في الحقوق وأن يقوم ببحوث في موضوع لمدة سنة على الأقل وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٤١ - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور في الحقوق أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير في الحقوق أو على دبلوم من دبلومات

الدراسات العليا تكون احدهما فى القانون الخاص أو القانون العام أو على دبلوم التخصص من أحد المعاهد فى فرع من فروع العلوم القانونية وعلى دبلوم فى القوانين الخاص أو القانون العام وأن يقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

٣ - كليات التجارة

مادة ١٤٢ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالمادة الأونى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢) تمنح مجالس الجامعات بناءً على طلب مجلس كلية التجارة أو مجلس كلية التجارة وإدارة الأعمال التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولاً : الدرجات العلمية :

١ - درجة البكالوريوس فى التجارة فى احدى شعب التخصص المبينة فى اللائحة الداخلية .

٢ - درجة الماجستير فى احدى شعب التخصص المبينة فى اللائحة الداخلية .

٣ - درجة دكتور الفلسفة فى احدى شعب التخصص المبينة فى اللائحة الداخلية .

ثانياً : دبلوم الدراسة العليا فى أحد الفروع المبينة فى اللائحة الداخلية :

مادة ١٤٣ - مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس فى التجارة أربع سنوات .

مادة ١١٤ - يشترط فى الطالب لنيل درجة الماجستير أن يكون (م ١٤ - موسوعة مصر ج ١٢)

حاصلا على درجة بكالوريوس في التجارة في شعبة التخصص أو دبلوم من دبلومات الدراسة العليا المتصلة بشعبة التخصص من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، أو أن يكون حاصلا على درجة البكالوريوس في التجارة في غير شعبة التخصص بشرط اجتياز الامتحان في المقررات التي يحددها مجلس الكلية ، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٤٥ - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة أن يكون حاصلا على درجة الماجستير في شعبة التخصص من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة . وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٤٦ - يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس أو ليسانس من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

٤ - كليات العلوم

مادة ١٤٧ - تمنح مجالس الجامعات بناء على طلب مجلس كلية العلوم التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولا : الدرجات العلمية :

١ - درجة بكالوريوس في العلوم في إحدى مجالات التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

- ٢ - درجة ماجستير فى العلوم .
- ٣ - درجة دكتور الفلسفة فى العلوم .
- ٤ - درجة دكتور فى العلوم .

ثانيا : دبلوم الدراسة العليا فى أحد فروع التخصص المبينة فى اللائحة الداخلية .

مادة ١٤٨ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥) مدة الدراسة لنيل البكالوريوس فى العلوم أربع سنوات .

مادة ١٤٩ - يشترط فى الطالب لنيل درجة ماجستير فى العلوم أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس فى العلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٥٠ - يشترط فى الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة فى العلوم أن يكون حاصلًا على درجة ماجستير فى العلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع لمدة سنتين على الأقل ؛ وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

ولجلس الكلية فى أحوال خاصة تستدعيها طبيعة البحث أن يسمح للطلاب المقيدى لدرجة الماجستير بالتحضير لرسالة دكتور فلسفة مباشرة بشرط أدائهم بنجاح الامتحان فى مقررات درجة الماجستير وألا تقل مدة قيد الطالب عن أربع سنوات .

مادة ١٥١ - يشترط فى الطالب لنيل درجة دكتور فى العلوم أن يكون حاصلًا على درجة دكتور فلسفة فى العلوم ومضى على حصوله عليها

خمس سنوات على الأقل ، وأن يقدم بحوثاً مبتكرة لم يسبق له التقدم بها في الحصول على أى درجة وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٥٢ - يشترط في الطالب لتسليم أى من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصلاً على درجة بكالوريوس في العلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة أو على درجة بكالوريوس من كليات أخرى في بعض الدبلومات وان يتابع الدراسة لمدة سنة على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

٥ - كليات الطب

(أ) كلية الطب :

مادة ١٥٣ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥) تمنح مجالس الجامعات بناء على طلب مجلس كلية الطب التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولاً - الدرجات العلمية :

- ١ - درجة بكالوريوس في الطب والجراحة .
- ٢ - درجة ماجستير في أحد فروع التخصص الأكاديمية الميمنة في اللائحة الداخلية .
- ٣ - درجة ماجستير في العلوم الطبية الأساسية في أحد فروع التخصص الميمنة في اللائحة الداخلية .
- ٤ - درجة دكتور في الطب أو الجراحة في أحد فروع التخصص الأكاديمية الميمنة في اللائحة الداخلية .
- ٥ - درجة دكتور في العلوم الطبية الأساسية في أحد فروع التخصص الميمنة في اللائحة الداخلية .

ثانيا - دبلوم التخصص في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية :

مادة ١٥٤ - مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس في الطب والجراحة خمس سنوات تسبقها سنة اعدادية (١) .

مادة ١٥٤ مكررا - (مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥) يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات التخصص أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس في الطب أو الجراحة من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٥٥ - يشترط في الطالب لنيل درجة ماجستير في أحد فروع التخصص :الكلينيكية أن يكون حاصلا على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٥٦ - يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير في العلوم الطبية الأساسية في أحد فروع التخصص أن يكون حاصلا على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة أو على درجة البكالوريوس من إحدى الكليات الأخرى أو على درجة معادلة

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في ١٩٧٩/٨/٢٨ - العدد ١٩٨) ونص في مادته الاولى على ما يأتي :
 « منح أول خريجي كليات الطب بجمهورية مصر العربية في مادة الجراحة العامة من كل عام مكافأة قدرها ٥٠ جنيها (خمسون جنيها) وتسمى مكافأة المرحوم الدكتور / عبد الوهاب موور وذلك من حصيلة صندوق تحسين الخدمة ودعم البحوث المشار اليه » .

لها وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٥٧ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥) يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور في الطب أو الجراحة أو درجة دكتور في العلوم الطبية الأساسية أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير من مادة التخصص أو أحد فروعها من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

(ب) المعهد العالى للتمريض (١) :

مادة ١٥٨ - تمنح مجالس الجامعات بناء على طلب مجلس كلية الطب التابعة لها الدرجات العلمية الآتية :

- ١ - درجة بكالوريوس في التمريض .
- ٢ - درجة ماجستير في التمريض .
- ٣ - درجة دكتور في التمريض .

مادة ١٥٩ - مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس في التمريض أربع سنوات .

مادة ١٦٠ - يشترط في الطالبة لنيل درجة ماجستير في التمريض أن تكون حاصلة على درجة بكالوريوس في التمريض من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من

(١) صدر القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الأساسية للمعهد العالى للتمريض بجامعة الاسكندرية . كما صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٠ باعتماد اللائحة الداخلية للمعهد العالى للتمريض بجامعة الاسكندرية .

الجامعة ، وأن تتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وغنا
لأحكام اللائحة الداخلية .

(ج) المعهد العالى للعلاج الطبيعى (١) .

مادة ١٦١ - يشترط فى الطالبة فنيل درجة دكتور فى التمريض أن
تكون حاصلة على درجة الماجستير فى التمريض من إحدى الجامعات المصرية
أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة ،
وأن تقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقاً
لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٦١ مكرراً - (مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم
٧٠٦ لسنة ١٩٧٧) يمنح مجلس جامعة القاهرة بناء على طلب مجلس
كلية الطب الدرجات العلمية والديبلومات الآتية :

أولاً - الدرجات العلمية :

- ١ - درجة البكالوريوس فى العلاج الطبيعى .
- ٢ - درجة الماجستير فى العلاج الطبيعى .
- ٣ - درجة دكتور فى العلاج الطبيعى .

ثانياً : دبلوم الدراسات العليا فى العلاج الطبيعى فى أحد فروع
التخصص المبينة فى اللائحة الداخلية .

مادة ١٦١ مكرراً (١) - (مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٧٧) مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس فى العلاج
الطبيعى أربع سنوات .

(١) عنوان جديد مضاف بالمادة الثالثة من قرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٧/٧/٢٨ -
العدد ٣٠) .

مادة ١٦١ مكرراً (٢) - (١) يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير في العلاج الطبيعي أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في العلاج الطبيعي من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة والبحث مدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٦١ (٣) - (١) يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور في العلاج الطبيعي أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير في العلاج الطبيعي من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٦١ (٤) - (١) يشترط في الطالب لنيل أي من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في العلاج الطبيعي من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

ويجوز أن يقيد في بعض الدبلومات الحاصلون على درجة البكالوريوس في التمريض أو درجة البكالوريوس في التربية الرياضية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لأي منهما وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

٦ - كليات طب الأسنان

مادة ١٦٢ - (الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) تمنح مجالس الجامعات بناء على طلب

(١) مواد مضافة بالمادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٧/٢٨ - العدد ٣٠) .

مجلس كلية طب الأسنان أو مجلس كلية طب الفم والأسنان التابعة لها :
الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولا - الدرجات العلمية :

- ١ - درجة بكالوريوس طب وجراحة الفم والأسنان .
- ٢ - درجة ماجستير فى طب وجراحة الفم والأسنان فى أحد فروع التخصص الاكلينيكية المبينة فى اللائحة الداخلية .
- ٣ - درجة ماجستير فى العلوم الأساسية فى طب الأسنان فى أحد فروع التخصص المبينة فى اللائحة الداخلية .
- ٤ - درجة دكتور فى طب وجراحة الفم والأسنان فى أحد فروع التخصص الاكلينيكية المبينة فى اللائحة الداخلية .
- ٥ - درجة دكتور فلسفة فى العلوم الأساسية فى طب الأسنان فى أحد فروع التخصص المبينة فى اللائحة الداخلية .

ثانيا - دبلوم الدراسة العليا فى أحد الفروع المبينة فى اللائحة الداخلية :

مادة ١٦٣ - مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس فى طب وجراحة الفم والأسنان خمس سنوات منها سنة اعدادية .

مادة ١٦٤ - يشترط فى الطالب لنيل درجة ماجستير فى طب وجراحة الفم والأسنان أو درجة الماجستير فى العلوم الأساسية فى طب الأسنان أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس فى طب وجراحة الفم والأسنان من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٦٥ - يشترط فى الطالب لنيل درجة دكتور فى طب وجراحة الفم والأسنان أو درجة دكتور فلسفة فى العلوم الأساسية فى طب الأسنان

أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس في طب وجراحة الفم والأسنان ودرجة ماجستير في مادة التخصص أو أحد فروعها من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٦٦ - يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسات العليا أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس في طب وجراحة القسم والأسنان من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعات وأن يتابع الدراسة لمدة سنة على الأقل وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

٧ - كليات الصيدلة

مادة ١٦٧ - تمنح مجالس الجامعات بناءً على طلب مجلس كلية الصيدلة التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولاً : الدرجات العلمية :

- ١ - درجة البكالوريوس في العلوم الصيدلانية .
- ٢ - درجة الماجستير في العلوم الصيدلانية .
- ٣ - درجة دكتور الفلسفة في العلوم الصيدلانية .

ثانياً : دبلوم الدراسة العليا في أحد الفروع الميمنة في اللائحة الداخلية :

مادة ١٦٨ - مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس في العلوم الصيدلانية خمس سنوات منها سنة اعدادية .

مادة ١٦٩ - يشترط في الطالب لنيل درجة ماجستير في العلوم الصيدلانية أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس في العلوم الصيدلانية من

أحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٧٠ - يشترط فى الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة فى العلوم الصيدلية أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير فى العلوم الصيدلية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع اذة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٧١ - يشترط فى انطالب لنيل أى من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس فى العلوم الصيدلية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة أو على درجة بكالوريوس من كليات أخرى فى بعض الدبلومات وأن يتابع اندراسة لمدة سنة على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

٨ - كليات الهندسة

مادة ١٧٢ - (الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) تمنح مجالس الجامعات بناء على طلب مجلس كلية الهندسة أو مجلس كلية الهندسة والتكنولوجيا أو مجلس كلية هندسة البترول والتعدين أو مجلس كلية الهندسة الالكترونية التسابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولا : الدرجات العلمية :

١ - درجة البكالوريوس فى الهندسة فى أحد الفروع الميينة فى اللائحة الداخلية .

٢ - درجة الماجستير فى الهندسة .

٣ - درجة دكتور الفلسفة فى الهندسة .

ثانيا : دبلوم الدراسة العليا فى أحد الفروع البيئية فى اللائحة الداخلية :

مادة ١٧٣ - مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس فى الهندسة خمس سنوات منها ستة اعدادية .

مادة ١٧٤ - يشترط فى الطالب لنيل درجة الماجستير فى الهندسة أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة وانبث لدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٧٥ - يشترط فى الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة فى الهندسة أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير فى الهندسة فى فرع التخصص من احدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع لدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٧٦ - يشترط فى الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس الهندسة من احدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لدة سنتين ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

٩ - كليات الزراعة

مادة ١٧٧ - (الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) تمنح مجالس الجامعات بناء على طلب مجلس كلية الزراعة التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولا : الدرجات العلمية :

- ١ - درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .
- ٢ - درجة الماجستير في العلوم الزراعية .
- ٣ - درجة دكتور الفلسفة في العلوم الزراعية .

ثانيا : دبلوم الدراسة العليا في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية :

مادة ١٧٨ - مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس في العلوم الزراعية أربع سنوات .

مادة ١٧٩ - يشترط في الطالب لنيل درجة ماجستير في العلوم الزراعية أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس في العلوم الزراعية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٨٠ - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور فلسفة في العلوم الزراعية أن يكون حاصلا على درجة ماجستير في العلوم الزراعية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٨١ - يشترط في الطالب لنيل أي من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس في العلوم الزراعية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة لمدة سنة أو سنتين وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

١٠ - كليات الطب البيطرى

مادة ١٨٢ - تمنح مجالس الجامعات بناء على طلب مجلس كلية
تنطب البيطرى التابعة لها الدرجات العنمية والندبومات الآتية :

أولا : الدرجات الطمىة :

- ١ - درجة البكالوريوس فى العلوم الطمىة البىطرىة .
- ٢ - درجة الماجستير فى العلوم الطمىة البىطرىة .
- ٣ - درجة دكتور الفلسفة فى العلوم الطمىة البىطرىة .

مادة ١٨٣ - (مستبنة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢١ لسنة
١٩٨٧) مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس فى العلوم الطمىة البىطرىة
تتراوح بين خمس سنوات وخمس سنوات ونصف منها سنة اعدادىة .

مادة ١٨٤ - يشترط فى الطالب لنيل درجة ماجستير فى العلوم الطمىة
البىطرىة أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس فى العلوم الطمىة البىطرىة
من احدى الجامعات المصرىة أو على درجة معادنة لها من معهد علمى آخر
معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على
الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلىة .

مادة ١٨٥ - يشترط فى الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة فى العلوم
طمىة البىطرىة أن يكون حاصلا على درجة ماجستير فى العلوم الطمىة
البىطرىة فى المادة التى تخصص فىها من احدى الجامعات المصرىة أو
على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن
يقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا
لأحكام اللائحة الداخلىة .

مادة ١٨٦ - يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس في العلوم الطبية البيطرية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتبع الدراسة لمدة سنة وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

١١ - كليات التربية

مادة ١٨٧ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٢١ لسنة ١٩٨٧) تمنح مجالس الجامعات بناء على طلب مجلس كلية التربية التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

١ - درجة الليسانس في الآداب والتربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة البكالوريوس في العلوم والتربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٣ - درجة البكالوريوس في الفنون والتربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٤ - درجة البكالوريوس في الطفولة والتربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٥ - الدبلوم العامة في التربية .

٦ - الدبلوم العامة لاعداد المعلم في الآداب أو في العلوم في أحد غروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٧ - الدبلوم المهنية في التربية في أحد غروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٨ - الدبلوم الخاصة في التربية .

٩ - الدبلوم الخاصة لأعداد المعلم في الآداب أو في العلوم في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

١٠ - درجة الماجستير في التربية .

١١ - درجة الماجستير في تدريس اللغة الانجليزية كلغة أجنبية .

١٢ - درجة الماجستير لأعداد المعلم في الآداب أو في العلوم في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

١٣ - درجة دكتور الفلسفة في التربية .

١٤ - درجة دكتور الفلسفة لأعداد المعلم في الآداب أو في العلوم في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

كما تمنح شهادة في التربية (تعليم أساسي) للطلاب الذين يتعمون بنجاح برنامج التأهيل العلمي والتربوي لمعلمي الحلقة الابتدائية من مرحلة التعليم الأساسي حاصلين على دبلوم المعلمين والمعلمات .

مادة ١٨٨ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٨٧) هذه الدراسة لنيل درجة الليسانس في الآداب والتربية أو درجة البكالوريوس في العلوم والتربية أو درجة البكالوريوس في الفنون والتربية أو درجة البكالوريوس في الطفولة والتربية أربع سنوات .

وتكون مدة الدراسة لبرنامج التأهيل العلمي والتربوي لمعلمي الحلقة الابتدائية المشار اليه في المادة ١٨٧ من هذه اللائحة بما يعادل أربع سنوات جامعية .

مادة ١٨٩ - يشترط في الطالب لنيل الدبلوم العامة في التربية أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة أو لمدة سنتين بالنسبة لغير المتفرغين وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٨٩ مكرراً - (مضافة بالقرار انجهمورى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٨٧) يشترط فى الطالب لنيل الدبلوم العامة لأعداد المعلم فى الآداب أو فى العلوم أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس فى الآداب والتربية أو درجة البكالوريوس فى العلوم والتربية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة ، وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٩٠ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) يشترط فى الطالب لنيل الدبلوم المهنية فى التربية أن يكون حاصلًا على الدبلوم العامة أو على درجة الليسانس فى الآداب والتربية أو على درجة البكالوريوس فى العلوم والتربية أو درجة البكالوريوس فى العلوم والتربية أو درجة البكالوريوس فى الفنون والتربية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة البكالوريوس أو الليسانس من أحد المعاهد التربوية اللبنانية فى جمهورية مصر العربية مع سبق حصوله على الثانوية العامة أو ما يعادلها أو على درجة الليسانس تخصص اللغة الانجليزية بالنسبة للدبلوم المهنية فى تدريس اللغة الانجليزية أو على درجة معادلة لأى من هذه الدرجات من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنة وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٩١ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) يشترط فى الطالب لنيل الدبلوم الخاصة فى التربية أن يكون حاصلًا على الدبلوم العامة فى التربية أو على درجة الليسانس فى الآداب والتربية أو على درجة البكالوريوس فى العلوم والتربية أو على درجة البكالوريوس فى الفنون والتربية من إحدى الجامعات المصرية بتقدير جيد على الأقل أو على درجة معادلة من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة إذا كان حاصلًا على الدبلوم العامة فى التربية أو لمدة سنتين إذا كان حاصلًا على درجة الليسانس فى (م ١٥ - موسوعة مصر ج ١٢)

الآداب والتربية أو على درجة البكالوريوس في العلوم أو التربية أو على درجة البكالوريوس في الفنون والتربية .

ويجوز لجنس الكلية أن يقيد الحاصلين على الدبلوم المهني في التربية من حملة الدبلوم العامة في التربية أو الليسانس في الآداب والتربية أو البكالوريوس في العلوم والتربية أو البكالوريوس في الفنون والتربية ممن لهم يحصلوا على تقدير جيد ، وذلك كله وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٩١ مكررا - (مضافة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣١ لسنة ١٩٨٧) يشترط في الطالب لنيل الدبلوم الخاصة لاعداد المعلم في الآداب أو في العلوم أن يكون حاصلا على الدبلوم العامة لاعداد المعلم في الآداب أو في العلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٩٢ - يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير في التربية أن يكون حاصلا على الدبلوم الخاصة في التربية ، أو على دبلوم معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يكون قد مارس مهنة التعليم في معهد معترف به من الجامعة مدة سنتين على الأقل ، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنة على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٩٢ مكررا - مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير في تدريس اللغة الانجليزية (كلمة انجليزية) أن يكون حاصلا على الدبلوم المهني في تدريس اللغة الانجليزية بتقدير جيد على الأقل مسبوقة بدرجة الليسانس من إحدى الجامعات المصرية أو على دبلوم معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٩٢ مكرراً (١) - (مضافة بالقرار الجمهورى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٨٧) يشترط فى الطالب لنيل درجة الماجستير لاعداد المعلم فى الآداب أو فى العلوم أن يكون حاصلًا على الدبلوم الخاصة لاعداد المعلم فى الآداب أو فى العلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة وانبث لمدة سنة على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية •

مادة ١٩٣ - يشترط فى الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة فى التربية أن يكون حاصلًا على درجة ماجستير فى التربية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يكون قد مارس مهنة التدريس فى معهد معترف به من الجامعة لمدة أربع سنوات على الأقل وأن يقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع لمدة سنتين على الأقل •

ويجوز قيد الحاصلات على درجة الماجستير فى التمرير لنحصول على درجة دكتوراه الفلسفة فى التربية •

وذلك كله وفقا لأحكام اللائحة الداخلية •

مادة ١٩٣ مكرراً - (مضافة بالقرار الجمهورى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٨٧) يشترط فى الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة لاعداد المعلم فى الآداب أو فى العلوم أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير لاعداد المعلم فى الآداب أو فى العلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية •

١٢ - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بجامعة القاهرة •

مادة ١٩٤ - يمنح مجلس جامعة القاهرة بناء على طلب مجلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية التدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولا : الدرجات العلمية :

- ١ - درجة بكالوريوس في إحدى الشعب الميينة في اللائحة الداخلية .
- ٢ - درجة ماجستير في إحدى الشعب الميينة في اللائحة الداخلية .
- ٣ - درجة دكتور الفلسفة في إحدى الشعب الميينة في اللائحة الداخلية .

ثانيا : دبلوم الدراسة العليا في أحد التخصصات الميينة في اللائحة الداخلية .

- مادة ١٩٥ - مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس أربع سنوات .
- مادة ١٩٦ - يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير أن يكون حاصلا على درجة البكالوريوس في شعبة التخصص من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

- مادة ١٩٧ - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور انفلسفة أن يكون حاصلا على درجة ماجستير في شعبة التخصص من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

- مادة ١٩٨ - يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسة العليا في أحد التخصصات الميينة في اللائحة الداخلية أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس أو ليسانس من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة لمدة سنة على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

١٣ - كليات دار العلوم والدراسات العربية (١) .

١٩٩ - (١) يمنح مجلس الجامعة المختصة بناء على طلب مجلس الكلية الدرجات العلمية الآتية :

- ١ - درجة ليسانس في اللغة العربية والعلوم الاسلامية .
 - ٢ - درجة ماجستير في اللغة العربية أو في العلوم الاسلامية .
 - ٣ - درجة دكتور في اللغة العربية أو في العلوم الاسلامية .
- مادة ٢٠٠ - مدة الدراسة لنيل درجة ليسانس في اللغة العربية والعلوم الاسلامية أربع سنوات .

مادة ٢٠١ - يشترط في الطالب لنيل درجة ماجستير في اللغة العربية أو العلوم الاسلامية أن يكون حاصلًا على درجة ليسانس في اللغة العربية والعلوم الاسلامية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٠٢ - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور في اللغة العربية أو العلوم الاسلامية أن يكون حاصلًا على درجة ماجستير في اللغة العربية أو في العلوم الاسلامية (فرع التخصص) ، وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

١٤ - كلية الاعلام بجامعة القاهرة

مادة ٢٠٣ - يمنح مجلس جامعة القاهرة بناء على طلب مجلس كلية الاعلام الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولا - الدرجات العلمية :

١ - درجة البكالوريوس في الاعلام في إحدى الشعب الميينة في اللائحة الداخلية .

(١) العنوان تحت رقم ١٣ والفقرة الاولى من المادة. ١٩٩ مستبدلان بالمادة الثالثة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٢٣ - العدد ٢٥) .

٢ - درجة ماجستير في الإعلام في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

٣ - درجة دكتور في الإعلام في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

ثانيا : دبلوم الدراسة العليا في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية :

مادة ٢٠٤ - مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس في الإعلام أربع سنوات .

مادة ٢٠٥ - يشترط في الطالب لنيل درجة ماجستير في الإعلام أن يكون حاصلا على درجة البكالوريوس في الإعلام أو دبلوم الدراسة العليا في الإعلام من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٠٦ - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور في الإعلام أن يكون حاصلا على درجة ماجستير في الإعلام بتقدير جيد على الأقل من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في أحد الموضوعات لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٠٧ - يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصلا على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات أو المعاهد العليا المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يكون قد عمل في أحد أجهزة الاعلام لمدة سنتين على الأقل وأن يتابع الدراسة العليا بالمعهد لمدة سنتين وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

١٥ - كلية الآثار بجامعة القاهرة

مادة ٢٠٨ - يمنح مجلس جامعة القاهرة بناء على طلب مجلس كلية الآثار الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

١ - درجة الليسانس في الآثار في أحد التخصصات الميينة في
اللائحة الداخلية .

٢ - دبلوم الدراسة العليا في أحد التخصصات الميينة في اللائحة
الداخلية .

٣ - درجة ماجستير في الآثار في أحد التخصصات الميينة في اللائحة
الداخلية .

٤ - درجة دكتور في الآثار في أحد التخصصات الميينة في اللائحة
الداخلية .

مادة ٢٠٩ - مدة الدراسة لنيل درجة الليسانس في الآثار أربع
سنوات .

مادة ٢١٠ - يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسة العليا
أن يكون حاصلًا على درجة انليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات
أو المعاهد العليا المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر
معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين وذلك كله وفق
لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢١١ - يشترط في الطالب لنيل درجة ماجستير في الآثار أن
يكون حاصلًا على ليسانس الآثار أو دبلوم الدراسات العليا في الآثار
بتقدير جيد على الأقل من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة
لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة
سنتين على الأقل وفق أحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢١٢ - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور في الآثار أن يكون
حاصلًا على درجة ماجستير في الآثار من إحدى الجامعات المصرية أو
على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن
يقوم ببحوث مبتكرة في أحد الموضوعات لمدة سنتين على الأقل وذلك
وفق أحكام اللائحة الداخلية .

١٦ - معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة .

مادة ٢١٣ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) يمنح مجلس جامعة القاهرة بناء على طلب مجلس معهد البحوث والدراسات الأفريقية :

١ - دبلوم في الدراسات الأفريقية في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة الماجستير في الدراسات الأفريقية في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية .

٣ - درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الأفريقية في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية .

مادة ٢١٣ مكررا - (مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) يشترط في الطالب لنيل دبلوم في الدراسات الأفريقية أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة من معهد علمي معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢١٤ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) يشترط في الطالب لنيل درجة ماجستير في الدراسات الأفريقية أن يكون حاصلًا على الدبلوم في الدراسات الأفريقية بتقدير جيد على الأقل مسبقًا بدرجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة علمية معادلة من معهد علمي معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة أو البحث لمدة سنة على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢١٥ - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات

الافريقية أن يكون حاصلًا على درجة ماجستير في الدراسات الافريقية بتقدير جيد على الأقل أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية *

١٧ - معهد الدراسات والبحوث الاحصائية

بجامعة القاهرة (١)

مادة ٢١٦ - يمنح مجلس جامعة القاهرة بناء على طلب مجلس معهد الدراسات والبحوث الاحصائية الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

١ - دبلوم الدراسة العليا في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية *

٢ - درجة الماجستير في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية *

٣ - درجة دكتور الفتنسة في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية *

مادة ٢١٧ - يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية *

مادة ٢١٨ - يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير أن يكون حاصلًا على دبلوم الدراسة العليا في التخصص من المعهد أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يؤدي الدراسة

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦١٥ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء معهد الدراسات والبحوث الاحصائية لجامعة القاهرة *

التكميلية لمدة سنة بنجاح ، وأن يتابع البحث لمدة سنة على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢١٩ - يشترط في الطالب نيل درجة دكتور انفليسفة أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير في التخصص من المعهد أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

١٨ - المعهد القومي للأورام بجامعة القاهرة (١)

مادة ٢٢٠ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٨٦) يمنح مجلس جامعة القاهرة بناء على طلب مجلس معهد الأورام القومى الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

اولا - الدرجات العلمية :

١ - درجة ماجستير في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة دكتور في علوم الأورام الاكلينيكية في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٣ - درجة دكتور في العلوم الأساسية للأورام في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

ثانيا : دبلوم الدراسات العليا في الأورام في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

مادة ٢٢١ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم -

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٧/٢٨ - العدد ٣٠) ونص في مادته السادسة على ما يأتى : « يعدل اسم (معهد السرطان) أينما ورد في نصوص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها الى (المعهد القومى للأورام) » .

٣٦٧ لسنة ١٩٨٦) يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة أو أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير في التخصص في أحد فروع الطب من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٢١ مكرراً - (مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨٦) يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور في علوم الأورام الاكلينيكية أو درجة دكتور في العلوم الأساسية للأورام أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير في مادة التخصص أو أحد فروعها من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٢٢ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨٦) يشترط في الطالب لنيل أي من دبلومات الدراسة العليا في الأورام أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة أو أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير في أحد فروع الطب من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

(معهد التخطيط الاقليمي والعمراني - ليوناردو دالمونشي) .

مادة ٢٢٢ مكرراً - (١) يمنح مجلس جامعة القاهرة بناء على طلب

(١) السواد ٢٢٢ مكرراً و ٢٢٢ مكرراً (١) و ٢٢٢ مكرراً (٢)
و ٢٢٢ مكرراً (٣) و ٢٢٢ مكرراً (٤) و ٢٢٢ مكرراً (٥) و ٢٢٢ مكرراً (٦)
مضافة بالمادة الثانية من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٢٨ - العدد ٢٢) .

مجلس معهد التخطيط الاقليمى والعمرانى (ليوئاردو دافنشى) الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

- ١ - درجة البكالوريوس فى التخطيط العمرانى .
- ٢ - دبلوم الدراسة العليا فى التخطيط العمرانى .
- ٣ - درجة الماجستير فى التخطيط العمرانى .
- ٤ - درجة الدكتوراة فى التخطيط العمرانى .

مادة ٢٢٢ مكرراً (١) - (١) مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس فى التخطيط العمرانى خمس سنوات دراسية .

مادة ٢٢٢ مكرراً (٢) - (١) يشترط فى الطالب ائيل دبلوم الدراسة العليا فى التخطيط العمرانى أن يكون حاصلًا على درجة البكالوريوس فى التخطيط العمرانى أو فى تخصص مماثل من إحدى كليات الهندسة أو بكالوريوس الهندسة المعمارية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٢٢ مكرراً (٣) - (١) يشترط فى الطالب لنيل درجة الماجستير فى التخطيط العمرانى أن يكون حاصلًا على درجة البكالوريوس فى التخطيط العمرانى أو فى تخصص مماثل من إحدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية بتقدير جيد على الأقل أو على درجة علمية معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يكون حاصلًا على دبلوم الدراسة العليا من معهد التخطيط العمرانى أو على درجة علمية أو دبلوم مماثل من إحدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية أو على درجة علمية أو دبلوم معادل من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٢٢ مكرراً (٤) - (١) يشترط لنيل درجة الدكتوراة فى التخطيط العمرانى أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير فى التخطيط العمرانى

أو على الماجستير في تخصص مماثل من إحدى كليات الهندسة
بأنجازات المصرية أو على درجة علمية معادلة لها من معهد علمي آخر
معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في أحد الموضوعات لمدة
سنتين على الأقل وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

(معهد الدراسات والبحوث التربوية)

مادة ٢٢٢ مكرراً (٥) - (١) يمنح مجلس جامعة القاهرة بناء على
طلب معهد الدراسات والبحوث التربوية الدرجات العلمية والدبلومات
الآتية :

- ١ - الدبلوم العامة في التربية .
 - ٢ - الدبلوم المهنية في التربية في أحد فروع التخصص المبينة في
اللائحة الداخلية .
 - ٣ - الدبلوم الخاصة في التربية .
 - ٤ - درجة الماجستير في التربية .
 - ٥ - درجة دكتور الفلسفة في التربية .
- مادة ٢٢٢ مكرراً (٦) - (١) يطبق في شأن الدرجات العلمية والدبلومات
التي يمنحها معهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة أحكام
الواد ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ من هذه اللائحة .

١٩ - المعهد العالي للصحة العامة بجامعة الاسكندرية (١)

مادة ٢٢٢ - يمنح مجلس جامعة الاسكندرية بناء على طلب مجلس
المعهد العالي للصحة العامة الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

- ١ - دبلوم الصحة العامة .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٣
لـ ١٩٦٠ في شأن إعادة تنظيم المعهد العالي للصحة العامة .

٢ - دبلوم فى علوم الصحة العامة فى أحد فروع هذه العلوم
المبينة فى اللائحة الداخلية .

٣ - درجة ماجستير فى الصحة العامة فى أحد الفروع المبينة فى
اللائحة الداخلية .

٤ - درجة ماجستير فى علوم الصحة العامة فى أحد فروع هذه
العلوم المبينة فى اللائحة الداخلية .

٥ - درجة دكتور فى الصحة العامة فى أحد الفروع المبينة فى
اللائحة الداخلية .

٦ - درجة دكتور فى علوم الصحة العامة فى أحد فروع هذه
العلوم المبينة فى اللائحة الداخلية .

مادة ٢٢٤ - يشترط فى الطالب لنيل دبلوم الصحة العامة أو دبلوم
فى علوم الصحة العامة أن يكون حاصلًا على درجة البكالوريوس أو الليسانس
من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي
آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة على الأقل وذلك
وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٢٥ - يشترط فى الطالب لنيل درجة الماجستير فى الصحة
العامة أو فى علوم الصحة العامة أن يكون حاصلًا على درجة البكالوريوس
أو الليسانس من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من
معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة
سنتين على الأقل وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٢٦ - يشترط فى الطالب لنيل درجة دكتور فى الصحة العامة
أو فى علوم الصحة العامة أن يكون حاصلًا على درجة ماجستير فى الصحة
العامة أو فى علوم الصحة العامة فى شعبة التخصص أو على درجة معادلة

لها من معهد علمي معترف به من الجامعة أو على دبلوم الصحة العامة أو دبلوم في علوم الصحة العامة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

ويجوز قيد الحاصلات على درجة الماجستير في التمريض للحصول على درجة دكتور في الصحة العامة أو في علوم الصحة العامة وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

٢٠ - معهد البحوث الطبية بجامعة الاسكندرية

مادة ٢٢٧ - يمنح مجلس جامعة الاسكندرية بناء على طلب مجلس معهد البحوث الطبية التدرجات العلمية الآتية :

١ - درجة ماجستير في أحد فروع التخصص المبينة باللائحة الداخلية .

٢ - درجة دكتور في أحد فروع التخصص المبينة باللائحة الداخلية .

مادة ٢٢٨ - يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير أن يكون حاصلا على درجة البكالوريوس في الطب أو طب الأسنان أو العلوم الصيدلانية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٢٩ - يشترط في الطالب لنيل درجة الدكتوراه أن يكون حاصلا على درجة الماجستير في فرع التخصص من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة . وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

٢١ - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية - جامعة عين شمس

مادة ٢٢٠ - (٣) يمنح مجلس جامعة عين شمس بناء على طلب مجلس كلية البنات الدرجات العلمية والديبلومات الآتية :

أولاً : درجات الأقسام الأدبية :

١ - درجة الليسانس في الآداب في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة ماجستير في الآداب .

٣ - درجة دكتور في الآداب .

ثانياً : درجات الأقسام العلمية :

١ - درجة بكالوريوس في العلوم في أحد مجالات التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة ماجستير في العلوم .

٣ - درجة دكتور الفلسفة في العلوم .

ثالثاً : درجات الشعب التربوية :

١ - درجة الليسانس في الآداب والتربية في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٧/٢٥ - العدد ٣٠) ونص في مادته الأولى على أن يستبدل بعبارة « كلية البنات » عبارة « كلية البنات للآداب والعلوم والتربية » وذلك أيضاً وردت هذه العبارة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

(٢) البند رابعاً ملغى بالمادة الثالثة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٩/١١ - العدد ٣٧) .

٢ - درجة البكالوريوس فى العلوم والتربية فى أحد التخصصات
المبينة فى اللائحة الداخلية .

٣ - الدبلوم العامة فى التربية .

٤ - الدبلوم المهنية فى التربية فى أحد التخصصات المبينة فى اللائحة
الداخلية .

٥ - الدبلوم الخاصة فى التربية .

٦ - درجة ماجستير فى التربية .

٧ - درجة دكتور الفلسفة فى التربية .

مادة ٢٣١ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم
٣٦٧ لسنة ١٩٨٦) مدة التراسه نفيل درجة الليسانس فى الآداب أو
درجة الليسانس فى الآداب والتربية أو درجة البكالوريوس فى العلوم أو
درجة البكالوريوس فى العلوم والتربية أربع سنوات .

مادة ٢٣٢ - يشترط فى الطالبة لنيل الدبلوم العامة فى التربية أن
تكون حاصلة على درجة الليسانس أو البكالوريوس من احدى الجامعات
المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من
الجامعة وأن تتابع اندراسه لمدة سنة ولادة سنتين بالنسبة لغير المتفرغات
وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٣٣ - يشترط فى الطالبة لنيل الدبلوم المهنية فى التربية أن
تكون حاصلة على درجة الدبلوم العامة فى التربية أو على درجة الليسانس
فى الآداب والتربية أو على درجة البكالوريوس فى العلوم والتربية من
احدى الجامعات المصرية أو على درجة البكالوريوس أو الليسانس من
أحد المعاهد التربوية العالية فى جمهورية مصر العربية مع سبق حصولها
على الثانوية العامة أو مسا يعادلها ، أو على درجة معادلة لأى من هذه

أدوية من معهد علمي معترف به من الجامعة وأن تتابع الدراسة والبحث
فيها وفقاً للأحكام الملائمة الداخلية .

مادة ٢٢٤ - يشترط في الطالبة لنيل الدبلوم الخاصة في التربية
أن تكون حاصلة على الدبلوم العامة في التربية أو درجة ليسانس في
آداب والتربية أو على درجة بكالوريوس في العلوم والتربية من إحدى
الجامعات المصرية بتقدير جيد على الأقل أو على درجة معادلة لها من
علمي آخر معترف به من الجامعة وأن تتبع الدراسة لمدة سنة إذا كانت
حاصلة على الدبلوم العامة في التربية ولمدة سنتين إذا كانت حاصلة
على درجة ليسانس في الآداب والتربية أو درجة بكالوريوس في العلوم
والتربية .

ويجوز لمجلس الكلية أن يقيد الحاصلات على الدبلوم المعنية في
التربية من حملة الدبلوم العامة في التربية أو درجة ليسانس في الآداب
والتربية أو درجة بكالوريوس في العلوم والتربية ممن لم يحصلن على
تقدير جيد ، وذلك وفقاً للأحكام الملائمة الداخلية .

مادة ٢٢٥ - (ملغاة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٦٧
لسنة ١٩٨٦) .

مادة ٢٣٦ - يشترط في الطالبة لنيل درجة ماجستير في الآداب أن
تكون حاصلة على درجة ليسانس في الآداب من إحدى الجامعات المصرية
أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة
وأن تتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً للأحكام
الملائمة الداخلية .

مادة ٢٣٧ - يشترط في الطالبة لنيل درجة ماجستير في العلوم أن
تكون حاصلة على درجة بكالوريوس في العلوم من إحدى الجامعات
المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من

الجامعة وأن تتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٣٨ - يشترط في الطالبة لنيل درجة ماجستير في التربية أن تكون حاصلة على دبلوم انخاصة في التربية من كلية تربية أو كليات التربية أو على دبلوم معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن تكون قد مارست مهنة التعليم في معهد علمي آخر معترف به من الجامعة مدة سنتين على الأقل وأن تتابع الدراسة والبحث لمدة سنة على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٣٩ - ر.م.غ. بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٦ .

مادة ٢٤٠ - يشترط في الطالبة لنيل درجة دكتور في الآداب أن تكون حاصلة على درجة ماجستير في الآداب من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن تقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤١ - يشترط في الطالبة لنيل درجة دكتور الفلسفة في العلوم أن تكون حاصلة على درجة ماجستير في العلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن تقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

ولجلس الكلية في أحوال خاصة تستدعيها طبيعة البحث أن يسمح للطالبة المقيدة لدرجة الماجستير بالتحضير لرسالة دكتور الفلسفة مباشرة بشرط أدائها بنجاح الامتحان في مقررات درجة الماجستير وإلا تقل مدة التقييد عن أربع سنوات .

مادة ٢٤٢ - يشترط في الطالبة لنيل درجة دكتور الفلسفة في التربية أن تكون حاصلة على درجة ماجستير في التربية أو على درجة معادلة لها

من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن تكون قد مارست مهنة التعليم في معهد معترف به من الجامعة لمدة أربع سنوات على الأقل وأن تقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل .

ويجوز قيد الحاصلات على درجة الماجستير في التريض للحصول على درجة دكتور الفلسفة في التربية .

وذلك كله وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٣ - (ملغاة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨٦) .

٢٢ - كلية الآلسن - جامعة عين شمس (١)

مادة ٢٤٤ - يمنح مجلس جامعة عين شمس بناء على طلب مجلس كلية الآلسن الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولاً : الدرجات العلمية :

١ - درجة ليسانس الآلسن في إحدى اللغات الميينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة ماجستير الآلسن في إحدى اللغات الميينة في اللائحة الداخلية .

٣ - درجة دكتوراه الآلسن في إحدى اللغات الميينة في اللائحة الداخلية .

ثانياً : الدبلومات :

٤ - دبلوم الترجمة التحريرية في إحدى اللغات الميينة في اللائحة الداخلية .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٧٣ في شأن انشاء كلية الآلسن بجامعة عين شمس (الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/١٢/٢٧ - العدد ٥٢) .

٥ - دبلوم الترجمة التحريرية والفورية فى احدى اللغات المبينة فى اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٥ - مدة الدراسة لنيل درجة ليسانس الآلسن أربع سنوات .

مادة ٢٤٦ - يشترط فى الطالب لنيل درجة ماجستير الآلسن أن يكون حاصلًا على درجة ليسانس الآلسن أو درجة الليسانس فى الآداب من احدى الجامعات المصرية فى نفس التخصص أو على درجة معادلة لهما من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة . وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٧ - يشترط فى الطالب لنيل درجة دكتوراه الآلسن أن يكون حاصلًا على درجة ماجستير الآلسن فى نفس التخصص أو على درجة معادلة لهما من معهد علمى معترف به من الجامعة ، وأن يقوم ببحوث مبتكرة لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ - يشترط فى الطالب لنيل أى من دبلومات الترجمة أن يكون حاصلًا على درجة ليسانس الآلسن أو على درجة ليسانس فى الآداب من أحد أقسام اللغات فى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لهما من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة كلية الفنون الجميلة التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

٢٣ - كليات الفنون الجميلة

مادة ٢٤٨ مكررا - تمنح مجالس الجامعات بنساء على طلب مجلس كلية الفنون الجميلة التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولا : الدرجات العلمية :

١ - درجة بكالوريوس الفنون الجميلة فى أحد التخصصات المبينة فى اللائحة الداخلية .

٢ - درجة الماجستير في الفنون الجميلة في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

٣ - درجة دكتور الفلسفة في الفنون الجميلة في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

ثانيا : الدبلومات :

دبلوم الدراسة العليا في الفنون الجميلة في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (١) - مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس في الفنون الجميلة خمس سنوات منها سنة اعدادية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٢) - يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير في الفنون الجميلة أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس في الفنون الجميلة في ذات التخصص أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٣) - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة في الفنون الجميلة أن يكون حاصلا على درجة الماجستير في الفنون الجميلة في ذاته التخصص أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٤) - يشترط في الطالب لنيل دبلوم الدراسات العليا في الفنون الجميلة أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس في الفنون الجميلة في ذات التخصص أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة أو سنتين وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

٢٤ - كلية الفنون التطبيقية بجامعة حلوان

مادة ٢٤٨ مكرراً (٥) - يمنح مجلس جامعة حلوان بناء على طلب مجلس كلية الفنون التطبيقية الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولاً : الدرجات العلمية .

١ - درجة بكالوريوس في الفنون التطبيقية في أحد التخصصات الميينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة الماجستير في الفنون التطبيقية في أحد التخصصات الميينة في اللائحة الداخلية .

٣ - درجة دكتور الفلسفة في الفنون التطبيقية في أحد التخصصات الميينة في اللائحة الداخلية .

ثانياً : الدبلومات :

دبلوم الدراسة العليا في أحد التخصصات الميينة في اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٦) - مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس الفنون التطبيقية خمس سنوات منها سنة إعدادية .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٧) - يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير في الفنون التطبيقية أن يكون حاصلاً على درجة بكالوريوس في الفنون التطبيقية في ذات التخصص أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٨) - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة في الفنون التطبيقية أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير في الفنون التطبيقية في ذات التخصص أو على درجة معادلة لها من معهد علمي

آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٩) - يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسة العليا في الفنون التطبيقية أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس في الفنون التطبيقية في ذات التخصص أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة أو سنتين وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

٢٥ - كليات الخدمة الاجتماعية

مادة ٢٤٨ مكررا (١٠) - (الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) تمنح مجالس الجامعات بناء على طلب مجلس كلية الخدمة الاجتماعية التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولا - الدرجات العلمية :

- ١ - درجة بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية .
- ٢ - درجة ماجستير في الخدمة الاجتماعية في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .
- ٣ - درجة دكتور الفلسفة في الخدمة الاجتماعية في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

ثانيا - الدبلومات :

دبلوم الدراسة العليا في أحد مجالات الخدمة الاجتماعية المبينة في اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (١١) - مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية أربع سنوات .

مادة ٢٤٨ مكرراً (١٢) - يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل. وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكرراً (١٣) - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة في الخدمة الاجتماعية أن يكون حاصلًا على درجة ماجستير في الخدمة الاجتماعية في ذات التخصص أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع المسندتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكرراً (١٤) - يشترط في الطالب لنيل أيًا من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة واحدة وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

٣٦ - كليات السياحة والفنادق (١)

مادة ٢٤٨ مكرراً (١٥) - (١) يمنح مجلس الجامعة المختصة ببناء على طلب مجلس انكبة الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولا - الدرجات العلمية :

١ - درجة بكالوريوس في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة ماجستير في السياحة والفنادق .

(١) العنوان رقم ٢٦ والفقرة الاولى من المادة ٢٤٨ مكرراً ١٥ مستبدلان بالمادة الثالثة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٢٣ - العدد ٢٥) .

٣ - درجة دكتور الفلسفة في السياحة والفنادق •

ثانيا - الدبلومات :

دبلوم الدراسة العليا في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية.

مادة ٢٤٨ مكررا (١٦) - مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس أربع سنوات •

مادة ٢٤٨ مكررا (١٧) - يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير في السياحة والفنادق أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس من كلية السياحة والفنادق أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية •

مادة ٢٤٨ مكررا (١٨) - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور في السياحة والفنادق أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير في السياحة والفنادق أو على درجة من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية •

مادة ٢٤٨ مكررا (١٩) - يشترط في الطالب لنيل أي من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس من كلية السياحة والفنادق أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية •

٢٧ - كليات التربية الرياضية

مادة ٢٤٨ مكررا (٢٠) - تمنح مجالس الجامعات بناء على طلب مجلس كلية التربية الرياضية أو مجلس كلية التربية التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولا - الدرجات العلمية :

- ١ - درجة بكالوريوس في التربية الرياضية .
- ٢ - درجة الماجستير في التربية الرياضية .
- ٣ - درجة دكتور الفلسفة في التربية الرياضية .

ثانيا : الدبلومات :

دبلوم عامة في التربية الرياضية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٢١) - مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس في التربية الرياضية أربع سنوات .

مادة ٢٤٨ مكررا (٢٢) - يشترط في الطالب لنيل درجة ماجستير في التربية الرياضية أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس في التربية الرياضية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٢٣) - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة في التربية الرياضية أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير في التربية الرياضية وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٢٤) - يشترط في الطالب لنيل الدبلوم العمامة في التربية الرياضية أن يكون حاصلًا على بكالوريوس في التربية الرياضية وأن يتابع الدراسة لمدة سنة واحدة وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

٢٨ - كلية التربية الموسيقية بجامعة حلوان

مادة ٢٤٨ مكررا (٢٥) - يمنح مجلس جامعة حلوان بناء على طلب كلية التربية الموسيقية الدرجات العلمية الآتية :

- ١ - درجة بكالوريوس في التربية الموسيقية .
- ٢ - درجة ماجستير في التربية الموسيقية في أحد التخصصات
المبينة باللائحة الداخلية .
- ٣ - درجة دكتور الفلسفة في التربية الموسيقية في أحد التخصصات
المبينة في اللائحة الداخلية .
- مادة ٢٤٨ مكرراً (٣٦) - مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس في
التربية الموسيقية خمس سنوات منها سنة إعدادية .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٣٧) - يشترط في الطالب لنيل درجة ماجستير في
التربية الموسيقية أن يكون حاصلاً على درجة بكالوريوس في التربية
الموسيقية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من
الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة ثلاث سنوات على الأقل وذلك
وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٣٨) - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة
في التربية الموسيقية أن يكون حاصلاً على درجة ماجستير في التربية
الموسيقية في ذات التخصص أو على درجة معادلة لها من معهد علمي
آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة بموضوع لمدة ثلاث
سنوات على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

٢٩ - كلية التربية الفنية بجامعة حلوان

مادة ٢٤٨ مكرراً (٣٩) - يمنح مجلس جامعة حلوان بناء على طلب
كلية التربية الفنية الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولاً - الدرجات العلمية :

- ١ - درجة بكالوريوس في التربية الفنية في فرع الاختيار الأساسي
المبين في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة ماجستير في التربية الفنية في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

٣ - درجة دكتور الفلسفة في التربية الفنية في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

ثانياً - الدبلومات :

دبلوم الدراسة العليا في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٣٠) - مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس في التربية الفنية خمس سنوات منها سنة اعدادية .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٣١) - يشترط في الطالب لنيل درجة ماجستير في التربية الفنية أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس في التربية الفنية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٣٢) - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة في التربية الفنية أن يكون حاصلًا على درجة ماجستير في التربية الفنية في ذات التخصص أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٣٣) - يشترط في الطالب لنيل أي من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس في التربية الفنية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة . وأن يتابع الدراسة لمدة سنة واحدة وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

٣٠ - كلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان

مادة ٢٤٨ مكررا (٢٤) - يمنح مجلس جامعة حلوان بناء على طلب مجلس كلية الاقتصاد المنزلي الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولاً - الدرجات العلمية :

١ - درجة بكالوريوس في الاقتصاد المنزلي في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة ماجستير في الاقتصاد المنزلي في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

٣ - درجة دكتور الفلسفة في الاقتصاد المنزلي في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

ثانياً - الدبلومات :

دبلوم الدراسة العليا في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٢٥) - مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس في الاقتصاد المنزلي أربع سنوات .

مادة ٢٤٨ مكررا (٢٦) - يشترط في الطالبة لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد المنزلي أن تكون حاصلة على درجة بكالوريوس في الاقتصاد المنزلي في ذات التخصص أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن تتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٢٧) - يشترط في الطالبة لنيل درجة دكتور الفلسفة في الاقتصاد المنزلي أن تكون حاصلة على درجة ماجستير في الاقتصاد المنزلي في ذات التخصص أو على درجة معادلة لها من معهد

علمي آخر معترف به من الجامعة وأن تقوم ببحوث مبتكرة في مرسى
لدة سنين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٢٨) - يشترط في الطالبة نيل اى من دبلومات
الدراسة العليا أن تكون حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد
الغزلى أو على درجة متدله لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة
وأن تتابع الدراسة لمدة سنة واحدة وذلك طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

٣١ - كلية البريد بجامعة حلوان

مادة ٢٤٨ مكرراً (٢٩) - (منعاً بقرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٤٠) - (منعاً بقرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٤١) - (منعاً بقرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٤٢) - (منعاً بقرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) .

٣٢ - كلية الزراعة بجامعة حلوان (١)

مادة ٢٤٨ مكرراً (٤٣) - (منعاً بقرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥) .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٤٤) - (منعاً بقرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥) .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥
(الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٧/٢٥ - العدد ٣٠) ونص في مادته الاولى
على ان تستبدل بعبارة « كلية علوم القطن » عبارة « كلية الزراعة »
وذلك أينما وردت هذه العبارة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم
الجامعات .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٤٥) - (منغاة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥) •

مادة ٢٤٨ مكرراً (٤٦) - (منغاة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥) •

مادة ٢٤٨ مكرراً (٤٧) - (منغاة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥) •

(معهد الدراسات العليا للطفولة جامعة عين شمس)

مادة ٢٤٨ مكرراً (٤٨) - يمنح مجلس جامعة عين شمس بناء على
طلب مجلس معهد الدراسات العليا للطفولة الدرجات العلمية الآتية :

١ - درجة الماجستير فى دراسات الطفولة فى أحد :تخصصات البيئة
فى الالاتحة الداخلية •

٢ - درجة الدكتوراة الفلسفة فى دراسات الطفولة فى احد التخصصات
ابينة فى الالاتحة الداخلية •

مادة ٢٤٨ مكرراً (٤٩) - يشترط فى الطالب لنيل درجة الماجستير فى
دراسات الطفولة أن يكون حاصلًا على درجة انليسانس أو انيكالوريوس
المناسب لنوع التخصص من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة
معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع
الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام الالاتحة الداخلية،

مادة ٢٤٨ مكرراً (٥٠) - يشترط فى الطالب لنيل درجة دكتوراة
الفلسفة فى دراسات الطفولة أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير فى
دراسات الطفولة من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها
من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة لمدة
سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام الالاتحة الداخلية •

(معهد دراسات وبحوث تعليم الكبار)

مادة ٢٤٨ مكرراً (٥١) - يمنح مجلس جامعة عين شمس بناء على طلب مجلس معهد دراسات وبحوث تعليم الكبار الدرجات العلمية الآتية :

- ١ - دبلوم الدراسات العليا في تعليم الكبار .
- ٢ - درجة الماجستير في تعليم الكبار .
- ٣ - درجة الدكتوراة في تعليم الكبار .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٥٢) - يشترط في الطالب لنيل درجة دبلوم الدراسات العليا في تعليم الكبار أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٥٣) - يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير في تعليم الكبار أن يكون حاصلاً على دبلوم تعليم الكبار من معهد تعليم الكبار أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنة على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكرراً (٥٤) - يشترط في الطالب لنيل درجة الدكتوراة في تعليم الكبار أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير في تعليم الكبار من معهد تعليم الكبار أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ؛ وأن يقوم ببحوث مبتكرة لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

(معهد الكفاية الانتاجية بجامعة الزقازيق)

مادة ٢٤٨ مكررا (٥٥) - (مستبدلة بالقرار الجمهورى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٨٧) يمنح مجلس جامعة الزقازيق بناء على طلب معهد الكفاية الانتاجية درجة البكالوريوس فى الكفاية الانتاجية فى احدى الشعب الآتية :

- ١ - الشعبة التجارية •
- ٢ - الشعبة الصناعية •
- ٣ - الشعبة الزراعية •

مادة ٢٤٨ مكررا (٥٦) - مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس فى الكفاية الانتاجية أربع سنوات •

مادة ٢٤٨ مكررا (٥٧) - يمنح مجلس جامعة عين شمس بناء على طلب مجلس معهد الدراسات والبحوث البيئية الدرجات العلمية الآتية :

- ١ - دبلوم الدراسات العليا فى علوم البيئة •
- ٢ - درجة الماجستير فى علوم البيئة •
- ٣ - درجة الدكتوراة فى علوم البيئة •

مادة ٢٤٨ مكررا (٥٨) - يشترط فى الطالب لنيل دبلوم الدراسات العليا فى علوم البيئة ان يكون حاصلًا على درجة الليسانس أو البكالوريوس من احدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة وفقا لأحكام اللائحة الداخلية •

مادة ٢٤٨ مكررا (٥٩) - يشترط فى الطالب لنيل درجة الماجستير فى علوم البيئة أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس أو البكالوريوس من احدى الجامعات المصرية أو درجة معادلة لها من معهد علمى آخر

معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٦٠) - يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة في علوم البيئة أن يكون حاصلا على درجة الماجستير في علوم البيئة من معهد الدراسات والبحوث البيئية أو على درجة دنانة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٦١) - يمنح مجلس جامعة الاسكندرية بناء على طلب مجلس معهد الدراسات العليا والبحوث الدبلومات والدرجات العلمية الآتية :

١ - دبلوم الدراسة العليا في أحد مجالات التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة ماجستير في أحد مجالات التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

١ - دبلوم الدراسة العليا في أحد مجالات التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٦٢) - يشترط في الطالب لنيل دبلوم الدراسة العليا أن يكون حاصلا على درجة البكالوريوس أو الليسانس من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٦٣) - يشترط في انطالاب لنيل درجة الماجستير في الدراسات العليا والبحوث أن يكون حاصلا على درجة البكالوريوس أو الليسانس من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من

معهد علمى معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٦٤) - يشترط فى الطالب لنيل درجة دكتور الفلسفة فى الدراسات العليا والبحوث أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير فى التخصص من المعهد أو على درجة معادلة لها من معهد معترف به من الجامعة ، وأن يقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

(معهد الكبد جامعة المنوفية)

مادة ٢٤٨ مكررا (٦٥) - (مضافة بالقرار الجمهورى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٨٧) تمنح جامعة المنوفية بناء على طلب معهد الكبد الدرجات العلمية الآتية :

١ - درجة ماجستير فى أحد فروع التخصص المبينة فى اللائحة الداخلية .

٢ - درجة دكتوراه فى أحد فروع التخصص المبينة فى اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٦٦) - (مضافة بالقرار الجمهورى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٨٧) يشترط فى الطالب لنيل درجة الماجستير أن يكون حاصلًا على درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة أو أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير فى التخصص فى أحد فروع الطب من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ مكررا (٦٧) - (مضافة بالقرار الجمهورى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٨٧) يشترط فى الطالب لنيل درجة الدكتوراه أن يكون حاصلًا

على درجة الماجستير في فروع التخصص من احدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وغفلاً لأحكام اللائحة الداخلية .

الباب الخامس

النظام المالى

(اولا) الأحكام العامة والسلطات المالية

مادة ٢٤٩ - تطبق أحكام القوانين واللوائح المالية العامة وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون تنظيم الجامعات أو هذه اللائحة .

مادة ٢٥٠ - مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات وهذه اللائحة يكون للمسئولين بالجامعات السلطات المالية التالية :

(١) لرئيس الجامعة جميع السلطات المقررة للوزير وله وحده البت في الحالات التي تقضى القواعد واللوائح المالية العامة عرضها على وزير المالية او وزارة المالية أو الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

(ب) لنائب رئيس الجامعة وأمين المجلس الأعلى للجامعات وأمين الجامعة - كل في دائرة اختصاصه - السلطات المالية المقررة لوكيل الوزارة وسلطات المراقب المالى .

(ج) لعمداء الكليات ورؤساء الوحدات ذات الطابع الخاص ومن يفوضه رئيس الجامعة كل في دائرة اختصاصه - جميع السلطات المالية المقررة لوكيل الوزارة .

(د) لرؤساء الأقسام العلمية بالكليات وأمين الجامعة المساعد ومن يندبه رئيس الجامعة ومدير عام أمانة المجلس الأعلى للجامعات - كل في دائرة اختصاصه - جميع السلطات المالية المقررة لرؤساء المصالح .

مادة ٢٥١ - لعمداء الكليات وأمين الجامعة والأمناء المساعدين الترخيص باستخراج الشهادات والصور وسائر المستخرجات من الدفاتر الرسمية بعد أداء الرسوم المقررة .

(ثانياً) الموازنة والرقابة على تنفيذها

مادة ٢٥٢ - يكون لكل جامعة موازنة خاصة بها تعد على نمط موازنات الهيئات العامة وتشمل جميع الإيرادات المنظور تحصيلها والنفقات المقرر صرفها خلال السنة المالية .

ويعد مجلس الجامعة مشروع الموازنة بعد استطلاع رأى مجالس الكليات والوحدات التابعة للجامعة ويتولى وزير التعليم العالي عرضه ، بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات ، على جهات الاختصاص وفقاً لأحكام القانون .

مادة ٢٥٣ - يقدم الى مجالس الجامعات والكليات بصفة دورية كل ثلاث شهور بيان مالى عن مراكز الاعتمادات المئوية مع مراعاة مقارنة ذلك باعتمادات الموازنة ومثلتها في السنة السابقة وتوضيح الفروق زيادة وتنقصاً وأسبابها . وتنظم اللوائح المالية لكل جامعة قواعد اعداد هذه البيانات الدورية والرقابة عليها .

مادة ٢٥٤ - تقوم كل جامعة بفتح حساب مصرفى بالبنك المركزى المصرى تودع فيه جميع الإيرادات المحصلة غللاً واعانات الحكومة عدا إيرادات الصناديق الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص ويتم السحب بموجب شيكات على البنك موقعاً عليها من المختص بالجامعة توقيعاً أولاً ومن ممثل وزارة المالية توقيعاً ثانياً .

مادة ٢٥٥ - ينظم مجلس الجامعة في حدود الموازنة قواعد منسح الاعانات والمكلفات وما تساهم به الجامعة في التمثيل في المؤتمرات والمهمات العلمية والأجازات الدراسية والرحلات والبحوث العلمية والتدريب

والاشراف والمحاضرات العامة ونفقات الطبع والنشر وما شبه ذلك ويكون
الصرف بموافقة رئيس الجامعة أو من يندبه .

(ثالثا) الحسابات

مادة ٢٥٦ - تنظم اللائحة المالية والصائية لكل جامعة نظام
الحسابات ومستنداتها وسجلاتها وفق أصول المحاسبة المتبعة للهيئات
العامة ويعتمد انظام المحاسبى على ما يأتى :

(أ) نظام المحاسبة بالاوزان التخطيطة للجامعة والكليات
والوحدات الفرعية .

(ب) نظام المحاسبة المالية للإيرادات والنفقات والمراكز المالية .

(ج) نظام المحاسبة عن تكلفة الخدمات والأعمال .

مادة ٢٥٧ - لرئيس جامعة أن يرخص فى تسوية مبالغ فى حدود ٢٠٠
جنيه بدون مستندات اذا وجدت مبررات تستدعى ذلك وما زاد على
ذلك يكون بتريخيص من مجلس الجامعة .

ولرئيس الجامعة أو من يندبه أن يرخص فى تقسيط مبالغ مستحقة
للجامعة لدى عاملين أو أفراد اذا لم يتجاوز أى مبلغ منها ٢٠٠ جنيه
واذا جاوزه كان الترخيص من مجلس الجامعة بشرط ألا تزيد مدة
التقسيط على ثلاث سنوات وألا يتجاوز المبلغ ٥٠٠ جنيه فى غير هذه
الحالة تجب موافقة وزارة المالية .

مادة ٢٥٨ - لنائب رئيس الجامعة وعمداء الكليات وأمين الجامعة -
كل فى دائرة اختصاصه صرف مرتبات ومكافآت مقدما للاستاذة الزائرين
وأعضاء هيئة التدريس ومدرسى اللغات وغيرهم من خارج الجمهورية
بعد تسلمهم العمل وذلك فى حالات الضرورة القصوى على ألا يتجاوز
ما يصرف منها فى كل مرة ما يعادل مرتب أو مكافأة شهر وعلى أن تخصم

قيمة تلك المسلفة من المكافأة المستحقة شهريا خلال مدة العقد أو أربعة شهور أيهما أقل .

ولتواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات وأمين الجامعة — كل في دائرة اختصاصه — الترخيص بصرف مرتبات ومكافآت الأساتذة والعاملين المعينين بعقود انتهت مدتها واتخذت الاجراءات لتجديدها ماداموا قائمين بالعمل وذلك بصفة مؤقتة لحين اتمام اجراءات التجديد .

مادة ٢٥٩ — تعد الجامعة حسابا شهريا عن كل نوع من أنسواع النشاط المالى وكذلك حسابا ربع سنوى ويتضمن هذا الحساب بيانات شاملة عن تقديرات الإيرادات واعتماد المصروفات السنوية وما تم تحصيله وما صرف فعلا وتبلغ صورة كل منها لوزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات . وتعد الجامعة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية حسابا ختاميا للجامعة يوضح الإيرادات والنفقات الفعلية مقارنة بتقديرات الموازنة وتعرض على مجلس الجامعة لاعتماده وإبلاغه لوزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات .

(رابعا) المشتريات

مادة ٢٦٠ — يكون شراء جميع احتياجات الجامعة ووحداتها المختلفة عن طريق مناقصات عامة يعلن عنها . ويجوز عند الاقتضاء أن يكون الشراء عن طريق مناقصات محلية أو محدودة أو بالممارسة ، كما يجوز أن يتم الشراء عن طريق الأمر المباشر وتكون سلطة الترخيص باجراء المناقصات المحلية والمحدودة والممارسة والأمر المباشر والبت فيها بإسنادها أو نالها على الوجه التالى :

التصرف	رئيس مجلس القسم أو الأجن المساعد	نائب رئيس الجامعة والمعيد أو الأجن	رئيس الجامعة
أولا - المناقصات والممارسات	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
ثانيا - الشراء بالأمر المباشر:			
- المشتريات العادية	٥٠٠	٢٠٠٠	—
- مقاولات الأعمال	١٠٠٠	٥٠٠٠	—
- الشراء من مخزون	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
ثالثا - اعتماد توصيات البت			
في المزايدات	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

والجامعة أن تتعاقد مباشرة دون مناقصات مع شركات القطاع العام المتخصصة على التوريدات والمقاولات في حدود ١٠٠ ألف جنيه بترخيص من نائب رئيس الجامعة أو أمينها وبترخيص من رئيس الجامعة فيما زاد على ذلك .

مادة ٣٦١ - تتولى الجامعة دون الرجوع إلى أى جهة أخرى استيراد احتياجاتها من الأجهزة والكيماويات وغيرها من المهمات التي تحتاج إليها . والقيام بكافة الإجراءات اللازمة للاستيراد بما في ذلك التفتيش في المطارات وإصدار تصاريح الاستيراد المخصصة في حدود النقص النقدية للجامعة وإيراداتها من النقد الأجنبي ويتم فتح الاعتمادات المستندية عن طريق البنك المودع فيه أموال الجامعة بمجرد إخطاره بفتح الاعتماد .

مادة ٣٦٢ - يجوز التأمين على المشتريات في الحالات الضرورية التي تستلزم ظروف خاصة التأمين عليها ويكون الترخيص في ذلك من رئيس الجامعة أو من يفوضه من نواب رئيس الجامعة أو المندوب أو أمين الجامعة .

مادة ٣٦٣ - للجامعة شراء الكتب والمجلات العلمية والدوريات وغيرها من المصنفات العلمية بدون مناقصة على أن يكون الترخيص بالشراء في حدود السلطات الآتية :

١ - لرئيس مجلس القسم والأمين المساعد - كل في دائرة اختصاصه - الترخيص بالشراء في حدود ٢٠٠ جنيه .

٢ - لنواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات وأمين الجامعة - كل في دائرة اختصاصه - الترخيص بالشراء في حدود ٥٠٠ جنيه .

٣ - لرئيس الجامعة أو من يفوضه الترخيص بالشراء فيما يزيد على ذلك .

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٨٩ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ يضع مجلس الجامعة قواعد التصرف بمقابل أو دون مقابل في الكتب والمجلات والدوريات والمطبوعات .

مادة ٣٦٤ - يجوز للجامعة أن تتولى الطبع والنشر وأجراءت الشراء والاصلاح والصيانة والأعمال اللازمة لها في حدود الاعتمادات المقررة بالموازنة دون الرجوع للوزارات والمصالح والمؤسسات وغيرها من الهيئات المنصوص عليها في اللوائح المالية .

مادة ٣٦٥ - يجوز الاذن بالدفع المقدم في الحالات الضرورية ويكون الدفع مقابل خدمات أو مشتريات أو تنفيذ أعمال وذلك بترخيص من :
(أ) عمداء الكليات وأمين الجامعة ومن يندبه رئيس الجامعة - كل في دائرة اختصاصه في حدود ٧٥٪ من القيمة المتعاقد عليها .

(ب) رئيس الجامعة أو من يندبه فيما يريد على ذلك .

ويجوز لرئيس الجامعة عند الضرورة اعفاء بعض شركات القطاع العام المنتجة لأصناف معينة أو الاحتكارية لتوزيعها من تقديم خطابات الضمان عن الدفعات المقدمة .

مادة ٢٦٦ - تكون تلبية احتياجات الجامعة والكليات والوحدات الفرعية واستغلال مبانيها وموجوداتها وفقاً لما تقرره مجالسها وطبقاً للقواعد التى يضعها مجلس الجامعة .

(خامساً) الصناديق الخاصة

مادة ٢٦٧ - ينشأ بكل جامعة صناديق خاصة للأغراض الآتية :

أولاً - صندوق الخدمات التعليمية للرسوم والمصروفات التى يؤدنها الطلاب طبقاً لهذه اللائحة مقابل الخدمات الطلابية والتعليمية وتتكون موارده من :

- (أ) رسم المكتبة .
- (ب) رسم المختبرات .
- (ج) رسم الانتساب ورسم الاستماع والتدريب .
- (د) رسم القيد والمصروفات الحراسية للطلاب الوافدين .
- (هـ) رسم دخول الامتحان المشار اليه فى المادة (٢٧١ / سادساً) من هذه اللائحة .

(و) رسم استفراج الشهادات .

ثانياً - صندوق حصىلة بيع المباني والأراضى المخصصة لأغراض الجامعات والأجهزة والأدوات والمعدات التى يثبت عدم صلاحيتها .

ثالثاً - صندوق حصىلة رسوم الصيانة ، واستهلاك الأدوات ، والنشاط الرياضى والاجتماعى المحصلة من طلاب المدن الجامعية ، ومقابل الانتماء للوفود الزائرة .

رابعاً - صندوق الخدمات الطبية .

وتتكون موارده من :

- (أ) رسوم الخدمات الطبية المنصوص عليه فى هذه اللائحة .

(ب) سائر الموارد الأخرى التي ترد لأغراض هذا الصندوق .

ثامسا - يجوز بقرار من المجلس الأعلى للجامعات : بناء على اقتراح مجلس الجامعة وبموافقة وزارة المالية انشاء صناديق خاصة أخرى لأية رسوم تفرض مستقبلا .

مادة ٣٦٨ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) يكون للصناديق الخاصة موازنة تقديرية وتودع حصيلتها في البنك الذي يختاره مجلس الجامعة وتخصص حصيلة كل رسم للخدمة المؤدى عنها وفقا للنظام الذي يضعه مجلس الجامعة ويرحل الفائض من سنة لأخرى ، ويرفق بالحساب الختامى للجامعة كشف مبين فيه ما تم تحصيله وصرفه خلال العام المالى وتخصص حصيلة الصناديق من النقد الأجنبى لاستيراد التجهيزات والكتب والدوريات وغيرها ولا تحسب في الحصة النقدية المخصصة للجامعة .

مادة ٣٦٩ - يجوز للجامعة بيع المباني والأراضى المخصصة لأغراضها والأجهزة والأدوات والمعدات والتي يثبت عدم صلاحيتها على أن تودع حصيلتها في صندوق يصرف منها على الانشاءات والتجهيزات دعما للتعليم الجامعى وذلك طبقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات بعد أخذ رأى مجالس الجامعات .

مادة ٣٧٠ - تحدد اللائحة المالية لكل جامعة نظام الصناديق الخاصة وقواعد التصرف في حصيلتها .

(ثامسا) التأمينات ورسوم الخدمات

مادة ٣٧١ - (١) يؤدى الطلاب الرسوم الآتية سنويا ، وتخصص حصيلة كل رسم للخدمة التي يؤدى عنها .

(١) الفقرة الأخيرة من البند أولا والفقرة الثانية من البند ثانيا والبند رابعا والبند سادسا مستبدلة بالمادة الأولى من قرار رئيس جمهورية مصر

أولا - رسم المكتبة ٥٠ قرشا لطالب الليسانس والبيكالوريوس
٢٠٠ قرش لطالب الدراسات العليا

رسم الاتحاد ١٥٠ قرشا

رسم الخدمات الطبية .. ١٠٠ قرش

رسم التأمين ضد الحوادث ٢٥ قرشا

رسم صندوق مساعدة الطلاب ٥٠ قرشا

وتؤدي هذه الرسوم دفعة واحدة قبل بدء الدراسة بالنسبة لطالب
درجة الليسانس أو البكالوريوس أو طالب الدراسات العليا .

كما تؤدي هذه الرسوم سنويا بالنسبة للطالب المتقيد للحصول على
درجة الماجستير أو الدكتوراة .

ويعمل المدرسون المساعدون والمعيدون وسائر القوائم بالتدريس
بالجامعات من أداء هذه الرسوم ، ولا يجوز إعفاء بقية الطلاب من أدائها .

ثانيا - رسم المختبرات وتأمين الأدوات :

يؤدي الطالب في الكليات العملية وأقسام الكليات النظرية التي تجري
فيها دراسات معملية علاوة على ما تقدم رسما للمختبرات قدره ثلاثة
جنيهاً عند أول قيده ويؤدي طالب الدراسات العليا فيها من غير المدرسين
المساعدين والمعيدين رسما قدره خمسة جنيهاً عند أول قيده على أن
تخصص حصيلة هذا الرسم للخدمة المعملية بالجامعة .

ويؤدي طالب كلية طب الأسنان علاوة على رسم المختبرات مبلغا
قدره سبعة جنيهاً عند قيده بالفرقة الأولى وخمسة عشر جنيهاً عند قيده

في فرقة أعلى وذلك تأميناً للأدوات والأجهزة التي تصرف اليه عبادة حتى يردّها سليمة كاملة ، ويرد التأمين للطلاب عند انتهاء دراسته في هذه الكلية أو انقطاعه بصفة نهائية .

وفي جميع الأحوال يجب أن يحصل الطالب على براءة ذمة من الكلية المختصة عند انتهاء دراسته أو انقطاعه .

ثالثاً - يؤدي طالب كلية الصيدلة أربعة جنيهات مقابل مكافأة تصرف للصيدلة التي يقضى فيها التمرين .

رابعاً - يؤدي الطالب المنتسب في بدء العام الجامعي رسم انتساب مقداره مائة وخمسين قرشاً ورسم مكتبة مقداره خمسون قرشاً ورسم تأمين ضد الحوادث مقداره خمسة وعشرون قرشاً ولا يجوز الاعفاء من أى من هذه الرسوم ، ويجوز لطلاب المنتسب الاستفادة من الخدمات الطبية ومن خدمات صندوق مساعدة الطلاب إذا سدد الرسوم المقررة لها .

خامساً - مصروفات الدراسة لغير المصريين :

يؤدي الطالب الوافد على غير منحة من منح جمهورية مصر العربية التي يقرها وزير التعليم الرسوم الآتية :

(أ) بالنسبة لطلاب مرحلة الليسانس والبيكالوريوس :

١ - رسم قيد لأول مرة مقداره ٧٥٠ جنيه استرليني في كليات الآداب ، والحقوق ، والتجارة ، والاقتصاد والعلوم السياسية ، ودار العلوم ، والدراسات العربية والبلات والتربية بالنسبة للاقسام الأدبية ، ومقداره ١٢٠٠ جنيه استرليني في الكليات والمعاهد الأخرى .

٢ - مصروفات دراسية سنوية مقدارها ٧٥٠ جنيه استرليني في كليات الفئة الأولى المبينة في الفقرة (١ / أ) ، ومقدارها ١٢٠٠ جنيه استرليني في الكليات والمعاهد الأخرى .

(ب) بالنسبة لطلاب الدراسات العليا :

١ - رسم قيد لأول مرة مقداره ٩٠٠ جنيه استرليني في كليات الفئة الأولى المبينة في الفقرة (١ / أ) ، ومقدارها ١٣٥٠ جنيه استرليني في الكليات والمعاهد الأخرى .

٢ - مصروفات دراسية سنوية :

يؤدي طالب الدبلوم مصروفات مقدارها ٧٥٠ جنيه استرليني في كليات الفئة الأولى المبينة في الفقرة (١ / أ) ، ومقدارها ١٢٠٠ جنيه استرليني في الكليات والمعاهد الأخرى .

ويؤدي طالب درجة الماجستير مصروفات مقدارها ٨٠٠ جنيه استرليني في كليات الفئة الأولى المبينة في الفقرة (١ / أ) ، ومقدارها ١٣٥٠ جنيه استرليني في الكليات والمعاهد الأخرى .

ويؤدي طالب درجة الدكتوراه مصروفات مقدارها ١٥٠٠ جنيه استرليني في كليات الفئة الأولى المبينة في الفقرة (١ / أ) ، ومقدارها ٢٢٥٠ جنيه استرليني في الكليات والمعاهد الأخرى .

(ج) تؤدي المصروفات الدراسية على قسطين يستحق أولهما في بداية العام الجامعي والآخر بعد عطلة نصف السنة .

ويؤدي الطالب المرخص له في التقدم للامتحان من الخارج في مرحلة الليسانس والبكالوريوس المصروفات الدراسية المنصوص عليها في الفقرة (١ / أ) .

(د) يخصص جزء من حصة كل رسم للخدمة التي يؤديها عنها ويورد الباقي لحساب الخزانة العامة وفقا لما يحدده وزير التعليم .

(هـ) يجوز لوزير التعليم تقرير الوضع على منح إعفاء من الرسوم ومصروفات الدراسة للطلاب الأجانب كلها أو بعضها .

(و) تستثنى من القواعد السابقة فروع الجامعات والكليات في الخارج وفقا للنظام الذي يقرره وزير التعليم .

سابعاً : المكافآت والجوائز الدراسية

مادة ٢٧٢ - (الفقرة الرابعة مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) يمنح الطلاب المستجدون من أبناء جمهورية مصر العربية الذين لا يجاوز ترتيبهم في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة اثلاثين في شعبة العلوم والعشرة في شعبة الآداب والخمسة في امتحان كل من شهادات الدراسة الثانوية الفنية مكافأة قدرها مائة وعشرون جنيهاً سنوياً لكل منهم .

ويمنح الطلاب المستجدون من أبناء جمهورية مصر العربية الحاصلون على ٨٠٪ على الأقل في التقدير العام لامتحان شهادة الدراسة الثانوية الفنية من غير المشار إليهم في الفقرة السابقة مكافأة قدرها أربعة وثمانون جنيهاً .

ويستمر صرف المكافأة المشار إليها بالفقرتين السابقتين للطلبة الحاصلين عليها بالفئات المذكورة إذا حصل الطالب في امتحان النقل على تقدير عام جيد جداً .

وكل من يحصل على تقدير عام ممتاز في امتحان النقل يمنح مكافأة سنوية قدرها مائة وعشرون جنيهاً ، ومن يحصل على تقدير عام جيد جداً من غير المشار إليهم في الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة يمنح مكافأة سنوية قدرها ستون جنيهاً ويضع المجلس الأعلى للجامعات قواعد تطبيق هذا النظام على الطلاب الذين يقبلون في سنوات تلي السنوات الاعدادية والأولى في الكليات التي ليس بها سنوات اعدادية .

وكل من يحصل على تقدير عام ممتاز في امتحان النقل يمنح مكافأة سنوية قدرها مائة وعشرون جنيهاً . ومن يحصل على تقدير عام جيد جداً من غير المشار إليهم في الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة يمنح مكافأة قدرها ستون جنيهاً سنوياً .

ويكون منح المكافأة مقصوراً على السنة الدراسية التالية للسنة التي يحصل فيها الطالب على التقدير سالف الذكر ، وتجدد المكافأة كلما توافر شرطها وفقاً للتفصيل السابق .

وبالنسبة للكلية التي لا يعقد فيها امتحانات نقل سنوياً يستمر منح المكافأة المشار إليها خلال المرحلة الدراسية التي تلي امتحانات النقل .

ويكون صرف المكافآت المشار إليها في هذه المادة على أقساط شهرية خلال العام الدراسي ، وتصرف المكافأة دفعة واحدة إلى ورثة الطالب إذا تولى بعد استحقاقها .

ويجوز للمجلس الأعلى للجامعات بناء على اقتراح مجالس الجامعات تفريز مكافآت لتشجيع الدراسات في بعض الأقسام .

وتسرى الأحكام السابقة فيها عدا ما جاء بالفقرة الأولى على الطلاب المستجدين من أبناء جمهورية مصر العربية الناجحين في شهادة الثانوية العامة الذي يجري تحت إشراف حكومة جمهورية مصر العربية في غزة أو في أي من الدول الأخرى .

مادة ٢٧٣ - يجوز أن تمنح مكافآت دراسية لل حاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس على أساس التفوق وذلك للتفريغ للدراسات العليا بالجامعة .

ويكون منح المكافأة بقرار من رئيس الجامعة بناء على موافقة مجلس الدراسات العليا والبحوث واقتراح مجلس الكلية ويراعى في ذلك التقدير النهائي لدرجة الليسانس أو البكالوريوس أو الدبلومات أو الدرجات العلمية الأعلى وسلوك الطالب وتقدمه في دراسته والمادة التي يراد مواصلة الدراسة والبحث فيها ، وتكون المكافأة ثلاثمائة جنيه في السنة لل حاصلين

على درجة الليسانس أو البكالوريوس وأربعمئة وثمانون جنيتها للخاصين على درجة الماجستير وتؤدي المكافأة على أقساط شهرية لمدة سنة قابلة للتجديد بناء على طلب مجلس الكلية المختص .

وتضم مدة المنحة الى مدة الخدمة في حساب الأقدمية أو الخبرة عند التعيين في الوظائف الجامعية والحكومية ووظائف القطاع العام .

ولمجلس الدراسات العليا والبحوث بناء على اقتراح مجلس الكلية أن يهرم الطالب من المكافأة الدراسية قبل انتهاء مدتها إذا رسب في الامتحان أو إذا كان ملوكه أو حالته الدراسية وفقاً لتقارير المشرف عليه لا تجعله جديراً باستمرار تعتمده بها .

مادة ٢٧٤ - يجوز أن يمنح الطلاب المكافآت والجوائز التي تأتي عن طريق التبرع الخاص وفقاً للشروط التي يشترطها المتبرع ، وذلك بعد موافقة مجلس الجامعة عليها .

ويجوز أن يطلق على المكافآت أو الجوائز اسم المتبرع أو أى اسم آخر يختاره ويوافق عليه مجلس الجامعة .

(ثامنًا) مكافآت التدريس

مادة ٢٧٥ - لرئيس الجامعة أن يعهد إلى أعضاء هيئة التدريس وسائر القائمين بالتدريس في كليات الجامعة القاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية في غير كلياتهم داخل الجامعة ، وذلك بناء على اقتراح مجلس الكلية المنتخب إليها وبعد أخذ رأى مجلس الكلية المنتخب منها ، ويجوز في هذه الحالة منح المنتخب مكافأة تعين وفقاً للأحكام المبينة فيما بعد .

مادة ٢٧٦ - لمجلس الكلية أن يكلف أعضاء هيئة التدريس وسائر المشتغلين بالتدريس بالكلية القاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية

في الأقسام الملحقين بها أو في غيرها داخل الكلية بتمتعبر الكلية بأقسامها المختلفة والمعاهد التابعة لها وحدة قائمة بذاتها .

مادة ٢٧٧ - يجوز النذب للتدريس خارج الجامعة بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الكلية وأخذ رأى مجلس القسم المختص بشرط ألا يكون من شأن النذب المساس بحسن سير العمل بالكلية المنتدب منها ولا أن يسؤدى الى تغييب المنتدب عن مقرر عمله لأكثر من يومين في الأسبوع .

ويجوز النذب كل الوقت ، وفي هذه الحالة يعتبر اعارة ويخضع لأحكام الاعارات .

مادة ٢٧٨ - لا يجوز النذب الى القسم للتدريس في أقسام الليسانس والباكوريوس الا اذا استوفى أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من القائمين بالتدريس فيه - كل في مادته - النصاب المنصوص عليه في المادة التالية .

ولا يجوز النذب الى القسم للتدريس في أقسام الدراسات العليا الا اذا استوفى الأساتذة والأساتذة المساعدون كله في مادته التنصاف المنصوص عليه في المادة التالية .

مادة ٢٧٩ - (الفقرة الثانية مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ والفقرة الأخيرة مستبدلة بالقرار الجمهورى رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٨) يمنع أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وسائر القائمين بالتدريس في كليات الجامعات مكافآت مالية بالفئات المقررة في هذه اللائحة بمن ، عند تدبيرهم لالقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية في إحدى جامعات جمهورية مصر العربية غير جامعاتهم .

ويمنحون مكافآت مالية بالفئات المشار اليها عند قيامهم بالقضاء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية في جامعاتهم اذا زاد عدد ساعات الدروس أو المحاضرات والتمارين العملية التى يقومون بها أسبوعيا على

ثمان بالنسبة للأستاذة وعشر بالنسبة للأستاذة المساعدين واثنى عشرة بالنسبة إلى المدرسين وأربعة عشر بالنسبة للمدرسين المساعدين والمعيدين ويحدد المجلس الأعلى للجامعات النصاب بالنسبة للمدرسين خارج هيئة التدريس وتمنح المكافآت عن الساعات التي تريد على هذا النصاب .

كما تصرف مكافآت بالفئات المشار إليها عن ساعات التدريب الصيفي ومشروعات البكالوريوس والدراسات العليا التي تتم بعد اعلان نتائج الامتحانات ، دون استيفاء النصاب المقرر لساعات التدريس . وعند حساب المكافأة الخاصة بالتدريس في الدراسات العليا تحسب الساعة ساعتين .

مادة ٢٨٠ - يعامل الأستاذ المتفرغ معاملة الأستاذ القائم بالعمل من حيث تحديد نصاب التدريس ومكافآت الساعات الزائدة على النصاب وغيرها من المكافآت .

مادة ٢٨١ - (١) تحديد المكافآت المقررة في المواد السابقة بما يعادل ٣٪ من أول مربوط الفئة المالية عن الدرس الواحد لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين ومدرسي اللغات والمدرسين خارج هيئة التدريس ولن يندب للتدريس من غير هذه الفئات اذا كان من العاملين في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(١) الفقرة الأولى مستبدلة بالمادة الأولى من قرار رئيس جمهورية العربية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٢ - العدد ٢٧) وقد نص في مادته الثانية على أن : « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره وذلك فيما عدا الزيادة في مكافآت التدريس والتدريب والامتحانات المقررة على التعديلات التي ادخلت على أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات بموجب هذا القرار وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فيعمل بها اعتبارا من بداية العام الجامعي ١٩٨٢/٨١ » والفقرة الثانية مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٢٨ - العدد ٢٢) .

وتحدد المكافآت المذكورة بما يعادل ٥٪ من أول مربوط الفئة المالية عن المدرس الواحد لن يندب للجامعات أو الكليات من خارج المدينة التي بها جامعته أو كنيته ، وتعتبر مدينتا القاهرة والجيزة في حكم هذا النص مدينة واحدة .

فإذا لم يكن من العاملين في الجهات السابقة ، عين رئيس الجامعة المختص بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختص مكافأته بما لا يجاوز ثلاثة جنيهات عن المدرس الواحد .

وفي جميع الأحوال يشترط ألا تقل المكافأة عن ثمانين قرشا للمدرس الواحد عدا مدرسة التمرريض ومدرسة مساعدات الممرضات فلا تقل المكافأة عن خمسين قرشا للمدرس الواحد .

مادة ٢٨٢ - تعتبر مدة المدرس ساعة فيما يتعلق بالدروس النظرية وساعتين فيما يتعلق بالدروس العملية .

مادة ٢٨٣ - لرئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختص أن يقرر مكافأة اجمالية لن يدعون من خارج الجامعة لالقاء محاضرات أو دروس بصفة عرضية أو لن يعهد اليهم بالاشراف على الجانب التطبيقي لدراسات معينة تستلزم خبرة خاصة بحيث لا تتجاوز هذه المكافأة ثلاثين جنيها في الشهر .

مادة ٢٨٤ - يمنح المنتدب للتدريس من العاملين في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها مبدأ عن محل اقامته بدل سفر ومصروفات انتقال وفقا للوائح العامة . أما المنتدب من غير العاملين فيقدر رئيس الجامعة بدل سفره ومصاريف انتقاله ، وبالنسبة للأساتذة الأجانب الزائرين فيقولى المجلس الأعلى للجامعات تحديد طريقة معاملتهم المالية .

(تاسعا) مكافآت الامتحان

مادة ٢٨٥ — لمعيد الكلية أن يكلف بأعمال الامتحان أعضاء هيئة التدريس وسائر القائمين بالتدريس والعاملين من غيرهم .

مادة ٢٨٦ — (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٤) تمنح مكافآت عن أعمال الامتحانات :

- ١ — لمن يعين من خارج الجامعة للقيام بهذه الأعمال .
- ٢ — لمن يندب من كلية الى كلية أخرى بشرط أن يقوم بهذه الأعمال علاوة على قيامه بأعماله الأصلية في كليته أو في قسمه .

٣ — لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين ومدرسي اللغات والمنتدبين للتدريس من الخارج بمكافآت اجمالية اذا باشروا أعمالا من الأعمال الآتية :

(أ) امتحانات الطلاب الذين يتقدمون لها من الخارج اذا عقد لهم امتحان خاص .

(ب) تصحيح أوراق الامتحانات .

(ج) فحص البحوث التي تقدم في امتحانات الدراسات العليا ومناقشتها والاشتراك في مناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه .

(د) العمل في لجنة المراقبة العامة ويشمل تنظيم مراحل الامتحان والرصد والمراجعة واعداد نتائج الامتحان .

(هـ) أعمال الملاحظة بلجان الامتحان .

مادة ٢٨٧ — (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٤) تقدر مكافآت تصحيح أوراق الامتحانات التحريرية بنسبة ما صححه المتحن في كل من هذه الأوراق على الأساس الآتي :

أولاً : امتحانات النقل والامتحانات النهائية لدرجتي الليسانس والبيكالوريوس ومعادلات هاتين الدرجتين وامتحان الدراسة العليا ستون

قرشا عن الورقة الواحدة بشرط ألا تقل جملة المكافأة في كل مادة للممتحن الواحد عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

ثانيا : في امتحان القبول ومعادلة شهادة الثانوية أربعون قرشا عن الورقة بشرط ألا تقل جملة المكافأة للممتحن الواحد عن عشرين جنيها في كل مادة .

ثالثا : في امتحانات مدرسة التمريض ومساعدات الممرضات ثلاثون قرشا للورقة بشرط ألا تقل جملة المكافأة للممتحن الواحد عن عشرين جنيها في كل مادة .

مادة ٢٨٨ - (١) إذا اقتضى الاختبار العملي تصحيح أوراق قدرت المكافأة على أساس ثلاثين قرشا لكل ورقة بشرط ألا تقل جملة المكافأة عن عشرين جنيها في كل مادة .

مادة ٢٨٩ - (١) يمنح الممتحن في كليات الهندسة والفنون مكافأة قدرها خمسة جنيهات عن كل مشروع في مقابل محصه ومناقشته شفويا .

مادة ٢٩٠ - (٢) يمنح من ينتدب لامتحان من خارج الكلية مكافأة عن الاختبارات الشفوية وحضور الامتحانات كما يلي :

(١) السادتان ٢٨٨ ، ٢٨٩ مستبدلتان بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٥/٣ - العدد ١٨) .

(٢) البند (١) مستبدل بالمادة الاولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨١ وقد نصت مادته الثانية على أن : « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره وذلك فيما عدا الزيادة في مكافآت التدريس والتدريب والإشراف والامتحانات المترتبة على التعديلات التي أدخلت على أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات بموجب هذا القرار وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فيعمل بها اعتبارا من بداية العام الجامعي ١٩٨٢/٨١ » والفقرة الأخيرة مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٥/٣ - العدد ١٨) .

(أ) إذا كان المتقدم من العاملين في الدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والشركات التابعة لها منح $\frac{3}{5}$ من مبدأ مربوط الفئة المالية عن كل جلسة من جلسات الامتحان ، $\frac{5}{5}$ من مبدأ مربوط الفئة المالية لمن يندب لتجامعات أو الكليات من خارج المدينة التي بها جامعتها أو كليته وتعتبر مدينتا القاهرة والجيزة في حكم هذا النص مدينة واحدة .

(ب) إذا كان المتقدم من غير هؤلاء عين مجلس الكلية مكافأته .

وفي جميع الحالات يشترط ألا تقل المكافأة لكل جلسة في الامتحانات الشفوية عن أربعة جنيهات ، عدا امتحانات تلميذات مدرسة التمرير فلا تقل المكافأة لكل جلسة عن جنيه واحد .

مادة ٢٩١ - (١) يمنح من يعمل داخل لجان المراقبة المضممة من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيديين والمدرسين خارج هيئة التدريس مكافأة قدرها $\frac{3}{5}$ من المرتب الشهري عن كل يوم من أيام العمل .

مادة ٢٩٢ - (١) تمنح مكافأة عن فحص البحوث والمقالات التي تستخدم في امتحانات الدراسة العليا بواقع جنيهين لكل بحث أو مقال ويحد أدنى عشرين جنيهًا بشرط أن يكون البحث أو المقال مقررًا مستقلاً .

مادة ٢٩٣ - (١) يمنح المشرف على رسالة الماجستير مكافأة قدرها مائة وخمسون جنيهًا ، ويمنح المشرف على رسالة الدكتوراه مكافأة قدرها ثلاثمائة جنيه وذلك بعد مناقشة الرسالة وإجازتها من لجنة الحكم على الرسالة ويحد أقصى تسعمائة جنيه في السنة الجامعية ، وإذا تعدد المشرفون قسمت المكافأة بينهم بالتساوي .

ويمنح المساعدون والعمال الفنيون بالأقسام التى تتم بها الرسائل وكذلك العاملون بإدارات الدراسات العليا والبحوث والإيفاد والمنح والكتبة مكافأة قدرها مائة جنيه لرسالة الماجستير ومائتا جنيه لرسالة الدكتوراه ، على أن توزع حصيلة هذه المبالغ على العاملين وفقا للتقاعد التى يضعها مجلس الدراسات العليا والبحوث بالجامعة على ألا تزيد المكافأة التى تمنح للفرد الواحد على ثلاثمائة جنيه سنويا .

مادة ٢٩٤ - (الفقرة الأولى) مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٤ (يمنح مكافأة مقدارها أربعون جنيها من يشترك في فحص الرسالة لدرجة الماجستير وتقديم التقرير عنها ومناقشتها إذا كان هناك محلا لهذه المناقشة وكذلك من يشترك في فحص البحوث المقدمة للحصول على هذه الجوائز .

وللمشرف على الرسالة أن يجمع بين هذه المكافأة ومكافأة الإشراف المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٢٩٥ - (الفقرة الأولى) مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٤ (يمنح مكافأة مقدارها ستون جنيها من يشترك في فحص الرسالة لدرجة الدكتوراه وتقديم التقرير عنها ومناقشتها إذا دعا الأمر إلى هذه المناقشة ، وإذا كان أحد المشتركين في الفحص من خارج مصر قدر له مجلس الكلية مكافأة لا تتجاوز مائة جنيه مع تحمل الجامعة مصاريف تحويل المكافأة .

وللمشرف عن الرسالة أن يجمع بين هذه المكافأة ومكافأة الإشراف على الرسالة .

مادة ٢٩٦ - يمنح المنتدب من العاملين في الدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وللشركات التابعة لها لأعمال امتحانات بعيثا عن محل إقامته بدل سفر ومصاريف انتقال وفقا للوائح العامة ، أما المنتدب من غير هؤلاء فيقدر عميد الكلية بدل سفره ونفقات انتقاله .

مادة ٢٩٧ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٤) يمنح الممتحن فى امتحانات التربية العملية بالكليات والأقسام التربوية مكافأة قدرها ٣٪ من المرتب الشهرى إذا كان من العاملين فى الدولة أو الهيئات العامة أو هيئات القطاع العام والوحدات الاقتصادية التابعة له ، و ٥٪ من المرتب الشهرى لمن يندب للجامعات أو الكليات من خارج المدينة التى بها جامعته أو كليته وتعتبر مدينتا القاهرة والجيزة فى حكم هذا النص مدينة واحدة ، فإذا كان من غير هؤلاء حدد مجلس الكلية مكافآته .

مادة ٢٩٨ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٤) يمنح العاملون من غير أعضاء هيئة التدريس وسائر القائمين بالتدريس الذين يكلفون أو يندبون لأعمال الامتحانات مكافأة يومية قدرها ٣٪ من المرتب الشهرى .

عاشرا : مكافآت ومنح أخرى

مادة ٢٩٩ - يمنح مكافأة بذات الفئات الواردة فى المادة السابقة من يندب للعمل بمكتب تنسيق قبول الطلاب فى الجامعات عن كل يوم من أيام العمل بالمكتب .

مادة ٣٠٠ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٤) يمنح أعضاء المجالس النيابية ولجانها مكافأة مقدارها خمسة عشر جنيها عن حضور كل اجتماع وتكون المكافأة خمسة وعشرين جنيها عن حضور اجتماعات مجالس الجامعات والمجالس الأعلى للجهات .

مادة ٣٠١ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٤) يمنح كل عضو من أعضاء اللجنة العلمية الدائمة لمفخص الانتاج العلمى للمرشحين لوظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين أو الحصول على لقبها العلمى خمسة عشر جنيها عن مفخص الانتاج العلمى لكل وظيفة ، ويمنح أعضاؤها والمتخصضون الذين تبتعين بهم اللجنة الذين يكلفون

بكتابة التقارير العلمية مكافأة قدرها خمسون جنيها عن كل وظيفة . ويجوز الجمع بين المكافأتين .

وإذا كان أحد المشتركين في الفحص من خارج مصر قدر له مجلس الكلية مكافأة لا تجاوز مائة جنيها مع تحمل الجامعة مصاريف تحويل المكافأة .

ولا يمنح من يشترك في خفض الانتاج العلمى للفرشحين لوظائف المدرسين مكافأة الا اذا كان من خارج الجامعة ، وتقدر المكافأة في هذه الحالة بخمسة عشر جنيها .

مادة ٣٠١ (مكررا) - (١) يمنح أعضاء لجان قطاعات التعليم الجامعى واللجان التى يشكنها المجلس الأعلى للجامعات عدا اللجان العلمية الدائمة مكافأة قدرها خمسة عشر جنيها عن حضور كل اجتماع .

مادة ٣٠١ مكررا (١) - (٢) يمنح المتخصصون الذين تستعين بآرائهم لجان قطاعات التعليم بالجامعة ليحث معادلة الدرجات العلمية الناظرة التى تمنحها الجامعات المصرية مكافأة قدرها عشرون جنيها عن بحث كل معادلة .

مادة ٣٠٢ - لا تصرف المكافآت والجوائز الدراسية ، ومكافآت التدريس ومكافآت الامتحان والمكافآت والمخ المأخوذة بالفتات الواردة في هذه اللائحة الا اعتبارا من أول يناير عام ١٩٧٦ .

مادة ٣٠٣ - يمنح أعضاء هيئة التدريس الذين يرخص لهم في

(١) مادة مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٧/٢٨ - العدد ٣٠) ومستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٥/٣ - العدد ١٨) .

(٢) مادة مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٢٨ - العدد ٣٢) .

مزاولة المهنة داخل الجامعة أو القيام بأعمال الاستشارة والخبرة ومعاونتهم نسبة من المتحصلات المترتبة على أعمالهم بالفئات التى يقررها المجلس الأعلى للجامعات .

مادة ٣٠٤ - يجوز أن يمنح أعضاء هيئة التدريس ومدرسو اللغات والفنيون من الأجانب بدل اغتراب لا يزيد حده الأقصى على الحد الأقصى لمرتبة الوظيفة التى يعين فيها .
وتحدد قيمة هذا البدل بقرار التعمين .

مادة ٣٠٥ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١) يجوز أن يمنح المعيدون والمدرسون المساعدون والمدرسون من خارج هيئة التدريس وطلاب المكافآت الدراسية والعاملون بالجامعات وأمانة المجلس الأعلى للجامعات مكافآت مساهمة في نفقات اعداد رسالة الماجستير والدكتوراه وذلك بناء على طلب الأستاذ المشرف ووفقا للنظام الذى يصدر به قرار من المجلس الأعلى للجامعات .

مادة ٣٠٦ - يجوز لمجلس الجامعة في حدود اعتمادات الميزانية تقرير صرف منح لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين وسائر القائمين بالتدريس الموفدين في مهمات علمية أو أجازات دراسية أو لحضور مؤتمرات ووفقا للقواعد التى يقررها المجلس .

الباب السادس

الوحدات ذات الطابع الخاص

مادة ٣٠٧ - يجوز بقرار من مجلس الجامعة انشاء وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فنى وإدارى ومالى من الوحدات الآتية :

- ١ - مستشفيات الجامعة وكلياتها ومعاهدها .

- ٢ - حساب البحوث بالجامعة .
- ٣ - مراكز التجارب والبحوث الزراعية .
- ٤ - ورش الجامعة وكتلياتها ومعاهدها .
- ٥ - مركز الحساب الطبى .
- ٦ - المعمل التجارى الاحصائى .
- ٧ - مطبعة الجامعة .
- ٨ - مراكز الخدمة العامة .
- ٩ - وحدات التحليل الدقيقة .

ويجوز انشاء وحدات أخرى ذات طابع خاص بقدرار من المجلس الأعلى للجامعات بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة .

مادة ٣٠٨ - تهدف هذه الوحدات الى تحقيق الأغراض التالية كلها أو بعضها .

(أ) معاونة الجامعة فى القيام برسالتها سواء فى مجال تعليم الطلاب وتدريبهم أو فى مجال البحوث .

(ب) اجراء البحوث العلمية الهادفة الى حل المشاكل الواقعية التى يواجهها النشاط الانتاجى أو دور الخدمات أو مواقع العمل المختلفة فى المجتمع .

(ج) معاونة النشاط الانتاجى بالأساليب العلمية التى تؤدى الى تطوير وخلق أساليب جديدة يترتب عليها وفرة الانتاج وتحده وتنصيبه .

(د) الاسهام فى تدريب أفراد المجتمع على استخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة وتعليمهم ورفع كفاياتهم الانتاجية فى شتى المجالات .

(هـ) توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والمؤسسات العلمية على الصعيد العربى والعالمى .

(و) المساهمة في تنفيذ مشروعات الجامعة وكلياتها ومراكزها وتزويدها باحتياجاتها والقيام بأعمال الصيانة والإصلاحات التي تدخل في اختصاصاتها .

(ز) القيام بالأعمال الانتاجية للغير .

مادة ٣٠٩ - يكون لكل وحدة من الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة حساب خاص بالبنك الذي تختاره الجامعة وتتكون موارده من :

(١) مقابل الخدمات التي تؤديها الوحدة للغير .

(ب) الأرباح الصافية الناتجة عن المعليات التي تؤديها الوحدة للغير .

(ج) التبرعات التي يقبلها مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس إدارة الوحدة .

(د) أي مولد خارجية يقبلها مجلس الجامعة .

وتشمل النفقات السنوية :

١ - الأجور والمكافآت .

٢ - المصروفات الجارية .

٣ - المصروفات الانشائية .

مادة ٣١٠ - تؤدي الأعمال المتعلقة بمتطلبات الجهة التي تتبعها الوحدة بدون مقابل، أما الأعمال التي تؤدي لتلقي الجهات التابعة للجامعة فيقتصر محاسبتها على قيمة الخامات ومستلزمات التشغيل وأجور العمال المؤقتين ونسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لا تزيد على ١٥٪ من مجموع العناصر السابقة .

مادة ٣١١ - يتولى إدارة كل وحدة مجلس إدارة يرأسه في تشكيله أن يكون ممثرا عن الأهداف التي ترمي الوحدة إلى تحقيقها .

ويجوز أن يضم إلى عضويته بعض الأعضاء من الخارج من ذوي الخبرة الفنية .

ويتم تشكيل المجلس بقرار من رئيس الجامعة وفقاً للنظام الذي يضعه مجلس الجامعة .

ويكون مجلس إدارة الوحدة هو السلطة المهيمنة على شؤونها وتصريف أمورها ووضع السياسة التي تحقق أغراضها تحت إشراف رئيس الجامعة وله على الأخص :

١ - وضع النظام الداخلي للعمل في الوحدة وتحديد اختصاصاتها والوصف العام لواجبات العاملين بها .

٢ - إعداد مشروع الخطة المالية السنوية للوحدة وحسابها الختامي قبل عرضه على الجهات المختصة .

٣ - النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل في الوحدة ومركزها المالي .

٤ - النظر في كل ما يرى وزير التعليم العالي أو رئيس الجامعة أو رئيس مجلس الإدارة عرضه عليه من مسائل تدخل في اختصاصه .

مادة ٢١٢ - تبلغ قرارات مجلس إدارة كل وحدة إلى رئيس الجامعة خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ صدورها لاعتمادها وتعتبر نافذة إذا لم يعترض عليها خلال أسبوعين من تاريخ وصولها مستوفاة إلى مكتبه .

مادة ٢١٣ - تخصص موارد المصناديق الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص من النقد الأجنبي لفدمة أغراضها بالاستيراد المباشر من الخارج عن طريق البنك المودع فيه حصيلتها .

مادة ٢١٤ - مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات وهذه اللائحة تكون لكل وحدة لائحة باخية تحدد اختصاصات مجلس الإدارة ورئيس

الجلس والنظم المالية والادارية للوحدة ويراعى أن تتميز اللائحة بما يلي :

(أ) بالنسبة للنظام المالى :

- ١ - إيضاح الموارد المالية للوحدة وأوجه الانفاق .
- ٢ - توفير المرونة الكفيلة بسرعة الاجراءات .
- ٣ - توفير الرقابة على الموارد والاستخدامات .

(ب) بالنسبة للنظام الفنى :

- ١ - أساليب التشغيل واعداد المقاييس .
- ٢ - توفير عنصر الرقابة على المنتج ومدى جودته وفقا للمواصفات المعتمدة .

(ج) بالنسبة للنظام الادارى :

- ١ - مرونة الاجراءات الادارية واختصار خطوات العمل .
- ٢ - تحقيق مبدأ اللامركزية فى إدارة جهاز الوحدة دفعا لمعجلة التطور بما يحقق أهدافها .

الباب السابع

احكام عامة (١)

مادة ٣١٥ - تسرى الاحكام الخاصة بالكليات والواردة فى هذه اللائحة على المعاهد التابعة للجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٩/٦/٢٨ - العدد ٢٦) ونص فى مادته الثالثة على أن « يستبدل بعبارة (احكام ختامية) الواردة بعنوان الباب السابع من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار اليها عبارة (احكام عامة) » .

مادة ٣١٦ - يصدر بشروط القبول بمدارس التمريض الملحقة بكليات الطب وشروط منح شهادتها والنظام الحراسى والتأديبى الخاص بها قرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى مجالس الكليات الملحقة بها تلك المدارس ومجالس جامعاتها وموافقة المجلس الأعلى للجامعات .

مادة ٣١٧ - (١) تنشأ بكل جامعة وحدة للامن الجامعى تتعدد مهامها فى حماية منشآت الجامعة وأمنها ، وتتبع رئيس الجامعة مباشرة ، وتتلقى منه أو ممن ينييه التعليمات اللازمة لأداء هذه المهام ، ويكون لأمرادها زى خاص يحمل شعار الجامعة .

ويصدر بتنظيم هذه الوحدات وطريقة تشكيلها وتحديد الاعتمادات المالية التى يطلب لأدائها بموازنات للجامعات قرار من رئيس المجلس الأعلى للجامعات .

الباب الثامن

الاتحادات الطلابية (٢)

مادة ٣١٨ - تشكل الاتحادات الطلابية من طلاب الكليات والمعاهد الجامعية النظامين المقيدين بها لنيل درجة البكالوريوس أو الليسانس

(١) مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٩/٦/٢٨ - العدد ٢٦) ومستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٤/١٠/١٨ - العدد ٤٢) .

(٢) الباب الثامن المتضمن المواد من ٣١٨ الى ٣٤٠ مضاف بالمادة الرابعة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٩/٦/٢٨ - العدد ٢٦) وقد نص فى مادته الخامسة على =

والمسددين لرسم الاتحاد • ويكون للطلاب الوافدين وللطلاب المنتسبين الذين يسددون رسوم الاتحاد حق ممارسة أوجه النشاط الخاص بالاتحاد بدون أن يكون لهم حق الانتخاب أو الترشيح •

مادة ٣١٩ - تهدف الاتحادات الطلابية إلى تحقيق ما يأتي :

(أ) تنمية القيم الروحية والأخلاقية والوعي الوطني والقومي بين الطلاب ، وتوعيدهم على القيادة ، واثابة الفرص لهم للتعبير المسئول عن آرائهم •

(ب) بث انروح الجامعة السنيمة بين الطلاب ، وتوثيق الروابط بينهم وبين أعضاء هيئة التدريس والعاملين •

(ج) اكتشاف مواهب الطلاب وقدراتهم ومهارتهم وصقلها وتجميعها •

(د) نشر وتشجيع تكوين الأسر والجمعيات التعاونية الطلابية ، ودعم نشاطها •

(هـ) نشر وتنظيم الأنشطة الرياضية والاجتماعية والكسفية والفنية والثقافية والارتقاء بمستواها وتشجيع المتفوقين فيها •

(و) تنظيم الامادة من طاقات الطلاب في خدمة المجتمع بما يعود على الوطن بالخير •

مادة ٣٢٠ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم

ما يأتي : « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٧٦ في شان لائحة اتحادات طلاب جمهورية مصر العربية ، كما يلغى كل نص يتعارض مع احكام هذا القرار » • وصدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/١/١ - العدد ١) ونص في مادته الأولى على ما يأتي : « تسرى على جامعة الأزهر احكام الباب الثامن من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار اليها فيما عدا المادة (٣٣٣) منها » •

٣٧٨ لسنة ١٩٨٤) يعمل مجلس اتحاد طلاب الكلية أو المعهد على تحقيق أهداف الاتحادات الطلابية من خلال اللجان التالية :

- ١ - لجنة الأسر .
 - ٢ - لجنة النشاط الرياضي .
 - ٣ - لجنة النشاط الثقافي .
 - ٤ - لجنة النشاط الفني .
 - ٥ - لجنة الجواله والخدمة العامة .
 - ٦ - لجنة النشاط الاجتماعي والرحلات .
- مادة ٣٢١ - تختص لجنة الأسر بما يأتي :

- تشجيع تكوين الأسر بالكلية أو المعهد ودعم نشاطها .
- التنسيق بين نشاط الأسر المختلفة بالكلية أو المعهد .

مادة ٣٢٢ - تختص لجنة النشاط الرياضي بما يأتي :

بث الروح الرياضية بين الطلاب وتشجيع المواهب الرياضية والعمل على تنميتها .

تنظيم النشاط الرياضي بالكلية أو المعهد بما في ذلك تكوين الفرق الرياضية وإقامة المباريات والمسابقات والحفلات والمهرجانات الرياضية .

مادة ٣٢٣ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٤) تختص لجنة النشاط الثقافي بما يأتي :

تنظيم أوجه النشاط الثقافي التي تؤدي الى تعريف الطالب بخصائص المجتمع واحتياجات تطوره .

العمل على تنمية الطاقات الأدبية والثقافية للطلاب .

مادة ٣٢٣ مكررا - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٤) تختص لجنة النشاط الفني بما يأتي :

تتمية النشاط الفنى للطلاب والعمل بما يتفق مع أغراضه السامية فى اتاحة الفرصة لابرار مواهبهم ورفع مستوى انتاجهم الفنى .

تشجيع الأنشطة الفنية والهوايات للطلاب ودعمها .

مادة ٣٢٤ - تختص لجنة الجلالة والخدمة العامة بما يأتى :

تنظيم أوجه نشاط حركة الكشف والارشاد على الأسس السليمة وفقا لمبادئها .

تنفيذ برامج خدمة البيئة التى يقرها مجلس الكلية والأقسام بما يساهم فى تنمية المجتمع والنعم على اشراك انطلاب فى تنفيذها والمساهمة فى مشروعات الخدمة العامة القومية التى تتطلبها احتياجات الوطن .

مادة ٣٢٥ - تختص لجنة النشاط الاجتماعى والرحلات بما يأتى :

العمل على تنمية الروابط الاجتماعية بين الطلاب وبين أعضاء هيئة التدريس والمعلمين واشاعة روح التعاون والاخاء بينهم وبث الروح الجامعية فيهم وذلك بكل الوسائل المناسبة .

تنظيم الرحلات والمسكرات الاجتماعية والثقافية والترفيهية التى تساعد الطلاب على التعرف على معالم الوطن .

مادة ٣٢٦ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٤) تشكل كل لجنة من اللجان السابقة سنويا بريادة رائد من أعضاء هيئة التدريس يصدر بتعيينه قرار من عميد الكلية أو المعهد وعضوية طالبين عن كل فرقة دراسية ينتخبهما سنويا طلاب فرقتهم الدراسية بطريق الاقتراع السرى .

وينتخب الطلاب أعضاء كل لجنة من بينهم أمينا وأمينًا مساعدًا لها .

ويحضر اجتماعات اللجان ممثل الجهاز الفنى لرعاية الشباب بالكلية أو المعهد .

مادة ٣٢٧ - (الفقرة الأخيرة مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٤) يختص مجلس اتحاد طلاب الكلية أو المعهد بما يأتي :

رسم سياسة اتحاد طلاب الكلية أو المعهد في ضوء البرامج المقدمة من اللجان .

اعتماد برامج عمل لجان مجلس الاتحاد المختلفة ومتابعة تنفيذها .
توزيع الاعتمادات المالية على اللجان ووضع الموازنة السنوية للمجلس ولجانة .

اعتماد الحسابات الختامية للاتحاد .
تنسيق العمل بين لجان مجلس اتحاد الكلية أو المعهد المختلفة .
العمل على توثيق العلاقات مع الاتحادات الطلابية الأخرى بكليات ومعاهد الجامعة .

انتخاب أمين وأمين مساعد لمجلس الاتحاد من بين أعضائه الطلاب .
مادة ٣٢٨ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٤) يشكل مجلس اتحاد طلاب الكلية أو المعهد سنوياً بزيادة عميد الكلية أو المعهد أو ينييه في ذلك من أعضاء هيئة التدريس وعضوية :

رواد لجان مجلس الاتحاد من أعضاء هيئة التدريس .
أمناء وأمناء مساعدي لجان مجلس الاتحاد من الطلاب .
وينتخب الطلاب أعضاء المجلس من بينهم أميناً وأميناً مساعداً للمجلس .

ويحضر اجتماعات المجلس رئيس الجهاز الفني لرعاية الشباب بالكلية أو المعهد .

ويكون رئيس الجهاز الفني لرعاية الشباب بالكلية أو المعهد أميناً لصندوق المجلس .

مادة ٣٢٩ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٤) يشكل بكل جامعة مجلس اتحاد طلاب الجامعة بزيادة نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب أو من ينوبه في ذلك رئيس الجامعة وعضوية كل من :

الأمناء والأمناء المساعدين لمجلسات الاتحادات الكليات والمعاهد بالجامعة.

وينتخب الطلاب أعضاء المجلس من بينهم أميناً وأميناً مساعداً للمجلس ويحضر رئيس الجهاز الفني لرعاية الشباب بالجامعة ورؤساء الوحدات المختصة بنشاط المجلس بالجهاز الفني لرعاية الشباب بالجامعة اجتماعات المجلس .

ويكون رئيس الجهاز الفني لرعاية الشباب بالجامعة أميناً لصندوق المجلس .

ويتولى رواد لجان الاتحادات ومجالسها ابداء المشورة لهذه اللجان والمجالس بما يؤكد تعميق الصلة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب وبما يتيح لهم إدارة شئونهم بأنفسهم .

كما يحضر ممثلوا الجهاز الفني لرعاية الشباب اجتماعات لجان الاتحادات ومجالسها ويشترون في مناقشتها دون أن يكون لهم صوت محدود .

مادة ٣٣٠ - يختص مجلس التنسيق الأنشطة الطلابية بالجامعة بما يأتى :

تنظيم المسابقات الرياضية والفنية والأدبية والكشفية التي تتم رسمياً بين كليات ومعاهد الجامعة وذلك بالتعاون مع الجهاز الفني لرعاية الشباب .

تكوين الفرق التي تمثل الجامعة في الأنشطة الرياضية والفنية والأدبية والكشفية ومشروعات خدمة البيئة .

- العمل على توثيق الدراسات مع الجامعات الأخرى .
- وضع الموازنة السنوية للمجلس واعتماد حساباته الختامية .
- ويجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر لتنفيذ سياسته ويكون لكل لجنة رائد من أعضائه من هيئة التدريس .

مادة ٣٣١ - يصدر رئيس المجلس الأعلى للجامعات . القرارات اللازمة لتنظيم الأنشطة الرياضية والفنية والأدبية وأنشطة الجلالة والخدمة العامة التي تتنافس فيها منتخبات الجامعات المصرية رسمياً فيما بينها . وكذلك تلك التي تتنافس أو تشترك فيها المنتخبات القومية الموحدة للجامعات المصرية مع الهيئات واندول الأخرى ، ويتابع أمين المجلس الأعلى للجامعات سلامة تنفيذ تلك القرارات .

مادة ٣٣٢ - لا يجوز إقامة تنظيمات أو تشكيلات على أساس فئوى أو سياسى أو عقائدى بالجامعات أو وحداتها .

كما لا يجوز تنظيم أى نشاط لمجالس الاتحادات أو لجانها أو باسمها على أساس فئوى أو سياسى أو عقائدى .

ويجب الحصول على موافقة عميد الكلية أو المعهد أو نائب رئيس الجامعة المختص بحسب الأحوال ، على إقامة الندوات أو المحاضرات أو المؤتمرات أو المعارض ، وعلى دعوة المتحدثين من خارج الكلية أو المعهد . وفى هذه الحالة الأخيرة توجه الدعوة الى المتحدثين من عميد الكلية أو المعهد .

ويبطل كل قرار يصدر عن أى مجلس من مجالس لاتحادات الطلاب أو لجانها إذا كان مخالفاً للقوانين أو اللوائح وبوقف كل أثر له .

ويحق لرؤساء الجامعات أو نوابهم أو عمداء الكليات أو المعاهد أو وكلائهم بحسب الأحوال إيقاف أى قرار يصدر عن أى مجلس من مجالس اتحادات الطلاب أو لجانها يكون مخالفاً للتقاليد الجامعية

مادة ٢٣٣ - يحصل من كل طالب من طلاب كليات ومعاهد الجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات رسم اشتراك سنوى فى الاتحاد قدره جنيه و ٥٠٠ مليم (جنيه وخمسمائة مليم) .

ولا يجوز الاعفاء من هذا الرسم : ويحصل فى شهر الأول من بداية انعام الدراسى .

ويجوز بقرار من مجلس الجامعة المختص ببناء على عرض رئيس الجامعة ، تخصيص نسبة لا تتجاوز ٢٠٪ من هذه الرسوم لتمويل المسابقات والمشروعات التى يقررها مجلس تنسيق الأنشطة الطلابية بالجامعة .

وتتكون إيرادات كل اتحاد من اتحادات الكليات أو المعاهد من نصيبه من رسوم الاتحاد ومن الاعانات التى تمنحها انجامة أو الدولة ومن الهبات التى يقبلها مجلسه بموافقة مجلس الجامعة المختص ، طبقا للمادة السابعة من قانون تنظيم الجامعات .

ولا يجوز التصرف فى أموال الاتحاد الا فى أغراضه وبناء على شيكات توقع من رئيس مجلس الاتحاد المختص « توقيع أول » ومن أمين صندوق مجلس الاتحاد المختص « توقيع ثان » .

ويكون أمين صندوق المجلس مسئولا عن جميع التصرفات المالية . وتعتبر أموال الاتحادات الطلابية أموالا عامة .

ويقدم انتهاز المركزى للمحاسبات تقارير دورية عن مراجعة للتصرفات المالية للاتحادات الطلابية ، ترسل الى مجلس الاتحاد المختص وعميد الكلية أو المعهد ونائب رئيس الجامعة المختص وأمين المجلس الأعلى للجامعات .

وعلى الجهات التى رفعت اليها التقارير فى حالة ثبوت جرائم جنائية

أو مقالات الأبحاث عنها إلى الجهات المختصة واتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة .

ويمكن عميد الكلية أو نائب رئيس الجامعة المختص بحسب الأحوال أحد المحاسبين القانونيين لمراجعة الحسابات انضامى لاتحاد الكلية أو المعهد أو الجامعة وتقديم تقرير عنه إلى مجلس الاتحاد وإلى السلطات الجامعية المختصة .

مادة ٣٣٤ - يشترط فيمن يتقدم للترشيح لعضوية لجان مجالس الاتحادات أن يتوافر فيه الشروط الآتية :

- أن يكون متعاضداً بجنسية جمهورية مصر العربية .
- أن يكون متعاضداً بالخلق القويم والسمة الحسنة .

أن يكون طالباً نظامياً مستجداً في فرقة غير باقية لإعادة فيها لأى سبب .

أن يكون مسجداً رسوم الاتحاد .

أن يكون من ذوى النشاط المحوز في مجال عمل اللجنة التى يرشح نفسه فيها .

ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعبودية مقيدة للحرية أو تقرر إسقاط أو وقف عضويته بأحد الاتحادات الطلابية أو لجانها .

مادة ٣٣٥ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر انعمرية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٤) يتم انتخاب مجالس الاتحادات ولجانها في موعد غايته نهاية شهر نوفمبر من كل عام ويصدر قرار من رئيس كل جامعة بتحديد المواعيد التفصيلية للانتخابات للمستويات المختلفة ، ولا يحق لأى طالب الادلاء بصوته الا اذا كان مقيداً بجداوله الناخبين من الطلاب ويحصل اثبات شخصية .

مادة ٣٣٦ - يشترط لصحة الانتخابات في لجان امتدادات طلاب انكليات والمعاهد حضور ٥٠٪ على الأقل من الطلاب الذين لهم حق الانتخاب .

فاذا لم يكتمل العدد تؤجل الانتخابات لموعد آخر في مدى ثلاثة ايام على الأكثر ، وفي هذه الحالة يشترط لصحة الانتخاب حضور ٢٠٪ على الأقل من الناخبين . فاذا لم يكتمل العدد هذه المرة يستبعد تمثيل كل طلبة الفرقة التي لم يكتمل عدد ناخبها .

مادة ٣٣٧ - اذا تعذر تكوين مجلس اتحاد طلاب الكلية أو المعهد للسبب السابق يعين عميد الكلية أو المعهد مجلساً لإدارة شئون الاتحاد يضم عناصر من الطلاب المتفوقين في الدراسة وفي نشاط الاتحاد ممن تتوافر فيهم شروط الترشيح .

ويكون لرائد هذا المجلس ولأمينه سائر حقوق العضوية في مجلس تنسيق الأنشطة الطلابية بالجامعة .

مادة ٣٣٨ - يختص رائد مجلس الاتحاد أو لجنته بتخصير جدول الأعمال والدعوة الى الانعقاد وإدارة الجلسة ومتابعة تنفيذ القرارات .

ويقوم بتبليغ القرارات الى وكيل الكلية أو المعهد لشئون التعليم والطلاب وعميد الكلية أو المعهد أو نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب بحسب الأحوال وذلك فور صدورها .

مادة ٣٣٩ - مع عدم الاخلال بالعقوبات الجنائية والعقوبات التأديبية الواردة في القسم السادس من الباب الثالث من هذه اللائحة ، يجوز أن توقع على عضو الاتحاد الذي تثبت عليه مخالفة القواعد المنظمة للاتحادات الطلابية أو التقاليد المرعية أو الاخلال بسمعة الاتحاد أو الاضرار بمصالحه أو فقدان شرط الخلق القويم وحسن السمعة ، احدى العقوبات التالية ، وذلك بعد التحقيق وسماع أقواله :

- وقف العضو عن ممارسة أنشطة الاتحاد لمدة أقصاها شهران
- اسقاط العضوية من مجلس الاتحاد أو لجانته
- اسقاط العضوية من الاتحاد لمدة سنة •
- ويكون توقيع العقوبة الأولى بقرار من عميد الكلية أو المعهد أو رئيس الجامعة بحسب الأحوال •
- ويكون توقيع العقوبتين الثانية والثالثة بقرار من مجلس تأديب الطلاب المنصوص عليه في المادة ١٨٣ من قانون تنظيم الجامعات •
- مادة ٣٤٠ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٤) يكون لاتحادات طلاب الجامعة لائحة مالية وإدارية تصدر بقرار من مجلس الجامعة •

القسم الثانى

فى قانون تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة
لوزارة التعليم العالى ولائحته التنفيذية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢

فى شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة
التعليم العالى (١ ، ٢)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،
وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة
والقوانين المعدلة له ،

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٣ - العدد ٩٦ .
(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٧٢ (الجريدة الرسمية فى ١٠/٥ / ١٩٧٢ - العدد ٤٠) ونص على
ما ياتى :

« مادة ١ - يطبق جدول المرتبات والبدلات والاحكام الملحقه به المرفق
بقانون تنظيم الجامعات المشار اليه على اعضاء هيئة التدريس والمدرسين
المساعدين والمعبدن بالكليات والمعاهد العاليه التابعة لوزارة التعليم العالى ،
وذلك اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٧٢ .

مادة ٢ - يصدر قرار من وزير التعليم العالى باسما من يعينون
فى وظيفة مدرس مساعد .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويعمل به من تاريخ نشره » .

تعليم عالى ٣٠١

وعلى قانون تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة الصادر
بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ،

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على
وظيفة واحدة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الأساسية
للكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ بمنشآت
وتنظيم وزارة التعليم العالى ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

قصر القوانين الآتى :

مادة ١ — يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن الكليات والمعاهد
العالية التابعة لوزارة التعليم العالى ، ويلغى كل نص يخالف أحكامه .

مادة ٢ — ينشر هذا انقانون فى الجريدة الرسمية ،

صدر برياسة الجمهورية فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة

١٩٦٢) .

قانون تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي

مادة ١ - تعمل الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي على تزويد البلاد بحاجاتها من المتخصصين والفنيين في ميادين التخصص التي تحددها قرارات انشائها كما تعنى بإجراء البحوث العلمية وبخاصة التطبيقية منها ، التي تتصل بنواحي الدراسة والتي تستهدف خدمة المجتمع .

مادة ٢ - تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الكليات والمعاهد العالية ويجوز إنشاء كليات ومعاهد أخرى بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص .

مادة ٣ - يتولى إدارة المعهد :

- ١ - عميد المعهد .
- ٢ - مجلس المعهد .
- ٣ - المجلس الأعلى للمعاهد المختص .

مادة ٤ - يعين وزير التعليم العالي عميدا للمعهد من بين الأساتذة ويتولى إدارة شؤون المعهد العظمى والإدارية والمالية وفقا لأحكام القوانين واللوائح . وله علاوة على الاختصاصات الواردة في هذا القانون ولائحته التنفيذية السلطات المخولة لرئيس المصلحة في الشؤون المالية والإدارية .

مادة ٥ - يكون لكل معهد وكيل يعاون العميد في أعماله ، ويقوم مقامه عند غيابه ويكون تعيينه من بين الأساتذة بالمعهد بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى عميد المعهد .

ويجوز بقرار من وزير التعليم العالي بناء على اقتراح العميد أن يفوض الوكيل في بعض اختصاصات العميد .

مادة ٦ - يكون تعيين كل من العميد ، الوكيل لمدة سنتين قابلة للتجديد .

مادة ٧ - يكون لكل معهد مجلس وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تشكيله واختصاصاته ونظام العمل به وفي حالة تعذر تشكيل المجلس طبقا لآتيه اللائحة التنفيذية يتولى أحد وكلاء الوزارة يختاره وزير التعليم العالي اختصاصات المجلس الى أن يتم تشكيله .

مادة ٨ - يكون لكل مجموعة من المعاهد ذات الطابع أو الأهداف المتقاربة مجلس أعلى يرأسه وكيل الوزارة وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تشكيله واختصاصاته ونظام العمل به .

تعيين وشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس

مادة ٩ - أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العالية هم الأساتذة المساعدون والمدرسون .

مادة ١٠ - يكون ترتيب وظائف أعضاء هيئة التدريس في المعاهد العاليه كما يأتى :

- أستاذ الدرجة الثانية أو الأولى أو مدر عام .
- استاذ مساعد الدرجة الثالثة أو الثانية .
- مدرس الدرجة الخامسة أو الرابعة .

مادة ١١ - يشترط فيمن يعين عضواً بهيئة التدريس أن يكون :

- ١ - محمود السيرة وحسن السمعة .

٢ - حاصلاً على درجة الماجستير على الأقل أو ما يعادلها من إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة في مادة تؤهله لشغل الوظيفة ، أو أن يكون حاصلاً من جامعة أجنبية أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به على درجة يعتبرها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك

مع مراعاة أحكام القوانين والنواحي المعمول بها أو أن يكون حاصلًا على أعلى درجة أو شهادة تمنح في مادة التخصص .

مادة ١٢ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه يمنح من يعين في أية وظيفة من وظائف هيئة التدريس الدرجة المالية التالية لدرجته إذا كانت درجته أقل من أدنى الدرجات المالية المخصصة لهذه الوظيفة . وإذا كانت درجته تعادل أدنى الدرجات المخصصة للوظيفة أو أعلى منها احتفظ له بدرجته مع منحه علاوة من علاواتها دون أن يؤثر ذلك في موعد علاوة الدورية .

مادة ١٣ - يشترط فيمن يعين مدرسا أن يكون قد مضت خمس سنوات على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

مادة ١٤ - يشترط فيمن يعين أستاذًا مساعدًا أن يكون :

١ - شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في أحد المعاهد العالية أو في معهد علمي من طبقتها .

٢ - مضت عشر سنوات على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

ويجوز استثناء أن يعين مرشحون من خارج المعاهد إذا توافرت فيهم الشروط الآتية :

١ - أن يكونوا حاصلين على المؤهل المنصوص عليه في البنود (٢) من المادة ١١ ومضى على حصولهم عليه سنتين على الأقل .

٢ - أن تكون قد مضت اثنتي عشرة سنة على الأقل على حصولهم على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

مادة ١٥ - يشترط فيمن يعين أستاذًا أن يكون :

١ - شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في أحد المعاهد أو في معهد علمي من طبيعتها .

٢ - مضت خمس عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

ويجوز استثناء أن يعين من خارج المعاهد إذا توافرت فيهم الشروط الآتية :

١ - أن يكونوا حاصلين على المؤهل المنصوص عليه في الفند (٢) من المادة ١١ ومضى على حصولهم عليه أربع سنوات على الأقل .

٢ - أن تكون قد مضت سبع عشرة سنة على الأقل على حصولهم على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

مادة ١٦ - يعين أعضاء هيئة التدريس بالمعهد بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للمعاهد المختصة .

مادة ١٧ - يكون اتعين في وظائف هيئة التدريس بناء على اعلان ينظم وزير التعليم العالي مواعيد الاعلان واجراءاته .

مادة ١٨ - عند التعيين في وظائف هيئة التدريس يشكل وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى المختص لجنة لفحص حالة المرشح وتقديم تقرير مفصل عن مؤهلاته وبجوهه وخبرته وأعماله الانشائية وحسن قيامه بواجباته وعما اذا كانت تؤهل المرشح لشغل الوظيفة التي تقدم اليها مع ترتيب المرشحين بحسب صلاحيتهم .

النقل والتدب والاعارة

مادة ١٩ - يجوز نقل أعضاء هيئة التدريس من معهد الى آخر أو الى وظيفة عامة أخرى بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى المختص .

مادة ٢٠ - يجوز ندب أعضاء هيئة التدريس من معهد الى آخر أو للتقيام بعمل وظيفة عامة أخرى بقرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص ، ويعتبر الندب كل الوقت اعارة تخضع للاحكام الواردة في المادة التالية .

مادة ٢١ - يجوز اعارة أعضاء هيئة التدريس لجامعة أجنبية أو معهد علمى أجنبى في مستوى المعاهد العالية أو للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة والدولية أو جهة غير حكومية فيما تخصصا فيه متى كانت المهمة في مستوى الوظيفة التي يشغلونها في المعاهد وتكون الاعارة بالشروط التي تعين في كل حالة ولادة لا تجاوز سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة ، ويجوز استثناء تجاوز هذه المدة . وتتم الاعارة بقرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص بشرط موافقة المصار كتابة .

ويجوز شغل وظيفة المعار بدرجتها اذا كانت اعارته لمدة تزيد على سنة ، وذلك اذا كانت الاعارة بدون مرتب من الوزارة ، فاذا عادت المعار الى عمله شغل الوظيفة الخالية من درجته أو شغل وظيفته بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من درجته .

وتحسب مدة الاعارة في المكافأة أو المعاش بشرط أن يؤدى عضو هيئة التدريس الاحتياطي عليها ، ويمال فيما يختص بأقدميته والمعالوات المستحقة به كما لو كان في الوزارة .

المهام العلمية والمؤقتة والاجازات

مادة ٢٢ - يجوز أن يوفد أعضاء هيئة التدريس في مهام علمية مؤقتة خارج المعاهد ، ويكون ذلك بقرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص ولا تزيد مدة المهمة على سنة ، ولا يجوز انفراد العضو قبل انقضاء أربع سنوات من عودته من بعثته أو اجازة

دراسية أو مهمة علمية ، ومع ذلك يجوز عند الضرورة القصوى وبموافقة
النوزير مد المهمة الى ما لا يزيد على سنتين أو الايفاد فيها قبل انقضاء
السنوات الأربع المشار اليها .

وعلى المرخص له في المهمة العلمية أن يقدم بعد انتهاء مهمته تقريراً
عن الأعمال التي قام بها ونسخاً من البحوث التي يكون قد أتمها ،
ويتقاضى المرخص له مرتبة كاملاً مدة المهمة مضافاً اليه الرواتب الأخرى
المقرر .

مادة ٢٣ - تمنح الاجازة :لسنوية لأعضاء هيئة التدريس بالمعاهد
بعد انتهاء أعمال امتحانات السنة الدراسية وتنتهي قبل بدء الدراسة في
السنة الجديدة بأسبوعين وذلك فيما عدا المعاهد التي يستمر العمل فيها
خلال المدة المذكورة ، فتمنح الاجازة بقرار من وزير التعليم العالي بعد
اخذ رأي المجلس الأعلى المختص .

واجبات أعضاء هيئة التدريس

٢٤ - على أعضاء هيئة التدريس أن يتفرغوا للقيام بالدروس
والمحاضرات والتمارين العملية وأن يتابعوا اجراء البحوث والدراسات
التي تجعلهم دائماً مساهمين للتقدم العلمي في مجالات تخصصهم ومساهمين
بقدر امكانياتهم في تقدم العلوم والآداب والفنون كل فيما يخصه .
وعليهم رعاية شؤون الطلاب الاجتماعية والرياضية .

مادة ٢٥ - الأساتذة أو من يقوم بأعمالهم مسئولون عن سير الدروس
والمحاضرات والتمارين والأعمال التدريسية ، وعليهم أن يعملوا على النهوض
بمستوى البرامج الدراسية والبحوث العلمية في مجال تخصصهم ويعاونهم
على ذلك الأساتذة المساعدون والمدرسون والمعيدون وسائر المشتغلين
بالتدريس .

مادة ٣٦ - يتولى أعضاء هيئة التدريس حفظ النظام داخل قاعات الدروس والمحاضرات والبحوث والمعامل ويقدمون إلى عميد المعهد تقريراً عن كل حادث من شأنه الإخلال بالنظام وما اتخذ من إجراءات لحفظه .

مادة ٣٧ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس انشاء دروس أو انقيام بأعمال الامتحانات أو أى عمل عرضى آخر فى غير معاهدهم إلا بترخيص من وكيل الوزارة بعد أخذ رأى مجلس المعهد المختص ، ويشترط أن يكون الترخيص للقيام بتدريس مواد فى مستوى دراسة المعاهد .

ولا يجوز لأعضاء هيئة التدريس اعطاء دروس خصوصية .

مادة ٣٨ - لوزير التعليم العالى بناء على عرض وكيل الوزارة أن يرخص بصفة استثنائية لأعضاء هيئة التدريس فى مزاولة مهنتهم خارج الوزارة أو داخلها فى غير أوقات العمل الرسمية بشرط أن يكسب المرخص له فى ذلك خبرة تنفع فى تخصصه العلمى أو الفنى وبشرط ألا يتعارض هذا الترخيص مع واجباته وحسن أدائها ولا مع اللوائح المعمول بها فى مزاولة هذه المهنة .

ولا يجوز الترخيص فى مزاولة المهنة خارج الوزارة إلا لمن مضى على تخرجه عشر سنوات وقضى ثلاث سنوات على الأقل فى هيئة التدريس .
ويكون الترخيص لمدة سنة قابلة للتجديد ويجوز سحب هذا الترخيص فى أى وقت اذا خولفت شروطه ، وليس للمرخص له أن يعمل فى دعوى ضد الوزارة بصفته خبيراً أو غير ذلك .

مادة ٣٩ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس أن يقوموا بأى عمل من أعمال الخبرة أو اعطاء استشارة فى موضوع معين إلا بترخيص وكيل الوزارة بعد موافقة مجلس المعهد .

مادة ٤٠ - لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس أن يشتغلوا بالتجارة

أو أن يشتركوا في ادارة عمل تجارى أو مالى أو صناعى أو أن يجمعوا بين وظيفتهم وأى عمل آخر لا يتفق وكرامة الوظيفة .

نظام تأديب أعضاء هيئة التدريس

مادة ٣١ - يكلف وزير التعليم العالى أحد الأستاذة بالمعاهد أو أحد موظفى لوزارة لا تقل درجته عن الدرجة الأولى بمباشرة التدقيق أو يطلب الى النيابة الادارية مباشرته ويقدم عن التحقيق تقرير الى الوزير .

ويحيل انوزير العضو المحقق منه الى مجلس التأديب اذا رأى محلا لذلك .

مادة ٣٢ - تكون محاكمة أعضاء هيئة التدريس بجميع درجاتهم أمام مجلس تأديب يشكل من :

وكيل وزارة التعليم العالى رئيسا
مستشار ادارة الفتوى والتشريع لوزارة التعليم العالى أو
من يندبـه من المستشارين المساعدين أعضاء
أستاذ يعينه وزير التعليم العالى سنويا

واذا غاب وكيل الوزارة عين الوزير من يحل محله من الوكلاء
المساعدين .

وفيما عدا ما تقدم تسرى بالنسبة لنظم تأديب أعضاء هيئة التدريس وایقافهم عن العمل الأحكام العامة المطبقة على موظفى الدولة .

انتهاء الخدمة

مادة ٣٣ - تكون سن التقاعد بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ستين سنة شمسية ويجوز استبقاء الذين يبلغون سن التقاعد خلال السنة

الدراسية الى نهايتها بقرار من وزير التعليم العالي ، ويكون انتهاء السنة الدراسية بانتهاء أعمال الامتحانات هذه السنة في المعهد المختص .

الأساتذة غير المتفرغين

مادة ٣٤ - نوزير التعليم العالي : بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للمعاهد المختص ، أن يعين بالمعاهد المالية أساتذة غير متفرغين ، ويشترط فيمن يعين أن يكون من بين الممتازين في عطلم وبحوثهم وخبرتهم في المادة التي يعهد اليهم بتدريسها .

ويكون تعيين هؤلاء الأساتذة لمدة سنتين قابلة للتجديد .

وتحدد اللائحة التنفيذية مقدار المكافآت المالية التي تمنح لهم .

أعضاء هيئة التدريس والموظفون من الأجانب

مادة ٣٥ - يجوز عند الاقتضاء أن يعين أعضاء في هيئة التدريس وموظفون فنيون من الأجانب ، ويكون تعيينهم بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى المختص .

مادة ٣٦ - تحدد حالة أعضاء هيئة التدريس والموظفين الأجانب في عقود استخدامهم ، وتكون مدة العقد في المدة الأولى سنة أو سنتين ، ويجوز أن تمت المدة بعد ذلك الى خمس سنوات قابلة للتجديد .

وتتحمل الوزارة نفقات حضور عضو هيئة التدريس وأسرته الى مقر عمله بالمعهد ونفقات عودته وأسرته الى نهاية العقد فإذا كانت اقامته العادية داخل الجمهورية فيستحق مصروفات النقل طبقاً للآكام المعمول بها بالنسبة لموظفي الدولة .

وإذا بلغت مدة الخدمة ثلاث سنوات تحملت الوزارة نفقات رحلته مع أسرته ليلاده لقضاء الاجازة الصيفية وهكذا كل ثلاث سنوات بشرط أن تكون اقامته العادية خارج الجمهورية العربية المتحدة عند بدء التعيين .

ويخضع العضو للنظام التأديبي الخاص بأعضاء هيئة التدريس بالمعاهد .

ويمنح عند انتهاء خدمته بالوزارة مكافأة قدرها مرتب نصف شهر عن كل سنة من سنوات خدمته ، وإذا توفى خلال مدة خدمته منح ورثته المكافأة المذكورة .

مادة ٣٧ - يجوز عند الاقتضاء الاستعانة بأستاذة وأساتذة مساعدين من الأجانب بصفة زائرين لمدة معينة يكون ذلك بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص ، وتحدد حالاتهم في قرارات تعيينهم .

مادة ٣٨ - يجوز بقرار من وزير التعليم العالي منح أعضاء هيئة التدريس ومدرسي اللغات والفتيين من الأجانب بدل اغتراب لا يزيد حده الأقصى لمرتب الوظيفة التى يعينون فيها ، ولا يؤثر ذلك فى حقهم فى تقاضى اعانة العلاء المقررة .

المدرسون خارج هيئة التدريس والمعيدون

مادة ٣٩ - يجوز تعيين مدرسين خارج هيئة التدريس بقرار من وزير التعليم العالي ، وتطبق فى شأنهم الأحكام العامة المنطبقة على موظفى الدولة .

مادة ٤٠ - يجوز تعيين معيدين بقرار من وزير التعليم العالي . ويكون تعيين المعيدين بعد الاعلان عن المحال الشاغرة وبقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى وكيل الوزارة من بين الحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس بدرجة جيد على الأقل فى التقدير العام بشرط ألا يقل التقدير فى مادة التخصص عن درجة جيد .

ويجوز للوزير أن يضيف الى هذه الشروط العامة شروطاً أخرى فى

الاعلان عن هذه الوظائف • وتكون وظيفة المعيد من الدرجة السادسة أو الخامسة •

مادة ٤١ - تسرى أحكام المواد (٢٣ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢) على المعيدين وفيما عدا ذلك يطبق عليهم الأحكام العامة لموظفي الدولة ••

أحكام عامة

مادة ٤٢ - يمنح وزير التعليم العالي بناء على اقتراح المجلس الأعلى للمعاهد المختص الشهادات الآتية :

١ - بكالوريوس •

٢ - ليسانس •

٣ - دبلوم •

٤ - أي شهادات متوسطة تنص عليها النوائح الداخلية للمعاهد المختصة وتحدد شروط منحها •

٤٣ - تحدد اللائحة التنفيذية القواعد العامة للامتحانات ، ولا تمنح الشهادة إلا من ينجح في جميع الامتحانات المقررة لها وفقا لما تحدده هذه اللائحة ويشترط لنجاح الطالب في الامتحانات أن ترضى لجنة الامتحانات عن فهمه وتحصيله في كل مقررات الدراسة •

مادة ٤٤ - تصدر اللائحة الداخلية لكل معهد أو لكل مجموعة من المعاهد بقرار من وزير التعليم العالي بناء على اقتراح المجلس الأعلى المختص • وتنظم هذه اللائحة خطط الدراسة ومقرراتها وتوزيعها على سنى الدراسة بالمعهد ، وعدد الساعات المخصصة لكل مقرر ، كما تعدد القواعد الخاصة بالامتحانات •

مادة ٤٥ - اللغة العربية هي لغة التعليم في المعاهد العالية وذلك ما نم يقرر. وزير التعليم العالي في حالات خاصة استعمال لغة أخرى •

مادة ٤٦ - استثناء من أحكام القوانين واللوائح الخاصة بموظفى الدولة ، يكون لوزارة التعليم العالى التعيين فى أدنى الوظائف المخصصة لتعيين الموظفين من غير أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالمعاهد العالية فى مختلف الوظائف الخالية بالمعاهد العالية بعد اجراء امتحان للمتقدمين تقوم به الوزارة يعقد بعد الاعلان عن الوظائف الخالية وذلك ما لم تر الوزارة شغل الوظيفة بطريق النقل .

مادة ٤٧ - يجوز لوزير التعليم العالى فى حالة الضرورة تجاوز عن شرط الحصول على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها عند التعيين فى وظائف مدرسى اللغات وذلك متى كانت لدى المرشح اجازت علمية أخرى تعتبرها الوزارة كافية بالنسبة الى الوظيفة التى سيعين فيها .

مادة ٤٨ - لوزير التعليم العالى أن يقبل التبرعات التى ترد الى المعاهد العالية عن طريق الوقف والهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذى أنشئت من أجله تلك المعاهد وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية التصرف فى هذه التبرعات .

مادة ٤٩ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى ، وتنظم هذه اللائحة المسائل الآتية :

١ - اختصاصات وكيل الوزارة وعمداء المعاهد العالية ووكلائها ومجالسها .

٢ - الأقسام العلمية والفنية بالمعاهد واختصاصات رؤسائها .

٣ - شروط قبول الطلاب ونظام تأديبهم .

٤ - مقدار الرسوم الجائز تحصيلها وكيفية أدائها وشروط الاعفاء منها .

٥ - قواعد منح الطلاب المكافآت والاعانات على اختلاف أنواعها .

٦ - مدة الدراسة ومدة الامتحان ومدة العطلة .

٧ - قواعد الشئون الاجتماعية والرياضية للطلاب .

٨ - مدة اشتغال المتصنين وأعضاء لجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم *

٩ - مكافآت الانتداب للتدريس *

١٠ - المكافآت المالية والمنح لأعضاء هيئة التدريس وغيرهم من سائر القائمين بالتدريس *

١١ - النظام المالي للمعاهد *

١٢ - الأمور الأخرى التي ينص عليها هذا القانون *

مادة ٥٠ - ينطبق على الكليات نظام المعاهد المالية الوارد في هذا القانون ولائحته التنفيذية *

أحكام وقتية

مادة ٥١ - تتحدد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس في المعاهد وفقا لأحكام هذا القانون بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص ولا يترتب على تحديد هذه المراكز أى مساس بمرتباتهم أو تعديل فيها وذلك في مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون * ويجوز التجاوز عن شرط الحصول على درجة الماجستير عند تحديد مراكز القائمين بالتدريس الحاليين إذا ثبتت صلاحيتهم في عملهم بناء على تقرير من لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التعليم العالي من بين أعضاء المجلس الأعلى المختص أو من غيرهم *

ويجوز خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون التجاوز عن شرط الحصول على المؤهل العلمى عند التعيين في وظائف هيئة التدريس إذا أعلن عن الوظائف الشاغرة دون أن يتقدم اليها أحد الحائزين على الماجستير أو ما يعادلها وذلك بشرط أن تثبت صلاحية المرشح بتقرير من اللجنة المشار اليها في الفقرة السابقة *

مادة ٥٢ - يصدر وزير التعليم العالي الأحكام الانتقالية اللازمة لتنفيذ القانون ولائحته التنفيذية *

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٣

بالملائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم
الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،
وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم انكليات والمعاهد
العالية التابعة لوزارة التعليم العالى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٥ لسنة
١٩٥٨ بالملائحة الأساسية لكليات والمعاهد العالية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

قرر :

مادة ١ — يعمل بالملائحة التنفيذية المرافقة والخاصة بالقانون رقم
٤٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، ويلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥ لسنة
١٩٥٨ المشار اليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برياسة الجمهورية في ٤ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة
١٩٦٣) .

اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الكليات والمعاهد العالية
التابعة لوزارة التعليم العالى

الباب الأول

بيان الكليات والمعاهد العالية

مادة ١ - الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى
هى :

المجموعة الأولى (المعاهد العالية التجارية) :

- ١ - المعهد العالى التجارى بطنطا .
- ٢ - » » » بالمنصورة .
- ٣ - » » » بالزقازيق .
- ٤ - » » » ببورسعيد .
- ٥ - » » » بأسيوط .
- ٦ - » » » الفنى (المشعبة التجارية) .

المجموعة الثانية (المعاهد العالية الزراعية) :

- ١ - المعهد العالى الزراعى بمشهر .
- ٢ - » » » بالزقازيق .
- ٣ - » » » بشبين الكوم .
- ٤ - المعهد العالى الزراعى بكفر الشيخ .
- ٥ - » » » بالمنيا .
- ٦ - » » » بأدفينا .
- ٧ - » » » لشئون القطن بالإسكندرية .

٨ - المعهد العالى للفنى (الشعبة الزراعية) •

المجموعة الثالثة (المعاهد العالية الصناعية) :

- ١ - المعهد العالى الصناعى بالقاهرة •
- ٢ - » » » بالنصورية •
- ٣ - » » » بشبين الكوم •
- ٤ - » » » بالمنيا •
- ٥ - » » » ببورسعيد •
- ٦ - » » » بالسويس •
- ٧ - » » الفنى (الشعبة الصناعية) •

المجموعة الرابعة (المعاهد العالية الفنية) :

- ١ - المعهد العالى للتربية الفنية للمعلمين •
- ٢ - » » » للمعلمات •
- ٣ - المعهد العالى للتربية الفنية الموسيقية للمعلمين •
- ٤ - » » » للمعلمات •
- ٥ - كلية الفنون الجميلة بالقاهرة •
- ٦ - » » » بالاسكندرية •
- ٧ - » » التطبيقية •

المجموعة الخامسة (المعاهد العالية للمعلمين والدراسات العامة) :

- ١ - كلية المعلمين بالقاهرة •
- ٢ - كلية المعلمين بأسيوط •
- ٣ - كلية المعلمات بالمنيا •
- ٤ - المعهد العالى للتربية الرياضية للمعلمين بالهرم •

- ٥ - المعهد العالي للتربية الرياضية للمعلمين بالتأهارة •
- ٦ - المعهد العالي للتربية الرياضية للمعلمين بالاسكندرية •
- ٧ - المعهد العالي لتربية الرياضية للمعلمين بالاسكندرية •
- ٨ - المعهد العالي للاقتصاد المنزلى •
- ٩ - المعهد العالي للخدمة الاجتماعية •
- ١٠ - مدرسة الآس •
- ١١ - المعهد العالي الثقافى للبنات •

وعند انشاء كليات أو معاهد عالية أخرى تلحق بالمجموعة التى يصدر
بتحديد ما قرار من وزير التعليم العالى •

الباب الثانى

الاختصاصات

١ - عميد المعهد :

مادة ٢ - يصرف العميد الشؤون التعليمية والإدارية والمالية بالمعهد
وفقا لأحكام القوانين واللوائح ، ويتولى حفظ النظام داخل المعهد ،
وعليه أن يبادر الى ابلاغ وكيل الوزارة عن كل ما من شأنه المساس بحسن
سير العمل بالمعهد •

ويقدم عميد المعهد الى المجلس الأعلى المختص في نهاية كل سنة
دراسية تقريراً عن شؤون التعليم وسائر نواحي النشاط الأخرى بالمعهد •

٢ - مجلس المعهد :

مادة ٣ - يؤلف مجلس المعهد من :

عميد المعهد •

• وكيل المعهد

رؤساء الأقسام بالمعهد

• الأساتذة

ولوزير التعليم العالى بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص أن يضم الى المجلس أعضاء من الخارج ممن لهم دراية خاصة فى المواد التى تدرس فى المعهد بشرط ألا يزيد عددهم على ثلاثة ويكون التعمين لمدة سنتين قابلة للتجديد •

وتكون رئاسة المجلس للمعيد وعند غيابه للموكيل •

مادة ٤ - يختص مجلس المعهد بالنظر فى الأمور الآتية :

١ - وضع القواعد المتعلقة بمواظبة الطلاب ونظام الدروس والمحاضرات •

٢ - وضع مناهج الدراسة وبرامجها والتنسيق بينها وذلك فى حدود انسياسة العامة التى يضعها المجلس الأعلى المختص •

٣ - توزيع الدروس والمحاضرات على أعضاء هيئة التدريس •

٤ - تنظيم البحوث العلمية •

٥ - اجراء الامتحانات وتوزيع أعمالها على هيئة المتحدين •

٦ - تقديم اقتراحاته الى المجلس الأعلى المختص بخطط الدراسة ومواعيد الامتحانات وشروط منح الشهادات •

٧ - تنظيم الشئون الاجتماعية والرياضية للطلاب •

٨ - تقديم ما يراه من الاقتراحات الى المجلس الأعلى المختص فى شأن تيسير التعليم والنظام بالمعهد •

ويؤلف المجلس من بين أعضائه أو غيرهم من أعضاء هيئة التدريس

٣٢٠ تعليم عالى

والمختصين لجانا فنية دائمة أو مؤقتة لدراسة الموضوعات التى تدخل
فى اختصاصه .

مادة ٥ - يدعو العميد المجلس الى الاجتماع مرة على الأقل كل
شهر أثناء السنة الدراسية كما يدعو الى الاجتماع بناء على طلب ثلثى
أعضائه للنظر فى مسائل مسينة تحدد فى النطلب .

مادة ٦ - يكون للمجلس أمين يختاره سنويا من بين أعضائه ، ويتولى
الأمين تحرير محاضر الجلسات واثباتها فى سجل خاص يوقعه مع العميد .

مادة ٧ - يقوم العميد بتنفيذ قرارات المجلس ، ويبلغ محاضر
جلساته وقراراته الى الوزارة خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها .

٣ - المجلس الأعلى للمعاهد :

مادة ٨ - يكون لك مجموعة من المعاهد المشار اليها فى المادة الأولى
مجلس أعلى يؤلف من :

رئيسا وكيل الوزارة

وكلاء الوزارة المساعدين

عمداء مجموعة المعاهد المختصة

أعضاء { خمسة أعضاء عن الأكثر من ذوى الخبرة والمهتمين بشئون
المعاهد المختصة ويعينون بقرار من وزير التعليم العالى
لدة سنتين قابلة للتجديد

ويتولى أمانة المجلس أحد موظفى الوزارة يعينه الوزير ، ويقوم
الأمين بأعمال أمانة المجلس ، وتحرير محاضر جلساته واثباتها فى سجل
خاص يوقعه مع رئيس المجلس .

مادة ٩ - يختص المجلس الأعلى بالنظر فى الأمور الآتية :

- ١ - وضع النظام العام للدروس والمحاضرات والبحوث والأشغال العملية وتوزيع الدروس والمحاضرات بالمعاهد .
- ٢ - تعيين مدة الدراسة ومدة الامتحان ومدة العطلة .
- ٣ - إدارة حركة الامتحانات بالمعاهد .
- ٤ - اقتراح منح الشهادات .
- ٥ - اقتراح اللوائح الداخلية للمعاهد .
- ٦ - اقتراح اللوائح الخاصة بالمكتبات ومساكن الطلاب وغيرها من المنشآت .
- ٧ - تتبع النشاط العلمى للمعاهد والتنسيق بينها وبين الدراسات والبحوث العلمية وتوفير الامكانيات اللازمة لها .
- ٨ - اقتراح القواعد المنظمة للثقثون الاجتماعية والرياضية للطلاب .
- ويؤلف المجلس من بين أعضائه أو غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجانا فنية دائمة أو مؤقتة لبحث الموضوعات التى تدخل فى اختصاصه .
- مادة ١٠ - يدعو رئيس المجلس الأعلى المجلس الى الاجتماع مرة على الأقل كل شهرين أثناء السنة الدراسية .
- مادة ١١ - تبلغ قرارات المجلس الأعلى الى وزير التعليم العالى خلال ثمانية ايام من تاريخ صدورها ، ولا تنفذ القرارات الا بعد اعتمادها من الوزير وينفذ رئيس المجلس وعمداء المعاهد - كل فى دائرة اختصاصه - هذه القرارات بعد اعتمادها .

٤ - الأقسام :

- مادة ١٢ - يجوز أن تتكون بعض المعاهد من عدد من الأقسام .
- (م ٢١ - موسوعة مصر ج ١٢)

يتولى كل منها تدريس المواد التى تدخل فى اختصاصه ويقوم على بحوثها ،
وذلك اذا اقتضت طبيعة الدراسة فيها ذلك .

وتتضمن اللائحة الداخلية لكل معهد تحديد الأقسام ونظام العمل
فيها واختصاصات رؤسائها .

٥ - احكام عامة للمجلس :

مادة ١٣ - لا تكون مداورات المجلس صحيحة الا بحضور الأغلبية
المطلقة لعدد أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات - فأذا تساوت
رجح الجانب الذى الذى منه الرئيس .

الباب الثالث

شئون الطلاب

١ - قبول الطلاب :

مادة ١٤ - يحدد وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى المجالس العليا
للمعاهد فى نهاية كل عام دراسى عدد الطلاب من أبناء الجمهورية العربية
المتحدة أو غيرهم الذين يمكن قبولهم فى العام الدراسى من بين الحاصلين
على الشهادة الثانوية العامة أو إحدى الشهادات الثانوية الفنية أو على
أحد الشهادات المعادلة لأيهما .

مادة ١٥ - يجب على كل طالب يريد الالتحاق بالمعاهد أو متابعة
الدراسة بها للحصول على شهادة مقررّة بمقتضى القوانين واللوائح أن
يقيد اسمه ، ولا يجوز للطلاب أن يقيد اسمه لأكثر من معهد فى
وقت واحد .

مادة ١٦ - يشترط لقيد الطلاب بالمعاهد أن يكون :

١ - حاصلًا على إحدى شهادات الدراسة الثانوية الفنية أو على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو على إحدى الشهادات المعادلة ، وفقا للشروط التي يضعها وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص .

٢ - لائقا طبيا وثبت صلاحيته لمتابعة الدراسة في المعاهد وفقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى المختص .

٣ - ناجحا في الامتحان أو اختبار القدرات أنذى يقرره وزير التعليم العالي لتقبول في بعض المعاهد بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص .

٤ - مقترغا للدراسة بالمعهد .

٥ - محمود السيرة حسن السمعة .

مادة ١٧ - (١) يجوز دون اعتقيد بمجموع الدرجات قبول :

١ - عدد لا يزيد على ٥٪ من عدد المقبولين في كل معهد من أبناء أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العالية ورجال التعليم ويكون التفضيل بينهم بحسب ترتيب النجاح .

٢ - عدد لا يزيد عن خمسة طلاب أو ٥٪ من عدد المقبولين في كل معهد (أيهما أقل) من المبرزين في الخدمة الاجتماعية أو الحاصلين على بطولات رياضية عامة ، ويكون قبولهم وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم العالي .

٣ - عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل معهد من أبناء وأخوة

(١) البند رقم (٣) مستبدل بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٢٩٨ لسنة ١٩٦٨ (الجريدة الرسمية في ١٠/٣/١٩٦٨ - العدد ٤٠)
والبند رقم (٦) مضاف بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٠ (الجريدة الرسمية في ١/٢٩/١٩٧٠ - العدد ٥) .

وزوجات من استشهدوا في الحرب أو بسبب قيامهم بواجبات رسمية ،
ويكون التفضيل بينهم بحسب ترتيب الدرجات .

٤ - عدد لا يزيد على ٥٪ من عدد المقبولين في كل معهد من أبناء
المحافظة انتهى يوجد فيها مقر المعهد ، ويكون قبولهم وفقاً للقواعد التي
يصدر بها قرار من وزير التعليم العالي .

٥ - عدد لا يزيد على ٥٪ من عدد المقبولين في كل معهد من أبناء
المناطق النائية التي يحددها وزير التعليم العالي ويكون قبولهم وفقاً
للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير .

٦ - عدد لا يزيد على خمسة بكل معهد من المعاهد العالية للتربية
الرياضية للمعلمين والمعلمات وذلك من الطلاب الحاصلين على الثانوية
النعامية الذين وصلوا في التفوق الرياضي الى درجة أهلتهم لتمثيل الجمهورية
في المجالات الخارجية وفقاً للضوابط التي يضعها وزير التثريب بالاتفاق
مع وزير التربية والتعليم وتكون المفاضلة بين هؤلاء الطلاب وفق مجموع
الدرجات .

مادة ١٨ - يضع وزير التعليم العالي شروط قبول الطلاب من غير
أبناء الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ١٩ - يكون اجراء التقيد بطلب يقدمه الطالب قبل الاختتاح
الدراسة ولوكيل الوزارة أن يرخص في اجرائه خلال الشهرين اللاحقين
لافتتاحها ، ولا يجوز التقيد بعد ذلك الا بترخيص من الوزير .

مادة ٢٠ - يقدم طالب التقيد أوراقه كاملة الى المعهد ويحرر استمارة
التقيد الخاصة بذلك ، وعلى الطالب أن يخطر المعهد خلال أسبوع عن كل
تغير في البيانات التي تحتويها استمارة التقيد .

مادة ٢١ - يعد في المعهد ملف لكل طالب يحتوى على :

(١) الأوراق المقدمة منه .

(ب) بيان موجز بأحوال الطالب ائدراسية وتواريخها (القيد والامتحانات ونتائجها وتقريراتها) .

(ج) أوجه انشباط المختلفة للطالب .

(د) بيان موجز بالعقوبات التأديبية الواقعة عليه وأسبابها .

(هـ) الأوراق الأخرى الخاصة بالطالب .

مادة ٢٢ - تعد سجلات لقيد الطلاب يدون فيها اسم الطالب ولقبه وجنسيته وديانته وتاريخ ميلاده ومكانه وعنوان اقامته وعنوان اقسامه والده أو ولي أمره والشهادات المقدمة منه وتاريخ قيده والسنة الدراسية التى قيد فيها وأحواله أثناء دراسته من النواحي العلمية والعسكرية والرياضية والاجتماعية والثقافية والعقوبات التأديبية الواقعة عليه وأسبابها ونتائج الامتحانات والشهادات التى نالها وتواريخ حصولها وخروجه من المعهد وسببه وعمله بعد التخرج وغير ذلك من البيانات .

مادة ٢٣ - يعطى بالمجان كل طالب بطاقة خاصة تنصق عليها صورته الشمسية ويوقعها عميد المعهد وتختم بخاتم المعهد ، ويجب تقديم هذه البطاقة فى كل شأن دراسى ، ويجوز اعطاء الطالب بطاقة أخرى عند تقديمها .

مادة ٢٤ - لا يسمح لأى طالب بحضور الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية ولا بتأدية الاختبارات والامتحانات الا اذا كان يحمل بطاقته .

مادة ٢٥ - على كل طالب مقيد فى أحد المعاهد أن يثبت حضوره الى المعهد بالتوقيع فى سجل يعد لذلك الا اذا منعه عائق أو عذر يقره المعيد ، واذا كان العذر لمرض وجب أن يقدم شهادة طبية مبينة بها

نوع المرض والمدة اللازمة للعلاج ، ويجب اعتماد هذه الشهادة من الجهة الطبية التي تحددها الوزارة وإقرارها من العميد .

٢ - مدة الدراسة :

مادة ٢٦ - تصدر اللوائح الداخلية للمعاهد مدد الدراسة بها ومواعيد بدء الدراسة ومواعيد الامتحانات .

مادة ٢٧ - يجوز بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص تحديد أعمال السنة والاختبارات فيما درس من مقررات خلال السنة الدراسية في بعض المعاهد مع تخصيص نسبة من الدرجة نكثية لكل مقرر .

٣ - الدراسة والمواظبة :

مادة ٢٨ - تبين اللوائح الداخلية للمعاهد مواد الدراسة وتوزيع مقرراتها على سنوات الدراسة وعدد الساعات المخصصة لكل مقرر .

مادة ٢٩ - يجب على الطالب متابعة الدروس والاستمرار في التمرينات والتدريبات العملية أو قاعات البحث وفقاً للنظام الذي يعده المعهد ، ولوكيل الوزارة بعد أخذ رأى مجلس المعهد أن يحرم الطالب من التقدم الى الامتحان كله أو بعضه اذا رأى أن مواظبته أو متابعته لأعمال السنة غير مرضية وفقاً للقواعد التي يضعها وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص وفي هذه الحالة يعتبر الطالب راسباً في جميع مقررات الامتحان أو بعضها على حسب الأحوال .

وللمجلس الأعلى المختص بناء على اقتراح مجلس المعهد أن يعفى الطالب من المقررات الدراسية كلها أو بعضها عند مقررات السنة النهائية

إذا ثبت أنه حضر مقررات دراسية تعادلها في معهد علمي معترف به قبل التحاقه بالمعهد .

٤ - القواعد العامة للامتحانات :

مادة ٣٠ - يرأس عميد المعهد لجان الامتحان ويتشكل تحت اشرافه لجنة أو أكثر لمراقبة الامتحانات واعداد النتيجة ويرأس كل منها أحد الأساتذة أو الأساتذة المساعدين .

مادة ٣١ - لا يجوز لأي طالب أن يكون معه في قاعة الامتحان كتاب أو ورقة ولو كانت خالية من الكتابة فيما عدا ما ترخص به لجان الامتحان : ويجب أن تكتب الاجابة على الورق المقدم من المعهد .

مادة ٣٢ - محظور على الطلاب الكلام أثناء الامتحان التحريري أو المعلي أو القيام بأي عمل فيه اخلال بنظام الامتحان . وفي حالة المخالفة ينذر المراقب المخالف وعند تكرار المخالفة يخرجهم العميد أو من ينوب عنه من قاعة الامتحان . ويعتبر امتحانه منفي في المقرر الذي ارتكب المخالفة فيه ، ويحرر المراقب محضراً بذلك يقدمه الى العميد .

مادة ٣٣ - يجب على الطالب تأدية الامتحان باللغة التي يدرس بها المقرر ولوكيل الوزارة بعد أخذ رأي مجلس المعهد أن يرخص للطلاب في الاجابة بلغة أخرى في حالات خاصة .

مادة ٣٤ - يضع أستاذ المادة موضوعات الامتحانات التصريية بالاشتراك مع القائم بتدريسها ويجوز أن يشترك في وضعها من يختاره وكيل الوزارة بعد أخذ رأي مجلس المعهد أما بالنسبة للفرق النهائية فيؤلف وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى المختص لجاناً من داخل المعاهد أو خارجها لوضع امتحانات كل مادة .

مادة ٣٥ - يؤلف وكيل الوزارة لجنة الامتحان في كل متردد من عضوين على الأقل يقترحهما مجلس المعهد ويكون أحدهما من غير أعضاء

هيئة التدريس بالمعهد وبالنسبة للفرق النهائية يكون تشكيل اللجان بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص وتتولى لجنة الامتحانات تقدير الاجابات التحريرية كما تتولى امتحان الطالب شفويا أو عمليا حسب الأحوال .

مادة ٣٦ - يتكون من لجان الامتحان في كل فرقة أو شعبة أو قسم لجنة عامة برياسة العميد أو الرئيس العام للامتحانات على حسب الأحوال تعرض عليها نتيجة الامتحان لمراجعتها واقتراح ما تراه في شأن مستوى تقديرات الطلاب في المقررات المختلفة ويدون مضر بالاجتماع وتعرض نتيجة مداولات اللجنة مع النتيجة النهائية على وكيل الوزارة بالنسبة لامتحانات النقل لاعتمادها أما امتحانات السنوات النهائية فتعرض على وكيل الوزارة توطئة لمرضاها على وزير التعليم العالي لاعتمادها .

ويعفى الطالب من امتحانات النقل كلها أو بعضها اذا أثبت أنه أدى بنجاح امتحانات تعادلها في معهد علمي معترف به ويكون الاعفاء بقرار من المجلس الأعلى المختص بناء على اقتراح مجلس المعهد .

مادة ٣٧ - يقدر نجاح الطالب بأحد التقديرات الآتية :

ممتاز — جيد جدا — جيد — مقبول

ويقدر رسوب الطالب بأحد التقديرين الآتين :

ضعيف — ضعيف جدا .

وتكون نسب هذه التقديرات وفقا للنظام الذي يصدر به قرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص .

مادة ٣٨ - يمنح الناجحون في الامتحان النهائي الشهادة التي تقدموا اليها ويعطون شهادة مبينة بها التقدير الذي نالوه .

ويجوز أن يعطى من يرغب من طلاب الكلية أو خريجيها شهادة

من واقع سجلاتها متضمنة أيا من البيانات الواردة في المادة (٢٢) من هذه اللائحة ، واستثناء من أحكام اللائحة المالية للميزانية والحسابات لا تحصل رسوم عن هذه الشهادات ويكتفى برسم الدفعة على اتساع الورق على طلب استخراج الشهادة وعلى الشهادة ذاتها .

مادة ٢٩ - تعلن أسماء الطلاب الناجحين في الامتحانات مرتتبة بالحروف الهجائية في كل تقدير .

مادة ٤٠ - لا يسلم الطالب الشهادات الدراسية الا اذا رد ما قد يكون في عهده من كتب وأدوات ونماذج .

مادة ٤١ - (١) لا يجوز أن يقبى الطالب بالفرقة الواحدة أكثر من سنتين ويجوز لمجلس الكلية أو المعهد الترخيص للطلاب الذين قضوا سنتين في التقدم الى الامتحان من الخارج في السنة التالية في المقررات التي رسبوا فيها وذلك فيما عدا طلاب السنة الاعدادية والسنة الأولى في الكليات والمعاهد التي ليس بها سنة عدادية .

ويجوز لمجلس الكلية أو المعهد الترخيص لطلاب السنة قبل النهائية والسنة النهائية بفرصة أخرى للتقدم الى الامتحان من الخارج .

واذا رسب طالب السنة النهائية فيما لا يزيد عن نصف عدد المقررات

(١) مستبدلة بالمادة الأولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٦٩٠ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية في ١٠/٣١/١٩٧٤ - العدد ٤٤) كما نص في مادته الثانية على ما يأتي :

يصرح باعادة قيد طلاب السنوات الاعدادية أو الاولى في الكليات أو المعاهد العالية التي ليس بها سنوات اعدادية المفصولين بسبب رسوبهم بتقدير ضعيف جدا في اكثر من نصف عدد المقررات .

كما يصرح باعادة قيد طلاب السنوات النهائية بهذه الكليات والمعاهد المشار اليها والذين فصلوا لاستنفاد مرات الرسوب .

ويحدد وزير التعليم العالي والبحث العلمي المدة التي يجوز فيها للفئتين المشار اليهما في الفقرتين السابقتين التقدم بطلب اعادة القيد .

٦ - المكافآت الدراسية

مادة ٤٥ - (١) يمنح مكافأة قدرها مائة وعشرون جنيهًا سنويًا لكل من الطلاب المستجدين من أبناء الجمهورية العربية المتحدة اذين لا يجاوز ترتيبهم في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ثلاثين في شعبية العلوم ، والعشرة في شعبة الآداب ، والخمسة في امتحان كل من شهادات الدراسة الثانوية انفية وشهادة المعلمين والمعلمات الريفية ، وكذلك الأولى في امتحان الشهادة الثانوية الفنية وكل شهادة معادلة .

=

الرياضى والاجتماعى ورسوم استهلاك الأدوات وتأمين صيانتها طبقا للنظام المطبق في الجامعات .

(ثانيا) بالنسبة للطلاب الوافدين :

يقوم الطلاب الوافدين بالمعاهد الفنية الصناعية والتجارية ومعهد الفنادق بسداد رسم قيد ومصروفات سنوية بالإضافة الى الرسوم الاضافية السابقة على الوجه الآتى :

- رسم القيد ١٥٠ دولارا سنويا كحد أدنى
- مصروفات سنوية ٢٠٠ دولارا سنويا كحد أدنى
على أن تخصص حصة كل رسم من الرسوم السابقة للخدمة التي يؤدي عنها .

مادة ٢ - يصدر وزير التعليم القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٣٤ لسنة ١٩٧٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/١١/٢٣ - العدد ٤٧) المعدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٧٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/١٠/١١ - العدد ٤١) ونص في مادته الأولى على ما يلى :
« يسرى حكم المادة (٤٥) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ على طلاب معاهد اعداد الفنانين التابعة لوزارة التعليم العالى اعتبارا من العام الدراسى ١٩٧٣/١٩٧٢ .

كما يسرى هذا الحكم على الطلاب المتفوقين الحاصلين على دبلوم معاهد اعداد الفنانين الذين يلتحقون بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى » .

ويمنح مكافأة قدرها أربعة وثمانون جنيها لكل من الطلاب المستجدين من أبناء الجمهورية من غير المشار اليهم في الفقرة السابقة لل حاصلين على ٨٠٪ على الأقل في التقدير العام في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة أو امتحان أى من الشهادات المذكورة في الفقرة السابقة ويستمر صرف المكافأة المشار اليها بالفقرتين السابقتين للطلاب الحاصلين عليها بالفئات المذكورة اذا حصل الطالب في امتحان النقل على تقدير عام جيد جدا وكل من يحصل على تقدير عام ممتاز في امتحان النقل يمنح مكافأة سنوية قدرها مائة وعشرون جنيها سنويا .

ومن يحصل على تقدير عام جيد جدا — من غير المشار اليهم في الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة يمنح مكافأة قدرها ثمانية وأربعون جنيها سنويا .

ويكون منح المكافأة مقصورا على السنة الدراسية التالية للسنة التي يحصل فيها الطالب على التقدير سالف الذكر وتجدد المكافأة كلما توافر شرطها على حسب التفصيل السابق .

وفي المعاهد التي لا يعقد فيها امتحانات نقل سنوية يستمر منحه المكافأة المشار اليها خلال المرحلة الدراسية التي تلى امتحانات النقل .

ويكون صرف المكافأة المشار اليها في هذه المادة على أقساط شهرية خلال السنة الدراسية .

٧ — التحويل بين المعاهد :

مادة ٤٦ — يجوز التحويل بين المعهد ونظيره بموافقة عميدى المعهدين ، وعلى طالب التحويل تقديم طلبه قبل افتتاح الدراسة بالمعهد الذي يرغب التحويل اليه ويجوز عند الضرورة قبول طالب التحويل بعد هذا التاريخ .

مادة ٤٧ - يحتفظ الطالب بالمزايا التى تخوله اتيها اعمال السنة التى قام بها والامتحانات التى اداها فيما لا يتعارض مع احكام القوانين واللوائح .

٨ - الاستماع

مادة ٤٨ - للمجلس الأعلى المختص بناء على اقتراح مجلس المعهد أن يرخض لمن يرغب فى الاستماع لبعض القرارات فى أحد المعاهد دون الحصول على شهادة .

ولا يشترط الترخيص بالحصول على أى مؤهل علمى أو دراسات خاصة .

٩ - نظام تأديب الطلاب :

مادة ٤٩ - يخضع الطلاب المقيدون والمستمعون والطلاب المرخص لهم فى الامتحان من الخارج للنظام التأديبى المبين فى المواد الآتية :

مادة ٥٠ - العقوبات التأديبية :

١ - التنبيه مشافهة أو كتابة .

٢ - الانذار .

٣ - الحرمان من حضور دروس أحد المقررات لمدة لا تجاوز شهرا .

٤ - الفصل من المعهد لمدة لا تجاوز شهرا .

٥ - الغاء امتحان الطالب فى مقرر أو أكثر .

٦ - الفصل المؤقت من المعهد لمدة تجاوز شهرا .

٧ - الحرمان من امتحان واحد أو أكثر .

٨ - الفصل النهائى من المعهد .

ويترتب على الفصل النهائي عدم صلاحية الطالب للقيّد والتقدم
في الامتحانات .

ويجوز الأمر بإعلان القرار الصادر بالعقوبة التأديبية داخل المعهد ،
ويجب إبلاغ القرار إلى ولي الأمر الطالب وبينغ القرار الصادر بالفصل
لنعتى إلى المعاهد الأخرى .

وتحفظ القرارات الصادرة بالعقوبات التأديبية عدا انتتبيه الشفوى
في ملف الطالب .

مادة ٥١ - لمجلس الأعلى المختص أن يعيد النظر في القرار الصادر
بالفصل النهائي من المعهد بعد مضي ثلاث سنوات شمسية على وقوع
الصادث .

مادة ٥٢ - تعتبر على الأخص مخالفات تأديبية :

١ - الأعمال الخلة بنظام المعهد أو البيوت التي تعدها الوزارة
لإقامة الطلاب أو الأندية المنشأة لهم ، وكذلك الامتتاع المدير عن حضور
الندروس والمحاضرات والأعمال الدراسية الأخرى التي تقضى اللوائح
بالمواظبة عليها .

٢ - كل فعل مؤثر بالشرف والكرامة أو مذل بحسن السير والسلوك
داخل المعهد أو خارجه وكل إخلال بنظام الامتحان أو الهدوء الواجب له
أو تضمين ورقة الإجابة بما يعد حقذا أو سبا أو مخالفة للنظام العام
أو الآداب .

٣ - كل غش في امتحان وكل شروع فيه .

٤ - كل تنظيم للجمعيات داخل المعهد أو الاشتراك فيها من غير
ترخيص سابق من سلطات المعهد المختصة .

٥ - كل مشترك في مظاهرات تكون منافية للنظام العام أو الآداب أو اللياقة أو الاحترام أو الواجب للهيئات النظامية .

٦ - إساءة استعمال أمانة المعهد وملحقاتها والبيوت المدة لإقامة الطلاب والأندية المنشأة لهم .

٧ - توزيع النشرات أو إصدار جرائد حائط بالمعهد أو جمع التوقيعات قبل الحصول في كل ذلك على ترخيص من سلطات المعهد المختصة .

مادة ٥٣ - كل طالب يرتكب المخالفة المنصوص عليها في البند (٣) من المادة ٥٢ ويضبط في حالة تلبس يخرجه المعهد أو من ينوب عنه من قاعة الامتحان ويحرم من دخول الامتحان في باقى المواد ويصبح امتحانه باطلا ويحرر مراقب الامتحان محضرا بتفصيل ما يقع ويقدمه الى المعهد . أما في الأحوال الأخرى فيبطل الامتحان بقرار من لجنة التأديب أو المجلس الأعلى المختص وموافقة وزير التعليم العالي .

ويترتب على بطلان الامتحان بطلان الشهادة اذا كانت قد منحت للطالب قبل كشف الغش .

مادة ٥٤ - يكون للهيئات الآتية توقيع العقوبات المبينة فيما يلى بعد سماع أقوال الطالب شفاهاة أو كتابة :

١ - الأساتذة والأساتذة المساعدون : ولهم توقيع العقوبات الثلاث الأولى المبينة في المادة (٥٠) عما يقع من الطلاب أثناء الدروس والمحاضرات والأعمال الخاصة بموادهم .

٢ - عميد المعهد : وله توقيع العقوبات الخمس الأولى المبينة في المادة (٥٠) .

٣ - وكيل الوزارة : وله توقيع العقوبات السبع الأولى المبينة

في المادة (٥٠) بعد أخذ رأى عميد المعهد ، وله في حالة الطالب الحال الى لجنة التأديب أن يمنعه من دخول أمكنسة المعهد الى اليوم المعين لحاكمة .

٢ - لجنة التأديب (ويصدر بتشكيلها قرار من وزير التعليم العالي) : ولها توقيع جميع العقوبات . وفي حالة حدوث اضطرابات أو أخلال بالنظام يتسبب عنه عدم انتظام الدراسة أو حالة تهدد بذلك يتولى عميد المعهد الاختصاصات المخولة لجنة التأديب ، ولا يكون قرار العميد في هذا الشأن نافذا الا بعد ائتمديق عليه من وكيل الوزارة .

مادة ٥٥ - يصدر قرار احالة الطلاب الى لجنة التأديب من وكيل الوزارة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب عميد المعهد .

ويعلن الطالب بقرار الاحالة وموعد المحاكمة قبل انعقاد اللجنة باستجوع على الأقل .

مادة ٥٦ - تكون القرارات التي تصدر من الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات وفقاً للمادة (٥٤) نهائية .

مادة ٥٧ - لا يجوز أن يحتج الطالب بعدم علمه بلوائح المعاهد وتنظيمها أو بعدم اطلاعه على ما نشر بلوحات الاعلانات بها ، ويعتبر ما نشر بهذه اللوحات معلوما من وقت نشره .

١٠ - النظام الاجتماعي للطلاب :

(١) اتحادات الطلاب

مادة ٥٨ - يكون لطلاب المعاهد اتحادات تؤلف من :

١ - طلاب المعاهد المقيدون فيها .

٢ - خريجي المعاهد .

٣ - أعضاء المجالس العليا للمعاهد ومجالس المعاهد وأعضاء هيئة التدريس والمعيدين والمدرسين خارج هيئة التدريس .

مادة ٥٩ - أغراض الاتحادات هي :

١ - تنمية الروح الاجتماعية السليمة بين الطلاب وتوثيق العلاقات الطيبة بينهم وبين الأساتذة .

٢ - تنمية الوعي القومي العربي .

٣ - العمل على رفع مستوى الحياة المادية والاجتماعية والفكرية والعسكرية للطلاب .

٤ - تهيئة انفرص للطلاب ليستفيدوا من اوقات فراغهم بما يعود على اوطن وعليهم بالنفع .

مادة ٦٠ - يحظر على الاتحادات الاشتغال بالمسائل التي تتعارض مع النظام العام .

مادة ٦١ - يصدر قرار من وزير التعليم العالي بنظام الاتحادات ولجانها في مستوياتها المختلفة والقواعد التي تطبق في شئونها المالية والادارية .

(ب) مساكن الطلاب

مادة ٦٢ - يضع وزير التعليم العالي لائحة داخلية لمساكن الطلاب تنظم شئون القبول فيها وادارتها والعقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على الطالب جزاء الاخلال بنظام المساكن وآداب الإقامة .

(ج) الخدمة الطبية

مادة ٦٣ - تنشأ للمعاهد ادارة طبية يكون الغرض منها الاضطلاع بالرقابة الصحية وتوفير اسباب العلاج لطلاب المعاهد . ويصدر وزير

التعليم العالي لائحة داخلية بنظام العمل في هذه الإدارة واختصاصاتها ومدى اشرافها على النواحي الوقائية والعلاجية .

(د) الخدمة الاجتماعية

مادة ٦٤ - ينشأ بكل معهد صندوق للخدمة الاجتماعية الغرض منه تقديم مساعدات للطلاب المحتاجين إليها بعد بحث خالاتهم الاجتماعية ، ويخصص لهذا الصندوق ما يفرض من رسوم وما يضاف إليها من تبرعات الأفراد أو الهيئات أو حصيلة حفلات التي تقام بقصد تمويله ، ويضع وزير التعليم العالي لائحة لتنظيم سير العمل بالصندوق من الناحيتين المالية والإدارية .

(هـ) مكتبة الطالب

مادة ٦٥ - ينشأ بكل معهد مكتبة لطلاب تحوى المؤلفات العامة انقى لا غنى لطلاب عن الرجوع اليها ويخصص لهذه المكتبة رسم المكتبة انذى يتقرر تحصيله وما يضاف اليه من اعتمادات أخرى وتسرى على مكتبة الطالب أحكام اللائحة المالية والإدارية التي يضعها وزير التعليم العالي .

الباب الرابع

مكافاة التدريس والامتحانات والمنح والمكافآت الأخرى

(١) مكافآت التدريس

مادة ٦٦ - نوكيل الوزارة أن يعهد الى أعضاء هيئة التدريس وسائل انقائمين بالتدريس في المعاهد بالقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية في غير معاهدهم ، وذلك بناء على اقتراح مجلس المعهد المنتدب اليه ، وبعد موافقة مجلس المعهد المنتدب منه ويجوز في هذه

الحالة منح لانتدب مكافأة وفق للأحكام الواردة في المادة (٦٩) وما يليها .

ولجلس المعهد ان يخف أعضاء هيئة التدريس وسائر المشتغلين بالتدريس بالمعهد بالقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية ويعتبر المعهد وحدة واحدة فيما عدا مراكز التدريب الملحق بالمعاهد فتمنح عنها مكافأة مستقلة .

مادة ٦٧ - لا يجوز الندب الى المعهد الا اذا استوفى أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من القائمين بتدريس المادة المنتدب فيها النصاب المقرر من المحاضرات والدروس والتمارين العملية وفقا لما تجددده اللوائح الداخلية للمعاهد . ولا تمنح المكافآت الا اذا زاد عدد الدروس والمحاضرات والتمارين المعنية في المعاهد العالية عن هذا النصاب .

ويراعى ألا يكون الندب من معهد آخر ماسا بحسن سير العمل به ، كما لا يجوز أن يؤدي الندب الى تغيب المنتدب عن مقر عمله لأكثر من يومين في الأسبوع .

مادة ٦٨ - لوكيل الوزارة أن ينتدب للتدريس بالمعاهد من غير أعضاء هيئة التدريس أو غيرهم من القائمين بالتدريس فيها وذلك بناء على اقتراح مجلس المعهد مع موافقة الجهة المنتدب منها .

مادة ٦٩ - (١) يمنع المنتدبون للتدريس بالمعاهد مكافأة عن كل درس بالفئات الآتية :

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٧٨ لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية في ١٣/٣/١٩٧٥ - العدد ١١) ونص على ما يأتي :
مادة ١ - يستثنى القائمون بالتدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي الاصليون والمنتدبون ، من الحدود القصوى لمكافآت

مليم جنيه

١ ٥٠٠ للدرس الواحد بالنسبة للاستاذة بالمعاهد أو الجامعات
والموظفين من الدرجة الأولى أو ما فوقها وذلك بحد
أقصى قدره ٣٦ جنيها شهريا .

١ ٢٥٠ للدرس الواحد بالنسبة للاستاذة المساعدين بالمعاهد
أو الجامعات والموظفين من الدرجة الثانية وذلك بحد أقصى
قدره ٣٠ جنيها شهريا .

١ — للدرس الواحد بالنسبة للمدرسين في المعاهد أو الجامعات
والموظفين من الدرجتين الثالثة والرابعة وذلك بحد أقصى
قدره ٢٤ جنيها شهريا .

٨٠٠ — للدرس الواحد بالنسبة لمعيدين بالمعاهد أو الجامعات
أو الموظفين من الدرجتين الخامسة والسادسة بحد أقصى
قدره ١٨ جنيها شهريا .

وإذا لم يكن المنتدب موظفا حدد وكيل الوزارة مكافأته بما لا يجاوز
جنيهين عن الدرس الواحد وبحد أقصى قدره ٣٦ جنيها شهريا .

التدريس المنصوص عليها في المادة (٦٩) من اللائحة التنفيذية للقانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ المشار إليها ، على ألا يزيد ما يحصلون عليه من مكافآت
التدريس بالكليات والمعاهد العالية ومعاهد اعداد الفنيين على ١٠٠٪
من مرتباتهم الشهرية الأصلية .

وتمضى أحكام الفقرة السابقة على المنتدبين للتدريس بالكليات والمعاهد
العالية ومعاهد اعداد الفنيين من المحالين الى المعاش على ألا يجاوز ما يحصل
عليه كل منهم من مكافآت التدريس بهذه الكليات والمعاهد ١٠٠٪ من معاشه
أو من آخر مرتب شهري كان يتقاضاه قبل إحالته الى المعاش ايهما أكبر .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار لمدة ثلاث سنوات دراسية اعتبارا من العام
الدراسي ١٩٧٥/٧٤ .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وفي جميع الأحوال تعتبر مدة الدرس ساعة فيما يتعلق بالدروس النظرية وساعتين فيما يتعلق بالدروس العملية .

مادة ٧٠ - للمجلس الأعلى المختص أن يقرر مكافأة اجمالية لمن يدعون من خارج المعاهد لالتقاء محاضرات أو دروس بصيغة عرضية أو للإشراف على دراسات معينة تستلزم خبرة خاصة بحيث لا تتجاوز هذه المكافأة ثلاثين جنيها في الشهر .

مادة ٧١ - يمنح الموظف المنتدب للتدريس بعيدا عن محل إقامته بدل سفر ومصروفات انتقال وفقا للوائح العامة ، أما المنتدب من غير الموظفين فيقدر وكيل الوزارة بدل سفره ومصاريف انتقاله .

(ب) مكافآت الامتحانات

مادة ٧٢ - يمنح مكافآت عن أعمال الامتحانات :

- ١ - لمن يعين من خارج المعاهد للقيام بهذه الأعمال .
- ٢ - لمن يندب من معهد إلى آخر بشرط أن يقوم بهذه الأعمال علاوة على قيامه بأعماله الأصلية في معهده .
- ٣ - لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين خارج هيئة التدريس والمعيدين إذا باثسروا عملا من الأعمال الآتية :

(أ) امتحانات الطلاب الذين يتقدمون للمعاهد للقبول اذا عقد لهم امتحان خاص .

(ب) تصحيح أوراق امتحان طلاب المعهد الذين يعملون فيه اذا زاد مجموع ما يصححه الممتحن على ٢٠٠ ورقة كاملة ويستوفى هذا المنصب تولا من أوراق الامتحان التحريري .

(ج) العمل في لجنة المراقبة العامة ويشمل تنظيم مراحل الامتحان والرصد والمراجعة واعداد نتائج الامتحان .

مادة ٧٣ - تكون مكافآت تصحيح أوراق الامتحان التحريرية بنسبة ما صححه الممتحن في كل ورقة من هذه الأوراق على الأساس الآتسى :

(أولا) في امتحانات النقل والامتحانات النهائية ٢٠٠ ملجم عن الورقة الواحدة بشرط الانتقال جملة المكافأة للممتحن الواحد عن جنبيين في كل مادة .

(ثانيا) في امتحانات القبول ومعادلة شهادة الدراسة الثانوية ١٥٠ ملجم عن الورقة الواحدة .

بشرط ألا تقل جملة المكافأة للممتحن الواحد عن جنبيه في كل مادة .
بعد أقصى قدره ٢٠ جنجها لكل ممتحن .

وفي جميع الحالات يراعى ما يلى :

١ - الفئة المقررة للورقة الواحدة تصرف للأعضاء المشتركين في التصحيح والمراجعة أيا كان عددهم .

٢ - اذا كان للمادة أكثر من ورقة اجابة يجيب الطالب عن كل منها في جلسة امتحان مستقلة تحسب المكافأة عن كل ورقة على حدة .

٣ - لا تزيد مكافأة التصحيح للممتحن الواحد في مادة واحدة أو عدة مواد في المعاهد عن ٥٠ جنجها في الامتحان الواحد .

مادة ٧٤ - اذا اقتضى الاختبار العملى تصحيح أوراق قدرت المكافأة على أساس ٨٠ ملجم لكل ورقة بشرط ألا تقل جملة المكافأة للممتحن الواحد عن جنبيه في كل مادة ولا تزيد على ٢٥ جنجها في مادة أو عدة مواد في المعاهد في الامتحان الواحد .

أما عن قطع الخياطة والتطريز فتقدر المكافأة على أساس ١٠٠ ملجم لكل قطعة أيا كان حجمها وبشرط ألا تقل جملة المكافأة للممتحن الواحد عن جنبيه ولا تزيد على ٢٥ جنجها في الامتحان الواحد .

مادة ٧٥ - يمنح الممنح مكافأة قدرها جنييه عن كل رسالة أو مشروع في مقابل فحصه ومناقشته شفويا وإذا تعدد المتحنون فلا تزيد المكافأة ثم مشروع الواحد على جنييهين بشرط ألا تزيد جملة المكافأة للممتحن الواحد على ٣٠ جنييه في الامتحان الواحد .

مادة ٧٦ - يمنح من ينتدب للامتحان من خارج المعهد مكافأة عن الاختبارات الشفوية وحضور الامتحانات العملية كما يلي :

(أ) اذا كان الممتحن من الموظفين العاملين منح ٢٪ من مرتبه الأصلية الشهرى عن كل جلسة من جلسات الامتحان .

(ب) اذا كان الممتحن من غير الموظفين العاملين عين وكيل الوزارة مكافأته .

وفي جميع الحالات يشترط ألا تقل المكافأة لكل جلسة عن ثمانمائة مليم بشرط ألا تزيد المكافأة على ثلاثة جنييهات لكل جلسة ولا على جنييهين للجلسة الواحدة اذا تعددت الجلسات في اليوم الواحد في المعاهد .

مادة ٧٧ - يمنح من يقوم برياسة امتحانات السنوات النهائية اذا كان الامتحان يضم أكثر من معهد وكان الامتحان يجرى على أساس نظام الفصلين الدراسيين مكافأة قدرها ٢٥ جنييه عن امتحان كل فصل . أما اذا كان الامتحان يجرى على أساس الامتحان الواحد في نهاية السنة الدراسية يمنح رئيس الامتحان مكافأة قدرها ٤٠ جنييه .

وبالنسبة لامتحانات المتخلفين لأكثر من معهد ، اذا كان الامتحان يجرى على أساس نظام الفصلين الدراسيين فلا يمنح رئيس الامتحان مكافأة عن رياسة هذه الامتحانات ، أما اذا كان الامتحان يجرى على أساس نظام الامتحان الواحد في السنة فيمنح مكافأة قدرها ١٥ جنييه .

مادة ٧٨ - يمنح من يعمل داخل لجان المراقبة العامة من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين خارج هيئة التدريس والمعيدين مكافأة قدرها

٢٪ من مبدأ مربوط الدرجة عن كل يوم من أيام العمل بشرط ألا تقل المكافأة في اليوم عن ٤٠٠ منيم ، وبالنسبة لامتحانات الفرق النهائية لا يجاوز مجموع المكافأة مكافأة ٢٠ يوما إذا كان الامتحان يجرى على أساس الفصلين الدراسيين . ولا يجاوز مجموعها مكافأة ٣٠ يوما إذا كان الامتحان يجرى على أساس الامتحان الواحد في السنة ، وبالنسبة لامتحان المتخلفين فلا تجاوز المكافأة ١٠ أيام .

وبالنسبة لامتحانات النقل فتكون أقصى مدة تصرف عنها مكافأة في كل امتحان هي ١٥ يوما .

مادة ٧٩ - يمنح الممتحن الخارجي في امتحانات التربية العملية والعزف الانفرادي والغناء الفردي والايقاع الحركي والتدريب والوراء المعلمي مكافأة قدرها جنيه عن الطالب الواحد بحد أقصى ٢٥ جنيهًا في العام .

مادة ٨٠ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٧٥) يمنح العاملون من غير أعضاء هيئة التدريس وسائر القائمين بالتدريس الذين يكلفون أو يندبون لأعمال الامتحانات مكافأة يومية قدرها ٢٪ من المرتب الاجمالي الشهري بشرط ألا تقل عن ٣٠٠ مليم في اليوم الواحد ولا تزيد على جنيه .

ويعامل حملة الشهادات العالية المعينون بمكافأة معاملة العاملين الشاغرين لفئة الوظيفية (٢٤٠ - ٧٨٠ سنويا) اما حملة المؤهلات المتوسطة فيعاملون معاملة الشاغرين لفئة الوظيفية (١٤٤ - ٣٩٠ جنيهًا في السنة) .

ويصرف للعاملين من معاوني الخدمة ورجال الشرطة ومن في حكمهم مقابل قيامهم بالأعمال الخاصة بالامتحانات مكافأة يومية قدرها ٢٪ من المرتب الاجمالي الشهري بشرط ألا تقل عن ١٥٠ مليما في اليوم الواحد ولا تزيد على جنيه .

ويصدر قرار من وزير التعليم العالي بتحديد عدد الأيام التي تصرف عنها مكافأة بالنسبة لكل فئة .

٨١ - لوكيل الوزارة أو عميد المعهد أن يكلف أعضاء هيئة التدريس وسائر القائمين بالتدريس والمعيدين والموظفين الإداريين والفنيين والكتابين بأعمال الامتحانات ويجوز الندب من خارج المعهد بقرار من وكيل الوزارة اذا دعت الضرورة الى ذلك .

ويمنح الموظف المنتخب لأعمال الامتحانات بعيدا عن محل اقامته بدل سفر ومصروفات انتقال وفقا للوائح العامة ، اما المنتخب من غير الموظفين فيقدر وكيل الوزارة بدل سفره ونفقات انتقاله .

(ج) منح ومكافآت أخرى

مادة ٨٢ - يمنح مكافأة قدرها عشرة جنيئات من يشترك في فحص حالات المرشحين لوظائف الأساتذة ، والأساتذة الساعدين بالمعاهد ، أما من يشترك في فحص حالات المرشحين لوظائف المدرسين فلا يمنح مكافأة الا اذا كان من خارج المعهد وقضت الضرورة باستراكه في اللجنة . ويمنح مكافأة قدرها ثلاثة جنيئات ، واذا كان المنتخب من خارج الجمهورية حدد وزير التعليم العالي المكافأة التي تمنح له بما لا يجاوز ٢٥ جشها .

مادة ٨٣ - يمنح أعضاء المجلس الأعلى للمعاهد المعينون من خارج الوزارة بدل حضور قدره خمسة جنيئات عن حضور كل جلسة .

مادة ٨٤ - يمنح الأساتذة غير المتفرغين مكافأة قدرها ٣٠٠ جنية سنويا تصرف شهريا . يمنح عمداء المعاهد بدل قدره ١٨٠ جنيها سنويا يصرف شهريا ، ويمنح وكلاء الكليات بدل قدره ١٢٠ جنيها سنويا يصرف شهريا .

مادة ٨٥ - يمنح مكافآت بذات الفئات للوزادة في المادة (٨٠)

من يندب للعمل بمكتب تنسيق قبول الطلاب للمعاهد عن كل يوم من أيام العمل بالمكتب بما لا يجاوز ستين يوما .

مادة ٨٦ - يضع وزير التعليم العالي في حدود اعتمادات الميزانية قواعد صرف المنح لأعضاء هيئة التدريس المرخص لهم في مهمات علمية مؤقتة أو غيرهم من سائر القائمين بالتدريس المرخص لهم بأجازات دراسية .

الباب الخامس

النظام المالي للمعاهد

مادة ٨٧ - للمجلس الأعلى المختص اقتراح قبول هبات لا تتعارض شروطها مع الغرض الأساسي الذي أنشئت من أجله المعاهد ، ويتم التصرف فيها وفقا لشروط الواهب ويفرد لهذه الهبات حساب خاص يتم الصرف منه وفقا للنظام الذي يضعه وزير التعليم العالي .

مادة ٨٨ - يجوز يمنح الطلاب المكافآت التي تأتي عن طريق المتبرعات الخاصة وفقا لشروط المتبرع بعد موافقة وزير التعليم العالي ، ويجوز أن يطلق على المكافآت والجوائز اسم المتبرع أو أى اسم يختاره المتبرع ويوافق عليه الوزير .

مادة ٨٩ - يجوز الترخيص بتجاوز التقدير الكلى الوارد في الميزانية لأحد الأعمال الاستثمارية بالمعاهد مقابل تخفيض مماثل في التقدير الكلى لأعمال أخرى فإذا كان التجاوز لا يزيد على عشر الاعتماد أو ألف جنيه أيهما أكثر بحيث لا يزيد العشر على عشرة آلاف جنيه يكون الترخيص به من سلطة وكيل الوزارة وما يزيد على ذلك يكون الترخيص به من سلطة الوزير .

مادة ٩٠ - إذا لم تسلم أو تنجز أعمال استثمارية واردة في ميزانية سنة قدر أن يقع فيها ذلك التسلیم أو الانتجاز جناز لوكيل الوزارة أن يرخص

بخصم مصروفاتها التي تقررت في تلك الميزانية على الميزانية التالية ولو لم يدرج بها اعتماد لذلك المصروفات بشرط أن تكون المصروفات التي يرخص بها على هذا الوجه داخلة في حدود التكاليف السابق اعتمادها في الميزانية لهذه الأعمال وألا يترتب على هذا الترخيص تجاوز جملة الأسباب .

مادة ٩١ - تغطي بحسابات الأمانات مبالغ مضموم بها على مصروفات الميزانية - المبالغ التي تخصم على الميزانية مقدما أى قبل الصرف في الحالات المبينة بعد :

- ١ - المرتبات والأجور والرواتب والمكافآت والإيجارات المستحقة لغاية نهاية السنة المالية ولم يتسن صرفها وكذلك أجور النقل وبدل السفر ومصروفات الانتقال وثمان المياه وانتشار الكهرباء بشرط أن تكون المطالبات الخاصة بها قد قدمت حتى نهاية الشهر الأول من السنة التالية .
- ٢ - أثمان المشتريات والتوريدات التي تم تسليمها لغاية نهاية السنة المالية وتمخر صرفها بسبب ما .

٣ - قيم الحسابات الختامية للأعمال متى كانت مطابقة للمعقود المبرمة في شأنها ولم يتسن صرفها لتوقيع الحجز عليها أو لامتناع الماولين عن توقيعها أو لتعذر الحصول على توقيعاتهم بسبب الغياب أو الوفاة أو غير ذلك ، وتشمل التغطية بالأمانات الجزء المقرر حجزه من التكاليف بصفة ضمان لحين التسليم النهائي ولحين القيام بالتشطيبات الصغيرة أو اصلاح ما يوجد من عيوب .

٤ - أثمان العقارات التي تنزع ملكيتها أو التي يتم التعاقد على شرائها .

٥ - المبالغ المرتبط بها في العقود التي تبرم في غضون السنة المالية سواء تم توريد الأصناف أو تنفيذ المعقود قبل نهاية السنة المالية أو لم

يتم) ويسوى ما تبقى بدون صرف من هذه الارتباطات الى حساب الإيرادات في نهاية السنة المالية التالية .

مادة ٩٢ - تعطى سلفة مستديمة لكل معهد بترخيص من وكيل الوزارة أو من يفوضه ، وتكون في عهدة موظف مسئول تتوافر فيه شروط انضمام من غير موظفى الحسابات ، وتصرف منها المصروفات الوقتية في حدود عشرين جنيها وتصرف منها المصروفات الآتية مهما بلغت قيمتها .

١ - ثمن الأصناف الغذائية اليومية التي يتأخر المتمهدون في توفيرها في الميعاد المحدد أو يرفض المورد منها لمخالفته الشروط .

٢ - أجور البرقيات الداخلية والخارجية .

٣ - الرسوم الجمركية المستحقة على الطرود البريدية الواردة من الخارج .

ويكون الصرف من السلفة المستديمة بالمعاهد بموافقة عمداء المعاهد أو من يقوم مقامهم في حالة الغياب .

مادة ٩٣ - لوكيل الوزارة أن يرخص في صرف مرتبات ومكافآت مقدما للأساتذة والأساتذة المساعدين الزائرين وأعضاء هيئة التدريس ومدرسى اللغات والفنيين الأجانب بعد اقامتهم بالعمل ، وذلك في حالة الضرورة القصوى على ألا يجاوز ما يصرف في كل مرة ما يعادل مرتب أو مكافأة شهر واحد ، ولوكيل الوزارة أن يرخص في صرف مرتبات ومكافآت المتنيين بمقود انتهت مدتها واتخذت الاجراءات لتجديدها مرة أخرى ما داموا قائمين بالعمل ، وذلك بصفة مؤقتة لحين اتمام اجراءات التجديد .

مادة ٩٤ - لوكيل الوزارة للترخيص في صرف مرتب شهر كسلفة للموفدين من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين خارج هيئة التدريس والمعبدن في الاجازات الدراسية أو اللهايات العلمية ، وفيما زاد على ذلك يرخص فيه وزير التعليم العالي في حدود مرتب شهرين ، وتسد

تعليم عالى ٣٤٩

المسلفة خصما من مرتب الموفد على أقساط شهرية لا تتجاوز مدة الايفاد
أو سنة أيهما أقل .

مادة ٩٥ - استثناء من الأحكام العامة للميزانية والحسابات بوكيل
الوزارة أو من يفوضه أن يرخّص في استخراج الشهادات والصور وسائر
المستخرجات من الأوراق والدقاتر الرسمية الخاصة بالمعاهد بعد أداء
الرسوم المقررة .

مادة ٩٦ - للمعاهد شراء الكتب والمجلات الطبعية بدون مناقصة
على أن يكون انترخيص بالشراء في حدود السلطات الآتية :

١ - للمعاهد (كل في دائرة اختصاصه) الترخيص بالشراء في
حدود ٢٠٠ جنيه .

٢ - بوكيل الوزارة الترخيص بالشراء في حدود ٣٠٠ جنيه .

٣ - ما زاد على ذلك يرخّص بشرائه الوزير .

مادة ٩٧ - للمعاهد أن تتولى اجراءات الشراء والصيانة والاصلاح
والترميم اللازمة لها في حدود الاعتمادات المقررة للميزانية وطبقا لأحكام
القوانين واللوائح دون الرجوع للمصالح والوزارات التي تعينها الأحكام
المالية العامة .

القسم الثالث

في قانون تنظيم المعاهد العالية الخاصة ولا تحته التنفيذية

قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠
في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه : وقد أصدرناه :

الباب الأول

في التعريف بالمعاهد العالية الخاصة وأهدافها

مادة ١ - يعتبر معهدا عاليا خاصا في تطبيق أحكام هذا القانون كل منشأة تعليمية غير حكومية أيا كانت تسميتها أو جنسيتها ، يلتحق بها الطلبة من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية المعادلة أو دبلوم المدارس الثانوية الفنية أو ما يعادلها ، وتقوم أصلا أو بصفة فرعية بالتعليم واعداد الفنيين لمدة لا تقل عن عامين دراسيين .

ويجوز انشاء معاهد عالية خاصة لبعض الدراسات العليا التي يصدر بتعيينها وبيان شروطها قرار من وزير التعليم العالي .

ولا يعتبر معهدا عاليا خاصا :

(١) الجريدة الرسمية في ١٣ اغسطس سنة ١٩٧٠ - العدد ٣٣ .

(أ) المراكز والمعاهد الثقافية التى تنشئها الدول الأجنبية أو الهيئات الدولية فى الجمهورية العربية المتحدة وفقا لمعاهدات ثقافية (١) .

(ب) المعاهد الخاصة التى يقتصر التعليم فيها على أبناء العاملين فى هيئات التمثيل الدبلوماسى والفنصلى .

مادة ٢ - تنشأ المعاهد العالية الخاصة لتحقيق أحد الأغراض الآتية :

(أ) أُمَوانة فى تحقيق لأهداف انتعيمية المقررة لبعض المعاهد الحكومية . وفى هذه الحالة تسير الدراسة فيها وفقا لخطط ومناهج الدراسة المقررة بالمعاهد الحكومية المماثلة .

(ب) تحقيق أهداف خاصة بها طبقا لخطط ومناهج دراسية تقرها وزارة التعليم العالى قبل تنفيذها .

(ج) المشاركة فى تحقيق خطط التنمية ووضع العلم فى خدمتها .

مادة ٣ - تخضع المعاهد العالية الخاصة لإشراف وزارة التعليم العالى . ولها حق التفتيش على هذه المعاهد فى الحدود وبالقيد الواردة فى هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

الباب الثانى

فى الترخيص بإنشاء المعاهد العالية الخاصة

مادة ٤ - لا يجوز إنشاء معهد عال خاص أو التوسع فيه إلا بترخيص سابق من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى مجلس المحافظة التى يقع بدائرتها مقر المعهد ووفقا للإجراءات والشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .

(١) انظر قرار وزير الخارجية بشأن نشر البروتوكول حول وضع وتنظيم الجامعة الأمريكية بالقاهرة بين حكومة جمهورية مصر العربية ومجلس أمناء الجامعة بالقاهرة الموقع فى واشنطن بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٥ والمتمول به اعتبارا من ١٩٧٦/٤/٣ (الجريدة الرسمية - العدد ١٩ فى مايو سنة ١٩٧٦) ١٤٧٦

ويجب أن يكون موقع المعهد ومبناه ومراحقه وتجهيزاته متناسبة لمقتضيات رسالته ومطابقة للمواصفات التي يصدر بها قرار من وزير التعليم العالي .

ويجوز للمعهد العالي الخاص أن يستخدم مبانى ومراحق وتجهيزات هيئة تعليمية أخرى يصفة مؤقتة بشرط موافقة هذه الهيئة على ذلك كتابة .

مادة ٥ - يشترط في صاحب المعهد العالي الخاص :

١ - أن يكون من الأشخاص الاعتبارية العامة ، أو من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة ، أو من النقابات ، أو من الجمعيات المشكلة وفقا لأحكام القانون ، المتبعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو جنسية إحدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل .

ولا يجوز إنشاء شركة أو جمعية بقصد تملك أو إنشاء معهد عال خاص .

٢ - أن يكون قادرا على الوفاء بالالتزامات المالية للمعهد ، وتحدد بقرار من وزير التعليم العالي مدى هذه الالتزامات وشروط الكفالية المالية والضمانات الواجب تقديمها .

مادة ٦ - يقدم طلب الترخيص بإنشاء المعهد الخاص إلى وزارة التعليم العالي قبل بدء الدراسة بسنة كاملة على الأقل ويجب أن يبين في الطلب البيانات الآتية :

(أ) اسم صاحب المعهد وممثله .

(ب) اسم المعهد والمكان الذي يوجد فيه .

(ج) الهدف من الدراسة ومدتها ونوع الطلاب (بنين - بنات - مشترك) .

(د) المؤهل الدراسي المطلوب للالتحاق بالمعهد .

ويرفق بهذا : طلب مشروع ميزانية تقريبي للمعهد تحدد على أساس قيمة المصروفات التي سيدفعها كل طالب .

وترفق به أيضا خطط ومناهج الدراسة المقترحة .

مادة ٧ - تقوم وزارة التعليم العالي ببحث طلب الترخيص للتحقق من الآتي :

(أ) مدى ملاءمة أهداف التعليم بالمعهد للأهداف العامة للدولة .

(ب) مدى ملاءمة انشاء المعهد المطلوب الترخيص به لسد احتياجات معينة من المستوى المحدد لخريجيه .

(ج) مدى ملاءمة خطة ومناهج الدراسة لتحقيق أهداف التعليم بالمعهد .

وعلى الوزارة أن تبلغ طالب الترخيص ، وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، قرارها بقبول الطلب أو رفضه خلال تسعين يوما على الأكثر من تاريخ تقديمه .

مادة ٨ - على طالب الترخيص أن يقدم الى وزارة التعليم العالي خلال شهر من تاريخ ابلاغه بقبول طلبه البيانات الآتية :

(أ) مقر المعهد وما يشتمل عليه من مباني ومرافق والرسوم التفصيلية للمبنى .

(ب) التجهيزات والإثاث اللازمة لسير الدراسة .

(ج) أسماء المرشحين لوظائف مدير المعهد وأعضاء هيئة التدريس وسائر العاملين مع بيان : سن كل منهم ، وجنسيته ، وموطنه ، وخبرته السابقة ، ومؤهلاته ، ورفقا به أصل هذه المؤهلات أو صور ممتدة منها ، وصحيفة الحالة الجنائية ، وشهادة بحسن السير والسلوك .

(م ٢٣ - موسوعة مصر ج ١٢)

ويجوز أن يكون من بين أعضاء هيئة التدريس أو العاملين في النواحي الإدارية والمالية مرشحون عن طريق الترشح والاعارة .

مادة ٩ - تشكل وزارة التعليم العالي لجنة تقوم بمعاينة مبني المعهد ومشتملاته وفحص بيانات المرشحين للعمل به ، ويبلغ طالب الترخيص بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بصلاحيته المبني وجميع محتوياته ويعتمد البيانات الخاصة بهؤلاء المرشحين أو بنواحي النقص التي تقررها الوزارة، وذلك خلال شهرين من تاريخ تقديم البيانات المشار إليها في المادة السابقة .

وعلى طالب الترخيص استكمال نواحي النقص في المادة التي تصورها الوزارة .

وعلى اللجنة اعادة المعاينة أو الفحص ، وتقوم الوزارة بإبلاغ طالب الترخيص بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بقرارها في هذا الشأن خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها لرد الطالب باستكماله أوجه النقص .

مادة ١٠ - يصدر الترخيص النهائي بإنشاء المعهد العالي الخاص بقرار من وزير التعليم العالي ، وذلك قبل بدء العام الدراسي بشهرين على الأقل .

مادة ١١ - لا يجوز لمالك المعهد نقل ملكيته للغير أو تغيير أو مخالفة أى بيان من البيانات التي صدر الترخيص بإنشاء المعهد على أساسها إلا بعد الحصول على ترخيص كتابي بذلك من وزارة التعليم العالي .

ويجب أن يتضمن طلب الترخيص بالنقل أو بالتغيير بيان سببه فإذا كان متعلقا بموقع المعهد وجب ذكر بيان الموقع الجديد ومشتملاته ويرفق بالطلب الرسومات الهندسية التفصيلية .

وعلى الوزارة أن تبذل صاحب المعهد بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قرارها في شأن هذا الطلب خلال شهر من تاريخ تسلمه .

وفي جميع الأحوال إذا اضطّر صاحب المعهد إلى مخالفة البيانات التي صدر الترخيص على أساسها وجب عليه إبلاغ الوزارة قبل وقوع المخالفة وعليه أن ينفذ ما تقرره الوزارة في هذا الشأن خلال المدة التي تحددها .

وفي حالة مخالفة أي حكم من الأحكام المتقدمة فلوزير التعليم العالي بعد أخذ رأي مجلس شؤون المعاهد العالية الخاصة ، أن يقرر الاستيلاء على المعهد مؤقتاً لحين إزالة أسباب المخالفة ، أو القيام بإزالة هذه الأسباب على نفقة المخالف وبغير إخلال بحكم المادة ٤٧ من هذا القانون .

مادة ١٢ - يجب على مجلس إدارة المعهد في حالة الضرورة القصوى التي تتدر بتعطيل الدراسة بسبب حالة مبنى المعهد أن يطلب نقله فوراً :
ولوزير التعليم العالي أن يرفض بذلك وفي هذه الحالة يمنح صاحب المعهد مهلة تقدرها الوزارة لاستكمال أوجه النقص بالمبنى أو لاعداد مكان آخر صالح يصدر ترخيص بالنقل إليه طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ١٣ - لا يجوز للمعهد أن يعلق أبوابه أو يمتنع عن أداء رسائنه إلا بموافقة الوزارة ويشترط أن يقدم صاحب المعهد طلباً بذلك قبل ستة أشهر على الأقل من بدء العام الدراسي الذي يزعم إغلاق المعهد فيه .
ويكون إغلاق المعهد في هذه الحالة بإنهاء الدراسة في صف دراسي واحد في كل عام ابتداء من النصف الأول في المعهد .

مادة ١٤ - كل معهد يفتح بغير ترخيص طبقاً لأحكام هذا القانون يفتق إدارياً بقرار من وزير التعليم العالي فإذا أعاد صاحب المعهد فتحه قبل الحصول على الترخيص المشار إليه يعاقب بغرامة قدرها خمسمائة جنيه مع مصادرة مشتملات المعهد لصالح صندوق دعم المعاهد العالية الخاصة .

الباب الثالث

في النظام الإداري والمالي للمعاهد العالية الخاصة

مادة ١٥ - يكون للمعهد مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من وزير التعليم العالي ، ولصاحب المعهد أن يرشح نصف عدد أعضاء المجلس ويستترط أن يكون من بين أعضاء المجلس مدير المعهد واثنان من أعضاء هيئة التدريس أو من أعضاء هيئات التدريس بالمعاهد المماثلة .

- ويكون تشكيل أول مجلس لإدارة المعهد قبل بدء الدراسة فيه بوقت كاف ويختار المجلس رئيسا له من بين أعضائه ، وفي حالة استقالة رئاسة المجلس إلى غير مدير المعهد يتولى المدير أعمال رئاسة المجلس .

وتستمر عضوية مجلس إدارة المعهد لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من وزير التعليم العالي .

مادة ١٦ - يختص مجلس إدارة المعهد بالنظر في الأمور الآتية :

١ - اقتراح الشهادات الدراسية النهائية وعرضها على مجلس شؤون المعاهد العالية الخاصة لاعتمادها من وزير التعليم العالي .

٢ - وضع مشروع الملائحة الداخلية للمعهد واقتراح تعديلها .

٣ - اقتراح إنشاء أقسام علمية أو إضافة دراسات غير منصوص عليه الملائحة الداخلية .

٤ - اعتماد نتائج امتحانات النقل طبقا لما جاء في المادة ٣٠ من هذا القانون .

٥ - اعتماد مشروع ميزانية المعهد والحساب الختامي .

٦ - منح الاجازات الدراسية للعاملين بالمعهد وتحديد مدتها وبرامجها .

- ٧ - ترشيح من يلزم تعيينهم أو نديهم أو إعارتهم من أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من العاملين بعد صدور قرار الترخيص بإنشاء المعهد .
- ٨ - اقتراح موعد بدء الدراسة ونهايتها ومواعيد الامتحانات والامتحانات .
- ٩ - توزيع الدروس على أعضاء هيئة التدريس بالمعهد .
- ١٠ - الترخيص في عقد القروض بموافقة وزارة التعليم العالي .
- وللمجلس أن يشكل من بين أعضائه أو غيرهم من المتخصصين لجنة دائمة أو مؤقتة لدراسة الموضوعات التي تدخل في اختصاصه .
- مادة ١٧ - يكون للمعهد لائحة داخلية ويصدر بها قرار من وزير التعليم العالي وتنظم الأمور الآتية على وجه الخصوص :
 - ١ - شروط قبول الطلاب ومدة بقائهم في كل صف ونظام تأديتهم
 - ٢ - خطط ومناهج الدراسة ولغة التدريس .
 - ٣ - إنشاء الأقسام العلمية ومواد كل قسم .
 - ٤ - نظم الامتحانات .
 - ٥ - فئات مصروفات الدراسة المقررة وطريقة أدائها ونظام الاعفاء الكلي أو الجزئي منها والمصروفات الإضافية لرعاية الطلاب والتأمينات .
 - ٦ - النظام المالي للمعهد .
 - ٧ - التنظيم الإداري للمعهد .
 - ٨ - النظم الوظيفية للعاملين بالمعهد وتحديد مرتباتهم فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون .
 - ٩ - نظام اجتماعات مجلس إدارة المعهد والمكافآت التي تمنح لأعضائه مقابل حضور اجتماعاته .

مادة ١٨ - يتولى مدير المعهد تنفيذ القوانين والوائح الخاصة بالمعهد وحفظ النظام الداخلى فيه ويمثله أمام القضاء وفي صلاته بالغير ، وهو المسئول عن تنفيذ قرارات مجلس ادارة المعهد وعن تنظيم الشؤون التعليمية والادارية والمالية للمعهد وعنه تقديم تقرير الى مجلس الادارة في نهاية كل عام دراسى يضمنه رأيه في سير العمل بالمعهد ومدى تقدمه ونشاطه في كل المجالات التعليمية والاجتماعية والرياضية والترفيهية .

ويعاون المدير المعمد اللازم من الفنيين والاداريين وغيرهم وذلك وفقا لما يقرره مجلس الادارة .

مادة ١٩ - تبدأ السنة المالية للمعهد في أول سبتمبر وتنتهى في آخر أغسطس من العام التالى ، ويقدم الحساب الختامى للمعهد الى وزارة التعليم العالى في موعد أقصاه ١٥ سبتمبر من كل عام وإذا جاوزت الميزانية ثلاثة آلاف جنيه وجب اعتماد الحساب الختامى من أحد المحاسبين القانونيين يختاره مجلس الادارة ويحدد أتعابه .

مادة ٢٠ - يجوز لوزارة التعليم العالى أو المجالس المحلية أن تمنح المعهد اعانة مالية ويصدر بتنظيم هذه الاعانات وشروط منحها قرار من وزير التعليم العالى بالاتفاق مع وزير الخزانة . ولايجوز للمعاهد أن تقبل اعانات أخرى الا بعد الحصول على موافقة وزير التعليم العالى .

مادة ٢١ - تتكون إيرادات المعهد من :

- ١ - المصروفات الدراسية والاضافية المقررة على الطلاب .
- ٢ - حصة المعهد في ايراد الشخص الاعتبارى الذى يتبعه للمعهد .
- ٣ - الاعانات والتبرعات .
- ٤ - الإيرادات الأخرى .

مادة ٢٢ - تودع جميع إيرادات المعهد في أحد المصارف في حساب مستقل . ولا يجوز الصرف من هذه الإيرادات الا في الأغراض المخصصة لها طبقا للأئحة الداخلية . ويكون الصرف بناء على مستندات مستوفاة ومعتمدة من مدير المعهد .

مادة ٢٢ - تتكون النفقات السنوية للمعهد من :

١ - أجور العاملين فيه وغيرها من الحقوق المالية المقررة لهم أو التي يلتزم المعهد بدفعها عنهم .

٢ - أجرة المبنى إذا كان مؤجرا أو مقابل الايجار إذا كان المبنى مملوكا لصاحب المعهد .

٣ - أقساط استهلاك وتكاليف صيانة الأثاث والمعدات المستخدمة بما لا يجاوز ١٠٪ من ثمنها .

٤ - تكاليف صيانة المبنى بما لا يجاوز ٢٥٪ من القيمة الايجارية إذا كان مؤجرا أو ١٪ من تكاليف البناء إذا كان مملوكا لصاحب المعهد .

٥ - ما يدفع من جملة المصروفات الدراسية الى صندوق دعم المساهد العالي الخاصة وفقا لحكم البند (٢) من المادة ٥٠ من هذا القانون .

٦ - حق صاحب المعهد في غائدة رأس المال بحيث لا يتجاوز ٤٪ منه .

مادة ٢٤ - يوزع صافي الربح الذي تسفر عنه ميزانية المعهد في نهاية العام وفقا لما يلي :

١ - ٢٠٪ لدعم احتياطي المعهد حتى يبلغ ما يوازي نفقات سنة كاملة وإذا جاوز الاحتياطي ذلك تستخدم الزيادة في تحسين الخدمة التعليمية بالمعهد بالشروط والأوضاع التي تحددها وزارة التعليم العالي .

٢ - ٢٥٪ للمعاملين بالمعهد في صورة منح أو علاوات أو مكافآت تشجيعية أو خدمات وفق الأنظمة التي تقرها وزارة التعليم العالي .

٣ - يبقى الربح لصاحب المعهد بما لا يجاوز ٤٪ من رأس المال فإذا جاوز ذلك استخدمت الزيادة على النحو المأذون في البند (١) من هذه المادة .

مادة ٢٥ - في حالة وجود عجز في ميزانية المعهد يسدّد من الاحتياطي وعند عدم كفايته يقوم صاحب المعهد بسداد العجز ، ويكون له الحق في استرداد ما قام بسداده من الاحتياطي الذي يتكون في الأعوام التالية .

مادة ٢٦ - تحفظ في كل معهد السجلات اللازمة لتنظيم العمل بالمعهد في النواحي الفنية والمالية والإدارية طبقاً للنماذج التي تضعها وزارة التعليم العالي للمعاهد الحكومية وتقيّد في السجلات جميع البيانات التي تقررها الوزارة ، وتعتبر هذه السجلات من الأوراق الرسمية .

مادة ٢٧ - يجوز إنشاء اتحادات الطلاب بالمعاهد العالية الخاصة ولها للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

الباب الرابع

في شروط القبول ونظام الدراسة والامتحانات والدرجات العلمية

مادة ٢٨ - يقبل بالمعاهد العالية الخاصة الطلاب الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو دبلوم المدارس الثانوية الفنية أو ما يعادلها .

ويجوز لمجلس إدارة المعهد أن يقبل طلاباً في غير الصف النهائي إذا ثبت أنهم درسوا مقررات دراسية تؤهلهم للإلتحاق بالصفوف التي يتقدمون إليها وذلك طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية للمعهد .

مادة ٢٩ - يجب ألا تقل مدة الدراسة عن عامين دراسيين مدة كل منهما أربعة وثلاثون أسبوعاً بما فيها مدة الامتحانات .

مادة ٣٠ - تخضع امتحانات التقل والامتحانات النهائية للنظم والقواعد التي تقرها وزارة التعليم العالي لكل معهد عال خاص .

ويعتمد مجلس إدارة المعهد نتائج امتحانات النقل وتعتمد وزارة التعليم العالي نتائج الامتحانات النهائية .

ويمنح الطلاب الذين يتمون دراساتهم في المعهد بنجاح بكالوريوس أو ليسانس أو دبلوم أو درجة علمية أخرى على حسب الأحوال وتعتمد هذه الشهادات من وزير التعليم العالي .

المساب الخامس

في العاملين بالمعاهد العاليية الخاصة

مادة ٣١ - تسرى في شأن العاملين بالمعاهد العاليية الخاصة أحكام قانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية وذلك فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون .

مادة ٣٢ - يكون تعيين مدير المعهد العالي الخاص بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى صاحب المعهد وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد ، ويشترط أن يكون متفرغاً .

مادة ٣٣ - يكون ندب وإعارة أعضاء هيئة التدريس بالمعهد بقرار من وزير التعليم العالي .

مادة ٣٤ - يجب أن يتوافر في مدير المعهد والقائمين بالتدريس وسائر العاملين فيه الشروط الآتية :

١ - أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، ويجوز استخدام بعض الأجانب وفقاً للنظام الذى يصدر به قرار من وزير التعليم العالي .

٢ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بمقوية جنسية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٣ - ألا يكون قد سبق فصله تأديبيا من خدمة الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ولم يمض على الفصل خمسة أعوام على الأقل .

٤ - أن يكون مصمود النسرة حسن السمعة .

٥ - ألا تقل سنة عن ثمانى عشرة سنة ميلادية ولا تريد على ستين ، ويتجاوز عن الحد الأقصى للسن وفقا للقواعد التى تضعها وزارة التعليم العالي .

٦ - أن يكون خاضعا على المؤهل الدراسى أو الخبرة اللازمة لشغل الوظيفة حسب طبيعة العمل ونوع المعهد ، وتعين بقرار من وزير التعليم العالي المؤهلات اللازمة وشروط الخبرة ومدها .

٧ - أن تثبت لياقته صحيا وفق النظام الذى يقرره وزير التعليم العالي بالاتفاق مع وزير الصحة .

مادة ٢٥ - يجوز تعيين أساتذة غير مقترعين من ذوى الخبرة ، وذلك بقرار من مجلس إدارة المعهد بناء على ترشيح المدير وموافقة وزير التعليم العالي .

مادة ٣٦ - تصب مدد العمل بالمعاهد العالية الخاصة كاملة عند الالتحاق بالوظائف للعلمة وفقا للقواعد والشروط المقررة لصاحب مدد العمل السابقة . فى تقدير الدرجة والمرتبة وأقدمية الدرجة بالنسبة لهذه الوظائف .

المباني السادس

فى تأديب العاملين بالمعاهد العالية الخاصة :

مادة ٣٧ - المنتدبون والممارون من الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها للعمل بالمعاهد العالية الخاصة تختص بتأديبهم الجهات التابعة لها وفقا للنظم والقواعد المقررة بها . أما

اعضاء هيئات التدريس والعاملون المعينون بهذه المعاهد فتتبع في تأديبهم الأحكام الواردة في المواد التالية :

مادة ٣٨ - الجزاءات التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئات التدريس والعاملين في المعاهد العالية الخاصة هي :

١ - الإنذار .

٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما .

٣ - الوقف عن العمل بمرتب أو بدون مرتب لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر .

٤ - الفصل من المعهد .

٥ - انفصل من المعهد مع الحرمان من الاشتغال بالتعليم .

مادة ٣٩ - لمدير المعهد توقيع عقوبة الإنذار بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس والعاملين المعينين بالمعهد ، وله توقيع عقوبة الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز ١٥ يوما ولمرتبة على الأكثر في السنة ، بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس ، وذلك بعد سماع أقواتهم وتحقيق دفاعهم ؛ ويكون قرار المدير في ذلك مسيبا .

ويجوز التظلم الى مجلس الادارة من القرار التأديبي الصادر من المدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه الى العضو أو الموظف .

وللمجلس الادارة سلطة التواء القرار الصادر بتوقيع العقوبة أو تعديلها بتخفيضها في حدود العقوبات السابقة ، وله في جميع الأحوال أن يخلع العضو أو العامل الى مجلس التأديب ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ مجلس الادارة القرار .

أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب .

ولا يجوز لمجلس التأديب توقيع عقوبة الفصل من المعهد مع الحرمان من الاشتغال بالتعليم الا لأمر ماسة بالشرف والأمانة .

مادة ٤٠ - يشكل مجلس التأديب الابتدائي لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالمعهد على النحو الآتي :

- (أ) اثنان من أعضاء مجلس الإدارة يختارهما المجلس .
 (ب) عضو من دائرة الفتوى المختصة بمجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل يختاره رئيس الإدارة . وتكون الرئاسة لمن يعينه مجلس الإدارة .

ويصدر القرار بالإحالة الى مجلس التأديب من مجلس إدارة المعهد بناء على طلب مديره . ويتضمن قرار الإحالة بياناً بالتهم المنسوبة الى عضو هيئة التدريس أو الى العامل .

ويجب إخطاره بخطاب موصى عليه يعلم الوصول بصورة من القرار قبل انعقاد المجلس بخمسة عشر يوماً على الأقل مع دعوته للحضور .
 ويصدر قرار الإحالة بالنسبة لمدير المعهد من وكيل وزارة التعليم العالي المختص بعد التحقيق الذي تجريه الوزارة .

وتكون محاكمة مدير المعهد أمام مجلس تأديب ابتدائي يشكل على النحو الآتي :

- (١) عضو يختاره مجلس الإدارة من بين أعضائه .
 (ب) عضو يختاره مجلس شئون المعاهد العالية الخاصة من بين أعضائه .
 (ج) مستشار مساعد من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة يختاره رئيس الإدارة وتكون الرئاسة لمن تعينه وزارة التعليم العالي . ويكون قرار مجلس التأديب الابتدائي مسبباً .

مادة ٤١ - يجوز لمن صدر ضده القرار وللمجلس إدارة المعهد ووكيل وزارة التعليم العالي المختص استئناف قرار مجلس التأديب ويرفع

الاستئناف بتقرير يقدم إلى وزارة التعليم العالي وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار من صدر في حقه قرار مجلس التأديب الابتدائي بخطاب موسى عليه بعلم الوصول .

مادة ٤٢ - يشكل مجلس التأديب الاستئنافي برئاسة رئيس إدارة الفتوى المختص بمجلس الدولة وعضوية اثنين من أعضاء مجلس شئون المعاهد العالية الخاصة يختارهما المجلس .
وتكون قرارات المجلس مسببة ونهائية .

وإذا صدر قرار المجلس بعقوبة الفصل مع الحرمان من الاستئصال بالتعليم وجب نشره بالطريقة التي يحددها وزير التعليم العالي ، ولا يجوز لمن وقعت عليه هذه العقوبة مزاوله المهنة إلا بعد مضي ثمانى سنوات من تاريخ القرار .

مادة ٤٣ - لمجلس الادارة أن يقرر وقف عضو هيئة التدريس أو العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ، ويجدر قرار الوقف بالنسبة الى مدير المعهد من وكيل وزارة التعليم العالي للمختص .
ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر الا بموافقة مجلس التأديب الابتدائي .

ويتربط على قرار وقف العامل وقف نصف مرتبه .

ويجب عرض الأمر على مجلس التأديب الابتدائي غورا لتقرير صرف أو عدم صرف النصف الموقوف من المرتب فإذا لم يعرض الأمر عليه خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف المرتب كاملا حتى يقرر المجلس ما يتبع في شأن نصف المرتب الموقوف .

وعلى مجلس التأديب الابتدائي أن يصدر قراره في هذا الشأن خلال عشرين يوما من تاريخ رفع الأمر اليه فإذا لم يبرء العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه ،

فان عقيب معقوبة أشد تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن المرتب الموقوف صرفه .

مادة ٤٤ - تؤول المبالغ التي تخضع كعقوبة تأديبية والمبالغ التي يحرم منها العامل وفقا لأحكام المادة السابقة الى صندوق دعم المساهمة العملية الخاصة .

الباب السابع

في التخطيط للمعاهد العالية الخاصة والرقابة الفنية والادارية عليها

مادة ٤٥ - ينشأ في وزارة التعليم العالي مجلس يسمى « مجلس تشئون المعاهد العالية الخاصة » يصدر بتشكيله ونظام العمل فيه قرار من وزير التعليم العالي .

ويختص هذا المجلس علاوة على ما هو منصوص عليه في هذا القانون بالنظر في الأمور الآتية :

١ - تخطيط السياسة العامة للمعاهد انغالية الخاصة في ضوء التخطيط العام للتعليم العالي .

٢ - تقرير المبادئ التي تتضمنها نوائح المعاهد العالية الخاصة فيما يتعلق بمدة الدراسة والمواد الدراسية وشروط قبول الطلاب وتأديبهم وفصلهم ومستويات اعضاء هيئة التدريس ونظم الامتحانات وللشهادات التي تمنحها المعاهد العالية الخاصة .

٣ - ابداء الرأي في الطلبات التي تقدم لانشاء معاهد عالية خاصة جديدة في ضوء التخطيط العام للتعليم العالي ، وفي نطاق احتياجات البلاد لكل نوع منها .

٤ - ابداء الرأي في الطلبات التي تقدم لنقل المعهد من مقره بناء على اقتراح مجلس ادارة المعهد .

- ٥ - اقتراح الاعانة التي تمنح للمعهد العالي الخاص .
- ٦ - ادارة صندوق دعم المعاهد العاليية الخاصة ، ووضع النوائح التي يتطلبها سير العمل بالمصندوق .
- وللمجلس أن يشكل لجانا دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو غيرهم لدراسة الموضوعات التي تدخل في اختصاصه .

ويكون للمجلس مكتب تنفيذي من بين أعضائه يصدر بتشكيله ونظام العمل فيه قرار من وزير التعليم العالي ، وللمجلس تفويض هذا المكتب ببعض اختصاصاته .

مادة ٤٦ - لا تكون قرارات مجلس شؤون المعاهد العاليية الخاصة ومكتبه التنفيذي نافذة الا بعد اعتمادها من وزير التعليم العالي ، وفي حالة اعتراضه عليها يعاد النظر فيها أمام المجلس ثم يعرض الأمر على الوزير لاتخاذ ما يراه في شأنها .

مادة ٤٧ - لمجلس شؤون المعاهد العاليية الخاصة في حالة مخالفة المعهد لأى حكم من أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له أن يقترح بعد انذار المعهد ومنحه مهلة لتلافي أسباب المخالفة اتخاذ أحد الاجراءات الآتية :

- ١ - حرمان المعهد من الاعانة كلها أو بعضها .
- ٢ - اغلاق المعهد اندازيا بالشروط الواردة في المادة ١٣ من هذا القانون

٣ - الاستيلاء المؤقت أو النهائي على المعهد .

ويترتب على صدور قرار وزير التعليم العالي بالاستيلاء المؤقت أن ترفع يد صاحب المعهد عنه ، وأن يحرم من فائدة رأس المال والربح خلال فترة الاستيلاء المؤقت ، وتتولى الوزارة ادارته نيابة عن صاحبه لحين ازالة أسباب المخالفة أو لحين البت في وضع المعهد نهائيا .

ويترتب على الاستيلاء النهائي أيلولة المعهد الى الحكومة بجميع مشتملاته باتحاله التي تكون عليها ، وذلك مقابل تعويض يقدره مجلس شئون المعاهد العالية الخاصة على أساس القيمة الدفترية او القيمة الفعلية لمشتملات المعهد وقت الاستيلاء ايها اقل دون أن يدخل في تقدير التعويض الأول وانحقوق الموقوفه على المعهد أو التي كان متبرعا بها .

مادة ٤٨ - إذا ثبت أن ادارة المعهد العالي الخاص قد اختلت أو أن حالته المالية قد ساءت بسبب سوء التصرف أو مخالفة أحكام القانون بحيث يتعذر عليه في أي من الحالتين أداء رسالته أو الوفاء بالتزاماته ، وإذا تبين أن بالمعهد فسادا من الناحية الخفية أو خروجا على أغراضه التعليمية مما يسيء الى سلامة الدولة وأمنها أو ينال من كرامة الأمة ويحدث الفرقه بين صفوف أبنائها ، كان لمجلس شئون المعاهد العالية الخاصة بالوزارة أن يقرر الاستيلاء على المعهد مؤقتا أو نهائيا .

مادة ٤٩ - تقوم الأجهزة الفنية والإدارية والمالية بوزارة التعليم العالي بمتابعة العمل بالمعاهد العالية الخاصة وفقا للقواعد التي تضعها الوزارة في هذا الشأن .

ويتولى العاملون الذين يصدر بهم قرار من وزير التعليم العالي أعمال الرقابة على تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له وإثبات ما يقع من مخالفات ، ولهم في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يدخلوا مقر المعهد وأن يطلبوا جميع البيانات الخاصة به ، وأن يطلبوا الاطلاع على سجلاته وملفاته وتكون لهم في هذا الخصوص صفة مأموري الضبطية القضائية .

الباب الثامن

في صندوق دعم المعاهد العالية الخاصة

مادة ٥٠ - تنشأ بوزارة التعليم العالى صندوق لدعم المعاهد العالية خاصة لتتكون موارده من :

- ١ - المبلغ الذى ترصدها الوزارة فى ميزانيتها لهذا الغرض .
- ٢ - نسبة مئوية من جملة المصروفات الدراسية يحددها مجلس شؤون المعاهد العالية الخاصة .
- ٣ - حصيلة الجزاءات التى توقع على العاملين بالمعهد .
- ٤ - قيمة الربح وفائدة رأس المال التى يحرم منها صاحب المعهد بمرحلة الاستيلاء المؤقت .

مادة ٥١ - نودع أموال صندوق دعم المعاهد العالية الخاصة فى البنوك المصرى المتعددة ولا يجوز الصرف منها الا فى الأغراض التى يحددها مجلس شؤون المعاهد العالية الخاصة .

الباب التاسع

فى الأحكام الانتقالية

مادة ٥٢ - المعاهد العالية الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون والمضى سبق اعتمادها تعتبر مرخصا لها فى مواصلة أعمالها ، وعليها أن تستكمل جميع الأوضاع والشروط التى يتطلبها هذا القانون خلال سنة من تاريخ العمل به .

وإذا انقضت تلك المدة بغير استكمال الأوضاع المقررة يكون توزيع

٣٧٠ تعليم عالي

التعليم العالي بعد أخذ رأى مجلس شؤون المعاهد العالية "خاصة
بقرار بإغلاق المعهد أو الاستيلاء عليه نهائيا .

ولا يسرى حكم البند (١) من المادة ٥ من هذا القانون على أصحاب
المعاهد المنفذة حاليا مدة حياتهم ولا يسرى حتم البند السادس من المادة
٣٥ على مديري هذه المعاهد وأعضاء هيئة التدريس وسائر العاملين فيها
شأنها وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمتهم طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٥٢ - يصدر وزير التعليم العالي القرارات المنفذة لهذه
لقانون (١) .

مادة ٥٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من
تاريخ نشره .

يصح هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٠ (١٢ أغسطس
سنة ١٩٧٠) .

(١) صدر قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمى رقم ٧٨٨ لسنة
١٩٨١ بإصدار لائحة المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي والمعاهد الخاضعة
لإشرافها .

قرار وزير التعليم العالى والبحث العلمى
رقم ٧٨٨ لسنة ١٩٨٦
بإصدار لائحة المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالى
والمعاهد الخاصة لاشرافها (١)

وزير التعليم العالى والبحث العلمى
بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تنظيم المعاهد المالية
الخاصة ؛
وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الرسم لاضافية ائتى
تحصله من طلاب المعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم العالى .
وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم
وزارة التعليم العالى والقرارات المعدلة له ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن انشاء
صناديق التكافل الاجتماعى لطلاب المعاهد الفنية الخاصة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية
لقانون تنظيم الجامعات ،
وعلى القرار الوزارى رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٢/٣٠ ١٩٧١ بإصدار
اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المعاهد الخاصة ،

قرر :

(المادة الأولى)

يحمل ى سان تنظيم المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي والمعاهد
بخدمه لانصرغها . بالأحكام الواردة فى اللائحة المرافقة لهذا انقرار
وينهى انقرار انوزارى رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٣٠ لمشار انيبس
والانقرارات المخالفة لهذه اللائحة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الموقائع المصرية :-

صدر فى ١٩٨٦/٨/٢٨

وزير التعليم العالي والبحث العلمى

دكتور / محمد فتحى محمد على

باب تمهيدى

فى الهيكل المسام للمعاهد

- مادة ١ - تهدف المعاهد الى تحقيق الأغراض الآتية :
- ١ - لاسهام فى تكوين طبقة من العاملين الاخصائيين والفنيين المتميزين فى التخصصات التى تحتاجها القطاعات المختلفة ومنها :
 - مجالات التشييد والبناء والصناعة .
 - مجالات الفنادق والسياحة .
 - مجالات الالكترونيات .
 - مجالات الحاسب الآلى والمسكرتارية المتقدمة .
 - مجالات الوظائف المعاونة فى قطاع الصحة والخدمات الطبية .
 - مجالات الخدمة الاجتماعية .
 - مجالات الزراعة الحديثة والتعاونيات فى كافة القطاعات .
- وغيرها من المجالات التى تخدم المجتمع وتحقق احتياجات قطاعات الانتاج والخدمات .
- ٢ - المساهمة فى تكوين كوادر من هيئات التدريس قادرة ورغبة فى أداء العملية التعليمية فيما يضمن فعلا تمييز خريجى هذه المعاهد مع تطوير مناهج وبرامج الدراسة النظرية والعملية بما يضمن التلاؤم مع التطور التكنولوجى .
- ٣ - انعمل على الاستفادة القصوى من امكانيات قطاعات الانتاج والخدمات فى تدريب طلبة هذه المعاهد للوصول الى المستوى المستهدف .
- ٤ - توثيق التعاون مع الاتحادات التجارية وغيرها فى مجال التدريب المعطى والمهنى .

٥ - القيام بالدراسات الميدانية اللازمة لخدمة البيئة والمجتمع في المجالات المختلفة .

مادة ٢ - المعاهد انتى تطبق عليها هذه اللائحة هي :

أولا - مجموعة المعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم انعالى :

المعاهد الفنية التجارية :

- ١ - المعهد الفنى التجارى بالروضة .
- ٢ - المعهد الفنى التجارى بشبرا .
- ٣ - المعهد الفنى التجارى بالمطرية .
- ٤ - المعهد الفنى التجارى بالاسكندرية .
- ٥ - المعهد الفنى التجارى بطنطا .
- ٦ - المعهد الفنى التجارى بشبين الكوم .
- ٧ - المعهد الفنى التجارى بينها .
- ٨ - المعهد الفنى التجارى بالمنصورة .
- ٩ - المعهد الفنى التجارى ببور فؤاد .
- ١٠ - المعهد الفنى التجارى ببني سويف .
- ١١ - المعهد الفنى التجارى بأسسوط .
- ١٢ - المعهد الفنى التجارى بأسوان .
- ١٣ - المعهد الفنى التجارى بدمنهوور .
- ١٤ - المعهد الفنى التجارى بالزقازيق .
- ١٥ - المعهد الفنى التجارى بسوهاج .
- ١٦ - المعهد الفنى للفنادق بالقاهرة .
- ١٧ - المعهد الفنى للفنادق ببورسعيد .

المعاهد الفنية الصناعية :

- ١ - المعهد الفنى الصناعى بالمطرية •
 - ٢ - المعهد الفنى الصناعى بشارع الصحافة •
 - ٣ - المعهد الفنى الصناعى بكامب شيزار •
 - ٤ - المعهد الفنى الصناعى بالزقازيق •
 - ٥ - المعهد الفنى الصناعى بأسوان •
 - ٦ - المعهد الفنى الصناعى بشبين الكوم •
 - ٧ - المعهد الفنى الصناعى ببورسعيد •
 - ٨ - المعهد الفنى لغزل ونسج الصوف بامبابية •
 - ٩ - المعهد الفنى للرى والصرف واستصلاح الأراضى بالجيزة •
 - ١٠ - المعهد الفنى للرى والصرف واستصلاح الأراضى بأسىوط •
 - ١١ - المعهد الفنى للبصريات بالمخيرة •
 - ١٢ - المعهد الفنى الكيماوى بشجرا •
 - ١٣ - المعهد الفنى للإلكترونيات ببنها •
 - ١٤ - المعهد الفنى للتليفزيون بدار السلام •
 - ١٥ - المعهد الفنى للسيارات بوادى حوف •
 - ١٦ - المعهد الفنى لصناعات الألومنيوم بمجمع الألومنيوم بنج-ع
حمدى •
 - ١٧ - المعهد الفنى لمواد البناء بشركة أسمنت بورتلاند بطرة •
 - ١٨ - المعهد الفنى للرى والمساحة بقنا •
 - ١٩ - المعهد الفنى الصناعى للمنشآت البحرية واقتصاديات النقل
البحرى ببورقؤاد •
- ويجوز أن تنشأ معاهد متكاملة تضم معاهد فنية صناعية ومعاهد
فنية تجارية أو غيرها من التخصصات •

ثانياً - مجموعة المعاهد الخاصة الخاصة لأشراف وزارة التعليم
المعالى :

مجموعة المعاهد العاليه الخاصة :

- ١ - المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية بالمنيرة .
- ٢ - المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة .
- ٣ - المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية .
- ٤ - المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببورسعيد .
- ٥ - المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ .
- ٦ - المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بأسوان .
- ٧ - المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بدمهور .
- ٨ - المعهد العالى للتعاون الزراعى بشبرا الخيمة .
- ٩ - المعهد العالى للإرشاد الزراعى بأسوط .
- ١٠ - المعهد العالى للدراسات الاسلامية .

مجموعة المعاهد المتوسطة الخاصة :

- ١ - المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بجاردن سیتی .
- ٢ - المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية .
- ٣ - المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بأسوان .
- ٤ - المعهد الفنى التجارى بالمباسية .
- ٥ - معهد الادارة والسكرتارية بجاردن سیتی .
- ٦ - معهد الادارة والسكرتارية بمصر الجديدة .
- ٧ - معهد الادارة والسكرتارية بكلية البنات القبطية .
- ٨ - معهد الادارة والسكرتارية بكلية رمسيس .

مادة ٣ - يتولى إدارة كل معهد :

(أ) مجلس إدارة المعهد .

(ب) مدير المعهد .

مادة ٤ - للمعاهد مجلس أعلى يسمى « المجلس الأعلى لشئون المعاهد » يتولى رسم السياسة العامة للتعليم في المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي والمعاهد التي تخضع لإشراف الوزارة .

مادة ٥ - وزير التعليم العالي هو الرئيس الأعلى للمعاهد وله أن يطلب إلى المجالس أو اللجان الفنية المختلفة بحث أو دراسة موضوعات معينة وذلك لأبداء الرأي فيها أو لاتخاذ قرار بشأنها .

مادة ٦ - يجوز أن تتكون بعض المعاهد من عدد من الأقسام ويتولى كل منها تدريس المواد التي تدخل في اختصاصه ، وذلك إذا اقتضت طبيعة الدراسة فيها ذلك ، وفي هذه الحالة تتضمن اللائحة الداخلية للمعهد تحديد الأقسام ونظام العمل فيها واختصاصات رؤسائها .

ويكون تحديد المعهد الذي يتكون من أقسام في اللائحة الداخلية للمعهد .

الباب الأول

في المجالس والقيادات المسؤولة

مادة ٧ - تتولى المجالس والقيادات المسؤولة المبينة فيما بعد ، كل في دائرة اختصاصه مسؤولية تسير العمل بالمعاهد وانطلاقه بما يحقق الأهداف المرجوة .

أولاً : المجلس الأعلى للمعاهد

مادة ٨ - يؤلف المجلس الأعلى للمعاهد برئاسة وزير التعليم العالي ، وعضوية كلاً من :

— رئيس قطاع التعليم الفني والخدمات •

أميناً للمجلس

— رئيس الادارة المركزية المختص بشؤون المعاهد العالية الخاصة •

— رئيس الادارة المركزية المختص بشؤون المعاهد الفنية •

— خمسة أعضاء يمثلون المعاهد ويختارهم وزير التعليم العالي لمدة

سنتين •

— خمسة أعضاء من المتخصصين والمهتمين بشؤون التعليم العالي

ويختارهم وزير التعليم العالي لمدة سنتين •

ثلاثة أعضاء يمثلون الوزارات والقطاعات المستفيدة من خريجي

المعاهد يختارهم وزير التعليم العالي لمدة سنتين •

— مدير الادارة العامة للتعليم الخاص •

— مدير الادارة العامة لشؤون التعليم •

مادة ٩ — يقوم أمين المجلس بأعمال أمانة المجلس ويتولى جمع

البيانات والاحصاءات واعداد الدراسات الخاصة بالموضوعات التي

ينظرها المجلس وعرضها على وزير التعليم العالي لتحديد موعد انعقاد

المجلس •

مادة ١٠ — يختص المجلس الأعلى للمعاهد بالنظر في الأمور

الآتية :

١ — وضع السياسة العامة للمعاهد في ضوء التخطيط العام للتعليم

العالي •

٢ — الموافقة على اللوائح الداخلية للمعاهد فيما يتعلق بمدة الدراسة

ومقرراتها الدراسية والمحتوى العلمى لها . وشعبها ، وشروط قبول الطلاب ومستويات أعضاء هيئة التدريس ونظم الامتحانات والشروط التنصيلية لمنح الدرجات العلمية والديبومات والشهادات التى تمنحها المعاهد .

٣ - دراسة اقتراحات انشاء معاهد جديدة فى ضوء التخطيط العام للتعليم وفقا لاحتياجات البلاد من كل نوع منها .

٤ - ابداء رأى فى الطلبات التى تقدم لنقل المعهد من مقره بناء على اقتراح مجلس ادارة المعهد .

٥ - اقتراح الاعانة التى تمنح للمعهد العالى الخاص .

٦ - ادارة صندوق المعاهد المالية الخاصة ووضع اللوائح التى يتطلبها سير العمل بالصندوق .

٧ - مناقشة التقرير الذى يعمده رئيس قطاع التعليم الفنى فى نهاية كل عام جامعى عن شئون المعاهد وذلك فى ضوء التقارير التى ترد اليه من مختلف المعاهد .

٨ - ابداء رأى فيما يعرضه رئيس المجلس من مسائل أخرى .

وتبذل قرارات المجلس خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها الى جميع الجهات المختصة لتنفيذها .

مادة ١١ - يؤلف المجلس من بين أعضائه أو غيرهم لجانا للقطاعات النوعية للمعاهد على النحو التالى :

١ - لجنة قطاع المعاهد التجارية والدراسات العامة الأخرى .

٢ - لجنة قطاع المعاهد الصناعية .

٣ - لجنة قطاع المعاهد الزراعية .

٤ - لجنة قطاع معاهد الخدمة الاجتماعية .

مادة ١٢ - يصدر بتشكيل هذه اللجان ونظام العمل بها قرار من المجلس وتختص هذه اللجان بالنظر في الأمور الآتية :

١ - الخطط المقترحة في ضوء احتياجات التنمية والتقدم العلمي بما في ذلك وضع أسس تطوير مناهج وخطط الدراسة في مختلف المعاهد .
٢ - تحديد الشعب في المعاهد المختلفة وإبداء الرأي في إنشاء الجديد منها وكذلك التخصصات الجديدة التي يتقرر إنشاؤها لتحقيق خطة التنمية والتطور العلمي .

٣ - وضع الأسس العامة للتنسيق بين نظم الدراسة ومستواها والامتحانات في مختلف المعاهد بما يحقق ارتفاع المستوى العلمي للخريجين .

٤ - إبداء الرأي في المسائل الأخرى التي تحال إليها من المجلس أو من وزير التعليم العالي أو من رئيس قطاع التعليم الفني .

ثانيا : إدارة المعهد

١ - مجلس الإدارة

مادة ١٣ - يؤلف مجلس إدارة المعهد بقرار من وزير التعليم العالي لمدة سنتين .

مادة ١٤ - يكون تشكيل مجلس إدارة المعهد الخاص على النحو التالي :

- مدير المعهد .
- وكيل أو وكلاء المعهد .
- ثلاثة على الأكثر يمثلون أعضاء هيئة التدريس بالمعهد .
- ممثل لوزارة التعليم العالي .
- ثلاثة من المهتمين والمتخصصين في شؤون التعليم العالي .

ويتم اختيار رئيس مجلس الإدارة بالانتخاب من بين أعضاء المجلس ويصدر بتعيينه قرار من وزير التعليم العالى ، وإذا لم يكن مدير المعهد هو رئيس المجلس ، ينتخب فيقوم بأعمال أمانة المجلس . وفي حالة عدم وجود رئيسا للمجلس يكون الوكيل أمينا لمر المجلس . وفي حالة عدم وجود وكيل للمعهد يختار المجلس سنويا من بين أعضائه من يتولى أمانة المجلس .

مادة ١٥ - يكون تشكيل مجلس إدارة المعهد الفنى التابع للوزارة النحو التالى .

— مدير المعهد .

— وكيل أو وكلاء المعهد .

— ثلاثة من أقدم المدرسين النظريين بالتناوب سنويا .

— ثلاثة من ذوي الخبرة فى المواد التى تدروس بالمعهد .

مادة ١٦ - يختص مجلس إدارة المعهد بالنظر فى الأمور الآتية :

١ - رسم السياسة العامة للتعليم والبحوث العلمية فى المعهد وتنظيمها وتنسيقها بين الشعب المختلفة .

٢ - وضع خطة استكمال وإنشاء المباني ودعم المعامل والتجهيزات والمكتب فى المعهد .

٣ - اعداد برنامج استكمال أعضاء هيئة التدريس فى المعهد .

٤ - اقتراح المحتوى العلمى لمقررات الدراسة فى المعهد والتنسيق بينها فى الشعب المختلفة .

٥ - متابعة تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث فى المعهد .

٦ - قيد الطلاب للدراسات العليا فى معاهد الدراسات العليا ، وتسجيل الدرجات العلمية وتعيين لجان الحكم والنفاذ القيد والتسجيل .

٧ - توزيع الدروس والمحاضرات والتعريفات العملية .

- ٨ - اقتراح مواعيد الامتحان ووضع جداوله .
- ٩ - اقتراح منح الدرجات والدبلومات والشهادات من المعهد .
- ١٠ - وضع القواعد المتعلقة بمواظبة الطلاب ونظام الدروس .
- ١١ - رعاية الشؤون الاجتماعية والرياضية بالمعهد .
- ١٢ - المسائل التي يحيلها إليه وزير التعليم العالي أو المجلس الأعلى للمعاهد أو رئيس قطاع التعليم الفني .
- ١٣ - المسائل الأخرى التي يختص بها .

مادة ١٧ - يقوم مدير المعهد بتنفيذ قرارات مجلس المعهد ، ويبلغ محاضر جلساته إلى رئيس قطاع التعليم الفني ورئيس الإدارة المركزية المختص ، كما يبلغهم القرارات خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها ، ورئيس قطاع التعليم الفني أن يعترض على أى من هذه القرارات ، وفي هذه الحالة يباد عرض الموضوع على المجلس متضمنا وجهة نظر رئيس القطاع فإذا تصك المجلس بقراره يعرض الموضوع على وزير التعليم المعنى الذى يتكون قراره نهائيا في هذا الشأن .

مادة ١٨ - يشكل مجلس إدارة المعهد من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمختصين لجانا فنية لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه وعلى الأخص :

- ١ - لجنة شؤون الطلاب والامتحانات .
- ٢ - لجنة التجهيزات والمعامل والمكتبة .

٢ - مدير المعهد

مادة ١٩ - يصدر بتعيين مدير المعهد قرار من وزير التعليم العالي .

مادة ٢٠ - يقوم مدير المعهد بتصريف أمور المعهد ، وإدارة شؤونه التعليمية والإدارية والمالية في حدود السياسة التي يرسمها المجلس الأعلى

للمعهد العالي

لشؤون المعهد . مجلس إدارة المعهد . ووزع الأعضاء غيرتين ، سرياً ،
واقتراراً ، معمول بها . وعلى الرخص :

١ - الإشراف على متابعة تنفيذ نخطه التعليميه في المعهد .

٢ - التنسيق بين الأجهزة الفنية والإدارية والأفراد والعاملين
بالمعهد .

٣ - تقديم الاقتراحات بشأن استكمال حاجة المعهد من هيئة التدريس
والفنيين والفئات المساعدة الأخرى . والمنشآت والتجهيزات والأدوات .
وغيرها .

٤ - مراقبة سير الدراسة والامتحانات . وحفظ النظام داخل المعهد
وبإبلاغ رئيس القطاع المختص ورئيس الإدارة المركزية المختص عن كل
أمر من شأنه المساس بحسن سير العمل بالمعهد أو ما ينسب إلى أحد أعضاء
هيئة التدريس .

٥ - الإشراف على الأجهزة الإدارية بالمعهد ومراقبة أعمالها .

مادة ٢١ - يتقدم مدير المعهد إلى رئيس قطاع التعليم الفني في
نهاية كل عام دراسي تقريراً عن شؤون المعهد التعليمية والإدارية والمالية
ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأوجه نشاط المعهد وما حققه ومستوى أداء
العمل به وشؤون الدراسة والامتحانات ونتائجها وبيان العقبات التي أثرت
في التنفيذ وعرض المقترحات بالحلول الملائمة لتلافى العيوب وتعديل
العقبات ويعرض هذا التقرير على مجلس إدارة المعهد لبدء الرأي فيه
توطئه للعرض على المجلس الأعلى لشؤون المعاهد .

٢ - وكلاء المعهد

مادة ٢٢ - يجوز تعيين وكيل أو أكثر للمعهد ويصدر بذلك قرار من
وزير التعليم العالي ويقوم أقدم الوكلاء بمقام مدير المعهد عند غيابه .

٤ - أحكام عامة للمجالس

مادة ٢٢ - يدعو رؤساء المجلس الى انعقاد مرة على الأقل مرة واحدة في السنة اجتماعاً عاماً للمجلس في شهر كانون الثاني من كل سنة. - ذلك يدعو رئيس مجلس الوزراء الى الاجتماع الى الاجتماع بناء على طلب رئيس قطاع التعليم العالي أو رئيس الإدارة المركزية المختصة للنظر في مسائل معينة تتعلق بالجامعة.

مادة ٢٤ - لا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين نعمًا أو لا، وتساهل رجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٢٥ - فيما عدا المجالس التي تحدد اللوائح أمينها يختار من المجالس سنويا أميناً له من بين أعضائه .

يبتولى أمين كل مجلس الاشراف على تحرير محاضر المجلس
واندتها في سجل خاص يوقعه مع رئيس المجلس.

مادة ٣٦ - يحدد رئيس المجلس جدول أعمال كل جلسة . ويطلب
عضو من أعضاء المجلس أن يطلب كتابة من رئيس المجلس أثناء الجلسة
عرض ما يرى من مسائل . وتتلى فيها ثم يقرر المجلس في الجلسة .
وما إذا كان ثمة مطع للمداونة في شأنها . ولمثل وزارة التعليم لمـن
في مجلس إدارة المعهد الخاص أن يطلب كتابة من رئيس المجلس أثناء
الجلسة مناقشة موضوع معين .

مادة ٢٧ - تشكل المجلس من بين أعضائها أو من غيرهم من أعضاء هيئة التدريس ، والمختصين لجاناً فنية دائمة أو مؤقتة لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصها .

الباب الثانى الدراسة والامتحان وثئون الطلاب

القسم الأول احكام عامة

مادة ٢٨ - يحدد وزير التعليم العالى موعد بدء الدراسة ونهايتها ومواعيد الامتحانات والعطلات فى المعاهد على أن تكون مدة الدراسة الفعلية طبقا لما تعدده اللوائح الداخلية للمعاهد .

مادة ٢٩ - تحدد اللائحة الداخلية للمعهد أو مجموعة المعاهد المتناظرة ما يلى :

- ١ - شئب التفصص .
- ٢ - الشروط التفصيلية للحصول على الدرجات والدبلومات والشهادات .
- ٣ - مقررات الدراسة وتوزيعها على الساعات المخصصة لكل منها .
- ٤ - القواعد الخاصة بالامتحانات فى المعهد .
- ٥ - المحتوى العلفى للمقررات الدراسية .

مادة ٣٠ - يجب على الطلاب متابعة الدروس والاشتراك فى التمرينات العملية وأعمال الورش والتدريب أو قاعات البحث وفقا لأحكام اللائحة الداخلية ولمجلس المعهد أن يحرم الطالب من التقدم للامتحان كله أو فى بعض المواد اذا رأى أن ، مواظبته غير مرضية طبقا لأحكام اللائحة الداخلية وفى هذه الحالة يعتبر الطالب راسبا فى المقررات التى حرم من التقدم للامتحان فيها .

ويجوز لمجلس ادارة المعهد أن يوقف قيد الطالب لمدة سنة دراسية ولا تريد عن سنتين اذا تقدم بعذر مقبول يمنعه من الانتظام في الدراسة ويجوز لرئيس الادارة المركزية مد هذه المدة بحد أقصى ضعف مدة الدراسة بالمعهد عند الضرورة القصوى .

مادة ٢١ - لا يكون النقل من سنة الى أخرى الا في نهاية السنة الدراسية ولا يعاد امتحان الطالب في المقرر الذي نجح فيه .

مادة ٣٢ - تعلن نتيجة امتحانات النقل بعد مراجعتها من الادارة المختصة بوزارة التعليم العالي واعتمادها من رئيس الادارة المركزية المختص .

كما تعلن نتيجة امتحانات الدبلوم والباكالوريوس وغيرها من الشهادات بعد اعتمادها من وزير التعليم العالي بكشوف مفصلة لكل من الناجحين بتقديراتهم والمتخلفين مع ذكر مقبيلات التخلف والرسوب والمواد التي رسبوا فيها مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الطلاب في كل تقدير وتعلن في مكان ظاهر بالمعهد ولوقت كاف للاطلاع عليها .

مادة ٣٣ - يقوم المعهد بتحرير شهادات مؤقتة لخريجي السنوات النهائية يوقعها مدير المعهد وتتضمن : الاسم - دور التخرج - تقدير النجاح في كل مقرر والتقدير العام .

وتقوم ادارة الامتحانات المختصة بالوزارة بتحرير شهادات الخريجين .

ويحدد تاريخ منح الدرجة أو الدبلوم أو الشهادة من تاريخ اعتماد وزير التعليم العالي لنتيجة الامتحان .

القسم الثاني

قبول الطلاب



مادة ٣٤ - يحدد وزير التعليم المتاعى بعد أخذ رأى المجلس الأعلى لشئون المعاهد فى نهاية كل عام جامعى عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية أو غيرهم الذين يقبلون فى كل معهد فى العام الجامعى المتالى من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات المعادلة وتنظام قبولهم .

مادة ٣٥ - يكون ترشيح الطلاب للمعاهد عن طريق مكتب تنسيق القبول ما لم يصدر قرار وزير التعليم العالى بغير ذلك .

مادة ٣٦ - يشترط فى قيد الطلاب فى غير معاهد الدراسات العليا :

١ - أن يكون حاصلا على شهادة دراسية الثانوية العامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات النجاح ويقبل كذلك الحاصلون على دبلوم المدارس الثانوية الفنية فى بعض المعاهد وفقا لتنظام والشروط التى يحددها وزير التعليم العالى .

٢ - أن يثبت الكشف الطبى ظهوره من الأمراض المعدية وصلاحيته متابعة الدراسة وفقا لتقواعد التى يحددها المجلس الأعلى لشئون المعاهد .

٣ - أن يكون متفرغا للدراسة بالمعهد وذلك وفقا لأحكام اللوائح الداخلية للمعاهد .

٤ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

مادة ٣٧ - ويشترط فى قيد الطلاب فى معاهد الدراسات العليا أن يكون الطالب حاصلا على درجة التليسانس أو درجة البكالوريوس أو

على درجة معادلة لها من معهد علمى معترف به من الوزارة وذلك وفقا للنظام والشروط التى تحددها اللائحة الداخلية للمعهد .

مادة ٢٨ — يعطى كل طالب بطاقة شخصية خاصة تلتصق عليها صورته ويوقعها مدير المعهد وتختتم بخاتم المعهد ويجب تقديم هذه البطاقة فى كل شأن دراسى .

ولا يسمح لأى طالب بحضور الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية وابتدائية الامتحانات الا اذا كان يحمل بطاقته .

مادة ٣٩ — على كل طالب مقيد بأحد المعاهد أن يثبت حضوره بالطريق الذى يحدده المعهد .

مادة ٤٠ — لا يجوز للطلاب أن يقيد اسمه فى أكثر من معهد فى وقت واحد ولا يجوز له أن يجمع بين انقيده فى معهد غير تابع لوزارة أو أى كلية جامعية ولا يجوز إعادة قيده الطالب بأى معهد للحصول على شهادة سبق له الحصول عليها ، كما لا يجوز إعادة قيده للحصول على شهادات أخرى من معهد مماثل .

القسم الثالث

تحويل الطلاب ونقل قيدهم

مادة ٤١ — يتم تحويل ونقل قيد الطلاب فيما بين المعاهد وفق القواعد الآتية :

١ — لا يجوز النظر فى تحويل الطلاب المقيدين بالفرقة الأولى بين المعاهد المتناظرة الا اذا كان الطالب حاصلا على الحد الأدنى للمجموع الذى وصل اليه القبول فى المعهد المطلوب التحويل اليه ، ويتم التحويل بموافقة مديرى المعهدين أما اذا كان الطالب غير حاصل على الحد الأدنى للمجموع الذى وصل اليه القبول فى المعهد المطلوب التحويل اليه فيجوز تحويله لأسباب يقرها رئيس الادارة المركزية المختص بناء على اقتراح مجلس ادارة المعهد .

٢ - يجوز النظر في تحويل الطلاب المقيدين بفرق أعلى من الفرق الأولى بين المعاهد المتناظرة اذا وجدت ظروف اجتماعية أو صحية تقتضى التحويل وذلك بموافقة مديري المعهدين ، ويجوز في هذه الحالة قيد الطلاب في فرقة مناظرة للفرقة التي كان مقيدا بها مع تأدية الامتحانات اللازمة في بعض المواد أو الاعفاء في مواد أخرى على حسب الأحوال وطبقا لخطة الدراسة ، وتحسب ضمن فرص الرسوب المتاحة المدة قضاءها الطالب الراسب في الفرقة التي ينقل الى نظيرتها .

٣ - يجوز نقل قيد الطالب المنقول الى فرقة أعلى من الفرقة الأولى بأى من الكليات الجامعية أو من معهد الى معهد غير مناظر بشرط أن يكون حاصلًا على الحد الأدنى لمجموع الدرجات الذى وصل اليه القبول في المعهد المطلوب النقل اليه سنة حصوله على الشهادة الثانوية أو السنة الجارية أيهما أفضل للطالب وذلك بموافقة مديري المعهدين وفي هذه الحالة يكون قيد الطالب في أولى فرقة الدراسة بالمعهد .

٤ - يجوز نقل قيد الطلاب المصنوفين بنسب الطريق التأديبي من الكليات العسكرية أو كلية الشرطة لعدم الصلاحية للحياة العسكرية بالمعاهد التي مدة الدراسة بها أربع سنوات مستجدين بالفرقة الأولى بشرط أن يكون الطالب حاصلًا على المجموع الكلى والمواد المؤهلة أن وجد سنة حصوله على الثانوية العامة ، وأن يكون تقديم طلب الالتحاق في السنة الدراسية التي فصل الطالب خلالها أو في السنة الدراسية اللاحقة بها على الأكثر اذا كان فصله قد تم بعد بدء الدراسة بالمعهد في السنة السابقة على تقدمه بطلب الالتحاق .

٥ - يشترط في جميع الحالات السابقة ألا يكون الطالب المطلوب تحويله أو نقل قيده قد استنفذ فرص الرسوب وألا يكون الطالب قد فصل لسبب تأديبي كما يشترط تقديم طلب التحويل في المعهد المطلوب التحويل اليه قبل بدء الدراسة ويحوز لمجلس إدارة المعهد عند الضرورة التصوى قبول طلب التحويل خلال الشهر التالى لبدء الدراسة .

وفي جميع الحالات يشترط مراجعة وموافقة رئيس الإدارة المركزية المختص .

مادة ٤٢ - يجوز أن يقبل بالمعاهد الطلاب الذين استنفذوا مرات الرسوب في الكليات والمعاهد العالية وفقاً للقواعد الآتية :

(أ) أن يكون الطالب مقيداً في الكلية أو المعهد العالي في السنة الدراسية السابقة على السنة التي يلتحق فيها بالمعهد .

(ب) أن يكون حاصلاً في الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على مجموع يؤهله للالتحاق بالمعهد في عام حصوله على تلك الشهادة أو في عام التحاقه بالمعهد أيهما أفضل للطالب .

ويكون التحاق هؤلاء الطلاب بالسنة الأولى مستجدين ، وتقدم أوراق هؤلاء الطلاب إلى الإدارة المختصة بالوزارة ويكون قبولهم بقرار من رئيس الإدارة المركزية المختص .

مادة ٤٣ - يجوز أن يقبل بالمعاهد الفنية التجارية والمعاهد المتوسطة الطلاب الذين استنفذوا مرات الرسوب في المعاهد غير المناظرة وفقاً للقواعد الآتية :

(أ) أن يكون الطالب مقيداً بالمعهد في السنة الدراسية السابقة على السنة التي يلتحق فيها بالمعهد غير المناظر .

(ب) أن يكون حاصلاً على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بمجموع يؤهله للالتحاق بالمعهد في عام حصوله على تلك الشهادة أو في عام التحاقه بالمعهد أيهما أفضل للطالب ويكون التحاق هؤلاء الطلاب إلى الإدارة ، المختصة بالوزارة ويكون قبولهم بقرار من رئيس الإدارة المركزية المختص .

مادة ٤٤ - يجوز قيد وإعادة قيد الطالب في الحالات الآتية :

- ١ - الطالب المستجد ائذى لم يستكمل اجراءات قيده لعذر مقبول .
- ٢ - الطالب الذى سحب أوراقه وهو مقيد بالمعهد وقدم عذرا *
- ٣ - الطالب ائذى لم يتقدم لمكتب التنسيق فى سنة حصوله على الثانوية العامة لعذر مقبول ، ويكون القيد أو اعادة القيد بقرار من رئيس الادارة المركزية المختص .

وفى جميع هذه الحالات يعتبر عام رسوب السنة التى تنقضى دون أن يقيد فيها الطالب نفسه .

القسم الرابع الدراسة والامتحان

مادة ٤٥ - لا يجوز للطالب أن يبقى فى الفرقة الواحدة أكثر من سنتين دراسيتين .

أما بالنسبة للمعاهد التى مدة الدراسة بها سنتين ، فيجوز لمجلس ادارة المعهد الترخيص لطلاب السنة اثنائية الذين يفصلون لاستفادهم مرات الرسوب المقررة بسنتين متتاليتين للتقدم للامتحان من الخارج ، كما يجوز لمجلس ادارة المعهد الترخيص لطلاب السنة اثنائية المتخلفين فى مادة أو مادتين بدخول الامتحان فى مواد تخلفهم مرتين متتاليتين .

وبالنسبة للمعاهد التى مدة الدراسة بها أربع سنوات ، فيجوز لمجلس ادارة المعهد الترخيص للطلاب الذين قضوا بفرقتهم سنتين فى التقدم الى الامتحان من الخارج فى السنة التالية فى المقررات التى رسبوا فيها ، وذلك فيما عدا طلاب السنة الأولى .

ويجوز لمجلس ادارة المعهد علاوة على ما تقدم الترخيص لطلاب الفرقة النهائية بفرصة أخرى للتقدم الى الامتحان من الخارج ، وإذا رسب طالب الفرقة النهائية فيها لا يزيد على نصف عدد المقررات لهذه

الفرقة - وذلك بصرف النظر عن المقررات المتخلفة من فرق سابقة - رخص له فى الامتحان فيما رسب فيه فرصتان متتاليتين .

وإذا تخلف الطالب عن دخول الامتحان بعذر قهرى يقبله مجلس ادارة المعهد ملا يحسب غيابه رسوبا ، بشرط ألا يزيد التخلف عن فرصتين متتاليتين أو متفرقتين خلال سنة الدراسة بالمعهد الذى مدة الدراسة به سنتان . وثلاث فرص متتالية أو متفرقة فى المعهد الذى مدة الدراسة به أربع سنوات .

مادة ٤٦ - لمجلس ادارة المعهد أن يعفى الطالب من حضور المقررات الدراسية كلها أو بعضها عدا مقررات الفرقة النهائية اذا ثبت أنه حضر مقررات دراسية تعادلها فى معهد علمى معترف به من الوزارة .

وللمجلس أن يعفيه كذلك من امتحانات النقل كلها أو بعضها اذا الدراسية كلها أو بعضها عدا مقررات الفرقة النهائية اذا ثبت أنه الوزارة .

مادة ٤٧ - يقدر نجاح الطالب بأحد التقديرات الآتية :

(ممتاز - جيد جدا - جيد - مقبول)

أما رسوب الطالب يقدر بأحد التقديرات الآتية :

ضعيف - ضعيف جدا .

ويكون تطبيق التقديرات السابقة وفقا للنظام الذى تحدده اللوائح الداخلية للمعاهد .

وإذا تضمن الامتحان فى أحد المقررات امتحانا تحريريا وآخر شفويا أو عمليا فان تقدير الطالب فى هذا المقرر يتكون من متوسط تقديرات التحريرى أو الشفوى والعملى ويعتبر الطالب التائب فى الامتحان التحريرى غائبا فى امتحان المقرر ولا ترصد له درجة فيه .

مادة ٤٨ - يحسب التقدير العام لنجاح الطالب في كل فرقة على أساس التقديرات التي حصل عليها في المقررات المختلفة مع مراعاة ألا يزيد تقديره على مقبول في المقرر الذي سبق أن رسب فيه أو تغيب عن أداء الامتحان الخاص به بغير عذر مقبول ، أما إذا كان قد تغيب بمذر مقبول فيحسب له تقدير النجاح الذي يحصل عليه .

مادة ٤٩ - يصدر سنويا قرار من وزير التعليم العالي ، بناء على عرض رئيس قطاع التعليم الفني - بتعيين رئيس عام الامتحان في الامتحانات النهائية في كل معهد .

ويعتبر مدير كل معهد رئيسا عاما لامتحان النقل به .

ويكون رئيس عام الامتحان مسئولا مسئولية كاملة عن تنظيم جميع الأعمال المتعلقة بالامتحان .

مادة ٥٠ - يصدر سنويا قرار من وزير التعليم العالي - بناء على عرض رئيس قطاع التعليم الفني - بتعيين رؤساء لجان العمل الآتية بكل من الامتحانات النهائية :

(أ) لجنة الأسئلة وتقدير الدرجات .

(ب) لجنة الاعداد والتحضير وسير العمل .

(ج) لجنة النظم والمراقبة « كنترول » .

كما يصدر قرار من رئيس قطاع التعليم الفني بتعيين رؤساء لجان العمل في امتحانات النقل .

مادة ٥١ - يقوم رئيس كل من لجان العمل بترشيح أعضائها ، ويمسدر قرار من رئيس قطاع التعليم الفني بتشكيلها بعد موافقة الرئيس العام للامتحان بالنسبة للامتحانات النهائية ، وقرار من رئيس الإدارة المركزية المختص بالنسبة لامتحانات النقل .

كما يصدر رئيس الادارة المركزية المختص القرارات التنفيذية اللازمة
لحسن سير الامتحان •

مادة ٥٢ - يرسل المعهد الى الادارة المختصة بوزارة التعليم العالى
قبل موعد الامتحان بتسهر على الأقل كشوفاً مع ثلاث صور بأسماء انطاب
الذين يتقدمون لامتحان سواء فى امتحان النقل أو فى الامتحانات النهائية ،
وتقوم الادارة بمراجعة الكشوف للتأكد من صحة قيد الطلاب بهما هدم
وأحقيتهم فى تأدية الامتحان ويستبعد انطاب الذين لا حق لهم فى تأدية
الامتحان ثم تتخذ هذه الكشوف وتحفظ صورة منها بالادارة وترسل
صورة أخرى للمعهد وتسلم صورة ثالثة للرئيس العام للامتحان للعمل
بمقتضاها فى امتحان نهاية العام الدراسى •

القسم الخامس

الدراسات العليا

مادة ٥٣ - يحدد المجلس الأعلى لشئون المعاهد قواعد الدراسة
والامتحان بالمعاهد التى بها دراسات عليا ويوافق على اللوائح الداخلية
الخاصة بها •

القسم السادس

التأمينات والرسوم التى يؤدونها الطلاب

مادة ٥٤ - يجوز إعادة قيد الطالب المستجد الذى لم يستكمل إجراءات
قيدته أو الطالب الذى يسحب أوراقه وهو مقيد بالصف الأول أو الثانى بعد
تسديد رسم إعادة قيده قدره ١٠ جنيهات أما إذا أعيد قيده فى العام
التالى فيحسب العام الدراسى السابق ضمن غرض الرسوم المقررة له •

مادة ٥٥ - تحدد الرسوم مقابل الخدمات الخاصة للطلاب ورسوم

الايواء والاقامة ورسوم التغذية ورسم القيد والمصروفات السنوية التي تحصل من الطلاب بالمعاهد الفنية الحكومية بقرار من وزير التعليم العالي .

مادة ٥٦ - لا يعتبر الطالب المستجد مقيداً بالمعهد الا اذا كان مسدداً للرسوم المقررة مقابل الخدمات الخاصة للطلاب ولا تعار لهم كتب من المعهد أو تستخرج لهم اشتراكات في وسائل الانتقالات العامة أو يظلي طرفهم أو تسلم لهم أوراقهم أو تتطلى لهم أية شهادات من أى نوع ولا تعلن نتائج امتحانات جميع الطلاب الا بعد سداد للرسوم المستحقة عليهم .

مادة ٥٧ - لا تحصل الرسوم مقابل الخدمات الخاصة من الطلاب الذين يؤدون الخدمة الإلزامية وتحفظ أماكنهم الدراسية بالمعاهد طوال فترة التجنيد حتى في حالة السماح لهم بتأدية الامتحان في نهاية العام .

مادة ٥٨ - لا تحصل الرسوم المقررة من الطلاب الذين تولوا ق الوزارة على تأجيل قيدهم بالمعاهد لأسباب يعتبرها مجلس ادارة المعهد ويوافق عليها رئيس الادارة المركزية المختص لحين عودتهم وانتظامهم بالدراسة .

مادة ٥٩ - ان الطلاب المتخلفون يؤدون رسم ائتمان ضد الحوادث وفي حالة رسوبهم يطالبون بسداد بقية الرسوم المقررة .

مادة ٦٠ - يؤدى الطلاب الموفدون الرسوم الاضافية ورسوم القيد ورسوم القيد والمصروفات السنوية التي يقررها وزير التعليم العالي بالعملة الأجنبية التي يحددها على أساس سعر العملة وقت السداد ويشترط أن تكون هذه العملة قابلة للتحويل وتستخدم حصيلة هذه الرسوم في تحسين الخدمة التعليمية بالمعاهد .

مادة ٦١ - تحدد مصروفات الدراسة والمصروفات مقابل الخدمات الخاصة التي تؤدى للطلاب ونظام سدادها بالمعاهد الخاضعة بقرار من وزير التعليم العالي .

القسم السابع رعاية الطلاب

أولاً - الخدمة الطبية :

مادة ٦٢ - ينشأ بكل معهد عيادة طبية مزودة بالأدوية والأدوات الطبية اللازمة للاسعافات الأولية للطلاب .

مادة ٦٣ - يكون لنظام العلاج في المعاهد لائحة داخلية يعتمدها وزير التعليم العالي .

ثانياً - مكتبة الطالب :

مادة ٦٤ - ينشأ بكل معهد مكتبة للطالب تضم المؤلفات العامة التي لاغنى للطالب عن الرجوع إليها وذلك بهدف تقدم الخدمة المكتبية .

وتسرى على مكتبة الطالب أحكام اللائحة الداخلية للمكتبات التي يصدر بها قرار من وزير التعليم العالي .

ثالثاً - الرعاية الاجتماعية :

مادة ٦٥ - يصدر وزير التعليم العالي قراراً باللائحة الداخلية لمصناديق التكافل الاجتماعي .

رابعاً - دور الإقامة :

مادة ٦٦ - يصدر قرار من وزير التعليم العالي بتظيم دور الإقامة لطلاب المعاهد .

القسم الثامن نظام تأديب الطلاب

مادة ٦٧ - يخضع الطلاب المقيدون بالمعاهد والمرخص لهم بتأدية الامتحان من الخارج للنظام التأديبي المبين فيما بعد .

مادة ٦٨ - تعتبر عثى الأخص مخالفات تأديبية :

١ - الأعمال المخلة بنظام المعهد أو تعطيل الدراسة أو انتحريض عليه وكذلك الامتناع بالدبر عن حضور الدروس والمحاضرات وغيرها التى تقضى اللوائح بالمواطبة عليها .

٢ - كل فعل مزر بانثرف والكرامة أو مغل بحسن السير والسلوك داخل المعهد أو خارجه .

٣ - كل اخلال بنظام الامتحان أو الهدوء الواجب له ، وكل غش فى امتحان أو الشروع فيه .

٤ - كل ائلاف للمنشآت والأجهزة أو المواد أو الكتب انجامية أو تجديدها .

٥ - كل تنظيم داخل المعهد والاشتراك فيها بدون ترخيص سابق من مجلس إدارة المعهد .

٦ - توزيع النشرات أو اصدار جرائد حائط للمهد ، أو جمع توقيعات بدون ترخيص سابق من مدير المعهد .

٧ - الاعتصام داخل مبانى المعهد أو الاشتراك فى مظاهرات مخاففة للنظام العام والآداب واللياقة .

مادة ٦٩ - كل طلب يضبط متلبسا بالغش فى الامتحان أو الشروع فيه يخرجه رئيس عام الامتحان أو من ينوب عنه من قاعة الامتحان ويحرم من دخوله الامتحان ، ويحرم من دخول الامتحان فى باقى المقررات ويمتبر الطالب راسبا فى جميع مواد هذا الامتحان ويحال الى لجنة التأديب .

أمسا فى الأحوال الأخرى فيعطل الامتحان بقرار من مجلس التأديب أو مجلس إدارة المعهد ويترتب عليه بطلان الدرجة العلمية اذا كانت قد منحت للطلاب قبل كشف واقعة الغش .

مادة ٧٠ - العقوبات التأديبية التى توقع على الطلاب وهى :

١ - التنبيه شفاهة أو كتابة .

٢ - الانذار .

٣ - لحرمان من حضور دروس أحد المقررات لمدة لا تتجاوز شهرا .

٤ - انفصل من المعهد لمدة لا تتجاوز شهرا .

٥ - إلغاء امتحان الطالب فى مقررا أو أكثر .

٦ - الفصل من المعهد لمدة عام دراسى أو أكثر .

٧ - الحرمان من تأدية الامتحان فى جميع المواد لمدة سنة دراسية أو أكثر .

٨ - الفصل النهائى من المعهد ، ويترتب عليه إلغاء قيد الطالب بالمعهد وحرمانه من التقدم للامتحان ، ويبلغ هذا القرار الى المعاهد الأخرى .

ويجوز لإدارة المعهد اعلان القرار الصادر بالعقوبة التأديبية داخل المعهد ، ويجب إبلاغ القرار الى ولى أمر الطالب .

وتحفظ القرارات الصادرة بالعقوبات التأديبية عدا التنبيه الشفوى فى ملف الطالب ولوزير التعليم العالى أن يعيد النظر فى القرار الصادر بالفصل النهائى بعد مضى ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ صدور القرار .

مادة ٧١ - الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات هى :

١ - أعضاء هيئة التدريس بالمعهد ، ولهم توقيع العقوبتين الأولى والثانية الواردة فى المادة السابقة عما يقع من الطلاب أثناء الدروس أو ، المحاضرات والتمرينات لجمعية والأنشطة المختلفة .

٢ - عميد المعهد ، وله توقيع العقوبات الخمسة الأولى المبينة في المادة السابقة .

٣ - رئيس الإدارة المركزية المختص وله توقيع جميع العقوبات المبينة في المادة السابقة عدا العقوبة الأخيرة وذلك بعد أخذ رأي إدارة المعهد ، وله أن يمنع الطالب المحتال من مجلس التأديب من دخول المعهد وملاحقته حتى اليوم المحدد لمحاكمته .

٤ - مجلس التأديب وله توقيع جميع العقوبات .

وفي حالة حدوث أي اضطراب أو إخلال بالنظام يتسبب عنه عدم انتظام الدراسة أو الامتحان أو حالة التهديد بذلك يتولى مدير المعهد الاختصاصات المخولة لمجلس التأديب على أن يعرض الأمر خلال أسبوعين من تاريخ توقيع العقوبة على مجلس التأديب إذا كانت العقوبة بالفصل النهائي من المعهد على أن يعتمدهما رئيس الإدارة المركزية المختص ، وذلك للنظر في تأييد العقوبة أو إلغاؤها أو تعديلها .

مادة ٧٢ - لا توقع عقوبة من العقوبات الواردة في البند (٤) وما بعده من المادة (٧٠) إلا بعد التحقيق مع الطالب كتابة وسماع أقواله فيما هو منسوب إليه ، فإذا لم يحضر في الموعد المحدد للتحقيق سقط حقه في سماع أقواله .

مادة ٧٣ - القرارات التي تصدر من الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات للتأديبية وفقاً للمادة (٧٠) تكون نهائية ومع ذلك تجوز المعارضة في القرار الصادر غيابياً أمام مجلس التأديب وذلك في خلال أسبوع من تاريخ إعلانه إلى الطالب أو ولي أمره ، ويعتبر القرار حقيقياً إذا كان طالب الحضور قد أعلن إلى شخص الطالب أو ولي أمره وتخلف عن الحضور بغير عذر مقبول .

ويجوز التظلم من قرار التأديب بطلب يقدمه الطالب لخير المعهد

٤٠٠ تعليم عالي

خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار لمجلس ادارة المعهد أن
يلغى العقوبة أو يخفها .

مادة ٧٤ - يشكل مجلس التأديب برئاسة رئيس الإدارة المركزية
المختص أو من يقوم مقامه وعضوية ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من أعضاء
هيئة التدريس بالمعهد .

مادة ٧٥ - يجوز لطلاب الحال الى مجلس التأديب أن يصطحب
معه أحد المحامين لحضور جلسات المجلس .

القسم التاسع

الاتحادات الطلابية

مادة ٧٦ - تشكل الاتحادات الطلابية من طلاب المعاهد النظاميين
المقيدين بها والمسجلين لرسوم الاتحاد ويكون للطلاب الوافدين الذين
يسددون رسوم الاتحاد حق ممارسة أوجه النشاط الخاص بالاتحاد
بدون أن يكون لهم حق الانتخاب أو الترشيح .

مادة ٧٧ - تهدف الاتحادات الطلابية الى تحقيق ما يأتي :

(أ) تنمية القيم الروحية والأخلاقية والوعي الوطني والقومي
لدى اطلاب وتمويدهم على القيادة واتاحة الفرص لهم للتعبير المستقل
عن آرائهم .

(ب) انروح الأخوية السليمة بين الطلاب ، وتوثيق الروابط بينهم
وبين القائمين بالتدريس والعاملين .

(ج) اكتشاف مواهب الطلاب وقدراتهم ومهاراتهم وصقلها
وتشجيعها .

(د) نشر وتشجيع تكوين الأسر والجمعيات للتعاونية الطلابية ودعم
نشاطها .

(أ) نشر وتنظيم الأنشطة الرياضية والاجتماعية والكسفية والفنية والثقافية والارتفاع بمستواها وتشجيع المتفوقين فيها .

(و) تنظيم الافادة من طاقات الطلاب في خدمة المجتمع بما يعود على الوطن بالخير .

مادة ٧٨ - يعمل مجلس اتحاد طلاب المعهد على تحقيق أهداف الاتحادات الطلابية من خلال اللجان الآتية :

— لجنة الأسر .

— لجنة النشاط الرياضي .

— لجنة النشاط الثقافي .

— لجنة النشاط الفني .

— لجنة الجواله والخدمة العامة .

— لجنة النشاط الاجتماعي والرحلات .

مادة ٧٩ - تختص لجنة الأسر بما يأتي :

— تشجيع تكوين الأسر بالمعهد ودعم نشاطها .

— التنسيق بين نشاط الأسر المختلفة بالمعهد .

مادة ٨٠ - تختص لجنة النشاط الرياضي بما يأتي :

— بث الروح الرياضية بين الطلاب وتشجيع المواهب الرياضية والعمل على تمتيتها .

— تنظيم النشاط الرياضي بالمعهد بما في ذلك تكوين الفرق الرياضية واقامة المباريات والمسابقات والحفلات والمهرجانات الرياضية .

مادة ٨١ - تختص لجنة النشاط الثقافي بما يأتي :

— تنظيم أوجه النشاط الثقافي التي تؤدي الى تعريف الطالب

بخصائص المجتمع واحتياجات تطوره والعمل على تنمية الهوايات الأدبية للطلاب .

— العمل على تنمية الطاقات الأدبية والثقافية للطلاب .

مادة ٨٢ — تختص لجنة النشاط الفني بما يأتي :

— تنمية المواهب الفنية المختلفة للطلاب والارتفاع بمستواها بما يتفق مع أغراضها السامية وأقامة الحفلات والمعارض التي تبرز النشاط الفني للطلاب .

— تشجيع الأنشطة الفنية والهوايات للطلاب ودعمها .

مادة ٨٣ — تختص لجنة الجلالة والخدمة العامة بما يأتي :

— تنظيم أوجه نشاط حركة الكشف والإرشاد على الأسس العلمية وفقا لمبادئها .

— تنفيذ برامج خدمة البيئة التي يقرها المعهد بما يساهم في تنمية المجتمع والعمل على اشراك الطلاب في تنفيذها والمساهمة في مشروعات الخدمة العامة القومية التي تتطلبها احتياجات الوطن .

مادة ٨٤ — تختص لجنة النشاط الاجتماعي والرحلات بما يأتي :

— العمل على تنمية الروابط الاجتماعية بين الطلاب وبين القائمين بالتدريس والمعلمين واشاعة روح التعاون والاخاء بينهم وذلك بكل الوسائل المناسبة .

— تنظيم الرحلات المستكبرات الاجتماعية والثقافية والترويحية التي تساعد الطلاب على التعرف على معالم الوطن .

مادة ٨٥ — تشكل كل لجنة من اللجان السابقة بزيادة رائد من القائمين بالتدريس يصدر بتعيينه قرار من مدير المعهد وعضوية طالبين

عن كل فرقة دراسية ينتخبهما سنويا طلاب فرقتهما الدراسية بطريق الاقتراع السرى ، وممثل الجهاز الفنى لرعاية الطلاب بالمعهد .

وتنتخب كل لجنة أمينا وآمينا مساعدا لها من بين أعضائها من الطلاب .

مادة ٨٦ — يختص مجلس اتحاد المعهد بما يأتى :

— رسم سياسة اتحاد طلاب المعهد فى ضوء البرامج المقدمة من اللجان .

— اعتماد برامج عمل لجان مجلس الاتحاد المختلفة ومتابعة تنفيذها .

— توزيع «الاعتمادات المالية على اللجان ووضع الموازنة السنوية لمجلس ولجانه .

— اعتماد الحسابات الختامية للاتحاد .

— تنسيق العمل بين لجان مجلس الاتحاد المختلفة .

— انتخاب أمين مجلس الاتحاد وآمين مساعد من بين أعضائه من الطلاب .

مادة ٨٧ — يشكل مجلس اتحاد طلاب المعهد سنويا بزيادة مدير المعهد أو من ينييه فى ذلك من القائمين بالتدريس وعضوية .

— رواد لجان مجلس الاتحاد من القائمين بالتدريس .

— رئيس الجهاز الفنى لرعاية الطلاب بالمعهد .

— أمناء لجان مجلس الاتحاد من الطلاب .

وينتخب المجلس أمينا وآمينا مساعدا من بين أعضائه من الطلاب .

ويكون رئيس الجهاز الفنى لرعاية الطلاب بالمعهد أمينا لمبندوق المجلس .

ب. يحضر ممثلو الجهاز الفنى لرعاية الطلاب بالمعهد اجتماعات لجان

الاتحاد ومجلس اتحاد المعهد ويشتركون في مناقشاتها دون أن يكون لهم صوت معدود .

— يتولى رواد لجان الاتحاد ورأئدا مجلس اتحاد المعهد ابداء المشورة للجان والمجلس بما يؤكد تعميق الصلة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب وبما يتيح ادارة شؤونهم بأنفسهم .

مادة ٨٨ — يصدر رئيس الادارة المركزية المختص القرارات اللازمة لتنظيم الانشطة الرياضية والفنية والأدبية وأنشطة الجوانة والخدمة العامة التي تتنافس فيها منتخبات المعاهد رسميا فيما بينها ، وكذلك تلك التي تتنافس أو تشارك فيها المنتخبات القومية الموحدة مع الهيئات والدول الأخرى، ويتابع رئيس الادارة المركزية المختص ومدير علم رعاية الطلاب سلامة تنفيذ تلك القرارات .

مادة ٨٩ — لا يجوز اقامة تنظيمات أو تشكيلات على أساس فئوى أو سياسى أو عقائدى بالمعاهد أو وحداتها . كما لا يجوز تنظيم أى نشاط لمجالس الاتحادات ، أو لجانها أو باسمها على أساس فئوى أو سياسى أو عقائدى .

ويجب الحصول على موافقة مدير المعهد على اقامة الفندوات أو المحاضرات أو المؤتمرات أو المعارض وعلى دعوة المتحدثين من خارج المعهد . وفى هذه الحالة الأخيرة توجه الدعوة الى المتحدثين من مدير المعهد .

ويبطل كل قرار يصدر عن أى مجلس من مجالس اتحادات الطلاب أو لجانها اذا كان مخالفا للقوانين أو اللوائح ويوقف كل اثر له .

ويحق لمديرى المعاهد ايقاف أى قرار يصدر عن أى مجلس من مجالس اتحادات الطلاب أو لجانها يكون مخالفا للتقاليد والنظم .

مادة ٩٠ — يحصل من كل طالب من طلاب المعاهد الفنية رسم اشتراك

سنوى فى الاتحاد قدره ١ جنيه و ٥٥٠ ملليم (جنيه واحد وخمسمائة ملليم) •

ولا يجوز الاعفاء من هذا الرسم ، ويحصل فى الشهر الأول من بداية العام الدراسى • وتتكون إيرادات كل اتحاد من اتحادات المساهد من رسوم الاتحاد ومن الإعانات التى تمنحها الوزارة أو الدولة ومن الهبات التى يقبلها المجلس بموافقة رئيس الادارة المركزية المختص •

ولا يجوز التصرف فى أموال الاتحاد الا فى أغراضه وبناء على شيكات توقع من رءئد مجلس الاتحاد المختص « توقيا أول » ومن أمين صندوق مجلس الاتحاد المختص « توقيا ثان » ويكون أمين صندوق المجلس مسئولا عن جميع التصرفات المالية ، وتعتبر أموال الاتحادات الطلابية أموالا علمية •

ويقدم الجهاز المركزى للمحاسبات تقارير دورية عن مراجعة التصرفات المالية للاتحادات الطلابية ترسل الى مجلس الاتحاد المختص ومدير المعهد ورئيس الادارة المركزية المختص •

وعلى الجهات التى رفعت اليها التقارير فى حالة ثبوت جرائم جنائية أو مخالفات الإبلاغ عنها الى الجهات المختصة واتخاذ الاجراءات التأديبية اللازمة •

ويعين مدير المعهد أحد المحاسبين لمراجعة الحساب الختامى لاتحاد المعهد وتقديم تقرير عنه الى مجلس الاتحاد والى رئيس الادارة المركزية المختص •

مادة ٩١ - يشترط فimen يتقدم للترشيح لمضوية لجان مجالس الاتحادات أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

- أن يكون متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية •
- أن يكون متمتعا بالخلق القويم والسمعة الحسنة •

— أن يكون طالبا نظاميا مستجدا في فرقته غير باقى للأعادة فيها
لأى سبب .

— أن يكون مستندا للرسوم الاتحاد .

— أن يكون من ذوي النشاط الملحوظ في مجال عمل اللجنة التى
يرشح نفسه فيها .

— ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعتوبة مقيدة للحرية أو تهديد
اسقاط أو وقف عضويته بأحد الاتحادات الطلابية أو لجانها .
— ألا يكون قد وقع عليه أى جزاء بالمعهد .

مادة ٩٢ — يتم انتخاب مجالس الاتحادات ولجانها في موعد غايته
منتصف شهر ديسمبر من كل عام ، ويصدر قرار من رئيس الادارة المركزية
المختص بتحديد المواعيد التفصيلية للانتخابات للمستويات المختلفة ولا يحق
لأى طالب الادلاء بصوته إلا اذا كان مقيدا بجدول الناخبين من الطلاب
ويحمل اثبات شخصية وما يفيد سداد رسوم الاتحاد .

مادة ٩٣ — يشترط لصحة الانتخابات في لجان اتعادات طلاب المعاهد
حضور ٥٠٪ على الأقل من الطلاب الذين لهم حق الانتخاب .

فاذا لم يكتمل العدد تؤجل الانتخابات لموعد آخر في مدى ثلاثة أيام
على الأكثر وفي هذه الحالة يشترط لصحة الانتخاب حضور ٢٠٪ على
الأقل من الناخبين فاذا لم يكتمل العدد هذه المرة يستبعد تمثيل كل طلبة
الفرقة التى لم يكتمل عدد ناخبىيها .

مادة ٩٤ — اذا تعذر تكوين مجلس اتحاد طلاب المعهد للسبب السابق
يعين مدير المعهد مجلسا لإدارة شئون الاتحاد يضم عناصر من الطلاب
المتفوقين في الدراسة وفي نشاط الاتحاد ممن تتوافر فيهم شروط الترشيح .

مادة ٩٥ — يختص رائد مجلس الاتحاد أو لجنته بتحضير جدول
الأعمال والدعوة إلى الانعقاد وإدارة الجلسة ومتابعة تنفيذ القرارات .

ويقوم بتبليغ القرارات الى مدير المعهد أو رئيس الادارة المركزية المختص بحسب الأحوال وذلك غور صدورها .

مادة ٩٦ - مع عدم الاخلال بالعقوبات الجنائية والعقوبات التأديبية الواردة بهذه اللائحة يجوز أن توقع على عضو الاتحاد التي تثبت عليه مخالفة القواعد المنظمة للاتحادات الطلابية أو انتهاكها المرعية أو الاخلال بسمة الاتحاد أو الاضرار بمصالحة أو فقدان شرط الخلق القيم وحسن السمعة ، احدى العقوبات التالية وذلك بعد التحقيق وسماع أقواله .

— وقف العضو عن ممارسة أنشطة الاتحاد لمدة أقصاها شهران .

— اسقاط العضوية من مجلس الاتحاد أو لجانه .

— اسقاط العضوية من الاتحاد لمدة سنة .

ويكون توقيع العقوبة الأولى بقرار من مدير المعهد .

ويكون توقيع العقوبتين الثانية والثالثة بقرار مجلس تأديب الطلاب .

مادة ٩٧ - يكون لاتحادات الطلاب بالمعاهد لائحة مالية وإدارية تصدر بقرار من وزير التعليم العالى .

الباب الثالث

الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات التي تمنحها المعاهد .

مادة ٩٨ - تمنح المعاهد الخاضعة لهذا القرار الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

١ - المعاهد العليا للخدمة الاجتماعية

مادة ٩٩ - يسمح وزير التعليم العالى بناء على طلب المعاهد العليا للخدمة الاجتماعية درجة البكالوريوس فى الخدمة الاجتماعية .

مادة ١٠٠ - مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس فى الخدمة الاجتماعية أربع سنوات .

٢ - المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

مادة ١٠١ - يمنح وزير التعليم العالي بناء على طلب المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية درجة البكالوريوس في الدراسات التعاونية والإدارية .

مادة ١٠٢ - مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس في الدراسات التعاونية والإدارية أربع سنوات .

٣ - المعهد العالي للتعاون الزراعي أو الإرشاد الزراعي

مادة ١٠٣ - يمنح وزير التعليم العالي بناء على طلب المعهد العالي للتعاون الزراعي والإرشاد الزراعي درجة البكالوريوس في التعاون والإرشاد الزراعي .

مادة ١٠٤ - مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس في التعاون الزراعي أو الإرشاد الزراعي أربع سنوات .

٤ - المعهد العالي للدراسات الإسلامية

مادة ١٠٥ - يمنح وزير التعليم العالي بناء على طلب المعهد العالي للدراسات الإسلامية :

١ - دبلوم في الدراسات الإسلامية .

٢ - ماجستير في الدراسات الإسلامية في إحدى الشعب الموضحة في اللائحة الداخلية للمعهد .

مادة ١٠٦ - يشترط في الطالب لنيل درجة دبلوم في الدراسات الإسلامية أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس أو البكالوريوس من الجامعات أو المعاهد المعترف بها وأن يتابع الدراسة بالمعهد لمدة سنتين وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ١٠٧ - يشترط فى الطالب لنيل درجة الماجستير فى الدراسات الاسلامية أن يكون حاصلًا على دبلوم المعهد بتقدير جيد على الأقل وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

٥ - المعاهد المتوسطة للخدمة الاجتماعية

مادة ١٠٨ - يمنح وزير التعليم العالى بناء على طلب أى من المعاهد المتوسطة للخدمة الاجتماعية دبلوم فى الخدمة الاجتماعية .

مادة ١٠٩ - مدة الدراسة لنيل دبلوم الخدمة الاجتماعية سنتين .

٦ - المعاهد المتوسطة للإدارة والسكرتارية

مادة ١١٠ - يمنح وزير التعليم العالى بناء على طلب أى من المعاهد المتوسطة للإدارة والسكرتارية دبلوم فى الإدارة والسكرتارية .

مادة ١١١ - مدة الدراسة لنيل دبلوم الإدارة والسكرتارية سنتين .

٧ - المعاهد الفنية التجارية

مادة ١١٢ - يمنح وزير التعليم العالى بناء على طلب أى من المعاهد الفنية دبلوم المعاهد الفنية التجارية .

مادة ١١٣ - مدة الدراسة لنيل دبلوم المعاهد الفنية التجارية سنتين .

٨ - المعاهد الفنية الصناعية

مادة ١١٤ - يمنح وزير التعليم العالى بناء على طلب أى من المعاهد الفنية دبلوم المعاهد الفنية الصناعية .

مادة ١١٥ - مدة الدراسة لنيل دبلوم المعاهد الفنية الصناعية سنتين .

الباب الرابع

مكافآت التدريس والامتحان

أولا - مكافآت التدريس :

مادة ١١٦ -

(أ) يمنح القائمون بتدريس المواد النظرية « محاضرات - تمارين - معامل » مكافأة عن الدرس الواحد بواقع $\frac{3}{3}$ من المرتب الأصلي الشهري .

(ب) يمنح مدرسو المواد النظرية والمواد العملية المتفرغون للعمل بالمعاهد التجارية والصناعية مكافأة شهرية تقابل الزيادة العلمية للطلاب وتقدر هذه المكافأة على الأقسام التالية :

١ - تحسب المكافأة بواقع ساعتين أسبوعيا وتحسب بقية الساعات النظرية .

٢ - تصرف هذه المكافأة « خارج حدود النصاب المقرر للمدرسين ويستمر صرف هذه المكافأة طوال السنة المالية » .

(ج) تحسب المكافأة « فئة الدرس الواحد » بالنسبة لتدريس المواد العملية بواقع $\frac{2}{3}$ من المرتب الأصلي الشهري .

(د) إذا لم يكن المنتدب موظفا تكون فئة الدرس الواحد $\frac{3}{3}$ من آخر مرتب أصلي شهري كان يتقاضاه قبل الاحالة للتقاعد أو معاشه أيهما أكبر بالنسبة للمواد النظرية ، و $\frac{2}{3}$ للمواد العملية .

وتحدد فئة المكافأة بواقع $\frac{5}{3}$ للدرس النظري ، و $\frac{3}{3}$ للدرس العملي وذلك لمن ينتدب من خارج المدينة التي بها عمله الأصلي .

مادة ١١٧ - لرئيس القطاع المختص أن يعهد الى سائر القائمين بالتدريس في المعاهد الفنية بالقاء الدروس أو القيام بالتمارين العملية في

غير معاهدم وفي هذه الحالة يمنع المتدرب مكافأة وغنا لأحكام المادة (١١٩) وما يليها عن الدروس الزائدة عن النصاب المقرر .

مادة ١١٨ - لا يجوز التدب إلى المعهد للتدريس الا اذا استوفى سائر القائمين الأصليين بتدريس المادة النصاب المقرر من الدروس والتمارين العملية وفقا للنظام التالي :

اولا - في المعاهد التي مدة الدراسة بها سنتان :

(أ) بالنسبة للقائمين بتدريس المواد النظرية :

٨ دروس أسبوعيا	- مدير عام المعهد
١٠ دروس أسبوعيا	- مدرس نظري أول
١٣ درسا أسبوعيا	- مدرس نظري ثان
١٥ درسا أسبوعيا	- مدرس نظري ثالث

(ب) بالنسبة للقائمين بتدريس المواد العملية :

١٢ درسا أسبوعيا	- مدرس عملي أول
١٤ درسا أسبوعيا	- مدرس عملي ثان
١٦ درسا أسبوعيا	- مدرس عملي ثالث
١٨ درسا أسبوعيا	- مدرس عملي رابع

ثانيا - في المعاهد التي مدة الدراسة بها أربع سنوات وكذا الدراسات العليا :

٨ ساعات	الأستاذ
١٠ ساعات	الأستاذ المساعد
١٢ ساعة	المدرس
١٤ ساعة	المدرس المساعد والمعيد

وفي حالة وجود مدرسين خارج هيئة التدريس يحدد مجلس إدارة

المعهد النصاب الأسبوعي لهم ويعتمده رئيس الاذطرة المركزية المختص وتمنح المكافآت عن ثلث ساعات التي تريد عن النصاب .

مادة ١١٩ - يجب تواجد أعضاء هيئة التدريس الأصليين بالمعهد طوال أيام الأسبوع ويجوز نذب عضو هيئة التدريس للعمل بأحد المعاهد الأخرى وفي هذه الحالة لا يجوز له التنقيب عن معهده الا في حدود يومين أسبوعيا .

مادة ١٢٠ - في حالة وجود أساتذة متفرغين بالمعاهد التي مدة الدراسة بها أربعة سنوات فتكون معاملته مثل معاملته الأستاذ القائم بالعمل من حيث تحديد نصاب التدريس ومكافآت الساعات الزائدة عن النصاب .

مادة ١٢١ - تعتبر مدة الدروس ساعة فيما يتعلق بالدروس النظرية وساعتين فيما يتعلق بالدروس العملية .

مادة ١٢٢ - لمجلس ادارة المعهد أن يقرر مكافأة اجمالية لن يدعون خارج المعهد لاقاء دروس بصفة عرضية أو لن يعهد اليهم بالاشراف على الجانبين التطبيقي لدراسات معينة تستلزم خبرة خاصة بحيث لا تجاوز هذه المكافأة ٣٠٠ جنيه في الشهر .

مادة ١٢٣ - يفتح المنتخب للتدريس من العاملين في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بعيدا عن محل اقامته بدل سفر ومصروفات وانتقال وفقا للوائح العامة الحكومية أما المنتخب من فني العاملين فيقتر مجلس ادارة المعهد بدل سفر ومصروفات انتقاله .

مادة ١٢٤ - تكون اعارة أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العالية والعاملين بالوزارة أو ندبهم ندبا كاملا بالمعاهد العالية الخاصة بقرار من وزير التعليم العالي ، ويعمل المعهد المستعير أو المنتخب اليه مرتبات الممارين أما النذب الجزئي فيكون بقرار من رئيس الاذطرة المركزية .

ثانياً - مكافآت الامتحانات :

مادة ١٢٥ - لرئيس قطاع التعليم الفني ، ومجلس ادارة المعهد أو مديري المعاهد حسب الأحوال أن يكلفوا أعضاء هيئة التدريس وسائر القائمين بالتدريس والمعنيين والعاملين الآخرين بأعمال الامتحانات •

ويجوز الندب من خارج المعهد لأعمال الامتحانات اذا دعت الحاجة الى ذلك وفي هذه الحالة يكون الندب أولاً للعاملين بالمعاهد الأخرى ثم من العاملين بالوزارة ، ويجوز عند الضرورة الاستعانة بأعضاء من خارج الوزارة في حدود ١٠٪ من العاملين بكل لجنة •

مادة ١٢٦ - تمنح مكافآت عن أعمال الامتحانات للجهات الآتية :

- ١ - لمن يعين من خارج المعهد للقيام بهذه الأعمال •
 - ٢ - لأعضاء هيئة التدريس وسائر القائمين بالتدريس والمعنيين بالمعاهد اذا باثروا عملا من الأعمال الآتية :
- (أ) امتحانات الطلاب الذين يرشحون للقبول ويتطلب الأمر عقد اختبارات خاصة لهم •
- (ب) تصحيح أوراق امتحان طلاب المعهد •
- (ج) العمل في لجان المراقبة العامة ويشمل تنظيم مراحل الامتحان والرصد والمراجعة واعداد نتائج الامتحان •

مادة ١٢٧ - تقدر مكافآت تصحيح أوراق الامتحان التحريري وأوراق الامتحانات العملية « للمعامل » والآلة الكاتبة بنسبة مسا يصححه المتحن كل ورقة من هذه الأوراق على الأساس الآتى :

- (أ) يكون عددا المصححين لكل ورقة اجابة اثنان •
- (ب) تصرف المكافأة عن التصحيح أو المراجعة للمصححين الخارجين وللقائمين بالتدريس بالمعاهد •

(ج) الفئة المقررة للورقة الواحدة توزع على الأعضاء المشتركين في التصحيح والمراجعة مهما كان عددهم .

(د) تكون مكافأة التصحيح بحد أقصى ٦٠ (ستون) قرشا للورقة الواحدة في الامتحان التحريري ولا تقل مكافأة المتقدمين عن خمسة وعشرين جنيها في كل مادة .

(هـ) وتكون مكافأة التصحيح بحد أقصى ٣٠ (ثلاثون قرشا) للورقة الواحدة في الامتحان العملي ولا تقل مكافأة المتقدم عن خمسة عشر جنيها في كل مادة .

مادة ١٢٨ - يمنح كل عضو من أعضاء لجنة وضع الأسئلة لامتحانات دبلوم المعاهد الفنية التابعة للوزارة مكافأة حسب الموضح بعد بشرط ألا يزيد عدد الأعضاء عن ثلاثة :

(أ) المقررات النظرية مبلغ وقدره ٢٥ جنيها عن المسادة بشرط ألا يزيد المبلغ عن ١٠٠ جنيها مهما تعددت المقررات للعام الدراسي بدوريه .

(ب) المقررات انعملية مبلغ وقدره ١٥ جنيها عن المادة بشرط ألا يزيد عن ٦٠ جنيها مهما تعددت المواد للعام الدراسي بدوريه .

مادة ١٢٩ - يمنح من يندب للاختبارات الشفوية والمعملية والبحوث مكافأة قدرها ٣/ من المرتب الأصلي الشهري كل جلسة من جلسات الامتحان اذا كان من الموظفين العاملين بحيث لا تقل المكافأة عن ثلاثة جنيهات ولا تزيد عن عشرة جنيهات لكل جلسة وبشرط ألا تزيد عدد انجلسات عن جلستين في اليوم الواحد في جميع الأحوال ، واذا كان المنتدب من غير العاملين بالحكومة أو القطاع العام فيحدد مكافأته بحد أقصى عشرة جنيهات عن الجلسة الواحدة .

مادة ١٣٠ - يمنح من يكلف بالعمل في لجان الامتحانات مكافأة يومية قدرها ٣/ من المرتب الأصلي الشهري ويحد أدنى جنيها واحداً ، كما

يمنح المحال الى التقاعد مكافأة يومية قدرها $\frac{3}{100}$ من آخر مرتبة أصلى شهري كان يتقاضاه قبل الاحالة الى التقاعد أو $\frac{3}{100}$ من المعاش الشهري أيهما اكبر وتكون مكافأة المشرف العام والرئيس العام لامتحانات الدبلوم أو النفل بواقع ١٠٠ يوم في امتحان نهاية المعنى ، ٥٠ يوم في امتحانات التحصيل .

مادة ١٣١ - انحد للأقصى للأيام التى تصرف عنها مكافأة للمعلمين هو مائه يوم عن امتحان نهاية العام وخمسون يوما عن امتحان التحصيل وذلك فيما عدا لجان سير الامتحان فتصرف المكافأة عن الأيام الفعلية للامتحان مع اضافة يومين قبل بدء الامتحان ويومين بعد انتهائه لرئيس اللجنة ومراقبين والمساعدين والعمال .

مادة ١٣٢ - يجوز أن يشترك انعضو في أكثر من امتحان بشرط الا يشترك في أكثر من لجنة واحدة في الامتحان الواحد ، وفي جميع الأحوال لا تزيد عدد الأيام التى تصرف عنها مكافأة لأى عضو من أعمال الامتحانات بالوزارة عن ثلاثمائة يوما في السنة الميلادية .

مادة ١٣٣ - تقدر مكافأة تصحيح تمارين الامتحانات الفعلية في اشغال ورش ، بنسبة ، ما يصححه الممتحن في كل تمرين ويراعى ما يلى :

(أ) تصرف المكافأة للممتحنين الخارجين والقائمين بالتدريس في المعاهد .

(ب) الفئة المقررة لكل تمرين ثلاثون قرشا توزع بين الأعضاء المشتركين في التصحيح مهما كان عددهم بشرط ألا تقل مكافأة الممتحن الواحد عن خمسة عشر جنيها .

مادة ١٣٤ - لا تزيد مكافأة التصحيح التى تصرف للممتحن الواحد في جميع الأحوال في امتحانات نهاية العام على ثمانمائة جنية في دور مايو ، أربعمائة جنية في دور أكتوبر ، وبالنسبة للمعاهد التى تطبق نظام

الفصلين للدراسين فلا تزيد مكافأة التصحيح في الفصل الدراسي الواحد عن ٦٠٠ جنيه وذلك كله ما لم تتضمن اللائحة الداخلية للمعهد نظاما خاصا .

مادة ٣٥ - يمنح المنتدب لأعمال لجان الامتحان بعيدا عن محل اقامته بدل سفر ومصروفات انتقال وفقا للوائح العامة بعد موافقة رئيس الادارة المركزية لشئون التعليم الفني ويكون ذلك في اضييق بالحدود .

مادة ١٣٦ - تشكل لجنة من العاملين بقسم شئون الطلاب بكل معهد تتولى اعداد ومراجعة البيانات والاستمارات الخاصة بالطلاب المتقدمين لامتحان الدبلوم ويمنح أعضاء هذه اللجان مكافأة امتحان بواقع خمسة وعشرين يوما عن امتحانات نهاية العام وخمسة عشر يوما في امتحان التخلف .

كما تشكل لجنة من العاملين بالوزارة (قطاع التعليم الفني) لمراجعة استمارات مكافآت المنتدبين للعمل في لجان الامتحان لمراجعة تشكيل لجان امتحانات بالمعاهد ويمنح أعضاء هذه اللجان مكافأة امتحان بواقع أربعين يوما عن امتحانات نهاية العام وعشرين يوما عن امتحان التخلف .

مادة ١٤٧ - يحدد رئيس قطاع التعليم الفني نظام تشكيل اللجان المشار اليها في المادة السابقة والأعمال المنوطة بها ويراعى صرف مكافأة هذه اللجان عدم تجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ١٣٣ من هذا القرار .

مادة ١٤٨ - يجوز منح العاملين بالوزارة مكافأة مساهمة في أعمال الامتحانات بحد أقصى ١٠٠ يوم في امتحانات نهاية العام وبحد أقصى ٥٠ يوما في امتحان التخلف وفق ما يقرره رؤساء الإدارات المركزية في المواعيد التي يحددها وكيل الوزارة ورئيس القطاع مع مراعاة عدم تجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ١٣٣ من هذا القرار .

مادة ١٣٩ - يطبق فى شأن المعاهد التى بها دراسات عليا مكافآت لامتحانات المقررة باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

الباب الخامس

فى السجلات للمعاهد الخاصة

مادة ١٤٠ - تحفظ فى كل معهد السجلات اللازمة لتنظيم العمل ..
النواحى الفنية والمالية والادارية والمخزنية طبقا للنماذج التى تضمها
وزارة التعليم العالى للمعاهد الحكومية على أن تكون هذه السجلات باللغة
العربية وتفيد فى هذه السجلات جميع البيانات التى تقررها الوزارة وتعتبر
هذه السجلات من الأوراق الرسمية وتكون صفحاتها بأرقام متسلسلة
ومختومة بخاتم جهاز التعليم الخاص بالوزارة على الصفحة الأولى
والأخيرة .

ويعد المعهد على وجه الخصوص السجلات والملفات والدفاتر المرغقة
بعد باللغة العربية :

١ - ملف خاص لكل طالب مقيد بالمعهد ويشتمل على طنب لامتدته
مستوف رسم شهادة الميلاد - الشهادات الدراسية الحاصل عليها -
الأوراق والمكتاتبات المتعلقة بالطالب ، وتحفظ هذه الملفات مرتبة ومبوبة فى
مكان خاص بالمعهد .

٢ - سجل لقيد أحوال الطلاب وتكتب فيه اسمائهم وفرق للدراسة
المقيدين فيها وعدد سننى قيديهم فى كل فرقة وأحوالهم وأعمارهم وتاريخ
قيد كل منهم لأول مرة بالمعهد كما يقيد به أسماء أولياء أمورهم ومهنتهم
ومحال اقامتهم وتاريخ انفصل بالنسبة لكل طالب كما يحتفظ جهاز
التعليم الخاص بالوزارة ببطاقات تسجيل طلاب معاهد التعليم العالى
الخاص وتكون بياناتها مطابقة لبيانات الواردة فى سجلات المعاهد الخاصة .

٣ - سجل لقيد حضور الطلاب وغيايهم .

٤ - سجل خاص بنتائج امتحانات النقل لطلاب المعهد ويتضمن أسماء الطلاب ونتائج امتحاناتهم والتقدير التي يحصلون عليها في هذه الامتحانات وسدة التقيد في كل فرقة دراسية ويحتفظ جهاز التعليم الخاص بوزارة بسجلات نتائج الامتحانات النهائية على غرار ما هو متبع بالنسبة لمعاهد الوزارة الحكومية .

٥ - سجل قيد أحوال العاملين بالمعهد ويكتب به اسم العامل وتاريخ ميلاده ووظيفته والشهادات الحاصل عليها وتاريخها وتاريخ تعيينه وجميع الأعمال التي تولاه وتاريخها وأسباب تركه كل عمل وبين ما هيته ومكافآته الشهرية وعلاواته والجزاءات التي قد توقع عليه وتاريخه وأسبابها .

٦ - ملف خاص لكل عامل من العاملين بالمعهد ويحفظ فيه عقد استخدامه وصحيفة أحواله ومسوغات تعيينه وتشمل :

شهادة الميلاد والشهادات الدراسية التي تؤهله للتعيين وصحيفته الجنائية وترشيح مكتب العمل ، وشهادة المعامطة العسكرية ، والترخيص بالاقامة والاذن بالعمل من وزارة الداخلية بالنسبة للأجانب وترخيص وزارة الداخلية لرعاية جمهورية مصر العربية بالعمل بالمعاهد التابعة لهيئات أجنبية وبيانات البطاقة الشخصية أو العائلية والأوراق الخاصة بالكفأ الطبى ، وصور تقارير التوجيه الفنى الخاصة به .

أما لعاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابع لها المعارون أو المنتدبون بالمعهد فيكتفى بأن يحتفظ في ملفاتهم الفرعية بصورة من قرار الإعارة أو ، الذنب وصحيفة الأحوال وصور الخطابات المتعلقة بهم .

٧ - دفاتر قيد أدوات العامل والمتاحف ومكتبة المعهد وأثاثه .

٨ - دفتر قيد البريد الوارد والبريد الصادر .

٩ - ملف تحفظ به صور المكاتبات الصادرة من المعهد .

١٠ - ملف أو أكثر تحفظ به المكاتبات الواردة بالمعهد أو أن تستوفى هذه المكاتبات التأشير عليها بما تم نحو كل منها ويراعى فى حفظ هذه المكاتبات طرق الحفظ المعتادة من حيث الفهرسة والتبويب وخلاته .

١١ - سجل غياب العاملين وتأخرهم .

١٢ - سجلات للتفتيش الفنى والإدارى والمالى وملفات تحفظ فيها صور تقارير التفتيش حسب تاريخ ورودها ويحفظ بالمعهد على الأخص بسجل تدون فيه ملاحظات أعضاء هيئة التدريس من المعاهد الحكومية للتفتيش على حسن سير الدراسة وتنفيذ الخطط والمناهج الدراسية فى حدود الساعات المقررة وتبلغ الملاحظات لجهاز التعليم الخاص بالوزارة له متابعة .

١٣ - ملف تحفظ به منشورات الوزارة وقراراتها وتعليماتها مرتبة ومبوبة ومفهرسة .

١٤ - ملف تحفظ به مجموعة من أسئلة الامتحانات سنة بسنة .

١٥ - سجل للعيادة الطبية يقيّد به ملاحظات طبيب المعهد ونتائج زياراته .

١٦ - سجل إيرادات ومصروفات تخصص الصفحات الأولى منه لكتابة الميزانية التقديرية بحيث تكون مشتملة على جميع إيرادات المعهد ومصروفاته على أن يقيّد بالسجل إيرادات المعهد ومصروفاته أولاً بأول . وفى نهاية العام الدراسى يقيّد فى السجل المذكور الصاب الفتامى لإيرادات ومصروفات المعهد .

١٧ - دفاتر متحصلات بأرقام سلسلة أحدها لتحصيل المصروفات (أصل وصورة) مع استعمال ورق الكربون ذى الوجهين ويراعى أن يكون الأصل ثابتاً بالدفتر لا ينتزع منه .

١٨ - ملفات تشتمل على مستندات الصرف مرتبة بحسب تواريخ

حرفها بأرقام سلسلة وتحفظ نسخة من تقرير المحاسب القانوني للحساب
"لثامى" إذا تجاوزت ميزانية المعهد ثلاثة آلاف جنيه في السنة .

١٩ - دفتر حساب المصروف موضحا به الايداعات بحساب المعهد
بالمصرف والمسحوبات بشيكات بحيث يمكن مطابقة الرصيد النقدي الموجود
بالمصرف على رصيد حساب المعهد بالدفتر المذكور في أى وقت .

مادة ١٤١ - فيما يتعلق بالمعاهد الخاصة تعد الادارة العامة للتعليم
الخاص بالوزارة السجلات والملفات الآتية :

أولا : سجل للمعاهد تحت الانشاء ويقيد به طلبات الترخيص بانشاء
المعاهد ورقمها وتاريخ تقديمها والراحل التي مرت بها بالتفصيل الى
أن يصدر قرار الترخيص أو يرفض الطلب .

ثانيا : سجلات وملفات لكل نوع من المعاهد العالية الخاصة المشر
اينها في المادة (٢) من قرار اصدار اللائحة ويوضح في السجل بصفه
خاصة البيانات الآتية وكل تغيير يطرأ عليها .

(أ) بالنسبة للمعهد :

اسم المعهد بالكامل - مقره - الهدف من الدراسة - المؤهل الذى
يمنحه - مدة الدراسة - نوع الطلاب (بنين - بنات - مشترك) تاريخ
اترخيص بانشاءه والسلطة التى أصدرته - شروط الالتحاق به -
المصروفات الدراسية والمصروفات الاضافية المقررة على الطالب - المخالفات
التي وقعت من صاحبة وما اتخذته الوزارة في شأنها - الاعانة المقررة من
الوزارة أو غيرها - القروض وتاريخ الترخيص بها - التبرعات المقدمة
للمعهد وجهة التبرع - خلاصة تقارير التقييم .

(ب) بالنسبة لصاحب المعهد :

اسمه - صفته - أهدافه - ما يقدمه للمعهد من مساعدات مالية
وعينية .

(ج) بالنسبة لدير المعهد والعاملين به :

اسم مدير المعهد وأسماء أعضاء هيئة التدريس والأساتذة غير
لمتفرغين وسائر العاملين به المعيّنين أو المقتدبين ندبا كاملا مع بيان تاريخ
ميلاد كل منهم وجنسيته وموطنه ومؤلفه وتاريخ حصوله عليه وخبرته
السابقة وتاريخ تعيينه بالمعهد والسلطة التي أصدرت قرار التعيين ،
المقوبات والجزاءات التي وقعت عليه قبل العمل بالمعهد ، الجزاءات التي
وقعت عليه خلال عمله بالمعهد وأسبابها وتاريخها والسلطة التي وقعتها •

وبالنسبة للمنتدبين للتدريس بعض الوقت :

الاسم - الجهة المنتدب منها ووظيفته فيها •

(د) بالنسبة لمجلس إدارة المعهد :

يشكل مجلس الإدارة والقرار الصادر به وتاريخه •

ويجب أن يتضمن ملف المعهد ما يأتي عنى وجه الخصوص :

خطط ومناهج الدراسة به - بيانات عن مقر المعهد وما يشتمل عليه
من مبني ومرافق والرسوم التفصيلية للمبنى والتجهيزات والأثاث وكل
ما يتعلق بإجراءات الترخيم والمراسلات الخاصة بها - اللائحة
الداخلية للمعهد - الميزانية السنوية للمعهد والحساب الختامي له -
كشوف بأسماء طلاب المعهد كشوف بأسماء أعضاء اتحاد طلاب المعهد
ورواده - كشوف بنتائج الامتحانات النهائية - المستندات المتعلقة بمسئري
العاملين بالمعهد - تقارير التقييم السنوية في جميع المجالات •

كما يتضمن الملف كل ما يطرأ من تعديلات على هذه الأمور وتاريخ
كل تعديل منها •

والرئيس القطاع المختص أن يضيف ما يراه من البيانات التي
يتضمنها السجل أو الملف •

المباب السادس في الترخيص بإنشاء المعاهد الخاصة

القسم الأول إجراءات الترخيص

مادة ١٤٢ - يقدم طلب الترخيص بإنشاء المعهد العالي الخاص الى وزارة التعليم العالي قبل بدء ائدراسة بسنة كاملة على الأقل على النموذج رقم (١) المرفق ويكون الطلب مصحوبا بالمستندات الآتية :

- (أ) خطط ومناهج ائدراسة المقترحة .
- (ب) مشروع اللائحة الداخلية للمعهد .
- (ج) مشروع ميزانية تقريبي ئلمبئ تحدد على أساسه قيمة المصروفات التي سيدفعها كل طئلب .
- (د) بيان بالائزءات المالية والاضمانات التي يتعهد طئلب الترخيص بتقديمها في حالة قبول طئلبه .

مادة ١٤٣ - نتبج الاجراءات الآتية عند البئ في الترخيص :

- (أ) يقوم جهاز التعليم الخاص بانوزارة بفحص مبدئي لطلب الترخيص خلال أسبوعين من تاريخ تقديمه .
- (ب) في ضوء ائدراسة المبدئية يقوم رئيس القطاع المختص بطلب رأى مجلس الحافظة التي يقم بدئرتها مقر المعهد على أن يكون ابداء الرأى خلال شهر من تاريخ وصول الطلب الى الحافظة .
- (ج) يعرض الطلب مشفوعا بالائراسات اللائمة خلال شهرين من تاريخ تقديمه على المجلس الأعلى لشئون المعاهد .

(د) يعرض رئيس القطاع المختص أوراق الطلب مستوفاة على الوزير خلال أسبوع من تاريخ صدور قرار المجلس الأعلى لشئون المعاهد ن هذا الشأن .

(هـ) يقوم الوزير بابت في طلب الترخيص خلال أسبوعين .

(و) يقوم جهاز التعليم الخاص بإبلاغ طلب الترخيص بكتاب موصى عليه مع علم الوصول بقرار الوزير خلال أسبوع من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ١٤٤ - على طالب الترخيص أن يقدم الى الوزارة : خلال شهر من تاريخ إبلاغه بقبول طلبه البيانات الآتية :

(أ) مقر المعهد وما يشتمل عليه من مبان ومرافق والرسوم التفصيلية للمبنى وإذا كان المعهد يستخدم مبانى هيئة تعليمية أخرى ومرافقها وتجهيزاتها بصفة مؤقتة - يلزم تقديم موافقة هذه الهيئة كتابة .

(ب) التجهيزات والأثاثات اللازمة لسير الدراسة .

(ج) أسماء المرشحين لوظائف مدير المعهد وأعضاء هيئة التدريس وسائر العاملين مع بيان :

سن كل منهم وجنسيته وموطنه - خبرته السابقة - مؤهلاته (مع أرفاق أصل هذه المؤهلات أو صورة معتمدة منها) وصحيفة الحالة الجنائية وشهادة بحسن السير والسلوك ، وإذا كان عضوا في هيئة التدريس أو عاملا معارفا أو منتدبا يلزم إيضاح الجهة المعار أو المنتدب منها مع أرفاق ما يثبت موافقتها على الاغرة أو الندب .

(د) ايداع تأمين يوازي ربع المصروفات ائتمى تضم منها مشروع الميزانية التقريبى للمعهد ، ويودع هذا التأمين في حساب صندوق دعم المعاهد العالية الخاصة لحساب المعهد ، ويجوز قبول خطاب ضمان من أحد المصارف المعتمدة .

مادة ١٤٥ - يشكل رئيس القطاع المختص لجنة لمعينة مبنى المعهد وهشملاته :

(أ) المشرف على جهاز التعليم الخاص بالوزارة أو من يختاره رئيس القطاع المختص - مقررًا •

(ب) أحد المهندسين من أعضاء هيئة التدريس أو العاملين بوزارة التعليم أمعالي أو المحافظة التي يقع في دائرتها المعهد المراد الترخيص له •

(ج) أحد الأطباء العاملين بالوزارة أو المحافظة التي يقع في دائرتها المعهد المراد الترخيص له •

(د) أحد أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد التابعة للوزارة أو المعاهد الخاصة أو الكليات الجامعية التي تكون الدراسة فيها منظرًا أو مشابهة للدراسة بالمعهد المراد الترخيص له •

وفي حالة تخلف أحد أعضاء اللجنة يختار رئيس القطاع المختص من يحل محله من ذات الفئة ، ويجوز له أن يضيف إلى هذه اللجنة عضواً أو أكثر وتقدم اللجنة تقريرها خلال أسبوعين من تاريخ تكليفها بالمهمة المقدمة •

مادة ١٤٦ - يشكل رئيس القطاع المختص لجنة لفحص بيانات المرشحين للعمل بالمعهد ، وتقدم تقريراً عن ذلك خلال أسبوعين من تاريخ تكليفها بذلك •

مادة ١٤٧ - عرض تقرير للجنة على رئيس القطاع المختص فإن رأى نقصاً في البيانات المقدمة من طالب الترخيص على ضوء التقارير المقدمة أثار بأبلاغ طالب الترخيص خلال أسبوع من تاريخ عرض هذين لتقريرين عليه لاستكمال نواحي النقص في المدة التي يحددها رئيس القطاع •

وعلى اللجنة أو اللجنتين على حسب الأحوال إعادة المعايينة أو الفحص وتقديم تقرير تكميلي عن ذلك خلال أسبوع من تاريخ تكليفها بالاعادة •

مادة ١٤٨ - تعرض تقارير اللجنتين المشار اليهما مشفوعة برأى رئيس القطاع المختص أسبوع من تقديم التقارير النهائية على الوزير خلال ثلاثة أسابيع في اصدار قرار الترخيص النهائي خلال أسبوع من تاريخ العرض على الوزير .

مادة ١٤٩ - يتضمن الترخيص بفتح معهد خاص للبيانات الآتية :

- ١ - اسم المعهد وعنوانه وأرقام تليفوناته ان وجدت .
- ٢ - اسم صاحب المعهد وعنوانه وجنسيته .
- ٣ - اسم ممثل صاحب المعهد وعنوانه وجنسيته ومؤهلات وخبراته السابقة .

٤ - نظام الدراسة بالمعهد ويتضمن بصفة أصلية :

- (أ) مراحل الدراسة ومدتها .
- (ب) الأقسام والتخصص الدراسية .
- (ج) نوع الدراسة : « نظرية - عملية - ميدانية » .
- (د) الشهادة الدراسية التي يمنحها المعهد .
- (هـ) المصروفات الدراسية والاضافية .
- (و) نوع الطلاب « بنين - بنات - مشترك » .
- (ز) نظم الامتحانات الأساسية .
- ٥ - خطط ومناهج الدراسة .

٦ - بيان بعدد وحجم الحجرات وقاعات الدراسة والدرجات والمعامل والورش والمزارع والمكتبات والملاعب وغير ذلك مما يشتمل عليه المعهد .

٧ - تاريخ موافقة المجلس التنفيذي للمحافظة التي يقع المعهد في دائرتها .

٨ - تاريخ موافقة وزير التعليم العالي . وينشر هذا الترخيص بجريدة « الوقائع المصرية » وتسلم نسخة منه لكل من صاحب المعهد ، وللمعهد ولأمانة المجلس التنفيذي للمحافظة ، كما تحفظ الصور اللازمة في ملفات المعهد بالوزارة وفي أمانة المجلس الأعلى لشئون المعاهد .

مادة ١٥٠ - مع مراعاة أحكام القانون تتبع في اجراءات الترخيص تغيير أى من البيانات الأساسية التى صدر الترخيص بإنشاء المعهد بناء عليها اجراءات الترخيص المشار اليها في المواد السابقة .

القسم الثانى

شروط الترخيص

مادة ١٥١ - موقع المعهد :

يشترط أن يتوافر في موقع المعهد ما يأتى :

- (أ) سهولة الوصول اليه .
- (ب) بعده عن المقاهى والمخانات ودور اللهو .
- (ج) بعده عن كل ما يعرض سلامة الطلاب وصحتهم للخطر .
- (د) بعده عن مصادر الجنبه والضوضاء .

وتتولى لجنة المعاينة المشار اليها في المادة ١٤٥ من هذه اللائحة التحقق من تقرير هذه الشروط .

مادة ١٥٢ - مبنى المعهد :

تقرر لجنة المعاينة المشار اليها في المادة ١٤٥ مدى صلاحية مبنى المعهد من النواحي الآتية :

١ - الناحية الهندسية بحيث يتحمل المبنى أثاث وتجهيزات المعهد والاعداد المقترح قبولها من الطلاب .

٢ - عدم تعريض صحة الطلاب للخطر ، واستيفاء سائر الشروط الصحية وخاصة من حيث التهوية والاضاءة والمياه والصرف .

٣ - استيعاب الحجرات وقاعات الدراسات والمدرجات والمعامل والورش والمزارع والمكتبات والملاعب وغيرها الاعداد المقترح قبولها من الطلاب وفقا لنوع وطبيعة الدراسة بالمعهد بما ييسر تلقى دروسهم وممارسة نشاطهم والقيام بتمريناتهم العملية .

٤ - أن يكون به أماكن مستقلة للخدمات الإضافية وتجهيزها مثل المقصف ومقر اتحاد الطلاب .

٥ - تناسب مساحة فناء المعهد مع عدد الطلاب المقترح قبولهم في جميع مراحل الدراسة .

٦ - وجود جزء مستقل من مبنى المعهد لنوم الطلاب المقترح قبولهم بالقسم الداخلى - أن كان مقترحا انشاء هذا القسم بالمعهد كما يجب أن يكون بهذا الجزء أيضا حجرات للمشرفين وحجرة لغزل المرضى .

٧ - وجود حجرة مستقلة لعيادة المعهد الطبية وأخرى لنصيدنة .

٨ - أن يكون مستقلا عن الأماكن السكنية والأماكن التى تستخدم في أعمال أخرى غير التعليم .

مادة ١٥٣ - تجهيزات المعهد وأثاثه :

تقرر لجنة المعاينة المشار اليها في المادة ١٤٥ مدى كفاية ومصلحية أثاث المعهد وتجهيزته وبصفة خاصة :

١ - مقاعد ومناضد حجرات وقاعات الدراسة والأدوات اللازمة لها .

٢ - المعدات والنوسائل التعليمية التى تتطلبها طبيعة الدراسة .

٣ - أثاث ومكاتب وحجرات أعضاء هيئة التدريس والعاملين بإدارة المعهد وحجرات الخدمات الإضافية .

٤ - تجهيز معامل وورش المعهد بما يتفق وطبيعة الدراسة .

٥ - أثاث المكتبة ومحتوياتها من مراجع وكتب .

٦ - أثاث وتجهيز عيادة المعهد وصيدنيته .

٧ - أثاث وتجهيز القسم الداخلى (ان وجد) .

٨ - أدوات 'الملاعب' المختلفة .

مادة ١٥٤ - اسم المعهد :

لا يجوز لصاحب المعهد تغيير و تعديل اسم المعهد الوارد في الترخيص
الا بموافقة وزير التعليم العالي •

مادة ١٥٥ - صاحب المعهد :

في تطبيق المادة (٥) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم
المعاهد العالية الخاصة يشترط في صاحب المعهد العالي الخاص :

- ١ - أن يكون شخصا اعتباريا ممن حددهم القانون •
- ٢ - أن يكون قادرا على الوفاء بالالتزامات المالية للمعهد وتشمل
بصفة خاصة ما يلي :

(أ) تكاليف الصيانة المستمرة لمبنى المعهد وملحقاته ومراقبة ان
كان مملوكا له •

(ب) ايجار مبنى المعهد وملحقاته •

(ج) المصروفات الضرورية لحسن سير العمل بالمعهد مثل اشتراك
التنظيف و ثمن استهلاك المياه والكهرباء وتنظيم صيانة دورية للأجهزة
وآلات المعهد و ثمن الأدوات الاستهلاكية اللازمة لحسن سير الدراسة •

(د) أجور ومرتبات أعضاء هيئة التدريس والماملين بما في ذلك
ما يتحتم على صاحب المعهد سداذه سواء للحكومة أو المؤسسات والهيئات
العامة بالنسبة للمعاريين أو لهيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للمعنيين •

وعلى صاحب المعهد أن يودع صندوق دعم المعاهد الخاصة ما يوازي
الالتزامات السابقة لمدة ستة شهور أو أن يقدم لجهاز التعليم الخاص
بالوزارة خطاب ضمان من أحد المصارف أو مؤسسات الادخار المعتمدة
بما يعادل ذلك • ويجوز له أن يكمل قيمة التأمين أو خطاب الضمان السابق
تقديمه مع طلب الترخيص بما يغطي الالتزامات المذكورة •

وتتجدد قيمة الايداع أو الضمان في أول كل عام دراسى مع مراعاة ما قد يطرأ على هذه الالتزامات من تعديل أو تغيير .

مادة ١٥٦ - ممثل صاحب المعهد :

يجب أن تتوافر في ممثل صاحب المعهد الشروط الآتية :

١ - أن يكون من مواضى جمهورية مصر العربية متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية أو عربياً متمتعاً بالأهلية القانونية .

٢ - أن يكون محمود انسيرة حسن السمعة .

٣ - أن يكون قد أتم تعليمه في إحدى الكليات الجامعية أو إحدى الكليات أو المعاهد العالية المعترف بها .

٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بمقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد له اعتباره في الحالين .

٥ - ألا يكون قد سبق خصه تأديبياً من خدمة الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ونم يمض على الفصل أربعة أعوام على الأقل .

٦ - ألا يكون قد صدر قرار بحرمانه من مزاولة مهنة التعليم .

مادة ١٥٧ - أصحاب المعاهد العالية الخاصة القائمة وقت العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ .

إذا أراد أحد أصحاب المعاهد العالية الخاصة القائمة والمعتمدة وقت العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ التصرف في ملكيته وجب أن تنقل الملكية الى مالك جديد تعتمد الوزارة وتتوافر فيه الشروط الواردة في المادة (٥) من القانون : والمادة ١٥٥ من هذه اللائحة وفي حالة الوفاة يجب أن يتم التصرف من الورثة في ملكية المعهد على الأساس سالف الذكر في خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة على أن يعين الورثة نائباً عنهم يعتمد وزير التعليم العالى يكون مستوفياً للشروط الواردة في المادة ١٥٦ من هذه اللائحة وذلك خلال شهرين من تاريخ الوفاة والا جاز لرئيس القطع

المختص عرض الأمر على المجلس الأعلى لشئون المعاهد تمهيدا لاتخاذ الاجراءات المنصوص عليها بالمادة ٤٧ من القانون الى أن تنتقل ملكيته الى مالك جديد تتوافر فيه الشروط أو يبيت في وضعه نهائيا وفق أحكام القانون .

القسم الثالث

فقدان شروط الترخيص

مادة ١٥٨ - إذا فقد صاحب المعهد أو ممثله أحد الشروط الواردة في المواد السابقة ولم تتخذ اجراءات نقل ملكية المعهد أو اختيار ممثل آخر مستوف لشروط خلال أربعة أشهر من فقدان هذا الشرط ، جاز لرئيس القطاع المختص عرض الأمر على المجلس الأعلى لشئون المعاهد تمهيدا لوضع المعهد تحت الإشراف المالي والإداري للوزارة الى أن تنتقل الملكية للمالك تتوافر فيه الشروط أو يبيت في وضع المعهد نهائيا وفق أحكام القانون .

مادة ١٥٩ - إذا صدر قرار من الوزارة بالاستيلاء على المعهد استيلاء مؤقتا ترفع يد صاحب المعهد عنه ويحرم من غائدة رأس المال ونسب أربع خلال فترة الاستيلاء المؤقت ويصدر قرار من وزير التعليم العالي بتعيين مدير مؤقت له يتولى إدارة المعهد أو بإبقاء المدير الأصلي ، وفي الحالتين يلتزم المدير بتنفيذ تعليمات الوزارة في كل ما يتعلق بشئون المعهد وعليه أن يمتنع عن تنفيذ أى أمر اليه في هذا الشأن عن غير طريق الوزارة .

وإذا ثبت أن إيرادات المعهد لا تفي بمصروفاته يتم الصرف من الاحتياطي ثم من الضمان المالي ، فإذا لم يفيأ كان على صاحب المعهد سد العجز والا قامت الوزارة بالوفاء بالالتزامات وقيد ما تدفعه دينا على المعهد يؤديه صاحبه قبل تسلم المعهد عند انتهاء فترة الاستيلاء أو

تتقاضاه الوزارة من ممتلكات المعهد ، اذا تقرر اغلاقه ، أو بأى طريقة أخرى أو قضاء .

مادة ١٦٠ - يجب على صاحب المعهد عدم استخدام مبناه في سير أغراض التعليمية التى أنشئ من أجلها أو عند اجتماعات به تتنافى مع أغراضه ، والا اعتبر المعهد فاقدا لأحد شروط الترخيص .

الباب السابع

الشئون المالية للمعاهد الخاصة

الاعانات :

مادة ١٦١ - يجوز لوزارة التعليم العالى أو المجالس التنفيذية للمحافظات أو المجالس المحلية أن تمنح المعهد الخاص اعانة مالية ولا يجوز للمعاهد أن تتقبل اعانات أخرى الا بعد الحصول على موافقة من وزير التعليم العالى .

مادة ١٦٢ - المصروفات الدراسية للمعاهد الخاصة :

١ - يراعى فى تقدير المصروفات الدراسية والاضافية ورسوم الامتحان وغيرها بالمعاهد الخاصة أن تتكافأ مع الخدمات التعليمية التى يقدمها المعهد وتحدد 'المصروفات الاضافية وفق الفئات المقررة فى المعاهد لحكومية المائلة ولا يجوز تخصيص أى مصروفات تزيد على هذه الفئات ويصدر بتحديددها قرار من وزير التعليم العالى .

٢ - يجرى تعديل المصروفات الدراسية والاضافية بناء على تقرير تقييم المعهد وبحث ميزانيته ويجوز أن يقترح جهاز التعليم الخاص تعديل المصروفات الدراسية والاضافية و غيرها ويصدر التعديل بقرار من وزير التعليم العالى .

٣ - يخصص المعهد نسبة لا تقل عن ٥٪ من جملة المصروفات لحالات الاعفاء من المصروفات ولا يجوز تخفيض هذه النسبة الا بموافقة

وزير التعليم العالي ويكون الاعفاء طبقا للقواعد التي يضعها مجلس المعهد
آخذا في الاعتبار الحالة الاجتماعية والكوارث وانتفوق .

مادة ١٦٣ - إيرادات المعهد ونفقاته :

(أ) يراعى في تقدير إيرادات المعهد العالي لخاص ما يلى :

- ١ - المصروفات الدراسية والاضافية المقررة على الطلاب .
- ٢ - حصة المعهد في ايراد الشخص الاعتبارى الذى يتبعه المعهد .
- ٣ - أية إيرادات أخرى من أملاك أو اعانات أو تبرعات أو هبات .

(ب) يراعى في تقدير نفقات المعهد ما يلى :

١ - النسبة الايجارية لبنى المعهد المحددة قانونا أو اتفاقا حسب
الأحوال .

- ٢ - جميع ما يؤديه المعهد للمعاملين به مقابل ما يؤديه من أعمال .
- ٣ - ١٠٪ من ثمن الأثاث والأجهزة والأدوات مقابل الاستهلاك
والصيانة .

٤ - نفقات صيانة المبنى بحيث لا تزيد عن ٢٥٪ من القيمة الايجارية
السنوية . إذا كان مؤجرا ، ١٪ من تكاليف البناء إذا كان مملوكا
لصاحب المعهد .

٥ - جميع ما ينفقه المعهد في شراء الأدوات الاستهلاكية اللازمة
لحسن سير الدراسة .

٦ - حق صاحب المعهد في فائدة رأس المال يخيث لا تتجاوز ٤٪
منه .

٧ - تستخدم الزيادة في الاحتياطي عن نسبة ٣٠٪ في تحسين
الخدمة التعليمية بالمعهد .

مادة ١٦٤ - لا يجوز أن يتجاوز السلفة المستديمة المحتفظ بها في المهد ٤٪ من مجموع إيراداته .

مادة ١٦٥ - صندوق دعم المعاهد العاليية الخاصة .

١ - يكون صندوق دعم المعاهد العاليية انخاصة لائحة ادارية ومالية تصدر بقرار من وزير التعليم العالي بعد موافقة المجلس الاعلى للمعاهد .
الرقابة أو المتابعة :

مادة ١٦٦ - يتولى أعمال التوجيه والرقابة والمتابعة بالنسبة لتنفيذ احكام انقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العاليية الخاصة، وهذه اللائحة وكافة القرارات المنفذة لها :

١ - المجلس الاعلى لشئون المعاهد .

٢ - رئيس قطاع التعليم الفنى ورئيس الادارة المركزية المختص .

٣ - من يكلفه المجلس الاعلى لشئون المعاهد أو رئيس انقطاع المختص للقيام بهذه الأعمال من الفئات الآتية :

(١) لجان التقييم التعليمية .

(ب) العاملون بجهاز التعليم الخاص أو بالأجهزة الأخرى بالوزارة

(ج) أطباء الوزارة ومهندسوها ومفتشوها الاداريون والماليون وأعضاء الشئون القانونية والتحقيقات .

(د) أعضاء النيابة الادارية والرقابة الادارية .

(هـ) العاملون من ذوى الخبرات الخاصة من خارج الوزارة .

ويكون لهؤلاء جميعا السلطات المخولة لهم بمقتضى المادة (٤٩) من القانون خلال المدة المكلفين فيها بالعمل المشار اليه .

(م ٢٨ - موسوعة مصر ج ١٢)

مادة ١٦٧ - تشكل كل لجنة من لجان التقييم التعليمية من عضوين على الأقل من أعضاء هيئة التدريس بالوزارة أو من ذوى الخبرة من غيرهم ، وتتولى هذه اللجان فحص النواحي التعليمية المختلفة بالمعهد بصفة عامة وتنفيذ المناهج ونظام الدراسة والامتحانات بصفة خاصة .

وتقوم اللجنة بزيارة المعهد لهذا الغرض مرة على الأقل كل عام ، وكلما دعت الضرورة الى ذلك . وتقدم اللجنة تقريراً بنتيجة فحصها الى رئيس القطاع المختص .

مادة ١٦٨ - تشكل كل لجنة من لجان التقييم التعليمية من عضوين على الأقل يباشرون عملهم تحت اشراف احد العاملين بجهاز التعليم الخاص .

وتتولى هذه اللجان بصفة عامة مراقبة مدى قيام المعهد بتنفيذ القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة في هذا الشأن . ويحدد رئيس القطاع المختص أسلوب عمل هذه اللجان .

وتقوم اللجنة بزيارة المعهد لهذا الغرض مرتين على الأقل في العام وكلما دعت الضرورة الى ذلك .

وتقدم اللجنة رئيس للقطاع المختص في كل مرة تقريراً مفصلاً بنتيجة رعايتها .

مادة ١٦٩ - يعرض رئيس القطاع المختص على المجلس الأعلى لشئون المعاهد ملخصاً لتقارير لجان التقييم التعليمية ولجان التوجيه الادارى والمالى وبصفة خاصة ما قد تتضمنه هذه التقارير من مخالفات ليتخذ فيها المجلس ما يراه بعد الاطلاع على وجهة نظر مجلس ادارة المعهد .

تعليم عالي ١٣٥

مادة ١٧٠ - يبلغ رئيس القطاع المختص مجلس إدارة المعهد وصاحب المعهد صورة من كل تقرير من تقارير اللجان المشار اليها ، وما يراه من شأنها •

وعلى مجلس إدارة المعهد دراسة هذه التقارير واتخاذ قراراته في شأنها وإبلاغ رئيس القطاع بما اتخذته من قرارات وما يراه من ملاحظات على التقارير •

رسم تمغة
اتساع

وزارة التعليم العالي
الادارة العامة للمعاهد العالية الخاصة

نموذج رقم (١)
طلب ترخيص بإنشاء معهد عال خاص
وفقا لأحكام القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم
المعاهد العالية الخاصة

(١) اسم صاحب المعهد :

جنسيته :

القرار الصادر بإنشائه :

السلطة التي أصدرته :

رقم القرار :

تاريخ إصداره :

بيانات النشر (١) : اسم الجريدة : رقم العدد :

تاريخ النشر :

نوع صاحب المعهد (٢) :

عنوان صاحب المعهد (٣) :

أرقام تليفوناته :

اسم ممثل صاحب المعهد :

جنسيته :

مؤهلاته الحالية :

اسم المؤهل تاريخ الحصول عليه الكلية أو الجامعة

وظيفته الحالية : (أو آخر وظيفة كان بها وسبب تركه لها)

(ب) اسم المعهد :

عنوانه بالتفصيل :

اسم الشارع ورقم مبنى المعهد :

القسم أو المركز التابع له المعهد :

المحافظة التابع لها المعهد :

(١) بالجريدة الرسمية أو الوقائع الرسمية .

(٢) يجب أن يكون صاحب المعهد من الأشخاص الاعتبارية العامة أو من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو من النقابات أو من الجمعيات المشكلة وفقا لأحكام القانون المتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية أو جنسية إحدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل .

(٣) في حالة ما إذا كان صاحب المعهد شخصا اعتباريا من إحدى الدول العربية يكتب عنوان المركز الرئيسى فى الخارج وعنوانه فى جمهورية مصر العربية .

رسم تمغة
اتساع

وصف موجز لموقع المعهد ومبناه :

بيان	المبنى الرئيسي	مبنى فرعى رقم (١)	مبنى فرعى رقم (٢)	مبنى فرعى رقم (٣)
تاريخ بنائه عدد الطوابق عدد الحجرات الاجمالي مساحة الحديقة مساحة فناء المبنى مشمولات فناء المبنى اغراض أخرى يستخدم فيها المبنى العنوان (للمباني الفرعية)				

هل يشترك مع أحد مباني المعهد أشخاص آخريين :

من هم بالتفصيل :

المبنى الرئيسي :

المبنى الفرعى رقم (١)

المبنى الفرعى رقم (٢)

المبنى الفرعى رقم (٣)

هل توجد مباني ملاصقة أو مقابلة أو قريبة من مباني المعهد ؟

ما هي هذه المباني الملاصقة أو القريبة أو المقابلة من أحد مباني المعهد ؟

وما هي درجة قربه منه ؟

المبنى الرئيسي :

المبنى الفرعى رقم (١)

المبنى الفرعى رقم (٢)

المبنى الفرعى رقم (٣)

(ج) الغرض من انشاء المعهد بالتفصيل :

مدة الدراسة بالمعهد (١) :

نوع الطلاب (بنين - بنات - مشترك) :

(١) يبين عدد مراحل الدراسة بالتفصيل ان كانت تزيد عن مرحلة

واحدة وعدد سنى الدراسة بكل مرحلة .

رسم تمغة

اتصاع

(د) المؤهل الدراسى المطلوب للالتحاق بالمعهد :

المؤهل أو المؤهلات الدراسية التى يقترح المعهد منحها لخريجيه :

(هـ) التاريخ المقترح لبدء الدراسة بالمعهد :

تاريخ تقديم هذا الطلب :

(و) بيان المرفقات (١) :

مسلّم	بيان	عدد الأوراق
١ -		
٢ -		
٣ -		
٤ -		
٥ -		
٦ -		
٧ -		
٨ -		
٩ -		
١٠ -		

تحريرا فى / / ١٩

توقيع مقدم الطلب

اسم مقدم الطلب

صفة مقدم الطلب

رقم البطاقة الشخصية

أو العائلية

أو جواز السفر

جهة وتاريخ اصداها

(١) يجب أن تشمل المرفقات على المستندات الآتية على الأقل :

١ - بيان رسمى بأعمال صاحب المعهد .

٢ - مشروع ميزانية تقريبي للمعهد .

.

-
- ٣ - خطط ومناهج الدراسة .
٤ - مشروع اللائحة الداخلية للمعهد .
٥ - بيان الالتزامات المالية والضمانات التى يتعهد طالب الترخيص بتقديمها فى حالة قبول طلبه .
٦ - بالنسبة لمثل صاحب المعهد تقدم المستندات الآتية :
(أ) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها .
(ب) صور معتمدة للبطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز السفر .
(ج) المؤهلات الحالية أو صورة معتمدة منها .
(د) صحيفة الأحوال الجنائية .
(هـ) شهادة ادارية بعدم سبق الفصل التأديبى .
(و) شهادة ادارية بحسن السير والسلوك .
(ز) شهادة ادارية بعدم سبق الحرمان النهائى من شغل الوظائف بالمدارس والمعاهد .

بيان تملأ بمعرفة الادارة العامة للمعاهد العالية الخاصة

مسلسل	البيان	توقيع الموظف المختص بتقيد لبيان
١ -	تاريخ ورقم قيد الطلب بسجلات الوارد:	
٢ -	تاريخ ورقم الخطاب الصادر الى المحافظة التابع لها مقر المعهد المقترح انشاؤه لاستطلاع رأى مجلس المحافظة:	
٣ -	تاريخ ورقم الخطاب الوارد من المحافظة التابع لها مقر المعهد المقترح انشاؤه مضمون قرار مجلس المحافظة :	
٤ -	تاريخ انعقاد مجلس شئون المعاهد العالية الخاصة للنظر في الترخيص في انشاء المعهد المقترح :	
٥ -	رقم قرار مجلس شئون المعاهد العالية الخاصة في هذا الشأن ومضمونه :	
٦ -	تاريخ عرض وكيل الوزارة المختص للموضوع على وزير التعليم العالي والمضمون :	
٧ -	تاريخ قرار وزير التعليم في الموضوع ومضمونه :	
٨ -	رقم وتاريخ خطاب ابلاغ ممثل صاحب المعهد بقرار الوزارة في طلب الترخيص :	

تحريرا في / / ١٩
 مدير عام
 الادارة العامة للمعاهد العالية الخاصة

يعتمد

وكيل الوزارة

القسم الرابع
في تشريعات تنظيمية متفرقة

قانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٥
بشأن تنظيم تسمية المعاهد العلمية (١)

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة
١٩٥٣ ،

وعلى اقرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المدارس انحره :
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - لا يجوز للأفراد أو الهيئات اطلاق احدى التسميات المبينة
فيما يلي على المعاهد العلمية الا باذن من وزير التربية والتعليم :
جامعة • كلية • معهد •

مادة ٢ - على كل فرد أو هيئة يستعمل احدى التسميات المشار اليها
في المادة السابقة أن يقدم في خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا

(١) الوقائع المصرية في ١٦ يونيه سنة ١٩٥٥ - العدد ٤٧ مكرر .

القانون طلبا مكتوبا الى وزير التربية والتعليم للاذن له فى الاستمرار فى استعمال تلك التسميات. *

مادة ٣ - كل من خالف أحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٤ - على وزيرى التربية والتعليم والعدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرياسة فى ٢٣ شوال سنة ١٣٧٤ (١٤ يونيه سنة ١٩٥٥) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٥٣ لسنة ١٩٦٥

بإنشاء الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تسمى « الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية » تتبع وزير التعليم العالي ومقرها مدينة القاهرة وتتولى هذه الهيئة توفير الكتب والدوريات والنشرات العلمية والأجهزة والمعدات والكيماويات والمواد الأخرى اللازمة للجامعات والمعاهد العالية ومراكز البحث العلمي وتيسير حصول الطلاب والباحثين على الكتب والمراجع العلمية بأسعار انتكفية .

مادة ٢ - للهيئة في سبيل تحقيق أغراضها أن تقوم بما يلي :

١ - حصر احتياجات الجامعات والمعاهد العالية ومراكز البحث العلمي من الكتب والمجلات والدوريات والأجهزة والمعدات والكيماويات والمواد الأخرى التي يحتاج إليها التعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي والأعمال العلمية الأخرى وإنقيام بتوفيرها .

٢ - طبع ونشر الكتب والمراجع العلمية بما يكفل حصول الجامعات

والمعاهد العالية ومراكز البحث العلمي والطلاب والباحثين عليها بأسسها مناسبة مع ضمان حقوق المؤلفين واستمرار نشاطهم في التأليف في سبيل النهوض بالحيمة العلمية وتطويرها .

٣ - استيراد الكتب والدوريات والأجهزة والمعدات والكيماويات والمواد الأخرى اللازمة للجامعات والمعاهد العالية ومراكز البحث العلمي والطلاب والباحثين .

٤ - العمل بنفسها أو بالتعاون مع الهيئات المتخصصة الأخرى على تصنيع الأجهزة والمعدات والكيماويات وغيرها محليا وتوفير ما يلزم من اخصائين يتولون اجراء البحوث العلمية والفنية أو تطويرها .

٥ - صيانة الأجهزة العلمية وانشاء المراكز المتخصصة لاصلاح الأجهزة والمعدات العلمية على توفير وتدريب الاخصائين والفنيين من جميع الفئات لصيانة الأجهزة العلمية واصلاحها .

مادة ٣ - للهيئة أن تتعاون مع وزارات الحكومة ومصادرها والهيئات والمؤسسات العامة التي ترأول أعمالا متصلة بأعمالها .

مادة ٤ - يتولى ادارة الهيئة :

١ - مجلس الادارة .

٢ - رئيس مجلس الادارة .

مادة ٥ - يؤلف مجلس الادارة من :

رئيس مجلس الادارة .

ثلاثة من أعضاء المجلس الأعلى للجامعات أو الأساتذة ذوي الكراسي يرشحهم المجلس ويصدر بتعيينهم قرار من وزير التعليم العالي لمدة سنتين قابلة للتجديد .

مدير المركز القومي للبحوث .

- أحد وكلاء وزارة التعليم العالى يختاره وزير التعليم 'عالى .
- أحد وكلاء وزارة التربية والتعليم يختاره وزيرها .
- أحد وكلاء وزارة البحث العلمى يختاره وزير لبحث العلمى .
- أربعة على الأكثر من ذوى الخبرة المتصلة بأعمال الهيئة يصدر بتعيينهم قرار من وزير التعليم العالى لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- وفي حالة غياب رئيس مجلس الإدارة يعين وزير التعليم العالى من يترجم بأعماله من أعضاء المجلس .
- ولمجلس أن يشكل لجانا دائمة أو مؤقتة من بعض أعضائه يهده انيه
- ببعض اختصاصاته .

مادة ٦ - مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وتحقيق أغراضها ويباشر على الأخص ما يأتى :

١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة ، بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة ونظام لعمل بمجلس إدارة واللجان التى يشكلها وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ - إصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالهيئة وترقيتهم ونظفهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومخلفاتهم ومعاشاتهم وفقا لأحكام قانون الهيئات العامة .

٣ - إدارة أموال الهيئة واستثمارها وعقد القروض .

٤ - إصدار اللوائح الخاصة بالأجور والمكافآت عن أعمال التأليف والترجمة والنشر وتصميم الأجهزة العلمية وإصلاحها وغير ذلك .

٥ - قبول الهبات والتبرعات .

٦ - الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للهيئة وحسابها الختامى .

٧ - النظر في كل ما يرى وزير التعليم العالي أو رئيس مجلس الإدارة عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

مادة ٧ - يقوم رئيس مجلس الإدارة بتبليغ قرارات المجلس التي وزير التعليم العالي خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها لاعتمادها .

مادة ٨ - يمنح عضو مجلس الإدارة عشرة جنيهاً بدل حضوره عن كل جلسة ، ويمنح عضو اللجان الفرعية خمسة جنيهاً بدل حضوره عن كل جلسة .

ولا يجوز أن تجاوز بدلات الحضور مائتي جنيه سنوياً في جميع الأحوال .

مادة ٩ - يصدر بتعيين رئيس مجلس الإدارة وتحديد مرتبه قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير التعليم العالي .

ويمثل رئيس مجلس الإدارة الهيئة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير .

مادة ١٠ - يتولى رئيس مجلس الإدارة إدارة الهيئة وتصريف شئونها الفنية والإدارية والمالية في الحدود التي تقررها اللوائح والنوائح تحت إشراف وزير التعليم العالي ويباشر على الأخص ما يلي :

١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة بعد اعتمادها من السلطات المختصة .

٢ - الإشراف على أقسام الهيئة والمعاملين فيها .

٣ - إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي وعرضها على مجلس الإدارة .

٤ - إصدار أوامر المصروفات الخاصة بالهيئة وله أن يفوض غيره من العاملين في الهيئة في ذلك .

٥ - الاختصاصات الأخرى التي يعهد بها إليه مجلس الإدارة .

مادة ١١ - تكون للهيئة ميزانية خاصة وتبدأ السنة المالية للهيئة من أول يولية وتنتهى في آخر يونية من العام التالى .

مادة ١٢ - تتكون موارد الهيئة مما يأتى :

١ - ما تخصصه لها الدولة والجامعات ومراكز البحث العلمى من اعتمادات .

٢ - الهبات والتبرعات التى يقبلها مجلس الادارة .

٣ - الموارد الأخرى .

مادة ١٣ - تتبع مطابع الجامعات للهيئة .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ ربيع الاول سنة ١٣٨٥ (٢٢ يوليه سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٠٠ لسنة ١٩٦٥

بمنظّم العمل في مستشفيات الجامعات بالجمهورية
العربية المتحدة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى لقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات بالجمهورية
العربية المتحدة واتقنين المدّلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٠ باللائحة التنفيذية
لنظّم تنظيم الجامعات والترورات المعنلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تكون المستشفيات الجامعية بكل كلية من كليات الطب التابعة
لجامعات الجمهورية العربية المتحدة وحدة مستقلة في النواحي الفنية والمالية
والادارية .

مادة ٢ - تعمل هذه المستشفيات على تحقيق الأغراض الآتية :

(١) المساهمة بصورة فعالة في توفير الرعاية الصحية للمواطنين
بحيث تصبح هذه الرعاية في متناول كل مواطن في ظروف ميسرة وقادرة
على الخدمة مع العمل دائما على رفع مستوى هذه الخدمة في كل فروع
التخصص انطبية بحيث لا تقل عن مثيلاتها في البلاد المقدمة .

(ب) توفير الإمكانيات ، ملازمة للبحوث الطبية طبقا لمفهوم الميتق فى جيل العلم ، فى هذه المرحلة ، للمجتمع وبحيث تستطيع هذه المستشفيات المساهمة بصورة فعالة فى حل المشاكل الصحية للجماهير ، مع مساهمة انتطور العالم دائما فى نطاق البحوث الطبية .

(ج) القيام بواجبها فى تنفيذ سياسة كليات الطب فى التعليم والتدريب والبحث ، مع إتاحة الفرصة كاملة لجيل جديد من الأطباء والمرضى قادر على سد حاجة الشعب فى جميع مجالات الخدمة الطبية .

(د) تعبئة كافة الإمكانيات المادية والعلمية التى تيسر لأعضاء هيئة التدريس القيام بواجبهم نحو وطنهم وتفرغهم لممارسة المهنة داخل المستشفيات الجامعية بما يحقق الأهداف الكبرى لهذه المستشفيات فى مجال العلاج والتعليم الطبى والبحوث الطبية .

مادة ٣ - يكون لهذه المستشفيات مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتى :

١ - عميد كلية الطب رئيسا

وكيل كلية الطب .

٣ - مدير عام المستشفيات .

٤ - رؤساء الأقسام الأكاديمية بكلية الطب .

٥ - رئيس قسم الصحة العامة والطب الوقائى بكلية الطب .

٦ - مدير المستشفيات .

٧ - مدير العيادة الخارجية .

٨ - المراقب الإدارى للمستشفيات .

٩ - مراقب الصيدليات .

- ١٠- رئيس هيئة التمريض بالمستشفيات .
- ١١- أحد وكلاء وزارة الصحة أو مدير المنطقة الطبية بالمحافظة يختاره وزير الصحة) .
- ١٢- خمسة من أعضاء هيئة التدريس .
- (يعينهم وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى الجامعة) .
- ١٣- ثلاث من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي تختارهم أمانة الاتحاد بالمحافظة لمدة سنتين .
- وفي حالة غياب رئيس المجلس يقوم مقامه وكيل الكلية .
- وللمجلس ان يشغل لجانا دائمة او مؤقتة من بين أعضائه أو غيرهم لبحث الموضوعات التى تدخل فى اختصاصه .
- مادة ٤- مجلس ادارة المستشفيات هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة التى تحقق أغراض المستشفيات ، ولله على الأخص :
- ١ - اقتراح النوائح المتعلقة بانشئون الفنية والإدارية والمالية وغيرها دون التقيد بالقواعد الحكومية .
- ٢ - وضع النظم الداخلية للعمل فى المستشفيات ووحداتها العلاجية وتحديد اختصاصاتها والوصف العام لواجبات العاملين فيها .
- ٣ - اعداد مشروع الميزانية السنوية للمستشفيات وحسابها الختامى قبل عرضه على الجهات المختصة .
- ٤ - النظر فى التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل فى المستشفيات ومركزها المالى .
- ٥ - النظر فى كل ما يرى وزير التعليم العالي أو مدير الجامعة أو رئيس المجلس عرضه عليه من مسائل تدخل فى اختصاصاته .

مادة ٥ - تصدر اللوائح الفنية والمالية والادارية وغيره ، خاصة بالمستشفيات بقرار من وزير التعليم العالى ، بناء على اقتراح مجلس ادارة المستشفيات وموافقة مدير الجامعة .

مادة ٦ - يجتمع المجلس مرة على الاقل كل شهرين ، وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين ، فإذا تساوت يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٧ - تبلغ قرارات المجلس الى مدير الجامعة خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورهما لاعتمادها ، ويقدم المدير الى وزير التعليم العالى المسائل التى تستلزم صدور قرار منه أو من رئيس الجمهورية .

مادة ٨ - يكون رئيس مجلس الادارة مسئولاً عن متابعة تنفيذ السياسة العامة للموضوعة لتحقيق أغراض المستشفيات .

مادة ٩ - يختار مدير عام المستشفيات من بين الأطباء من أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب أو غيرهم ، ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى وأخذ رأى مدير الجامعة .

مادة ١٠ - يتولى مدير عام المستشفيات ادارتها وتصريف شئونها وتنفيذ قرارات مجلس الادارة ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة للموضوعة لتحقيق أغراضها ويقدم تقريراً شهرياً الى مجلس الادارة ، وكلما رأى موجبا لذلك ويتضمن التقرير عرضاً لأعمال المستشفيات وأوجه نشاطها وما يراه من مقترحات طبقاً لما يضعه مجلس الادارة من قواعد .

مادة ١١ - يقوم مدير عام المستشفيات باعداد مشروع الميزانية فى شهر ديسمبر من كل عام ويقسمه الى مدير الجامعة لرفعه الى وزير التعليم العالى بد ابداء رأيه .

مادة ١٢ - تتكون الموارد المالية للمستشفيات الجامعية من :

- (٢) الاعانات المخصصة لها من ميزانية الدولة أو ميزانية الجامعة .
- (ب) انهبات والتبرعات التى يقبلها مجلس الادارة .
- (ج) حصيله المبالغ التى ترد اليها مقابل أداء خدمات طبية بأجر .
- (د) أى إيرادات أخرى خاصة .

مادة ١٣ - تخصص حصيله المبالغ التى ترد للمستشفيات مقابل أداء خدمات تؤديها للأفراد أو الهيئات أو غيرها لرفع مستوى الخدمة فى المستشفيات وفقا للسياسة التى يضعها مجلس الادارة .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ويلغى كل نص يخالف أحكامه ،،

صدر برياسة الجمهورية فى ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥ (٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٥) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٧٩ لسنة ١٩٧٠

في شأن تخصيص حصة بيع المباني والأراضي المخصصة
لأغراض الجامعات ووزارة التعليم العالي للانشاءات
الجديدة بها (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات
بالجمهورية العربية المتحدة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكليات والمعاهد
العالية التابعة لوزارة التعليم العالي ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٣ بإصدار اللائحة
التنفيذية لقانون تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم
العالي ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ بإصدار اللائحة
التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يجوز للجامعة ولوزارة التعليم العالي بيع المباني والأراضي
المخصصة لأغراضها والتي يثبت عدم صلاحيتها على أن تودع حصيلتها

في صندوق يصرف منه على الانشاءات والتجهيزات دعماً للتعليم الجامعي والعالى وذلك طبقاً للقواعد التى يضعها المجلس الأعلى للجامعات بعد أخذ رأى مجالس الجامعات بالنسبة للجامعات والقواعد التى يضعها وزير التعليم العالى بالنسبة للكليات والمعاهد العالية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ رجب سنة ١٣٩٠ (١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٠) .

— — —

قرآن رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٠٣٧ لسنة ١٩٧٣

بشأن تيسيرات القبول بالكليات والمعاهد العالية لن ،شتركوا
في معارك حرب العاشر من رمضان سنة ١٣٩٣ الموافق
٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ من أفراد القوات المسلحة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور •

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر
والهيئات التي يشملها ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكليات والمعاهد
العالية التابعة لوزارة التعليم العالي ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٣ باللائحة التنفيذية
لقانون تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية
لقانون تنظيم الجامعات ،

ومناء على ما أرتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - بالإضافة الى عدد الطلاب المقرر قبولهم دون التقييد

(١) الجريدة الرسمية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٣ - العدد ٥٢ (مكرر) .

بمجموع الدرجات في كل كلية أو معهد من أبناء وأخوة وزوجات من استشهدوا في الحرب أو بسبب قيامهم بواجبات رسمية ، يقبل بكلية ومعاهد الجامعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وجامعة الأزهر والكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي دون التقيد بالمجموع الكلي للدرجات :

١ - عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية أو معهد من أبناء وأخوة وزوجات الشهداء والمفقودين ممن اشتركوا في معارك حرب لعائش من رمضان سنة ١٣٩٣ الموافق ٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

٢ - عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية أو معهد من المصابين في هذه الحرب بسبب اشتراكهم في معاركهم وأبنائهم وأخواتهم الذين يعولونهم .

٣ - عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية أو معهد من أفراد القوات المسلحة الذين اشتركوا في هذه الحرب وأبنائهم وأخوتهم الذين يعولونهم .

وتكون المفاضلة بين طلاب كل طائفة من الفئات المشار إليها في البنود السابقة بحسب ترتيب الدرجات .

(٢) صدر القراران الجمهوريان رقما ٧٤٢ لسنة ١٩٧٥ و ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء وأخوة وزوجات الشهداء والمفقودين والمصابين من أفراد القوات المسلحة والمدنيين بالكليات والمعاهد العالية دون التقيد بالمجموع (الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٨/٧ - العدد ٣٢) ، ثم قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة الأولى من كل من القرارين الجمهوريين سالفى البيان ، فأصبحت أحكامها ملغاة بحكم هذا القضاء الدستوري (الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ في ١٩٨٥/٧/١١) وقد نشرنا حيثيات حكم المحكمة الدستورية العليا بمناسبة التأشير بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ٢ - يحدد وزير الحربية بقرار منه (١) ما يأتي :

(١) صدر قرار وزير الحربية رقم ٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٣٧ لسنة ١٩٧٣ على بعض الفئات (وفيما يلي نصه) :

مادة ١ - يطبق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٣٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن تيسيرات القبول بالكلليات والمعاهد العليا لمن اشتركوا في معارك العاشر من رمضان سنة ١٣٩٣ هـ على الفئات الآتية :

١ - أبناء وأخوة وزوجات من استشهدوا في معارك العاشر من رمضان سنة ١٣٩٣ هـ .

٢ - أبناء وأخوة وزوجات المفقودين في معارك العاشر من رمضان سنة ١٣٩٣ هـ .

٣ - المصابين في معارك العاشر من رمضان سنة ١٣٩٣ هـ الذين تخلف لديهم نسب عجز تزيد عن ٢٥ ٪ درجة عجز وأبنائهم وأخوتهم الذين يعولونهم .

٤ - العسكريين من أفراد القوات المسلحة الذين خدموا بوحدهاتهم من العاشر من رمضان سنة ١٣٩٣ هـ حتى انتهاء العمليات الحربية وأبنائهم وأخوتهم الذين يعولونهم .

٥ - العاملون المدنيين بالقوات المسلحة الذين خدموا بالتشكيلات الميدانية في الجيشين الثاني والثالث ومنطقة البحر الأحمر العسكرية من العاشر من رمضان سنة ١٣٩٣ هـ حتى انتهاء العمليات الحربية وأبنائهم وأخوتهم الذين يعولونهم .

مادة ٢ - يطبق قرار وزير التعليم العالي رقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن قبول مائة طالب من أفراد القوات المسلحة الذين اشتركوا في معارك العاشر من رمضان سنة ١٣٩٣ هـ المداقة السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمصابين منهم في هذه الحرب وأبناء هؤلاء المصابين وأخوتهم الذين يعولونهم وأبناء وأخوة وزوجات الشهداء والمفقودين من أفراد القوات المسلحة في هذه الحرب بالمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارة دون التقيد بالمحوم الكلي للدرجات عن العام الدراسي الحالي ١٩٧٤/٧٣ على الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو الثانوية التجارية عام ١٩٧٣ من الفئات الموضحة في المادة الأولى (عدا أبناء وأخوة الفئتين الرابعة والخامسة منها) .

١ - الأشخاص الذين يقيمون من التيسيرات المشار إليها في المادة السابقة .

٢ - درجة الاصابة المسترطة للافادة من هذه التيسيرات .

٣ - الجهات المختصة باصدار الشهادات الدالة على الحق في الافادة من هذا التيسيرات .

وتتولى وزارة الحرية مهام مكتب التنسيق بالنسبة الى المنتفعين بأحكام هذا القرار للعام الدراسي ١٩٧٤/٧٣ .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من العام الدراسي ١٩٧٤/٧٣ .

صدر برباسة الجمهورية في ٧ ذى الحجة سنة ١٣٩٣ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٣) .

مادة ٣ - تشكل لجنة في هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة تتولى مهام مكتب تنسيق القبول الخاص بالجامعات والمعاهد العالية ، وتتم المفاضلة بين طلاب كل طائفة من الطوائف المشار إليها في المواد الأولى والثانية بحسب ترتيب الدرجات وعلى أن توضع في الاعتبار درجة القرابة ونسبة العجز ومدة الخدمة لدى التساوى في مجموع الدرجات .

مادة ٤ - تصدر هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة تعليمات تحدد فيها :

(١) الشروط الواجب توافرها في كل فئة من فئات المستفيدين المشار إليها في المادة الأولى .

(ب) أسلوب التقدم بطلبات الالتحاق بالجامعات والمعاهد العالية للمستفيدين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٣٧ لسنة ١٩٧٣ وقرار وزير التعليم العالي رقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٩٣ هـ (١٥ يناير سنة ١٩٧٤ م) .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصحيحات التكميلية للموضوع

م	النص المفضل	مكان النص من	أداة التعديل	مكان النص	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للوضع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	لادة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تعمير وتخطيط عمراني

القسم الأول - في التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة .

القسم الثاني - في التخطيط العمراني .

القسم الاول

فى التعمير والمجتمعات العمرانية الجيدة

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤

بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير (١) و (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضع وزارة الاسكان والتعمير خطة التعمير لمحافظة سيناء ومدن القناة والصحراء الغربية وأى منطقة يشملها اختصاص الوزارة مستقبلا وذلك فى اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة .

وتشمل خطة التعمير تحديد مواقع حدود المناطق الحرة والمشروعات

-
- (١) الجريدة الرسمية فى ١٨ يوليه سنة ١٠٧٤ - العدد ٢٩ .
(٢) صدر القرار الجمهورى رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء لجنة عليا لتعمير وتنمية الاراضى (الجريدة الرسمية فى ١٢/٨/١٩٧٦ - العدد ٣٣) ، كما صدر القرار الجمهورى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء صندوق البحوث والدراسات الخاصة بالمشروعات الداخلة فى مجالات وأنشطة التعمير (الجريدة الرسمية فى ١٩/٦/١٩٧٧ - العدد ٢٣) ، وايضا القرار الجمهورى رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء المجلس الأعلى لقطاع التعمير والمجتمعات الجديدة (الجريدة الرسمية فى ٨/١١/١٩٧٩ - العدد ٤٥) ، والقرار الجمهورى رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء صندوق تمويل المساكن التى تقيمها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة (الجريدة الرسمية فى ٦/١٢/١٩٧٩ - العدد ٤٩) ، وقرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق رقم ١٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء جهاز حماية املاك هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بسياء (الوقائع المصرية - العدد ٦٧ فى ١٩/٣/١٩٨٨) .

الصناعية والتجارية والمالية والسياحية والمرافق والخدمات المختلفة كما تكفل هذه الخطة النهوض بالمرافق والخدمات فى المدن والمناطق اثنى يشملها اختصاص الوزارة وذلك كله دون اخلال بأحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة . والقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ بشأن السياحة .

مادة ٢ - لوزير الاسكان والتعمير سلطة نقل الاعتمادات المخصصة لوزارة الاسكان والتعمير فى الموازنة العامة للدولة فى حدود الباب الواحد وذلك لتنفيذ خطة التعمير للمناطق المنصوص عليها فى المادة الأولى .

مادة ٣ - لوزير الاسكان والتعمير فى سبيل تعمير المناطق المنصوص عليها فى المادة الأولى سلطة التصرف فى النقد الأجنبى المخصص لوزارة الاسكان والتعمير فى الموازنة للنقدية للدولة أو الناتج عن القروض اثنى تبرمها أو عن مقاولات المبانى والمرافق اللازمة لمشروعات رأس المال الأجنبى والتى تقوم بها وزارة الاسكان والتعمير والأجهزة التابعة لها ، وذلك دون التقيد بالقواعد المنظمة للتصرف فى النقد الأجنبى بالحكومة .

مادة ٤ - لوزير الاسكان والتعمير اصدار لائحة مالية تنظم المسائل المالية لأعمال التعمير دون التقيد بالقواعد المطبقة فى الحكومة أو القطر العام وذلك فى المجالات الآتية :

- ١ - شراء الأصناف والمهمات والسيارات اللازمة لمشروعات التعمير .
- ٢ - المناقصات أو الممارسات التى تستلزم التخف فى الخارج .
- ٣ - مقاولات الأعمال والنقل .
- ٤ - التعاقد مع البيوت الاستشارية المحلية والأجنبية .
- ٥ - المزايدات .
- ٦ - الصبايات .

وتحدد هذه اللائحة عمليات التعمير والقطاعات والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لوزارة الاسكان والتعمير التى تخضع لأحكامها (١) .

مادة ٥ - (معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥) تتمتع شركات المقاولات الأجنبية أو الهيئات الاستشارية الأجنبية العاملة فى مشروعات

(١) صدر قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٤ بجواز اسناد بعض المقاولات الخاصة بأعمال التعمير الى مقاولى القطاع الخاص وفيما يلى نصه :

« مادة ١ - يجوز لقطاع التعمير بوزارة الاسكان والتعمير والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية وشركات القطاع العام التابعة لها ، وكذا الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها تلك الجهات ان تعهد بأى مقاولات خاصة بأعمال التعمير الى مقاولى القطاع الخاص بشرط ألا تزيد قيمتها على خمسمائة ألف جنيه مع عدم تجزئة العمليات ، وعلى ألا تزيد مجموع ما يعهد به من هذه الأعمال الى مقاول واحد فى السنة على ما قيمته خمسمائة ألف جنيه سواء عهد اليه بها من جهة واحدة أو أكثر من الجهات المذكورة فى تلك المادة أو غيرها من الجهات الشبيهة بها ، والتابعة لوزارات أخرى .

كما يجوز أن يعهد الى مقاولى القطاع الخاص وأن تعددوا بعملية تجاوز قيمتها مليون جنيه ، بشرط ألا تقل المدة المقررة لتنفيذها عن سنتين ، وعلى ألا تسند اليهم خلالها أية أعمال أخرى من أية جهة من هذه الجهات .

مادة ٢ - فى تطبيق أحكام هذا القرار تتخذ السنة المالية المطروحة فيها المناقصة أو الممارسة أساساً للحساب ، ويجب على مقاول القطاع الخاص أن يقدم الى جهة اسناد الأعمال شهادة تبين قيمة الأعمال التى أسندت اليه خلال السنة .

وتحدد بقرار من وزير الاسكان والتعمير الجهة التى تصدر هذه الشهادات والقواعد والنظم التى تسير عليها والالتزامات جهات اسناد الأعمال قبلها .

مادة ٣ - لا تسرى أحكام هذا القرار على الشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة » .

التعمير بالاعفاءات الضريبية المقررة لرأس المال الأجنبى بمقتضى قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

وتتمتع بذات الاعفاءات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة العمليات التى تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستشارية المصرية بالتعاون مع شركات أو بيوت أجنبية فى المشروعات التى يكون فيها التعاون من مقتضيات التعمير ويصدر بتحديددها قرار من وزير الاسكان والتعمير^(١) .

(١) صدر قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ وفيما

يلى نصه :

مادة ١ - تتمتع بالاعفاءات الضريبية المقررة لرأس المال الأجنبى بمقتضى قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة عمليات التخطيط العمرانية وتنفيذ المشروعات الموضحة فيما يلى التى تقوم بها كل من شركات المقاولات المصرية أو البيوت الاستشارية المصرية بالتعاون مع شركات أو بيوت أجنبية وهى :

(أ) تخطيطات عمرانية :

- منطقة السويس
- منطقة الاسماعيلية
- منطقة بورسعيد
- مداخل القاهرة الكبرى
- المدينة الصناعية فى الطريق الصحراوى
- مدينة العبور
- الساحل الشمالى الغربى
- مدينة السادات
- المدينة السكنية والصناعية بمنطقة جلوان

(ب) مشروعات :

- المركز الثقافى بالقاهرة (دار الأوبرا)
- إقامة مصانع المساكن الجاعزة
- إقامة مساكن شعبية واقتصادية فى القاهرة الكبرى
- استصلاح الاراضى بسيناء
- تنمية الثروة الحيوانية وتربية الدواجن

ويصدر بنظام امساك الحسابات الخاصة بالمعطيات المشار اليها قرار
من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الاسكان والتعمير .

وتعفى الجهات القائمة بالتعمير من الضرائب الجمركية وغيرها من
الضرائب والرسوم المستحقة على الواردات من المواد والآلات والمعدات

مادة ٢ - على الجهات المشار اليها في المادة السابقة تقديم ما يثبت
اشتراكها في تنفيذ الوارد في خطة التعمير من تلك المشروعات ، وعرضها
على اللجنة المشكلة بقرارنا رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٧٥ تمهيدا لتقديمها الى
مصلحة الضرائب .

مادة ٣ - يتولى السيد المهندس رئيس الجهاز المركزي للتعمير اصدار
التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

كما صدر قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٨
وفيما يلي نصه :

مادة ١ - تعتبر مشروعات انشاء مدن العاشر من رمضان ، ١٥ مايو ،
السادات ، وانشاء مصنع الطوب الطفلى جنوب التين بحلوان - من
مشروعات التعمير المعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على
ما تستورده من المواد الأولية بأنواعها والآلات والمعدات ووسائل النقل
والانتقال - سواء تم استيرادها بمعرفة الجهات القائمة على هذه المشروعات
مباشرة او عن طريق الغير .

مادة ٢ - على الجهات القائمة على هذه المشروعات أن تقدم بمستندات
الشراء والشحن لما تستورده الى اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٤٣٧
لسنة ١٩٧٥ للنظر في اعتمادها لتقديمها لمصلحة الجمارك .

مادة ٣ - يتولى السيد رئيس الجهاز المركزي للتعمير اصدار التعليمات
اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

كما صدر قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة رقم ٢٣٠ لسنة
١٩٧٩ ونص في مادته الاولى على أن : « يعتبر من وسائل النقل والانتقال
المشار اليها بالمادة (١) من قرارنا رقم (١١٢) لسنة ١٩٧٨ سيارات
الاسعاف والسيارات المجهزة بمستشفيات ، وسيارات الاطفاء ، وسيارات نقل
القمامة ، وسيارات معدات النظافة » .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٤ (١٥ يولييه

والأدوات ووسائل النقل اللازمة لمشروعات التعمير والتي يصدر بتحديدھا قرار من وزير الاسكان والتعمير وتخطر بذلك وزارة المالية ولا يجسوز التصرف في هذه ائواردات خلال الخمس السنوات ،لتدلية لتتريخ سحجها من الدائرة انجمركية لغير الجهات القائمة بالتعمير ،لا بعد اخطار مصنعة انجمارك وسداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحق عليها وفقا لحالة هذه الواردات وقيمتها وطبقا للتعريفة ،لجمركية السارية في تاريخ السداد •

مادة ٦ - يصدر وزير الاسكان والتعمير بعد موافقة مجلس الوزراء لائحة خاصة بالمعاملين في قطاع التعمير في نطاق الحدود القصوى لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام ،للمعاملين الدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام ،للمعاملين في القطاع العام بحسب الأحوال •

مادة ٧ - تسري أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦١ في شأن اضافية مدد خدمة اعتبارية في حساب المعاش أو المكافأة على المعاملين بوزارة الاسكان والتعمير والجهات التابعة لها وكذلك المنتخبين والمعارين اليها بالنسبة الى مدد الخدمة الفعلية التي تنقضى بعد العمل بهذا القانون في عمليات التعمير في محافظات سيناء والبحر الأحمر ومطروح •

مادة ٨ - يجوز لوزير الاسكان والتعمير عند الضرورة لتعاقد بصفه مؤقتة مع الأجانب في الوظائف التي تتطلب مؤهلات علمية أو خبرة خاصة لا تتوافر في المصريين أو أن يعهد إليهم ببعض المهام أو الأعمال المؤقتة وذلك دون التقيد بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القواعد والنظم الخاصة باستخدام الأجانب وتسري عليهم الأحكام والشروط الواردة في العقود التي تحرر معهم •

ويجوز للأجانب المشار اليهم تحويل حصصة لا تتجاوز ٥٠٪ من مرتباتهم ومكافأاتهم الى الخارج •

تعمير وتخطيط عمرانى ٤٧٣

كما يجوز التعاقد بصفة مؤقتة مع المصريين ذوى المؤهلات أو الخبرة العلمية الخاصة للعمل فى مجالات التعمير دون التقيد بنظام العاملين المدنيين فى الدولة أو القطاع العام وتسرى عليهم الأحكام والشروط الواردة فى عقودهم .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٤ (١٥ يوليه سنة ١٩٧٤) .

قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩

في شأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة

الفصل الأول - تعاريف وأحكام عامة

مادة ١ - في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، كل تجمع بشري متكامل يستهدف خلق مراكز حضرية جديدة ، تحقق الاستقرار الاجتماعي والرخاء الاقتصادي (الصناعي والزراعي والتجاري وغير ذلك من الأغراض) بقصد اعادة توزيع السكان عن طريق اعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة .

مادة ٢ - يكون انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وفقا لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

وتتشأ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة طبقا لأحكام الباب الثاني من هذا القانون (٣) ، تكون - دون غيرها - جهاز الدولة المسئول عن

(١) الجريدة الرسمية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٩ - العدد ٤٨ -

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٠ في شأن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وفيما يلي نصه :

انشاء هذه للمجتمعات العمرانية ويعبر عنها فى هذا القانون « بالهيئة » .
مادة ٣ - يحظر انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة فى الاراضى
الزراعية .

ويجب المحافظة على ما قد يوجد بالاراضى التى يقع عليها اختيار من
ثروات معدنية أو بترولية أو ما تحويه من آثار أو تراث تاريخى ، وفقا
للتشريعات النافذة فى هذا الشأن .

مادة ٤ - يجوز للسلطة المحلية المختصة أن تستعين بالهيئة ، طبقا
لما يتم الاتفاق عليه بينهما لانشاء أحياء جديدة كلية أو إزالة أحياء قائمة

=

مادة ١ - تتبع رئيس مجلس الوزراء هيئة المجتمعات العمرانية
الجديدة المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ، ويكون
مقرها فى هذه المرحلة مدينة القاهرة ، ويصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا
بتحديد الموعد الذى ينتقل فيه مقر الهيئة الى احدى المدن الجديدة بما يكفل
المرونة وتيسير التعامل مع الهيئة .

مادة ٢ - يشكل مجلس ادارة الهيئة على النحو التالى :
- رئيس مجلس الادارة ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية .
- الوزراء المختصون بالشئون الاقتصادية والمالية والتعمير والاسكان
واستصلاح الاراضى والكهرباء والرى والصناعة والثروة المعدنية أو من ينوبه
كل منهم .
- نواب رئيس الهيئة .

- خمسة من اهل الخبرة يصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس
الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس ادارة الهيئة ، وذلك لمدة سنتين
قابلة للتجديد .

مادة ٣ - يدعى لحضور اجتماعات المجلس الوزراء المختصون من
غير أعضائه لمناقشة الموضوعات الداخلة فى مجال اختصاصات وسياسات
وزاراتهم ، ويكون لهم صوت محدود فى المداولات - بالنسبة لهذه الموضوعات
دون سواها .

مادة ٤ - يعامل رئيس مجلس ادارة الهيئة معاملة الوزراء من حيث
المرتب والبدلات .

لإعادة تخطيطها وتعميرها . وفي هذه الحالة تسرى أحكام التشريعات المنظمة لإنشاء وإزالة الأحياء .

مادة ٥ - إذا تدخلت في مشروعات إنشاء مجتمعات العمرانية الجديدة أو الطرق الموصلة إليها ، أراض مملوكة للأفراد أو للجهات الخاصة ، فيكون الحصول عليها بالطريق اللوذي بالثمن والشرط التي يتم الاتفاق عليها بين الهيئة والمالك ، فإذا تعذر الاتفاق تنزع الملكية وفقاً لنقانون المنظم لنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ويكون التعويض نقداً كما يجوز أن يكون عينا بموافقة المالك .

مادة ٦ - يكون تقرير المنفعة العامة ونزع ملكية العقارات ، لازمة وفقاً لأحكام هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء .

الفصل الثاني - في التخطيط واختيار المواقع

مادة ٧ - تتولى الهيئة اختيار المواقع اللازمة لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وأعداد التخطيطات العامة والتفصيلية لها ، وذلك طبقاً للخطة العامة للدولة .

ويتم الاختيار والاعداد بمعرفة الهيئة أو بواسطة الأجهزة التابعة أو عن طريق التعاقد مع الأشخاص والشركات وبيوت الخبرة والهيئات المحلية والأجنبية ، وذلك طبقاً للأحكام الواردة في هذا الشأن .

مادة ٨ - تخصص مسافة من الأرض تزيد على خمسة كيلو مترات حول المجتمع العمراني الجديد من جميع الجهات ، تحدها الهيئة ، يحظر التصرف فيها بأي وجه من الوجوه أو استغلالها أو استعمالها أو ادخالها في تقسيم أو إقامة أية منشآت أو مشروعات أو أبنية عليها بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الهيئة .

كما تخصص مسافة من الأرض مقدارها مائة متر على جانبي وبطول الطرق العامة الموصلة إلى المجتمعات العمرانية الجديدة تخضع لذات القيود المنصوص عليها بالفقرة السابقة .

مادة ٩ - يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس بتخصيص الأراضى المملوكة للدولة التى ينح عليها الاختيار لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة والطرق الموصلة إليها وكذلك الأراضى المنصوص عليها فى المادة السابقة وذلك بغير مقابل ، ويكون هذا القرار ملزما لجميع الوزارات والجهات والهيئات والأجهزة المعنية بأملاك الدولة على اختلاف أنواعها وتعتبر هذه الأراضى من أراضى البناء وكذا الأغراض الأخرى التى يقوم عليها المجتمع للعمرانى الجديد (١) .

(١) وتطبيقا لحكم المادة التاسعة ، صدرت قرارات رئيس مجلس الوزراء التالية :

- القرار رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٨٠ باعتبار منطقة الساحل الشمالى من مناطق المجتمعات العمرانية الجديدة (الجريدة الرسمية فى ١١/١٣ - ١٩٨٠ - العدد ٤٦) .

- القرار رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٨٢ بتخصيص الأراضى المملوكة للدولة شمال طريق القاهرة / السويس الصحراوى لإنشاء مجتمع عمرانى جديد يسمى مدينة « بدر » (الجريدة الرسمية فى ٤/٢٢ - ١٩٨٢ - العدد ١٦) ، والمعدل بالقرارين ٥٤٢ لسنة ١٩٨٣ و ٥١١ لسنة ١٩٨٦ .

- القرار رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء مدينة المنيا الجديدة (الجريدة الرسمية فى ٢/٢٧ - ١٩٨٦ - العدد ١٣) .

- القرار رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٦ بتخصيص الأراضى اللازمة لإنشاء مدينة النوبارية الجديدة (الجريدة الرسمية فى ٤/١٧ - ١٩٨٦ - العدد ١٦) .

- القرار رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء مدينة بنى سويف الجديدة (الجريدة الرسمية فى ٦/١٢ - ١٩٨٦ - العدد ٢٤) .

وانظر كذلك القرارات الجمهورية أرقام ٢٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتخصيص الأراضى اللازمة لإنشاء مدينة عشرة رمضان (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٧/٦/٢٣ - العدد ٢٥) و ١١٩ لسنة ١٩٧٨ بتخصيص الأراضى اللازمة لإنشاء مدينة ١٥ مايو (الجريدة الرسمية فى ٣/٢٣ - ١٩٧٨ - العدد ١٢) و ١٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتخصيص الأراضى اللازمة لإنشاء مدينة السادات (الجريدة الرسمية فى ٣/٢٣ - ١٩٧٨ - العدد ١٣) .

ويحظر على أى شخص طبيعى أو معنوى بعد صدور هذا القرار أن يحوز أو يضع اليد أو يعتدى على أى جزء من أجزاء الأراضى التى تخصص لأغراض هذا القانون ، كحسا يحظر اجراء أية أعمال أو إقامة أية منشآت أو أغراس أو اشغال بأى وجه من الوجوه الا باذن من الهيئة .

مادة ١٠ - يقع باطلا كل تصرف أو تقرير لأى حق عيني أصلى أو تبعى أو تأجير أو تمكين بأى صورة من الصور على الأراضى التى تخصص وفقا لهذا القانون بالمخالفة لأحكامه ، ولا يجوز شهره وكل ذى شأن التمسك بالبطلان أو طلب الحكم به ، وعلى المحكمة أن تنقض به من تلقاء نفسها .

ويزال بالطريق الإدارى بقرار من مجلس إدارة الهيئة ما قد يوجد على هذه الأراضى من تعديلات أو وضع يد أو اشغالات أيا كان سندها أو تاريخ وقوعها ، وتكون الإزالة مقابل تمويض عادل فى حالة الاشغالات التى يثبت أن اقامتها بمسند قانونى .

الفصل الثالث - تنفيذ المشروعات

مادة ١١ - للهيئة فى سبيل تحقيق أهدافها ، أن يجزى جميع التصرفات والأعمال التى من شأنها تحقيق البرامج والأولويات لمقررة ولها أن تتعاقد مباشرة مع الأشخاص والشركات والمصارف والهيئات المحلية والأجنبية وذلك طبقا للقواعد التى تحددها اللائحة الداخلية للهيئة .

واستثناء من أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن منح امتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز يجوز تقرير التزامات ومنح امتيازات المرافق العامة وتعديل شروط الامتياز يجوز تقرير التزامات ومنح امتيازات المرافق العامة والمشروعات بالمجمعات العمرانية الجديدة وفقا للقواعد والاجراءات الآتية .:

- (١) اختيار المترم في إطار من المنافسة والعامة .
- (ب) ألا تزيد مدة الالتزام على أربعين سنة من تاريخ التعاقد .
- (ج) ألا تتجاوز حصة المترم السنوية في صافي الأرباح ٢٠٪ من رأس المال الموظف والمرخص به .

(د) أن يستخدم ما زاد عن صافي الأرباح عن ٢٠٪ في تكوين احتياطي خاص للسنوات التي يقل فيها عن ذلك ، ويستخدم القدر الزائد بعد ذلك في تحسين وتوسيع المرفق أو المشروع وخفض الأسعار وفقسما لما تحدده الهيئة .

(هـ) تحديد وسائل رقابة المترم فنيا وماليا بما يكفل حسن سير المرافق بانتظام وأطراد .

(و) تحقيق المساواة بين المنتفعين بالمرفق أو المشروع .

ويصدر بمنح الالتزام طبقا للقواعد والاجراءات السابقة قرار من الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة إذا لم يجاوز رأس المال الموظف والمرخص به ١٠ ملايين من الجنيهات .

وفي غير هذه الحالات يصدر بمنح الالتزام أو الامتياز قانون .

ويجوز لمجلس إدارة الهيئة التنازل عن حق الانتفاع لمدة أو مده لا تتجاوز في مجموعها أربعين عاما وذلك عن بعض المقارات اللازمة لتنفيذ المشروعات المتعلقة بتنمية الاقتصاد القومي ، أو لدعم المشروعات القائمة منها ، أو لأقامة مشروعات ذات نفع عام وذلك وفقسما للشروط الأوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .

مادة ١٢ - على جميع الجهات المختصة باقامة المشروعات والصناعات أيا كانت طبيعتها أو مجالاتها ، وسواء كانت حكومية أو غير حكومية ، أن تخطر الهيئة لبدء الرأي في مواقعها ، والعمل على أن يتم انشاؤها في

المجتمعات العمرانية الجديدة ، وذلك بما يتفق مع التخطيطات المقررة لها والأغراض التى أنشئت من أجلها وعلى الهيئة أن تبدئ رأيها فى موعد لا يجاوز شهرا من تاريخ إخطارها .

وفى حالة الاختلاف بين الجهات المختصة وبين الهيئة حول مواقع هذه المشروعات والصناعات وجب عرض الأمر على رئيس مجلس الوزراء ، ويكون قراره فى هذا الشأن ملزما لجميع الجهات وللهيئة (١) .

(١) صدر قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضى رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ١٣/٧/١٩٨٥ - العدد ١٦٠)
وفيما يلى نصه :

مادة ١ - فى تطبيق حكم المادة ١٢ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ... يقصد بالمشروعات والصناعات التى يتعين إخطار هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بها لبدء الرأى فى مواقعها ... المشروعات والصناعات الآتية :
أولا - المشروعات الصناعية :

١ - المشروعات الصناعية الثقيلة (مثل مجمعات الحديد والصلب ، مجمعات الألومنيوم ، مصانع مواسير الحديد والصلب بأقطارها وأنواعها وأساليب معالجتها ، مصانع مواسير الزهر المرن ، المسابك ، مصانع قاطرات وعربات السكك الحديدية ، مصانع الدرفلة وإنتاج القطاعات الكبيرة وتشكيلها للحديد أو الألومنيوم ... الخ) .

٢ - المشروعات الصناعية المتوسطة (مثل صناعات مواد البناء ، صناعات البلاستيك ، الصناعات الكيماوية والورقية ، الصناعات الخشبية ، صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، الصناعات الغذائية ، الصناعات المتعلقة بالأمن الغذائى ، الصناعات الهندسية والكهربائية ... الخ) .

٣ - المشروعات الصناعية الخفيفة التى يتوافر فيها أحد الشرطين الآتيين :

(أ) أن يزيد اجمالى مساحة الأراضى المقام عليها المشروع على ١٠٠٠ م^٢ (ألف متر مربع) .

(ب) أن يزيد مجموع القوى المحركة المستخدمة على ١٠ حصان .

٤ - المشروعات الصناعية التى تستلزم الحصول على موافقة الهيئة العامة للتصنيع .

مادة ١٣ - انى أن يتم تسليم المجتمع العمرانى الجديد الى انحكم
بحلى طبقا لأحكام المادة (٥٠) من هذا القانون ، يكون لنهية وبرجيزه
وللوحدات التى تنشأ فى سبيل مباشرة اختصاصها المنصوص عيه فى
هذا القانون مع السلطات والملاحيات المقررة قانونا بالوحدات المحي
نصا يكون لنهية الموارد المالية المقررة للمحليات .

كما تختص الهيئة بالموافقة واصدار الترخيص للالزمة لانشاء واتامة
وادارة وتشغيل جميع ما يدخل فى اختصاصها من أنشطة ومشروعات

٥ - المشروعات الصناعية الخاضعة لقانون استثمار المال العربى
والاجنبى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته .
ثانياً - المشروعات غير الصناعية :

١ - المشروعات ذات الصفة القومية أو الاقليمية التى توافق عليه
سلطات المختصة .

٢ - المشروعات التى يتوافر فيها احد الشرطين الآتيين :
(١) أن يزيد المساحة الاجمالية للمشروع عن ٣٠٠٠ م^٢ (الفى متر
مربع) .

(ب) أن يزيد مجموع القوى المحركة المستخدمة على ١٠ حصان .
مادة ٢ - يتم اخطار هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالمشروعات
والصناعات المشار اليها فى المادة السابقة والمراد اقامتها فى نطاق الكتلة
العمرانية للمدن والقرى بالمحافظات وذلك عن طريق الإدارات المختصة بمنح
التراخيص لاقامتها .

بالنسبة للمشروعات والصناعات المراد اقامتها خارج تلك الحدود
فتتولى الجهات المختصة باقامتها أو الترخيص بها اخطار الهيئة لابداء الراى
بشأنها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره ،،،

صدر فى ١٩٨٥/٥/١٤ .

رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

(م ٣١ - موسوعة مصر ج ١٢)

وأعمال وأبنية ومرافق وخدمات وذلك كله وفقا للقوانين واللوائح والقرارات
السارية .

الفصل الرابع - التزامات المنتفعين بالأراضي

مادة ١٤ - يكون الانتفاع بالأراضي والمنشآت الداخلة في المجتمعات
العمرانية الجديدة طبقا للأغراض والأوضاع ووفقا للقواعد التي يضعها
مجلس إدارة الهيئة وتتضمنها العقود المبرمة مع ذوي الشأن .

وفي حالة المخالفة يكون لمجلس إدارة الهيئة إلغاء تراخيص الانتفاع
أو حقوق الامتياز ، إذا لم يقوم المخالف بإزالة المخالفة خلال المدة التي
تحددتها له الهيئة بكتاب موصى عليه بنظم الموصول ، وينفذ قرار الإلغاء
بالطريق الإداري .

مادة ١٥ - يحظر على كل من تملك أرضا أو منشأة داخلة في مجتمع
عمراني جديد ، التصرف فيها بأي وجه من وجوه التصرفات الناقلة للملكية
إلا بعد أداء الثمن كاملا وملحقاته وفي حدود ما تتضمنه العقود المبرمة
مع ذوي الشأن بما لا يتعارض مع أحكام القانون المدني .

ويقع باطلا كل تصرف يخالف هذا الحظر ، ولا يجوز شحره ، مع
حفظ حق الهيئة في الرجوع على المخالف بالتعويض إن كان له مقتضى .

مادة ١٦ - يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا
القانون امتياز عام على أموال المدين في مرتبة المبالغ المستحقة للخزانة
العامة المنصوص عليها في المادة ١١٣٩ من القانون المدني ، وسابقة على
أي امتياز آخر عدا المصروفات القضائية والضرائب والرسوم .

وللهيئة في سبيل اقتضاء حقوقها اتخاذ إجراءات الحجز الإداري طبقا
لأحكام القانون المنظم لذلك .

الفصل الخامس - التيسيرات والاعفاءات

مادة ١٧ - للهيئة في حدود موازنتها المعتمدة أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير ، دون ترخيص ، ما تحتاج إليه من المستزمات والمهمات والمواد والآلات والأدوات والأجهزة والمعدات وقصع تغيير ووسائل النقل والانتقال التي تتناسب وطبيعة العمل في موقع الهيئة .
وغيرها من المواد اللازمة لتنفيذ أغراضها وذلك طبقاً للقواعد التي تحددها لوائحها الداخلية .

مادة ١٨ - تعفى الهيئة والأفراد والشركات والجهات المتعاونة معها من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الواردات اللازمة للمشروعات المتعلقة بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك طبقاً للأحكام الواردة في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير وتعديلاته .

مادة ١٩ - تعفى من جميع الضرائب والرسوم الفوائد المستحقة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنح للهيئة لتمويل المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون .

مادة ٢٠ - يسرى في شأن قواعد وأحكام إعادة تصدير المال المستثمر في مشروعات خاضعة لأحكام هذا القانون إلى الخارج أو انتصرف فيه وتحويل صافي عائدته إلى الخارج ذات القواعد والأحكام المنظمة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، وذلك فيما لم يرد بشأنه تسهيلات أفضل في هذا القانون .

وفي تطبيق هذا الحكم يكون لمجلس إدارة الهيئة ذات السلطات المخولة لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في هذا الشأن .

مادة ٢١ - تطبق الأحكام الواردة في كل من قانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتعديلاتهما

على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون
الأصليون والمقاولون من لياطن والاستشاريون من أعمال تنفيذ الأحكام
هذا القانون .

ويجوز للأجانب من العاملين تحويل حصة لا تتجاوز ٥٠٪ من مرتباتهم
ومكافآتهم التى يحصلون عليها فى جمهورية مصر العربية بالنقد الأجنبى
الى الخارج .

مادة ٢٢ - يعفى شاعلوا العقارات التى تقام فى المجتمعات العمرانية
الجديدة مما يكون مستحقا عليهم من الضريبة على العقارات المبنية ، ومن
الضرائب والرسوم الاضافية المتعلقة بها أيا كانت تسميتها أو مصدر
فرضها وذلك لمدة عشر سنوات من تاريخ اتمام العقار وصلاحيته لالتقاع
به فى الغرض المنشأ من أجله متى تم ذلك فى المواعيد التى يحددها مجلس
ادارة الهيئة أو يتضمنها العقد المبرم مع ذوى الشأن .

مادة ٢٣ - تعفى الأراضى الواقعة فى نطاق المجتمعات العمرانية
الجديدة المنصوص عليها بالمادة (٨) والتى يتم استصلاحها وزراعتها فى
المواعيد التى يحددها مجلس ادارة الهيئة أو يتضمنها العقد المبرم
مع ذوى الشأن وذلك مما قد يكون مستحقا من ضريبة الأقطان ومن الضرائب
والرسوم الاضافية المتعلقة بها أيا كانت تسميتها أو مصدر فرضها ويكون
الاعفاء لمدة عشر سنوات من تاريخ جعل الأرض صالحة للزراعة وفق
شهادة تصدر من الهيئة فى هذا الشأن .

مادة ٢٤ - مع عدم الإخلال بأية اعفاءات ضريبية أفضل مقرر
فى قانون آخر أو بالاعفاءات الضريبية المقررة بالمادة (١٦) من القانون
المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تعفى أرباح
المشروعات والمنشآت التى تراول نشاطها فى مناطق خاضعة لأحكام هذا
القانون من انضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها كما تعفى

الأرباح التى توزعها أى منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال .

مادة ٢٥ - تعفى من الضريبة العامة على الأيراد ، ولذات المدة كافة الأنواع المعفاة من الضرائب النوعية وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٣٦ - تودع المحررات المتضمنة تصرف الهيئة فى الأراضي والمنشآت الداخلة فى المجتمعات العمرانية الجديدة ، والواجبة النشر . فى مكتب الشهر العقارى المختص .

ويترتب على الأيداع ما يترتب على شهر التصرفات العقارية من آثار ، وتسلم صور تلك المحررات الى ذوى الشأن معفاة من رسوم النشر العقارى والتوثيق ومن رسوم الدمغة .

الباب الثانى

فى شأن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والأجهزة التابعة لها

الفصل الأول - انشاء الهيئة وبيان اختصاصاتها وتشكيل

مجلس إدارتها

مادة ٢٧ - تنشأ هيئة « هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة » تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة تسرى فى شأنها أحكام قانون الهيئات العامة فيما لم يرد فيه نص فى هذا القانون .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد تبعية ومقر هذه الهيئة ، ويجوز لها فى سبيل تحقيق أغراضها أن تنشئ ، أجهزة تنمية للمجتمعات العمرانية الجديدة لمباشرة الاختصاصات التى تحددها لها على لوجه المبين فى هذا القانون (١) .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٠ فى شأن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

مادة ٢٨ - تختص الهيئة ببحث واقتراح ورسم وتنفيذ ومتابعة خطط وسياسات وبرامج انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة طبقا لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي نطاق السياسة العامة للدولة .

ويكون نها على الاخص ما يأتى :

رسم سياسة واعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية لانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة والتنسيق بينها وبين خطط وبرامج الإنتاج والخدمات .
اجراء الدراسات الخاصة باختيار انسب المواقع للمجتمعات العمرانية الجديدة .

تنظيم وتنسيق وتبادل المشورة مع الوزارات والهيئات والجهات التى تعمل فى نشاطات التعمير وما يتصل به من مجالات ودراسة وتنفيذ المرافق الاقليمية ومنشآت الخدمات لمشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة .

متابعة تنفيذ الخطة الموضوع لتعمير المجتمعات العمرانية الجديدة وتذليل ما قد يعترض التنفيذ من عقبات مادية وفنية ، وتقييم الانجازات .
اجراء التخطيط لعمم والتخطيط التفصيلي للمواقع التى يقع عليه الاختيار وفقا لأحكام هذا القانون والعمل على تنفيذ الأعمال والمشروعات عن طريق اجراء المزايدات أو المناقصات أو الممارسات المالية والمحلية ، أو التعاقد المباشر وذلك وفقا للوائح الهيئة ، والاشراف على تنفيذ هذه المشروعات سواء بذاتها أو عن طريق جهاز التنمية بكل مجتمع عمرانى جديد .

دراسة أفضل السبل لتنفيذ المرافق الاقليمية بمواقع المجتمعات العمرانية الجديدة بما يكفل الملاءمة الاقتصادية للمشروعات انداخلة فيها وتنظيم الأراضى وانشاء المرافق تدخلية لها سواء عن طريق البيئة مباشرة أو عن طريق أجهزة التنمية المختصة أو بأي طريقة أخرى تراها الهيئة مناسبة .

عقد القروض أو الحصول على منح وذلك وغقسا لقواعد المقررة قانونا بالاضافة لسا يخصص للهيئة من اعتمادات بما يضمن كفاية التمويل لمشروعات .

المعاونة فى تدبير المعدات والمهمات اللازمة لتنفيذ المشروعات .

الترويج لبيع أو تأجير أو الانتفاع بأراضى المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك للمستثمرين المصريين والأجانب بهدف التنمية الاقتصادية لمشروعات وذلك دون اخلال بالقواعد المنظمة لتملك الأجانب .

اقتراح تقرير التزام أو منح امتياز وبيان مدته وفقا للفقرة الثانية من المادة (١١) من هذا القانون .

وللهيئة أن تقسم المجتمع العمرانى الجديد الى مدن وقرى ومناطق وأحياء تضع لكل منها اللائىترات والمواصفات والنماذج البنائية الخاصة بها ، التى تكفل طابعا وارتفاعا ولونا معينا للمبانى وتصدر التراخيص وفقا لها ويلتزم بها ذوى الشأن .

مادة ٢٩ — يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين رئيس مجلس ادارة الهيئة وتحديد مرتبه وبدلاته .

ويحدد رئيس الهيئة من يكون من بين نوابه رئيسا لجهازها الادارى يتولى تصريف أمورها والاشراف على العاملين بها .

مادة ٣٠ — يشكل مجلس ادارة الهيئة من رئيس المجلس وأعضاء من القيادات الرئيسية بالهيئة وممثلين للقطاعات والوزارات والجهات المعنية بنشاطها ، وعدد من أهل الخبرة ويصدر بالتشكيل قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الجهة التى تتبعها الهيئة .

ويدعى رؤساء أجهزة تنمية المجتمعات العمرانية لحضور اجتماعات

مجلس ادارة الهيئة ويكون لكل منهم صوت محدود بالنسبة للموضوعات التى تدخل فى مجال اختصاصه •

كما تدعى الوزارات التى لا يضم مجلس الادارة ممثلا لها ، لاختيار ممثل عنها فى الموضوعات الداخلة فى مجال اختصاصاتها ويكون لهذا الممثل صوت محدود بالنسبة لهذه الموضوعات دون سواها •

الفصل الثانى - أموال الهيئة ومواردها والموازنة الخاصة بها

مادة ٣١ - يتكون رأس مال الهيئة من :

— لأموال التى تخصصها لها الدولة •

— الأراضى التى يقع عليها الاختيار وفقا لأحكام هذا القانون لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة •

— الأراضى الأخرى التى تخصصها الدولة للهيئة بما يستلزمه تنفيذ أغراضها ويتفق مع الأهداف التى قامت من أجلها •

— ما يتول الى الهيئة من أصول ثابتة أو منقولة •

وتعتبر أموال الهيئة من أموال الدولة الخاصة •

مادة ٣٢ - تتكون موارد الهيئة من :

— الاعتمادات التى تخصصها الدولة •

— حصة بيع وايجار ومقابل الانتفاع بالأراضى والعقارات المملوكة للهيئة •

— حصة نشاط الهيئة ، ومقابل الأعمال أو الخدمات التى تؤديها للغير •

— القروض •

— الهبات والاعانات والتبرعات والوصايا •

مادة ٣٣ - يكون للهيئة موازنة خاصة وحسابات ختامية سنوية ،
وتبدأ السنة المالية من أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام .

كما يكون للهيئة حساب خاص تودع فيه مواردها المحلية أو الخارجية
ويرحل الفائض من موازنة الهيئة من سنة الى سنة أخرى .

مادة ٣٤ - لرئيس مجلس إدارة الهيئة السلطات المقررة للوزير فى
المادة (٣) من القانون الخاص بالتعمير ، وذلك بالنسبة الى التصرف فى
النقد الأجنبى المخصص أو الذى يشكل جزءا من مواردها .

مادة ٣٥ - مع مراعاة ما تنص عليه لوائح الهيئة يكون لرئيس مجلس
إدارة الهيئة السلطات المقررة للوزراء فى القوانين واللوائح والقرارات
وذلك فى كل ما يتعلق بنشاط الهيئة والأجهزة التابعة .

ويكون لنواب رئيس الهيئة السلطات المقررة لوكيل أول الوزارة .

الفصل الثالث - اختصاصات مجلس الإدارة ونظام

سرى العمل به

واختصاصات رئيس مجلس الإدارة

مادة ٣٦ - مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها
ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين فى هذا القانون ، وله أن يتخذ ما
يراه لازما من قرارات لتحقيق الغرض الذى انشئت من أجله .

ويكون له على الأخص ما يلى :

وضع سياسة إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة واختيار مواقعها
واعتماد تخطيطاتها العامة والتفصيلية .

اقرار مشروع الموازنة التخطيطية والخطط طويلة ومتوسطة وقصيرة
الاجل للمشروعات .

وضع الأسلوب الملائم لتنمية كل مجتمع عمراني جديد ، من بين الأساليب الواردة بالباب الأول من هذا القانون .

تقرير تأسيس شركات ودخول الهيئة بحصة عينية أو نقدية في رأس المال للشركات المرتبطة بنشاط الهيئة وفقا لأحكام القوانين النافذة .

اقرار مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي للهيئة .

رسم سياسة ادارة المجتمعات العمرانية الجديدة الى حين نقل مسؤولياتها لوحدات الحكم المحلي وفقا لأحكام هذا القانون .

اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة وانشاء الأجهزة التابعة للهيئة . والتي تبأشر عن طريقها الأعمال والمشروعات التي تقوم بها ، واصدر قرارات انشاء أجهزة المجتمعات العمرانية الجديدة .

النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالهيئة ومركزها المالي .

النظر فيما ترى الجهة التي تتبعها الهيئة أو رئيس الهيئة عرضه على المجلس من مسائل تدخل في مجال اختصاصاتها .

مادة ٣٧ - يجتمع مجلس الادارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح رأي الجانب الذي منه الرئيس . على أنه يجب على الأقل موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين بالنسبة للموضوعات المتعلقة بالالتمامات والتنازل عن الانتفاع ببعض الأراضي وتأسيس الشركات والدخول بحصص في رأس مالها .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بخبرتهم دون أن يكون لهم صوت محدود .

وتدون مناقشات المجلس وقراراته في سجل يعد لهذا الغرض .

مادة ٣٨ - يجوز لمجلس ادارة الهيئة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد اليها بصفة مؤقتة ببعض اختصاصاته .

كما يجوز له أن يعهد ببعض اختصاصاته الى رئيس الهيئة أو أن يفوضه بمهمة محددة .

مادة ٣٩ - يضع مجلس ادارة الهيئة اللوائح الداخلية للهيئة وذلك دون التقيد بالقوانين واللوائح والنظم المطبقة في الجهاز الاداري لندولة .
ويجب أن تراعى في احكام هذه اللوائح الأسس الآتية :

(أ) ربط الأجر بمعدلات الأداء .

(ب) عدم تجاوز البدلات التي تقرر للعاملين في الهيئة صف مرتبة أو المكافأة الأصلية المقررة للعامل .

(ج) وضع القواعد المنظمة لنحوافز والمكافآت بما ينقله تشجيع العاملين على تحقيق أهداف الهيئة وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة بالمرعاة لظروف كل موقع عمل .

(د) المبادئ الأساسية لنظام التأمين الاجتماعي الموحد الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(هـ) عدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين في الهيئة متدرجة حسب فئاتهم أو مكافآتهم الأصلية التكاليف الفعلية التي يتحملونها .

(و) اتباع قواعد انظام 'لحاسبي الموحد' .

(ز) قواعد منح المكافآت 'أصلية للعاملين المؤقتين ذوي الخبرات الخاصة من المصريين أو الأجانب' . ولحدد الإقصى لمدد التعاقد مع هؤلاء العاملين .

- مادة ٤٠ - يكون لرئيس مجلس ادارة الهيئة الاختصاصات الآتية :
- تنفيذ قرارات مجلس الادارة •
 - الاشراف على أعمال الهيئة وتطوير نظم العمل بها وتدعيم أجهزتها •
 - اقتراح اللوائح الداخلية للهيئة وعرضها على مجلس الادارة •
 - توقيع عقود القروض التالزمة لتمويل مشروعات الهيئة بعد موافقة مجلس الادارة عليها واستيفاء الاجراءات المقررة قانونا •
 - قبول الوصايا والهبات والتبرعات والإعانات التي تقدم للهيئة ولا تتعارض مع أغراضها وذلك بعد موافقة مجلس الادارة •
 - ويجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة أن يفوض نوابه ، أو رؤساء الأجهزة أو مديرا أو أكثر في أحد اختصاصاته •
- وعلى رئيس الادارة موافاة اللجنة التي تتبعها الهيئة وأجهزة الدولة المعنية بما تطلبه من بيانات أو وثائق •

- مادة ٤١ - تكون قرارات مجلس ادارة الهيئة نهائية ونافاذة فور صدورها ، عد، ما يرتبط منها باختصاصات وزارة أو أكثر فيجب اعتمادها من رئيس مجلس الوزراء •

ويبلغ رئيس مجلس ادارة الهيئة القرارات واجبة الاعتماد الى رئيس مجلس الوزراء ، في موعد أقصاه عشرة أيام من تاريخ صدورها وتصبح هذه القرارات نهائية ونافاذة ما لم يمترض عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغها •

- مادة ٤٢ - يمثل الهيئة رئيسها أمام القضاء ولدى الغير •

مادة ٤٣ - في حالة غياب رئيس مجلس ادارة الهيئة أو خلو منصبه يرأس جلسات مجلس الادارة أقدم نواب رئيس الهيئة ، كما يباشر

اختصاصاته خلال فترة غيابه أو خلو المنصب الذى يجب أن يشغل بآخر
خلال فترة شهر على الأكثر من تاريخ خلو المنصب •

الفصل الرابع - فى شأن أجهزة التنمية

مادة ٤٤ - يجوز لهيئة أن تنشئ جهازا لتنمية المجتمع العمرانى
الجديد وإدارة المرافق والمشروعات الداخلة فيه •

وتحدد الهيئة فى كل حالة على حدة السلطات والاختصاصات التى
يمارسها جهاز التنمية وما يكون من قراراته نهائيا : أو خاصا لتصديق
سلطة أعلى بالهيئة •

الباب الثالث

فى الأحكام العامة والانتقالية

مادة ٤٥ - فى حالة تسليم المجتمع العمرانى الجديد الى الوحدة
المحلية المختصة وفقا لأحكام هذا القانون ينقل الى هذه الوحدة العاملون
بجهاز التنمية المختص الذين تتطلب حاجة العمل إلحاقهم بالحكم المحلى •
وذلك بشئائهم وأوضاعهم الوظيفية ويحتفظون بما كانوا يتقاضون من
مرتبات وبدلات ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت
وأية مزايا مادية أو عينية طوال فترة عملهم بأجهزة التنمية ، وذلك بصفة
شخصية ، مع مراعاة عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من
مزايا مماثلة فى الجهة المخول إليها العامل •

وفى هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر ، وتستهلك قيمة الزيادة من أية
علاوات أو أية زيادات فى المرتب أو الأجر الأساسى للعامل •

على أنه يجوز للهيئة أن تحتفظ بكل أو بعض العاملين بجهاز التنمية
وذلك للاستفادة بهم فى تنمية مجتمع عمرانى جديد آخر •

مادة ٤٦ - يحظر على الجهات الحكومية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات القطاع العام وكافة الجهات المشرفة على أملاك الدولة على اختلاف أنواعها ، التصرف بأى وجه من الوجوه فى الأراضى الصحراوية والبور والزراعية الواقعة خارج نطاق المدن الحالية لتقسيمها للبناء عليها الا بعد موافقة الهيئة .

كما يحظر على الجهات الخاصة والأفراد تقسيم أى أرض صحراوية أو بور أو زراعية مملوكة لهم للبناء عليها خارج نطاق المدن الحالية الا بعد موافقة الهيئة .

ويضع مجلس ادارة الهيئة فى اللائحة التنفيذية القواعد المنظمة لتلك الموافقات بما يحقق أهداف هذا القانون .

مادة ٤٧ - فى جميع الأحوال يقع باطلا كل تصرف أو إجراء يخالف أحكام المادة السابقة ولا يجوز شمله ولكل ذى شأن التمسك بالنظران أو طلب الحكم به ، وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

مادة ٤٨ - على الوزارات ووحدات الحكم المحلى والهيئات وغيرها من الأجهزة والجهات أن تزود الهيئة بما تطلبه من بيانات أو رسومات أو معلومات أو إحصاءات أو بحوث أو تقارير تتصل بأعمالها .

مادة ٤٩ - فيما عدا من يتقرر نقلهم الى الهيئة للمعمل فى مواقع المجتمعات العمرانية الجديدة ، ينقل الى الجهات الحكومية ووحدات الحكم المحلى بمحافظة السويس والإسماعيلية وبورسعيد العاملون بأجهزة التعمير بمنطقة القناة من أبناء هذه المحافظات وذلك بنفس حالتهم الوظيفية .

ويحتفظ العاملون المشار اليهم بما كانوا يتقاضونه من مرتبات وبدلات ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت ومزايا مادية أو

عينية طوال فترة عملهم بأجهزة التعمر ، وذلك بصفة شخصية مع مراعاة عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقبورا من مزايا معادلة في الجهة المقول اليها العامل ، وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر ، وتستهلك قيمة الزيادة من أية علاوات أو أية زيادات في المرتب أو الأجر الأساسي للعامل .

مادة ٥٠ - يصدر قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الجهة التي تتبعها الهيئة بتسليم ما ينشأ من مجتمعات عمرانية جديدة بعد استكمال متوماتها ومرافقها الأساسية التي وحدت الحكم المحلي لتباشر اختصاصاتها وفقا للقانون المنظم للحكم المحلي .

ويحدد القرار الصادر طبقا للفقرة السابقة حقوق والتزامات كل من الهيئة والوحدة المحلية المختصة .

مادة ٥١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٩٩ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٩) .

القسم الثاني في التخطيط العمراني

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢
بإصدار قانون التخطيط العمراني (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسرى أحكام القانون المرافق في شأن تنظيم وتوجيه
لعمران على وحدات الحكم المحلي .

وتكون الهيئة العامة للتخطيط العمراني (٢) جهاز أندولة المسؤول عن
رسم السياسة العامة للتخطيط . لعمراني واعداد خطط وبرامج التنمية
العمرانية على مستوى الجمهورية ، كما تباشر مسؤولية التحقق من تطبيق
تلك الخطط طبقا لهذا القانون .

وتتولى الوحدة المحلية المختصة القيام بكافة الأعمال والمهام الموكولة
لها في القانون المرافق بواسطة أجهزتها الفنية أو بواسطة من تعهد اليه
اليه من المكاتب الاستشارية المتخصصة وذلك بالاشتراك مع الهيئة العامة
للتخطيط العمراني في كل عمل من هذه الأعمال أو المهام .

مادة ٢ - تحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية .
أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي ، ويعتبر في حكم

(١) الجريدة الرسمية العدد ٨ في ١٩٨٢/٢/٢٥ .

(٢) أنشئت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بموجب قرار رئيس

جمهورية مصر العربية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ .

الأراضي الزراعية الأراضي النور المقابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا ، يحظر :

(أ) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٢/١٩٨١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات في الكردون اعتباراً من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء •

(ب) الأراضي الواقعة داخل الحيز العمراني للقرى •

(ج) الأراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بقصد خدمة أغراض الزراعة والرى أو لخلق •

(د) الأراضي التي تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعى أو الحيوانى ضمن اطار الخطة التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الزراعة •

(هـ) الأراضي الواقعة بزمانم القرى التي يقيم عليها المالك مسكناً خاصاً به أو مبنى يخدم أرضه وذلك فى الحدود التي يصدر بها قرار من انوزير المختص بالزراعة •

ويشترط فى الحالات الاستثنائية المشار إليها فى البنود ج ، د ، هـ صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات وذلك فى اطار التخطيط العام ، ويصدر بتحديد شروط واجراءات هذا الترخيص قرار من الوزير المختص بالزراعة بالاتفاق مع الوزير المختص بالتعمير •

مادة ٣ - تسرى أحكام القانون المرافق على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرار باعتمادها حتى تاريخ العمل به •

مادة ٤ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٢٦ من القانون المرافق تظل سارية الاشتراطات العامة والخاصة والالتزامات المفروضة فى شأن

التقسيمات مفتى صدر باعتمادها مرسوم او قرار تطبيقا لأحكام ابقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء .

مادة ٥ - يجوز بقرار من الوزير المختص بالتعمير بناء على اقتراح الوحدة المحلية المختصة في حالات الضرورة تطبيق كل أو بعض أحكام هذا القانون على التقسيمات التي سبق اعفاؤها من أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه تطبيقا لأحكام المادتين (٢٣) و (٢٤) منه ، وذلك دون اخلال بحقوق المتصرف اليهم بمقود ثابتة لتاريخ قبل العمل بأحكام هذا القانون أو الذين أقاموا أبنيه عليها .

مادة ٦ - يلغى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء . والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٩ بأجازة تحديد مناطق صناعية في المدن ومجاوراتها ، وبباب الثاني من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ بشأن المسكن الشببية والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن نزع ملكية الاهياء لاعادة تخطيطها وتعميرها ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٧ - يصدر الوزير المختص بالتعمير اللائحة التنفيذية لأحكام القانون المرافق ، بعد أخذ رأى الوزراء المختصين بالمسك المحلي ، والزراعة ، والدفاع ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه (١).

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤٠٢ (١٤ فبراير سنة ١٩٨٢) .

(١) صدر قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الاراضى رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ .

قانون التخطيط العمراني

الباب الأول

في شأن تخطيط المدن والقرى

الفصل الأول

في شأن التخطيط العام

مادة ١ - تتولى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها من خلال
 بجته بكل محافظة تختص بشؤون التخطيط العمراني ، اعداد مشروعات
 تخطيط العام للمدن والقرى •

ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من المحافظ المختص من عناصر
 من ذوي الخبرة والمهارة بالتخطيط العمراني وممثلين لوزارة الزراعة
 والدفاع •

ويحدد الوزير المختص بالتعمير بالاتفاق مع الوزير المختص بالحكم
 المحلي أولويات اعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى •

مادة ٢ - يراعى في اعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى
 ان يكون عاما وشاملا ومحققا للاحتياجات العمرانية على المدى الطويل ،
 وان يكون قائما على أساس من الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية
 والعمرانية وان يراعى فيه وجهة النظر العسكرية ومقتضيات وسلامة الدفاع
 عن الدولة كما يراعى فيه وضع المدينة أو القرية بالنسبة للمحافظة والأقليم
 الواقعة به أو الأقاليم المحيطة وما تقضى به المخططات الإقليمية المعتمدة ،
 وغير ذلك من الأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية •

ويحدد التخطيط العام الاستعمالات المختلفة للأرض التي تشمل
 المناطق السكنية والتجارية والصناعية والسياحية والترفيهية وغيرها من

الاستعمالات التى تتفق مع طبيعة المدينة أو القرية وظروفها واحتياجات القاطنين بها .

كما يحدد التخطيط مواقع الخدمات العامة وخاصة المطارات وخطوط السكك الحديدية وشبكات انشوارع والمرافق العامة وكذا المناطق التاريخية والآثرية أن وجدت بهدف تأمينها والحفاظ عليها .

وفى جميع الأحوال يراعى فى اعداد مشروعات التخطيط العام بيان برامج وأولويات التنفيذ وتحديد حيز عمرانى لجال التوسع المنتظر للمدينة أو القرية ، وذلك وفقا للاوضاع التى تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣ - تعرض لوحدة المحلية مشروع التخطيط العام بمقرها لىبدى المواطنين ملاحظاتهم وآراءهم فيه ، ثم تصدر قرارا فى شأنه فى ضوء ما أبدى من ملاحظات ، ورأى الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، وتبين اللائحة التنفيذية أوضاع واجراءات ومدة عرض المشروع وابداء ملاحظات المواطنين فيه .

ويعرض المشروع على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة لاصدار قرار فى شأنه ، ثم يعرض على الوزير المختص بالتعمير ، فإذا اعترض الوزير على المشروع اعاده الى المجلس المحلى مشفوعا بأوجه الاعتراض لتعديله أو اعداده من جديد بالاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى خلال المدة التى يحددها الوزير الذى يكون له الحق عند اعادة عرض المشروع عليه أما اعتماده أو اصداره وفقا لما يراه من تعديلاته .

وفى جميع الأحوال يصدر قرار من الوزير المختص بالتعمير بالتخطيط المعتمد وينشر فى الوقائع المصرية .

مادة ٤ - على الوحدة المحلية مراجعة التخطيط العام كل خمس سنوات على الأكثر لضمان ملائمته للتطور العمرانى والاقتصادى

والاجتماعى والأوضاع المحلية وتقدم نتيجة المراجعة الى الوزير الترخيص بالتعمير لاعتمادها فإذا انتضى الأمر تعديل التخطيط العام أتبعته ذات الاجراءات المقررة فى هذا القانون لاعداد مشروع التخطيط العام واعتماده.

مادة ٥ - على الوحدة المحلية المختصة تحديد أنواع استعمالات الأراضى بالمدينة أو القرية ووضع قواعد واشترطات مؤقتة لتنظيم العمران يصدر بها قرار من المحافظ المختص وذلك الى أن يتم اعداد التخطيط العام واعتماده وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٦ - مع مراعاة أحكام قانون نظام الحكم المحلى يجوز استثناء من الأحكام السابقة أن يتولى تخطيط مدينة أو عدة مدن جهاز يصدر بتشكيله وبين اختصاصاته وكيفية اعتماد أعماله قرار من رئيس مجلس الوزراء .

الفصل الثانى

فى شأن التخطيط التفصيلى

مادة ٧ - بعد اعتماد التخطيط العام تبادل الوحدات المحلية الى ما يأتى :

(أ) اعداد مشروعات التخطيط التفصيلى للمناطق التى يتكون منها التخطيط العام للمدينة أو القرية .

(ب) وضع القواعد واشترطات المناطق والبرامج التنفيذية التى توجه عمليات التنمية فى كل منطقة من المناطق التى يتكون منها التخطيط العام .

وبين التخطيط التفصيلى واشترطات المناطق ما يلى :

- ١ - استعمالات الأراضى واشغالات المباني .
- ٢ - ارتفاعات المباني وطلابها المعمارى وكثافتها السكانية والبنائية وعدد الوحدات .

- ٣ - الحد الأدنى لمساحات قطع الأراضي وإبعادها .
 - ٤ - النسبة المئوية القصوى للمساحة المشغولة بالمباني .
 - ٥ - شبكات الشوارع ومواقع الخدمات والمرافق العامة .
 - ٦ - الاشتراطات الخاصة بالمناطق الترفيهية والساحية والأثرية بما يكفل الحفاظ عليها وفقاً للقوانين المنظمة لها .
 - ٧ - أي اشتراطات أخرى بغرض توجيه وتمديد الاستعمالات والكثافة السكانية للحفاظ على النواحي الجمالية .
- ويقصد بالكثافة السكانية الإجمالية بالوحدة المحلية عدد السكان في الفدان الواحد ، وتبين اللائحة التنفيذية معدلاتها .

أما الكثافة البنائية فيقصد بها نسبة اجمالي مسطحات المباني بمختلف الأدوار الى مساحة الأرض المخصصة للمبنى . وتبين اللائحة التنفيذية معدلاتها وحدودها القصوى وذلك بمراعاة القيمة الاقتصادية للأراضي واشتراطات التخطيط في كل منطقة من المناطق .

ويصدر باعتماد التخطيط التفصيلي والقواعد والاشتراطات المشار اليها وتعديلها قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي .

مادة ٨ - يجب أن يراعى في اعداد مشروعات التخطيط التفصيلية للمناطق أن تكون ملائمة ومتماشية مع الاستعمالات الغالبة بالمنطقة .

وبالنسبة لما يكون قائما من حالات مخالفة للاستعمال الغالب للمنطقة أو اشتراطات المناطق المعتمدة بها يسمح بابقائها على ما هي عليه وقت اعتماد التخطيط التفصيلي بمراعاة ما يلي :

- ١ - منع التوسع أو الزيادة في الاستعمال أو في المباني المخالفة .
- ٢ - تحديد مدة توقف بعدها الاستعمالات المخالفة .

٣ - عدم الترخيص بإجراء أية تنوية أو دعم أو تعديل في المباني المخالفة للاشتراطات .

مادة ٩ - للوحدة المحلية التي أن يتم اعداد التخطيط العام والتخطيط التفصيلي ، وضع مشروعات تخطيط تفصيلية لبعض الأراضي بالمدينة أو القرية على أن تتضمن هذه المشروعات الاحتياجات العمرانية وشروط تقسيم الأراضي وكذلك شروط البناء الواجب توافرها وتعتمد هذه المشروعات بقرار من المحافظ بعد موافقة المجلس التسمي المحلي للمحافظة وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية .

مادة ١٠ - مع عدم الإخلال بالتخطيط العام المعتمد يجوز للوحدة المحلية المختصة وضع قواعد واشتراطات مؤقتة تنظم العمران بمنطقة أو أكثر بالمدينة أو القرية وذلك إلى أن يتم اعداد واعتماد التخطيط التفصيلي .

الفصل الثالث

في شأن تقسيم الأراضي

مادة ١١ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالتقسيم كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن إلى أكثر من قطعتين ، كما يعتبر تقسيما لقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصلة أو منفصلة .

مادة ١٢ - لا يجوز تنفيذ مشروع تقسيم أو إدخال تعديل في تقسيم معتمد أو قائم إلا بعد اعتماده وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ١٣ - تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المعدلات التخطيطية والقواعد والشروط والأوضاع الواجب مراعاتها في تقسيم الأراضي وعلى الأخص في المجالات الآتية :

(أ) نسبة المساحة اللازم تخصيصها للطرق والميادين والحدائق والمنشآت العامة دون مقابل من أرض التقسيم المعدة للبناء والتعمير وعلى ألا تجاوز هذه النسبة $\frac{1}{3}$ المساحة الكلية لأرض التقسيم وتتبع إجراءات نزع الملكية فيها يجاوز النسبة المذكورة إذا رأت السلطة المختصة زيادتها على ذلك .

(ب) عروض الشوارع بالتقسيم بمراعاة ما يحتمل من ازدياد السكن وحركة المرور وغيرها من الاعتبارات المتصلة بالعمران بالمنطقة التي يقع بها التقسيم والمناطق المجاورة له على ألا يقل العرض عن عروض الشوارع التي تكون امتدادا لشوارع قائمة أو صادر بها قرار من السلطة المختصة .

(ج) لا يجوز في أى تقسيم أن تشغل المباني مساحة تزيد على $\frac{10}{100}$ من مساحة القطعة التي تقام عليها ، ويجوز أن تشغل المباني غير المقتلة كالشرفات والسلالم والمداخل مساحة إضافية لا تزيد على $\frac{10}{100}$ من المساحة التي تشغلها المباني المقتلة ، على أنه يسوغ للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تأذن بالنسبة لأحياء معينة في أن تتجاوز مساحة المباني المقتلة فيها نسبة $\frac{10}{100}$.

(د) الاشتراطات الأخرى المتعلقة بالارتدادات وارتفاعات المباني وكثافتها السكانية والبنائية وعدد الوحدات وعرض الواجهات وغير ذلك من الأوضاع التي تشكل طابعا معماريا مميزا لكل تقسيم .

مادة ١٤ - يقدم طلب اعتماد مشروع التقسيم من المالك إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المختصة مسجوبا بالمستندات والرسومات والبيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجب أن تكون الرسومات أو أية تعديلات فيها موقعا عليها من مهندس نقابي متخصص وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتعمير بعد أخذ رأى نقابة المهندسين ، وتتضمن هذه القواعد الشروط اللازمة توافرها في المهندسين تبعاً لحجم وأهمية التقاسيم المطلوب اعتمادها وبيان مستويات التقاسيم ذات الطابع الخاص التي يقتصر اعتمادها على المهندسين الاستشاريين المتخصصين .

مادة ١٥ - على الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية المختصة أن تنتهى من فحص طلب اعتماد مشروع التقسيم من الناحية الفنية والتحقق من مطابقتها لأحكام القانون ومقتضيات التعمير ، وان تقدمه إلى الوحدة المحلية خلال أربعة أشهر من تاريخ تقديمه إليها مستوفيا المستندات وعلى الوحدة المحلية أن تبت في الطلب خلال شهرين من تاريخ تقديمه إليها .

وإذا رأت الجهة الادارية المذكورة ادخال تعديل أو تصحيح على الرسومات أو قائمة الشروط أو استيفاء المستندات المقدمة أو رأت رفض المشروع أخطرت الطالب بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعم الوصول خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب على أن يقدم مشروع التقسيم الى الوحدة المحلية - في هذه الحالة - خلال شهرين من تاريخ تقديم الرسومات المعدلة أو استيفاء المستندات .

فإذا لم تبد الجهة المذكورة رأياً مسبباً خلال مدة الشهرين مضافة الذكر برفض مشروع التقسيم أو بتعديله أو بتصحيحه أو باستيفاء مستنداته وجب عليها عرض المشروع على الوحدة المحلية المختصة لبت فيه خلال شهرين من تاريخ تقديمه إليها .

ويجوز تقصير المدد المشار إليها في الأحوال التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٦ - يصدر باعتماد التقسيم وثقائمة الشروط الخاصة به قرار من المحافظ خلال شهر من تاريخ تبليغه بموافقة الوحدة المحلية ، ويترتب على صدور القرار أن تعتبر من الاملاك العامة المساحات المخصصة للشوارع والميادين والحدائق والمنزهات العامة ، للمقسم حق الانتفاع مؤقتا وبغير مقابل بالأراضي المخصصة للأغراض المذكورة الى أن تتم تهيئةها لغرض الذي خصصت من أجله في قرار التقسيم بشرط لا يغير من معالمها أو يقيم عليها أية منشآت أو أعمال الا بموافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية .

مادة ١٧ - اذا كان التقسيم لغرض أغراض البناء والتعمير أو كان واقما أو مطالاً على شوارع قائمة أو مستطرفة أو كان لا يتطلب انشاء شوارع مستجدة فيكفي لاعتماده موافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية متى تحققت من استيفائه لشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .

مادة ١٨ - يجوز لاعتبارات تتعلق بتوجيه الامتداد العمراني للمدن والقرى أو لتبسيط الكثافات السكانية والبنائية أو بقدرة المرافق العامة أو للحفاظ على الرقعة الزراعية أن تحدد الوحدة المحلية مراحل التعمير التي لا يجوز أن تتم أعمال التقسيم الا وفقا لها وتبين في كل مرحلة المناطق الداخلة فيها كما تبين قواعد الانتقال من مرحلة الى المرحلة التي تليها ، ويصدر بذلك قرار من الوزير المختص بالتعمير . بعد أخذ رأى الوزير المختص بالزراعة .

كما يجوز بقرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة تحديد مناطق داخل المدن والقرى يحظر اجراء تقسيم فيها لفترة محددة بسبب عدم قدرة المرافق العامة بالمنطقة .

ويجوز رفع الحظر اذا التزم المقسم بتوفير المرافق على نفقته الخاصة خلال أجل تحدده له الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية وبالشروط التي تعينها لذلك ، وذلك وفقا للاحكام التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٩ - يجوز للوحدة المحلية مراعاة لمقتضيات تنسيق العمران أن تضع مشروع تقسيم يضم بعض الأراضى المتجاورة وأن تعرض على أصحاب الأراضى الداخلة فيه البدء فى تنفيذه بمعرفتهم خلال مدة تحددها لهم ، فإذا رفضوه أو انقضت المدة المحددة دون البدء فى التنفيذ جاز نزع ملكية العقارات الداخلة فى المشروع على الوجه المنصوص عليه فى المادة (٤٢) وتتولى الوحدة المحلية تنفيذ المشروع بنفسها مباشرة أو عن طريق أحد أشخاص القانون العام أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع المصالح .

وإذا رفض المشروع بعض أصحاب الأراضى وقبله البعض الآخر ، اقتصر نزع الملكية على أراضى من رفض المشروع ، وفى هذه الحالة يتم تنفيذ المشروع بالاشتراك بين الوحدة المحلية وبين من قبله المشروع وفقا لما يتم الاتفاق عليه معهم .

مادة ٢٠ - يجوز للوزير المختص بالتعمير بناء على طلب المحافظ وبعد موافقة الوحدة المحلية أن يصدر قرارا بوقف النظر فى طلبات التقسيم المقدمة عن أراضى تقع فى مدينة أو قرية أو فى مناطق أو أحياء منها تتناولها مشروعات تخطيط يجرى اعدادها طبقا لأحكام هذا القانون وذلك لمدة لا تجاوز سنتين من تاريخ نشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويتم النظر فى طلبات التقسيم المذكور فور اعتماد مشروعات التخطيط المشار اليها .

ويجوز بقرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية مد مدة الوقف

سنة واحدة فقط لحين اعداد التخطيط العام أو صدور قرار بتحديد أنواع استعمالات الأراضي طبقا لما نصت عليه المادة (٥) من هذا القانون .

مادة ٢١ - يلتزم المقسم بتنفيذ المرافق العامة اللازمة لأراضى التقسيم أو باداء نفقات انشائها للوحدة المحلية ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجوز فيما يتعلق بالمرافق المشار إليها أن يجزأ التقسيم الى اشطار، ويتضمن قرار اعتماد التقسيم بيان هذه الأشطار وترتيب أولويتها فى تنفيذ المرافق بها ، كما يتضمن برنامجا يوضح الأجل الذى يلتزم المقسم بتنفيذ مختلف أنواع المرافق خلاله بحيث إذا لم ينفذ المقسم الأعمال المذكور وفقا للبرنامج أو لم يؤد نفقات تنفيذها خلال هذا الأجل جاز للوحدة المحلية أن تقوم بتنفيذها على حساب المقسم من الرجوع عليه بما انفقته الوحدة المحلية من مبالغ مضافا إليها نسبة ١٠٪ من قيمة الأعمال .

فاذا عدل المقسم عن التقسيم كله أو جزء منه فيكون التزامه مقصورا على تنفيذ المرافق العامة أو اداء نفقات انشائها فى حدود الوضع بعد التعديل ، على ألا يترتب على ذلك مساس بحقوق المشتريين لأراضى التقسيم ، ويصدر بالموافقة على الالغاء أو التعديل قرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية .

مادة ٢٢ - يحظر على المقسم بنفسه أو بواسطة غيره الاعلان عن مشروع التقسيم أو التعامل فى قطعة أرض من أراضيه أو فى شطر منه الا بعد أن يودع بمكتب الشهر العقارى صورة مصدقا عليها من القرار الصادر باعتماد التقسيم ومرفقاته وشهادة من الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم تثبت اتمام تنفيذ المرافق العامة على الوجه المبين فى قرار اعتماد التقسيم واللائحة التنفيذية أو اداء نفقات المرافق العامة المذكورة أو تقديمه ضمانا مصرفيا بتكاليف تنفيذها .

على انه في حالة التقسيم طبقا لأحكام المادة (١٧) من هذا القانون فيختفى بتقديم صورة مصدق عليها من الموافقة على التقسيم الى مكتب اشهر العقارى .

مادة ٢٣ - يجب أن يذكر في عقود التعامل على قطع انقسام القرار الصادر باعتماد التقسيم وقائمة الشروط الخاصة به وان ينص فيها على سريان هذه القائمة على المشتريين وخلفائهم مهما تعاقبوا ، وعلى مصححة الشهر العقارى والتوثيق مراعاة ذلك .

وتعتبر قائمة الشروط المشار اليها جزءا من قرار التقسيم وتسرى عليها أحكام هذا القانون كما تعتبر الشروط الواردة بها حقوق ارتفاق يجوز للمشتريين والمقسم أن يتمسكوا بها بعضهم قبل انبعض الآخر .

مادة ٢٤ - تعتبر الشروط الواردة بالقائمة المنصوص عليها بالمادة السابقة شروطا بنائية تأتي في مرتبة لأحكام الواردة بقوانين ولوائح المباني ، وتسرى على مناطق التقاسيم التي تتناولها .

وعلى الوحدة المحلية المختصة مراقبة تطبيق تلك الشروط والتمسك بها في مواجهة المقسمين والمشتريين واتخاذ كافة القرارات والاجراءات التي تكفل وضعها موضع التنفيذ وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٢٥ - يحظر اقامة مبان أو تنفيذ أعمال على قطع أراضي التقسيم أو اصدار تراخيص بالبناء عليها الا بعد استيفاء اشروط المبينة في المواد السابقة ، وقيام المقسم بتنفيذ المرافق العامة أو ادائه نفقات انشاء هذه المرافق الى الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية .

مادة ٢٦ - يجوز بقرار من الوزير المختص بالتعمير بعد أخذ رأى المحافظ المختص وموافقة الوحدة المحلية تعديل الشروط الخاصة بالتقسيم

لغنى تم اعتمادها قبل اعتماد مشروعات التخطيط وفقا لأحكام هذا القانون بما يتلائم مع هذه المشروعات (١) .

الفصل الرابع

في شأن منطقة وسط المدينة

مادة ٢٧ — يقصد بوسط المدينة في تطبيق أحكام هذا القانون المنطقة المركزية للأعمال والتجارة، لى توجد بها الأنشطة التجارية والمالية ومبوت الأعمال والفنادق والمؤسسات الترفيهية والثقافية وكذا المباني الادارية الرئيسية ومصانع للصغيرة وبعض المساكن ، وتحدد الوحدة المحلية حدود هذه المنطقة في إطار التخطيط العام أو في غيابه .

وتأخذ المراكز الفرعية المائلة حكم منطقة وسط المدينة ، وتسرى عليها الأحكام الواردة في هذا الفصل .

مادة ٢٨ — تبين الوحدة المحلية استعمالات الأراضي واشفالات المباني المسموح بها بمنطقة وسط المدينة وتصنيفها جدول ، وتحدد الاشتراطات الواجب توافرها في كل نوع منها وفقا للقواعد المبينة باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٢٩ — تضع الوحدة المحلية بمراعاة القيمة الاقتصادية للأراضي، الاشتراطات البنائية لمنطقة وسط المدينة متضمنة الكثافة البنائية والسكانية وارتفاعات المباني والنسبة القصوى لمساحة قطعة الأرض المشفولة

(١) صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن الاشتراطات البنائية لمدينة بورسعيد (الوقائع المصرية في ١٠/٢٣/١٩٨٤ - العدد ٢٤١) كما صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن الاشتراطات البنائية لمنطقتى منشية ناصر والزمالكين بمحافظة القاهرة (الوقائع المصرية في ١٧/٥/١٩٨٦ - العدد ١١٤) .

بالمبنى ؛ والطابع المعماري للواجهات وعرض الأرصفة وفقاً للقواعد المبينة باللائحة التنفيذية .

مادة ٣٠ - تضع الوحدة المحلية المختصة انقواع والاشتراطات الواجب مراعاتها بالنسبة لما يلي :

(أ) أماكن احتياجات انتظار السيارات ومعدلاتها وأماكن التحميل والتفريغ .

(ب) تحديد استخدامات الشوارع .

(ج) تحديد اشغالات أرصفة الشوارع بما فيها الاكشاك والأسواق المفتوحة وغيرها .

(د) النواحي الجمالية وعلى الأخص بالنسبة للاشجار وشكل الاضاءة والأرصفة والنافورات والاعلانات وغيرها . . .

وتكون لقواعد والاشتراطات المشار اليها مكتملة ومتممة لقواعد والاشتراطات الواردة في القوانين الخاصة بالمرور والاعلانات واشغالات الطرق العامة بحسب الأحوال .

مادة ٣١ - تتبع في شأن اعداد واعتماد مشروع تخطيط منطقة وسط المدينة أو وضع الاشتراطات الخاصة بها ذات الخطوات والاجراءات التي تتبع في شأن اعداد واعتماد مشروع التخطيط التفصيلي للمدينة أو القرية .

الفصل الخامس

في شأن المناطق الصناعية

مادة ٣٢ - يقصد بالمناطق الصناعية في تطبيق أحكام هذا القانون المناطق التي تخصص لما ينشأ أو يدار من المصانع أو المعامل أو الورش أو المخازن أو المستودعات أو الحظائر وغيرها من المحال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة العامة أو المخلّة بالأمن العام أو حركة المرور والتي يقتضى الصالح العام حظر اقامتها في غير المناطق الصناعية .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتعمير بالاتفاق مع الوزير المختص بالصناعة والجبوات الأخرى التى تحددها اللائحة لتنفيذية ببيان أنواع الصناعات والمنشآت المشار إليها بمستوياتها المختلفة وتصنيفها فى جدول وتحديد الاشتراطات البيئية والعمرانية الواجب توافرها فى كل نوع منها .

مادة ٣٣ - تحدد الوحدة المحلية المختصة فى المناطق الصناعية مواقع المشروعات بكثافة مستوياتها وكذا المنشآت على اختلاف أنواعها .

كما تحدد المباني غير الصناعية التى يسمح باقامتها فى المناطق الصناعية ، وتبين مواعيد والاشتراطات التى ينزيم مراعاتها فيها .

وتبين اللائحة التنفيذية الاشتراطات الخاصة بتقسيم المناطق الصناعية والتزامات المقسم فى شأنها .

مادة ٣٤ - لا يجوز ادخال أى تغيير على المنشآت القائمة وقت العمل بهذا القانون خارج حدود المناطق الصناعية المحددة وفقا لأحكامه وذلك إذا كان من شأن هذا التغيير تعديل فى كيفية التشغيل تعديلا جوهريا أو توسيع فى هذه الحال .

ويصدر قرار من المحافظ بتحديد تاريخ بدء سريان هذا الحظر وذلك بعد اعتماد تخطيط لمنطقة الصناعية وبعد ترويدها بالمرافق العامة الأساسية اللازمة لها .

ولا يسرى الحظر المشار اليه على الأعمال التى تجرى بقصد تحسين الانتاج أو رفع المستوى الصحى وذلك بشرط موافقة الجهة المختصة بوزارة الصناعة على هذه الأعمال وذلك كله طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٥ - لا يجوز الترخيص فى اقامة أية منشأة فى المناطق الصناعية التى تحدد وفقا لأحكام هذا القانون الا بعد موافقة الجهة الادارية المختصة

بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة الحثية على الموقع ووفقا للشروط والأوضاع المبينة باللائحة التنفيذية ، وبمراعاة متطلبات الدفاع عن الدولة كما وردت بالتخطيط العام .

مادة ٣٦ - لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص بالتعمير إصدار قرار بحظر إقامة صناعات أو منشآت جامعية جديدة أو التوسع القائم منها وذلك فى المدن أو أجزائها التى يحددها هذا القرار ، وتعطى الصناعات والمنشآت التى يشملها وفقا لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة .

الفصل السادس

بشأن تجديد الأحياء

مادة ٣٧ - فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالأحياء المراد تجديدها ما يلى :

(أ) المناطق أو المساحات التى تعاني من التراحم السكانى وتكون الغالبية العظمى من مبانيها متخلفة ومتهالكة ، ويستلزم الأمر إزالتها لاعادة تخطيطها وتعميرها من جديد .

(ب) المناطق أو المساحات التى تكون بعض مبانيها متخلفة وتفتقر الى المرافق أو الخدمات الأساسية ، ولا يستلزم الأمر إزانة للمنطقة بالكامل ويمكن ادخال تحسينات عليها لرفع مستواها .

وتحدد اللائحة التنفيذية الأسس والمعايير والدراسات البيئية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية التى تتخذ أساسا لازالة أو تحسين الأحياء والمناطق .

وتتم الدراسات اللازمة لمعرفة الوحدة المحلية المختصة ، ويصدر قرار من المحافظ المختص ببيان الاحياء والمناطق المراد ازالتها أو تحسينها.

مادة ٣٨ - تتولى الوحدة المحلية المختصة دراسة واعداد مشروع اعادة تخطيط الحى أو المنطقة المطلوب تجديدها وفقا للدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للمنطقة .

ويحدد بقرار من المحافظ المختص أولويات اعداد مشروعات اعادة التخطيط .

مادة ٣٩ - تتبع فى شأن اعداد واعتماد مشروع اعادة تخطيط الحى أو المنطقة ذات الاجراءات التى تتبع فى شأن اعداد واعتماد مشروع التخطيط انتفىصلى للمدينة أو القرية .

مادة ٤٠ - تلتزم الوحدة المحلية المختصة باعداد وتخطيط المناطق التى ينقل منها شاغلو المناطق التى شملها اعادة التخطيط ووضع البرامج التنفيذية اللازمة لتدبير الأماكن المناسبة لسكنهم أو ممارسة نشاطهم ونقلهم انبها قبل البدء فى التنفيذ .

ولا يجوز الاخلاء الا بعد مرور شهر على اخطار الشاغلين بكتب موصى عليها بعلم الوصول بتدبير الأماكن المشار اليها .

ويجوز لشاغل العقار الذى تقرر تخصيص وحدة جديدة له التظلم من عدم مناسبتها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالتخصيص الى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من المحافظ المختص ولا يشمل التظلم موقع الأماكن الجديدة .

وعلى اللجنة أن تبث فى التظلم خلال مدة لا تجاوز شهرا من تاريخ تقديمه اليها .

مادة ٤١ - يجب على المحافظات عند تنفيذ مشروع تجديد الحى أو المنطقة ، الالتزام بمعدلات الكثافة السكانية والبنائية المحددة طبقا لأحكام

هذا القانون ، وأن يتم التنفيذ وفقاً للبرامج والأولويات والمراحل التي تقررها الوحدة المحلية المختصة .

ويجوز للوحدة المحلية المختصة أن تقوم بتنفيذ للمشروع بنفسها أو بواسطة من تمهد إليه بذلك من الجهات والأجهزة والوحدات الاقتصادية العامة أو الخاصة سواء عن طريق المشاركة أو الاسناد .

الباب الثاني

في شأن نزع ملكية العقارات لأغراض التخطيط العمراني

مادة ٤٢ — يكون تقرير المنفعة ونزع ملكية العقارات لكافة أغراض التخطيط العمراني وفقاً لضمائم والإحتكام والإجراءات المقررة بالقانون المنظم لنزع الملكية للمنفعة العامة .

ويصدر بتقرير المنفعة العامة لهذه الأغراض قرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير المختص بالتعمير .

ويدخل في أغراض التخطيط العمراني توفير المساحات الخضراء وكذلك المواقع العامة لانتظار السيارات .

مادة ٤٣ — ينشر القرار المقرر للمنفعة العامة والبيانات والرسومات الواردة في هذا الباب وذلك علوة على ما يكون مقرراً بالقانون المنظم لنزع الملكية للمنفعة العامة من قواعد ومزايا وضمائم أفضل سواء لصالح الملاك أو أصحاب الحقوق أو شاغلي العقارات .

مادة ٤٤ — ينشر القرار المقرر للمنفعة العامة والبيانات والرسومات الخاصة بالمشروع في الجريدة الرسمية ويلصق في المحل المعد للإعلانات بمقر الوحدة المحلية المختصة ، ومقر الشرطة الكائن بذات ثرة العقارات التي شملها المشروع .

مادة ٤٥ — يكون لندوبى الوحدة المحلية المختصة الحق فى دخول العقارات التى شملها المشروع بعد النشر واللقص المنصوص عليهما فى المادة السابقة بأسبوعين على الأقل لاجراء العمليات الفنية والمساحية ووضع علامات التحديد والنصول على البيانات اللازمة عن العقارات ، وعلى أن يكون دخول العقارات بعد اخطار شاغليها بذلك .

مادة ٤٦ — تقوم بحصر العقارات والمنشآت التى شملها المشروع وبيان شاغليها من الملاك والمستأجرين لجنة يكون من بين اعضائها منل لكل من انوحدة المحلية المختصة وتفتيش المساحة ومأمورية الضرائب العقارية .

ويسبق عمية الحصر بمدة لا تقل عن أسبوعين اعلان بالموعد الذى يعين للقيام بها وينشر عنه فى الوقائع المصرية ، وفى جريدتين يوميتين فى لحد المد للإعلانات بمنز انوحدة المحلية المختصة ومقر الشرطة .

وعلى جميع الملاك وأصحاب الحقوق وشاغلي العقارات والمنشآت المشار اليها التحضر أمام اللجنة فى موقع المشروع للإرشاد عن ممتلكاتهم وحقوقهم وتحرر اللجنة محضرا تبين فيه هذه الممتلكات وأسماء الملاك وأصحاب انحقوق ومحال مقامتهم من واقع الارشاد فى مواقعها .

ويكون التحقق من صحة البيانات المذكورة بمراجعتها على دفاتر المكلفات أو المصادر الأخرى الدالة على الملكية .

ويوقع كشوف الحصر أعضاء اللجنة المذكورة وذوو الشأن اقرارا منهم بصحة البيانات الواردة بها وإذا امتنع أحدهم عن التوقيع أثبت ذلك فى المحضر مع بيان أسباب امتناعه .

مادة ٤٧ — يستحق الملاك وأصحاب الحقوق تعويضا عادلا عن حقوقهم عن الأراضى الكائنة فى المنطقة التى شملها المشروع على أساس قيمتها

وقت التقدير وما يكون عليها من منشآت أو غراس وتتولى تقدير هذا التعويض لجنة تشكل بقرار من المحافظ المختص من :

— مهندس من مديرية الاسكان من الدرجة الثانية
على الأقل
رئيسا

— مهندس من تفتيش المساحة
— مندوب عن مأمورية الضرائب العقارية
— مندوب عن مأمورية الشهر العقارى
— مندوب عن الوحدة المحلية
أعضاء

ولا تدخل في تقدير التعويض الأعمال التى تتم بعد نشر قرار المنفعة العامة .

وإذا لم يتم تقدير التعويض خلال ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة اعتبر القرار كأن لم يكن .

مادة ٤٨ — يعد تفتيش المساحة من واقع عمليات الحصر والتقدير كشوفات تبين فيها الأراضي والمنشآت والغراس التى تم حصرها وأسماء ملاكها وشاغليها وأصحاب الحقوق فيها ومحال اقامتهم ، كما تبين فيها مساحتها ومواقعها والتعويضات التى قدرت طبقا للمسادة السابقة .

وتعرض هذه الكشوف ومعه خرائط تبين هذه الممتلكات بمقر الوحدة المحلية وتفتيش المساحة ومقر الشرطة لمدة شهر ويسبق هذا العرض إخطار المالك وشاغلي العقارات وأصحاب الحقوق بهذا العرض بكتاب موصى عنيا بعلم الوصول ، وكذا الاعلان فى الوقائع المصرية وفى جريدتين يوميتين يشمل بيان المشروع والمواعيد المحددة لعرض الكشوف والخرائط فى الإمكنة المذكورة .

مادة ٤٩ — تعتبر البيانات الخاصة بالعقارات والحقوق المدرجة فى الكشوف المشار اليها فى المادة السابقة نهائية اذا لم يطعن عليها خلال ثلاثين

يوما من تاريخ انتهاء عرضها ، ولا يجوز المنازعة فيها أو الادعاء فى شأنها
بأى حق قبل انجاء القائمة على تنفيذ المشروع .

مادة ٥٠ - لدوى الشأن من الملاك وشاغلى العقارات وأصحاب
الحقوق خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشوف المنصوص
عليها فى المادة (٤٨) حق الطعن على البيانات والتعويضات الواردة بها .
ويكون الطعن أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المقار .

ولا يحول الطعن دون حصول ذوى الشأن على التعويضات
المقدرة لهم .

مادة ٥١ - للملاك وأصحاب الحقوق فى الأراضى أن يختاروا إحدى
الطريقتين الآتيتين لاقتضاء التعويض المستحق لهم عن الأرض :

١ - اقتضاء قيمة انصبهم فى أراضى الحى أو المنطقة ، وفى هذه
الحالة تبرأ ذمة السلطة القائمة على تنفيذ المشروع من أى تعويض لهم
عن حقوقهم فى الأرض .

٢ - ارجاء صرف قيمة تلك الأنصبة كلها أو بعضها الى أن يتم بيع
قطع أراضى الحى أو المنطقة جميعها وفى هذه الحالة يستحقون تعويضا
مساويا لقيمة هذه الأنصبة منسوبا الى التقييم الاجمالى للأراضى الحى
أو المنطقة مضافا اليه نصف الفرق بين القيمة المذكورة وبين قيمة هذه
الأنصبة منسوبة الى مجموع ثمن بيع قطع الأراضى المتبقية بعد خصم
تكاليف تنفيذ المشروع .

ويجوز بموافقة المالك أن يكون التعويض كله أو بعضه أرضا أو
مبانى تعدها الجهة القائمة على تنفيذ المشروع .

مادة ٥٢ - يوقع ملاك العقارات وأصحاب الحقوق التى لم تقدم
بشأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة .

أما الممتلكات التى يتعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن فيها

لأى سبب كان على النماذج المذكورة فيصدر بنزع ملكيتها قرار من المحافظ المختص .

وتودع النماذج أو القرار المشار اليه في مكتب الشهر العقارى ويترتب على هذا الايداع بالنسبة للمقارنات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع .

وفى تطبيق الفقرة الأولى يجوز للأولياء والأوصياء والقوام التوقيع عن ناقصى الأهلية وفاقديها ومن نظار الوقف عن الوقف دون حاجة الى الرجوع الى المحاكم المختصة غير أنه لا يجوز لهم تسلم التعويض الا بعد الحصول على اذن من جهة الاختصاص .

مادة ٥٣ - دعاوى الفسخ ودعاوى الاستحقاق وسائر الدعاوى العينية لا توقف اجراءات نزع الملكية ولا تمنع نتائجها وينتقل حق المطالبين الى التعويض .

الباب الثالث

فى الأحكام العامة

مادة ٥٤ - يشترط فى أعمال البناء أو الإنشاء أو التقسيم فى المواقع الداخلة فى نطاق المدن والحيز العمرانى للقرى مراعاة الأحكام بشأنها فى هذا القانون وكذلك الأوضاع المقررة فى مشروعات التخطيط العام المعتمدة وتفصيلاتها .

وعلى كافة الجهات القائمة على منح التراخيص عدم اصدار التراخيص الا بعد موافقة الجهة المختصة بشئون التخطيط بالوحدة المحلية على الموقع .

ولطالب البناء أو الإنشاء أو التقسيم فى المواقع المشار اليها فى الفقرة الأولى أن يحصل مقدما - وقبل الترخيص له بهذه الأعمال - على موافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط بالوحدة المحلية على

صلاحيه الموقع من الناحية التخطيطية بالنسبة للاعمال التى يرغب فى القيام بها ، وله طلب الحصول على البيانات والاشتراطات المقررة للموقع وذلك وفقا لما تقرره اللائحة التنفيذية .

عادة ٥٥ - يصدر المجلس الشعبى المحلى للمحافظة قرارا بتمديد رسوم النظر التى تحصل على طلب الموافقة على الموقع من الناحية التخطيطية وعلى اعطاء ابيانات والاشتراطات اللازمة لاعداد مشروعات البناء أو الانشاء أو التقسيم وفحصها واعتمادها وبشرط ألا تتجاوز الرسوم الحدود الآتية :

(١) عشرون جنيها عن طلب الموافقة على الموقع من الناحية التخطيطية أو طلب البيانات أو الاشتراطات اللازمة لاعداد مشروع البناء أو الانشاء أو التقسيم .

(ب) خمسة وعشرون قرشا عن كل متر مربع من مساحة أرض التقسيم عن طلب فحص واعتماد مشروع التقسيم لأغراض البناء الذى لا تنشأ به طرق عامة ، بحيث لا يقل الرسم عن خمسين جنيها ولا يتجاوز ألف جنيه .

(ج) خمسة عشر قرشا عن كل متر مربع عن مساحة أرض التقسيم عن طلب فحص واعتماد مشروع التقسيم لأغراض البناء الذى تنشأ فيه طرق عامة ، بحيث لا يقل الرسم عن خمسة وعشرين جنيها ولا يتجاوز خمسمائة جنيه .

ولا تحصل أية رسوم على طلبات الموافقة على التقسيم لغير أغراض البناء .

وتؤول حصيله هذه الرسوم الى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالوحدة المحلية المختصة ، ويجنب جزء منها للصرف على أغراض ومكافآت للجان المنصوص عليها فى هذا القانون .

• ویصدر قرار من المحافظ المختص بتحديد القواعد المنظمة لذلك •

مادة ٥٦ — يكون لجميع المبالغ التي تستحق لدولة على ذوى الشأن طبقاً لأحكام هذا القانون حق امتياز يأتى فى المرتبة بعد الضرائب والرسوم والمصروفات انقضائية ويتم تحصيلها بطريق الحجز :لاذرى •

مادة ٥٧ — جميع المبالغ التي تستحق لذوى الشأن وفقاً لأحكام هذا القانون يحصل عنها عند الاداء رسم قدره خمسون قرشاً عن كل مبلغ يجاوز خمسة جنيهات وذلك مقابل رسم الدفعة والانتفاع والترقيم على المستندات وكافة الأوراق المتعلقة بتحقيق الملكية أو المؤيدة للاستحقاق وعلى ذلك تعفى جميع هذه الأوراق وغيرها مما يقدم لهذا الغرض إلى السلطة القائمة على تنفيذ المشروع من جميع رسوم الدفعة والانتفاع والتوقيع المقررة فى سائر القوانين الأخرى •

مادة ٥٨ — يكون للمديرين والمهندسين والمساعدین الفنيين التزمين بأعمال التخطيط والتنظيم بالوحدات المحلية وغيرهم من العاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع المحافظ المختص صفة انضبط القضائى ، ويكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول مواقع الأعمال الخاصة بأحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصاً فيها واثبات ما يقع بها من مخالفات واتخاذ الاجراءات المقررة فى شأنها •

وعلى الأشخاص المشار اليهم فى الفقرة السابقة انتبيه كتابة على ذوى الشأن الى ما يحدث فى هذه الأعمال من الاخلال بأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والمشروعات المعتمدة وفقاً لأحكامه •

وعليهم متابعة تنفيذ القرارات والأحكام النهائية الصادرة فى شأن الأعمال المخالفة وإبلاغ رئيس الوحدة المحلية المختصة بأية عقبات فى سبيل تنفيذها •

مادة ٥٩ - يجوز لذوى الشأن التظلم من القرارات التى تصدرها
الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم وفقا لاحكام هذا القانون،
وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارهم بهذه القرارات وتختص بنظر
هذه التظلمات لجنة تشكل بمقر الوحدة المحلية المختصة من :

— قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة
المحافظة

رئيسا

— اثنين من أهالى الوحدة المحلية يختارهما المجلس
الشعبى المحلى لمدة سنتين قابلة للتجديد مدة
أخرى مماثلة

أعضاء

— اثنين من المهندسين من غير العاملين بالجهة الادارية
المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة
المحلية أحدهما معمارى أو مهندس تخطيط والآخر
مدنى يختارهما المحافظ المختص لمدة سنتين قابلة
للتجديد

ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص ، ويشترط لصحة
انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من أعضائها من بينهم اثنان
من المهندسين ، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى
يرجع اتجانب الذى منه رئيس اللجنة .

وعلى اللجنة أن تبث فى التظلمات المقدمة اليها خلال ستين يوما من
تاريخ تقديمها ، ويعتبر انقضاء هذه المدة دون صدور قرار فى التظلم
بمثابه رفضه . /

وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات التى تسير عليها اللجنة
فى أعمالها ، وكيفية اعلان قراراتها الى كل من ذوى الشأن والجهة الادارية
المختصة بشئون التخطيط والتنظيم .

مادة ٦٠ - يكون للجهة المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بقرار مسبب يصدر بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة أن تقوم بإزالة الفورية للأعمال والمباني التي تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون بالمخالفة لأحكامه إذا ترتب على بقائها الإخلال بمقتضيات المصالح العام .

وللجهة المذكورة في سبيل ذلك الحق في أن تغلّي بالطريق الإداري موقع المخالفة من شاغليه أن وجدوا ، دون حاجة إلى أية إجراءات قضائية . وتتم الإزالة بمرافعة الجهة المذكورة ، بنفسها أو بواسطة من تعهد إليه بذلك ، ويتحمل المخالف بنفقات الإزالة وجميع المصروفات وتحمل منه التكاليف بطريق الحجز الإداري .

مادة ٦١ - توقف الأعمال المخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية بالطريق الإداري ، ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ، ويعمل إلى ذوى الشأن بالطريق الإداري وتبين اللائحة التنفيذية الإجراءات الواجب اتخاذها في حالات تعذر الاعلان .

ويجوز للجهة المذكورة خلال مدة وقف الأعمال المخالفة التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة فيها .

مادة ٦٢ - تحيل الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم إلى لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة (٥٩) موضوع الأعمال المخالفة التي تقتضى الإزالة أو التصحيح سواء اتخذ بشأنها إجراء الوقف وفقاً لأحكام المادة السابقة أو لم يتخذ ، على أن تكون الاحالة خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ اتخاذ إجراء الوقف ، كما يجوز لمصاحب الشأن أن يلجأ مباشرة إلى اللجنة المشار إليها .

وتصدر اللجنة قراراتها في الحالات المعروضة عليها بإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف الأعمال ، وذلك خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ إحالتها إليها .

وفيما عدا ما هو منصوص عليها في هذه المادة ، تسرى الأحكام المنظمة لأعمال اللجنة الواردة بالمادة (٥٩) وما تتضمنه اللائحة التنفيذية من أحكام في هذا الشأن .

مادة ٦٣ - لذوى الشأن وللجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم حق الاعتراض على القرارات التى تصدرها لجان التنظيمات وذلك خلال ستين يوما من تاريخ اعلانهم بها أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للبت فى التظلم بحسب الأحوال ، ولا أصبحت نهائية .

وتختص بنظر هذه الاعتراضات لجنة تشكل بمقر الوحدة المحلية للمحافظة المختصة من :

- | | |
|-------|---|
| رئيسا | — رئيس محكمة يئديه رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة |
| رئيسا | — مدير الاسكان والتعمير بالمحافظة أو من ينوب عنه |
| أعضاء | — اثنين من أهالى المحافظة يختارهم المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة أخرى مماثلة |
| أعضاء | — اثنين من المهندسين أحدهما معمارى أو مهندس تخطيط ، والآخر مدنى يختارهما المحافظ لمدة سنتين قابلة للتجديد . |

ويصدر بتشكيل لجنة الاعتراضات قرار من المحافظ المختص ، ويشترط لصحة انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من أعضائها من بينهم اثنان من المهندسين ، وتصدر قراراتها بأغلبية أضاوت الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه رئيس اللجنة .

وعلى اللجنة أن تبث فى الاعتراضات المقدمة اليها خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تقديمها ، وتكون قراراتها نهائية .

وتبين لللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات التي تدير عليها اللجنة في أعمالها . وكيفية اعلان قراراتها الى كل من قوى الشأن والجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم .

مادة ٦٤ - على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ القرار النهائي الصادر من اللجنة المختصة بازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة ، وذلك خلال المدة التي تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم .

فاذا امتنعوا أو تراخوا عن التنفيذ كان للجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم أن تقوم بذلك بنفسها أو بواسطة من تمهد اليه ، ويتحمل المخالف بالنفقات وجميع المصروفات وتحصل منه التكاليف بطريق الحجز الاداري .

وللجهة المذكورة في سبيل تنفيذ الازالة أن تخطى بالطريق الاداري موقع المخالفة من شاغليه أن وجدوا دون حاجة الى أية اجراءات قضائية .

واذا اقتضت أعمال التصحيح اخلاء العقار مؤقتا من كل أو بعض شاغليه ، يتم ذلك بالطريق الاداري مع تحرير محضر بأسمائهم ، ويعتبر العقار خزان المدة اللازمة للتصحيح في حيازة المستأجر قانونا ما لم يبد رغبتة في انتهاء عقد الايجار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالاخلاء المؤقت .

ونشأ على العقار الحق في العودة اليه فور تصحيح الأعمال المخالفة دون حاجة الى موافقة المالك ، ويتم ذلك بالطريق الاداري في جنة امتناعه .

مادة ٦٥ - يجوز تحقيقا لمصلحة عامة أو مراعاة للوضع المحلية وظروف العمران اعفاء المدينة أو القرية أو الجهة أو أية منطقة أو تقسيم فيها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفيذا له ، كما يجوز تحقيقا لغرض قومي أو مصلحة اقتصادية

اعفاء مبنى بذاته من تطبيق بعض هذه الأحكام وذلك دون المساس بحقوق الغير .

وفي جميع الأحوال يكون النظر في الاعفاء بناء على اقتراح الوحدة المحلية المختصة .

مادة ٦٦ - تختص بنظر طلبات الاعفاء وفقاً لأحكام المادة السابقة ، ووضع الشروط البديلة التي تحقق لصالح العام في حالة الموافقة على طلب الاعفاء والمقابل الذي يؤدي ، لجنة تشكل من :

— ممثل لوزارة التعمير بدرجة وكيل وزارة على الأقل يختاره الوزير
مقبوراً .

— ممثل للهيئة العامة للتخطيط العمراني بدرجة وكيل وزارة على الأقل يختاره مجلس إدارة الهيئة .

— ممثل لوزارة السيلحة بدرجة وكيل وزارة على الأقل يختاره
الوزير .

— ممثل لوزارة الصناعة بدرجة وكيل وزارة على الأقل يختاره
لوزير .

— ممثل لأمانة الحكم المحلي بدرجة وكيل وزارة على الأقل يختاره
الوزير .

— ثلاثة من رؤساء أقسام العمارة والتخطيط بكلية الهندسة بالجامعات
المصرية وجامعة الأزهر يختارهم وزير التعليم لمدة سنتين قابلة للتجديد
لمدة أخرى مماثلة .

— ثلاثة من ذوي الخبرة من المهندسين الاستشاريين يختارهم الوزير
المختص بالتعمير بناء على اقتراح مجلس نقابة المهندسين وذلك لمدة سنتين
قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة .

ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من الوزير المختص بالتعمير وتحدد
لائحته التنفيذية الأسس لمعاملة والتقواعد والإجراءات التي تسير عليها
في أعمالها .

وللجنة ان تستعين في أعمالها بالكليات ومعاهد الأبحاث وغيرها من
الجهات والمؤسسات والهيئات العلمية ، كما لها أن تستعين بالأفراد
وأنجبات المعنية .

ولا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف
أعضائها وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وتكون مسببة ، وعند
التساوي يرجح رأي الجانب الذي منه مقرر اللجنة .

وتعرض قرارات اللجنة على الوزير المختص بالتعمير ، وله التصديق
عليها أو رفضها بموجب قرار مسبب ، وفي حالة التصديق على قرار اللجنة
بالموافقة على الاعفاء يصدر الوزير قرارا بالاعفاء يتضمن الشروط للزيادة
والمقابل الذي يؤدي .

الباب الرابع

في العقوبات

مادة ٦٧ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون
العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد
على ألفي جنيه كل من يخالف أحكام المواد ١٦ ، ٢٣ ، ٣٤ من هذا القانون
أو لائحته التنفيذية والقرارات المصادرة لتنفيذ هذه المواد .

ويعاقب بالمعس أو الغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه
ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من يخالف أحكام المادة الثانية من
قانون الاصدار أو احدي المواد ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ من هذا القانون
أو لائحته التنفيذية والقرارات المصادرة لتنفيذ هذه المواد .

وتكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه ، وذلك بالنسبة للجرائم التي ترتكب بطريق الناحيل أو الاعلان عن تقاسيم وهمية •

وفي جميع الاحوال يجب الحكم فضلا عن ذلك بازالة أو تصحيح أو استئصال المخلقة بما يجعلها متفقة مع أحكام هذه النافون ولائحته التنفيذية وانقرارات ، نصادرة تنفيذها له •

فاذا كانت المخالفة متعلقة بانقيام بأعمال بدون اعتماد ولم يقرر ازالتها فيجزم على المخالف بسداد الرسوم المقررة ، كما يحكم بناء على طلب الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بتقديم الرسومات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات انصادرة تنفيذها له ، وذلك في المدة التي يحددها الحكم • فاذا لم يقم المحكوم عليه بتقديمها خلال هذه المدة جاز للجهة المذكورة ، اعادتها دون مسؤولية عليها ووفقا لنوضع الظاهر وذلك على نفقته وتحصل منه هذه المبالغ بطريق ، نجزز الاداري •

ويعد شريكا بالمساعدة كل من تقاس أو أخل بواجبات وظيفته عمدا من الأشخاص المذكورين بالمادة ٥٨ من هذا القانون •

مادة ٦٨ — علاوة على العقوبات الواردة بالمادة السابقة يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز عشرة جنيهات عن كل يوم يمتنع فيه عن تنفيذ ما قضى به الحكم أو القرار النهائي للجنة المختصة من ازالة أو تصحيح أو استكمال ، وذلك بعد انتهاء المدة التي تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية لتنفيذ الحكم أو القرار •

وتتعدد الغرامة بتعدد المخالفات ، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ ما قضى به الحكم أو القرار النهائي من ازالة أو تصحيح أو استكمال من

تاريخ انتقال الملكية اليه ، وتطبق فى شأنه الأحكام انخاصة بالغرامسة المنصوص عليها فى هذه المادة •

كما تسرى احكام هذه الغرامة فى حالة استئناف الأعمال الموقوفة ، وذلك عن كل يوم اعتبارا من اليوم التالى لاعلان ذوى الشأن بقرار الایتاف •

ولا تسرى احكام هذه المادة على المخالفات التى اتخذت فى شأنها الاجراءات الجنائية فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بهذا القانون •

مادة ٦٩ - تقضى المحكمة باخلاء العقار من شاغليه وذلك بالنسبة للاجزاء المقرر ازالتهما اذا لم يتم الاخلاء فى المدة التى حددت لذلك بالحكم جاز تنفيذه بالطريق الادارى •

ونذا اقتضت أعمال التصحيح أو الاستكمال اخلاء العقار مؤقتا من كل أو بعض شاغليه حرر محضر ادارى باسمائهم وتقوم الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية المختصة باخطارهم بالاخلاء فى المدة التى تحددها ، فاذ لم يتم الاخلاء بد انقضائها جاز تنفيذه بالطريق الادارى •

وفى جميع الأحوال يجب لانتهاه من أعمال التصحيح أو الاستكمال فى المدة التى تحددها الجهة المذكورة ، ويعتبر العقار خلال هذه المدة فى حيازة المستاجر قانونا ما لم يهد رغبته فى انتهاء عقد الايجار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بقرار بالاخلاء المؤقت •

ولشاغلى الموقع الحق فى العودة الى العين فور تصحيحها أو استكمالها دون حاجة الى موافقة المالك ، ويتم ذلك بالطريق الادارى فى حالة امتناعه •

٥٣٠ تعمير وتخطيط عمرانى

مادة ٧٠ - يكون ممثل الشخص الاعتبارى أو المجهود ائيه بإدارته مسؤولا عما يقع منه أو من احد العاملين فيه مخالفة لأحكام هذا لقانون ولائحته والقرارات المنفذة له ويعاقب بكل الغرامات المقررة عن هذه المخالفة .

كما يكون الشخص الاعتبارى مسؤولا بانتضامن عن تنفيذ الغرامات التى يحكم بها على ممثلة او المجهود اليه بإدارته أو أحد العاملين فيه .

مادة ٧١ - على ذوى الشأن ان يبادروا الى تنفيذ الحكم الصادر بإزالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة ؛ وذلك خلال المدة التى تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم .

فاذا امتنعوا أو تراخوا عن التنفيذ كان للجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم أن تقوم بذلك بنفسها أو بواسطة من تعهد اليه، ويتحمل المخالف بالتفقات وجميع المصروفات وتحصل منه التكاليف بطريق الحجز الادارى .

قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى

رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢

باصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمرانى

الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ (١)

وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال
الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقتلة للراحة والمضرة بالصحة
والخطرة ،

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقاربات
العامة أو التحسين ، وتعديلاته .

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال
البناء المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى
وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقرار
الجمهورى رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة
الاسكان والتعمير ،

٥٣٢ تعمير وتخطيط عمرانى

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم وزارة
استصلاح الأراضي ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم وزارة
التعمير والمجتمعات الجديدة ،

وعلى انقرار الوزارى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ باصدار اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء .
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرار :

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمرانى
المرفقة لهذا القرار .

مادة ٢ - تلغى المواد أرقام ٢٦ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٥ ، ٧١
من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادر بها القرار
الوزارى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، كما يلغى كل حكم يخالف
أحكام هذه اللائحة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى اللوائح المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر فى ٢٠ المحرم سنة ١٤٠٣ (٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢) .

مهندس : حسب الله محمد الكفراوى

اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني

الباب الأول

التخطيط العمراني

مادة ١ - التخطيط الهيكلي هو مرحلة تخطيطية أولى تسبق التخطيط العام ويعنى بتحديد الأهداف والاستراتيجيات والسياسات طويلة المدى ومحددات النمو للمدينة أو القرية والمناطق المحيطة بها في إطار التخطيط الإقليمي .

ويجب أن تشمل الدراسات اللازمة لاعداد التخطيط الهيكلي مجالات السكان ومصادر الثروات الطبيعية والأنشطة الاقتصادية والمواصلات والنقل والاتصالات والخدمات العامة والاسكان .

ويتم التخطيط الهيكلي في صورة تقارير تحليلية وخرائط تصدد الخصائص البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والأهداف والاستراتيجيات والسياسات والبرامج القطاعية الزمنية للمنطقة .

مادة ٢ - يجب الحصول على موافقة الهيئة العامة للتخطيط العمراني (١) على المواقع والاستخدامات قبل المزاولة بأقامة أى مشروع خارج المناطق المخططة أو في حالة عدم وجود التخطيط العام أو التخطيط التفصيلي .

مادة ٣ - يكون تعاون الهيئة العامة للتخطيط العمراني مع الوحدات المحلية في إطار قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقرار رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

(١) أنشئت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بموجب قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ .

الباب الثاني

تخطيط المدن والقرى

الفصل الأول

التخطيط العام

مادة ٤ - في تطبيق حكم المادة ١ من قانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه يقصد بذوى الخبرة في مجالات التخطيط العمراني العناصر المتخصصة في التخطيط العمراني والمرافق ، والعمارة ، والنقل ، والطرق ، والشئون الاجتماعية والاقتصادية والزراعية ، والصناعية ، والسياحية ، والبيئية ، والقانونية .

ويقصد بالمهتمين بالتخطيط العمراني عدد من أعضاء المجلس الشعبي المحلى للمحافظة والمجلس الشعبي المحلى للمدينة أو القرية التى يجرى اعداد مشروع التخطيط العام لها وعدد من المقيمين بالمدينة أو القرية التى يجرى اعداد مشروع التخطيط العام لها يهتلك شرائح المجتمع بها .

مادة ٥ - يتضمن قرار تشكيل لجنة التخطيط العمراني تشكيل أمانة فنية وإدارية لمعاونتها في تنفيذ أعمالها واعداد المكاتبات الخاصة بها والدعوة لعقد اجتماعاتها وتدوين محاضر الاجتماعات .

مادة ٦ - تعد لجنة التخطيط العمراني مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى بالمحافظة في اطار التخطيط الإقليمي ان وجد ووفقا للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك بمراعاة رأى وزارة الدفاع وفي ضوء الأولويات التى يتم الاتفاق عليها بين الوزير المختص بالتعمير والوزير المختص بالحكم المحلى .

مادة ٧ - تستعين لجنة التخطيط العمراني في مباشرة اختصاصاتها بالجهاز الفني المختص بشئون التخطيط العمراني بالوحدة المحلية المختصة أو بأحد المكاتب الهندسية المتخصصة .

مادة ٨ - للجنة التخطيط العمراني أن تشكل من بين أعضائها لجنة فرعية أو أكثر تتولى دراسة ما يحال اليها .

مادة ٩ - يقصد بالتخطيط العام الشامل للمدينة أو القرية رسم الخطوط العريضة التي توجه عمليات التنمية العمرانية موضحة الاستعمالات الرئيسية للأراضي من سكنية وتجارية وصناعية وخدمات ونقل وغيرها مع الحفاظ على النواحي الجمالية بهدف توفير بيئة سكنية صحية آمنة تؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل مع توفير مساحات كافية وفي مواقع مناسبة للاستعمالات الأخرى وشبكة من الطرق مريحة ذات كفاءة عالية وشبكة رئيسية للمرافق العامة تغطي الوحدة المحلية بالمستوى المناسب .

ويتعامل التخطيط مع كل العناصر الطبيعية الواقعة في نطاق الوحدة المحلية ككل وليس جزءا منها وذلك في إطار التخطيط الإقليمي للاقليم الذي تقع فيه ، ويقوم على أساس من الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وفقا لما يلي :

(أ) الدراسات البيئية وتشمل : الخصائص الطبيعية للموقع وتتناول التضاريس وطبيعة سطح الأرض ، والخصائص الجيولوجية والهيدرولوجية ، وخصائص المحيط الحيوى من حيث تأثيرها على راحة ونشاط الانسان ، والدراسات البصرية للتشكيل العمراني بما يحقق الطابع المميز للموقع .

(ب) الدراسات الاجتماعية وتشمل : تطور نمو السكان وخصائصهم ، والكثافات السكانية وتطورها ، والتركيب الاجتماعي والاقتصادى لسكان المنطقة والخدمات الاجتماعية القائمة والمستهدفة .

(ج) الدراسات الاقتصادية وتشمل : دراسة الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة بالموقع والامكانات الانمائية به ، وتقديرات فرص العمل ، ومتوسطات الدخل والانفاق ودراسة هيكل التمويل المتاح .

(د) الدراسات العمرانية وتشمل : التطور التاريخي واستعمالات الأراضي وحالات المباني وشبكات الطرق والنقل وشبكات المرافق العامة وغيرها من الدراسات العمرانية الأخرى ، ودراسة علاقة منطقة الدراسة بما يحيط بها من حيث المكان والوظيفة ، ودراسة لتحديد أولويات المناطق التي يتم اعداد التخطيط التفصيلي لها .

مادة ١٠ - يجب أن يكون التخطيط العام طويل المدى وأن يوفق احتياجات المستقبل للمجتمع المحلي بصفة عامة ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة لفترة زمنية مناسبة ، على أن يراجع التخطيط كل خمس سنوات .

مادة ١١ - يتكون التخطيط العام من :

١ - مجموعة خرائط تشمل :

(أ) خرائط استعمالات الأراضي موضحا عليها المناطق السكنية والتجارية والصناعية والترفيهية والسياحية والتاريخية والإكثريّة والزراعية .

(ب) خرائط شبكات الطرق والشوارع الرئيسية والمطارات والسكك الحديدية والمجاري المائية والموانئ البحرية والمراسي المائية .

(ج) خرائط مواقع الخدمات العامة مثل المدارس والمستشفيات والمباني الادارية والحدائق والملاعب والمتنزهات وغيرها .

(د) خرائط شبكة المرافق العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء والغاز والتليفونات .

٢ - التقرير ويشمل :

(أ) المقدمة التي تتضمن طبيعة وغرض وأهداف التخطيط العام

وتعاريف لبعض الأغفاظ والكلمات الواردة في التقرير والتطور التاريخي
نمو الوحدة .

(ب) الأهداف والسياسة العامة لاستعمالات الأراضي في الملكيات
الخاصة وهي الاستعمالات السكنية والتجارية والصناعية وغيرها .

(ج) الأهداف والسياسات العامة لاستعمالات الأراضي في تنويع
المشروعات العامة وشرح التخطيط العام بالنسبة للاستعمالات الترفيهية
والسياحية والتعليمية والخدمات الأخرى والمباني العامة وشبه العامة
كدور العبادة والنقل والاتصالات والمرافق العامة .

مادة ١٢ - بعد تحضير مشروع التخطيط العام يعرض بمقر الوحدة
المحلية المختصة لمدة شهر ، ويتضمن العرض تحديد موعد عقد جلسة
الاستماع للرأي العام بعد انتهاء مدة العرض .

ثم تعلن الوحدة المحلية عن موعد ومكان عقد جلسة الاستماع في
جريدتين يوميتين قبل الموعد المحدد بأسبوعين على الأقل .

مادة ١٣ - يدعى أعضاء المجالس الشعبية المحلية المختصة التي يجري
اعداد مشروع التخطيط العام لها لحضور الاجتماع وفي الموعد المحدد
يتولى المخططون الذين قاموا باعداد المشروع شرحه للمواطنين الحاضرين
لجلسة الاستماع ويجيبون على أسئلة المستفسرين منهم مع تدوين تعليقاتهم
وملاحظاتهم واقتراحاتهم .

مادة ١٤ - بعد انتهاء جلسة الاستماع يعاد التخطيط العام الى
لجنة التخطيط العمراني لاجراء ما تراه من تعديلات على ضوء الملاحظات
التي ظهرت أثناء المناقشة .

وفي حالة حدوث خلاف في وجهات النظر بالنسبة للملاحظات التي أثيرت
أثناء المناقشة يعرض مشروع التخطيط العام على الهيئة العامة للتخطيط

العمراني لإبداء رأيها فيه بصفة نهائية وذلك على ضوء السياسة العامة وخطط وبرامج التنمية العمرانية التي تضمها على مستوى الجمهورية .

مادة ١٥ - يعرض مشروع التخطيط العام بعد مراجعته من الهيئة العامة للتخطيط العمراني على المجلس الشعبي المحلي للمحافظة للموافقة عليه .

وبعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة يرسل المشروع للوزير المختص بالتعمير لاعتماده .

مادة ١٦ - اذا اعترض الوزير على مشروع التخطيط العام اعاده التي المجلس الشعبي المحلي للمحافظة مشفوعا بأوجه اعتراضه ، وله أن يطلب تعديل المشروع أو اعداد مشروع جديد وعلى المجلس الشعبي المحلي في هذه الحالة أن يجرى التعديل خلال شهرين على الأكثر ، أو يعد مشروع جديد خلال أربعة أشهر على الأكثر .

ويتم التعديل أو اعداد المشروع الجديد بالاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني .

مادة ١٧ - يكون من حق الوزير عند اعادة عرض مشروع التخطيط العام عليه اما اعتماده أو استناده وفقا لما يراه من تعديلات .

وفي جميع الأحوال يصدر قرار من الوزير المختص بالتعمير بالتخطيط المعتمد وينشر في الوقائع المصرية .

مادة ١٨ - بعد تحضير مشروع التخطيط العام تقوم لجنة التخطيط العمراني بالمحافظة بالاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني بحصر جميع المشروعات العامة الواردة في التخطيط العام وترتيبها حسب أهميتها ومراتب تنفيذها .

مادة ١٩ - بعد حصر المشروعات العامة الواردة في التخطيط العام

تجرى الدراسات الفنية بالاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني لتنفيذ مشروعات الخمس سنوات الأولى بشكل أكثر تفصيلاً وترتيب أولويتها .

مادة ٢٠ - على الوحدة المحلية المختصة مراجعة التخطيط العام كل خمس سنوات على الأكثر .

وتتم المراجعة على ضوء الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وغيرها من الدراسات اللازمة لضمان ملاءمة التخطيط العام للتطور من واقع الخبرة المكتسبة في التنفيذ والتغيرات .

مادة ٢١ - اذا اقتضت مراجعة التخطيط العام للوحدة المحلية طبقاً للمادة السابقة اجراء تعديل فيه اتبعت الوحدة المحلية المختصة بالاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني ذات الاجراءات المقررة لاعداد مشروع التخطيط العام واعتماده .

مادة ٢٢ - تتولى المحافظة المختصة بالاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني تحديد الأنواع المختلفة لاستعمالات الأراضي بالوحدات المحلية التابعة لها ويضع قواعد واشترطات مؤقتة تنظم العمران بها بما يتفق وخطط وبرامج التنمية العمرانية وذلك الى أن يتم اعداد التخطيط العام واعتماده .

ويصدر قرار من المحافظ المختص باعتماد استعمالات الأراضي والتواعد والاشتراطات المشار اليها .

الفصل الثاني

التخطيط التفصيلي

مادة ٢٣ - التخطيط التفصيلي هو الوسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية بالمدينة أو القرية وتوفير بيئة صحية آمنة بها .

ويتكون من •

(أ) الخرائط والتقارير الخاصة بالدراسات التخطيطية التفصيلية لشبكات الشوارع والنقل والمواصلات وشبكات المرافق العامة ، وتوزيع الخدمات والمساحات الخضراء والفراغات ومراكز العمالة والمناطق السكنية وغيرها •

(ب) اشتراطات المناطق وتشمل الاشتراطات التي تحدد الكثافات السكانية وبالتالى تعداد السكان ، واستعمالات الاراضى واشغالات المباني وأرتفاعاتها وكثافتها البنائية ، والحد الأدنى لمساحات قطع الاراضى وابعادها ، والحد الأقصى للمساحة المشغولة بالبناء بما يكفل السماح بدخول أشعة الشمس الى المودعات السكنية شتاء كلما أمكن ذلك والحفاظ على النواحي الجمالية بالمنطقة ، وأماكن انتظار السيارات ، وأماكن التحميل والتفريغ خارج حدود الشارع (داخل الملكيات الخاصة) وغيرها •

وتهدف اشتراطات المناطق الى تحقيق التوازن بين عدد السكان وبين المرافق العامة والخدمات التي توفر لهم بالمنطقة (تعليمية ، ترويحية ، صحية ، تجارية ، دينية وغيرها) وسعة الشوارع من حيث حركة المرور الناتجة عن عدد السكان (مشاة وسيارات خاصة ووسائل نقل عام) •

(ج) البرامج التنفيذية للقطاعات المختلفة (سكان - مرافق - خدمات - نقل •• الخ) وتوزيعها الزمنى بما يكفل تكاملها وتوافق تنفيذها •

مادة ٢٤ - توجهز بالاضافة الى الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي أعد على أساسها التخطيط العام دراسات تفصيلية للوضع المالى والمستقبلى لمنطقة الدراسة لاعداد التخطيط التفصيلى واشتراطات المناطق المقترحة وعلى الأخص بالنسبة لما يأتى :

١ - الاستعمال لكل قطعة أرض (خالية أو مشغولة) •

٢ - اشغالات المباني •

- ٣ - استرطاطات المنطق القائمة والمعمول بها ان وجدت .
 - ٤ - الأسعر التقديرية للأرضى .
 - ٥ - حالات وارتفاعات المباني .
 - ٦ - الكثافة السكانية ومعدل التزاحم .
 - ٧ - الكثافة البنائية التى تحقق الكثافة السكانية المنصوص عليها فى البند السابق .
 - ٨ - الخدمات التعليمية والترويحية والصحية والتجارية والمهنية والحرفية واندنييه وغيرها .
 - ٩ - شبكات المرافق العامة (مواقعها وقدرتها) .
 - ١٠ - شبكات الشوارع (قطاعاتها ومساراتها وحائتها وتقاطعاتها) .
 - ١١ - حركة المرور (الحجم والاتجاه) والنقل العام ومساراته وسمته .
 - ١٢ - أماكن انتظار السيارات وأماكن التحميل والتفريغ داخل الممتلكات الخاصة وخارج حدود الشارع .
 - ١٣ - المتطلبات البيئية ومعالجاتها من حيث طبيعة الموقع والوضوء والتلوث وغيرها .
 - ١٤ - مساحات الحدائق العامة والمساحات الخضراء والفراغات .
 - ١٥ - طابع المنطقة .
- مادة ٢٥ - يراعى عند إعداد التخطيط التتصيلى تطابق الحدود الفاصلة بين مناطق الاستعمالات مع حدود الممتلكات القائمة ما أمكن ونقسم مناطق استعمالات الأراضي الرئيسية الواردة فى التخطيط العام طبقا لاحتياجات المنطقة وفقا لما يأتى :

١ — المناطق السكنية : تقسم المناطق السكنية حسب :

- (أ) أنماط للمباني السكنية المسموح بها : فيلات — عمارات متوسطة الارتفاع — عمارات عالية وغيرها •
- (ب) مستويات الاسكان (اقتصادى — متوسط — فوق المتوسط —

خاسر) •

- (ج) الاستعمالات الاضافية المسموح بها فى كل منطقة بشروط معينة مثل اجراجات وممارسة بعض المهن أو الحرف وغيرها •
- (د) الاشتراطات البنائية •
- (هـ) أية اشتراطات خاصة أخرى •

٢ — المناطق التجارية : وتصنف المناطق التجارية على أساس :

- (أ) نمط التداول فى السلع (تجارة جملة أو قطاعى أو غيرها) •
- (ب) نوع ومسطح المحلات التجارية المسموح بها •
- (ج) الاشتراطات البنائية •
- (د) أية اشتراطات خاصة أخرى •

٣ — المناطق الصناعية : تصنف المناطق الصناعية على أساس :

- (أ) نوع الصناعة : ثقيلة — متوسطة — خفيفة — خاصة •
- (ب) المعايير البيئية ، والدرجات المحتملة للضوضاء والروائح — والغازات — والاهتزازات — والدخان — والأتربة — والوهج ومدى خطورة الصناعة ومتطلبات النقل اللازمة لها وغيرها من المعايير لأخرى •
- (ج) معايير تتعلق بطبيعة ومستلزمات الانتاج •
- (د) أية اشتراطات خاصة أخرى •

٤ - المناطق الأخرى : ومنها :

(أ) مناطق انخدعات . لعامة (تعليمية وأدارية واجتماعية وصحية وثقافية ودينية وغيرها) .

(ب) المناطق انترفيهية .

(ج) المناطق ذات الطابع الخاص (أثري — تاريخي — سياحي — والأماكن الطبيعية الواجب الحفاظ عليها) .

(د) المناطق انزراعية والمراعى .

(هـ) المناطق الخاصة الأخرى .

(و) الاستعمالات المختلطة .

مادة ٣٦ - الكثافة السكانية الاجمالية للمدينة أو انقرية هي عبارة عن نسبة عدد السكان إلى المساحة العمرانية للمدينة أو انقرية ، وتحسب تلك المساحة على أساس مساحات أراضي جميع الاستعمالات العمرانية عدا مساحات الجبانات والأراضي الزراعية والصحراوية والمسطحات المائية ومساحات أراضي الاستعمالات ذات الصفة الاقليمية أو اتقومية ، ويجب ألا تزيد هذه الكثافة على الآتي :

(أ) المدن والقرى المحاطة بالأراضي الزراعية أو بمحددات طبيعية لنموها بحد أقصى ١٥٠ شخص / فدان .

(ب) المدن والقرى والمجتمعات العمرانية الجديدة التي تنشأ في الأراضي الصحراوية بحد أقصى ١٠٠ شخص / فدان .

مادة ٣٧ - تعدد الوحدة المحلية عند التخطيط التفصيلي للمناطق الكثافة البنائية بمراعاة الظروف المحلية والقيمة الاقتصادية للأراضي والاستعمالات المسموح بها وكفاءة الخدمات والمرافق والشوارع في الحدود القصوى الآتية :

(١) المدن القائمة :

- ١ - منطقة وسط المدينة ٥ ٠
- ٢ - اية منطقة أخرى غير وسط المدينة ٤ ٠

(ب) المدن الجديدة والامتدادات العمرانية للمدن القائمة : ١٢ ٠

مادة ٢٨ - يراعى عند وضع اشتراطات المناطق فى التخطيط التفصيلي ما يلى :

- ١ - توافق التقسيم اى مناطق مع أهداف التخطيط العام ٠
- ٢ - أن تغطى اشتراطات المناطق المدينة او القرية كلها لا جزء منها ٠
- ٣ - توحيد الاشتراطات داخل المنطقة الواحدة ٠
- ٤ - أن تكون اشتراطات المناطق متشعبة مع الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمنفعة العامة ٠

مادة ٢٩ - توصف كل منطقة واردة برسومات التخطيط التفصيلي بالتفصيل وتوضح حدودها وتحدد الاستعمالات المسموح بها فى كل منطقة واشغالات المباني حسب التدرج فى الاشتراطات المقررة لكل منطقة ، مع مراعاة السماح بالاستعمالات الأشد قيودا فى المناطق ذات الاستعمالات الأقل قيودا ٠

وتقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد قوائم للأنشطة التجارية والصناعية وغيرها من الأنشطة المختلفة واشتراطات توطيئها - لتسترشد بها الوحدات المحلية عند اعداد التخطيط التفصيلي وتحديد الاستعمالات المسموح بها فى كل منطقة ٠

مادة ٣٠ - يجب أن تكون اشتراطات المناطق من حيث استعمالات الاراضى واشغالات المباني بمشروعات التخطيط التفصيلية للمناطق القائمة

متمشية مع الاستعمالات الغالبة والاشغالات بالمنطقة مع السماح بابقاء الحالات المخالفة على ما هى عليه وقت اعتماد التخطيط التفصيلى بالشروط الآتية :

(أ) حظر التوسع أو الزيادة فى المباني أو الاستعمالات أو الاشغالات المخالفة أيا كان نوعها أو سببها خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ اعتماد مشروع التخطيط التفصيلى للمنطقة يوقف بعدها الاستعمال المخالف .

ويجوز مد هذه المدة لمدة أخرى أو مدد لا يتجاوز مجموعها عشر سنوات من التاريخ المذكور .

(ب) حظر الترخيص بإجراء أية تقوية أو دعم أو تعديل فى المباني المخالفة للاستراطات أيا كانت الظروف أو الأسباب التى تتطلب ذلك .

مادة ٣١ - (مستبدلة بقرار الوزارى رقم ٤١٣ لسنة ١٩٨٧)
للوحدة المحلية - انى أن يتم اعداد التخطيط العام والتخطيط التفصيلى -
وضع مشروعات تخطيط تفصيلية لبعض الأراضى بالمدينة أو القرية ، على
أن تتضمن هذه المشروعات الاحتياجات العمرانية وشروط تقسيم الأراضى،
وكذلك شروط البناء الواجب توافرها وتعتمد هذه المشروعات بقرار من
الحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

الفصل الثالث

تقسيم الأراضى

الاهداف العامة الواجب مراعاتها فى مشروعات التقسيم

مادة ٣٢ - يجب أن تحقق المعايير والقواعد والشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا الفصل توفير الاضاءة والتهوية الكافية للسكان وكذلك توفير الأماكن المفتوحة والمرافق العامة وغيرها من الخدمات التى
(م ٣٥ - موسوعة مصر ج ١٢)

يمكن من الحفاظ على مقومات الصحة وجمال البيئة ويجب أن تحقق بصفة خاصة ما يأتي :

- ١ - تنفيذ مشروعات التخطيط العام .
 - ٢ - الحفاظ على البيئة الطبيعية ومنع إقامة المنشآت غير اللائقة .
 - ٣ - اتفاق عمليات التقسيم مع الاحتياجات الفعلية للمدينة وفقا لما يتطلبه التخطيط العام .
 - ٤ - ضمان تزويد التقاسيم بالمرافق العامة وفقا لئاسس العلمية والهندسية السليمة سواء تم ذلك بمعرفة الوحدة المحلية أو بمعرفة المقسم .
- مادة ٣٣ - يقدم طلب اعتماد مشروع التقسيم من المالك أو من ينوب عنه الى الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية المختصة ويرفق بالطلب ما يأتي :

(أ) صورة الموافقة الصادرة لصالحية الموقع من الناحية التخطيطية والاستعمالات المقررة ان وجدت .

(ب) خريطة أو رسم مساحي بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ٥٠٠٠ مبينا عليه موقع الأرض موضوع طلب التقسيم بالنسبة للشوارع القائمة أو المقررة .

(ج) المستندات المثبتة للملكية أرض التقسيم .

(د) الايصال الدال على أداء الرسم المستحق .

(هـ) شهادة تثبت خلو الأرض التي سوف تدخل ضمن املاك الدولة العامة أو سوف تخصص لمنشآت الخدمات العامة من أى حق عيني أصلى أو قيعى .

(و) سبع نسخ من خريطة الرفع المساحي للأرض تبين حدود أرض التقسيم وأبعاد تلك الحدود والخطوط الكنتورية للأرض وقطاعات رأسية

على مسافات مناسبة إذا لزم الأمر - ومساحة الأرض ويكون الرسم بمقياس ١ : ١٠٠٠ مستوفيا لتعليمات والبيانات التي تضعها الجهة الإدارية المشار إليها *

(ز) سيج نسخ من مشروع التقسيم الابتدائي بمقياس رسم ١ : ١٠٠٠ تبين طبيعة التقسيم وتخطيط العام نه مع التفاصيل الضرورية للتحقق من صلاحية المشروع *

ويجب أن يشتمل مشروع التقسيم الابتدائي على البيانات الآتية .
- مقياس الرسم واتجاه الشمال وتاريخ تقديم المشروع *

- الاسم المقترح للتقسيم *

- اسم وغنوان المالك وطلب التقسيم والمهندس الذي أعد المشروع *

- أطوال حدود أرض التقسيم والمواقع والعروض المقترحة للشوارع وممرات حقوق الارتفاق وميلها بالتقريب وعلاقتها بالشوارع والتقسيم والمناطق المجاورة - وخطوط البناء وأبعاد القطع بالتقريب مع بيان أرقام القطع والبلوكات *

- المواقع التقريبية وحجم ونوع - مواسير صرف المجارى ومياه الأمطار والمجارى المائية الأخرى أن وجدت وغيرها من المنشآت سواء فوق أو تحت سطح الأرض *

- الاستعمالات العامة أنقائمة للمقار ومواقع الجاني ان وجدت *

- المواقع المقترح تخصيصها لمنشآت الخدمات العامة مع توضيح نوع المنشآت *

- المواقع المقترح تخصيصها للمباني السكنية أو الأغراض التجارية أو الصناعية أن وجدت *

مادة ٣٤ - يكفى بالنسبة لمشروعات التقسيم لغير أغراض البناء أو التعمير أو التى لا تتطلب انشاء شوارع مستجدة بتقديم المستندات واستيفاء البيانات الموضحة فى البنود أ، ب، ج، د، ز، من المادة السابقة .

وتصدر الموافقة عليها من الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية وذلك بعد موافقة لجنة التخطيط وبعد التصديق من أن التقسيم يتفق مع التخطيط العام للوحدة المحلية .

مادة ٣٥ - تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية فحص مشروع التقسيم الابتدائى واخطار المقسم بالموافقة على اعداد المشروع النهائى لتقسيم أو الموافقة المشروطة أو تقديم مشروع معدل يحقق الشروط أو رفض المشروع وذلك خلال شهرين من تاريخ تقديم انطلب مستوفيا كافة المستندات والبيانات المنصوص عليها فى هذا الفصل .

ويجب أن يكون القرار فى حالة الرفض أو الموافقة المشروطة مسببا. وإذا انقضت مدة الشهرين المشار اليها دون صدور الاخطار المذكور كان لئطالب أن يقوم باعداد مشروع لتقسيم النهائى على أساس المشروع الابتدائى المقدم منه .

مادة ٣٦ - يجب على المقسم أن يعد مشروع التقسيم النهائى ويقدمه الى الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية من سبع نسخ خلال سنة من تاريخ اخطاره بالموافقة على المشروع الابتدائى أو انقضاء مدة الشهرين المنصوص عليها فى المادة السابقة .

وإذا انقضت مدة السنة المشار اليها دون تقديم المشروع للاعتماد اعتبرت الموافقة على المشروع الابتدائى لافية وذلك ما تم توافق الجهة الادارية المذكورة على مد هذه المدة لمد أخرى .

وبعد مشروع التقسيم النهائى بمقياس رسم ١ : ١٠٠٠ مؤسسا على

خرائط الرفع المساحي المعدة بدقة وفقاً للتعليمات التي تضعها الوحدة المحلية لسذلك .

مادة ٣٧ - يجب أن يبين على مشروع التقسيم النهائي ما يأتي :

١ - اسم التقسيم واسم وعنوان المالك .

٢ - بيان اتجاه الشمال ومقياس الرسم وتاريخ تقديم التقسيم النهائي .

٣ - الشوارع والميادين المنشأة بالتقسيم وعروضها وأطوالها واتصالها بالشوارع القائمة في التقسيم والمناطق المجاورة مع بيان عروض ودرجات هذه الشوارع وكذلك الحدائق والمساحات العامة وغيرها من المساحات المفتوحة .

٤ - قطع الأراضي المخصصة لإنشاء الخدمات العامة وأبعادها ومساحاتها وبيان نوع التخصيص .

٥ - مساحة الشوارع والميادين والحدائق والمساحات العامة المنشأة بالتقسيم .

٦ - النسبة المقدرة للمساحات المذكورة في البند السابق بالنسبة إلى مساحة أرض التقسيم .

٧ - البلوكات والقطع المنشأة بالتقسيم مرقمة ومثبتة في جدول بأرقامها وأبعادها ومساحتها .

٨ - خطوط البناء المقترحة بالتقسيم والمعومات المخصصة لخطوط المرافق العامة أن وجدت وأبعادها ومواضعها .

٩ - قائمة الشروط الخاصة بالتقسيم والمرفقة بالمشروع .

١٠ - إذا كان التقسيم سينفذ على مراحل تبين مراحل التنفيذ .

١١ - برنامج تنفيذ المرافق العامة بأرض التقسيم .

مادة ٣٨ - يجب أن يثبت على مشروع التقسيم النهائي :

(أ) سند الملكية وقرار موقع عليه من المالك بالتنازل عن الأرض المخصصة لمباني الخدمات :نعاماً في حدود ما نص عليه القانون .

(ب) اسم المهندس المصمم وتخصصه ورقم قيده بسجل نقابه المهندسين .

(ج) الاشارة الى شهادة صلاحية الموقع من الناحية التخطيطية .

مادة ٣٩ - تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية مراجعة مشروع التقسيم النهائي للتأكد من مطابقته لأحكام القانون وهذه اللائحة والتخطيط العام والتخطيط التفصيلي .

ويجب على الجهة المذكورة أن تنتهى من فحص مشروع التقسيم وتقديمه للوحدة المحلية للنظر في الموافقة عليه في خلال شهرين من تاريخ تقديم للمشروع النهائي وتكون موافقة الوحدة المحلية بعد موافقة لجنة التخطيط وبعد التحقق من أن المشروع يتفق مع التخطيط العام .

على أنه بالنسبة للتقسيم لغير أغراض البناء أو التعمير أو اذا كانت جميع قطع التقسيم واقعة أو مطلة على شوارع عامة قائمة أو مستطرفة أو اذا كان الأمر لا يتطلب انشاء شوارع مستجدة فيكون فحص المشروع والبت في اعتنائه في خلال شهر واحد من تاريخ تقديمه الى الجهة الادارية المذكورة مستوفيا للبيانات والمستندات .

مادة ٤٠ - على الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم أن تقيد طلبات الموافقة على التقسيم والبيانات والاجراءات التي تتم بشأنها في سجل خاص يعد لهذا الغرض مختومة صحائفه ومرقمة بأرقام متسلسلة تدون به البيانات الأساسية لكل مشروع ورقم وقرار الموافقة على المشروعات الابتدائية والنهائية وتاريخها ورقم وقرار الاعتماد وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وينشأ لكل مشروع تقسيم ملف خاص يودع بمقر الجهة الادريه المختصة بشئون التخطيط والتنظيم .

مادة ٤١ - يشترط في اعداد مشروعات التقسيم أن تكون طبقاً للمبادئ والأسس التي بنى عليها التخطيط العام والتخطيط للتنصلي للمدينة أو القرية واشتراطات المناطق وعلى الأخص بالنسبة لاستعمالات الأراضي وحركة المرور وتوافر المرافق والخدمات العامة مع مراعاة ما يأتي :

(أ) أن تكون أبعاد ومساحات البلوكات والقطع وغيرها من المساحات المخصصة للاستعمالات السكنية والتجارية والصناعية والمنافع العامة مصممة بحيث توفر القدر المناسب من التهوية والاضاءة والمساحات المفتوحة وأماكن انتظار السيارات خارج حدود الشوارع وأماكن الشحن والتفريغ .

(ب) أن يكون تنظيم وترتيب الشوارع والبلوكات والقطع في التقسيم بحيث يمكن الاستفادة الكاملة من الصفات الطبوغرافية وميزات الطبيعة في موقع التقسيم مع المحافظة بقدر الامكان على الأماكن المشجرة والأشجار المنفردة الكبيرة - كما يجب أن يراعى في تصميم وترتيب الشوارع الأسس الفنية التي تتضمنها التعليمات التي تضعها الجهة الادارية المختصة لذلك .

(ج) أن يحدد كل قطعة أرض في مشروعات التقسيم المدة لاقامة المباني شارع من جانب واحد على الأقل .

(د) لا يجوز انشاء تقسيم إلا اذا كان متصلاً بأحد الطرق العامة ، على أنه اذا كانت أرض التقسيم غير متصلة بطريق عام ، ورأت الوحدة المحلية انشاء طريق يصل الأرض المذكورة بأحد الطرق العامة كان لها أن تلزم المقسم بأداء مقابل نزع ملكية العقارات اللازمة لانشاء هذا الطريق وتكاليف انشاءه وترويده بالمرافق العامة .

مادة ٤٢ - يجب تخصيص ثلث مساحة أرض التقسيم للشوارع والميادين والحدائق والمنتزهات العامة - على أن يراعى في توفير الحدائق والمنتزهات العامة وغيرها من الأماكن المفتوحة الاحتياجات الفعلية وفقاً للاوضاع المقررة في المخططات العمرانية .

وللوحدة المحلية المختصة : أن تطلب من المقسم توفير مواقع معينة بمساحات محددة لمنشآت الخدمات العامة مع أداء التعويض عن ذلك وفقاً لأحكام القانون .

مادة ٤٣ - يجب أن يراعى في تخطيط وترتيب الشوارع وتصميمها وعروضها وانحداراتها ومرافقها الأوضاع المقررة في التخطيط العام والتخطيط التفصيلي والاسس الفنية التي تضعها الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم لذلك مع مراعاة :

(١) اذا كان عرض الشارع القائم الذي يحد أرض التقسيم يقل عن العرض المقرر وجب على المقسم توسيع هذا الشارع القائم من جانب أرض التقسيم بمقدار نصف الفرق بين عرض الشارع القائم والحد الأدنى للعرض المقرر .

ويدخل في حساب الثلث - المنصوص عليه بالمادة السابقة - نصف عرض الطريق أو الطرق العامة القائمة والتي تحد الأرض المراد تقسيمها .

وللوحدة المحلية بناء على عرض الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم أن تلزم المقسم بجعل التوسيع اللازم بكامله من أرض التقسيم وتحتسب المساحة اللازمة لتوسيع الشارع من أرض التقسيم ضمن المساحات المخصصة للطرق والميادين والحدائق والمنتزهات العامة - على أنه اذا كان الشارع القائم يمر بجميعه بأرض التقسيم كان التوسيع جميعه من ضمن أرض التقسيم .

(ب) إذا كان التقسيم يطل أو يحتوى على شارع رئيسى قائم أو مقترح كان للجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية المختصة أن تطلب من المقسم توفير شوارع خدمة أو قطع ذات واجهات مزدوجة أو قطع كبيرة العمق أو أى علاج آخر يكون لازماً لأمن المنطقة السكنية ويحقق الفصل بين حركة المرور الرئيسية وبين الحركة المحلية .

(ج) يجب أن يكون تخطيط الشوارع انداخلية على نحو لا يشجع حركة المرور الرئيسية على اختراقها .

(د) إذا كان التقسيم يشتمل على قطع ذات مساحات كبيرة تزيد على المساحات العادية لقطع البناء وجب على المقسم أن ينظم وضع هذه القطع وترتيبها بحيث يمكن فى المستقبل انشاء الشوارع اللازمة لها عند إعادة تقسيمها مع توفير حق الارتفاق لمرور المرافق العامة وتحدد المساحة العادية بقرار من الهيئة العامة للتخطيط العمرانى .

(هـ) يجب فى مشروعات التقسيم تجنب انشاء انصاف شوارع تحد أرض التقسيم الا اذا قدم المقسم ما يثبت أنه سوف تنشأ الأنصاف الأخرى من الأرض المجاورة ووافقت الوحدة المحلية على ذلك كما يجب تلافي التقاطعات الخطرة التى تقل المسافة بين محاورها عن ٦٠ متراً .

(و) للجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية المختصة أن تشترط حداً أدنى لعروض الشوارع بحيث لا يقل عن عشرة أمتار شاملة نهر الشارع والأرصفة وفى حالة عمل ممرات للممشاة بالإضافة الى شوارع الحركة فيجب أن لا يقل عرض الممر عن ثلاثة أمتار .

(ز) يجب أن يكون الجزء المرصوف من الشارع والمعد لحركة مرور وسائل النقل بعرض يتفق مع متطلبات حركة المرور القائمة والمستقبلية كما يكون متفقاً مع التصميم والقواعد التى تضعها الجهة المختصة لذلك .

ويجب أن تحدد الشوارع وتنظم بشكل لا ينتج عنه أية صعوبة عند التقدم بمشروعات التقسيم في الأملاك المجاورة وللجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم أن تحدد وضعا معيناً للشوارع تنشأ في التقسيم تهدف إلى تسهيل تقسيم الأملاك المجاورة في المستقبل .

(ح) في حالة السماح بإنشاء شوارع ذات نهايات مغلقة في التقسيم يجب مراعاة ما يأتي :

١ - لا يزيد طول الشارع عن ١٥٠ متراً مقاساً من مدخله إلى مركز حيز الدوران في نهايته .

٢ - إذا زاد طول الشارع عن ٥٠ متراً يلزم توفير حيز للدوران بنصف قطر لا يقل عن ١٥ متراً مقاساً من مركزه إلى حدود الأملاك وعن ١٢ متراً إلى حد الرصيف .

٣ - إنشاء جزيرة في حيز الدوران بقطر لا يقل عن ٣٥٠ متر ولا يزيد عن خمسة أمتار .

(ط) لا يجوز للمقسم وضع أسماء للشوارع المنشأة في التقسيم إلا بموافقة الوحدة المحلية المختصة وبشرط ألا يشكل لبساً مع الأسماء القائمة للشوارع الأخرى .

(ي) يراعى في تصميم الشوارع والميادين والمساحات المفتوحة بالتقسيم الأسس والمعايير والقواعد الأخرى التي تتضمنها التعليمات التي تصدرها الوحدة المحلية ومع مراعاة هذه الأسس والقواعد يجب ألا يزيد الميل في الشوارع الرئيسية وشوارع التجميع عن ٥٪ وعن ١٠٪ في الشوارع المحلية .

ويجب ألا تقل أنصافه أقطار المنحنيات عما يأتي :

٢٥٠ متراً للشوارع الرئيسية .

• ١٠٠ متراً لشوارع التجميع

• ٣٠ متراً للشوارع المحلية

ويجب ألا يقل طول المماس فى المنحنيات النكسية للشوارع عن ٣٠ متراً •

مادة ٤٤ - يجب أن يراعى فى تحديد أطوال وعروض وأشكال البلوكات فى التقسيم ما يأتى :

١ - إمكان تحديد المواقع المناسبة للمباني فى القطع بما يتفق مع الاحتياجات الخاصة بنوع الاستعمال المتعلق بالمبنى •

٢ - توفير شروط ومتطلبات الأحكام الخاصة بمناطق الاستعمالات فيما يتعلق بمساحات القطع وأبعادها ونسبة الأشغال فيها •

٣ - توفير متطلبات الاتصال بين الشوارع والمباني مع تأمين حركة المرور •

٤ - الأوضاع الطبوغرافية فى موقع التقسيم •

٥ - ألا تزيد أطوال البلوكات المخصصة للاستعمال السكنى على ٢٥٠ متراً مقاسة على طول محور البلوك ويجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية عند زيادة الطول بما يجاوز ٢٥٠ متراً أن تنظم القسم بتوفير ممر عبر البلوك محمل بحق ارتفاع مرور ويعرض لا يقل عن أربعة أمتار - ويخصص لمرور المشاة فقط عبر البلوك - وألا تزيد المسافة من محور هذا الممر ونهاية البلوك على ١٥٠ متراً • وإذا اخترق التقسيم مجرى مياه أو مجرى لتصريف مياه الأمطار أو ما شابه ذلك وجب على المقسم توفير حق ارتفاع لمرور المجرى بذات العرض والسمعة التى تسمح بتصريف المياه مضاعفاً إليها ما يستجد من مياه منصرفه من موقع التقسيم •

٦ - يجب فى البلوكات المخصصة للاستعمالات التجارية والصناعية

أن تكون بعرض يتناسب مع الاستعمال وبحيث يسمح بإنشاء أماكن خارج حدود الشوارع للمشحن والتفريغ .

مادة ٤٥ - مع مراعاة الشروط والأوضاع التي تتضمنها الأحكام الخاصة بمناطق الاستعمالات يجب مراعاة ما يأتي :

١ - لا يجوز أن يقل عرض قطع الأراضي المخصصة للاستعمال السكني عن ١٠ أمتار مقاسا على خط البناء الامامي - ولا يزيد عمق القطعة على مثلي عرضها .

٢ - يجوز لاعتبارات تتعلق بالحفاظ على الرقعة الزراعية بالمناطق الريفية أو لمشروعات المساكن الاقتصادية أو اسكان العمال أن تسمح الوحدة المحلية المختصة بانقراض الحد الأدنى للأبعاد عن القدر المذكور على أن يصدر بذلك قرار من المحافظ المختص ويحدد في القرار خطوط البناء التي يلزم اتباعها استثناء من حكم المادة التالية .

مادة ٤٦ - يحدد مشروع التقسيم الشروط البنائية على قطع أرض التقسيم من حيث الاستعمال والمساحة المبنية والمناور الامامية والخلفية والجانبية وارتفاعات المباني وذلك كله بما يتماشى مع اشتراطات البناء التي يتطلبها التخطيط العام .

وفي حالة عدم وجود التخطيط العام تقوم الوحدة المحلية بوضع اشتراطات للمنطقة الواقع بها أرض التقسيم بما يتماشى مع ظروف هذه المنطقة .

مادة ٤٧ - يجب أن يتم تصميم وتنفيذ أعمال المرافق العامة طبقا للأسس والمبادئ التي تتضمنها المخططات العمرانية بجميع مستوياتها وكذلك المواصفات والمعايير المقررة وان يتم التنفيذ تحت اشراف الجهة المختصة بالمرئى ووفقا لتوجيهاتها - والشروط والقواعد التي تضعها لذلك .

مادة ٤٨ - على المتسّم عند قيامه بتنفيذ المرافق تقديم مجموعتين من الخرائط والرسومات والمواصفات الملزمة لذلك وأن يكون التصميم وأعداد الخرائط والرسومات والمواصفات بمعرفة مهندس نقابى متخصص .

مادة ٤٩ - يجب وضع علامات حديدية من مواسير أو زوايا عند أركان النبوكات وقطع الأراضى تثبت فى الأرض بعمق كاف وبشكل يضمن عدم نزعها ، كما يجب أن يحدد التقسيم على الطبيعة بوضع علامات من الخرسانة عند أركانه تنشأ بشكل يضمن بقاءها وتكون العلامات المذكورة وفقا للرسومات والأبعاد التى تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية المختصة .

مادة ٥٠ - يلتزم المقسم بإنشاء وتزويد التقسيم بالمرافق العامة على النحو المبين فى المواد الآتية .

مادة ٥١ - يقوم المقسم بتحديد معالم التقسيم فى الطبيعة وعليه تحديد الشوارع والميادين والحدائق والأفاريز وغيرها من المساحات العامة المفتوحة ، وضبط مناسيبها طبقا للمناسيب التى تقررها الجهة الادارية المختصة بالوحدة المحلية .

كما يقوم بإنشاء الشوارع والأفاريز والميادين العامة ورصفها بعد الانتهاء من تنفيذ أعمال المرافق العامة الأخرى المقررة - وكذلك إنشاء الحدائق العامة والجزر المزروعة بالشوارع والميادين وغرس الأشجار على جوانب الشوارع وفى الحدائق العامة وفقا لما تقرره الجهة المختصة بالوحدة المحلية فى هذا الشأن .

مادة ٥٢ - يكون تزويد التقسيم بشبكات المياه الداخلية المقررة وتركيب حنفيات الرش والحريق فى شوارع التقسيم وفقا للأوضاع والشروط والمواصفات التى تضعها الجهة المختصة بالوحدة المحلية لذلك وتحت إشرافها .

على أنه يجوز للوحدة المحلية أن تتطلب زيادة أقطار بعض المواسير بتغذية مناطق أخرى خارجة عن حدود أرض التقسيم وفى هذه الحالة تلتزم الوحدة المحلية المذكورة بنفقات الزيادة فى التكاليف فضلا عن نفقات إنشاء الخزانات والروافع •

مادة ٥٣ - يتم تزويد التقسيم بشبكة التيار الكهربائى لمبنى التقسيم وكذلك شبكة الانارة العامة ويدخل فى ذلك الكابلات والأعمدة ومحطاتها وذلك فى الجهات التى تتوفر فيها لتغذية بالتيار الكهربائى - وتتحمل الجهة القائمة على مرفق الكهرباء نفقات إنشاء شبكة الضغط العالى ومحولاتها والأكشاك اللازمة لها وكذلك نفقات الأعمال الزائدة التى ترى لزومها لزيادة قدرة الشبكة لتغذية مناطق أخرى خارجة عن التقسيم •

مادة ٥٤ - يتم تزويد أرض التقسيم بشبكة المجارى العامة اذا كانت توجد شبكة عامة للمجارى ييسر توصيل شبكة المجارى بالتقسيم بها وفقا لما تقرره الوحدة المحلية وتشمل الشبكة بالوعات صرف مياه الشوارع ومحطات الرفع اللازمة لخدمة التقسيم ، على أنه اذا رأت الجهة المختصة بالوحدة المحلية زيادة أقطار بعض المواسير تلتزم بالوحدة المحلية بنفقات هذه الزيادة - ويكون تصميم وتنفيذ أعمال المجارى وفقا للشروط التى تقررها الجهة القائمة على مرفق المجارى لذلك •

مادة ٥٥ - فى المناطق التى ليس بها شبكة للمجارى العامة أو التى يكون توصيل التقسيم بشبكات المجارى غير مناسب تكون عمية صرف المخلفات السائلة بوسيلة صرف مناسبة تعتمد على الوحدة المحلية المختصة وفى هذه الحالة يلزم أن يبين فى قرار اعتماد التقسيم الطريقة التى يتم بها الصرف •

مادة ٥٦ - فى حالة الصرف بواسطة خزانات تحليل أو أية وسائل أخرى معادلة يجب مراعاة ما يأتى :

— ألا تقل مساحة قطعة الأرض المعدة للاستعمال السكنى عن ٥٠٠ متر مربع .

— ان يكون المنشأ المخصص للصرف أو اى جزء منه على مسافة لا تقل عن ثلاثة امانر من حدود قطعة الارض المنشأ عليها .

— ان يراعى في شيجه الصرف اشروط والمواصفات المعمية المقرره .

ويجوز للوحدة المحلية اذا كانت مساحة التقسيم تبلغ ٣٠ الف متر مربع ماحذر ان تلزم القسم بتزويد التقسيم بشيخه وعملية صرف خاصه مناسبه لصرف محتجمات المباني ، لى سقاف على قطع ارض للتقسيم .

مادة ٥٧ — تقوم الجهة المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحده المحلية او اجهه القائمة على المرفق بتقدير تكاليف تنفيذ اعمال المرافق وبخطار المقسم بها — وعلى المقسم ان يقوم بإداء تامين نمدى أو خطب ضمان مصرى بما يغطى ١٠ فى المئنه من قيمة التكاليف لى الوحدة المحلية اذا رغب فى تنفيذ المرافق بمعرفته وعلى ان يتم ذلك قبل صدور قرار اعتماد التقسيم . ويظل التامين تحت يد اجهه المختصة حتى انتضاء سنة من تاريخ اصدار شهادة اتمام التنفيذ ولهذه اجهه ان تخضع من التأمين ما ينفق لأصلاح ما يظهر من عيوب خلال السنة المذكورة .

ويتولى المقسم تنفيذ أعمال المرافق العامة تحت اشراف اجهه المختصة بالوحدة المحلية . ويجوز بالاتفاق مع المقسم أو بناء على قرار من المجلس الشعبى المحلى أن تتولى الوحدة المحلية للتنفيذ بمعرفتها أو بمعرفة الجهات المختصة ، وعلى المقسم فى هذه الحالة أن يؤدى نفقات أعمال المرافق الى الجهة القائمة بالتنفيذ قبل صدور قرار اعتماد التقسيم .

وفى حالة تجزئة التقسيم الى اقطار أو مراحل تطبق الأحكام الخاصة بتنفيذ المرافق بالنسبة لكل شطر على حدة قبل البدء فى تنفيذ اأعمال المرافق الخاصة بهذا الشطر .

مادة ٥٨ - يجب على من ينشئ تقسيما فى أرض منحدره يبلغ متوسط انحدارها ١٥ : ١٠٠ (خمسة عشر الى مائه) فاكتر مراعاة ما يأتى :

(ا) أن يقدم بيانات تفصيلية كافية عن الخواص والمميزات انجيوولوجية للأرض متضمنة أنواع التربة وذلك للتأكد من توفر عامر الأمن عند البناء على الموقع .

(ب) أن تكون مساحات القطع مناسبة ويمكن أن تزيد مساحة القطعة على الجدل انعادى بازدياد الميل .

(ج) أن يقدم رسومات وقطاعات تفصيلية عن أعمال الحفر والردم مع بيان مواصفات أعمال الردم ودرجة الميل والحوائط الساندة وغيرها .

(د) أن يؤمن الوصول بسهولة إلى المواقع التى أجريت فيها أعمال الحفر والردم لتقيام بأعمال الصيانة الدورية اللازمة .

(هـ) أن يؤن وسائل صرف المتخلفات السائلة والمجارى بحيث تكون مناسبة وتجنب انصرف فى خزانات تحليل لمنع تراكم السوائل تحت سطح الأرض مما قد يساعد على الانزلاق .

(و) يجوز لاعتبارات تقوم على انخفاض معدل حركة المرور عادة فى التقسيمات على الانحدارات أن يسمح بشوارع نقل عروضها عنها فى التقسيمات العادية لتجنب اتساع أعمال الحفر والردم .

(ز) يجب أن تصمم انحدارات الشوارع بما يتماشى مع الأسس الهندسية مع الاقلال ما أمكن من المنحنيات الأفقية والرأسية ومع تأمين وصول رجال الاطفاء ومعداتهم الى أى مكان فى التقسيم .

مادة ٥٩ - يجب أن تتضمن قائمة الشروط الخاصة بالتقسيم كافة الشروط التى يلتزم المشترون بها لحسن نظام التقسيم وتهيئة البيئة السكنية المناسبة لرفاهية وزاحة السكان وعدم اقلالهم ومنع المضايقات .

ومع عدم الاخلال بما تقضى به المخططات العمرانية وأحكام القانون وهذه اللائحة وأحكام مناطق الاستعمالات تعالج قائمة الشروط بصفة عامة لجميع المسائل التى تحقق لأهداف المشار اليها وعلى الأخص المسائل الآتية :

- ١ - استعمالات المباني وطابعها .
- ٢ - التحكم فى الكثافة السكانية والبنائية بعدم السماح باقامة اكثر من مبنى على كل قطعة .
- ٣ - مراقبة المعمارية على انتصميم والتنفيذ .
- ٤ - وضع حد أدنى لتكلفة البناء لرفع مستواه .
- ٥ - تحديد موقع المبنى بالنسبة لقطعة الأرض - مثل خطوط البناء - الارشاعات - الارتدادات من الشوارع ومن حدود الأرض ، بنسبة الاشغال وغيرها .
- ٦ - حظر الأعمال التى ينتج عنها ضوضاء وغيرها من الأعمال التى تسبب مضايقات .
- ٧ - حظر اقامة المنشآت المؤقتة .
- ٨ - حظر الاعلانات .
- ٩ - تنظيم حظر تربية الدواجن والحيوانات .
- ١٠ - حظر المتخلص من القمامة والفضلات فى ذات الأرض .
- ١١ - أية أحكام أخرى تحقق الأهداف العامة المذكورة .

مادة ٦٠ - يقصد بالتقسيمات ذات التخطيط الخاص المساحات الترفيهية من الكتلة السكنية فى نطاق الوحدة المحلية والتى يعد لها تخطيط ذو طبيعة خاصة يهدف الى ما يأتى :

١ - تحقيق وسيلة فعالة لتحسين نوعية البيئة وإيجاد بيئة أكثر ملاءمة لجذب السكان بإبراز الصفات والمميزات الطبيعية من حدائق وأشجار ومجارى مياه ومرتفعات وما شابه ذلك من ثروات طبيعية .

٢ - تشجيع إيجاد الأماكن المفتوحة وتنمية المساحات الترفيهية في مراكز على مسافة قريبة ومعقونة من الوحدات السكنية .

٣ - إعطاء المخططين مزيداً من المرونة والحرية في اختيار الأفكار والأساليب المناسبة للمنطقة بتشجيعهم على تطبيق الأفكار والاتجاهات الحديثة وإيجاد نوع من التنافس بين المخططين لهذه المناطق باعتبار ذلك أسلوباً رائداً في التخطيط العمراني .

٤ - استخدام المساحات المفتوحة بطريقة أكثر كفاءة وجمالاً وتمكين المخططين من الالتفاف حول العوائق الطبيعية وبذلك تقل تكاليف تنمية الموقع .

٥ - خلق نوع من التباين في شكل مراكز التنمية في المجتمع مما ينعكس على الناحية الجمالية لهذا المجتمع .

مادة ٦١ - يجب أن تخصص جميع المساحات المفتوحة والأراضي المشجرة وأماكن الترويح وغيرها من المساحات المفتوحة لاستعمال جميع الملاك والسكان في المنطقة .

وتعتبر المساحات المشار إليها من الأملاك العامة بمجرد اعتماد قرار التقسيم .

ويجوز بموافقة الوحدة المحلية تخصيص مساحة لا تتجاوز المساحة المكتسبة تطبيقاً لهذه المادة للاستعمال كمرفق مشترك بين ملاك قطع التقسيم وشاغلي المساكن بها - كحديقة أو ملاعب للأطفال أو ما شابه ذلك من الاستعمال .

الفصل الرابع

منطقة وسط المدينة

مادة ٦٢ - تتولى الوحدة المحلية بالاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى تحديد منطقته وسط المدينة ووضع الاشتراطات الخاصة بها فيما يتفق باستعمالات الأراضى وشغالات المباني على ضوء خصائصها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية .

كما يتولى تحديد المعدلات التخطيطية الخاصة بتوفير أماكن انتظار للسيارات وأماكن التحميل والتفريغ التى تتطلبها الاستعمالات المسموح به وفقا للقواعد التالية :

- ١ - عدد الوحدات السكنية .
 - ٢ - المسطح المخصص للتعامل مع الجمهور فى الاستعمالات التجارية .
 - ٣ - المسطح المخصص للمكاتب وعيادات الأطباء والمصانع والمورش المسموح بها .
 - ٤ - عدد الأسرة بالنسبة للمستشفيات .
 - ٥ - عدد الكراسى بالنسبة للمسارح ودور السينما والملاهى والمطاعم والمقاهى وما فى حكمها .
 - ٦ - المسطحات المخصصة لأى استعمال آخر .
- مادة ٦٣ - يراعى عند وضع الاشتراطات الخاصة بوسط المدينة والمناطق المكونة لها ما يأتى :
- (أ) نسب الاستعمالات المختلفة بكل منطقة إلى بعضها البعض .
 - (ب) الكثافة السكانية الإجمالية نهارة (عدد شاغلى المنطقة فى الفدان الواحد) .

(ج) قدرة المرافق العامة بالمنطقة (مياه — كهرباء — مجارى — اتصالات سلكية ولاسلكية) .

(د) قدرة الشوارع والأرصفة وأماكن التحميل والتفريغ ونظم انقل العام والخاص القائمة بالمنطقة .

(هـ) حجم المرور الذى ينتج عن الاستعمالات المسموح بها بالمنطقة مشاة وسيارات خاصة ونقل وغيرها) .

(و) المطابع العام والمتطلبات البيئية للمنطقة .

الفصل الخامس

المناطق الصناعية

مادة ٦٤ — يصدر الوزير المختص بالتعمير قرارا يبينان أنواع المصانع والمنشآت وتصنيفها فى جداول وتحديد الاشتراطات التنفيذية والعمرانية الواجب توافرها فى كل نوع منها وذلك بالاتفاق مع الوزير المختص بالصناعة وتجهيزات الآتية :

- وزارة العمل .
- وزارة الصحة .
- وزارة الداخلية .
- وزارة الدفاع .
- وزارة الكهرباء .
- الأمانة العامة للحكم المحلى .

مادة ٦٥ — يقدم طلب الاستثناء من الحظر المفروض على المنشآت القائمة وقت العمل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه خارج المناطق الصناعية المحددة وفقا لأحكامه — من مالك المنشأ أو المفوض بإدارته إلى

الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية المختصة على النموذج المعد لهذا الغرض ؛ ويرفق بالطلب رسم هندسى عن المنشأ وبيان يتضمن :

- ١ - رقم الترخيص الصادر باقامة وإدارة المنشأ .
 - ٢ - نوع النشاط .
 - ٣ - عدد العاملين بالمنشأة .
 - ٤ - بيان المساحة وعدد المكينات ووحدات الانتاج .
 - ٥ - القوة المحركة .
 - ٦ - تفاصيل التعديل أو التغير المطلوب في كيفية التشغيل أو توسيع المنشأ أو زيادة قدرته الانتاجية .
 - ٧ - المبررات التى تستلزم هذا التعديل أو التغير بهدف تحسين الانتاج أو رفع المستوى الصحى .
 - ٨ - موافقة الجهة المختصة بوزارة الصناعة .
- مادة ٦٦ - يصدر بالموافقة على رفع الحظر المشار اليه أو عدم الموافقة قرار من المحافظ المختص - ويبلغ هذا القرار الى الطالب بالبيرة: المسجل - كما يتبت في ملف: لترخيص الخاص بالمنشأة .
- ويلتزم مالك المنشأ أو المفوض بادارته بعدم القيام بأعمال التعديل أو التغير المطلوبة الا بعد صدور الموافقة المذكورة وبعد الحصول على الترخيص اللازم وفقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والقرارات المنفذة لأحكامه .

مادة ٦٧ - يكون الترخيص باقامة وإدارة أية منشأة فى المناطق الصناعية وفقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ؛ والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما وغيرهما من القوانين واللوائح المعمول بها .

مادة ٦٨ - تسرى على التقاسيم في المناطق الصناعية ذات الأحكام والاجراءات الخاصة بتقسيم الأراضي مع مراعاة ما يأتي :

١ - أن تكون عروض الشوارع بالتقاسيم لأغراض الصناعة بالتدرج اذى يتمشى مع حركة المرور الناتجة عن المنشآت التي تقام بالتقسيم ويحد أدنى قدره ١٥ مترا .

٢ - أن تكون واجهات المباني في هذه التقاسيم مرتدة من جميع الجهات بمقدار ستة أمتار ولا يسمح بالتخزين في مناطق الارتداد ، كما لا يسمح باقامة أية منشآت بالمناطق المذكورة فيما عدا الواجهة التي يسمح فيها بعمل مظلات مفتوحة لايواء السيارات فقط .

٣ - اذا تاخم التقسيم منطقة سكنية وجب ترك شارع فاصل بين أرض التقسيم لا يقل عرضه عن ثمانية أمتار وبشرط ألا يخل ذلك بالارتداد الخلفى المقرر لقطع التقسيم .

الفصل السادس

تجديد الأحياء

مادة ٦٩ - تتخذ الأسس والمعايير والدراسات الآتية أساسا لازالة أو تحسين الأحياء والمناطق :

أولا : الموقع :

١ - نسبة اشغال قطع الأرض بالمباني .

٢ - الكثافة السكانية .

٣ - الكثافة البنائية .

٤ - المسافة بين فتحات الوحدات المتقابلة المطلة على الشوارع أو الأحواش ودخول الشمس للأدوار السكنية السفلية .

- ٥ - عروض الشوارع وترتدادات المباني .
- ٦ - امكانية الوصول الى الخدمات اليومية .

ثانيا : استعمالات الاراضى غير السكنية بالمنطقة السكنية :

- ١ - نسبة مساحة قطع الاراضى غير اسكنية الى السكنية منها .
- ٢ - نسبة طول واجهات المباني غير السكنية الى السكنية منها .
- ٣ - نسبة مساحة قطع الاراضى التى عليها بعض الاستعمالات المضارة بالمناطق السكنية من حيث الضوضاء والاهتزازات والروائح القسرة وخطورة نشوب حريق أو انفجارات وتولد حشرات أو حيوانات ضارة بالصحة العامة أو أتربة أو دخان أو ما يخل بالأمن العام والأمان والهدوء.

ثالثا : المخاطر أو المضار الناتجة عن وسائل النقل :

- ١ - المرور بالشوارع وأنواعه .
- ٢ - السكك الحديدية وما ينتج عنها من اهتزازات وأتربة ودخان .
- ٣ - المطارات واتجاه إقلاع الطائرات وما ينتج عنه من اهتزازات وضوضاء .

رابعا : المخاطر الناتجة من مسببات طبيعية :

- ١ - الفيضانات وتآكل الشواطئ .
- ٢ - المستنقعات .
- ٣ - طبوغرافية المنطح ومخار السيول .
- ٤ - الكوارث الطبيعية .

خامسا : ملاحية المرافق والصرف الصحى والشوارع ونظافة البيئة :

- ١ - نظام التغذية بمياه الشرب ومبنى ملأه به لحجم السكان .

- ٢ - نظام الصرف الصحي ومدى صلاحيته .
- ٣ - الشوارع وممرات المشاة والأرصفت وصلاحية الصرف والتبليطات بها .
- ٤ - حالة النظافة العامة وتأثيرها على البيئة .

سادسا : صلاحية الخدمات الاجتماعية الاساسية بالمنطقة :

- ١ - المسطح المخصص للاعب الأطفال والأولاد .
- ٢ - المسطح المخصص للمتنزهات .
- ٣ - مدى كفاءة النقل العام بالمنطقة .
- ٤ - توفر المحلات التجارية للاحتياجات اليومية .
- ٥ - المدارس بمراحل التعليم الاساسى (مسطحاتها ومدى كفاءتها) .

سابعا : صلاحية المباني السكنية :

- ١ - إمكانية الوصول الى المبنى (لسيارات الاسعاف والحريق وغيرها) .

- ٢ - توصيلة الصرف الصحي نه .
- ٣ - دخول أشعة الشمس للمبنى .
- ٤ - توصيلة الكهرباء للمبنى .
- ٥ - توصيلة مياه الشرب للمبنى .
- ٦ - توفير السلام الرئيسية (والثانوية ان لزم) وحالتها الانشائية .
- ٧ - حالة المبنى الانشائية .

ثامنا : صلاحية الوحدة السكنية :

- ١ - كفاية الاضاءة والتهوية للوحدة السكنية .
- ٢ - توفر وجود مطبخ بالوحدة السكنية مع دراسة مدى مطابقة

أبعاده للأبعاد القانونية وفقاً لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية .

- ٣ - توفر وجود دورة مياه داخل الوحدة وكفاءة صرفها .
- ٤ - توفر وجود حمام داخل الوحدة .
- ٥ - توصيلة مياه الشرب للوحدة السكنية .
- ٦ - توصيلة الكهرباء للوحدة السكنية .
- ٧ - عدد الغرف التي تفتقر الى فتحات تطل على الخارج أو على أغنية قانونية .
- ٨ - عدد الغرف التي تقل مساحتها عما ينص عليه قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية (١٠ م^٢) .

تاسماً : مؤشرات اجتماعية أخرى :

- ١ - درجة تراكم الأفراد داخل الغرفة السكنية والمسطح المخصص للفرد لكل من النوم والمعيشة .
- ٢ - شغل أكثر من أسرة واحدة للوحدة السكنية للوحدة .

الباب الثالث

الأحكام العامة والتعاريف

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٧٠ - يقدم طلب الموافقة على صلاحية الموقع من الناحية التخطيطية أو البيانات المتعلقة بالمشروعات التخطيطية للمنطقة الواقع فيها مشروع التقسيم مبيتاً به اسم ولقب كل من الطالب والمالك ومهل إقامة كل منهما ويرفق بالطلب ما يأتي :

١ - بيانات الملكية •

٢ - الايصال الدال على أداء الرسم المقرر •

٣ - ثلاث نسخ من خريطة مساحية أو رسم هندسي بمقياس لا يقل عن ٢٥٠٠/١ يبين موقع التقسيم أو البناء أو موقع الأعمال المطلوب تنفيذها •

٤ - انغرض من المشروع •

وعلى الجهة المختصة أن توفر البيانات المطلوبة شاملة الاستخدام المقرر للأرض وخطوط التنظيم المعتمدة والاشتراطات البنائية المقررة للمنطقة وموقف المرافق العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهر من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا كافة البيانات الموضحة بهذه المادة •

ويستبر عدم إعطاء البيانات خلال المدة المذكورة بمكاتب موافقة على صلاحية الموقع للعرض المطلوب •

مادة ٧١ - ينشأ بمقر كل وحدة محلية سجل خاص للتظلمات المشار اليها بالمادة ٥٩ وآخر للاعتراضات المشار اليها بالفقرة الثانية من المادة ٦٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه •

ويجب أن تكون السجلات مرقمة صحائفها بأرقام متسلسلة وتكون الكتابة فيها بخط اليد •

وتقيد في هذه السجلات التظلمات المقدمة الى اللجنة المختصة ويفرد لكل تظلم صحيفة أو أكثر تدون فيها البيانات المتعلقة به واسم صاحب الشأن وصفته ومحل اقامته والقرار الصادر من اللجنة وتاريخه •

ويجد رئيس المجلس الشعبي المحلي المختص مقر اللجنة كما يندب للموظفين اللازمين لسك السجلات وحفظ المحاضر والأوراق ويصدر مسؤولياتهم وواجباتهم •

مادة ٧٢ - يقدم التظلم أو الاعتراض بطريق الأيداع في سكرتارية اللجنة المختصة مقابل إيصال يتضمن رقم قيد التظلم أو الاعتراض وتاريخه •

مادة ٧٣ - تخطر سكرتارية اللجنة المتظلم أو المعترض بتاريخ الجلسة المحدد ننظر تظلمه أو اعترضه وذلك قبل ميعاد الجلسة بأسرعين على الأقل ويتم الاخطار بخطاب موصى عليه بعدم الوصول على العنوان الموضح بالتظلم أو الاعتراض .

مادة ٧٤ - تدون أعمال لجنة ومناقشتاتها في سجل خاص يعد لهذا الغرض يوقع صحائفه الرئيس والأعضاء وسكرتير اللجنة .

مادة ٧٥ - يقيد قرار اللجنة بالسجل المنصوص عليه في المادة ٧١ من هذه اللائحة ويجب أن يتضمن قرارها سواء بالتقبل أو بالرفض الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا .

مادة ٧٦ - تبني القرارات الصادرة من لجان انتظلمات والاعتراضات المنصوص عليها في المادتين ٥٩ ، ٦٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه يعلم الوصول كما تنشر تلك القرارات في المكان المعد للاعلانات بمبنى المجلس الشعبي الحائى أو مقر العمودية أو نقطة الشرطة بحسب الأحوال وذلك لمدة شهر من تاريخ صدورها .

مادة ٧٧ - تضع لجنة الاعفاءات القواعد الفنية التي تسير عليها في أعمالها . وتشكل لها أمانة تضم عناصر من ذوى الكفائية في النواحي الفنية والقانونية والإدارية تتولى اعداد جدول أعمال اللجنة والقيام بالدراسات اللازمة لتهيئة الموضوعات للعرض على اللجنة .

ويصدر بتشكيل الامانة قرار من المقرر بموافقة اللجنة .

مادة ٧٨ - تعرض قرارات اللجنة على الوزير المختص بالتعمير وله التصديق عليها أو رفضها بقرار مسبب .

ويجوز للوزير أن يعيد عرض الموضوع على اللجنة في ضوء ما يراه من ملاحظات .

مادة ٧٩ - تعتقد لجنة الاعفاءات بدعوة من مقررهما كلما استجدت حالة من الحالات التي تقتضى العرض عليها .
ويجوز للوزير المختص بالتعمير دعوة اللجنة الى الاجتماع كلما رأى ضرورة لذلك .

الفصل الثاني

تعريفات

مادة ٨٠ - في تطبيق أحكام هذه الأئلةة يقصد بالعبارات الآتية المعنى قرين كل منها :

١ - الحيز العمراني : المساحة التي تقوم الوحدة المحلية بتخطيطها وقد تكون هذه المساحة هي الواقعة داخل كردون المدينة أو أكثر منها ، ويحدد المجلس المختص هذه المساحة مسبقا قبل القيام بعملية التخطيط وبعد الاتفاق مع الوحدات المحلية التي تتبعها هذه الزيادة .

٢ - الكتلة السكنية : المساحة المبنية في المدينة أو القرية المشغولة بالأنشطة المختلفة وما يتخلل هذه المساحة من أرض فضاء أو مزروعة أو مسطحات مائية . كما يشمل التقسيمات التي تم اعتمادها .

٣ - الكردون : الحدود الادارية التي يشرف عليها المجلس المحلي المختص .

٤ - زمام القرية : مساحة الأرض المزروعة وغير المزروعة وما يتخللها أو يحيط بها من المساحات المائية والطرق التي تتبع القرية .

٥ - المجاورة السكنية : عبارة عن مجموعة متكاملة من المساكن بمرافقها العامة وخدماتها الضرورية على أساس خدمتها بمدرسة أساسية وأن توفر لسكانها الوصول الى الخدمات العامة بها بدون مشقة ويهدف

تخطيطها الى خلق بيئة سكنية صحية آمنة وآن توفر لسكانها المساهمة في
الانشطة الاجتماعية وممارسته الحياة الديمقراطية وهي اطار مناسب
لإعادة تخطيط المدن .

٦ - المحى استثنى : مجموعة من المجاورات السكنية تكون نواة
مدرسة ثانوية .

٧ - المقسم : أى شخص أو منشأة أو شركة أو اتحاد أو غيرها من
الأشخاص الاعتبارية يقوم بتقسيم الأرض .

٨ - مشروع التقسيم الابتدائي : خريطة للأرض المزمع تقسيمه
تبين طبيعته التخطيطي ،الموضوع للأرض بالتفصيلات التقسيمية لمحكم عني
صلاحية ،لتقسيم من ناحيته تمشي مع أحكام القانون وهذه الانلحة ومع
المخططات العمرانية للمدينة .

٩ - مشروع التقسيم النهائي : خريطة للأرض المقسمة تعد بالمشهد
النهائي انصالح للتعامل وتسجيل مرفقا بها المستندات اللازمة ومبيناً
عليها جميع المقاسات والتعاريف والبيانات عن الطرق والميادين والمتنزهات
العامة وغير العامة من المساحات المفتوحة وكذلك البلوكات وانقطع وغير
ذلك من المقاسات والبيانات المتعلقة بالأرض .

١٠ - البلوك : قطعة من الأرض متفصصة للأغراض العمرانية تكون
محاطة من جميع جوانبها بشوارع أو طرق عامة أو حدائق عامة أو مجارى
مياه أو صرف .

١١ - قطعة الأرض : جزء من البلوك أو أية مساحة من الأرض معدة
كوحدة للتصرف في ملكيتها أو للقيام بأعمال التنمية العمرانية عليها .

١٢ - قائمة الشروط : مجموعة الشروط والالتزامات التي تلحق
بعقود بيع قطع أراضي التقسيم وتشكل التزامات وحقوق ارتفاق بين
المشتريين وبعضهم وبينهم وبين المقسم وتهدف الى حسن نظام التقسيم
وتوفير مقومات الصحة والراحة والمظهر الجمالى والمعماري لبناى التقسيم .

١٣ - حد انبناء : هو الخط الذي يحد المساحة المسموح بالبناء عليها وقد يتطابق مع أى من خط التنظيم أو حد الطريق أو الشارع أو حد الملكية أو يتردد عن أى منها .

١٤ - منطقة الارتداد : هى مساحة الجزء من قطعة الارض الواجب تركه فضاء والمحصورة بين حد انبناء وأى من خط التنظيم أو حد الطريق أو حد الملكية .

الباب الرابع احكام انتقالية

مادة ٨١ - (الفقرة الأخيرة مضافة باتقرار الوزارى رقم ٤١٣ لسنة ١٩٨٧) تسرى فى المسكن والقرى التى لم يتم اعتماد التخطيط العام والتخطيط التفصيلى لها الاشتراطات الواردة فى البنود التالية :

١ - يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاما كان أو خاصا ألا يزيد الارتفاع الكلى لواجهة البناء المقامة على حد الطريق على مثل وربيع مثل البعد ما بين حديه اذا كانا متوازيين ، وبشرط ألا يزيد ارتفاع الواجهة على ٣٠ مترا ، وتقاس الارتفاعات المذكورة أمام منتصف واجهة البناء لكل واجهة مقاسا من منسوب سطح الرصيف ان وجد والا فمن منسوب سطح محور الطريق .

وإذا كان حدا الطريق غير متوازيين كان مدى الارتفاع مثل وربيع مثل المسافة المتوسطة بين حدى الطريق أمام واجهة البناء وعموديا عليها .

٢ - اذا كان البناء يقع عند تلاقي طريقتين متعامدين يختلف عرضاهما ، جاز أن يصل الارتفاع فى الواجهة المطلة على أقل الطريقتين عرضا إلى أقصى الارتفاع المسموح به بالنسبة إلى أكبر الطريقتين عرضا وذلك فى

حدود طول من الواجهة مساو لعرض الطريق الأوسع مقياساً من رأس الزاوية عند تقابل أقل الطريقتين عرضاً مع الخط المقرر للبناء على الطريق الأوسع ، ويشترط ألا يزيد على خمسة وعشرين متراً ولا تقل المسافة بين محور الطريق الأصغر وبين حد البناء عن ثمن ارتفاع أعلى واجهة للبناء المطلة عليه ، فإذا قلت المسافة المذكورة عن هذا انفرد جاز الارتداد بمباني الواجهة بمقدار الفرق على أن يبدأ هذا الارتداد بعد الارتفاع التقنوني المسموح به بالنسبة إلى عرض الطريق الأصغر ، ومعنى الارتداد المنحرف إليه ناصية البناء على الطريق الأصغر بطول ١٢ متراً مقياساً من رأس الزاوية عند تقابل أقل الطريقتين عرضاً مع الخط المقرر للبناء على الطريق الأوسع .

وإذا كان البناء يقع على طريقتين متعامدين عند موقع البناء أو على طريقتين متقابلتين عند موقع البناء وكنا غير متعامدين جاز أن يصل الارتفاع في الواجهة المطلة على الطريق الأقل عرضاً إلى أقصى الارتفاع المسموح به بالنسبة إلى الطريق الأوسع إذا كانت في حدود عمق من اواجهة المطلة على الطريق الأوسع مساو لعرضه وطبقاً لاشتراطات المشيشار إليها في الفقرة السابقة - على أنه إذا زاد عمق البناء على عرض الطريق الأوسع يحدد ارتفاع المبنى طبقاً للبند (١) مع افتراض وجود مستوى رأسى في حدود عمق مساو لعرض الطريق الأوسع مقياساً من ذلك الطريق لتتلاقى عنده مستويات الارتداد على الطريقتين .

وإذا كان البناء يقع على طريق عام يختلف عرضه عند البناء عن العرض النوارى في المرسوم أو القرار المقرر لخطوط تنظيمية وجب حساب الارتفاع على أساس خطوط التنظيم المقررة متى كان قد بدى في اتخاذ اجراءات تنفيذ القرار المعدل لخطوط التنظيم والا فيكون الحساب على أساس عرض الطريق القائم .

٣ - يجوز للمجلس المحلى المختص بقرار يصدر منه أن يقسم المدينة من حيث ارتفاع المبنى بها كما يلي :

الفئة الأولى : لا يزيد الارتفاع الكلى لواجهة البناء فيها على مثل وربيع مثل من البعد ما بين حدى الطريق •

الفئة الثانية : لا يزيد الارتفاع الكلى لواجهة البناء فيها على مثل لبعد ما بين حدى الطريق •

الفئة الثالثة : لا يزيد الارتفاع الكلى لواجهة البناء فيها على ثلاثة ارباع البعد ما بين حدى الطريق •

وفى جميع هذه الحالات يجب ألا يجاوز ارتفاع واجهة لبناء على انصامت ٣٠ مترا •

٤ - للمجلس المحلى المختص بقرار يصدره أن يسمح فى شوارع مميّنة أو مناطق محددة فى المدينة مجاوزة حد الارتفاع الأقصى للبناء المشار اليه فى البند (١) وفى حدود الارتفاع المسموح به بالنسبة الى عرض الطريق وبشرط ألا يجاوز مكعب المباني فى مختلف الادوار محسوماً من سطح الطريق وعلى أساس انوحداث المترية ما يلى :

(أ) ثمانية عشر مثلاً لمسطح قطعة الأرض المخصصة لإقامة البناء عليها فى مناطق الفئة الأولى المشار اليها فى البند ٣ •

(ب) اثنتى عشر مثلاً لمسح قطعة الأرض المخصصة لإقامة البناء عليها فى مناطق الفئة الثانية المشار اليها فى البند ٣ •

(ج) ستة أمثال مسطح قطعة الأرض المخصصة لإقامة البناء عليها فى مناطق الفئة الثالثة المشار اليها فى البند ٣ •

٥ - يصرح بتجاوز الارتفاعات المقررة فى القواعد السابقة بالنسبة لأبواب السلام أو عرف آلات المصاعد أو خزانات المياه أو أجهزة تكييف الهواء بمقدار خمسة أمتار وبمقدار متر واحد للحدادوى والأغراض الزخرفية على أن يقتصر الاستعمال على هذه الأغراض •

ويصرح فى دور العبادة والمباني العامة بمجاوزة الارتفاعات المذكورة

للغالب والابراج الزخرفية والمآذن وذلك بعد موافقة المجلس المحلي المختص .

٦ - لا يجوز عمل بروز في واجهات المباني القائمة على حافة الطريق عاما كان أو خاصا الا طبقا للشروط والأوضاع الآتية :

(أ) يجوز في المباني القائمة على خط التنظيم في الطرق المعتمدة وعلى خط البناء في الطرق الخاصة أو غير المقرر لها خطوط تنظيم أن يبرز عن هذا الخط سفلى أو اكتاف أى مبنى بمقدار لا يزيد على ٧ سم بشرط ألا يتجاوز ارتفاع انفسل أو الاكتاف بمقدار أربعة أمتار من منسوب سطح الرصيف .

(ب) يجوز عمل كورنيش أو بروز نافذة بلكون في الدور الأرضي بشرط أن يقام على ارتفاع لا يقل عن مترين ونصف من منسوب سطح الرصيف ولا يزيد بروزه على صامت الواجهة على ١٠ سم في الشوارع التي عرضها من ٨ الى ١٠ متر وعلى ٢٠ سم في الشوارع التي يزيد عرضها على عشرة أمتار .

(ج) يجب في المباني القائمة على حد الطريق ألا يقل الارتفاع بين أسفل جزء من البلكونات وأعلى سطح طرورية الرصيف أو منسوب محور الشارع في حالة عدم وجود رصيف عن أربعة أمتار .

(د) لا يجوز أن يتعدى أقصى بروز البلكونات المكشوفة ١٠/ من عرض الطريق ولا يتجاوز البروز ١٢٥ مترا كما يجب أن يترك ١٥٠ مترا من حدود المباني المتجاورة بدون أى بروز للبلكونات فيها وإذا كانت الزاوية الخارجية بين واجهتي مبنين متجاورين تقل عن ١٨٠ درجة فيلزم بترك متر ونصف من منتصف الزاوية بين الواجهتين دون عمل بروز بها .

(هـ) ويجوز البروز بكرانيش أو عناصر زخرفية بمقدار ٢٥ سم

٥٧٨ تعمير وتخطيط عمرانى

زيادة على البروز المسموح به بالنسبة الى عرض الطريق طبقا لنص البند
المسابق أو من صامت الواجهة فى الأجزاء غير المسموح بعمل بلكونات بها
وفى الواجهات المطلّة على أفنية خارجية •

مادة ٨٢ - ينتهى العمل بالاشتراطات المنصوص عليها فى المسادة
السابقة فى المدن والقرى التى يتم اعتماد التخطيط التفصيلى لها متضمنا
الاشتراطات البنائية والكثافة السكانية وبنائية وذلك من تاريخ نشر قرار
الاعتماد فى الوقائع المصرية •

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٩٢ لسنة ١٩٧٣

بشأن إنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمرانى (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعنى انقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ،
وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات .وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ،
وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للسكان والتعمير والقرارات المعدلة له :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠٢ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل لجنة عليا لتخطيط القاهرة الكبرى والاشراف على تنفيذ مشروعاتها وتعديلاتها ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨١٢ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء اللجنة العليا للتخطيط الاقليمى والعمرانى لمنطقة الاسكندرية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨١٣ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل لجنة دائمة لتعمير ناطق خليج السويس ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قصر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامه ممرها مدينه القاهرة تسمى الهيئه العامه للتخطيط العمراني تكون بها الشخصيه الاعتباريه وتتبع وزير الاسكان والتشييد وتخضع لاشرفه ورقابته وتوجيهه وتسرى في شأنها احكام قانون الهيئات العامه .

مادة ٢ - تتولى الهيئه .رساء قواعد السياسه العامه لتخطيط العمراني واعداد خطط وبرامج التنميه العمرانيه في الجمهوريه والتنسيق بينها وبين خطط وبرامج الانتاج والخدمات العامه وفاء باحتياجات الحاضر وآساسا للمستقبل .

كما تبأشر مسؤوليه التحقق من تطبيق تلك الخطط .

والهيئه في سبيل تحقيق أغراضها ما يأتي :

١ - التعاون مع كافة الأجهزة المعنية بالدولة وخاضعة لأجهزة الحكم المحلي وأجهزة التخطيط والانتاج والخدمات والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء .

٢ - الاسهام مع أجهزة التخطيط في الدولة في اعداد وتقرير السياسات والخطط التي تؤثر في مجالات التنميه العمرانيه أو تتأثر بها .

٣ - استخدام أسلوب التخطيط الاقليمي بالاشتراك مع الأجهزة المعنية وذلك بهدف اعداد المخططات العمرانيه الشامله لكل اقليم والتنسيق بينها وبين الخطط القوميـه .

٤ - اجراء الدراسات والبحوث الفنيـه اللازمـه لأعداد المخططات العمرانيه .

٥ - إجراء الدراسات والبحوث السكانية التي تتركز عليها الخطط العامة وعلى وجه الخصوص خطة الاسكان وما يرتبط بها من منشآت الخدمات والمرافق العامة وافرغ هذه الخطة في برامج تنفيذية تلتزم بها الأجهزة المعنية .

٦ - اعداد المخططات الهيكلية للمدن والقرى حسب أولويتها لتكون أساسا للتطوير العمراني ولتقرير مراحل تنفيذ المشروعات بها .

٧ - بحث المشكلات العاجلة للتخطيط العمراني في المحافظات ومنب تحديد اتجاهات التوسع العمراني ومداه واختيار مواقع المشروعات وغير ذلك من المشكلات العمرانية الشائعة ، وإجراء الدراسات الميدانية التي تتطلبها كل حالة واقتراح الحلول المناسبة لها .

٨ - وضع قواعد وحلول إرشادية للتخطيطات التفصيلية لمكونات المدن والقرى ، تستعين بهما الأجهزة المحلية للتخطيط العمراني في دراسة مشروعاتها .

٩ - وضع المعدلات للمقاييس التخطيطية الملائمة للهيئات الحضرية والريفية والتجمعات الصناعية وغيرها بغية مراعاتها في الدراسات الشاملة أو التفصيلية التي تعدها الهيئة أو أجهزة التخطيط المحلية .

١٠ - اسداء المشورة الفنية المستمرة للأجهزة المحلية وتنمية فكر التخطيط العمراني لدى العاملين بها بما تصدره الهيئة من كتيبات ونشرات وتقارير علمية في حدود مجالات عملهم .

١١ - اقتراح التشريعات الجديدة أو المكملة للتشريعات القائمة في مجال التخطيط العمراني وابداء الرأي في التشريعات الحالية بما يحقق تأثيرا ايجابيا عند التطبيق .

١٢ - متابعة المشروعات في نطاق كل محافظة بقصد التحقق من

مطابقتها لخطط وبرامج التنمية العمرانية التى أعدتها الهيئة بالاشتراك مع الأجهزة المعنية .

١٣ - تدريب المهندسين والفنيين العاملين بالهيئة وكذلك من تطلب وحدات الحكم المحلى تدريبهم بقصد توعيتهم بمسئوليتهم ورفع كفاءتهم العلمية لخدمة أغراض الهيئة من ناحية ولدعم الأجهزة المحلية للتخطيط العمرانى من ناحية أخرى .

مادة ٣ - يشكل مجلس ادارة الهيئة على النحو التالى :

رئيس مجلس ادارة الهيئة ويصدر بتعيينهم وتحديد
نائبين لرئيس مجلس الادارة مرتباتهم بقرار من رئيس
الجمهورية

— وكيل وزارة التخطيط .

— وكيل وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

— وكيل وزارة الكهرباء .

— وكيل وزارة السيلحة .

— ممثل بعزجة وكيل وزارة للجهات الآتية :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحماء .

الامانة العامة للحكم المحلى .

الهيئة العامة للتعمير والمشروعات الزراعية .

الهيئة العامة للتصنيع .

الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل .

— عضوين من ذوى الخبرة فى التخطيط العمرانى وبرامج التنمية العمرانية يصدر بتعيينهما قرار من وزير الاسكان والتشييد لمدة سنتين قابلة للتجديد بناء على اقتراح رئيس مجلس ادارة الهيئة .

مادة ٤ - مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة التي يسير عليها العمل داخل أجهزتها أو بالتعاون مع الأجهزة المعنية في الدولة وللمجلس أن يتخذ ما يراه من قرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله الهيئة وله على الأخص :

١ - العمل على تحقيق أغراض واختصاصات الهيئة المبينة في المادة (٢) .

٢ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون انتقيد بالقواعد الحكومية .

٣ - الموافقة على مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي للهيئة .

٤ - النظر في كل ما يرى وزير الاسكان والتشييد أو رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

٥ - النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالهيئة ومركزها المالي ، ويجوز لمجلس الادارة أن يعهد الى لجنة من بين أعضائه أو الى رئيس المجلس ببعض اختصاصاته .

كما يجوز للمجلس تفويض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محدودة ، ويجوز للمجلس الاستعانة بذوى الخبرة في مجالات التتمية العمرانية أو غيرها التخصصية المختلفة .

مادة ٥ - يتولى رئيس مجلس ادارة الهيئة إدارتها وتصريف شئونها وتمثيل الهيئة في علاقاتها بالهيئات والأشخاص الأخرى وأمام القضاء ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الهيئة وعن تنفيذ قرارات مجلس الادارة وله أن يفوض نائبه في بعض اختصاصاته .

مادة ٦ - ينعقد مجلس الادارة بدعوة من رئيسه مرة كل شهرين على الأقل ولوزير الاسكان والتشييد دعوة مجلس الادارة الى الاجتماع كلما رأى ضرورة لذلك ويكون له الحق فى حضور جلساته وفى هذه الحالة تكون له الرئاسة .

مادة ٧ - تكون اجتماعات مجلس ادارة الهيئة صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وفى حالة غياب رئيس مجلس الادارة يتولى أقدم النوابين دعوة المجلس للانعقاد ورئاسة جلساته . وتدون محاضر الجلسات والقرارات وتوقع من رئيس مجلس الادارة وأمين المجلس وسكرتير الجلسة فى سجل خاص يعد لهذا الغرض .

مادة ٨ - تبلغ الدراسات والمشروعات التى تعدها الهيئة للجهات صاحبة الشأن لاداء وجهة نظرها وذلك فى خلال ستن يوما يعرض بعدها الأمر على مجلس الادارة لاصدار قراره فيها .

مادة ٩ - تبلغ قرارات المجلس الى وزير الاسكان والتشييد خلال اسبوعين من تاريخ صدورهما لاعتمادها .

مادة ١٠ - يكون للهيئة أمين عام يتولى الاعداد لانعقاد جلسات مجلس الادارة وتهيئة جدول أعماله ومتابعة تنفيذ قراراته وتحدد اللوائح الداخلية اختصاصاته تفصيلا .

مادة ١١ - (معدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٨٠) تتكون موارد الهيئة من الاعتمادات التى تدرج لها فى الموازنة العامة للدولة وكذلك من الاعتمادات التى تنقل الى ميزانية الهيئة بموجب أحكام هذا القرار .

ويجوز تقرير موارد أخرى للهيئة بناء على قرارات يصدرها مجلس الإدارة

كما يجوز للهيئة العامة أن تتقاضى أتعاباً من الغير نظير ما تؤديه من أعمال إذا اقتضت الضرورة ذلك على أن تودع حصيله هذه الأتعاب فى خاص بينك الاستثمار القومى تحت اسم د/ الدراسات والبحوث التخطيطية وتتخذ الإجراءات اللازمة لترحيله من سنة إلى أخرى ويخصص هذا الانصباب للإنفاق منه على الدراسات والبحوث التى تجريها الهيئة فى هذا الشأن على أن يضع مجلس الإدارة قواعد وإجراءات لتصرف فى أموال الحساب المشار إليه فى ضوء التأثيرات الخاص الذى يدرج لهذا الغرض بينك الاستثمار بهدف توجيه الخصم بالنفقة على البنود المختصة .

مادة ١٢ - يكون للهيئة موازنة مستقلة كما يكون لها حساب ختامى ويتبع فى إعدادها القواعد المعمول بها فى موازنة الدولة .

مادة ١٣ - يعد رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من ينوبه مشروع الموازنة المالية لها ويتولى عرضه على مجلس إدارة الهيئة للموافقة عليه وإقراره فى المواعيد المقررة قانوناً لذلك .

مادة ١٤ - تسرى على العاملين بالهيئة أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والقوانين المتبعة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص فى اللوائح والمقرارات التى يضعها مجلس الإدارة .

مادة ١٥ - تحتل الهيئة محل اللجان العليا المشكلة بمقتضى القرارات الجمهورية أرقام ٢١٠٢ لسنة ١٩٦٥ و ٣٨١٢ لسنة ١٩٦٦ و ٣٨١٣ لسنة ١٩٦٦ فى كافة اختصاصاتها وحقوقها والتزاماتها وتعتبر هذه القرارات ملزمة اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القرار . وتؤول إلى الهيئة أموال واعتمادات وحقوق وموجودات والتزامات هذه الجهات .

مادة ١٦ - ينقل إلى الهيئة بدرجاتهم وبحالتهم جميع العاملين بالجهاز التخطيطى والتنفيذى للقاهرة الكبرى والعاملين فى مجال التخطيط

العمرانى والاسكان بالمؤسسات والهيئات والادارات التابعة لوزارة الاسكان والتشييد الذين يصدر بشأنهم قرار من وزيرها ، وكذلك من يرى نقلهم من العاملين بلجنتى الاسكندرية والسويس المشار اليهما فى المادة السابقة : كما ينقل الى الهيئة بدرجاتهم وحالاتهم من يرى نقلهم من العاملين فى مجالات التخطيط العمرانى وتحسين البيئة بالهيئات والمؤسسات التابعة للوزارات الأخرى ، ويتم النقل بناء على اقتراح رئيس مجلس إدارة الهيئة وموافقة وزير الاسكان والتشييد والوزراء المختصين وبقرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ، وكذلك تتقل الاعتمادات الخاصة بالجهاز التخطيطى والتنفيذى للقاهرة الكبرى أو أى اعتمادات أخرى من وزارة الاسكان والتشييد أو احدى هيئاتها أو المؤسسات التابعة الى موازنة الهيئة الجديدة بقرار من وزير المالية والاقتصادية والتجارة الخارجية .

مادة ١٧ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره وعلى وزير الاسكان والتشييد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٣ (١٦ يوليه سنة ١٩٧٣) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧

في شأن مركز بحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمراني (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام المساملين الدينين
بالدولة ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ،

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين
في المؤسسات العلمية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الجهاز
الحكومي .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الهيئة
العامة للتخطيط العمراني ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة
الاسكان والتعمير ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن
تحديد تبعية معاهد البحوث المتخصصة التي كانت تابعة لوزير البحث
العلمي ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،
وبناء على ما رآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى « مركز بحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمرانى » تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها منطقة القاهرة الكبرى : وتقع وزير الاسكان والتعمير .

ويعتبر المركز من المؤسسات العلمية فى تطبيق احكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

مادة ٢ - يخضع المركز باجراء البحوث والدراسات الفنية من النواحي العلمية التطبيقية والتجريبية فى مجالات الاسكان والبناء والتخطيط العمرانى بقصد النهوض بها عن طريق تطويرها واستنباط الجديد منها وتقديم المشورة للأجهزة الحكومية والعامة ، والقطاعات الخاصة للأمثل من الأساليب والمواصفات الفنية وشروط التنفيذ فى تلك المجالات ، وله على الأخص فيما تطلب هذه الأجهزة والقطاعات القيام بما يلى :

(أ) فى مجال الاسكان :

١ - دراسة التصميمات المعمارية والانشائية للمباني السكنية ومباني الخدمات والمباني العامة بهدف تطويرها بما يتلاءم مع الظروف الطبيعية والصحية والاجتماعية ويؤدى الى تحسين مستوياتها والاقتصاد فى التكاليف لتناسب مع الظروف الاقتصادية للبلاد والدخول المتاحة للمواطنين وذلك بالاشتراك مع الجهات المعنية .

٢ - دراسة التكوين المعماري والانشائي للمباني بغرض وضع القاييس والمعايير للعناصر المعمارية وتحديد الحد الأقصى للجهات المختلفة

التي تسمح بها مواد البناء مع حسن استخدامها ، خفض تكاليف الإنشاء وتكاليف الصيانة دورية والعامة مع زيادة العمر الإقتصادي لها .

٣ - الاشتراك في بحوث التنظيم للمكونات المعمارية في الأبنية المتماثلة والعناصر والوحدات سابقة التجهيز مكونة للمنشآت المختلفة .

٤ - تطوير نظريات الإنشاء في التصميمات بهدف الاقتصاد في استعمال مواد البناء وخفض تكاليف الإنشاء .

(ب) في مجال البناء :

١ - دراسة خواص مواد البناء المختلفة ومقاومتها للمؤثرات والعوامل المختلفة ومدى صلاحيتها لشتى أغراض البناء والتشييد .

٢ - إجراء البحوث اللازمة لتحسين خواص مواد البناء وتلافي عيوبها ورفع كفاءتها مع ضغط تكاليف الإنتاج وتاحة أكبر قدر للاستفادة منها .

٣ - استحداث مواد البناء من الخامات الطبيعية والمخالفات الصناعية والزراعية بهدف استنباط بدائل للمواد المستعملة .

٤ - دراسة الطول الهندسية والاقتصادية للملءة الأعمال الإنشائية وأعمال البناء المختلفة للظروف المحلية والبيئية .

٥ - دراسة طرق البناء والتشييد التقليدية والعمل على تطويرها ورفع كفاءتها مع خفض تكاليف التنفيذ وإدخال أسلوب الميكنة .

٦ - دراسة طرق التأسيس المناسبة لطبيعة مواد التربة وميكانيكيتها وللظروف الإنشائية المختلفة .

٧ - دراسة أسس التصميم وشروط التنفيذ لمختلف أعمال البناء والإنشاء وإجراء ألتجارب العملية لتطويرها وتحسينها وزيادة كفاءتها .

٨ - الاشتراك في وضع خطط البحوث والدراسات التطبيقية التي تقوم بها الهيئات العامة والدراسات أو أي جهات أخرى في مجال صناعة مواد البناء وتطوير طرق الإنشاء .

(ج) في مجال التخطيط العمراني :

- ١ - اجراء البحوث الخاصة بالمخططات العمرانية في التجمعات الحضرية والريفية بما يكفل أفضل استخدام .
- ٢ - دراسة اشتراطات وقواعد استعمال الأراضي للأغراض المختلفة مع الأخذ في الاعتبار الحفاظ على الرقعة الزراعية .
- ٣ - تحديد ممدلات مباني الخدمات العامة في التجمعات السكنية بما يوفر بيئة ملائمة .

وتكون مباشرة المركز لاختصاصه في مجال التخطيط العمراني بالاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني وغيرها من الجهات المعنية وبالتعاون معها .

(د) في مجال التدريب :

- ١ - التعاون مع انجهاث المعنية في وضع وتنفيذ سياسة تدريبية لوفاء باحتياجات قطاعات البناء والتشييد من المهندسين والفنيين ورفع كفايتهم الانتاجية .
- ٢ - دراسة وتنفيذ سياسة التدريب على تشغيل وصيانة الآلات الميكانيكية المستخدمة في أعمال البناء والتشييد .
- ٣ - يشكـل مجلس ادارة المركز عنـى النحو الآتي :

رئيس مجلس الادارة رئيسا

أعضاء	{	مدير المركز
		الأمين العام للمركز
		ثلاثة من مديري الإدارات الرئيسية للبحوث بالمركز
		يفتخارهم وزير الإسكان والتعمير

ثلاثة من رؤساء مجالس ادارة الهيئات واشرركات التابعة
ولوزارة الاسكان والتعمير يختارهم الوزير
رئيس جهاز بناء وتنمية لقرية المصرية
ممثل لوزارة الأوقاف يختاره وزير الأوقاف
ثلاثة من رؤساء مجالس ادارة شركات مواد البناء
والحراريات يختارهم وزير الاسكان والتعمير
ممثل لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا يختاره وزير
الدولة للبحث العلمى والطاقة الذرية
ثلاثة من أساتذة الجامعات والمعاهد العليا المتخصصين
يختارهم وزير التعليم
ثلاثة من ذوى الخبرة فى مجالات نشاط المركز يختارهم
وزير الاسكان والتعمير

وتكون مدة العضوية بالنسبة الى الأعضاء المختارين غير المعينين بحكم
وظائفهم سنتين قابلة للتجديد •

ويصدر بتعيين رئيس مجلس الادارة ومدير المركز وتحديد مرتباتهما
قرار من رئيس الجمهورية •

مادة ٤ - مجلس اداة المركز هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه
وتصريف أموره، وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراضه
ويكون له على الأخص •

١ - اقتراح السياسة العامة التى يدير عليها المركز •

٢ - إصدار اللوائح الداخلية والقرارات التنظيمية المتعلقة بالشئون
المالية والإدارية للمركز والعاملين به دون التقييد بالقواعد الحكومية •

٣ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية والحساب الختصاصى
للمركز •

٤ - اقتراح عقد القروض •

٥ - النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالمركز ومركزه المالي وما يرى وزير الإسكان والتعمير أو رئيس مجلس الإدارة عرضه من مسائل تدخل في اختصاص المركز .

ويجوز لمجلس أن يعهد ببعض اختصاصاته الى لجنة من بين أعضائه أو الى رئيس المجلس ، كما يجوز له أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة .

ولمجلس الإدارة أن يقرر قيام المركز بمباشرة أعماله خارج الجمهورية ويضع القواعد المنظمة لذلك .

مادة ٥ - ينعقد مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر وكلماً رأى وزير الإسكان والتعمير أو رئيس المجلس ضرورة لذلك ، وإذا حضر الوزير اجتماع المجلس تكون له رئاسة الجلسة .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتدون القرارات التي يصدرها المجلس في محضر يوقعه الرئيس .

مادة ٦ - يبلغ رئيس مجلس الإدارة قرارات المجلس الى وزير الإسكان والتعمير خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لاعتمادها .

مادة ٧ - يتولى رئيس مجلس إدارة المركز ادارته وتصريف شؤونه وفقاً لأحكام قانون الهيئات العامة وهذا القرار واللوائح التي يصدرها مجلس الإدارة ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض المركز وعن تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

وله أن يفوض مدير المركز أو الأمين العام أو أحد مديري الإدارات الرئيسية للبحث في بعض اختصاصاته .

ويمثل رئيس مجلس الادارة المركز في صلاته بالغير وأمام القضاء .
مادة ٨ - يصدر بتحديد اختصاصات مدير المركز والأمين العام
ومسؤولياتهما قرار من مجلس الادارة .

مادة ٩ - تتكون موارد المركز من :

١ - الاعتمادات التي تدرج له في موازنة الدولة .

٢ - الايرادات الناتجة عن مباشرة نشاطه والإتعاب التي يستحقها
نظير ما يؤديه من أعمال لصالح الغير في حدود اختصاصه ووفقا لما
يحدده مجلس الادارة .

٣ - الهبات والتبرعات التي يقيتها مجلس الادارة .

٤ - للقروض .

وينشأ بالمركز حساب مستقل توزع به حصيلة موازده من البنود ٢ ،
٣ ، ٤ يخصص للاتفاق على البحوث والدراسات التي يجريها المركز ،
ويضع مجلس الادارة قواعد واجراءات التصرف في أموال هذا الحساب ،
دون التقيد بالقواعد الحكومية .

وتعتبر أموال المركز من جميع الوجوه أموالا عامة .

مادة ١٠ - تكون للمركز موازنة تتبع في وضعها للقواعد المعمول
بها بالنسبة الى الموازنة العامة للدولة كما يكون له حساب ختامي ، وتبدأ
سنته المالية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها .

ويعد رئيس مجلس الادارة أو من ينييه مشروع الموازنة ويعرضه
على مجلس الادارة لاقراءه في المواعيد المقررة لذلك .

مادة ١١ - تتبع في مراقبة ومراجعة حسابات المركز أحكام القوانين
والقرارات الصادرة في شأن مراقبة ومراجعة حسابات الهيئة العامة .

مادة ١٢ - تسرى على الباحثين والعلميين في المركز أنقواعد المقررة في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرآن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الخاصة بتعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

وتسرى على غيرهم من العاملين بالمركز أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقرآن رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

مادة ١٣ - ينقل الى المركز بحالاتهم جميع العاملين بمعهد بحوث البناء كما ينقل إليه العاملون بالادارة العامة للبحوث تقنية والمعامل المركزية بوزارة الاسكان والتعمير الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الاسكان والتعمير .

مادة ١٤ - تتخذ اجراءات نقل الاعتمادات المالية الخاصة بالوظائف التي تنتقل الى المركز من وزارة الاسكان والتعمير والتي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الاسكان والتعمير بالاتفاق مع وزير المالية .

وتؤول الى المركز نقلا من وزارة الاسكان والتعمير الاموال والمعدات والأجهزة والمعامل التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الاسكان والتعمير . ويحل المركز محل معهد بحوث البناء فيما له من حقوق وما عليه من التزامات .

مادة ١٥ - يستمر العمل في المركز بالنظم واللوائح والقرارات المعمول بها في معهد بحوث البناء فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار ، وذلك الى أن يصدر مجلس الادارة اللوائح الخاصة بالمركز .

مادة ١٦ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في أول صفر سنة ١٣٩٧ (٢٠ يناير سنة

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	لواء التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

للتعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النصر المعدل	مكان النشر ص	إداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان التشريع ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تلوث البيئة

- القسم الأول - في شؤون البيئة والمحميات الطبيعية •
 - القسم الثاني - في حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث •
 - القسم الثالث - في حماية الهواء من التلوث •
 - القسم الرابع - في منع تلوث مياه البحر •
 - القسم الخامس - في الاتفاقيات الدولية للحماية من التلوث •
-

التسمم الأول في شئون البيئة والمحميات الطبيعية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢
بإنشاء جهاز لشئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم
رئاسة مجلس الوزراء واختصاصات وزير شئون مجلس الوزراء ،
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل لجنة
لشئون البيئة وتحديد اختصاصاتها ،

قرر :

- مادة ١ - ينشأ برئاسة مجلس الوزراء جهاز لشئون البيئة .
- مادة ٢ - يكون الجهاز هو حلقة الاتصال بين رئاسة مجلس الوزراء
ومختلف الوزارات والجهات في مجال الحفاظ على البيئة .
- مادة ٣ - يتولى الجهاز دراسة واعداد الموضوعات المتعلقة بحماية
البيئة والتي تعرض على اللجنة العليا للسياسات أو على لجنة شئون
البيئة ومتابعة تنفيذ البرامج والخطط المعتمدة ، وله في سبيل ممارسة
أعماله الاتصال بالوزارات والجهات المختلفة ، ويختص بما يأتي .

٦٠٢ تلوث البيئة

- ١ - اعداد مشروع الخطة القومية للدراسات البيئية واقتراح أولويات تنفيذها ، وتعتمد الخطة من اللجنة العليا للسياسات .
- ٢ - ابلاغ الجهات المعنية بالتوجهات والمعلومات اللازمة في شأن تنفيذ الخطة القومية لحماية البيئة والدراسات البيئية ، ومتابعة ما تتخذه هذه الجهات من اجراءات وخطوط في سبيل تنفيذ هذه الخطة .
- ٣ - دراسة التشريعات البيئية في الدول المتقدمة واعداد مشروعات التشريعات البيئية في ضوء ما يتناسب منها والبيئة المصرية .
- ٤ - اعداد البرامج الاعلامية اللازمة لزيادة الوعي البيئي على المستوى القومي .
- ٥ - دراسة وتحليل الاقتراحات المتصلة بشئون البيئة ، المقدمة من الجهات العلمية المتخصصة .
- ٦ - تنظيم تبادل المعلومات البيئية في الداخل والخارج لصالح الجهات الوطنية المعنية .
- ٧ - دراسة واقتراح المعايير والمواصفات القياسية والشروط المطلوب توافرها ومراعاتها لحماية المواطنين والعاملين من أخطار تلوث البيئة .
- ٨ - اقتراح دعم الجهات الوطنية المعنية بشئون البيئة .
- مادة ٤ - يلحق بالجهاز عدد كاف من العاملين المختصين بالشئون البيئية ، ونوزير شئون مجلس الوزراء أن يندب للعمل بالجهاز من يرى الاستانة به من ذوى الكفاية العلمية المتصلة بعمل الجهاز أو من غيرهم من العاملين الذين يحتاجهم الجهاز ، وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنظيم العمل به .
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ربيع الأول سنة ١٤١٣ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٩٢) -

حسنى مباركة

قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣

في شأن المحميات الطبيعية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يقصد بالمحمية .نطبيية في تطبيق أحكام هذا القانون أى مساحة من الأرض أو المياه الساحلية أو الداخلية تتميز بما تضمه من كائنات حية نباتات أو حيوانات أو أسماك أو ظواهر طبيعية ذات قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية ويصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء (٢) .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣١ تابع ١ في ١٩٨٣/٨/٤ .

(٢) صدرت عدة قرارات لرئيس مجلس الوزراء بإنشاء محميات طبيعية فيما يلى بيانها :

- القرار رقم ١٠٦٨ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء محمية طبيعية بمنطقة رأس محمد وجزيرتى تيران وصنافير بمحافظة جنوب سيناء (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/١١/٢٦ - العدد ٢٦٨) .

- القرار رقم ١٤٢٩ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء محميتين طبيعيتين فى منطقة بحيرة البردويل (الزرائق وسنجة البردويل) ومنطقة الأحراش الساحلية الممتدة من العريش الى الحدود الدولية برفح بمحافظة شمال سيناء (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/١٠/٢٧ - العدد ٢٤٣) .

- القرار رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء محميات طبيعية فى منطقة علية بمحافظة البحر الاحمر (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٥/٤ - العدد ١٠٤) والمعدل بالقرار رقم ١١٨٦ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/١٠/٧ - العدد ٢٢٥) .

- القرار رقم ٦٧١ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء محمية طبيعية فى منطقة العيمد بمحافظة مطروح (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٦/٢٣ - العدد ١٤٠) .

مادة ٢ - يحظر القيام بأعمال أو تصرفات أو أنشطة أو إجراءات من شأنها تدمير أو إتلاف أو تدهور لبيئة الطبيعية . أو الأضرار بالحياة البرية أو البحرية أو النباتية أو المساس بمستواها الجمالى بمنطقة المحمية .

ويحظر على وجه الخصوص ما يلى :

صيد أو نقل أو قتل أو زعاج الكائنات البرية أو البحرية ، أو القيام بأعمال من شأنها القضاء عليها .

صيد أو أخذ أو نقل أى كائنات أو مواد عضوية مثل الضفادع أو أو الشعب المرجانية أو النصفور أو التربة لأى غرض من الأغراض .
إتلاف أو نقل النباتات الكائنة بمنطقة المحمية .

إتلاف أو تدمير انتكوينات الجيولوجية أو الجغرافية ، أو المناطق التى تعتبر موطناً لفصائل الحيوان أن النبات أو لتكاثرها .
إدخال أجناس غريبة لمنطقة المحمية .

تلويث تربة أو مياه أو هواء منطقة المحمية بأى شكل من الأشكال .

كما يحظر إقامة المباني أو المنشآت أو شق الطرق أو تسير المركبات أو ممارسة أية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية فى منطقة المحمية

- القرار رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء محمية طبيعية بجزر سالوجا وغزال والجزر الصغيرة بينهما بمحافظة أسوان (الوقائع المصرية فى ١٣/٨/١٩٨٦ - العدد ١٨٤) .

- القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء محمية طبيعية بمنطقة اشتوم الجبل وجزيرة تنيس بمحافظة بورسعيد (الوقائع المصرية فى ٤/٥/١٩٨٨ - العدد ١٠٤) .

الا بتصريح من لجهة الادارية المختصة وفقا للشروط والقواعد والاجراءات
التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس الوزراء (١) .

مادة ٣ - لا يجوز ممارسة أية أنشطة أو تصرفات أو أعمال أو
تجارب في المناطق المحيطة بمنطقة المحمية والتي يصدر بتحديددها قرار من

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ
بعض احكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١١/١٦/١٩٨٣
- العدد ٢٦٨) ونص على ما يأتى :

مادة ١ - يكون جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء الجهة الادارية
المختصة بتنفيذ احكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات
الطبيعية والقرارات المنفذة له .

مادة ٢ - يكون لجهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء أن ينشئ فروعاً
له بالمحافظات التي توجد بها المحميات على أن يتولى ادارة الفرع مجلس
تنفيذى يصدر بتشكيله وتنظيم العمل به قرار من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٣ - يتولى جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء بالإضافة
للاختصاصات الواردة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه التنسيق
مع الجهات الادارية المختلفة التي تباشر نشاطها بمناطق المحميات أو المناطق
المحيطة بها أو يتصل نشاطها بهذه المناطق ، وعليه اخطار هذه الجهات
بكافة القرارات الصادرة في شأن المحميات الطبيعية والمنطق المحيطة بها
وفقاً لاحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر .

مادة ٤ - يلحق الصندوق المنشأ بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ المشار
اليه بجهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء ويطلق عليه اسم « صندوق المحميات
الطبيعية » وتؤول اليه الاموال والهبات التي تقرر للمحميات ورسوم زيارتها
ان وجدت ، وحصيله الغرامات الناتجة عن تطبيق احكام القانون ، ويضع
الوزير المختص الخطة الدخلية للصندوق بالاتفاق مع وزير المالية .

ويكون التصرف في أموال الصندوق لتحقيق الأغراض التالية :

تدعيم ميزانية الجهات التي تتولى تنفيذ احكام هذا القانون .

- المساهمة في تحسين بيئة المحميات .

- اجراء الدراسات والبحوث الضرورية في هذا المجال .

- صرف مكافآت لمرشدى ولضابطى الجرائم التي تقع بالمخالفة
لاحكام القانون .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره .

من الوزير المختص (١) بناء على اقتراح جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء، اذا كان من شأنها التأثير على بيئة المحمية أو المظاهر الطبيعية بها الا بتصريح من الجهة الادارية المختصة .

مادة ٤ - يعهد الى الجهة الادارية التى يصدر بتحديد قرار من رئيس مجلس الوزراء بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له بهدف المحافظة على المحميات وحمايتها ، وللجهة المذكورة أن تنشئ فروعها لها بالمحافظات التى توجد بها لمحميات ، وتختص بما يأتى :

اعداد البرامج والدراسات اللازمة للنهوض بمنطقة المحمية الطبيعية .
رصد المظاهر البيئية ، واجراء حصر للكائنات البرية والبحرية فى منطقة المحمية وانشاء سجل خاص بكل محمية .

ادارة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بمنطقة المحمية .
اعلام انجهمور وتثيقفه بأهداف وأغراض انشاء المحميات الطبيعية .
تبادل المعلومات والخبرات مع الدول والهيئات الدولية فى هذا المجال .

ادارة أموال الصندوق المشار اليه فى المادة السادسة .

مادة ٥ - يجوز لجمعيات حماية البيئة المشهرة وفقاً للقانون اللجوء الى الأجهزة الادارية والقضائية المختصة بغرض تنفيذ أحكام القانونين وقرارات المتعلقة بحماية المحميات الطبيعية .

مادة ٦ - ينشأ صندوق خاص تؤول اليه الأموال والهبات والاعانات التى تقرر للمحميات ورسوم زيارتها ان وجدت وكذا حصيله الغرامات

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٨٣ ونص فى مادته الاولى على أن يعتبر رئيس مجلس الوزراء المختص فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/١٢/١ - العدد ٤٨) .

الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون ، وتخصص جميع هذه الأموال
للاغراض التالية :

- تدعيم ميزانية الجهات التي تتولى تنفيذ أحكام هذا القانون
- المساعدة في تحسين بيئة المحميات
- إجراء الدراسات والبحوث الضرورية في هذا المجال
- صرف منافع لرشدى ونصابى الجرائم تقع بالمخالفة لأحكام
القانون

مادة ٧ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون
آخر ، يعاقب كل من يخلف ، حكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون
والمقررات المنفذة له بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على خمسة
آلاف جنيه وبالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بأحدى هاتين العقوبتين

وفي حالة العود يعاقب المخلف بغرامة لا تقل عن ٣٠٠٠ جنيه ولا تزيد
على عشرة آلاف جنيه وبالحبس مدة لا تقل عن سنة أو بأحدى هاتين
لعقوبتين

ويحكم ، فضلا عن ذلك بتحميل المخالف بنفقات الإزالة أو الإصلاح
التي تحددها الجهة الإدارية المختصة أو فروعها بالمحافظات ومصادرة
الآلات أو الأدوات أو الأجهزة التي استخدمت في ارتكاب المخالفة

مادة ٨ - تحصل غرامات ونفقات الإزالة بالطريق الإدارى وبصفة
فورية

مادة ٩ - يكون لموظفى الجهات الإدارية المختصة القائمين على تنفيذ
هذا القانون والقرارات المنفذة له الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير

٦٠٨ تلوث البيئة

المعدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة
للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٠ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد
ثلاثة اشهر من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شوال سنة ١٤٠٣ (٣١ يولييه سنة

١٩٨٣) .

القسـم الثـانى

فى حمایة نهر النيل والمجارى المائية من التلوث

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢

فى شأن حمایة نهر النيل والمجارى المائية من التلوث (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعتبر من مجارى المياه فى تطبيق أحكام هذا القانون •

(أ) مسطحات المياه العذبة وتشمل :

١ - نهر النيل وفرعيه والاقوار •

٢ - الرياحات والترع بجميع درجاتها والجنايات •

(ب) مسطحات المياه غير العذبة وتشمل :

١ - المصارف بجميع درجاتها •

٢ - البحيرات •

٣ - انبرك والمسطحات المسائية المطلقة والسياحات •

(ج) خزانات المياه الجوفية •

مادة ٢ - يحظر صرف أولقاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية ومن عمليات

(١) الجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٦/٢٦ - العدد ٢٥ مكرر •

(م ٣٩ - موسوعة مصر ج ١٢)

الصرف الصحي وغيرها في مجارى المياه على كامل أطوالها ومسطحاتها
الابعد للحصول على ترخيص من وزارة الري في الحالات ووفق الضوابط
والمعايير التي يصدر بها قرار من وزير الري بناء على اقتراح وزير الصحة
ويتضمن الترخيص الصادر في هذا الشأن تحديد للمعايير والمواصفات
الخاصة بكل حالة على حدة .

مادة ٣ - تجرى أجهزة وزارة الصحة في معاملها تحليلا دوريا
لعينات من المخلفات السائلة المعالجة من المنشآت التي رخص لها بالصرف
في مجارى المياه وذلك في المواعيد التي تحددها بالإضافة الى ما تطلبه
وزارة الري من تحليل في غير المواعيد الدورية .

وتكون أجهزة وزارة الصحة مسئولة عن أخذ العينات وتحليلها على
نفقة المرخص له الذي يجب أن يودع مبلغا لدى الوزارة يتم تحديده طبقا
لنوعية المخلفات على ذمة تكاليف أخذ العينات ونقلها وتحليلها .

ويتم اخطار وزارة الري وصاحب الشأن بنتيجة التحليل ، فاذا تبين
ان المخلفات السائلة التي تصرف في مجارى المياه مخالفة للمعايير وللمواصفات
المنصوص عليها بالترخيص الممنوح ولا تمثل خطورة فورية وجب على
صاحب الشأن خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاره بذلك أن يتخذ
وسيلة لعلاج المخلفات لتصبح مطابقة للمواصفات والمعايير المحددة وان
يتم فعلا خلال هذه المهلة اجراء المعالجة واختبارها .

واذا لم تتم المعالجة عند انتهاء مهلة الثلاثة أشهر أو ثبت عدم
صلاحيتها قامت وزارة الري بسحب الترخيص الممنوح لصاحب الشأن
ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإداري .

أما اذا تبين من نتيجة تحليل العينات انها تخالف المواصفات
والمعايير المحددة وفقا لأحكام هذا القانون وبصورة تمثل خطرا فوريا
على تلوث مجارى المياه فيخطر صاحب الشأن بإزالة مسببات الضرر

فوراً والا قدمت وزارة الري بدك على نفقته أو قامت بسحب الترخيص الممنوح له ووقت الصرف على مجرى المياه بالطريق الإداري .

مادة ٤ - لا يجوز التصريح ب إقامة اية منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف في مجرى المياه .

ومع ذلك يجوز لوزارة الري دون غيرها - عند انضرورة وتحقيقا لمصالح العام - التصريح باقامة هذه المنشآت اذا انقرمت .نجهة المستخدمة لها بتوفير وحدات لمعالجة هذه المخلفات بما يحقق المواصفات والمعايير المحددة وفقاً لأحكام هذه القانون ، وعلى أن يبدأ تشغيل وحدات المعالجة فور بدء الاستفادة بالمنشآت ، وتسرى أحكام المادة (٣) من هذا القانون على هذه المنشآت .

وتمنح المنشآت القائمة مهلة عام من تاريخ العمل بهذا القانون لتدبير وسيلة لمعالجة مخلفاتها والا سحب لترخيص الممنوح لها ، ووزارة الري في هذه الحالة اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف تصرف على مجرى المياه بالطريق الإداري ودون .لاخلال بالمعقوبات الواردة بهذا القانون .

مادة ٥ - يلتزم ملاك العائمات السكنية والسياحية وغيرها الموجودة في مجرى النيل وقرعيه بايجاد وسيلة لعلاج مخلفاتها أو تجميعها في أماكن محددة ونزحها والقائها في مجارى أو مجمعات الصرف الصحي ولا يجوز صرف أى من مخلفاتها على النيل أو مجارى المياه .

ويتولى مهندسو الري المكلفون بتطبيق أحكام هذا القانون كل في دائرة اختصاصه التفتيش الدوري على هذه العائمات فاذا تبين مخالفتها لأحكام هذه المادة يعطى ملاك العائمة مهلة ثلاثة أشهر لاستخدام وسيلة للعلاج وإزالة مسببات الضرر فاذا لم يتم ذلك بعد انتهاء المهلة المحددة يلغى ترخيص العائمة .

مادة ٦ - تختص وزارة الري بإصدار تراخيص إقامة العائمات

الجديدة وتجديد تراخيص العائمات القائمة ، كما تختص بإقامة أية منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف في مجارى المياه •

مادة ٧ - يحظر على الوحدات النهرية المتحركة المستخدمة لنقل أو انسياحة أو غيرها السماح بتسرب الوقود المستخدم لتشغيلها في مجارى المياه •

وتسرى على هذه الوحدات أحكام المادة (٥) من هذا القانون •

مادة ٨ - يتولى مرفق الصرف الصحى وضع نموذج أو أكثر لوحداث معالجة المخلفات النزجة والسائلة من المصانع والمساكن والمنشآت الأخرى والعائمات والوحدات النهرية بما يحقق مطابقتها للمواصفات والمعايير المحددة وفقا لأحكام هذا القانون •

مادة ٩ - يلتزم طالب الترخيص بأن يقدم لوزارة الري ما يثبت قيامه بتدبير وحدة معالجة المخلفات وشهادة من مرفق الصرف الصحى بمماينته لوحدة المعالجة وصلاحيته •

مادة ١٠ - على وزارة الزراعة عند اختيارها واستخدامها لأنواع المواد الكيماوية لمقاومة الآفات الزراعية مراعاة ألا يكون من شأن استعمالها تلوث مجارى المياه بما ينصرف اليها من هذه المواد الكيماوية سواء بالطريق المباشر خلال اجراء عملية الرش أو مختلطا بمياه صرف الأرضى الزراعية أو عن طريق غسل معدات وأدوات الرش أو حاويات المبيدات في مجارى المياه ، وفق المعايير التى يتفق عليها بين وزارات الزراعة والري والصحة •

مادة ١١ - على وزارة الري عند اختيارها لأنواع المواد الكيماوية لمقاومة الحشائش المائية مراعاة ألا يكون من شأن استعمالها أحداث تلوث لمجارى المياه ، وعليها في جميع الأحوال أن تتخذ الاحتياطات اللازمة قبل وأثناء وبعد اجراء عملية المعالجة بالمواد الكيماوية لمنع استخدام مياه

المجرى المائى الذى تجرى به المعالجة حتى تتأكد من زوال تأثير هذه المواد على نوعية المياه وسلامة استخدامها لجميع الأغراض .

مادة ١٢ - لا يجوز إعادة استخدام مياه المصارف مباشرة أو بالخلط بالمياه العذبة لأى غرض من الأغراض الا بعد ثبوت صلاحيتها لهذا الغرض ، ونوزارة الري بعد أخذ رأى وزارة الصحة اتخاذ اجراءات معالجة مياه المصارف التى تقرر إعادة استخدام مياهها .

مادة ١٣ - تتولى ادارة شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة الداخلية عمل دوريات تفتيش مستمرة على طول مجارى المياه ومساعدة الأجهزة المختصة فى ضبط المخالفات وفى ازالة أسباب التلوث والإبلاغ عن أية مخالفات لأحكام هذا القانون .

مادة ١٤ - ينشأ صندوق خاص تتولاه حصيله الرسوم والغرامات والتكاليف الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون ويصرف منه على الحالات الآتية :

- تكليف الإزالة الادارية للمخالفات .
- مساعدات للجهات التى تقوم بإنشاء محطات معالجة المخلفات قبل الصرف .
- اجراء الدراسات والبحوث المعملية .
- مكافآت لمرشدين والضابطين للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون .

مادة ١٥ - تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الرسوم التى تستحق تنفيذاً لأحكام هذا القانون بما لا يجاوز الحدود القصوى الواردة فى الجدول المرفق به كما تحدد اللائحة المصروفات المستحقة لتنفيذ أحكام هذا القانون ويجوز تحصيلها بطريق الحجز الإدارى .

مادة ١٦ - مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بقانون العقوبات يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ فقرة أخيرة ، ٤ ، ٥ ، ٧ من هذا القانون والقرارات المنفذة لها بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه بأحدى هاتين العقوبتين ، وفي حالة تكرار المخالفة تضاعف العقوبة ، ويجب على المخالف إزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها في الميعاد الذي تحدده وزارة للرى ، فإذا لم يقم المخالف بالإزالة أو التصحيح في الميعاد المحدد يكون لوزارة الرى اتخاذ إجراءات الإزالة أو التصحيح بالطريق الإداري وعلى نفقة المخالف وذلك دون إخلال بحق الوزارة في إلغاء الترخيص .

مادة ١٧ - يصدر وزير الرى الأتلة التنفيذية لهذا القانون بعد أخذ رأى الوزارات المعنية الأخرى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

مادة ١٨ - تلغى المواد ١٠ : ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٩ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٣ فى شأن صرف التخلفات المسائلة كما ينهى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ١٩ - يكون لمهندسى الرى الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الرى صفة مأمورى الضبط بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والتي تقع فى دائرة اختصاصهم (١) .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٤٢٦٧ لسنة ١٩٨٢ ونص فى مادته الأولى على ما يأتى :

« يخول السادة مهندسو مراكز الرى ومهندسو تفتيش النيل بوزارة الرى كل فى دائرة اختصاصه صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه » .

كما صدر قرار وزير العدل رقم ١٣٩٩ لسنة ١٩٨٧ ونص فى مادته الأولى على ما يأتى :

مادة ٣٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ شعبان سنة ١٤٠٢ (٢١ يونيو سنة ١٩٨٢) .

« بخول السادة مهندمو مراكز صيانة الصرف بوزارة الري - كل في دائرة اختصاصه - صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث » .

قرار وزير الري

رقم ٨ لسنة ١٩٨٣

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢

في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث (١)

وزير الري

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المخلفات
النسائلة .

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة ،

وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والمصرف ،

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى
المائية من التلوث ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٨٠ باعادة تنظيم
وزارة الري :

وبناء على ما أرتآه مجلس الدولة :

قرر :

الباب الأول

في التعريفات

مادة ١ - في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه
يقصد بمجارى المياه ما يأتى :

١ — نهر النيل وفرعيه : المجرى الأساسى للنيل بدءاً من الحدود الدولية مع السودان حتى مصب فرعى دمياط ورشيد بالبحر المتوسط .

٢ — الأخوار : التفريعات الجانبية لمجرى النيل داخل انجر .

٣ — انرياحات : الترع الكبرى الناقلة للمياه من أمام تناهر الدلتا والمغذية لشبكة الترع بالوجه البحرى .

٤ — الترع : الترع الكبيرة والصغيرة بجميع تفريعاتها حتى المساقى الحلقية .

٥ — الجنايات : ترع التوزيع الموازية أو المجاورة الآخذة من ترع التوصيل الرئيسية الناقلة لمياه اترى .

٦ — المصارف : المصارف الكبيرة والصغيرة بجميع تفريعاتها حتى لمصارف الحلقية والمصارف المغطاة .

٧ — البحيرات : البحيرات المتصلة بالبحار أو المغلقة .

٨ — البرك : المسطحات المائية الكبرى المغلقة التى تصب فيها مجارى مائية .

٩ — المسطحات المائية المغلقة : المنخفضات المليئة بالمياه والمتصلة بمجارى مائية .

١٠ — السياحات : الأراضي المنخفضة حول البحيرات التى تصب فيها مجارى صرف .

و جميع المجارى المائية الثلاثة : الأخيرة مصدرها مياه الصرف .

١١ — خزانات المياه الجوفية : خزانات المياه الجوفية داخل الحدود المصرية .

١٢ — المخلفات الصلبة : جميع المواد الصلبة سواء كانت ناتجة عن النفايات أو القمامة أو مواد الكسح أو المخلفات الجافة أو كسر الأحجار

أو مخلفات المبنى أو الورش أو أية مواد صلبة مختلفة عن الأفراد أو المبنى السكنية وغير السكنية حكومية أو خاصة سواء كانت تجارية أو صناعية أو سياحية أو عامة كذلك وسائل النقل .

١٣ - المخلفات السائلة :

١ - المخلفات الصادرة عن المحال الصناعية وتطبق عليها المعايير الخاصة بالمخلفات الصناعية السائلة .

عليها المعايير الخاصة بالمخلفات الصناعية السائلة .

٢ - المخلفات الآدمية أو الحيوانية الناتجة عن عمليات تنقية المجارى (الصرف الصحى) أو شبكاتها أو من عقارات أو منشآت أخرى كالمحال العامة والتجارية والصناعية والسياحية ثابتة أو متحركة أو عائمة .

٣ - المخلفات الحيوانية السائلة الناتجة عن عمليات الذبح والسلخات والمجازر ومزارع الدواجن والحفائر وغيرها .

١٤ - يقصد بالمشأة جميع العقارات والمحال والمنشآت التجارية أو الصناعية أو السياحية حكومية أو غير حكومية .

الباب الثانى

فى الترخيص بصرف المخلفات

السائلة المعالجة الى مجارى المياه

مادة ٢ - لا يجوز استخدام جوانب المسطحات المائية - أيا كان نوعها كأمكان لجمع المخلفات الصلبة أو التخلص منها أو نقل أو تشوين المواد القابلة للتساقط أو التطاير إلا فى الأماكن التى يصدر بها ترخيص من وزارة الرى بناء على طلب يتقدم به صاحب الشأن .

مادة ٣ - لا يجوز تشوين أو تخزين أو تفريغ مواد كيميائية أو

سامة على جوانب مجرى المياه الا في الأمانن السابق 'الترخيص بها بالنسبة
لأى الترخيص انقائمة ، ويكون تجديد هذه الترخيص واستخراج الجديدة
بمصرعة وزارة ائرى .

مادة ٤ - يجب ألا تحتوي المخلفات الصناعية السائلة التى يرخص
بصرفها الى مجارى المياه على أية مبيدات كيمائية أو مواد مئعة أو مواد
تطفو فى المجرى المائى ٠٠ أو أية مادة تشكل ضرراً على الانسان أو الحيوان
أو النبات أو الأسماك أو الطيور أو تؤثر على صلاحية المياه للشرب أو
الأغراض المنزلية أو الصناعية أو الزراعية .

مادة ٥ - (١) - (مستبدلة بقرار وزير الرى رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٥)
لا يجوز الترخيص فى صرف أية مخلفات آدمية أو حيوانية أو مياه الصرف
الصحى الى مسطحات المياه العذبة الواردة بالمادة (١) من ائقانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه أو خزانات المياه الجوفية . ومع ذلك يجوز
لوزير الرى الترخيص فى صرف مخلفات العائمت المتحركة والوحدات
النهرية الى مجارى 'ياه العذبة والمياه الجوفية بعد معالجتها طبقاً للمعايير
وفقا للشروط والضوابط الآتية بيانها : على أن يؤدى مالك العائمة أو
الوحدة النهرية الرسم المقرر بالمادة ٨١ من هذه اللائحة .

المعايير والمواصفات

البيان

٧ - ٨

درجة التركيز الأيونى لئلايدروجين

خمسة درجات فوق المعدل

درجة الحرارة

أن تكون خالية من المواد الملونة .

اللون

لا يقل عن ٢ ملليجرام / لتر .

الأكسجين الذائب

لا يزيد عن - ٢٠ ملليجرام / لتر .

الأكسجين الحيوى المئص

لا يزيد عن ٣٠ ملليجرام / لتر .

الأكسجين المستوك تيمانيا

(طريقة لئرمجفات)

- الأكسجين المستهلك كيميائياً
(طريقة الدايكرومات)
- لا يزيد عن ٦٠ ملليجرام / لتر •
- المواد العالقة
- لا يزيد عن ٣٠ ملليجرام / لتر •
- الكبريتيدات
- لا يزيد عن ٣٠ ملليجرام / لتر •
- الزيوت والشحوم
- لا تزيد عن ٢٠ ملليجرام / لتر •
- النيتريت
- معدوم •
- مجموعة المعادن الثقيلة متدرة كرماس لا يزيد عن ١٠ ملليجرام / لتر •
- الفحص الميكروسكوبى
- يجب أن تكون خالية من بويضات
الطفليات المعوية •
- العدد الاحتمالى للمجموعة القولونية لا يزيد عن ١٠٠ / ١٠٠ سم^٢ •
- المبيدات الحشرية بأنواعها •
- محدومة •
- ٢ — يجب تعقيم المخلفات بعد المعالجة وقبل صرفها الى مجارى
المياه العذبة ويفضل الأوزون •
- وفى حالة استخدام الكلور ومشتقاته يجب ألا يقل الكلور المتبقى بها
بعد عشرون دقيقة من اضافته ١/٢ ملليجرام / لتر ولا يزيد عن واحد
ملليجرام / لتر •
- ٣ — تصمم وحدات المعالجة للعائمت المتحركة بما يوفر نقاط أخذ
العينات قبل صرفها ويحظر صرف النجاسة الناتجة عن عملية المعالجة الى
المجرى المائى ويكون لمثلئ وزارة الصحة ومديريات الشئون الصحية الحق
فى دخول هذه القائمت والوحدات النهرية للتأكد من تشغيل وحدات
التبقيّة وأخذ العينات اللازمة •
- ٤ — يقدم مالك العائمة أو الوحدة النهرية الى وزارة الصحة (الادارة

العامة لصحة البيئة) الرسومات التفصيلية لوحداث المعالجة مصحوبة بدراسة مدى كفايتها ومطابقتها للمواصفات المقررة للحصول على الموافقة المبدئية عليها قبل صدور الترخيص .

٥ - يكون صرف المخلفات المعالجة و لمعقمة أثناء تحرك العائمات فقط ويحظر صرف المخلفات المعالجة أو غير المعالجة أثناء توقف العائمات والوحدات النهرية بالمراسى أو التوقف فى المجرى المائى لأى سبب كن .

٦ - عدم صرف أى مواد كىماوية أو زيوت أو عوادم تشفيل أو مخلفات جافة على المجرى المائى العذب بأى صورة من الصور سواء كانت الهائلة والوحدة النهرية ثابتة او متحركة .

٧ - وقف صرف المخلفات السائلة أو المعالجة للعائمات على المجرى المائية فى حالة أنخطر الداهم وذلك طبقاً لما يقرره وزير الصحة .

مادة ٦ - يحظر صرف كافة المخلفات الصناعية السائلة أو مياه الصرف المحى الى مسطحات المياه العذبة وخزانات المياه الجوفية . ويجوز لوزارة الرى الترخيص بصرف المخلفات الصناعية السائلة التى تمت معالجتها الى خزانات المياه الجوفية طبقاً للشروط والمواصفات والمعايير التى تحددها هذه اللائحة .

مادة ٧ - لا يجوز الترخيص بصرف مياه تبريد المكينات الى مجارى المياه الا اذا كانت المياه مأخوذة من نفس المجرى الذى تصب فيه أو من مصادر مماثل على الأقل من حيث نوعية المياه ، وبشرط أن تكون دائرة التبريد مغلقة ولا تختلط بمخلفات أية عملية من العمليات الصناعية أو غيرها وفى هذه الحالة لا يشترط مطابقتها للمواصفات والمعايير الخاصة بصرف المخلفات الصناعية الى مسطحات المياه العذبة أو غير العذبة الا غيما يتعلق بدرجة الحرارة ومعايير الزيوت والشحوم .

مادة ٨ - يحظر صرف أى مياه بها مواد مشبعة أو ما فى حكمها الى خزانات المياه الجوفية .

مادة ٩ - يجب أن تكون مسؤرة صرف المخلفات السائلة المعالجة التى يرخص بصرفها الى مجارى المياه فى مكان ظاهر وفوق أعلى منسوب المياه المجرى المائى .

مادة ١٠ - يشترط للترخيص بصرف المخلفات الصناعية المعالجة فى مجارى المياه أن تبعد مسورة الصرف مسافة لا تقل عن ثلاثة كيلو مترات أمام مأخذ مياه الشرب أو كيلوا مترا واحدا خلفها .

مادة ١١ - يجب عدم صرف مياه غسيل المرشحات من محطات تنقية مياه لاشرب الى المسطحات المائية بدون معالجة ، وعلى الجهات المختصة تدبير وسيلة المعالجة المناسبة .

مادة ١٢ - يقدم طلب الحصول على الترخيص بصرف المخلفات السائلة المعالجة على مجارى المياه الى مفتش رى الاقليم المختص التابع لوزارة الرى الذى تقع المنشأة فى دائرته ، ويقدم الطلب مستوفيا رسم الدفعة مرفقا به البيانات الآتية :

١ - اسم المنشأة وموقعها وعنوانها .

٢ - الترخيص الصادر للمنشأة المقامة أو رقم وتاريخ طلب الترخيص والموافقات التى صدرت فى شأنه .

٣ - اسم صاحب المنشأة .

٤ - النشاط الذى تزاوله المنشأة .

٥ - نوعية المخلفات السائلة المطلوب الترخيص بصرفها الى مجارى المياه .

٦ - نتيجة تحليل أجرى من مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر لعينة من هذه المخلفات في حانة المنشآت القائمة .

٧ - اسم الجرى المائى المجاور للمنشأة المقترح الصرف عليه .

٨ - الرسومات الهندسية التى توضح مواقع صرف المخلفات الى مجارى المياه أو الخزان الجوفى وأسلوب الصرف المقترح والمواصفات اللازمة .

٩ - أداء رسم نظر قيمته ٢٠ جنيهاً (عشرون جنيهاً) .

١٠ - أداء تأمين تحت حساب تكاليف أخذ العينات ونقلها وتحليلها بالقياسات الآتية .

سلسل	نوع المخلفات	قيمة التأمين
١ - مياه المجارى	٢٠٠ (مائتان جنيه)	
٢ - مخلفات صناعية سائلة :		
(أ) تصرف الى مسطحات المياه	٥٠٠ (خمسمائة جنيه)	
العذبة		
(ب) تصرف الى مسطحات المياه غير	٤٠٠ (أربعمائة جنيه)	
العذبة		

مادة ١٢ - يتولى مهندس الترى الذى تقع فى دائرة عمله المنشأة اجراء المعاينة اللازمة والدراسات الفنية الواجبة .

مادة ١٤ - على مهندس الرى المختص استطلاع رأى وزارة الصحة فى نتيجة التحليل لعينة من المخلفات السائلة المطلوب الترخيص بصرفها أو مدى مطابقة المخلفات المقترح صرفها للمعايير الواردة بهذه اللائحة .

مادة ١٥ - تتولى وزارة الصحة أخذ عينة أو عينات من المخلفات السائلة المعالجة في المواعيد التي تراها وتخطر وزارة الري بنتيجة التحليل مشفوعة برأى معادل وزارة الصحة على النموذج المشار اليه في المادة ٢٦ من هذه اللائحة .

مادة ١٦ - يصدر الترخيص من مدير عام الادارة العامة للري من واقع الفحص الفني ونتيجة التحليل .

مادة ١٧ - يتضمن الترخيص الصادر في هذا الشأن ما يأتي :
رقم الترخيص .

اسم المنشأة وموقعها .

اسم صاحب المنشأة .

المعايير والواصفات الخاصة التي يجب ألا تتجاوز نوعية المخلفات المرخص بصرفها .

اسم وموقع المجرى المائي المصرح بصرف المخلفات السائلة عليه .

كمية المخلفات السائلة المرخص بصرفها الى المجرى المائي (م^٣/ انيوم) .

عدد ومواقع الصرف المصرح بها .

مدة سريان الترخيص .

الرسوم المستحقة سنويا على ذمة الفحوص العملية وتحليل العينات .

مادة ١٨ - لا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على سنتين ويجب تجديد قبل انتهاء مدته بشهرين على الأقل . ويلغى الترخيص في حالة انقضاء مدته دون جديد .

مادة ١٩ - تخطر الجهات الآتية بصورة من الترخيص الممنوح :

١ - الادارة العامة للري المختصة .

٢ - مقدم طلب الترخيص .

٣ - الإدارة العامة لصحة البيئة بوزارة الصحة .

٤ - شرطة المسطحات المائية بوزارة الداخلية .

مادة ٢٠ - على وزارة الري في حالة عدم موافقتها على طلب الترخيص أن تخبر صاحب الشأن بخطاب مسجل بأسباب الرفض خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب ولصاحب المنشأة الحق في التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره برفض الترخيص .

مادة ٢١ - يقدم التظلم الى نفس الجهة التي قدم اليها طلب الحصول على الترخيص ، وعلى هذه الجهة بحته والفصل فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها للتظلم ويكون رأيها فيه نهائيا .

مادة ٢٢ - توقع التعميمات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه على من يخالف شروط الترخيص الممنوح له .

مادة ٢٣ - في حالة فقد أو تلف الترخيص يجب ابلاغ الإدارة العامة للري . لمصادر منها الترخيص فورا للحصول على (بدل فاقد أو تالف) بعد دفع رسم قدره عشرة جنيهاً .

الباب الثالث

في الرقابة على مراعاة شروط الترخيص

مادة ٢٤ - تجرى وزارة الصحة في معاملها وبمعرفتها مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر تحليلا دوريا لعينات من المخلفات السائلة المعالجة من المنشآت التي رخص لها بالصرف في مجارى المياه الموضحة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ، ويتم أخذ العينات في أوقات مختلفة لتحديد نوعية المخلفات بالدقة المطلوبة .

مادة ٢٥ - لوزارة الري أن تطلب من وزارة الصحة أخذ عينات من المخلفات السائلة المعالجة في المواعيد التي تراها وزارة الري وفي غير المواعيد الدورية المشار إليها في المادة السابقة .

وتخطر وزارة الصحة جهة الطالبة بنتيجة تحليل هذه العينات مشقوعة برأى معاملها .

مادة ٢٦ - تخطر وزارة الصحة كلا من وزارة الري وصاحب المنشأة بنتيجة تحليل العينة المأخوذة من المخلفات السائلة المعالجة خلال شهر من تاريخ أخذ العينة على نموذج يتضمن البيانات الآتية :

- ١ - اسم المنشأة وعنوانها .
- ٢ - تاريخ أخذ العينة وموقعها .
- ٣ - ساعة أخذ العينة .
- ٤ - اسم المعمل التابع لوزارة الصحة الذي أجرى التحليل وعنوانه .
- ٥ - اسم ووظيفة من تولى أخذ العينة .
- ٦ - اسم ووظيفة مسئول المعمل .
- ٧ - نتيجة التحليل بالتفصيل ومقارنتها بالمعايير المقررة .
- ٨ - الرأى النهائى للمعمل .

مادة ٢٧ - إذا تبين من نتيجة تحليل العينات مخالفتها للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بالترخيص بصورة تمثل خطرا فوريا على تلوث مجارى المياه تقوم وزارة الري باخطار صاحب الشأن بأية وسيلة ممكنة لازالة أسباب خطر التلوث فورا ، والا قامت وزارة الري بذلك على نفقته .

وفي هذه الحالة يجوز سحب الترخيص ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى وتخطر بذلك أجهزة الشرطة وسلطات الحكم المحلى المختصة للتنفيذ .

مادة ٢٨ - إذا ثبت من نتيجة تحليل العينات المأخوذة من المخلفات السائلة: المعالجة مخالفتها للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بالترخيص الممنوح بصورة لا تمثل خطرا فوريا تقوم وزارة الري بإخطار صاحب الشأن بخطاب مسجل لإزالة أسباب المخالفة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره .

ويعتبر صاحب الشأن عاك بالخطار من تاريخ تسلمه أو من تاريخ تسلم نتيجة تحليل العينات من وزارة الصحة أيهما أقرب .

مادة ٢٩ - تقوم وزارة الري بإخطار وزارة الصحة بالإجراءات التي تمت وفق المادة السابقة لتتولى أخذ عينة جديدة في اليوم التالي لانتهاؤ الثلاثة أشهر المشار إليها في المادة السابقة لتحليلها وإخطار وزارة الري بنتيجة التحليل والرأي النهائي لوزارة الصحة بشأنها وذلك على النموذج المشار إليه في المادة (٢٦) من هذه اللائحة .

مادة ٣٠ - على وزارة الري أن تسحب الترخيص وتوقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى اذا لم تتم المعالجة خلال الثلاثة أشهر المشار إليها في المادة ٢٨ أو اذا كشفت نتيجة إعادة تحليل العينات عن عدم صلاحية ما قام به صاحب الشأن من معالجة .

مادة ٣١ - يلتزم أصحاب المنشآت الدائمة أو المؤقتة القائمة حالياً التى ينتج عنها مخلفات تصرف فى مجارى المياه بإخطار وزارة الري خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة ببيان يتضمن الآتى :

- ١ - اسم المنشأة وعنوانها .
- ٢ - اسم صاحب المنشأة أو الجهة التابعة لها .
- ٣ - النشاط الذى تزاوله المنشأة .
- ٤ - الترخيص الممنوح لإقامة المنشأة .

- ٥ - نوعية المخلفات التي يتم القاؤها في مجارى المياه .
 - ٦ - اسم المجرى الذى يتم التخلص من هذه المخلفات عليه .
 - ٧ - الترخيص الممنوح للمنشأة لصرف مخلفاتها على المجرى المائى
- ان وجد .

- ٨ - كمية المخلفات السائلة المصرح بصرفها الى المجرى الدئى .
- وينم الاخطار بخطاب مسجل او بتسليمه بموجب اتصال الى مهندس مركز ترى احدى تقع فى دائرته المنشأة .

مادة ٢٢ - تنشئ وزارة الرى سجلات على مستوى هندسات مراكز ترى تتضمن بيانات المنشآت الدائمة أو المؤقتة أو التي يرخص بإقامتها فى ظل الفعل بالقانون رقم ٤٨/١٩٨٢ المشار اليه .

مادة ٢٣ - تجرى وزارة الرى مراجعتها للاخطارات المقدمة اليها وفق المادة (٣١) من المنشآت القائمة حالياً وموقف صرف مخلفاتها السائلة الى مجارى المياه ، كما تقوم باجراء المعاينات اللازمة لعملية صرف المخلفات السائلة من هذه المنشآت وإبداء ملاحظاتها على كل موقع وأرسال صورة من هذه البيانات الى وزارة الصحة لأخذ عينات من المخلفات السائلة فى المواعيد التى تراها وتحليلها .

مادة ٢٤ - تخطر وزارة الصحة الجهة الطالبة من وزارة الرى وصاحب المنشأة بنتيجة تحليل العينات مشفوعة بالرأى أنهنائى لمعامل وزارة الصحة فى شأنها .

مادة ٣٥ - على صاحب المنشأة خلال عام من تاريخ العمل بالقانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٢ المشار اليه انقيام بتدبير وسيلة لمعالجة المخلفات السائلة لازالة أسباب مخالفتها للمعايير والمواصفات المقررة .

مادة ٣٦ - عند انتهاء المهلة المشار اليها فى المادة السابقة تجرى

وزارة الصحة نظماً جديداً لعينات المخلفات السائلة المعالجة من جميع المنشآت القائمة السابق إخطارها ببياناتها وفق المادة (٣٣) من مسودة اللائحة وعلى وزارة الصحة إخطار وزارة الري وصاحب المنشأة بنتيجة التحليل ورؤى معامل وزارة صحة في شأنها .

مادة ٣٧ - تقوم وزارة الري بسحب الترخيص وتوقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى اذا ثبت بعد انتهاء المهلة المشار فى المادة (٣٥) من هذه اللائحة عدم صلاحية مسا قام به صاحب المنشأة من معالجة للمخلفات السائلة ، وذلك دون إخلال بالعقوبات الواردة بالقانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

مادة ٣٨ - اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه لا يجوز لأجهزة الدولة المختصة أو أجهزة الحكم المحلى - التصريح باقامة أية منشأة ينتج عنها مخلفات تصرف فى مجارى المياه . وتختص وزارة الري دون غيرها باعطاء التصريح النهائى لاقامة للمنشآت التى ينتج عنها مخلفات تصرف فى مجارى المياه ، بعد حصول صاحب الشأن على موافقات الجهات المختصة والتزامه بتوفير وحدات معالجة المخلفات السائلة بما يحقق المعايير والمواصفات الواردة بهذه اللائحة .

الباب الرابع

فى العائمت والوحدات النهرية المتحركة

الفصل الاول

فى العائمت

مادة ٣٩ - فى تطبيق أحكام المادة (٥) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ يقصد بالعائمة كل منشأة عائمة آلية أو غير آلية ٠٠ سواء كانت سكنية أو سياحية أو غيرها .

مادة ٤٠ - اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه تختص وزارة الري بإصدار تراخيص إقامة العائمت الجديده وتجديد تراخيص العائمت القائمة بعد حصول صاحب الشأن على موافقات الجهات المختصة .

مادة ٤١ - (للبلند (٣) مستبدل بالقرار الوزارى ٩ لسنة ١٩٨٨) يقدم طلب الترخيص بإقامة العائمة من مالكها الى رئيس قطاع الري بالوزارة بالقاهرة على طلب مستوف رسم الدفعة مرفقا به المستندات الآتية :

- ١ - مستند ملكية العائمة .
- ٢ - شهادة من الهيئة العامة للنقل النهري بصلاحيه العائمة ومطابقتها للشروط الفنية التى تضمها هذه الهيئة .
- ٣ - شهادة من مهندس الري المختص بتوفير وحدة لمعالجة المخلفات الناتجة عن استخدام العائمة ومعاينته لها وثبوت صلاحيتها .
- ٤ - موافقات الجهات الأخرى المختصة .
- ٥ - تعهد مالك العائمة بعدم السماح بتسرب الوقود المستخدم لتشغيلها الى مجارى المياه .
- ٦ - اسم المجرى المائى المستخدم لسير أو رسو العائمة .
- ٧ - أداء رسم نظر قيمته عشرون جنيها .

مادة ٤٢ - يصدر الترخيص من مدير عام الري المختص أو مفتش النيل حسب الأحوال وذلك خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب ، ويجب أن يتضمن الترخيص الممنوح ما يأتى :

- * اسم العائمة .
- * اسم مالك العائمة .

* النشاط الذى تراوله العائمة .

* اسم المجرى المائى المصرح باستخدام العائمة فيه .

* التزام مالك العائمة بعدم السماح بتسرب الوقود المستخدم لتشغيلها الى مجارى المياه .

* مدة سريان الترخيص الممنوح للعائمة ، وتكون على النحو الآتى :

١ - ثلاث سنوات للعائمات المستخدمة للاغراض السكنية .

٢ - سنة واحدة للعائمات المستخدمة للاغراض السياحية .

مادة ٤٣ - يتقدم طلب تجديد الترخيص بعد استيفاء الاجراءات المنصوص عليها بالمادة ٤١ من هذه اللائحة الى الجهة التى أصدرته بوزارة الرى خلال ثلاثة أشهر قبل انتهاء مدة صلاحية الترخيص القائم .

مادة ٤٤ - فى حالة فقد أو تلف الترخيص يجب إبلاغ الادارة العامة الرى أو تفتيش النيل الصادر منه الترخيص فوراً ؛ والحصول على (بدل فاقد أو تالف) بعد دفع رسم قدره عشرة جنيهاً .

مادة ٤٥ - على أجهزة وزارة الرى اجراء التفتيش الدورى مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما اقتضت الضرورة على العائمات الراسيات داخل حدود هندسة مركز الرى - للتأكد من التزامها بشروط الترخيص الممنوح وتوفيرها وسيلة لعلاج مخلفاتها أو تجميعها فى أماكن محددة . ونزعها والقائها فى مجارى أو مجتمعات الصرف الصحى . فاذا خالفت ذلك تقوم وزارة الرى بإخطار مالك العائمة بخطاب مسجل لازالة أسباب المخالفة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وصول هذا الاخطار اليه .

مادة ٤٦ - على مهندس الرى أو مفتش النيل المختص اعادة معاينة العائمة عند انتهاء الثلاثة أشهر المشار اليها فى المادة السابقة . فاذا تبين عدم صلاحية ما قام به مالك العائمة من معالجة لازالة أسباب المخالفة يلغى ترخيص العائمة .

مادة ٤٧ - تنشئ وزارة الري سجلات على مستوى هندسات مراكز الري وتفتيش النيل تدون بها جميع البيانات الواردة في لترخيص الممنوح لكل عائمة ترسو أو تعمل في المجرى المائى ،تواقع داخل حدودها .

مادة ٤٨ - على جميع ملاك العائمات القائمة فى تاريخ العمل بهذه اللائحة أيا كان الغرض من استخدامها اخطار وزارة الري ببيان يتضمن الآتى :

- * اسم العائمة .
- * اسم مالك العائمة أو الجهة التابعة لها .
- * النشاط الذى تراوله العائمة .
- * الترخيص الممنوح لاقامة العائمة .
- * اسم المجرى المائى المصرح باستخدام العائمة فيه .
- * نوعية المخلفات الناتجة عن استخدام العائمة وكيفية التخلص منها .
- * مدى توافر وحدات معالجة المخلفات قبل التخلص منها .
- * الترخيص الممنوح للعائمة لصرف مخلفاتها على المجرى المائى ان وجد .

ويوجه هذا الاخطار بكتاب مسجل أو يسلم بموجب ايصال على مهندس مركز الري المختص أو الى مفتش النيل الذى تقع العائمة فى حدود دائرته اختصاصه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة .

مادة ٤٩ - تراجع وزارة الري الاخطارات المقدمة اليها من أصحاب العائمات القائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه وتجرى معاينة للعائمات وطرق معالجة وصرف مخلفاتها وتبدى ملاحظاتها بالنسبة الى كل عائمة ، وترسل صورة من هذه البيانات الى كل من وزارة

الصحة ومرفق الصرف الصحي، لمختص لموافاة مهندس مركز الرى أو مفتش النيل المختص بالرأى فى شأنها .

الفصل الثانى

فى الوحدات النهرية

مادة ٥٠ - فى تطبيق أحكام المادة (٧) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه يقصد بالوحدة النهرية المتحركة كل منشآت عائمة تكون الآلة هى أداة تسييرها ولكو كانت مكونة من دافع ومدفوع أو قاطر ومقطور أيا كان الغرض من استخدامها .

مادة ٥١ - تسرى على بنىوحداث النهرية المتحركة أحكام المواد من ٤٩ الى ٤٩ من هذه اللائحة باستثناء مسدة سريان الترخيص فتكون ثلاث سنوات .

مادة ٥٢ - تتولى شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة انداخلية ضبط العائمات والوحدات النهرية التى تنقى بمخلفاتها الى المجارى المائية وتلك التى يتسرب منها الوقود وتحرير المحاضر اللازمة لها واخطار مهندس مركز الرى أو مهندس تفتيش النيل الذى تقع فى دائرته العائمة أو الوحدة النهرية لاتخاذ اللازم وفقا لأحكام القانون ولؤولاء اجراء التفتيش الدورى والمناجىء عند تواجد هذه العائمات والوحدات النهرية فى المراسى واتخاذ ما يلزم بشأنها .

مادة ٥٣ - لوزارة الرى اخطار شرطة المسطحات المائية لضبط المخالفة وتحرير المحضر اللازم واخطار جهة الاختصاص بوزارة اترى لتطبيق أحكام القانون .

مادة ٥٤ - لوزارة الرى اخطار وزارة الصحة لأخذ عينات من المخلفات السائلة التى تقوم المنشأة بصرفها الى المجارى المائية ، وتحليلها

واخطار الجهة الطالبة بوزارة الري بنتيجة التحليل •• مشفوعة برأى
معامل وزارة الصحة في شأنها •

الباب الخامس

في أخذ العينات وإجراء التحاليل

مادة ٥٥ - يكون لمثلئ أجهزة وزرئى الري والصحة ومرفق الصرف
الصحى المختص حق دخول العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية
والسياحية وعمليات الصرف الصحى وغيرها من أجهات التى تصرف مخلفاتها
على المسطحات المائية لأخذ العينات والمرور الدورى وغير الدورى لمعاينة
أسلوب صرف المخلفات السائلة ووحدات المعالجة للتأكد من كفاءة التشغيل
أو اكتشاف المخالفات •

وعلى صاحب المنشأة تقديم المعونة والتسهيلات اللازمة لاتصام
مهمتهم على الوجه الأكمل •

مادة ٥٦ - يجب ألا يقل حجم العينة عن لترين ، وتؤخذ العينات
في زجاجات ذات غطاء زجاجى مصنف محكم الخلق ، كما يجب تنظيف داخل
الوعاء والغطاء تنظيفا جيدا قبل استعماله • وفى حالة أخذ عينات من
مخلفات سائلة عولجت بالكور تستعمل أوعية معقمة •

مادة ٥٧ - يجرى التحليل بمعامل وزارة الصحة بعد أخذ العينة
مباشرة • فإذا تعذر ذلك وتأخر إجراء الاختبارات المقررة لمدة أكثر من
ثلاث ساعات فيلزم حفظ العينة داخل صندوق ثلاجة ، مع إحاطة الوعاء
بطبقة من الثلج حتى تصل للعينة الى المعمل وبها بقية من الثلج •

مادة ٥٨ - يجب أن تكون للعينة ممثلة لطبيعة المخلفات السائلة قدر
الامكان ومن مكان مناسب فى نهاية عملية التنقية أو مكان الاتصال النهائى
لمخلفات المنشأة أو عملية التنقية وفى المكان الذى تصرف عليه الى المجارى

المائية . وإذا كان هناك أكثر من مخرج لمخلفات المنشأة الواحدة فيجب أخذ عينة منفصلة من هذه المخارج كل على حدة . كما يجب ملء الوعاء ملائماً واحكام وضع السدادة بعد الانتهاء من أخذ العينة ، ويجب ألا يسمح ببقاء أى فقاعة غازية أو أى جزء غير مملوء ما بين سطح الماء داخل الوعاء وبين السدادة . ويراعى عند أخذ العينة وضع فوهة الوعاء بعكس اتجاه تيار الماء ، ولا تؤخذ العينة من السطح ولا من القاع وبعد الانتهاء من ملء الوعاء يجب تغليف نفوذة بالنسائى وختمها بالشمع الأحمر أو أية مادة مائتلة ويختم بخاتم المكلف بأخذ العينة .

مادة ٥٩ - يجب على المكلف بأخذ العينة أن يملأ بدقة بخط واضح النموذج الخاص بذلك وان يحصل على توقيع صاحب الشأن أو مندوبه على النموذج . وأن يقوم بإرساله فوراً مع العينة إلى الإدارة السامة للمعامل المركزية بوزارة الصحة بالقاهرة أو المعامل التعليمية لها بالمحافظات .

الباب السادس

الضوابط والمعايير والمواصفات الخاصة بصرف المخلفات

السائلة المعالجة إلى مجارى المياه

أولاً : فى الصرف على مسطحات المياه العذبة

مادة ٦٠ - يجب أن تبقى مجارى المياه العذبة التى يرخص بصرف المخلفات الصناعية السائلة لمعالجة اليها فى حدود المعايير والمواصفات الآتية :

المعايير والمواصفات (ملليجرام/لتر ما لم يذكر غير ذلك)	البيان
لا يزيد على ١٠٠ درجة	اللون
٥٠٠	مجموع المواد الصلبة
٥ درجات فوق المعتاد	درجة الحرارة
لا يقل عن ٥	الاكسجين الذائب
لا يقل عن ٧ ولا يزيد على ٨.٥	الاس الايدروجين
لا يزيد على ٦	الاكسجين الحيوى الممتص
١٠ » »	الاكسجين الكيماوى المستهلك
١ » »	نتروجين عضوى
٠.٥ » »	نشادر
٠.١ » »	شعوم وزيوت
لا تزيد على ١٥٠ ولا تقل عن ٢٠	القلوية الكلية
٢٠٠ » »	كبريتات
لا يزيد على ٠.٠١	مركبات الزئبق
١ » »	حديد
٠.٥ » »	منجنيز
١ » »	نحاس
١ » »	زنك
٠.٥ » »	منظفات صناعية
٤٥ » »	نترات
٠.٥ » »	فلوريدات
٠.٢ » »	فينول
٠.٥ » »	زرنيخ
٠.١ » »	كادميوم
٠.٥ » »	كروم
٠.١ » »	سيانور
٠.٥ » »	رصاص
٠.١ » »	سليينوم

مادة ٦١ - معايير الترخيص بصرف المخلفات الصناعية لسائلة المعالجة
اننى مسضت ابيه العذبة وخرانات المياه الجوفية حتى وضمتها وزارة
الصحة مى :

(جميع المعايير ملجرام بلتر ما لم يذكر غير ذلك)

المادة التى يتم صرفها على المعالجة التى يحد الاتصى لمعايير المخلفات الصناعية -سائلة		البيان
مصر الجنوبية الى قناطر الدلتا	فرع النيل وخرانات المياه الجوفية	
٣٥	٣٥	درجة الحرارة
٩ - ٦	٩ - ٦	الاس الايدروجين
خالية من المواد الملونة	خالية من المواد الملونة	اللون
٣٠	٣٠	الاكسجين الحيوى المتص
		الاكسجين المستهلك كيمائيا
٤٠	٣٠	(دايكرومات)
		الاكسجين المستهلك كيمائيا
١٥	٣٠	(برمنجات)
١٢٠	٣٠	مجموع المواد الصلبة الذائبة
١١٠	٣٠	رماد المواد الصلبة الذائبة
٣٠	٣٠	المواد العالقة
٢٠	٣٠	رماد المواد العالقة
١	٣٠	الكبريتيدات (كسب)
٥	٣٠	الزيوت والشحوم والراتنجات
١	٣٠	الفوسفات (غير عضوى)
٣٠	٣٠	النترات (ن ٣٦)
٠.٠٠١	٣٠	القينول
٠.٠٥	٣٠	الفلوريدات
١	٣٠	الكلور المتبقى

الحد الأقصى لمعايير المخلفات الصناعية السائلة المعالجة التي يتم صرفها على		البيان
نهر النيل من حدود فرع النيل والرياحات مصر الجنوبية الى القنطرة الدلتا	قنوات المياه الجوفية	
١	١	مجموع المعادن الثقيلة وتشمل (X) :
٠.٠٠١	٠.٠٠١	X الزئبق
٠.٥	٠.٥	X الرصاص
٠.١	٠.١	X الكاديوم
٠.٥	٠.٥	X الزرنيخ
٠.٥	٠.٥	X الكروم سداسي التكافؤ ..
١	١	X النحاس
١	١	X النيكل
١	١	X الحديد
٥	٥	المنجنيز
١	١	الزنك
٠.٥	٠.٥	الفضة
٠.٥	٠.٥	المنظفات الصناعية ..
٢٥٠٠	٢٥٠٠	الحد الاحتمالى للمجموعة القولونية في ١٠٠ سم

مادة ٦٢ - لوزارة الري دون اخلال بأحكام المادة ٦٠ من هذه اللائحة
أن تتجاوز عن بعض المعايير المشار اليها بالمادة السابقة وذلك في الحالات
التي تقل فيها كمية المخلفات للصناعية السائلة المعالجة التي يتم صرفها
الى مسطحات المياه العذبة عن مائة متر مكعب في اليوم ويشترط ألا تزيد
على الحدود الموضحة في الجدول الآتى :

الحد الأقصى لنوعية المخلفات الصناعية السائلة المعالجة التي يتم صرفها على		البيان
نهر النيل من حدود فرع النيل والرياحات مصر الجنوبية إلى الشرق والجنايبات قناطر الدلتا وخزانات المياه الجوفية		
٣٠	٤٠	الاكسجين الحيوى الممتص ..
٤٠	٦٠	الاكسجين المستهلك كيمياويا (الدايكرومات)
١٥	٢٠	الاكسجين المستهلك كيمياويا (البرمنجات)
١٠٠٠	١٥٠٠	مجموع المواد الصلبة
٩٠٠	١٠٠٠	رماد المواد الصلبة
٣٠	٤٠	المواد العالقة
١٠	١٠	الزيوت والشحوم والراتنجات
٣٠	٤٠	النترات
٠.٠٠٢	٠.٠٠٥	الفينول

مادة ٦٣ - يجب ألا تكون المخلفات للصناعة السائلة المعالجة والتي يرخص بصرفها الى مسطحات المياه العذبة مختلطة بمخلفات آدمية أو حيوانية .

مادة ٦٤ - فى تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه تسرى أحكام انشريعات المنظمة للمعايير الخاصة بالاشعاعات والمواد المشعة للتأكد من مطابقة المخلفات الصناعية السائلة لها قبل الترخيص بصرفها الى مسطحات المياه العذبة .

مادة ٦٥ يجب أن تتوافر فى مياه المصاريف قبل رفعها الى مسطحات المياه العذبة المعايير الآتية :

المعايير (ملليجرام/لتر ما لم يذكر غير ذلك)	البيان
١٠٠ يزيد على وحدة	النلون
٥٠٠	مجموع انشود المصلحة
٤ مئوية فوق المعتاد	درجة الحرارة
٢ درجة على البارد	الرائحة
٢ يقل عن ٥	الأكسجين الذائب
٢ يقل عن ٧ ولا يزيد على ٨ر٥	الاس الايدروجين
لا يزيد على ١٠	الأكسجين الحيوى الممتص
» » ١٥	الأكسجين الكيماوى المستهلك
» » ٦	(دايكرومات)
» » ٠ر٥	الأكسجين الكيماوى المستهلك
» » ١	(برمنجنات)
» » ١	النشادر
٢ تزيد على ٢٠٠ ولا يقل عن ٥٠	زيوت أو شحوم
» » ٠٠١ر	النشوية الكلية
لا يزيد على ١	مركبات الزئبق
» » ١ر٥	حديد
» » ١	منجنيز
» » ١	نحاس
» » ١	زنك
» » ٠ر٥	منظفات صناعية
» » ٤٥	نترات
» » ٠ر٥	فلوريدات
» » ٠ر٢	فينول
» » ٠ر٥	زرنيخ
» » ٠ر١	كادميوم
» » ٠ر١	كروم سداسى التكافؤ
» » ٠ر١	سيانيد
٠ر٥ ملليجرام/لتر	التانين واللجنين
١ ملليجرام/لتر	فوسفات
١ر٥ جرام/لتر	مستخلصات الكربون - الكلورفوم
٥٠٠٠	العد الاحتمالى للمجموعة القلونية
	١٠٠ سم ٢

ثانياً : في الصرف على مسطحات المياه غير العذبة

مادة ٦٦ - يجب أن تتوافر في مياه الصرف للصحة والمخلفات الصناعية السائلة التي يرخص بصرفها إلى مسطحات المياه غير العذبة - المعايير والمواصفات الآتية :

الحد الأقصى للمعايير والمواصفات (ملليجرام/لتر - ما لم يذكر غير ذلك)		البيان
المخلفات الصناعية السائلة	مياه الصرف الصحي	
٣٥ ° مئوية	٣٥ ° مئوية	درجة الحرارة
٦ - ٩	٦ - ٩	الاس الهيدروجيني
٦٠	٦٠	الاكسجين الحيوى الممتص ..
		الاكسجين الكيماوى المستهلك
١٠٠	٨٠	(الميكرومات)
		الاكسجين الكيماوى المستهلك
٥٠	٤٠	(برمنجات)
-	لا يقل عن ٤	الاكسجين الذائب
١٠	١٠	الزيوت والشحوم
٢٠٠٠	٢٠٠٠	المواد الذائبة
٦٠	٥٠	المواد العالقة
خالية من المواد الملونة	خالية من المواد الملونة	المواد الملونة
١	١	الكبريتيدات
١٠	-	السيانيد
٤٠	٥٠	الفوسفات
٥٠	-	النيترات
٥٠٠	-	الفلوريدات
٥٠٠	-	الفينول
١	١	مجموع المعادن الثقيلة ..
معدوم	معدوم	المبيدات بأنواعها
٥٠٠٠	٥٠٠٠	العدد الاحتمالى للمجموعة القولونية في ١٠٠ سم ٢

مادة ٦٧ - في حالة صرف مياه الصرف انصحى أو مخلفات صناعية سائلة مختلطة بمياه الصرف الصحي الى مسطحات للمياه غير المعذبة ، يجب بناء على طلب الجهة الصحية المختصة معالجة المياه المنصرفة بالكور لتطهيرها قبل صرفها بحيث لا يقل الكلور المتبقى بها بعد عشرين دقيقة من اضافته عن ٥٠. ملليجرام ، وبحيث تكون اجهزة ومواد التطهير متوفرة وجاهزة للعمل بصفة مستمرة لانجاز هذه المعالجة عند طلب اجرائها .

مادة ٦٨ - يجب أن تبقى مسطحات المياه غير المعذبة التي يرخص بصرف المخلفات السائلة المعالجة انيها في حدود المعايير والمواصفات الآتية :

المعايير والمواصفات	البيان
لا تزيد على (٥) درجات مئوية فوق المعدل السائد	درجة الحرارة
لا يقل عن (٤) ملليجرام/لتر في أى وقت	الأكسجين الذائب
لا يقل عن (٧) ولا يزيد على (٨٥)	الاس الهيدروجيني
لا تزيد على (٥-٠) ملليجرام/لتر	المنظفات الصناعية
لا تزيد على (٥٠٠-٠) ملليجرام/لتر	الفينول
لا تزيد على (٥٠) وحدة	العكارة
لا تزيد على (٦٥٠) ملليجرام/لتر	المواد الصلبة الذائبة
لا تزيد على (٥٠٠٠)	العدد الاحتمالى للمجموعة القولونية
	في ١٠٠ سم ^٣

مادة ٦٩ - في حالة صرف المخلفات السائلة الى البحيرات - يجب مراعاة ألا يزيد عدد البكتريا القولونية في مصائد الأسماك بالبحيرة على (٧٠) لكل ١٠٠ سم^٣ ، كما يجب ألا يزيد عددها على (٢٣٠) لكل ١٠٠ سم^٣ في ١/١ من العينات المأخوذة من مياه البحيرة في موسم الصيد ، وذلك حفاظا على الثروة السمكية وعدم تأثير صرف هذه المخلفات على مصائد الأسماك .

الباب السابع

الصندوق الخاص بحصيلة الرسوم والغرامات

مادة ٧٠ - اعمالاً لأحكام المادة ١٤ من انقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ينشأ بمصلحة الرى صندوق خاص ويفتح له حساب خاص بالبنك المركزى المصرى تحت اسم « الصندوق الخاص برسوم وغرامات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حمية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث » .

مادة ٧١ - تؤول الى الصندوق المشار اليه حصيله الرسوم والغرامات والتكاليف الناتجة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

مادة ٧٢ - يشكل مجلس ادارة الصندوق بقرار من وزير الرى ويجتمع مرة كل شهر على الأقل .

مادة ٧٣ - يختص مجلس الادارة برسم سياسة الصندوق ومتابعة أعمال ووضع النظم والاجراءات الكفيلة بانجازها .

مادة ٧٤ - يتم اعداد مشروع ميزانية الصندوق متضمنا الايرادات المحصلة وأوجه صرفها وتعرض على مجلس الادارة قبل بداية العام المالى بوقت كاف وتعتمد من وزير الرى .

وفى نهاية العام المالى يعد الحساب الختامى للصندوق لاعتماده من مجلس الادارة تمهيدا للعرض على مراقبة الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات .

مادة ٧٥ - يضع مجلس ادارة الصندوق لائحة اجراءاته دون التقيد باللائح والنظم الحكومية ويعتمدها وزير الرى .

مادة ٧٦ - تتكون ايرادات الصندوق مما يأتى :

(أ) رسوم اصدار التراخيص والتأمينات الخاصة باقامة أية منشآت ينتج عنها مقلات تصرف فى مجارى المياه .

(ب) رسوم اصدار التراخيص والتأمينات الخاصة باقامة العائمات والوحدات النهرية الجديدة وتجديد ترخيص العائمات والوحدات القائمة .

(ج) قيمة المخالفات والغرامات المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

(د) الايرادات الأخرى التى يتم تحصيلها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

(هـ) الاعتمادات والاعانات التى تخصصها الدولة لتدعيم إيرادات الصندوق .

(و) الهبات والتبرعات والوصايا التى يقبلها وزير المرى .

مادة ٧٧ — يتم الصرف من موارد الصندوق وفق اللائحة التى يضعها مجلس ادارته وتشمل على وجه الخصوص ما يأتى :

١ — تكاليف الازالة الادارية للمخالفات .

٢ — مساعدات للجهات التى تقوم بإنشاء محطات معالجة المخالفات قبل انصرف .

٣ — تكاليف اجراء الدراسات والبحوث والتتاليل العملية .

٤ — المكافآت التى تمتح للعاملين الذين يبذلون جهودا غير عادية فى عمليات الضبط وازالة المخالفات .

٥ — مكافآت للمرشدين ولذين يقومون بضبط الجرائم التى تقع بالمخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

٦ — أجور العمال الموسميين الذين يحتاجهم أعمال ازالة المخالفات أو أى أعمال أخرى يتطلبها تنفيذ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

مادة ٧٨ - تتولى الإدارات التابعة لمصلحة الري تحصيل هذه الرسوم والمستحقات وإيداعها في انصباب الخاص بالصندوق. ويجوز تحصيل الرسوم والمصرفيات المستحقة تنفيذاً لأحكام هذا القانون بطريق المحجز الإداري .

مادة ٧٩ - يحدد مجلس إدارة الصندوق مكافآت المرشدين والذين يقومون بضبط الجزائم بنسبة من قيمة انقراة المحصلة ولحد الأدنى والأقصى لها وإجراءات صرفها .

مادة ٨٠ - يخطر أصحاب التراخيص بصرف المخلفات السائلة المعالجة إلى مجارى المياه ببيان خلال شهر يوليو من كل عام يتضمن المبالغ المستحقة للرسوم والتحليل المعملية والمضروقات والغرامات وتكاليف الازلة وغيرها التى تمت خلال العام .

الباب الثامن

احكام عامة

مادة ٨١ - (مستبدلة بقرار وزير الري رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٤) يلتزم أصحاب المنشآت التى يرخس لها بصرف مخلفاتها السائلة المعالجة على المجارى المائية بإيداع تأمين لدى الصندوق الخاص بمصلحة الري ضماناً لتنفيذ أحكام المادة ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه وذلك وفقاً لما يلى :

(أ) ألف جنيه بالنسبة لكل منشأة تستعمل لصرف مخلفاتها السائلة المعالجة على المجارى المائية ماسورة لا يجاوز قطرها عشرين سنتيمتراً أو عدة مواسير بذات كمية التصرف .

(ب) ألفى جنيه بالنسبة لكل منشأة تستعمل لصرف مخلفاتها السائلة المعالجة على المجارى المائية ماسورة قطرها عشرين سنتيمتراً فأكثر .

ويخصم من هذا التأمين قيمة الغرامة وتكاليف الإزالة عند ارتكاب مخالفة وذلك إذا لم يقم المخالف بأداء قيمة الغرامة وتكاليف الإزالة ، ويلتزم صاحب المنشأة باستكمال مبلغ التأمين خلال شهرين من تاريخ إخطاره بخضم قيمة الغرامة وتكاليف الإزالة المحكوم بها •

ويعتبر إيصال ايداع مبلغ التأمين أحد المستندات التي تقدم للحصول على الترخيص أو تجديده •

ويرد التأمين في نهاية مدة الترخيص إذا لم يكن لمصلحة الرى أية مبالغ لدى المرخص له •

مادة ٨٢ - يستحق على الانتفاع باستغلال مجارى المياه رسم سنوى قدره خمسة مليمات عن المتر المكعب من المخلفات السائلة المعالجة التى يصرح بصرفها الى مجارى المياه ، وتودع حصيله هذا الرسم الصندوق الخاص بمصلحة الرى بوزارة الرى •

مادة ٨٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره •

تحريرا فى ٣ ربيع الآخر سنة ١٤٠٣ (١٧ يناير سنة ١٩٨٣) •

وزير الرى

مهندس / محمد عبد الهادى سماحة

القسم الثالث

في حماية الهواء من التلوث

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٦٩

بإنشاء لجنة عليا لحماية الهواء من التلوث (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية
وغيرها من المحال المقتطة للراحة والضرة بالصحة والخطرة والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ،
وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ،

وعلى القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي ،

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
والمعدل بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٤ ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة
المطبعة .

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٦٧ في شأن بعض
الاحكام الخاصة بالامن الصناعى والتراخيص باقامة انصاعية والتجارية
والمحال العامة والملاهي ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ بوزارة الصحة لجنة عليا لحماية الهواء من التلوث .

مادة ٢ - تختص هذه اللجنة بالآتي :

(أ) دراسة مصادر تلوث الهواء من أماكن انبعاثها وتقديم التوصيات بشأنها لتلافي أضرارها .

(ب) وضع السياسة العامة التي تستهدف حماية الهواء من التلوث بالشوائب الضارة بصحة الإنسان والحيوان والنبات .

(ج) وضع المعايير والمواصفات القياسية للهواء في الأجواء المختلفة .

(د) تقرير خطة الأبحاث والدراسات اللازمة لمواجهة الأخطار الناجمة عن تلوث الهواء وتحديد الخطوات التنفيذية في هذا المجال .

(هـ) تحديد التدابير اللازمة لمواجهة الأخطار الطارئة ومتابعة تنفيذها .

(و) الاستعانة بالجهات والمعامل المختصة المحلية منها أو الدولية للقيام بإجراء الدراسات وعمل التحاليل اللازمة .

(ز) دراسة مشروعات التخطيط العمراني والمناطق الصناعية على مستوى الجمهورية (فيما يدخل في اختصاص هذه اللجنة وإقرارها قبل التنفيذ) .

(ح) اقتراح واعداد التشريعات المنظمة لضمان نقاء الهواء .

(ط) متابعة تنفيذ قرارات اللجنة .

مادة ٣ - تشكل اللجنة على الوجه الآتي :

١ - وزير الصحة رئيسا

٢ - وكيل وزارة الصحة .

- ٣ - وكيل وزارة الاسكان والمرافق .
 - ٤ - مدير المركز القومى للبحوث .
 - ٥ - وكيل وزارة العمل .
 - ٦ - وكيل وزارة الصناعة .
 - ٧ - وكيل وزارة الداخلية .
 - ٨ - وكيل وزارة الادارة المحلية .
 - ٩ - وكيل وزارة الانتاج الحربى .
 - ١٠ - وكيل وزارة الزراعة .
 - ١١ - ممثل لمؤسسة الطاقة الذرية .
 - ١٢ - مدير عام الادارة العامة للصحة الوقائية مقدسورا
 - ١٣ - مدير عام الادارة العامة للكواش والرخص .
 - ١٤ - مدير عام الادارة العامة للامن الصناعى بوزارة العمل .
 - ١٥ - مدير عام مطحة التكايف الانتاجية بوزارة الصناعة .
 - ١٦ - رئيس قسم طب الصناعات بكلية طب جامعة القاهرة .
 - ١٧ - رئيس قسم تلوث الهواء بالمركز القومى للبحوث .
- ولوزير الصحة أن يختار أعضاء آخرين لمضوين اللجنة لا يزيد عددهم عن خمسة ، ولرئيس اللجنة أن يدعو لحضور الجلسات ممن يرى الاستعانة به وكذا ممثلين للجهات الأخرى عند عرض موضوعات خاصة بها .
- مادة ٤ - تبليغ قرارات اللجنة إلى الجهات المعنية حكومية وغير حكومية وتكون قراراتها ملزمة لهذه الجهات .
- مادة ٥ - للجنة أن تضع اللوائح اللازمة لسير العمل بها ويصدر بها قرار من وزير الصحة .
- مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، .
- صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ربيع الأول سنة ١٣٨٩ (٢٤ مايو سنة ١٩٦٩) .

قرار وزير الصحة

رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١

في شأن معايير تلوث الهواء الجوى للمؤسسات والوحدات

الصناعية التابعة لها (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة المضرة بالصحة والخطرة والمعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء لجنة عليا لحماية الهواء من التلوث ،

وعلى قرار وزير العمل رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ الخاص بأقصى درجات التركيز المسموح بتواجدها في أثناء العمليات الصناعية ،

وعلى موافقة اللجنة العليا لحماية الهواء من التلوث بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧١/٤/٥ ،

قرر :

مادة ١ - يراعى الا تزد نسبة التلوث داخل أجواء العمل وفي الجو العام الخارجى عن النسب المقررة بالجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - على جميع الجهات والمؤسسات الحكومية والأهلية اتخاذ

٦٥١ تلوث البيئة

الاحتياطات والاشتراطات اللازمة لضمان عدم ارتفاع نسب التلوث الناتجة عن تشغيل الوحدات الصناعية التابعة لها عن الحد المقرر بالجداول المرافق لهذا القرار .

مادة ٣ - يخلق بالطريق الإداري كل مؤسسة أو وحدة تراول نشاطا صناعيا ينجم تلوث بالجو الداخلى للعمل أو انجو العام الخارجى تزيد عن الحد المسموح به بهذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٤٤

تحريرا فى ٢٦ رجب سنة ١٣٩١ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٧١) .

الحد الأقصى المسموح به في جو العمل والجو العام الخارجي

أولا - الغازات والابخرة :

المادة	الجو الداخلي للمصانع		الجو الخارجي المتوسط	
	تعرض لمدة ٨ ساعات		خلال ٢٤ ساعة	
	جزء	جزء هوائي مللي جم / لكل مليون متر ^٣ هواء	جزء	لكل مليون مللي جم / جزء هوائي متر ^٣ هواء
الاميتاليد هايد	٢٠٠	٣٥٠	٧	١٢
الاستون	١٠٠٠	٢٥٠٠	٢٣	٨٠
الأكربولين	٠.٥	١.١٨	٠.٧	٠.١٥
الأمونيا	١٠٠	٨٠	٢٥	٢.٥
الايثيلين	٥	١.٩	٠.١٦٥	٠.٦٥
الارسين	٠.٥	٠.١٦٥	—	—
البنتزل	٢٥	٨٠	١	٣
اليسروم	١	٦	—	—
أول أكسيد الكربون	٥٠	٦٠	٢.٥	٢.٩
الكالور	١	٢.٩	٠.٣	٠.٩
الكوروبينزين	٧٥	٣٥٠	٣	١٤
الكوروبفورم	٥٠	٢٥٠	١٠.٧	٨
الكريفول	٥	٢٢	٠.٢	٠.٩
السيكلوهسكين	٤٠٠	١٤٠٠	١٣	٤٦
السيكلوهكسانول	١٠٠	٤٠٠	٣	١٥
السيكلوهكسانون	٥٠	٢٠٠	١.٥	٦
الكحول الايثيلي	٢٠٠٠	١٩٠٠	٤٠	٧٥
الاثير الايثلي	٤٠٠٠	١٢٠٠	١٥	٥٠
الفورمالد هايد	٥	٦	٢	٢.٥
الفور	٥٠٠	١	٠.٠٢	٠.١
الجازولين (بنزين العريبات)	٥٠٠٠	—	٢٠	—
الهبتين	٥٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠	٨٥
الهكسين	٥٠٠٠	١٨٠٠	٢٠	٧٠
اليود	٠.١	١	٠.٠٣	٠.٤
التيترويتريش	١	٥	٠.٣	٠.١٥

المادة		الجو الداخلي للمصانع		الجو الخارجى المنوط	
		تعرض لمدة ٨ ساعات		حلال ٢٤ ساعة	
		جزء هوائي - مللى جم /		جزء هوائي - مللى جم /	
		لكل مليون متر ^٣ هواء		لكل مليون متر ^٣ هواء	
		جزء		جزء	
النيتروجين	٥٠	٥	١٥	١٥	١٥
الأكسجين	٥٠	—	٢٠	—	—
الأوزون	١٠	٢	٣	٣	٣
البنتين	١٠٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
الفينول	٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الفوسجين	١	٤	٣٠	٣٠	٣٠
الفوسفين	٣	٥	٢	٢	٢
أستابين	١	٥٥	—	—	—
استيرين	١٠	٥٩	—	—	—
أول كلوريد الكبريت	١	٥٥	—	—	—
التولوين	٢٠	٨٠	٦	٦	٦
أورثو - تولويدين	٥	٢٢	١٧	١٧	١٧
الترينتين	١٠	—	٤	—	—
الزيلين	٢٠	٩٠	٦	٦	٦
الكحول الميثلى	٢٠	٢٥	٢	٢	٢
ثانى أكسيد الكربون	٥٠٠	٩٠٠	٥٠	٥٠	٥٠
ثانى كبريتيد الكربون	٢٠	٦٠	٢	٢	٢
ثانى كلوريد الايثان	٥	٣٠	٥	٥	٥
ثانى أكسيد النيتروجين	٥	١٠	١	١	١
ثانى أكسيد الكبريت (١)	٥	١٣	٧٥	٧٥	٧٥
ثلاثى كلوريد الفوسفور	٥	٢٥	٢	٢	٢
حامض الخليك	١٠	٢٥	٣٥	٣٥	٣٥
حامض النيتريك	١٠	٢٥	٢	٢	٢

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٧٩. باضافة نص الى الجداول الملحقه بالقرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٩/٦/١٠ - العدد ١٦٠) ونص فى مادته الاولى على ما يأتى :

« يراعى ألا يزيد معدل مستوى التلوث السنوى فى الجو العام الخارجى من غاز ثانى أكسيد الكبريت عن ٦٠ ميكروجرام فى المتر المكعب من الهواء » .

٦٥٤ تلوث البيئة

المادة	الجو الداخلي للمصانع		الجو الخارجى المتوسط	
	تعرض لمدة ٨ ساعات		خلال ٢٤ ساعة	
	جزء	ملى جم / نكل مليون متر ^٣ هواء	جزء	ملى جم / نكل مليون متر ^٣ هواء
	جزء هواء		جزء هواء	
خلات الأثيل	٤٠٠	١٥٠٠	١٥	٦٠
سيانيد الايدروجين	١٠	١١	٣٥	٤
سيانيد الايدروجين	٥	٢	٢	٥٠٠
رابع كلوريد الكربون	٢٥	١٦٠	١	٦
فلوريد الايدروجين	٣	٢٥	١	٩
نفثا البترول	٥٠٠	—	١٥	—
نفثا الفحم	٢٠٠	—	٧	—
كبريتيد الايدروجين	٢٠	٢٨	٢	٣
كلوريد الايدروجين	٥	٧	٨	٢

ثانياً - الأتربة والجسيمات السائلة السامة العالقة بالهواء :

المادة		تعرض لمدة ٨ ساعات	متوسط خلال ٢٤ ساعة
		مللي جرام / متر ^٣ هواء	مللي جرام / متر ^٣ هواء
السناج (الدخان)	—	١٥
أنثيمون	٥	٠٠٥
السيانيد	٥	١٧
اورتونيتر وكريزول	٢	٠٠٦
الفلوريدات	٢٥	٠٨
أكسيد الحديد	١٥	٥
الرصاص	٢	١٤
أكسيد الماغنسيوم	١٥	٥
المنجنيز	٦	٢
الزئبق	١	٠٠٣
الفسفور	١	٠٠٥
السيليوم	١	٠٠٥
التلريوم	١	٠٠٥
أكسيد الزنك	١٥	٥
باريوم	٥	٠٠٥
ت . ن . ت	١٥	—
ثنائي نيتروتولوين	١٥	٠٥
ثلاثي كلورونفتالين	٥	١٧
ثلاثي نيتروتولوين	١٥	٠٥
حامض الكروميك والكرومات في صورة كرام	١	٠٥
حامض الكبريتيك	١	١
خامس كلوريد الفسفور	١	٠٣
خامس سلفيد الفسفور	١	٠٣
خامس كلورونفتالين	٥	٠٢
خامس كلورور الفينول	٥	٠٢
د . د . ت	١	—
رابع ايثيل الرصاص مقاس كرصاص	٠٢٥	—
زرنيخ	٥	٠٠٥
كادميوم	١	٠٠٥
كلور ثنائي الفينيل	١	٠٠٣

ثالثا - الأتربة الطبيعية المعالجة :

المادة	تعرض لمدة ٨ ساعات	متوسط خلال ٢٤ ساعة مليون جسيم لكل متر مكعب
الاسبستوس	١٨٠	—
التراب غير المحتوى على السلكا الحرة	١٨٠٠	٦٠
الميكال (تحتوى على أقل من ٥٪ سلكا حرة) ..	٧٠٠	—
الاسمنت البورتلاندى	١٨٠٠	٦٠
بودرة التلك	٧٠٠	—
السلكا :		
(أ) تحتوى على أكثر من ٥٠٪ سلكا حرة ..	١٨٠	٦
(ب) تحتوى على ٥ - ٥٠٪ سلكا حرة	٧٠٠	٣٥
(ج) تحتوى على أقل من ٥٪ سلكا حرة	١٨٠٠	٦٠
أتربة المنظفات	٧٠٠	—

ملحوظة : الكميات المذكورة عالية للجسيمات التي لا يزيد قطرها عن ١٠ ميكرون .

رابعاً - الأتربة والمواد المترسبة :

(أولاً) في المناطق السكنية والتجارية يجب ألا تزيد كميتها عن ٢٠ طن / الميل المربع / شهر .

(ثانياً) المناطق الصناعية يجب ألا تزيد كميتها عن ٤٠ طن / الميل المربع / الشهر .

القسم الرابع

في منع تلوث مياه البحر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٨
في شأن منع تلوث مياه البحر بالزيت (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة رقم ١١٩ من الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الموافقة
على المعاهدة الدولية لمنع تلوث مياه البحر بالزيت الصادرة بلندن سنة
١٩٥٤ والمعدلة في ١٣ أبريل سنة ١٩٦٢ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤٨ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء لجنة
دائمة لمنع تلوث مياه البحر بالزيت ،
وعلى ما أوتاه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يعتبر جزءا متما لهذا القانون أحكام المعاهدة الدولية لمنع
تلوث مياه البحر بالزيت الصادرة بلندن سنة ١٩٥٤ والمعدلة في ١٣ أبريل
سنة ١٩٦٢ ، والتي ووفق على انضمام الجمهورية العربية المتحدة اليها
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه (٢) .

(١) الجريدة الرسمية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٨ - العدد ٤٩ .

(٢) الجريدة الرسمية في ١٠/٣/١٩٦٢ - العدد ٥٥ ، وانظر نص

المعاهدة بعدد الجريدة الرسمية رقم ١٥٣ في ١٩٦٣/٧/٩ .

(م ٤٢ - موسوعة مصر ج ١٢)

مادة ٢ - كل ريان سفينة تحمل جنسية الجمهورية العربية المتحدة تخضع لأحكام المعاهدة الدولية لمنع تلوث مياه البحر بالنزيت المنشأ اليه في المادة السابقة يخالف حكم المادة الثالثة من هذه المعاهدة الخاصة بتحريم ماء نزيث أو المزيج النزيثي في انبهر يعاقب بغرامة لا تقل عن ٣٠٠ جنيه ولا تتجاوز ٣٠٠٠ جنيه ، وفي حالة اعود يجوز الحكم بالنحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر ويفرامة لا تتجاوز ٦٠٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . ولا يعفى ريان السفينة من توقيع تلك العقوبة اذا كانت الجريبه المشار اليه قد أرتجت بناء على امر صريح من مالك السفينة أو مستعملها وفي هذه الحالة يعاقب المالك أو المستعمل يضمف العقوبات السابقة .

مادة ٣ - تسرى العقوبات البيئية في المادة السابقة على جميع السفن على اختلاف جنسيتها بما فيها السفن التابعة لدول غير منضمة إلى المعاهدة الدولية لمنع موت مياه البحر بالنزيت المشار اليها اذا لقت الزيت أو المزيج النزيثي في المياه الداخلية أو الاقليمية للجمهورية العربية المتحدة .

وتستثنى من حكم هذه المادة السفن الحربية على أن تتخذ هذه لسفن الاجراءات الكفيلة بمنع تلوث مياه البحر بالنزيت .

مادة ٤ - يجب على كل ريان سفينة تحمل جنسية الجمهورية العربية المتحدة وتخضع لأحكام المعاهدة الدولية سالفة الذكر أن يملك سجلا للنزيت بالسفينة على الوجه المبين في المادة التاسعة من المعاهدة الدولية المشار اليها .

ويعاقب الريان بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز ٣٠٠ جنيه في الأحوال الآتية :

- ١ - عدم وجود سجل للنزيت بالسفينة .
- ٢ - عدم انتظام عمليات التقيد بسجل النزيت .
- ٣ - اثبات واقعة غير حقيقية في السجل .

- ٤ - منع السلطات المختصة من التفتيش على السجل .
- ٥ - امتناع الريان عن تقديم سجل انزيت للمسؤولين من السلطات المختصة اذا طلبوا منه ذلك .
- ٦ - امتناع الريان عن التصديق على مستخرج الزيت بالسفينة اذا طلب منه ذلك .

وفي حالة اعود يجوز انحكم بالجس مدة لا تجاوز شهرا ويفرغه لا تجاوز ٦٠٠ جنيه أو يلحى هذين العقوبتين .

مادة ٥ - على ربان السفن على اختلاف جنسياتها أن يبادروا فوراً بإبلاغ سلطة الميناء عن كل القاء زيت أو مزيج زيتي من السفينة في المياه الداخلية أو الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة إذا كان ذلك لغرض انقاذ السفينة أو لمنع حدوث تلف لها أو لتسببها أو كان لغرض انقاذ أرواح في البحر ، على أن يبين في الاخطار ظروف وأسباب هذا القاء كذلك يجب الاخطار في حالة تسرب للزيت أو المزيج الزيتي الى المياه المذكورة من السفينة نتيجة لتلفها أو تسربه منها بدون قصد .

وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب عليها ربان السفينة بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٣٠٠ جنيه .

وتستثنى السفن الحربية من حكم هذه المادة .

مادة ٦ - يسرى حظر القاء الزيت أو المزيج الزيتي في المياه الداخلية والإقليمية بالجمهورية العربية المتحدة على جميع المنشآت الموجودة على أراضي الجمهورية ومياهها وعلى أى جهاز يستعمل لنقل الزيت من أو الى السفينة سواء كان القاء من مكان في البحر أو في البر ، إلا اذا كان الزيت في حالة انبثاق نتيجة لعملية استخراجه أو تكريره ولم يكن في الامكان التخلص من الانبثاق الا بقاء الزيت في البحر بشرط أن تكون جميع الاحتياطات اللازمة لمنع هذا القاء أو التقليل منه قد اتخذت

وتحدد نسبة المزيج الزيتي المحظور الباقائه في حكم هذه المادة يقرر من وزير النقل بناء على اقتراح اللجنة الدائمة لمنع تلوث مياه البحر بالزيت.

وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب المسؤول عنها بغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه وفي حالة العود يجوز الحكم بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز بقرار من وزير النقل بناء على اقتراح الوزير المختص وبعد اخذ رأى اللجنة الدائمة لمنع تلوث مياه البحر بالزيت اعفاء بعض المنشآت من حكم هذه المادة اعفاء كلياً أو جزئياً .

مادة ٧ - - تحدد بقرار من وزير النقل بناء على اقتراح مدير عام مصلحة الموانئ والمناظر بعد موافقة الوزير المختص أو الجهة الادارية المختصة الموانئ الرئيسية التي يجب أن تجهز لاستقبال نفائات الزيت من السفن التي ترتاد الميناء مع عمل الترتيبات اللازمة للتخلص من هذه النفائات ويحدد القرار المدد اللازمة لعمل هذه الترتيبات والجهات التي تقوم بعملها على حسابها .

ويجوز لوزير النقل بناء على اقتراح سلطة الميناء أو الجهة التي رخص لها بعمل هذه التجهيزات أن يصدر قراراً بتنظيم الشروط الخاصة بالانتفاع بهذه التجهيزات والرسم انذى يحصل مقابل هذا الانتفاع بما لا يتجاوز ثلاثمائة جنيه .

مادة ٨ - - تحدد بقرار من وزير النقل الشروط الواجب توافرها لتزويد سفن الجمهورية العربية المتحدة بأجهزة فصل الزيت طبقاً للتصميمات والاستراطات الفنية التي تعدها أو تقرها اللجنة الدائمة لمنع تلوث مياه البحر بالزيت .

كما يجوز بقرار من وزير النقل تعيين الأشخاص والخبراء الذين

يناط بهم التفتيش على هذه الأجهزة وتجربتها ويكون لهم في سبيل ذلك حق الدخول في كل وقت في أية سفينة تابعة للجمهورية العربية المتحدة في موانئ هذه الجمهورية أو في الخارج على أن يراعى ألا يتسبب ذلك في أى تأخير للسفينة .

ولوزير النقل بناء على اقتراح مصلحة الموانئ والمناظر أن يصدر قرارات يفرض رسم لا يتجاوز عشرة جنيهات مقابل تجربة الأجهزة المذكورة وللتصريح بإقامتها بموانئ الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٩ - لا يجوز لأى سفينة دخول ميناء بقصد شحن أو تفريغ زيت البترول إلا بعد الترخيص لها من السلطات المختصة في هذا الميناء وتخصيص مرسى لها وتستثنى من ذلك الوحدات البحرية المقيدة بموانئ الجمهورية العربية المتحدة .

ولسلطة الميناء أو الجهة التى تديره أو تشرف عليه أن تأمر فى أى وقت بإيقاف نفث الزيت من أو الى السفينة فى الميناء فى حالة هبوب العواصف أو فى بعض الظروف الأخرى التى تستدعى ذلك .
ويعاقب بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه كل مسئول عن نقل الزيت يخالف أحكام هذه المادة .

مادة ١٠ - يعقد الاختصاص بالحكم فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون للمحكمة التى تقع فى دائرتها الجريمة بالنسبة الى جميع السفن اذا وقعت المخالفة فى المياه الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة كما يعقد هذا الاختصاص للمحكمة الواقعة فى دائرتها الميناء المسجلة فيه السفينة التى تقع منها المخالفة اذا وقعت خارج المياه الإقليمية المذكورة من سفينة تحمل جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ١١ - يعتبر منسوب سلطة الميناء أو الجهة التى تديره أو تشرف

عليه وكذا الممثلون القنصليون في الخارج من مأموري الضبطية القضائية فيما يختص بتطبيق أحكام هذا القانون .

ولوزير العدل بناء على اقتراح وزير النقل وبعد موافقة الوزير المختص أو الجهة الإدارية المختصة أن يمنح هذه الصفة لأشخاص آخرين وفقا لما يقتضيه تنفيذ القانون .

مادة ١٢ - يقوم مأمورو الضبطية القضائية المختصون بتنفيذ أحكام هذا القانون بضبط الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه أو اللوائح والمقرارات التنفيذية له ولهم في سبيل ذلك تفتيش السفن التابعة للجمهورية العربية المتحدة والمنشآت الموجودة بها كما أن لهم الاطلاع على سجل الزيت بالسفن الوطنية والأجنبية على النحو المبين بالفقرة الخامسة من المادة التاسعة من المعاهدة الدولية المشار إليها وعليهم أن يخطوا مصلحة الموانئ والنائر بالجرائم المذكورة ويصوره من المحاضر أو التقارير أو سجله للزيت التي تحرر بشأنها ، وأن يخطروا ريان السفينة بموضوع المخالفة وتسجيلها بدفتر السفينة الرسمي إذا كان ذلك في امكانهم عمليا .

مادة ١٣ - على كل ريان سفينة أو مالك أو مستغل لها أو صاحب مصنع أو منشأة أن يقدم لمندوبي سلطات الميناء والخبراء ومأموري الضبطية القضائية المختصين بتنفيذ أحكام هذا القانون المعاونة اللازمة لأداء مهمتهم .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف حكم هذه المادة أو القرارات واللوائح الصادرة تنفيذا لهذا القانون .

مادة ١٤ :

(١) على مصلحة الموانئ والنائر تنفيذ أحكام الفقرة (١) من المادة العاشرة من المعاهدة الدولية المشار إليها ، أن تخطر كتابة الدولة

التابعة لها السفينة مما يقع منها من مخالفات لأحكام واشتراطات هذه المعاهدة أينما حدثت هذه المخالفة .

(ب) يتشأ بالمصلحة المذكورة مكتب دائم لتلقى جميع التقارير والبلاغات من السلطات الأجنبية عما يقع من سفن الجمهورية العربية المتحدة في الخارج من مخالفات لأحكام واشتراطات المعاهدة الدولية لمنع تلوث مياه البحر بالزيت ، وإذا تبين للمصلحة أن أدلة الاتبات الواردة فيها تكفي لادانة مالك أو ربان السفينة أو مستغلها طبقاً لأحكام هذا القانون فعليها أن تبلغ النيابة العامة بهذه المخالفات ثم تخطر السلطة الأجنبية المختصة والمنظمة البحرية الاستشارية الدولية للحكومات بالتنسيق .

مادة ١٥ - على مصلحة الموانئ والمنائر وجميع السلطات المختصة في موانئ الجمهورية العربية المتحدة والهيئات المنوط بها تنفيذ أحكام هذا القانون أن تقدم للجنة الدائمة لمنع تلوث مياه البحر بالزيت تقريراً سنوياً عما تم تنفيذه من أحكام هذا القانون والمعاهدة الدولية المشار إليها مع بيان ملاحظاتها واقتراحاتها في هذا الشأن .

مادة ١٦ - تقوم اللجنة الدائمة لمنع تلوث مياه البحر بالزيت بموافاة المنظمة البحرية الاستشارية الدولية للحكومات وكذا الجهة المختصة في هيئة الأمم المتحدة بالقوانين والقرارات والتعازير الرسمية على الوجه المبين بالمادة (١٢) من المعاهدة الدولية المذكورة .

مادة ١٧ - يختص وزير النقل بإصدار اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون .

مادة ١٨ - يدرش هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ رمضان سنة ١٣٨٨ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٢١ لسنة ١٩٦٣

بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى المعاهدة

بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى المعاهدة

الدولية لمنع تلوث مياه البحر بالزيت الصادرة بلندن

سنة ١٩٥٤ والمعدلة في ١٣ ابريل سنة ١٩٦٢ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى المعاهدة الدولية

لمنع تلوث مياه البحر بالزيت الصادرة بلندن سنة ١٩٥٤ والمعدلة في ١٣

ابريل سنة ١٩٦٢ والمحقين المرفقين بها وتقويض السيد السفير محمد

حافظ اسماعيل وكيل وزارة الخارجية في توقيع وثيقة قبول الجمهورية

العربية المتحدة لاحكام المعاهدة المذكورة ،،

صدر برياسة الجمهورية في ٨ شوال سنة ١٣٨٢ (٤ مارس سنة

١٩٦٣) .

(١) الجريدة الرسمية في ١٠ مارس سنة ١٩٦٣ - العدد ٥٥ ، وقد

نشرت نصوص الاتفاقية بعدد الجريدة الرسمية ١٥٣ في ١٩٦٣/٧/٩ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٨

بشأن الموافقة على اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط
من التلوث والبروتوكولين الملحقين بها التي أقرها مؤتمر الدول
الساحلية في البحر الأبيض المتوسط في برشلونة في الفترة
من ١٢ - ١٦/٢/١٩٧٦ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ،

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث
والبروتوكولين الملحقين بها التي أقرها مؤتمر الدول الساحلية في البحر
الأبيض المتوسط في برشلونة في الفترة من ١٢ - ١٦ فبراير سنة ١٩٧٦ ،
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ شعبان سنة ١٣٩٨ (١٦ يولييه سنة

١٩٧٨) .

(١) . الجريدة الرسمية في ١٧ مايو سنة ١٩٧٩ - العدد ٢٠ ، وقد
نشرت نصوص الاتفاقية بذات العدد من الجريدة الرسمية .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥ لسنة ١٩٨٣

بشأن الموافقة على بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط

من التلوث من مصادر برية الموقع في اثينا

بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٨٠ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من
مصادر برية الموقع في اثينا بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٨٠ ، وذلك من التحفظ
بشرط التصديق ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الأولى سنة ١٤٠٣ هـ (١٧ فبراير
سنة ١٩٨٣)

حسنى مبارك

(١) المجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٢/٢ - العدد ٥ ، وقد نشرت نصوص
البروتوكول بذات العدد من المجريدة الرسمية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٤٨ لسنة ١٩٦٥

بإنشاء لجنة دائمة لمنع تلوث مياه البحر بالزيت (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٢١ لسنة ١٩٦٣
بالموافقة على المعاهدة الدولية لمنع تلوث مياه البحر بالزيت التي أصدرها
مؤتمر لندن سنة ١٩٥٤ والمعدلة في مؤتمر لندن سنة ١٩٦٢ ،

وعلى ما عرضه وزير الحربية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ الخاص بمكافآت
الحفوض ،

قـسـم

مادة ١ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٩١
لسنة ١٩٧٢) تنشأ بوزارة النقل البحري لجنة دائمة لمنع تلوث مياه البحر
بالزيت تتشكل على الوجه الآتي :

(١) الجريدة الرسمية في ١٧ يوليه سنة ١٩٦٥ - العدد ١٥٧ -

رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للموانئ والمناظر رئيسا

وكيل وزارة النقل البحري ، ويصدر بتعيينه قرار من وزير
النقل البحري
مدير عام الهيئة العامة لمتاء للاستكشافية
مدير عام المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري
مدير عام المؤسسة المصرية العامة للبتترول
مدير عام الادارة العامة للهندسة الميكانيكية والكهربائية
باليهية العامة للموانئ والمناظر
مدير عام الادارة العامة للتفتيش البحري باليهية العامة
للموانئ والمناظر
مدير ادارة التحركات بهية قناة السويس
مدير معهد علوم البحار
رئيس قسم هندسة الصحة العامة بالمعهد العالي للصحة
العامة

أعضاء

المشرف على وحدة تلوث المياه بالمركز القومي للبحوث ..
المشرف على وحدة بحوث البترول بالمركز القومي للبحوث
عضوان أحدهما عن القوات البحرية والآخر عن القوات
الجوية يمينهما وزير الحربية

مراقب البحوث والمعاهدات باليهية العامة للموانئ والمناظر سكرتين

مادة ٢ - تختص هذه اللجنة بالتقيام بالبحوث والدراسات اللازمة
لأعمال منع تلوث مياه البحر بالزيت وتوصى بالانظمة اللازمة لتنفيذ
أحكام المعاهدات الدولية الخاصة بذلك وتضع برامج بحوثها مباشرة أو
بالاستعانة بأقسام البحوث بالجامعات والمصالح الحكومية والهيئات
العامة والمنظمات الدولية . كما تقوم برسم سياسة الأعمال التنفيذية

تلوث البيئة ٦٦٩

والإشراف على تنفيذ البرامج ومتابعة العمل فيها وتلقى التقارير من الهيئات القائمة على أعمال البحث وتنسيق جهود هذه الهيئات في المجال المتعلق باختصاص اللجنة وكذا موازنة الهيئات الدولية بتقارير عن أوجه نشاط الجمهورية في موضوع تلوث البحر بالزيت وإبداء الرأي في كل ما يحال إليها من أعمال تتعلق باختصاصها .

مادة ٣ - تقوم مصلحة الموانئ والمناظر باستصدار القرارات اللازمة لاتخاذ إجراءات تنفيذ قرارات اللجنة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٣٨٥ (٢٨ يونيو سنة ١٩٦٥) .

القسم الخامس

في الاتفاقيات الدولية للحماية من التلوث

قرار وزير الخارجية بنشر الاتفاقية الدولية لمنع تلوث
مياه البحر بالزيت الموقعة في لندن سنة ١٩٥٤ والمعدلة
في ١٣ أبريل سنة ١٩٦٢.

(مع قرارات المؤتمر الدولي لمنع تلوث مياه البحر بالزيت (١))

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٤٢١ لسنة ١٩٦٣ الصادر
بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٦٣ الخاص بالموافقة على انضمام الجمهورية
العربية المتحدة الى الاتفاقية الدولية لمنع تلوث مياه البحر بالزيت الموقعة
في لندن سنة ١٩٥٤ والمعدلة في ١٣ أبريل سنة ١٩٦٢،

قرر :

مادة وخضعة سينشر في الجريدة الرسمية الاتفاقية الدولية لمنع
تلوث مياه البحر بالزيت الموقعة في لندن سنة ١٩٥٤ والمعدلة في ١٣ أبريل
سنة ١٩٦٢ ويعمل بها اعتبارا من ٢٢ يولية سنة ١٩٦٣،

تحريرا في ١٧ المحرم سنة ١٣٨٣ (٩ يونيه سنة ١٩٦٣) .

(١) الجريدة الرسمية في ٩ يولية سنة ١٩٦٣ - العدد ١٥٣ .

المعاهدة الدولية لمنع تلوث مياه البحر بالزيت

الصادرة بلندن سنة ١٩٥٤

والمعدلة في ١٣ أبريل سنة ١٩٦٢

(مادة ١)

١ - في الاتفاقية الحالية يقصد بالعبارات والألفاظ الآتية المعنى المبين أمام كل منها بما لم يفهم من مضمون النص أن لها معنى آخر .

المكتوب : المعنى المحدد له في المادة ٢١

القاء : فيما يختص بالزيت أو بمزيج زيتي أى القاء أو تسريب مهما كان سببه .

زيت ديزل ثقيل : زيت الديزل المستعمل في السفن الذى ينخفض حجمه بنسبة ٥٠٪ عن الأكثر إذا تم تقطيره في درجة حرارة لا تزيد على ٣٤٠ درجة مئوية واختياره بالطريقة النموذجية .

A.S.T.M. Standard Method D. 86/59.

الميل : الميل البحرى ويساوى ٦٠٨٠ قدماً أو ١٨٥٢ متراً .

الزيت : البترول الخام ، زيت الوقود (المسازوت) ، زيت الديزل الثقيل وزيت التشحيم ، وترجم كلمة Oily الانجليزية فيما لذلك .

المزيج الزيتي : مزيج يحتوى على ١٠٠ جزء أو أكثر من الزيت في ١٠٠٠ جزء من المزيج .

المنظمة : المنظمة البحرية الاستشارية الدولية للحكومات (لمكو)

السفينة : أية سفينة من أى نوع تعبر البحار بما في ذلك للموحدات العائمة أثناء قيامها برحلة بحرية سواء كانت تسير بالانتما أو كانت تقطرها سفينة أخرى .

نافذة الزيوت : هي السفينة التي يكون فيها الجزء الأكبر من القسم الخاص بشحن البضائع قد بنى أو خصص لغرض نقل البضائع السائلة سائبة (صب) والتي هي في الوقت الحاضر لا تحمل بضائع غير الزيوت في الجزء المذكور .

٢ - في الاتفاقية الحالية . يقصد بعبارة (إقليم الحكومة المتعاقدة) إقليم بلاد الحكومة المذكورة وكذا أى إقليم آخر تكون الحكومة المذكورة مسئولة عن علاقاته الدولية وتسرى عليه أحكام هذه المعاهدة عملاً بحكم المادة ١٨ .

(مادة ٢)

١ - تسرى المعاهدة الحالية على السفن المسجلة في أى إقليم من الأقاليم لتتابعة لإحدى الحكومات المتعاقدة . وكذا على السفن غير المسجلة وتحمل جنسية طرف متعاقداً . ويستثنى من ذلك ما يأتى :

(أ) ناقلات الزيوت التي تقل حمولتها الكلية عن ١٥٠ طناً . والسفن الأخرى التي تقل حمولتها الكلية عن ٥٠٠ طن بشرط أن تتخذ كل حكومة متعاقدة الإجراءات اللازمة بقدر ما يكون ذلك معقولاً وعملياً لتطبيق مستلزمات هذه المعاهدة على مثل هذه السفن أيضاً مع ملاحظة حجمها ونوع الخدمة التي تقوم بها وكذا نوع الوقود المستخدم لتسييرها .

(ب) السفن المستخدمة في الوقت الحالي في صيد الحوت أثناء مدة استخدامها في عملية صيد الحوت .

(ج) السفن التي تعمل حالياً في الملاحة في البحيرات العظمى بأمريكا الشمالية وفي مياه الأنهار التي تتصل بها حتى المصب الأدنى لسانت لامبرت لوك في مونتريال في ولاية كوينك بكندا .

(د) السفن الحربية والسفن المستعملة حالياً كسفن حربية مستاعدة .

٢ - تتمتع كل حكومة متعاقدة باتخاذ الاجراءات المناسبة التي تتضمن وجود مواصفات تعادل ما نصت عليه هذه المعاهدة بقدر ما يكون ذلك معقولا وعمليا في السفن المنصوص عنها في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة (١) من هذه المادة .

(مادة ٣)

مع مراعاة أحكام المواد ٤ ، ٥ يراعى ما يأتي :

(أ) يحرم ناقلات الزيوت التي تنطبق عليها أحكام هذه المعاهدة أن تلقى الزيت أو المزيج الزيتي في داخل أية منطقة من المناطق المحرمة المشار إليها في الملحق (أ) لهذه المعاهدة .

(ب) إلقاء الزيت أو المزيج الزيتي من أية سفينة تسري عليها هذه المعاهدة من غير ناقلات الزيوت يجب أن يتم على أبعد ما يمكن عمليا عن البر ، وبعد مضي ثلاث سنوات من دخول هذه المعاهدة في دور التنفيذ بالنسبة لأي إقليم يطبق حكم الفقرة (١) من هذه المادة أيضا على السفن غير ناقلات البترول التابعة لذلك الإقليم عملا بحكم المادة ٢ فقرة (أ) أعلاه علما بأن إلقاء الزيت أو المزيج الزيتي من مثل هذه السفينة لن يكون ممنوعا إذا كانت السفينة متجهة الى ميناء لا توجد به التسهيلات الخاصة بالسفن غير ناقلات البترول كالوارد بالمادة ٨ .

(ج) ممنوع إلقاء الزيت أو المزيج الزيتي من سفينة حمولتها ٢٠٠٠ طن فأكثر إذا كانت مما تنطبق عليها أحكام هذه المعاهدة وكان عقد انشائها قد أبرم في تاريخ دخول هذه المعاهدة في دور التنفيذ أو بعده . ومع ذلك إذا تراءى لربان السفينة أنه لظروف خاصة ليس من المعقول أو العملي احتجاز الزيت أو المزيج الزيتي في السفينة فله أن يلقيه خارج المناطق الممنوعة المشار إليها في الملحق (أ) لهذه المعاهدة . ويجب في هذه

الحالة ابلاغ الحكومة المتعاقدة التابعة لها السفينة طبقا لأحكام الفترة (١) من المادة (٢) بالأسباب الداعية لهذا التصرف كما يجب على الحكومات المتعاقدة اخطار المنظمة بتفاصيلات واقية عن مثل هذه التصرفات مرة على الأقل كل اثني عشر شهرا .

مادة ٤

لا تسرى أحكام المادة (٣) على ما يأتي :

(أ) القاء الزيت أو المزيج الزيتي من سفينة بقصد تأمين سلامتها أو لتجنب حدوث عطب للسفينة أو شخنتها أو لغرض انقاذ أرواح في البصر .

(ب) تسرب الزيت أو المزيج الزيتي بسبب ناتج عن عطب في السفينة أو لأن التسرب لم يمكن تجنبه بشرط أن تكون قد عملت الاحتياطات اللازمة لمنع التسرب أو لتقليل كميته عقب حدوث العطب أو عقب اكتشاف التسرب .

(ج) القاء الفضلات المختلفة عن تنقية أو تصفية زيت الوقود أو زيت التشحيم بشرط أن يتم هذا الإلقاء أبعد ما يمكن عن البر .

(مادة ٥)

لا تسرى أحكام المادة (٣) على القاء نفايات السفينة في لأحوال الآتية :

(أ) القاء المزيج الزيتي أثناء مدة اثني عشر شهرا عقب تاريخ دخول أحكام هذه المعاهدة في دور التنفيذ بالنسبة للإقليم التابعة له السفينة حسب حكم الفقرة (١) من المادة (٢) .

(ب) وبعد انتضاء هذه المدة القاء المزيج الزيتي الذي لا يحتوى على زيت خلاف زيت التشحيم ويكون قد انسكب أو تسرب من أماكن الآلات .

(مادة ٦)

١ - كل مخالفة لأحكام المادتين (٣) ، (٩) تعتبر جرماً يعاقب عليه قانون التلوث التسابعة لها السفينة طبقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة (٢) .

٢ - العقوبات التي يفرضها قانون أى قطر تابع لحكومة متعاونة في شأن القاء سفينة لمكونات من الزيت أو المزيغ الزيتي خارج أنبجر الاثنيى للقطر المذكور يجب أن تتناسب في الشدة مع غرض الابتعاد عن عمل ذلك كما يجب أن لا تقل عن العقوبات التي يفرضها القانون المذكور فيما يختص بنفس المخالفة اذا وقعت في حدود البحر الساطى .

٣ - على كل حكومة متعاونة أن تخطر المنظمة بالعقوبات التي وقعت فعلا على كل مخالفة .

(مادة ٧)

١ - اعتباراً من التاريخ التالى لانقضاء اثنى عشر شهراً على دخول المعاهدة الحالية في دور التنفيذ بالنسبة للقطر التابع له سفينة ما بالتطبيق لأحكام الفقرة (١) من المادة (٢) . فعلى مثل هذه السفينة أن تكون مجهزة بحيث تمنع بقدراً ما يكون ذلك معقولاً وعملياً تسرب زيت الوقود أو زيت الديزل الثقيل الى السرتينة الا اذا وجدت وسائل فعالة تضمن عدم مخالفة أحكام هذه المعاهدة في القاء زيت من السرتينة .

٢ - يجب بقدراً الامكان تجنب حمل مياه الصابورة في صهاريج زيت الوقود .

(مادة ٨)

١ - يجب على كل حكومة متعاونة أن تتخذ الخطوات المناسبة للتوسع في ترويد التسهيلات الآتية :

(أ) يجب على الموانئ حسب احتياجات السفن التي تستخدمها نون أن تتسبب في تأخير لا لزوم له للسفن أن تزود بتسهيلات مناسبة لاستقبال النفطيات وأمزجة الزيوت التي قد تبقى في السفن غير ناقلات الزيوت ويراد التخلص منها بشرط أن تكون المياه قد فصلت من المزيج .

(ب) موانئ شحن الزيت يجب أن تجهز بتسهيلات مناسبة لاستقبال النفطيات وأمزجة الزيوت التي قد تبقى في ناقلات الزيوت ويراد التخلص منها .

(ج) موانئ اصلاح السفن يجب أن تجهز بتسهيلات لاستقبال النفطيات وأمزجة الزيوت المراد التخلص منها الباقية في جميع السفن الداخلة للإصلاح .

٢ - تحدد كل حكومة متعاقدة الموانئ وكذا موانئ شحن البترول في قطرها التي يطبق عليها أحكام الفقرات الفرعية (أ) ، (ب) ، (ج) من الفقرة (١) من هذه المادة .

٣ - يجب على كل حكومة متعاقدة أن تخطر المنظمة بقصد اعلام الحكومة المتعاقدة المعنية بجميع الحالات التي ترى فيها أن التسهيلات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة غير مناسبة .

(مادة ٩)

١ - (أ) كل سفينة تنطبق عليها أحكام هذه المعاهدة تستخدم زيت الوقود أو كانت ناقلة زيوت يجب أن يكون بها سجل للزيت سواء كان جزءاً من دفتر الحوادث الرسمي للسفينة أو غير ذلك - بالشكل الوارد في الملحق .

(ب) من هذه المعاهدة .

٢ - يجب أن يتم تسجيل جميع العمليات الآتية في السجل كلما حدثت :

- (أ) شحن أو تفريغ صابورة من صهاريج الشحن في ناقلات الزيوت
 (ب) تنظيف صهاريج الشحن في ناقلات الزيوت .
 (ج) الترسيب في صهاريج التصفية ونزح المياه في ناقلات الزيوت .
 (د) تخلص ناقلات الزيوت من النفايات الزيتية من صهاريج
 تنصفيه أو غيرها .
 (هـ) في السفن غير ناقلات الزيت : شحن صهاريج زيت الوقود
 بالصابورة أو تنظيفها أثناء الرحلة .
 (و) في السفن غير ناقلات الزيوت : للتخلص من النفايات الزيتية
 من صهاريج زيت الوقود أو غيرها .
 (ز) تسرب الزيت أو القاذو من ناقلات الزيوت وغيرها من السفن
 بسبب الحوادث أو في الأحوال المستثناة .

وفي حالة النقاء للزيت أو المزيج الزيتي المشار إليها في الفقرة الفرعية
 (ج) من المادة (٣) أو في المادة (٤) يجب أن يثبت في سجل الزيت
 الظروف والأسباب التي أدت إلى النقاء أو تسرب الزيت أو المزيج الزيتي .

٣ - كل عملية من العمليات الموصوفة في الفقرة (٢) من هذه المادة
 يجب أن تسجل دون تأخير في سجل الزيت كي تكون المعلومات التي سجلت
 في السجل المذكور فيما يختص بهذه العملية كاملة . وكل صفحة من السجل
 يجب أن يوقع عليها الضابط أو الضباط المسؤولون عن العملية وكذا ارباب
 حينما تكون السفينة مطقمة . والتوقيعات الكتابية في سجل الزيت يجب
 أن تكون باللغة الرسمية للقطر التابع له السفينة طبقاً لأحكام الفقرة (١)
 من المادة (٢) . أو بلحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية .

٤ - سجل الزيت يجب أن يحفظ في مكان بحيث يكون جاهزاً للتفتيش
 في جميع الأوقات المعقولة . وفيما عدا السفن غير المطقمة المقطورة وغيرها

يجب أن يكون السجل على ظهر السفينة - ويحتفظ بالسجل لمدة سنتين بعد آخر توقيع أثبت فيه .

٥ - يجوز للسلطات المختصة في أي قطر تابع لحكومة متعاقدة عملاً بأحكام هذه المادة أن تطلع على سجل الزيت بأية سفينة تنطبق عليها أحكام هذه المعاهدة أثناء وجودها بميناء القطر المذكور . ونها أن تتسخ صورة طبق الأصل من التصرفات المدونة في هذا الدفتر كما أن لها أن تطلب من ربان السفينة التصديق على صحة الصورة . وكل صورة موقع عليها من الربان باعتمادها مطابقة لما جاء في سجل الزيت يعترف بها في جميع الإجراءات القضائية كإثبات للحقائق الواردة بالسجل . وكل إجراء تقوم به السلطات المختصة بالتطبيق لحكم هذه الفقرة يجب أن يتم بأسرع ما يمكن حتى لا يتسبب في تأخير السفينة .

(مادة ١٠)

١ - لكل حكومة متعاقدة أن تمت حكومة القطر التابعة له السفينة حسب أحكام الفقرة (١) من المادة (٢) بتفصيلات مكتوبة توضح أن اشتراطات المعاهدة الحالية قد خالفتها السفينة المذكورة أيما حدثت هذه المخالفة وعلى السلطات المختصة في الحكومة الأولى - إذا كان ذلك ممكناً عملياً - أن تخطر ربان السفينة بموضوع المخالفة .

٢ - وعلى الحكومة التي تصل إليها هذه التفصيلات أن تجرى تحقيقاً في الموضوع ويمكنها أن تطلب من الحكومة الأخرى تفصيلات أوفى عن المخالفة المذكورة فإذا رأت أن الإثباتات الواردة لها تكفي بناء على تشرعاتها لاتخاذ إجراءات ضد مالك أو ربان السفينة في شأن هذه المخالفة فعليها أن تقوم باتخاذ هذه الإجراءات بأسرع ما يمكن ثم تخطر الحكومة الأخرى والمنظمة بالنتيجة .

(مادة ١١)

يجب أن لا يفسر أى حكم من أحكام هذه الاتفاقية بحيث يتكلم من سلطة أية حكومة متعاقدة فى أن تبشر فى حدود ولايتها أى إجراء خاص بمن يتصل بهذه المعاهدة .

كما يجب أن لا يفهم من التفسير امتداد حدود ولاية أى من الحكومت المتعاقدة .

(مادة ١٢)

على كل حكومة متعاقدة أن ترسل الى (المكتب) وكذا الى النجسة المختصة فى الأمم المتحدة ما يأتى :

(أ) نصوص القوانين والمراسيم والأوامر والقواعد المعمول بها فى بلادها تنفيذا لهذه المعاهدة .

(ب) كافة التقارير الرسمية أو ملخصاتها التى تظهر نتائج تطبيق أحكام هذه المعاهدة على أنه يشترط دائماً أن لا تكون مثل هذه التقارير أو ملخصاتها ذات طابع سرى فى رأى الحكومة المذكورة .

(مادة ١٣)

كل خلاف ينشأ بين الحكومات المتعاقدة فى شأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية لا يمكن حسمه بالمفاوضة يجب عرضه على محكمة العدل الدولية بناء على طلب أحد طرفي الخلاف الا اذا اتفق الطرفان على حسم الخلاف عن طريق التحكيم .

(مادة ١٤)

١ - تظل هذه الاتفاقية مفتوحة للتوقيع عليها لمدة ٣ شهور ابتداء من هذا التاريخ ثم تظل مفتوحة بعد ذلك للموافقة عليها .

٢ - مع ملاحظة أحكام المادة ١٥ لحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في أى من الوكالات المتخصصة أو كانت من موقعى ميثاق محكمة العدل الدولية • أن تكون طرفا في هذه المعاهدة بإحدى الطرق الآتية :

(أ) التوقيع دون شرط الموافقة •

(ب) التوقيع بشرط الموافقة وتتلوه الموافقة •

(ج) الموافقة •

٣ - تتم الموافقة بإيداع وثيقة القبول بالكتاب • وعلى (المكتب) أن يبلغ كل توقيع على المعاهدة وتاريخه وكذا كل وثيقة موافقة أودعت وتاريخها الى جميع الحكومات التى سبق لها التوقيع أو الموافقة على هذه المعاهدة •

(مادة ١٥)

١ - تدخل هذه المعاهدة في دور التنفيذ عند انقضاء سنة على التاريخ الذى تكون فيه عشر حكومات على الأقل قد أصبحت أطرافا فيها على أن تكون من بينها خمس حكومات تملك كل منها ناقلات زلوت يبلغ مجموع حمولاتها الكلية ٥٠٠.٠٠٠ طن على الأقل •

٢ - (أ) يطبق تاريخ العمل بهذه المعاهدة المحدد طبقا للفقرة ١ من هذه المادة على الحكومات التى وقعتا دن تحفظ وكذا على الحكومات التى وافقت عليها قبل التاريخ المذكور • أما بالنسبة للحكومات التى توافق على هذه المعاهدة في التاريخ 'مذكور' أو بعده يبدأ العمل بها بعد انقضاء ٣ شهور من تاريخ ايداع وثائق موافقتها •

(ب) وعلى (المكتب) أن يخطر جميع الحكومات التى وقعت أو وافقت على المعاهدة بتاريخ بدء العمل بها •

(مادة ١٦)

١ - (أ) يجوز تعديل هذه المعاهدة بإجماع الحكومات المتعاقدة .

(ب) أى اقتراح لتعديل هذه المعاهدة يقدم من حكومة متعاقدة يجب أن تقوم المنظمة بإرساله للحكومات المتعاقدة لدراسته والموافقة عليه طبقاً لأحكام هذه الفقرة .

٢ - (أ) يمكن فى أى وقت لأية حكومة متعاقدة أن تقترح على المنظمة تعديل هذه المعاهدة . فإذا حاز هذا الاقتراح الموافقة بأغلبية ثلثي الجمعية العمومية للمنظمة بناء على توصية صادرة من لجنة الأمن البحري بالمنظمة بأغلبية ثلثي أعضائها يجب أن ترسل الى جميع الحكومات المتعاقدة للحصول على موافقتها .

(ب) مثل هذه التوصية الصادرة من لجنة الأمن البحري يجب على المنظمة أن تقوم بإرسالها الى الحكومات المتعاقدة لابتداء الرأى فيها قبل عرضها على الجمعية العمومية بستة أشهر على الأقل .

٣ - (أ) بناء على طلب ثلث الحكومات المتعاقدة فى أى وقت يجب على المنظمة أن تدعو الى عقد مؤتمر من الحكومات للنظر فى أية تعديلات لهذه المعاهدة اقترحتها أية حكومة متعاقدة .

(ب) كل تعديل ووفق عليه فى مثل هذا المؤتمر بأغلبية ثلثي الحكومات المتعاقدة يجب على المنظمة أن ترسله الى جميع الحكومات المتعاقدة للموافقة عليه .

٤ - كل تعديل أرسل للحكومات المتعاقدة للموافقة عليه بالتطبيق لأحكام الفقرة (٢) أو الفقرة (٣) من هذه المادة يبدأ العمل به بالنسبة لجميع الحكومات المتعاقدة عقب مضي ١٢ شهراً على تاريخ الموافقة على

التعديك من ثلثي الحكومات المتعاقدة ويستثنى من ذلك الحكومات التي تكون قد أعلنت عدم موافقتها عليه قبل أن يدخل في دور التنفيذ .

٥ - إذا وافقت الجمعية انعمومية - بأغلبية ثلثي الأصوات - بما في ذلك ثلثي الحكومات الممثلة في لجنة الأمن البحري وبشرط موافقة ثلثي الحكومات المتعاقدة أو بناء على قرار يصدر من مؤتمر يعقد بالتطبيق لأحكام الفقرة (٣) من هذه المادة بأغلبية ثلثي الأصوات فيجوز للجمعية أن تقرّر في وقت إصدار قرار الموافقة على التعديل أنه من الأهمية بحيث أن كل حكومة متعاقدة تمنن بالتطبيق لأحكام الفقرة (٤) من هذه المادة أنها لا تقبل هذا التعديل تفقد صفتها كطرف في هذه المعاهدة ما لم تقبل هذا التعديل في بحر اثني عشر شهرا من دخوله في دور التنفيذ .

(مادة ١٧)

يجوز لكل حكومة متعاقدة أن تتسحب من هذه المعاهدة في أي وقت بعد مضي خمس سنوات من تاريخ بدء العمل بها .

٢ - يتم الانسحاب بواسطة اخطار كتابي يوجه الى المكتب . وعلى المكتب تبليغ جميع الحكومات المتعاقدة بوصول اخطار الانسحاب المذكور وكذا بتاريخ استلامه .

٣ - يصبح هذا الانسحاب نافذ المفعول بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ وصوله الى (المكتب) أو بعد مدة أطول إذا كان قد نص عليها في الاخطار .

(مادة ١٨)

١ - (١) إذا كان هيئة الأمم المتحدة هي السلطة الادارية لاقليم ما أو كانت أية حكومة متعاقدة مسئولة عن العلاقات الدولية لاقليم ما يجب على أيهما بحسب الحالة أن تتفاهم بأسرع ما يمكن مع هذا الاقليم

جاهدة في أن يمتد سريان أحكام هذه المعاهدة على الأقليم المذكور • ويجوز لها في أى وقت أن تخطر (المكتب) كتابيا معلنة امتداد سريان المعاهدة على مثل هذا الأقليم •

(ب) وتسرى أحكام هذه المعاهدة على الأقليم المذكور ابتداء من تاريخ وصول الاخطار أو من أى تاريخ حدده فيه •

٢ - (أ) لهيئة الأمم المتحدة إذا كانت هي السلطة الادارية لاقليم ما - وكذا لأية حكومة متعاقدة قامت بحمل الاخطار المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أن تخطر كتابيا (المكتب) في أى وقت - بعد مضي خمس سنوات من تاريخ دخول هذه المعاهدة في دور التنفيذ بالنسبة لأى أقليم • وبعد مشاورة الاقليم المذكور - يوقف سريان مفعول هذه المعاهدة بالنسبة له •

(ب) ويبطل سريان مفعول هذه المعاهدة بالنسبة لأى اقليم ذكر في الاخطار المذكور بعد انقضاء سنة على تسلم (المكتب) للاخطار المذكور أو أية مدة أطول حددها الاخطار •

٣ - وعلى (المكتب) اخطار جميع الحكومات المتعاقدة بامتداد سريان مفعول هذه المعاهدة على أى اقليم كالمصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وكذا بانقضاء مفعول هذا الامتداد كالمصوص عليه في الفقرة (٢) على أن يشمل الاخطار تاريخ بدء تنفيذ مفعول المعاهدة أو انقضاء مدة امتداد مفعولها •

(مادة ١٩)

١ - في حالة الحرب أو حالات العدوان الأخرى يجوز للحكومة المتعاقدة التي ترى أنها تتأثر بهذه الحالة سواء كانت محاربة أو محايدة أن توقف تطبيق هذه الاتفاقية كلها أو جزء منها على أى الأقاليم التابعة لها وعليها في هذه الحالة أن تخطر (المكتب) بذلك فورا •

٢ - وللحكومة أن تنفى هذا التوقف في أى وقت - وعليها أن تقوم بعمل ذلك في جميع الأحوال بمجرد زوال الأسباب المبررة له عملاً بأحكام الفقرة (١) من هذه المادة • كما أن عليها اخطار (المكتب) بذلك فوراً •

٣ - يقوم (المكتب) بإبلاغ جميع الحكومة المتعاقدة بمختلف الاخطارات التى يتلقاها تطبيقاً لهذه المادة •

(مادة ٢٠)

بمجرد دخول هذه المعاهدة في دور التنفيذ يجب على (المكتب) أن يقوم بتسجيلها لدى سكرتير عام للأمم المتحدة •

(مادة ٢١)

تقوم حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بأعباء (المكتب) ريثما والى أن يتم تشكيل المنظمة البحرية الاستشارية الدولية للحكومات فتتولى الأعمال الموكولة اليها بحكم الاتفاقية الموقعة في جنيف في ٦ مارس ١٩٤٨ ثم تقوم المنظمة بعد ذلك بهذه الواجبات •

واثباتاً لما تقدم وقع المندوبين الواردة امضاءاتهم فيما يلى على هذه الاتفاقية •

الملحق (١)

المناطق المنوعة

١ - جميع المساحات البحرية الواقعة في حدود ٥٠ ميلاً من أقرب أرض تعتبر مناطق منوعة •

يقصد في هذا الملحق بعبارة (من أقرب أرض) : ابتداءً من خط

اتقاعدة لتحديد البحر الساحلى للاقليم المعنى كما نصت عليه معاهدة جنيف الخاصة بالبحر الساحلى والمناطق المتاخمة لسنة ١٩٥٨ .

٢ - المساحات البحرية الآتية فى حالة مسا اذا تعدت خمسين ميلا من اقرب ارض تعتبر هى أيضا مناطق ممنوعة .

(١) المحيط الهادى :

المنطقة الكندية الغربية :

المنطقة الكندية الغربية تمتد لمسافة ١٠٠ ميل من اقرب ارض على امتداد الساحل الغربى لكندا .

(ب) المحيط الاطلسى الشمالى - بحر الشمال ، بحر البلطيك :

١ - منطقة شمال غرب الأطلسى :

منطقة شمال غرب الأطلسى تشمل المساحات البحرية الداخلة فى حدود خط مرسوم من خط عرض ٤٧° ٣٨ شمالا وخط طول ٤٣° ٧٣ غربا الى غربا الى خط عرض ٥٨° ٣٩ شمالا وخط طول ٣٤° ٦٨ غربا ومن هنالك الى خط عرض ٥٥° ٤٢ شمالا وخط طول ٣٧° ٧٤ غربا ثم من هناك على طول الساحل الشرقى لكندا على بعد ١٠٠ ميل من اقرب ارض .

٢ - منطقة آيسلنده :

منطقة آيسلنده تبعد ١٠٠ ميلا من قرب ارض على طول امتداد ساحل آيسلنده .

٣ - منطقة النرويج وبحر الشمال وبحر البلطيك : هذه المنطقة تمتد الى مسافة ١٠٠ ميل من اقرب ارض على امتداد الساحل النرويجى وتشمل بحر الشمال بأكمله وتذا بحر البلطيك وخطجانه .

٤ - منطقة شمال شرق الأطلسى وتشمل المساحات البحرية الداخلة فى حدود خط مرسوم بين المواقع الآتية :

خط العرض	خط الطول
٦٢° شمالا	٢° شرقا
٦٤° شمالا	٠°
٦٤° شمالا	١٠° غربا
٦٠° شمالا	١٤° غربا
٥٤° شمالا	٣٠° غربا
٥٣° شمالا	٤٠° غربا
٤٤° شمالا	٤٠° غربا
٤٤° شمالا	٣٠° غربا
٤٦° شمالا	٣٠° غربا

ومن هناك يتجه الى رأس فنستير عند تقاطعه بحدود ٥٠ ميلا .

٥ - المنطقة الاسبانية :

وتشمل مساحات المحيط الأطلسي الواقعة على بعد ١٠٠ ميل من أقرب أرض على امتداد ساحل أسبانيا ويعمل بهذا التحديد اعتبارا من دخول المعاهدة في دور التنفيذ بالنسبة لأسبانيا .

٦ - المنطقة البرتغالية :

وتشمل مساحات المحيط الأطلسي الواقعة على بعد ١٠٠ ميل من أقرب أرض على امتداد ساحل البرتغال ويعمل بهذا التحديد اعتبارا من دخول المعاهدة في دور التنفيذ بالنسبة للبرتغال .

(ج) البحر الأبيض المتوسط والبحر الأدرياتيكي :

منطقة البحر الأبيض والأدرياتيكي وتشمل المساحات الواقعة داخل حدود ١٠٠ ميلا من أقرب أرض على امتداد سواحل كل الإقليم التي

تحيط بالبحر المتوسط والبحر الأدرياتيكي ويعمل بهذا بالنسبة لكل اقليم اعتباراً من تاريخ دخول هذه المعاهدة في دور التنفيذ بالنسبة له .

(د) البحر الأسود وبحر أزوف :

منطقة البحر الأسود وبحر أزوف وتشمل المساحات الواقعة داخل حدود ١٠٠ ميل من أقرب أرض على امتداد سواحل كل من الأقاليم التي تحيط بالبحر الأسود وبحر أزوف ويعمل بهذا بالنسبة لكل اقليم اعتباراً من تاريخ دخول المعاهدة هذه في دور التنفيذ بالنسبة له على أن يكون البحر الأسود كله وبحر أزوف كله منطقة ممنوعة ابتداء من تاريخ دخول المعاهدة في دور التنفيذ بالنسبة لرومانيا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

(هـ) البحر الأحمر :

منطقة البحر الأحمر وتشمل المساحات الواقعة داخل ١٠٠ ميل من أقرب أرض على طول سواحل كل من الأقاليم التي تحيط بالبحر الأحمر ويعمل بهذا اعتباراً من دخول تاريخ المعاهدة في دور التنفيذ لكل من هذه الأقاليم .

(و) الخليج الفارسي :

١ - منطقة الكويت :

وتشمل المساحة البحرية الواقعة داخل حدود ١٠٠ ميل من أقرب أرض على ساحل الكويت .

٢ - منطقة العربية السعودية :

منطقة العربية السعودية وتشمل المساحة البحرية الواقعة داخل حدود ١٠٠ ميل من أقرب أرض على طول ساحل العربية السعودية ويعمل بهذا اعتباراً من دخول المعاهدة في دور التنفيذ بالنسبة للعربية السعودية .

(ز) البحر العربي وخليج بنغال والمحيط الهندي :

١ - منطقة البحر العربي :

منطقة انهر العربي وتشمل المساحات الواقعة داخل حدود خط مرسوم بين النقط الآتية :

خط العرض	خط الطول
٢٣° ٣٣' شمالا	٢٠° ٢٨' شرقا
٢٣° ٢٣' شمالا	٣٠° ٢٧' شرقا
٢٢° ٢٢' شمالا	٢٨° ٢٨' شرقا
٢٠° ٢٠' شمالا	٧٠° ٢٧' شرقا
١٨° ٥٥' شمالا	٧٢° ٢٧' شرقا
١٥° ٤٠' شمالا	٤٢° ٧٢' شرقا
٨° ٣٠' شمالا	٤٨° ٧٥' شرقا
٧° ١٠' شمالا	٥٠° ٧٦' شرقا
٧° ١٠' شمالا	١٤° ٧٨' شرقا
٩° ٠٦' شمالا	٣٣° ٧٩' شرقا

ويعمل بهذا اعتبارا من دخول المعاهدة في دور التنفيذ بالنسبة للهند .

٢ - المنطقة الساحلية لخليج بنغال :

المنطقة الساحلية لخليج بنغال وتشمل المساحات البحرية الواقعة بين أقرب أرض وخط مرسوم بين النقط الآتية :

خط العرض	خط الطول
١٥° ١٠' شمالا	٥٠° ٨٠' شرقا
٣٠° ١٤' شمالا	٣٨° ٨١' شرقا

٢٠° ٢٠° شمالا ١٠° ٨٨° شرقا

٢٠° ٢٠° شمالا ٨٩° شرقا

ويعمل بهذا اعتبارا من دخول المعاهدة في دور التنفيذ بالنسبة لهند .

٣ - منطقة ملجازى :

منطقة ملجازى وتشمل المساحة البحرية الواقعة داخل حدود ١٠٠ ميل من أقرب أرض على طول ساحل مدغشقر غرب خط طول رأس عنبر في الشمال وخط طول سانت مازيا في الجنوب ثم في حدود ١٥٠ ميلا من أقرب أرض على طول ساحل مدغشقر شرقي خطي الطول هذين وينفذ ذلك من تاريخ دخول هذه المعاهدة في دور التنفيذ بالنسبة لمدغشقر .

(ج) استراليا :

المنطقة الاسترالية وتشمل المساحة البحرية الواقعة داخل حدود ١٥٠ ميلا من أقرب أرض على سواحل استراليا ولا يسرى هذا التصديق على المياه الواقعة على سواحل الشمالية والغربية لأرض القرء الاسترالية بين النقطة المقابلة لجزيرة ثارسدى نقطة الساحل الغربى الواقعة عند درجة عرض ٢٠° جنوبا .

١ - (أ) يمكن لكل حكومة متعاقدة أن تقترح ما يأتى :

١ - تخفيض مدى أية منطقة على ساحل أى إقليم من أقاليمها .

٢ - امتداد منطقة من هذه المناطق الى ما لا يجاوز ١٠٠ ميل من أقرب أرض على طول مثل هذه السواحل .

وذلك عن طريق الاعلان - على أن التخفيض أو الامتداد يعتبر نافذا بعد انقضاء مدة ستة أشهر على الاعلان المذكور وذلك بشرط أن لا تكون احدى الحكومات المتعاقدة قد أعلنت قبل انقضاء هذه المدة بشهرين على الأقل أنها ترى أنه قد يترتب على اعلان الحكومة الأولى هلاك الطيور

٦٩٠ تلوث البيئة

وآثار سيئة على الأسماك وعلى الأحياء العضوية البحرية التي تقتات بها أو أن مصلحتها تتأثر أما بسبب قرب سواحلها أو بسبب السفن التي تعمل في تلك المنطقة وأنها لذلك لا تقبل للتخفيض أو الامتداد بحسب الحالة .

(ب) كل اعلان يعمل تنفيذا لهذه الفقرة يجب أن يكون بالكتابة الى المنظمة التي عليها اخطار جميع الحكومات المتعاقدة بمجرد استلامه .

٢ - يجب على المنظمة أن تجهز مجموعة خرائط تبين مدى المناطق الممنوعة حسب أحكام الفقرة (٢) من هذا الملحق كما وأن عليها أن تصدر بياناً بكل ما يحدث عليها من تعديلات عند اللزوم .

المحق (ب) ٨

نماذج سجل الزيوت

١ - في نماذج الزيوت

تاريخ القيد

(١) شمن وتدرنج المأبورة من مصاريح الشمن :

- ١ - الأرقام المميزة للمصاريح المعنية
- ٢ - نوع الزيت الذي كان موجودا من قبله في المصاريح
- ٣ - تاريخ ومكان شمن المأبورة
- ٤ - تاريخ ومكان تدرنج مياه المأبورة
- ٥ - مكان أو موقع السفينة وقت التدرنج
- ٦ - الكمية بالتعريب للمياه المأبورة بالزيت المنقولة الى مصاريح
- مصاريح الترسيب
- ٧ - الأرقام المميزة لمصاريح الترسيب
- (ب) تنظيف مصاريح الشمن :
- ٨ - الأرقام المميزة للمصاريح التي نظفت

				٩- نوع الزيت الذي كان موجودا من قبل في المصاريج.....
				١٠- الأرقام المميزة لمصاريج الترسيب التي نقلت إليها مياه الفضل
				١١- تاريخ وقت التخفيف
				١٢- البناء في مصاريج الترسيب ، وتاريخ المياه :
				١٣- الأرقام المميزة لمصاريج الترسيب المعنية
				١٤- مدة البقاء (بالساعات)
				١٥- تاريخ وقت تدفيع المياه
				١٦- مكان أو موقع السفينة
				١٧- الكميات التفريرية للمياه المرفقة
				(د) التخلص من النفايات الزيتية من مصاريج الترسيب ومن مصادر أخرى :
				١٨- تاريخ وطريقة التخلص
				١٩- مكان أو موقع السفينة وقت التخلص
				٢٠- المصادر والكميات بالتدريج
				توقيع الضابط أو الضباط المسؤولين عن العمليات المدونة أعلاه
				توقيع ربان السفينة

٢- السفن من قم ناقلات الزيت

تاريخ التلوث

	(١) شحن مياه المأبورة أثناء الرحلة في مصاريح الوقود أو تنطيفه	
	١ - الأرقام المميزة للمصاريح المنية	
	٢ - نوع الزيت الذي كان موجودا من قبل في المصاريح	
	٣ - تاريخ ومكان شحن المأبورة	
	٤ - التاريخ ووقت تفريغ مياه المأبورة أو مياه الغسيل	
	٥ - مكان وموقع السفينة وقت التخلص	
	٦ - هل اشتمل جهاز فصل الزيت ، وإذا كان الأمر كذلك فمسا	
	هي مدة استعماله	
	٧ - التخلص من النفايات، الزيتية المتبقية في السفينة	
	(ب) التخلص من النفايات الزيتية من مصاريح الوقود	
	والمصادر الأخرى :	
	٨ - تاريخ وطريقة التخلص	
	٩ - مكان أو موقع السفينة وقت التخلص	
	١٠ - المصادر والكميات بالتقريب	

توقيع ربان السفينة

توقيع الضابط أو الضابط المسئولين عن العمليات الدوينة أعلاه

٣ - لجميع أنواع السفن

	تاريخ القيد
	<p>تفريغ أو تسريب الزيت يسبب الحوادث أو الحالات الاستثنائية الأخرى :</p> <p>١ - تاريخ ووقت العملية</p> <p>٢ - مكان أو موقع السفينة وقت العملية</p> <p>٣ - الكمية بالتفريغ ونوع الزيت</p> <p>٤ - ظروف التفريغ أو التسريب وملاحظات عامة</p>
توقيع ربان السفينة	توقيع الضابط أو الضابط المسؤولين عن الملاحظات الدورية أعلاه

القرار النهائي

للمؤتمر الدولي لمنع تلوث مياه البحر بالزيت
للسنة ١٩٦٢

لندن في ١٣ أبريل سنة ١٩٦٢

١ - كانت الجمعية العمومية للمنظمة الاستشارية البحرية الدولية للحكومات قد قررت في أبريل سنة ١٩٦١ بالتطبيق لأحكام المادة ٣ (ب) من المعاهدة الخاصة بإنشاء المنظمة • أن تدعو لمؤتمر دولي لمنع تلوث مياه البحر بالزيت الغرض منه الوصول إلى الاتفاق على تدابير أكثر فاعلية لمنع تلوث مياه البحر بالزيت الملقى من السفن •

٢ - وقد عقد المؤتمر بلندن في المدة من ٢٦ مارس حتى ١٣ أبريل سنة ١٩٦٢ •

٣ - وقد أرسلت حكومات البلاد المذكورة بعد ممثلين لها في المؤتمر :

استراليا — بلجيكا — البرازيل — بلغاريا — كندا — لاتفيا — كولومبيا — الدنمارك — جمهورية دومينيكا — فنلندا — فرنسا — جمهورية ألمانيا الاتحادية — اليونان — أيسلندا — الهند — أيرلندا — إيطاليا — ساحل العاج — اليابان — كوريا — الكويت — لبنان — ليبيريا — البرتغال — رومانيا — المملكة السعودية — أسبانيا — السويد — مدغشقر — موناكو — هولندا — انزويج — بناما — بيرو — بولندا — جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية — اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية — لجمهورية العربية المتحدة — المملكة المتحدة — الولايات المتحدة الأمريكية — يوغوسلافيا •

٤ - كما أرسلت حكومات البلاد الآتى ذكرها ملاحظين في المؤتمر :

الأرجنتين — بورما — أكوادور — هولنسى — أندونيسيا —
العراق — اسرائيل — اتحاد الملايا — نيوزيلند — جنوب أفريقيا —
السودان — سويسرا — تايلاند — تركيا .

٥ — كذلك أرسلت الوكالات المتخصصة المذكورة بعد التابعة للأمم المتحدة ملاحظين في المؤتمر :

منظمة الغذاء والزراعة — منظمة الأمم المتحدة للتعليمية والعلمية والثقافية .

٦ — كما حضر في المؤتمر من المنظمات الدولية الحكومية ملاحظون عن :

المجلس الأوروبى — منظمة التعاون والتطور الاقتصادى .

٧ — كما حضر المؤتمر من الهيئات غير الحكومية ملاحظون عن :

غرفة التجارة الدولية — غرفة الملاحسة الدولية — الاتحاد الدولى للملاحه ليمتد — الاتحاد الدولى لمنظمات السفر الرسمية .

٨ — وقد أنتخب المؤتمر السنير جيلمورجنكنز رئيس وفد المملكة المتحدة رئيسا للمؤتمر .

٩ — كما انتخب نوابا للرئيس هم : مستر جلبرت جرانديفال رئيس وفد فرنسا ، والأميرال الفريد . ك . ريتشموند رئيس وفد الولايات المتحدة ، والمستر أ . ف . رودى رئيس وفد اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية .

١٠ — ولقد قامت المنظمة الاستشارية البحرية الدولية للحكومات بإعداد سكرتارية المؤتمر برئاسة انثائم بأعمال السكرتير العام المستر وليام جراهام . كما عين سكرتيرا تنفيذيا للمؤتمر المستر هانز روب دروب رئيس قسم المشغون الفنية المختلفة بالسكرتارية .

١١ — وقد شكلت اللجان الآتية :

اللجنة العامة :

- الرئيس : مستر آلان كومين (كندا)
- نائب الرئيس : مستر هليج جول (دانيمرك)

لجنة السفن :

- الرئيس : كابتن ك • مولينبرج (هولندا)
- نائب الرئيس : كابتن هـ • ده هاريس (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

لجنة الشؤون القانونية والإدارية :

- الرئيس : المستر مودولوف هاريدى (النرويج)
- نائب الرئيس : المستر البوت راسبى (فرنسا)

لجنة الشؤون الفنية :

- الرئيس : الدكتور ك • هول (المملكة المتحدة)
- نائب الرئيس : المستر ج • ر • ليند هاردسن (دانيمارك)

لجنة الصياغة :

- الرئيس : د • ك • هاز لجروف (المملكة المتحدة)

لجنة الوثائق :

- الرئيس : بارون دى جيرلاش دى جومبرى (بلجيكا)

١٢ — وقد عرضت المنظمة الاستشارية البحرية الدولية للحكومات على المؤتمر عند عقده المعاهدة الدولية لمنع تلوث مياه البحر بالزيت سنة ١٩٥٤ بملاحقتها والقرارات الثمانية التى أضيفت كملحق للقرار الضمائى للمؤتمر الدولى لمنع تلوث مياه البحر بالزيت سنة ١٩٥٤ • فهذه المعاهدة والملاحق كانت هى وملاحظات الحكومات المعنية عليها أساسا للمناقشات فى المؤتمر •

١٣ - وعلى أساس ما تم في المؤتمر من المداولات المنبثقة في ملخصات محاضر وتقارير اللجان وكذا في سجلات اجتماعات المؤتمر بكامل هيئته .
 جهاز المؤتمر نصوص التعديلات المقترح ادخالها على معاهدة منع تلوث مياه البحر بالزيت سنة ١٩٥٤ وقد عرضت هذه النصوص على المؤتمر الذي عقد بالتطبيق لأحكام الفقرة ٣ (أ) من المادة (١٦) من المعاهدة بناء على طلب ست حكومات متعاقدة مع الدعوة الى اعتمادها .

١٤ - وقد الحقت قائمة بالتعديلات التي أدخلت على معاهدة منع تلوث مياه البحر بالزيت سنة ١٩٥٤ بهذا القرار النهائي .

١٥ - وفي ١١ أبريل سنة ١٩٦٢ أقر المؤتمر الذي عقدته الحكومات المتعاقدة في معاهدة ١٩٥٤ بالتطبيق لأحكام الفقرة ٣ (ب) من المادة (١٦) من تلك المعاهدة - التعديلات المقترحة وتحت الموافقة على توصية الحكومات المتعاقدة بأن تقوم في أقرب وقت ممكن بقبول هذه التعديلات وبعد أن علم المؤتمر الخالي بقرارات مؤتمر الحكومات المتعاقدة - قرر أن يحث الحكومات التي دعيت لهذا المؤتمر والتي لم تنضم بعد لمعاهدة ١٩٥٤ اما أن تنضم لمعاهدة ١٩٥٤ أو لها معدلة في أقرب وقت ممكن بعد دخول التعديلات التي اتفق على ادخالها عليها في دور التنفيذ .

١٦ - وقد أصدر المؤتمر خمسة عشر قرارا كي تقوم الحكومات والهيئات الأخرى المختصة بوضعها موضع الاعتبار واتخاذ الاجراءات المناسبة لتنفيذها .

ملحوظات

روعى في تحضير هذا المطبوع ما يأتى :

١ - أدرجت نصوص معاهدة منع تلوث مياه البحر بالزيت لنسبة ١٩٥٤ معدلة حسب ما تقرر بشأنها في مؤتمر سنة ١٩٦٢ .

٢ - الخمسة عشر قرارا التي أصدرها مؤتمر سنة ١٩٦٢ ذكرت بالتفصيل في الجزء التالى من هذا المطبوع .

قرارات

أصدرها مؤتمر ١٩٦٢

القرار الأول

التجنب اتمام لتفريغ الزيوت العالقة في البحر بأسرع ما يمكن عمليا

ان المؤتمر الدولى لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لسنة ١٩٦٢ يقرر
الآتى :

ان المؤتمر وقد لاحظ أن السواحل والمياه الساحلية لعدة أقطار تتأثر لدرجة خطيرة من التلوث بالزيت • الأمر الذى تترتب عليه خسائر هادحة للسواحل والشواطىء وما يعقب ذلك من عوائق للتفريغ الصحى والتعرض للشئون السياحية ثم موت وهلاك الطيور وغيرها من الأحياء البرية واحتمال وجود تأثير مضاد على الأسماك والنباتات البحرية التى تقتات بها • كما أنه فى كثير من الأقطار انتشر الاهتمام العام بمدى هذه الظاهرة وازديادها •

ولما كان التلوث ينشأ من الزيوت العالقة وهى الزيت الخام ، وزيت الوقود (المازوت) ، زيت الديزل الثقيل ، زيت التشحيم • ولو أنه لا يوجد برهان قاطع على أن هذه الزيوت تعلق بصفة دائمة بسطح البحار الا أنها مع ذلك تظل مددا طويلة ويمكن أن ترحل الى مسافات كبيرة بعمل التيارات السطحية الناشئة عن الرياح والتيارات البحرية ثم تتراكم على الشاطئ • وتوجد كميات كبيرة جدا من مثل هذه الزيوت تلتقى بانتظام فى البصر من ناقلات الزيوت نتيجة لسهل صهاريجها وللتخلص من مياه الصابورة الملوثة بالزيت • كما أن سفن شحن البضائع الجافة التى تستخدم عادة الملوثة بالزيت صهاريج زيت الوقود فى تخزين مياه الصابورة تقوم هى أيضا

بالتقاء مياه الصابورة في البحر وهو أمر يزيد أيضا من درجة التلوث ولما كان ممكنا عمليا أن تتبع ناقلات الزيوت عملية الاحتفاظ بنفاياتها الزيتية على السفينة ثم تتخلص منها في صهاريج استقبال في موانئ شحن الزيوت وموانئ إصلاح السفن • أما التلوث الناشئ من القاء مياه الصابورة من سفن شحن البضائع الجافة فيمكن الإقلال منه أو منعه إذا جهزت بتركيبات فعالة تفصل الزيوت عن المياه أو بأية وسيلة أخرى مثل تجهيز الموانئ بصهاريج مناسبة لاستقبال نفايات الزيوت •

والوسيلة الوحيدة الفعالة المعروفة لمنع التلوث المياه بالزيت هي الامتناع بتاتا عن القاء الزيوت العالقة في البحر • وكما سبق ذكره يمكن اتخاذ وسائل للوصول الى هذا الغرض •

وحيث ان المؤتمر قد استقر رأيه لا يمكن في الوقت الحاضر تحديد تاريخ لامتناع التام عن القاء الزيوت العالقة في البحر فإنه يرى أن الامتناع التام لالقاء الزيوت في البحر يجب — مع بعض الاستثناءات الضرورية — أن يلاحظ تنفيذه في أقرب وقت ممكن عمليا • والمؤتمر يحث جميع الحكومات والمؤسسات المختصة لبذل أقصى مجهوداتها لايجاد الظروف التي يتوقف عليها ملاحظة هذا التحريم وذلك بتجهيز موانئها بالتسهيلات المناسبة وكذا سفنها بالترتبيات الضرورية •

القرار الثاني

تشجيع الانضمام الى المعاهدة

ان المؤتمر الدولي لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لسنة ١٩٦٢ وهو يعظم أن قبول السفن التي تعمل في منطقة معينة للوسائل التي تمنع أو تراعى عملية تلويث المياه بالزيت وتراعيها بذمة أمر ضرورة للوصول الى تحسن محسوس في موضوع التلوث •

ولعلمه أن منع تلوث مياه البحر بالزيت يستلزم تعاوننا دولياً على مدى واسع ويشمل تجهيز الموانئ التي تترادها السفن عادة بتسهيلات تمكنها من التخلص من نفايات الزيوت .

ولاعتقاده أن مسؤولية نظافة البحار والشواطئ من المياه الملوثة بالزيت تقع على الحكومات التي لها سواحل على البحر والتي لها سفن تمخر أعلى البحار وذلك نصائح الجماهير ولتحسين وسائل المحافظة على الأحياء انبورية ومصادر الأسماك .

يقدر :

١ - أن الحكومات الأطراف في معاهدة منع تلوث مياه البحر بالزيت لسنة ١٩٥٤ يجب أن توافق في أقرب تاريخ ممكن على التعديلات التي أدخلها المؤتمر الحالي على هذه المعاهدة .

٢ - يطلب من المنظمة الاستشارية البحرية الدولية للحكومات أن تلفت نظر أعضائها وكذا من لم ينضم إلى عضويتها من أعضاء الأمم المتحدة أو أعضاء أية وكالة متخصصة أو الحكومات التي وقعت ميثاق محكمة العدل الدولية إلى ضرورة التعاون في المجهودات الدولية التي تبذل في هذا الغرض مع دعوتهم إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة .

٣ - على المنظمة بقدر ما يمكنها أن تطبي أي طلب لامتداد المعلومات والنصائح للحكومات التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة حتى تسهل عليهم قبولها .

القرار الثالث

إجراءات مؤقتة الى أن تدخل المعاهدة في دور التنفيذ

ان المؤتمر الدولي لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لسنة ١٩٦٢ ،

يقدر :

أنه الى أن تدخل هذه المعاهدة في دور التنفيذ بالنسبة لأية حكومة أودعت وثائق قبولها أو وقعتها دون شرط القبول يجب على مثل هذه الحكومة أن تتخذ فوراً خطوات — سواء بطريق التشريع أو غيره — لضمان ما يأتي :

- (أ) عمل الترتيبات اللازمة عند الضرورة في السفن لمنع تسرب زيت الوقود وزيت الديزل الثقيل كما وصفا في المعاهدة الى السرتينة التي تلقى محتوياتها في البحر دون مرورها في جهاز فصل المياه الملوثة بالزيت .
- (ب) زيادة تسهيلات استقبال نفايات الزيوت في موانئها اذا كانت هذه التسهيلات غير كافية في الوقت الحاضر .
- (ج) اتباع الأسس الأخرى للمعاهدة بقدر ما يكون ذلك معقولاً وعملياً .

القرار الرابع

لقاء الأمزجة الزيتية من ناقلات الزيوت

ان المؤتمر الدولي لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لسنة ١٩٦٢ ،

يقدر :

- ١ — بالإضافة الى ملاحظة اشتراطات هذه المعاهدة يجب على

٧٠٣ تلوث البيئة

الناقلات بقدر ما يمكنها أن تتجنب كلية تفريغ أى مزيج زيتى فى البحر وأن تحتفظ به على ظهرها حتى تفرغه فى سائل استقباليه على انشاطى .

٢ - أن تقوم كل حكومة متعاقدة بإبلاغ مضمون هذا القرار إلى ملك ناقلات الزيت وربانيتها وإلى شركات الزيوت وسلطات الموانى وهىئات إصلاح السفن .

القرار الخامس

ناقلات الزيوت العابرة للقنوات وعليها نفايات زيوت

ان المؤتمر الدولى لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لسنة ١٩٦٢ ،

يقدر :

أنه كى تسهل على ناقلات الزيوت ملاحظة أحكام هذه المعاهدة فإنه يطلب من حكومات الانتظار المسؤولة عن القنوات التى تربط البحار امدونية أن تدعو سلطات هذه القنوات لقبول مبدأ اعتبار أن الصهاريج التى جمعت فيها نفايات الزيت فى ناقلات الزيوت تعتبر كأنها فارغة أثناء عبور القناة وأن «ناقلات العابرة للقناة بهذه الصفة تعامل نفس المعاملة التى تلقاها الناقلات التى تكون قد نظفت صهاريجها .

القرار السادس

ايجاد وسائل لاستقبال نفايات الزيوت فى موانى شحن الزيت وغيره من المواد الأخرى التى تشحن سائبة

ان المؤتمر الدولى لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لسنة ١٩٦٢ ،

يقدر :

١ - أن تجهز موانى شحن البترول أو المواد السائبة الأخرى

بوسائل استقبال نفائات الزيوت من ناقلات البترول أمر هام لتجنب تلوث مياه البحر بالزيت •

٢ - أنه في الموانى التى لم تجهز بعد بمثل هذه التسهيلات يجب أن يهتم بذلك بصفة عاجلة وأن تقوم الهيئات المهيمنة على تلك الموانى بإيجاد هذه الوسائل أو تحسين الموجود منها •

٣ - اعطاء أهمية خاصة في هذا الصدد لموانى شحن الزيوت بطريقة الأنابيب المغمورة تحت الماء •

٤ - ضرورة قيام المنظمة الاستشارية البحرية الدولية للحكومات بمتابعة التطورات ابخاصة بهذا الشأن عن طريق أقسامها المختصة وأن تجمع وتنتشر سنويا بيانات عن مدى تطور مثل هذه الوسائل بالموانى •

القرار السابع

القاء الزيوت والأمزجة الزيتية في البحر من السفن غير ناقلات الزيوت

ولو أن المؤتمر قرر أن أحكام المادة ٣ (ب) من هذه المعاهدة التى تمنع القاء الزيوت أو الأمزجة الزيتية في حدود المناطق الممنوعة • لا تطبق على السفن غير ناقلات انزيت لمدة ثلاث سنوات تنتقضى من تاريخ دخول هذه المعاهدة في دور التنفيذ بالنسبة للحكومة التابعة لها هذه السفن •

الا أن المؤتمر الدولى لمنح تلوث مياه البحر بالزيت لعام ١٩٦٢ •

يحث بشدة الحكومات التى تنضم الى المعاهدة فيما بعد أن تتخذ الوسائل التى تمنع السفن غير ناقلات الزيت من القاء انزيوت أو الأمزجة الزيتية في المناطق الممنوعة اذا ما كانت متجهة الى موان بها وسائل لاستقبال نفائات الزيوت •

القرار الثامن

تشجيع العمل على تطوير وإقامة أجهزة فصل الزيت التي تنفي
بالغرض لتجهيز السفن بها • ووضع مواصفات دولية لمثل
هذه الأجهزة

ان المؤتمر الدولي لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لعام ١٩٦٢ ،

يقرر :

١ - يجب على الحكومات التي تقبل هذه المعاهدة أن تشجع العمل
على تطوير وإقامة أجهزة فصل الزيت التي تنفي بالغرض وتجهيز السفن
بها • وأن تضع مواصفات التشغيل لأجهزة فصل الزيت •

٢ - على الحكومات تزويد المنظمة الاستشارية البحرية الدولية
للحكومات ببيانات عن مدى التقدم الذي أحرزته في هذا الصدد • وعلى
المنظمة تجميع هذه البيانات وتنسيقها وعمل دراسات مناسبة لها يقصد
الوصول الى وضع مواصفات دولية معتمدة لأجهزة فصل الزيت عن الماء
وتشغيلها •

٣ - أن تشمل مواصفات التشغيل النموذجية ما يأتي :

(أ) أن تكون نسبة الزيت في الماء الملقى في البحر أقل من الحد
الذي قرره هذه المعاهدة للامزجة الزيتية •

(ب) أن يكون جهاز الفصل قادرا على أداء وظيفته بنفس المعدل
نحو أى مزيج للزيت العالقة يحتاج عادة الى معالجته في السفن •

(ج) يجب أن يكون الجهاز قادرا على أداء وظيفته كاملة في جميع
الظروف التي تتعرض لها السفن عادة في البحر •

- (د) يجب أن يكون عمل جهاز الفصل كله تلقائيا (أوتوماتيكيا) .
 (هـ) كل طراز لأجهزة فصل الزيوت المزمع تركيبها في السفن يجب أن يخضع للاختبار للتأكد من أنه لا يقل عن النموذج الذي وصف دوليا وأن يعتمد من الحكومة المختصة .

القرار التاسع

تجميع الفاقد من زيت التشحيم

ان المؤتمر الدولي لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لعام ١٩٦٢ ،

يقرر :

أنه يجب على الحكومات ان تتخذ في الموانئ غير المجهزة بتسهيلات وافية لاستقبال نفايات الزيوت — كلما كان ذلك ضروريا ومناسبا — الوسائل التي تسهل عملية تجميع زيت التشحيم المتخلف عن تزييت آلات السفن على أن تشمل هذه الوسائل الاجراءات الادارية والضرائبية .

القرار العاشر

زيت الديزل لتموين السفن

ان المؤتمر الدولي لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لعام ١٩٦٢ ،

يقرر :

على كل حكومة متعاقدة في حالة تموين السفن بزيت الديزل في الموانئ التابعة لها الخاضعة لأحكام هذه المعاهدة أن تتأكد من أن مستندات التموين موضح فيها اذا كان الزيت المستعمل من درجة (زيت الديزل الثقيل) المنصوص عنها في المادة (١) من المعاهدة . أم لم يكن .

القرار الحادى عشر

تحضير مطبوعات ارشادية لمنع التلوث بالزيت

ان المؤتمر الدولى لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لعام ١٩٦٢ ،

يقدر :

١ - على الحكومات تشجيع توزيع النشرات الايضاحية لارشاد الذين يعملون بالسفن المسجلة في موانئها وكذا لارشاد الأشخاص الذين يعملون في الموانئ في نقل الزيت من وإلى السفن ويجب أن تشمل هذه النشرات على الخطوات اللازمة لمنع تلوث مياه البحر بالزيت وعلى التعليمات التى تمكن السفن من تطبيق أحكام هذه المعاهدة .

٢ - اذا لم توجد وسيلة أخرى لايجاد عدد كاف من هذه النشرات لتوزيع على السفن وعمال البر فعلى الحكومات أن تعمل على تحضير وطبع وتوزيع مثل هذه النشرات وترسل نسخا من هذه النشرات الى المنظمة الاستشارية البحرية الدولية للحكومات لحفظها بملفاتها . واذا استعملت السفن وعمال البر أية نشرات طبعت أصلا لسفن وعمال قطر آخر فيجب اخطار المنظمة بذلك .

٣ - يجب على الحكومات أن تضمن برامج امتحانات شهادات الأهلية لضباط الملاحة والمهندسين البحريين ما يثبت خبرتهم العملية في استعمال الأجهزة الخاصة بمنع تلوث مياه البحر بالزيت .

المقران الثانى عشر

الحاجة الى عمل بحوث فى موضوع منع تلوث مياه البحر بالزيت

١ - ان المؤتمر الدولى لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لعام ١٩٦٢ ،
بعد الاطلاع على المعلومات المتاحة عن الأبحاث وتطور الشئون الفنية
التي قام بها كثير من الأقطار ،
يقدر :

١ - ضرورة وجوب الاستمرار فى اجراء البحوث فى كفاءة نواحي
هذا الموضوع وبخاصة فيما يأتى :

(أ) جهاز فصل الزيت الذى يستخدم فى السفن :

حتى الآن لا يوجد جهاز فاصل للزيت بسيط وتام الأحكام لاستعماله
فى السفن يمكن أن يعالج بنتيجة مرضية أى مزيج للزيوت العالقة التى قد
توجد فى السفن بما فى ذلك بصفة خاصة الأمزجة التى تحتوى على زيت
وزنه النوعى قريب جدا من الوزن النوعى للمياه العذبة أو مياه البحر .

(ب) الأجهزة أو انوسائل من غير أجهزة فصل الزيوت التى تصمم
لمنع تلوث مياه البحر من القاء السفن للزيوت للعائقة أو الأمزجة الزيتية .

(ج) وسائل حصر وإزالة الزيت الطافى على سطح البحر :

ويرى المؤتمر أن استعمال المساحيق لترسيب الزيت الطافى الى قاع
البحر لا ينظر اليه بعين الارتياح اذ أن مثل هذه الوسائل غير مضمونة
عمليا وأن الاستمرار فى استخدامها قد يتسبب فى قذارة غير مرغوب فيها
لقاع البحر كما أن الوسائل المؤسدة على المواد المستحلبة عيها أنها
قد تقضى على الفلورا والافونا ثم أن بعض الوسائل الميكانيكية تبشر بنتائج
حسنة فى المياه المهادنة ولكن قيمتها فى البحر المفتوح مشكوك فيها .

(د) تطوير جهاز لضبط وقياس وتسجيل نسبة الزيت المتسرب مع المياه من السفن .

(هـ) تأثير انزويوت الملوثة على الخلايا البحرية للفلورا والفونا والدور الذى يمكن أن تقوم به الخلايا البحرية الدقيقة فى القضاء على مثل هذه الزيوت .

٣ - يجب أن ترسل الحكومات المعنية سنوياً الى المنظمة الاستشارية البحرية الدولية للحكومات نتائج أبحاثها فى المواضيع السابقة وما يتصل بها بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر المعلومات الفنية الخاصة بالأبحاث والتجارب بما فى ذلك الأبحاث على ظهر السفن فيما يختص بوسائل أو آلات منع التلوث - وعلى المنظمة جمع ونشر كل ذلك على الحكومات المتعاقدة وأن تهمل الأمور الفنية التى تحتوى على الأبحاث الى خبراء فنيين من الحكومات المتعاقدة .

القرار الثالث عشر

تنسيق الأبحاث

ان المؤتمر الدولى لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لعام ١٩٦٢ ،

يقدر :

١ - يجب على الحكومات المتعاقدة أن ترود المنظمة الاستشارية البحرية الدولية للحكومات بالمعلومات الخاصة بالأبحاث التى تقوم بها فى شأن السبل التى تتبع لتجنب تلوث البحر بالزيت وكذا بالمعلومات الخاصة بتطور الوسائل الفعالة لمكافحة التلوث بالزيت عند حدوثه وما فى ذلك ازالتها من النشواطى .

٢ — وعلى المنظمة أن تكون على اتصال بهذه الشئون وعليها تجميع وتحليل هذه المعلومات ونشرها .

٣ — ولتسهيل هذه المهمة يجب على المنظمة أن تشكل لجنة استشارية من خبراء فنيين ترشحهم الدول الأعضاء المعنية بالأمر للرجوع الى اللجنة المذكورة في هذا الشأن كلما دعت الحاجة الى ذلك .

القرار الرابع عشر

انشاء لجان اهلية خاصة بمنع تلوث المياه بالزيت

ان المؤتمر الدولي لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لعام ١٩٦٢ :

يقدر :

على الحكومات التي لم تشكل فيها حتى الآن لجان اهلية تختص بهذا الموضوع أن تقوم بعمل ذلك كي تتابع هذا الموضوع وتوصى بالوسائل العملية لمنع التلوث بما في ذلك التشجيع على القيام بأية أبحاث لازمة في هذا الشأن .

القرار الخامس عشر

تقارير المنظمة الاستشارية البحرية الدولية للحكومات

ان المؤتمر الدولي لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لعام ١٩٦٢ . وهو يعلم فائدة تبادل المعلومات الكاملة بين الحكومات الأعضاء .

يقدر :

على المنظمة الاستشارية البحرية الدولية للحكومات ان تنشر من آن

٧١١ تلوث البيئة

لآخر تقارير عن المعلومات التي ساهمت فيها الحكومات الأعضاء بالنسبة الى حوادث تلوث مياه البحر بالزيت ومدى فائدة تطبيق المعاهدة الحامية وكذا كفاية المناطق الممنوعة ومدى التقدم في تجهيز الموانئ بوسائل استقبال الزيوت وعدد حالات المخالفات الخاصة بأحكام المعاهدة والتي تم ضبطها أو لم يتم ثم بصورة من التشريعات الوطنية الخاصة بمنع التلوث وما شابه ذلك من موضوعات .

قرار وزير الدولة للشؤون الخارجية

بمقتضى اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث
والبروتوكولية الملحق بها التي أقرها مؤتمر الدول
الساكنة في البحر الأبيض المتوسط في برشلونة في الفترة
من ١٢ - ١٦/٢/١٩٧٦ ويعمل بها اعتباراً من ١٩/٩/١٩٧٨^(١)

وزير الدولة للشؤون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٨
الصادر بتاريخ ١٦/٧/١٩٧٨ بشأن الموافقة على اتفاقية حماية البحر
الأبيض المتوسط من التلوث والبروتوكولين الملحقين بها التي أقرها مؤتمر
الدول الساحلية في البحر الأبيض المتوسط في برشلونة في الفترة من
١٢ - ١٦/٢/١٩٧٦ ،

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٩/٧/١٩٧٨ ،

قرار :

مادة وحيدة : تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية حماية البحر الأبيض
المتوسط من التلوث والبروتوكولين الملحقين بها التي أقرها مؤتمر الدول
الساكنة في البحر الأبيض المتوسط في برشلونة في الفترة من ١٢ -
١٦/٢/١٩٧٦ ، ويعمل بها اعتباراً من ١٩/٩/١٩٧٨ ،

تحريراً في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٣٩٩ (١٤ مارس سنة ١٩٧٩) .

(١) الجريدة الرسمية في ١٧ مايو سنة ١٩٧٩ - العدد ٣٠ .

اتفاقية

لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث

إن الأطراف المتعاقدة : إذ تدرك القيمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية للبيئة البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،

وتعنى تمام الوعى المسئوليات الملقاة على عاتقها من أجل الحفاظ على هذا التراث المشترك ، تأمينا لمصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة ،

وإذ تعترف بما يترتب على التلوث من تهديد للبيئة البحرية وتوازنها الأيكولوجى ولمواردها ولاستخداماتها المشروعة ،

وتعنى المميزات الخاصة بهيدروغرافيا منطقة البحر الأبيض المتوسط وأيكولوجيتها وقابليتها الخاصة للتلوث ،

وإذ تلاحظ أن الاتفاقيات الدولية المعمول بها في هذا المجال لا تغطي، رغم التقدم الذى تم احرازه في جميع نواحي التلوث البحرى ومصادره ولا تفى بالاحتياجات الخاصة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط .

وإذ تدرك تماما الحاجة الى توثيق التعاون بين الدول والمنظمات الدولية المعنية والى اتباع نهج متسق وشافى على الصعيد الاقليمى لحماية البيئة البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

قد اتفقت على ما يلى :

(المادة الاولى)

مجال التطبيق الجغرافى

١ - لأغراض هذه الاتفاقية ، يقصد بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، المياه البحرية للبحر الأبيض المتوسط ذاته ، وخليجانه وبحاره التى يحدها غربا خط الطول الذى يمر بمنارة رأس سبارتل عند مدخل مضيق جبل طارق وشرقا التخوم الجنوبية لمضيق الدردنيل ما بين منارتى مهمتجيك وكهكالى .

٢ - لا تشمل منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛ المياه الداخلية للأطراف المتعاقدة ما لم ينص على خلافه في أى بروتوكول ملحق بهذه الاتفاقية .

(المادة الثانية)

تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية :

(أ) يقصد بالتلوث قيام الانسان ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بأدخال أية مواد أو أية صنوف من الطاقة الى البيئة البحرية ، مما يسبب آثارا مؤذية كالحاق الضرر بالموارد الحية ، أو أن تكون مصدر خطر على الصحة البشرية وعائقا للنشاطات البحرية بما في ذلك صيد الأسماك وإفساد لنوعية مياه البحر المستخدمة وانقاصا لمدى التمتع بها .

(ب) يقصد « بالمنظمة » الهيئة التى تمهد اليها مسئولية تنفيذ مهام السكرتارية وفقا للمادة الثالثة عشرة من هذه الاتفاقية .

(المادة الثالثة)

أحكام عامة

١ - للأطراف المتعاقدة أن تدخل في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بما في ذلك الإقليمية وشبه الإقليمية لحماية البيئة البحرية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط من التلوث شريطة أن تتماشى مثل هذه الاتفاقيات مع هذه الاتفاقية وتتفق والقانون الدولى وترسل نسخ من مثل هذه الاتفاقيات الى المنظمة .

٢ - لا يخل حكم من أحكام هذه الاتفاقية بتقنين وتطوير قانون البحار الذى يضعه مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار الذى دعى للانمقاد وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٥٠ ج (الدورة ٢٥) كما

لا يمس بالمطالب الراهنة أو المستقبلية ولا بوجهات النظر القانونية لأية دولة فيما يتعلق بقانون البحار ومدى السيادة الساحلية وسيادة دولة العلم .

(المادة الرابعة)

تعهدات عامة

١ - تتخذ الأطراف المتعاقدة ، سواء منفردة أو مشتركة ، كافة التدابير المناسبة ، وفقا للأحكام هذه الاتفاقية والبروتوكولات المعمول بها ، مما هي أطراف فيها ، وذلك بغية وقاية منطقة البحر الأبيض من التلوث والتخفيف من حدته ومكافحته وحماية البيئة البحرية في المنطقة وتحسينها .

٢ - تتعاون الأطراف المتعاقدة في صياغة واعتماد بروتوكولات بالاضافة الى البروتوكولات المفتوحة للتوقيع عليهما في نفس الوقت الذي تفتح فيه الاتفاقية للتوقيع عليهما ، تبين فيها التدابير والاجراءات والتواعد التي يتم تحديدها والاتفاق عليها لتنفيذ هذه الاتفاقية .

٣ - تتعهد الأطراف المتعاقدة كذلك بتعزيز التدابير المتعلقة بحماية البيئة البحرية من جميع أنواع التلوث ومصادره في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وذلك ضمن إطار الهيئات الدولية التي تعتبرها الأطراف المتعاقدة من ذات الاختصاص .

(المادة الخامسة)

التلوث الناجم عن القاء الفضلات من السفن والطائرات

تتخذ الأطراف المتعاقدة كافة التدابير المناسبة لوقاية منطقة البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن القاء الفضلات من السفن والطائرات والتخفيف من حدته .

(المادة السادسة)

التلوث الناجم عن السفن

تتخذ الأطراف المتعاقدة كافة التدابير التي توافق والقانون الدولي لوقاية منطقة البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن عمليات التصريف من السفن والتخفيف من حدة هذا التلوث ومكافحته ، كما تعمل على ضمان التنفيذ الفعال ، في هذه المنطقة للانظمة المعترف بها عموماً على المستوى الدولي فيما يتعلق بمكافحة هذا النوع من التلوث في المنطقة المذكورة .

(المادة السابعة)

التلوث الناجم عن عمليات استكشاف الأفرز القارى

وقاع البحر وطبقات تربته الجوفية واستغلالها

تتخذ الأطراف المتعاقدة كافة التدابير المناسبة لوقاية منطقة البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن عمليات استكشاف واستغلال الأفرز القارى وقاع البحر وطبقات تربته الجوفية والعمل على التخفيف من حدة هذا التلوث ومكافحته .

(المادة الثامنة)

التلوث من مصادر برية

تتخذ الأطراف المتعاقدة كافة التدابير المناسبة لوقاية منطقة البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن التصريف من الأنهار والمنشآت الساحلية أو الساقطة أو الناتجة عن أية مصادر واقعة ضمن حدود أراضيها والعمل على التخفيف من حدة هذا التلوث ومكافحته .

(المادة التاسعة)

التعاون في معالجة حالات التلوث الطارئة

١ - على الأطراف المتعاقدة أن تتعاون في اتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجة حالات التلوث الطارئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، مهما كانت أسبابها والحد من أضرار الناجم عن ذلك أو إزالته .

٢ - على أي طرف متعاقد عند علمه بإى حالة تلوث طارئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ان يقوم ، دون إبطاء بإخطار المنظمة وإى طرف من الأطراف المتعاقدة . يحتل ان يتاثر بمدى هذه أضرار الطارئة اما من خلال المنظمة او بصورة مباشرة .

(المادة العاشرة)

الرصد المستمر للتلوث

١ - على الأطراف المتعاقدة أن تسعى بالتعاون الوثيق مع الهيئات الدولية التي تعتبرها مختصة اى اعداد برامج تكميلية ، ومشرحه بما في ذلك برامج ثنائيه أو متعددة الأطراف كما كان ذلك مناسباً من أجل رصد التلوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط . كما عليها أن تسعى اى احداث نظام للرصد المستمر للتلوث في هذه المنطقة .

٢ - ولهذا الغرض ، على الأطراف المتعاقدة أن تسمى السلطات المختصة المسئولة عن الرصد المستمر للتلوث في المناطق الخاضعة لسيادتها الوطنية ، وأن تشترك ما أمكن ذلك عملياً ، في الترتيبات الدولية للرصد المستمر في المناطق الخارجة عن نطاق سيادتها الوطنية .

٣ - تتعهد الأطراف المتعاقدة بأن تتعاون في صياغة أية ملاحق قد تدعو الحاجة اليها بالنسبة لهذه الاتفاقية واعتمادها وتنفيذها بغية وضع اجراءات وقواعد مشتركة للرصد المستمر للتلوث .

(المادة الحادية عشرة)

التعاون العلمى والتكنولوجى

١ - تحقيقا لأغراض هذه الاتفاقية ، تتعهد الأطراف المتعاقدة ما أمكن ذلك بالتعاون ، سواء مباشرة أو عندما يكون ذلك ملائما ، من خلال المنظمات الانليمية المختصة أو المنظمات الدولية الأخرى فى مجالى العلم والتكنولوجيا ، ومتبادل البيانات وغيرها من المعلومات العلمية .

٢ - تحقيقا لأغراض هذه الاتفاقية ، تتعهد الأطراف المتعاقدة ، ما أمكن ذلك ، بتطوير وتنسيق برامجها الوطنية للبحوث المتعلقة بجميع أنواع التلوث انبهرى فى منطقة البحر الأبيض المتوسط بالتعاون فى اعداد وتنفيذ برامج اقليمية وبرامج دولية أخرى للبحوث .

٣ - تتعهد الأطراف المتعاقدة بالتعاون فى توفير المعونة الفنية وغيرها من المعونات الممكنة الأخرى فى المجالات المتعلقة بالتلوث البهرى فى منطقة البحر الأبيض المتوسط ، مع اسناد الأوتوية للاحتياجات الخاصة فى البلدان النامية فى اقليم البحر الأبيض المتوسط .

(المادة الثانية عشرة)

المسؤولية القانونية والتعويض عن الأضرار

تتعهد الأطراف المتعاقدة بالتعاون ، فى أقرب وقت ممكن ، فى صياغة وقرار الاجراءات المناسبة المتعلقة بتحديد المسؤولية القانونية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن تلوث البهرية بسبب خرق أحكام هذه الاتفاقية والبرتوكولات المعمول بها .

(المادة الثالثة عشرة)

الترتيبات التنظيمية

تعين الأطراف المتعاقدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاطلاع بمسؤولية تنفيذ وظائف السكرتارية التالية :

- ١ - الدعوة الى اجتماعات الأطراف المتعاقدة والمؤتمرات : المنصوص عليها فى المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ والاعداد لها .
- ٢ - احاطة الأطراف المتعاقدة بالاحطارات والتقارير وغيرها من المعلومات التى يتم استلامها وفقا لل مواد ٣ و ٩ و ٢٠ .
- ٣ - النظر فى الاستفسارات والمعلومات الواردة من الأطراف المتعاقدة ، وانتشاور معها بشأن المسائل المتعلقة بهذه الاتفاقية وبروتوكولات والملاحق الملحق بها .
- ٤ - مباشرة الوظائف التى تعهد اليها بمقتضى بروتوكولات هذه الاتفاقية .
- ٥ - مباشرة أية وظائف أخرى تسندما اليها الأطراف المتعاقدة .
- ٦ - تأمين التنسيق الضرورى مع الهيئات اندولية الأخرى التى تعتبرها الأطراف المتعاقدة مختصة وبمضرة خاصة ، انقيام بوضع ائترتبات الادارية ، كلما نشأت الحاجة اليها ، من أجل مباشرة وظائف السكرتية على نحو فعال .

(المادة الرابعة عشرة)

اجتماعات الأطراف المتعاقدة

- ١ - تعقد الأطراف المتعاقدة اجتماعات عادية مرة كل عامين ، كما تعقد اجتماعات استثنائية فى أى وقت آخر تراه ضروريا ، وذلك بناء على طلب المنظمة أو أى طرف من الأطراف المتعاقدة ، شريطة أن تلقى مثل هذه الطلبات تأييدا من طرفين متعاقدين على الأقل .
- ٢ - على اجتماعات الأطراف المتعاقدة أن تستعرض بصورة متواصلة أمر تنفيذ هذه الاتفاقية والبروتوكولات وبصورة خاصة :
(أ) اجراء استعراض عام لعلميات الجرد التى تغططع بها

الإطراف المتعاقدة والهيئات الدولية المختصة بشأن حالة التلوث البحري وآثارها على منطقة البحر الأبيض المتوسط •

(ب) النظر في التقارير التي ترفعها الأطراف المتعاقدة وفقا للمادة ٢٠ •

(ج) اعتماد ملاحق هذه الاتفاقية وملاحق البروتوكولات ، ومراجعتها وتعديلها عند الحاجة ، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٧ •

(د) تقديم توصيات بشأن اعتماد أية بروتوكولات إضافية أو أي تعديلات لهذه الاتفاقية أو للبروتوكولات وفقا لأحكام المادتين ١٥ و ١٦ •

(هـ) تشكيل مجموعات عمل ، حسب الحاجة ، للنظر في أية مسائل تتعلق بهذه الاتفاقية والبروتوكولات والملاحق •

(و) دراسة واتخاذ إجراءات إضافية قد تدعو الحاجة إليها لتحقيق أغراض هذه الاتفاقية والبروتوكولات •

(المادة الخامسة عشرة)

اعتماد بروتوكولات إضافية

١ - للأطراف المتعاقدة أن تعتمد في مؤتمر دبلوماسي بروتوكولات إضافية لهذه الاتفاقية طبقا للفقرة الثانية من المادة الرابعة •

٢ - تدعو المنظمة بناء على طلب يتقدم به ثلثا الأطراف المتعاقدة الى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد بروتوكولات إضافية •

٣ - الى حين نفاذ هذه الاتفاقية ، للمنظمة بعد التشاور مع الأطراف الموقعة عليها أن تدعو الى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد بروتوكولات إضافية •

(المادة السادسة عشرة)

تعديل الاتفاقية أو البروتوكولات

١ - يجوز لأي طرف من الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية أن يقترح إدخال تعديلات على الاتفاقية وتعتمد التعديلات من مؤتمر دبلوماسي تدعو المنظمة إلى عقده بناء على طلب ثلثي الأطراف المتعاقدة .

٢ - يجوز لأي طرف من الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية أن يقترح إدخال تعديلات على أي بروتوكول . وتعتمد مثل هذه التعديلات من مؤتمر دبلوماسي تدعو المنظمة إلى عقده بناء على طلب ثلثي الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المعنى .

٣ - تعتمد التعديلات على هذه الاتفاقية بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية . أمثلة في المؤتمر الدبلوماسي وتحينها أمانة الأيداع للموافقة من جميع الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية . وتعتمد التعديلات على أي بروتوكول بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأطراف المتعاقدة في مثل هذا البروتوكول المشته في المؤتمر الدبلوماسي وتحيلها أمانة الأيداع للموافقة من جميع الأطراف المتعاقدة في مثل هذا البروتوكول .

٤ - يتم الإبلاغ بقبول التعديلات كتابية إلى أمانة الأيداع وتصبح التعديلات التي تعتمد يمتنع الفقرة ٣ من هذه المادة نافذة المفعول بين الأطراف المتعاقدة التي توافق على مثل هذه التعديلات في اليوم الثلاثين انذى يلي وصول اخطار بالقبول إلى أمانة الأيداع مما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية أو في البروتوكول المعنى حسب الحالة .

٥ - بعد نفاذ أي تعديل على هذه الاتفاقية أو على أي بروتوكول يصبح أي طرف متعاقداً جديد في هذه الاتفاقية أو في البروتوكول طرفاً متعاقداً في الوثيقة المعدلة .

(المادة السابعة عشرة)

الملاحق وتعديلات الملاحق

- ١ - تشكل ملاحق هذه الاتفاقية أو ملاحق أى بروتوكول جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية أو من مثل هذا البروتوكول حسب الحالة .
- ٢ - ما لم ينص على خلاف ذلك فى أى بروتوكول يطبق الاجراء التالى لاعتماد ونفذ اية تعديلات للملاحق هذه الاتفاقية أو لأى بروتوكول باستثناء تعديلات الملحق الخاص بالتخكيم :
- (أ) لأى طرف متعاقد أن يقترح ادخال تعديلات على ملاحق الاتفاقية والبروتوكولات فى الاجتماعات المنصوص عليها فى المادة ١٤ .
- (ب) تعتمد مثل هذه التعديلات بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الاطراف المتعاقدة فى الوثيقة .
- (ج) تقوم أمانة الايداع دون تأخير باخطار جميع الأطراف المتعاقدة بالتعديلات المعتمدة على هذا النحو .
- (د) اذا تعذر على أى طرف متعاقد الموافقة على تعديل ملاحق هذه الاتفاقية أو أى بروتوكول عليه أن يخطر أمانة الايداع بذلك كتابة خلال مهلة تمدها الأطراف المتعاقدة عند اعتمادها التعديلات .
- (هـ) على أمانة الايداع أن تتقدم دون أى تأخير ، بابلاغ جميع الأطراف المتعاقدة بأى اخطار يتم استلامه وفقا للمفردة الفرعية السابقة .
- (و) عند انقضاء الفترة المشار اليها فى المفردة الفرعية (د) الواردة فيما تقدم يصبغ تعديل الملحق نافذا بالنسبة لجميع الأطراف المتعاقدة فى هذه الاتفاقية أو البروتوكول المعنى ، التى لم تتقدم بأى اخطار وفقا لأحكام تلك المفردة الفرعية .

٣ - يخضع اعتماد ونفاذ أى ملحق جديد لهذه الاتفاقية أو لأى بروتوكول لنفس أجزاء المعمول به لاعتماد ونفاذ أى تعديل لأى ملحق وفقاً لأحكام الفقرة ٢ من هذه المادة . ولا أنه فى حانه وجود بعض التعديلات للاتفاقية أو البروتوكول المعنى فتن يصبح الملحق الجديد نافذاً الى أن يصبح التعديل الانفاذيه أو البروتوكول المعنى نافذاً .

٤ - تعتبر التعديلات التى تدخل على الملحق الخاص بالتحكيم بمثابة تعديلات لهذه الاتفاقية ، ويعين اقتراحها واعتمادها وفقاً للأجزاء المنصوص عليها فى المادة ١٦ الواردة فيما تقدم .

(المادة الثامنة عشرة)

النظام الداخلى والقواعد المالية

١ - تعتمد الأطراف المتعاقدة نظاماً داخلياً لاجتماعاتها ومؤتمراتها المنصوص عليها فى المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ الواردة فيما تقدم .

٢ - تعتمد الأطراف المتعاقدة قواعد مالية يتم اعدادها بالتشاور مع المنظمة بصورة خاصة ، لتحديد مساهمتها المالية .

(المادة التاسعة عشرة)

ممارسة خاصة لحق التصويت

تمارس المجموعة الاقتصادية الأوروبية وأى مجموعة اقتصادية إقليمية نصت عليها المادة الرابعة والعشرون من هذه الاتفاقية ، حقها فى التصويت ، ضمن نطاق اختصاصها ، بعدد من الأصوات يعادل عدد دولها الأعضاء التى هى أطراف متعاقدة فى الاتفاقية الحالية وفى واحد أو أكثر البروتوكولات . ولا تمارس المجموعة الاقتصادية الأوروبية ولا المجموعات المشار إليها فيما تقدم حقها فى التصويت فى الحالات تمارس فيها دولها الأعضاء المعنية هذا الحق والعكس صحيح .

(المادة العشرون)

إنتقار

تقوم الأطراف المتعاقدة برفع تقرير الى المنظمة بشأن انتدابير المتخذة لتنفيذ هذه الاتفاقية ولبروتوكولات التي هي أطراف فيها : وذلك على النحو الذي تقرره الأطراف المتعاقدة في اجتماعاتها وفي الفترات التي تحددها فيها .

(المادة الواحدة والعشرون)

تتبع الالتزام

تتعهد الأطراف المتعاقدة بان تتعاون في وضع الاجراءات التي نكفل لها تتبع هذه الاتفاقية والبروتوكولات .

(المادة الثانية والعشرون)

تسوية النزاعات

١ - في حالة قيام أى نزاع بين الأطراف المتعاقدة حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية أو البروتوكولات ، على هذه الأطراف ان تسمى الى الوصول الى تسوية لهذا النزاع بالتفاوض أو بأى أسلوب سئمى آخر ، حسب اختيارها .

٢ - اذا عجزت الأطراف المعنية عن تسوية خلافاتها بالأساليب المنصوص عليها في الفقرة السابقة يرفع النزاع بالاتفاق العام ، الى التحكيم وفقاً للشروط المنصوص عليها في الملحق « أ » بهذه الاتفاقية .

٣ - وعلى الرغم من ذلك ، يجوز للأطراف المتعاقدة أن تصرح في أى وقت ، بأنها بذات تصريحها هذا ، وبدون حاجة الى اتفاق خاص ، بالنسبة لأى طرف آخر يقبل الالتزام ذاته ، تقبل الالتزام الجبرى بتطبيق اجراءات التحكيم وذلك تمشياً مع نصوص الملحق « أ » ويبلغ مثل هذا التصريح كتابة الى أمانة الايداع التي تقوم بدورها بإبلاغه الى الأطراف الأخرى .

(المادة الثالثة والعشرون)

العلاقة بين الاتفاقية والبروتوكولات

١ - لا يجوز لأى طرف أن يصبح طرفاً متعاقداً في هذه الاتفاقية ما لم يصبح ، في الوقت ذاته ، طرفاً متعاقداً في مسا لا يقل عن بروتوكول واحد . ولا يجوز لأى طرف من الأطراف أن يصبح متعاقداً في بروتوكول ما ، ما لم يكن ، أو يصبح في وقت ذاته ، طرفاً متعاقداً في هذه الاتفاقية .

٢ - يعتبر أى بروتوكول لهذه الاتفاقية ملزماً فقط بالنسبة للأطراف المتعاقدة في البروتوكول قيد النظر .

٣ - الأطراف المتعاقدة في بروتوكول ما ، هي وهما التي لها حق اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالبروتوكول بالنسبة لتطبيق المواد ١٤ و ١٦ و ١٧ من هذه الاتفاقية .

(المادة الرابعة والعشرون)

التوقيع

تفتح هذه الاتفاقية والبروتوكول الخاص بالوقاية من تلوث البحر الأبيض المتوسط من القاء نفايات السفن والطائرات والبروتوكول الخاص بالتعاون في مكافحة التلوث في البحر الأبيض المتوسط بالنفط وغير ذلك من المواد الضارة في حالات الطوارئ ، للتوقيع عليها في برشلونة في ١٦ فبراير ١٩٧٦ وفي مدريد بين ١٧ فبراير ١٩٧٦ و ١٦ فبراير ١٩٧٧ ، من جانب أية دولة دعيت للاشتراك في مؤتمر المفوضين للدول الساحلية في إقليم البحر الأبيض المتوسط ، بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط ، الذي تم انعقاده في برشلونة من ٢ إلى ١٦ فبراير ١٩٧٦ ومن أية دولة لها حق التوقيع على أى بروتوكول بمقتضى أحكام مثل ذلك البروتوكول وتفتح كذلك ، حتى نفس التاريخ للتوقيع من جانب المجموعة الاقتصادية الأوروبية

ومن جانب أى مجموعة اقتصادية اقليمية مشابهة يكون عضو واحد منها على الأقل من الدول الساحلية فى منطقة البحر الأبيض المتوسط يكون لها حق ممارسة اختصاصات تدخل ضمن المجالات التى تشتمل عليها هذه الاتفاقية وأى من البروتوكولات المتعلقة بها .

(المادة الخامسة والعشرون)

المصادقة أو القبول أو الموافقة

تخضع هذه الاتفاقية وأى بروتوكول ملحق بها للمصادقة أو القبول أو الموافقة ، وتودع وثائق المصادقة أو القبول أو الموافقة لدى حكومة أسبانيا التى ستطلع بمهام أمانة الإيداع .

(المادة السادسة والعشرون)

الانضمام

١ - اعتبارا من ١٧ فبراير ١٩٧٧ ، تفتح الاتفاقية الحالية والبروتوكول الخاص بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن الاغراق من السفن والطائرات ، والبروتوكول الخاص بالتعاون فى مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالنفط وغير ذلك المواد الضارة فى حالات انطوارئ لانضمام الدول والمجموعة الاقتصادية الأوروبية أية مجموعة أخرى تشير إليها فى المادة ٢٤ .

٢ - بعد نفاذ الاتفاقية وأى من البروتوكولات ، يجوز لأية دولة لم يشر إليها فى المادة ٢٤ ، أن تنضم لهذه الاتفاقية ولأى من البروتوكولات بعد موافقة ثلاثة أرباع الأطراف المتعاقدة فى البروتوكول المعنى .

٣ - تودع وثائق الانضمام لدى أمانة الإيداع .

(المادة السابعة والعشرون)

النفذ

١ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة في نفس الموعد الذي يصبح فيه أول بروتوكول نافذا المفعول .

٢ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة أيضا بالنسبة للدول والمجموعة الاقتصادية ولأية مجموعة اقتصادية اقليمية أشهر اليها إذا استوفت الشروط الرسمية لتصبح أطرافا متعاقدة في أي بروتوكول آخر لم يصبح بعد نافذا المفعول .

٣ - يصبح أي من البروتوكولات الملحقه في هذه الاتفاقية ، ما لم ينص على خلاف ذلك في مثل ذلك البروتوكول ، نافذا المفعول في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ ايداع ما لا يقل عن ستة وثائق تصديق أو قبول أو موافقة من الأطراف المشار اليها في المادة ٢٤ أو انضمام هذه الأطراف الى مثل ذلك البروتوكول .

٤ - من ثم ، تصبح هذه الاتفاقية وأي من البروتوكولات نافذة بالنسبة لأية دولة وبالنسبة للمجموعة الاقتصادية الأوربية ولأي مجموعة اقتصادية أشهر اليها في المادة ٢٤ ، في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ ايداع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام .

(المادة الثامنة والعشرون)

الانسحاب

١ - يجوز لأي طرف من الأطراف المتعاقدة ، في أي وقت من الأوقات بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ، أن يتسحب من الاتفاقية بتقديم إخطار كتابي بالانسحاب .

٢ - ما لم ينص على خلاف ذلك في أي بروتوكول من هذه الاتفاقية

يجوز لأي طرف ، في أى وقت من الأوقات بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ ميثاق البروتوكول ، أن ينسحب منه بتقديم أخطار كتابي بالانسحاب .

٣ - يصبح الانسحاب نافذا بعد ٩٠ يوما من تاريخ تلقي أمانة الأيداع أخطار الانسحاب .

٤ - إذا انسحب أى طرف من الأطراف المتعاقدة من هذه الاتفاقية يعتبر كذلك منسحبا من أى بروتوكول كان طرفا فيه .

٥ - إذا أصبح أى طرف من الأطراف المتعاقدة ، عند انسحابه من بروتوكول ما ، غير طرف في أى من بروتوكولات الاتفاقية ، يعتبر منسحبا كذلك من هذه الاتفاقية .

(المادة التاسعة والعشرون)

مسئوليات أمانة الأيداع

١٨ - علي أمانة الأيداع أن تحيط الأطراف المتعاقدة وأى طرف آخر بمشار إليه في المادة ٢٤ وكذلك للمنظمة :

(أ) بالتوقيع على هذه الاتفاقية وأى بروتوكول متعلق وبإيداع وثائق المصادقة والقبول والموافقة أو الانضمام وذلك وفقا للمواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ .

(ب) بتاريخ نفاذ الاتفاقية وأى من البروتوكولات ، وذلك وفقا لأحكام المادة ٢٧ .

(ج) بأخطارات الانسحاب المقدمة وفقا للمادة ٢٨ .

(د) بالتعديلات التي يتم اعتمادها فيما يتعلق بالاتفاقية وبأى من البروتوكولات وبقبولها من الأطراف المتعاقدة وباتاريخ نفاذ هذه التعديلات وفقا لأحكام المادة ١٦ .

(هـ) باعتماد أية ملاحق جديدة وتعديل أى من الملاحق وفقاً للمادة ١٧ •

(و) بصحور تصريحات تعترف بالزامية تطبيق اجراء التحكيم المنصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة ٢٢ •

٢ - يودع أصل هذه الاتفاقية وأى بروتوكول لها لدى أمانة الأيداع، وهى حكومة أسبانية التى ترسل صوراً مصدقة منها الى الأطراف المتعاقدة وإلى المنظمة الأمين العام للأمم المتحدة • لتسجيلها ونشرها وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة •

وأثباتاً لذلك • قمام الموقعين أدناه ، المفوضون بذلك رسمياً من حكوماتهم بالتوقيع على هذه الاتفاقية •

جزر في يرسلونة في ١٦ فبراير ١٩٧٦ • في نسخة واحدة باللغات الأسبانية والانجليزية والعربية والفرنسية وتعتبر النصوص الأربعة متساوية في الحجية •

الملحق (١)

التحكيم

(المادة الأولى)

فإن لم يتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك تتخذ إجراءات التحكيم وفقاً لأحكام هذا الملحق •

(المادة الثانية)

١ - بناء على طلب يوجهه طرف من الأطراف المتعاقدة الى طرف متعاقد آخر وفقاً لأحكام الفقرة ٢ أو الفقرة ٣ من المادة ٢٢ من الاتفاقية ، تشكل محكمة تحكيم • ويذكر في طلب التحكيم موضوع الطلب ، بما في

ذلك ، وبوجه خاص ، مواد الاتفاقية أو البروتوكولات التي يكون تفسيرها أو تطبيقها موضع النزاع .

٢ - يخطر الطرف المدعى المنظمة بأنه طالب بتشكيل محكمة تحكيم ، مبينا اسم الطرف الآخر في النزاع ، مواد الاتفاقية أو البروتوكولات التي يرى أن تفسيرها أو تطبيقها موضع النزاع ، وتحليل المنظمة المعلومات التي تتلقاها على هذا النحو إلى جميع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية .

(المادة الثالثة)

تتكون محكمة التحكيم من ثلاثة أعضاء : يمين كل طرف في النزاع حكماً ، ويختار الحكمان المعيَّنان على هذا النحو بالاتفاق ، الحكم الثالث الذي يرأس المحكمة . ولا يجوز أن يكون الحكم الأخير من مواطني أحد الأطراف في النزاع ولا أن يكون مكان إقامته الاعتيادية في أراضي أحد هذه الأطراف أو يكون مستخدماً في أي منها ولا أن يكون قد عالج القضية بأي صفة أخرى .

(المادة الرابعة)

١ - في حالة عدم تعيين رئيس محكمة التحكيم خلال شهرين من تعيين الحكم الثاني ، على الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم ببناء على طلب أكثر الطرفين اهتماماً بتعيينه خلال فترة أخرى مدتها شهران .

٢ - إذا لم يمين أحد الأطراف في النزاع حكماً خلال شهرين من تلقي الطلب ، للطرف الآخر أن يخطر الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي عليه أن يعين رئيس محكمة التحكيم خلال فترة أخرى مدتها شهران . ولدى تعيين رئيس محكمة التحكيم عليه أن يطلب إلى الطرف الذي لم يعين حكماً بالقيام بذلك خلال شهرين . وبعد انقضاء هذه المهلة ، عليه إخطار الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بتنفيذ هذا التعيين خلال فترة أخرى مدتها شهران .

(المادة الخامسة)

- ١ - تنضى محكمة التحكيم في النزاع وفقا لقواعد القانون الدولي ، وبوجه خاص ، وفقا لقواعد هذه الاتفاقية والبرتوكولات المعنية .
- ٢ - على أى محكمة تحكيم تنشأ بمقتضى أحكام هذا الملحق أن تضع نظاما داخليا لها .

(المادة السادسة)

- ١ - تتخذ قرارات محكمة التحكيم بالنسبة للإجراءات والموضوع ، بأغلبية أصوات أعضائها .
- ٢ - للمحكمة أن تتخذ كافة التدابير المناسبة لاثبات الوقائع . ويجوز لها بناء على طلب أحد الأطراف ، التوصية باتخاذ إجراءات الوصاية المؤقتة .
- ٣ - إذا وجهت طلبات تتعلق بموضوعات مطابقة أو مشابهة الى محكمتين للتحكيم أو أكثر أنشئت بمقتضى أحكام هذا الملحق ، يجوز لها أن تخطر بعضها بالإجراءات المتبعة لاثبات الوقائع وأخذها يمين الاعتبار قدر الامكان .
- ٤ - على الأطراف في النزاع أن تقدم كافة التسهيلات اللازمة لسيير الإجراءات بصورة فعالة .
- ٥ - لا يحول غياب أو تخلف طرف من الأطراف في النزاع دون سير الإجراءات .

(المادة السابعة)

- ١ - يكون قرار محكمة التحكيم معللا . ويكون كذلك نهائيا وملزما للأطراف في النزاع .

٢ - في حالة نشوء أى نزاع بين الأطراف بشأن تفسير القرار أو تنفيذه يجوز لأكثر الأطراف اهتماما إحالة النزاع إلى محكمة التحكيم التى أصدرت القرار أو إذا تعذرت إحالته إلى هذه المحكمة فيجوز إحالته إلى محكمة تحكيم أخرى تشكل لهذا الغرض وعلى نفس المنصو الذى شكلت به المحكمة الأولى .

(المادة الثامنة)

للمجموعة الاقتصادية الأوروبية أو أية مجموعة اقتصادية اقليمية أسير إليها في الفقرة ٢٤ من هذه الاتفاقية شأنها في شأن أى طرف متعاقد في الاتفاقية ، الحق في المثل كطرف شك أو مجيب أمام محكمة التحكيم .

بروتوكول

بشأن التعاون في مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالنفط

والمواد الفسارة الأخرى في الحالات الطارئة

ان الأطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول ،

بصفتها أطراف في اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث .

وإذ تدرك بأن التلوث الخطير لمياه البحر في منطقة البحر الأبيض المتوسط الناجم عن النفط والمواد الفسارة الأخرى ، ينطوى على خطر بالنسبة للدول الساحلية والنظام الايكولوجي البحرى ،

وإذ يرى أن مكافحة هذا التلوث يتطلب تعاون جميع الدول الساحلية في البحر الأبيض المتوسط ،

وإذ تستنكر الاتفاقية الدولية للوقاية من التلوث الناجم عن السفن لعام ١٩٧٣ ، والاتفاقية الدولية للتدخل في أعالي البحار في حالة وقوع حوادث ناجمة عن التلوث لعام ١٩٦٩ ، والبروتوكول الخاص بالتدخل في

أعلى البحار في حلة وقوع تلوث بحري ناجم عن مواد أخرى غير النفط لعام ١٩٧٣ .

وإذ تأخذ أيضا في الاعتبار الاتفاقية الدولية للتبعية المدنية المترتبة على أضرار التلوث انبج من النفط لعام ١٩٦٩ .
(قد اتفقت على ما يلي) :

(المادة الأولى)

على الأطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول (المشار إليها فيما يلي بـ « الأطراف ») أن تتعاون في اتخاذ الإجراءات اللازمة ، في حالات الخطر الشديد والوشيك ، ألتى تحقيق بالبيئة البحرية ، وبساحل طرف واحد أو أكثر من الأطراف ، أو بمصالحها المرتبطة ، بسبب تواجد كميات كبيرة من النفط أو المواد الضارة الأخرى الناجمة عن أسباب عرضية أو عن تراكم أفرزات ضئيلة أخذت تلوث البحر أو تعرضه للتلوث ، ضمن المنطقة المحددة في المادة (١) من اتفاقية حماية البحر الأبيض من التلوث ، (المشار إليها فيما يلي بـ « الاتفاقية ») .

(المادة الثانية)

يقصد بمعبارة « المصالح المرتبطة » بالنسبة لأغراض هذا البروتوكول تأثير مصالح أية دولة ساحلية مباشرة أو تعرض للخطر ، وتتعلق ، ضمن صور أخرى :

(أ) الأعمال الجارية في المياه انساحلية والموانئ أو مصبات الأنهار ، بما في ذلك عمليات الصيد .

(ب) الجاذبية التاريخية والسياحية للمنطقة ، قيد النظر ، بما في ذلك الرياضة المائية والترفيه .

(ج) الحالة الصحية لسكان المناطق الساحلية .

(د) المحافظة على الموارد الحية .

(المادة الثالثة)

تسعى الأطراف ، سواء منفردة أو من خلال التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف ، الى اعداد وتطوير خططها المتعلقة بالطوارئ وبأساليب مكافحة تلوث البحر الناجم عن النفط أو غيره من المواد الضارة ، وتتضمن هذه الأساليب بصورة خاصة المعدات والنسفن والطائرات والقوى العاملة المدربة لبإشارة لعمليات في الحالات الطارئة .

(المادة الرابعة)

تسعى الأطراف ، سواء منفردة أو من خلال التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف ، أن تقوم بتطوير وتطبيق نشاطات للرصد المستمر ، تشمل منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وذلك بغية التوصل الى معلومات دقيقة ما أمكن ذلك ، عن الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا البروتوكول .

(المادة الخامسة)

في حالة اطلاق أو فقدان مواد ضارة من مراكب معبأة في طرود أو عوات شحن أو صهريج متنقلة أو عربات نقل برى أو سكة حديد ، تقوم الأطراف ، كلما كان ذلك عمليا ، بالتعاون فيما بينهما لاتخاذ تلك المواد واستعادتها ، ليحد من أخطار تلوث البيئة البحرية .

(المادة السادسة)

١ - يتعهد كل طرف من الأطراف بتزويد الأطراف الأخرى بمعلومات
عن :

(١) المنظمة الوطنية المختصة أو السلطات المسؤولة عن مكافحة تلوث البحر بالنفط وبالمواد الضارة الأخرى .

(ب) السلطات الوطنية المختصة ، المسؤولة عن تلقي التتقارير الخاصة بتلوث البحر بالنفط وبالمواد النضارة الأخرى ، ومعالجة المسائل المتعلقة بإجراءات المعونة المتبادلة بين الأطراف .

(ج) الاساليب الجديدة التى تؤدي الى تفادى تلوث البحر بالنفط وبالمواد النضارة الأخرى ، والتدابير الجديدة ، لمكافحة التلوث وأحدث برامج البحوث المتصلة بذلك .

٢ - على الأطراف التى اتفقت على تبادل المعلومات فيما بينها بطريقة مباشرة أن تقوم ، مع ذلك ، بإبلاغ مثل هذه المعلومات الى المركز الاقليمى . وعلى هذا المركز الأخير أن يحيط الأطراف الأخرى بهذه المعلومات وكذلك الدول الساحلية غير الأطراف فى هذا البروتوكول على أساس المعاملة بالمثل .

(المادة السابعة)

تتمتع الأطراف بتنسيق استخدام وسائل الاتصال الموجودة تحت تصرفها ليتسنى لها تأمين استلام ونقل ونشر جميع التقارير والمعلومات العاجلة المتعلقة بالحوادث والحالات المشار إليها فى المادة الأولى ، وذلك بما يلزم من السرعة والمعدل .

ويجب أن تتوفر للمركز الاقليمى الوسائل الضرورية للاتصال ليتسنى له المشاركة فى ذلك الجهد المنسق وبصورة خاصة ، مباشرة المهام المسندة اليه فى الفقرة « ٢ » من المادة العاشرة .

(المادة الثامنة)

١ - يتمتع كل طرف من الأطراف باصدار تعليمات الى ربابنة السفن التى ترفع أعلامها ، وإلى قادة الطائرات المسجلة فى أراضيها ، تطالبهم

بإخطار أحد الأطراف أو المركز الاقليمي ، بأسرع الطرق وأكثرها كفاية في الظروف السائدة ، ووفقا للملحق « ١ » لهذا البروتوكول ، بشأن :

(أ) جميع الحوادث التي تسبب أو التي يحتمل أن تسبب في تلوث مياه البحر بالنفط أو بمواد ضارة أخرى .

(ب) تواجد ، وخصائص ، ومدى انسكاب النفط أو غيره من المواد الضارة الأخرى التي تشاهد في البحر والتي يحتمل أن تشكل تهديدا خطيرا ووشيكاً للبيئة البحرية أو للساحل أو للمصالح المرتبطة لطرف أو أكثر من الأطراف .

٢ - يتم إبلاغ المعلومات التي تجمع ، وفقا للفقرة « ١ » ، إلى الأطراف الأخرى التي يحتمل أن تتأثر بالتلوث :

(أ) من الطرف الذي يتلقى المعلومات ، وذلك إما مباشرة ، أو الأفضل ، من خلال المركز الاقليمي ، أو .

(ب) من المركز الاقليمي .

وفي حالة الاتصال المباشر بين الأطراف ، يتعين إخطار المركز الاقليمي بالأحداث التي تتخذها هذه الأطراف .

٣ - لا تنقيد الأطراف ، نتيجة لتطبيق أحكام الفقرة ٢ ، بالالتزام المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٩ من الاتفاقية .

(المادة التاسعة)

١ - في حالة تعرض أي طرف من الأطراف ، لحالة من الحالات النوارد تحديدها في المادة الأولى من هذا البروتوكول ، على هذا الطرف أن :

(أ) يجرى التقديرات اللازمة لطبيعة ومدى الإصابة أو الحالة الطارئة حسب مقتضى الحال ، ويحدد نوع النفط أو المواد الضارة الأخرى وكمياتها التقريبية ، وكذلك اتجاه انجراف المادة المنسكبة وسرعتها .

(ب) يتخذ كافة التدابير العملية للحيلولة دون التلوث أو للحد من آثاره .

(ج) يقوم فوراً بإبلاغ الأطراف الأخرى ، سواء مباشرة أو من خلال المركز الاقليمي بتقديراته وبالإجراءات التي قام باتخاذها او يعتمزم اتخاذها لمكافحة التلوث .

(د) يواصل مراقبة الوضع ، لأطول مدة ممكنة ويرفع تقارير عنها وفقاً للمادة ٨ .

٢ - عند اتخاذ اجراء ما لمكافحة التلوث انشادر عن سفينة يجب اتخاذ كافة التدابير لحمايـة الاتسفاص الموجودين على ظهر السفينة وحماية السفينة ذاتها ما اممن ذلك . وعلى اى من الاطراف التي تتخذ مثل هذا الاجراء اخطار المنظمة الحكومية الدولية للاستشارات البحرية بذلك .

(المادة العاشرة)

١ - يجوز لأي طرف من الأطراف التي تحتاج الى معونة لمكافحة التلوث الناتج عن النفط أو المواد الضارة الأخرى التي تلوث أو تعرض سواحلها للتلوث ، أن تطلب المعونة من الأطراف الأخرى ، سواء مباشرة أو من خلال المركز الاقليمي المشار اليه في المادة السادسة ابتداءً بالأطراف التي يهتمل أن تنصر بالتلوث . ويجوز أن تشمل المعونة بصورة خاصة ، مشورة الخبراء وامداد الطرف المعنى بالمنتجات والمعدات والتسهيلات البحرية أو وضعها تحت تصرفه . وعلى الأطراف التي يطلب اليها تقديم المعونة أن تبذل قصارى جهدها لتقديم هذه المعونة .

٢ - اذا لم تصل الأطراف المشتركة في عملية ما لمكافحة التلوث

الى اتفاق حول تنظيم العملية يجوز للمركز الاقليمي أن يقوم ، بموافقتها بتنسيق العمل بالتسهيلات المستخدمة من جانب هذه الأطراف .

(المادة الحادية عشرة)

تطبق الاحكام المعنية المنصوص عليها في المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من هذا البروتوكول فيما يتعلق بالمركز الاقليمي كلما كان ذلك مناسباً ، على المراكز شبه الاقليمية في حالة قيامها مع الأخذ بعين الاعتبار غاياتها ووظائفها بالمركز الاقليمي المذكور .

(المادة الثانية عشرة)

١ - تعقد الاجتماعات العادية للأطراف في هذا البروتوكول وقت انعقاد الاجتماعات العادية للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية التي تدعى للانعقاد وفقاً للمادة (١٤) من الاتفاقية ، ويجوز للأطراف في هذا البروتوكول عقد اجتماعات غير عادية وفقاً لنصوص التنظيم انداخلى .

٢ - تباشر اجتماعات الأطراف في هذا البروتوكول بوجه خاص المهام

التالية :

(أ) السهر على تنفيذ هذا البروتوكول ودراسة فعالية التدابير المعتمدة والحاجة الى اتخاذ أية تدابير أخرى ، وبصورة خاصة ، في شكل ملاحق .

(ب) مراجعة وتعديل أية ملاحق بهذا البروتوكول حسب مقتضيات الحال .

(ج) مباشرة أية مهام أخرى حسب مقتضيات الحال ، من أجل تنفيذ هذا البروتوكول .

(المادة الثالثة عشرة)

١ - تنطبق أحكام الاتفاقية المتعلقة بأى من البروتوكولات على البروتوكول الحالي .

٢ - تنطبق اللوائح الداخلية واللوائح المالية التي تعتمد وفقا للمادة (١٨) من الاتفاقية على هذا البروتوكول مما يمتثل لتفق الأطراف في هذا البروتوكول على خلاف ذلك .

وثباتا لذلك ، قام الموقعون أدناه ، المفوضون بذلك رسميا من حكوماتهم ، بالتوقيع على هذا البروتوكول .

حرر في برشلونة في ١٦ فبراير ١٩٧٦ في نسخة واحدة باللغات الأسبانية والانجليزية والعربية والفرنسية وتعتبر النصوص الأربعة متساوية في الحجية .

الملحق ١

محتويات التقرير الذي سيتم وضعه تطبيقا للمادة الثامنة من البروتوكول

١ - يتضمن كل تقرير من التقارير ، ما أمكن ذلك ، وبصورة عامة :

(أ) تحديد مصدر التلوث (هوية السفينة حيثما كان ذلك مناسباً) .

(ب) الموقع الجغرافي للحدث أو المشاهدة وموعده وتاريخه .

(ج) حالة الريح والبحر انسائدة في المنطقة .

(د) التفاصيل المتعلقة بحالة السفينة التي ينجم التلوث عنها .

٢ - على كل تقرير أن يشمل بصورة خاصة ، وحيثما أمكن ذلك :

(أ) إشارة أو وصف واضحاً للمواد الضارة ، بما في ذلك الأسماء

الفنية الصحيحة لمثل هذه المواد (يجب عدم استعمال الأسماء التجارية بدلا من الأسماء العلمية الصحيحة) .

(ب) بيان أو تقديرا للكميات والتركيزات والاحوال المحتملة للمواد

الضارة المصرفة أو التي يحتمل تصريفها في البحر .

(ج) وصف العبوة والعلامات المميزة أن وجدت .

(د) اسم المرسل والمرسل إليه أو المصانع .

٣ - على كل تقرير أن يبين وبوضوح ، كلما كان ذلك ممكناً ، أن كانت المواد الضارة المصروفة أو التي يحتمل تصريفها هي من النفط أو من المواد السائلة أو الصلبة أو الغازية ضارة ، وهي تنقل تلك المواد سائبة أو معبأة أو ضمن عبوات شحن أو صهاريج متحركة أو عربات صهاريج نقل برى أو سكة حديد .

٤ - يستكمل كل تقرير ، حسب الحاجة ، بأية معلومات مناسبة أخرى تطلبها الجهة المعلقة أو تعتبرها الجهة التي تصدر التقرير مناسبة .

٥ - على أي من الأشخاص المشار إليهم في الفقرة ١ من المادة ٨ من هذا البروتوكول أن يقوم بما يلي :

(أ) استكمال التقرير الأولي ، قدر الامكان وكلما كان ذلك ضروريا .
بمعلومات تتعلق بالتطورات الأخرى .

(ب) تلبية طلبات الدول المتضررة من المعلومات الإضافية بقدر الامكان .

بروتوكول

بشان حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن
الاعراق من السفن والطائرات

ان الأطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول ،

بمصفتها أطراف في اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث ،

واذ تدرك الخطر الذي يتهدد البيئة البحرية من جراء اغراق النفايات
أو المواد الأخرى من السفن والطائرات •

واذ ترى أن لبدول الساحلية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط
مصلحة مشتركة في وقاية البيئة البحرية من هذا الخطر •

واذ تصي الاتفاقية التي تم اعتمادها في لندن عام ١٩٧٣ لوقاية البيئة
البحرية من التلوث انبرى الناجم عن اغراق النفايات والمواد الأخرى •

اتفقت على ما يلي :

(المادة الأولى)

تتخذ الأطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول ، التي يشار إليها فيما يلي
بـ « الأطراف » كافة التدابير المناسبة للميلولة دون تلوث منطقة البحر
الأبيض المتوسط والتخفيف من خدة تلوثه نتيجة اغراق النفايات من السفن
والطائرات •

(المادة الثانية)

ان المنطقة التي ينطبق عليها هذا البروتوكول هي منطقة البحر الأبيض
المتوسط كما حددت في المادة « ١ » من اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط
من التلوث (ويشار إليها فيما يلي بـ « الاتفاقية ») •

(المادة الثالثة)

لأغراض هذا البروتوكول :

١ - يقصد بـ « السفن والطائرات » المراكب التي تسير فوق الماء وتحتها والطائرات مهما كان نوعها ويضم هذا التعبير المراكب التي تسير فوق الوسائد الهوائية والمراكب العائمة سواء كانت ذاتية الحركة أم لا وكذلك الأرصفة والمنشآت البحرية ومعداتھا .

٢ - يقصد بـ « النفايات أو المواد الأخرى » جميع المواد مهما كان نوعها وشكلها أو وصفها .

٣ - يقصد بـ « الاغراق » :

(أ) أى تخلص متعمد من النفايات أو المواد الأخرى في البحر من السفن أو الطائرات .

(ب) أى تخلص متعمد في البحر من السفن والطائرات .

٤ - لا يشمل « الاغراق » :

(أ) التخلص في البحر من النفايات أو المواد الأخرى الناجمة عن انتشغيل العادى للسفن والطائرات أو تتخلف عنه بخلاف النفايات أو المواد الأخرى التي تنقل في السفن أو الطائرات أو اليها أو التي يتم تشغيلها بغرض التخلص من مال هذه المواد من هذه السفن أو الطائرات .

(ب) ايداع المواد بهدف غير مجرد التخلص منها ، شريطة ألا يتعارض ذلك وأهداف هذا البروتوكول .

٥ - تعنى « المنظمة » الهيئة المشار اليها في المادة ١٢ من الاتفاقية .

(المادة الرابعة)

يحظر اغراق النفايات أو المواد الأخرى المدرجة في الملحق الأول بهذا البروتوكول في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

(المادة الخامسة)

لاغراق النفايات أو المواد الأخرى المدرجة في الملحق الثاني من هذا البروتوكول ، لابد من استصدار تصريح خاص مسبق لكل حالة علي حدة من السلطات الوطنية المختصة .

(المادة السادسة)

يتطلب اغراق كافة أنواع النفايات أو المواد الأخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط استصدار تصريح عمام مسبق من السلطات الوطنية المختصة .

(المادة السابعة)

لا تصدر انتصاريح المشار إليها في المادتين ٥ و ٦ فيما تقدم الا بعد اجراء فحص دقيق لكافة العوامل البيئية في الملحق الثالث من هذا البروتوكول وترسل للمنظمة سجلات بمثل هذه التصاريح .

(المادة الثامنة)

لا تنطبق أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ في حالات الظروف القاهرة : الناتجة عن سوء الأحوال الجوية أو عن أى سبب آخر ، تتعرض فيه حياة الانسان أو أمن السفن أو الطائرات الى الخطر . ويتعين على الفور ، أخطار المنظمة : أو أى طرف أو أطراف أخرى مما يحتمل أن تتأثر بمثل هذا الاغراق اما من خلال المنظمة أو بصورة مباشرة : بالإضافة الى التفاصيل الكاملة للظروف التي تحيط به وعناية النفايات أو المواد الأخرى التي يتم اغراقها وكمياتها .

(المادة التاسعة)

إذا رأى طرف يمانى من حصالة طائرة ذات طابع استثنائى ، أن النفايات أو المواد الأخرى المدرجة في الملحق الأول بهذا البروتوكول لا يمكن

التخلص منها في البر دون أن ينجم خطر أو ضرر غير مقبول ، لاسيما بالنسبة لسلامة الحياة البشرية ، يبادر الطرف المعنى الى استشارة المنظمة فوراً . وعلى المنظمة بعد استشارة الأطراف في هذا البروتوكول أن توصي بطريق للتخزين أو بأكثر الأساليب ملائمة لاتلافها أو للتخلص منها في الظروف النادرة . وعلى هذا الطرف أن يخطر المنظمة بالخطوات التي يتخذها تبعاً لهذه التوصيات . وتتعهد الأطراف المختلفة بمساعدة بعضها البعض الآخر في مثل هذه الحالات .

(المادة الماثرة)

١ - يقوم كل طرف من الأطراف بتسمية سلطة واحدة مختصة أو أكثر :

(أ) لاصدار التصاريح الخاصة المنصوص عليها في المادة ٥ .

(ب) لاصدار التصاريح العامة المنصوص عليها في المادة ٦ .

(ب) لاحتفاظ بسجلات لمانعية النفايات أو المواد الأخرى التي يجوز اغراقها وكمياتها ولواقع الاغراق وتاريخه وأسلوبه .

٢ - على السلطات المختصة لدى كل طرف من الأطراف أن تصدر التصاريح المنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ فيما يتعلق بالنفايات أو المواد الأخرى التي يزعم اغراقها :

(أ) مما يتم تحميلها في أراضيها .

(ب) مما يتم تحميلها على سفينة أو طائرة مسجلة في أراضيها أو ترفع علمها ، عندما يتم التحميل في أراضي دولة غير طرف في هذا البروتوكول .

(المادة الحادية عشرة)

١ - على كل طرف من الأطراف أن يطبق الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا البروتوكول بالنسبة لكافة :

- (أ) السفن والطائرات المسجلة في أراضيه أو تحمل علمه •
 (ب) السفن والطائرات التي تحمل نفايات أو مواد أخرى في أراضيه ،
 بغية اغراقها •
 (ج) السفن والطائرات التي يعتقد بأنها تقوم بعمليات الاغراق في
 مناطق تخضع لسيادته في هذا الشأن •

٢ - لا ينطبق هذا البروتوكول على أية سفن أو طائرات تملكها أو تستغلها دولة ما من أطراف هذا البروتوكول وتستخدمها ، بصورة مؤقتة ، في خدمات حكومية غير تجارية ، غير أن على كل طرف من الأطراف أن يتحقق ، من خلال اتباع الإجراءات المناسبة التي لا تعرقل تشغيل مثل هذه السفن أو الطائرات التي تملكها ولا تؤثر على قدراتها التشغيلية ، من أن مثل هذه السفن والطائرات تعمل على نحو يمتثل ، قدر الامكان ، من الناحية المعقولة والعقيدة مع هذا البروتوكول •

(المادة الثانية عشرة)

يتعهد كل طرف من الأطراف بأن يصدر تعليمات الى سفنه وطائراته الخاصة بالتفتيش البحرى ، والى الادارات المعنية الأخرى ، بضرورة اخطار سلطاته بأية حوادث أو حالات في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشتهه بأن عمليات اغراق قد حدثت أو توشك أن تحدث فيها بما يخالف هذا البروتوكول ، وعلى هذا انظر أن يخطر أى طرف معنى آخر بهذا ، اذا رأى ذلك مناسباً •

(المادة الثالثة عشرة)

لا يؤثر أى حكم من أحكام هذا البروتوكول على حق أى طرف من الأطراف باتباع تدابير أخرى وفقاً للقانون الدولى ، لتحيلولة دون التلوث الناجم عن الاغراق •

(المادة الرابعة عشرة)

١ - تعقد الاجتماعات العادية للأطراف في هذا البروتوكول في الوقت الذي تعقد فيه الاجتماعات العادية للأطراف المتعاقدة ، التي يجري عقدها وفقا للمادة ١٤ من الاتفاقية . ويجوز للأطراف في هذا البروتوكول عقد اجتماعات غير عادية تمسها مع المادة ١٤ من الاتفاقية .

٢ - تكون وظائف اجتماعات الأطراف في هذا البروتوكول ، بصورة خاصة ، كالآتي :

(أ) السهر على تنفيذ هذا البروتوكول وتدارس فعالية التدابير المتبعة والحاجة إلى اتخاذ أية تدابير أخرى وخاصة ما يرد منها في شكل ملاحق .

(ب) دراسة وبحث السجلات الخاصة بالتصاريح الصادرة وفقا للمواد ٥ و ٦ و ٧ وبعمليات الاغراق التي تمت .

(ج) مراجعة وتعديل أية ملاحق لهذا البروتوكول كلما دعت الحاجة .

(د) مباشرة أية مهام أخرى ، قد تعتبر ملائمة لتنفيذ هذا البروتوكول .

٣ - يتطلب اعتماد تعديلات ملاحق هذا البروتوكول ، وفقا للمادة ١٧ من الاتفاقية ، أغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأطراف .

(المادة الخامسة عشرة)

١ - تطبق أحكام الاتفاقية المتعلقة بأي من البروتوكولات على البروتوكول الحالي .

٢ - يطبق النظام الداخلي والقواعد المالية التي تعتمد وفقا للمادة ١٨ من الاتفاقية ، على هذا البروتوكول مالم تتفق الأطراف في هذا البروتوكول على خلاف ذلك .

وأثبتا لذلك ، قام الموقعون أدناه ، المفوضون بذلك رسميا من حكوماتهم بالتوقيع على هذا البروتوكول .

حرر في برشلونة في ١٦ فبراير (شباط) ١٩٧٦ في نسخة واحدة
باللغات الأسبانية والانجليزية والعربية والفرنسية وتعتبر النصوص الأربعة
متساوية في الحجية .

الملحق الأول (١)

تدرج المواد التالية لأغراض المادة ٤ من البروتوكول :

١ - المركبات الهالوجينية العضوية والمركبات التي قد تكون مثل هذه المواد في البيئة البحرية باستثناء المركبات غير السامة ، أو التي تتحول بسرعة ، في البحر الى مواد غير ضارة من الناحية البيولوجية شريطة ألا تحيل الكائنات البحرية الصالحة للأكل الى كائنات غير مستساغة .

٣ - الزئبق ومركباته .

٤ - الكاديوم ومركباته .

٥ - مواد البلاستيك والمواد المخففة الأخرى غير القابلة للتصلل التي قد تعرقل ، ماديا ، أعمال الصيد أو الملاحة وتحد من الاستمتاع وتتعارض مع الاستخدامات الشرعية الأخرى .

٦ - النفط الخام والمواد الهيدروكربونية المشتقة من النفط ، وأي خليط يشتمل على أى منها مما يتم تحميلها بهدف اغراقها في البحر .

٧ - النفايات المشعة من المستويات العالية والمتوسطة والضيئيلة أو المواد الأخرى المشعة من المستويات والمتوسطة والضيئيلة كما حددتها أو قد تحددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٨ - مركبات الأحماض والقويات التي تتركز بكميات يمكن أن تؤدي إلى الإضرار بصورة بالغة بنوعية المياه البحرية وتقرر الأطراف ونقاسا للإجراءات المبينة في الفقرة ٣ من المادة ١٤ ، تركيب تلك المواد كمياتها •

٩ - المواد المنتجة لأغراض الحروب البيولوجية والكيميائية مهما كان شكلها (سواء صلبة أو سائلة أو شبه سائلة أو غازية أو في حالتها الحية) بخلاف المواد التي تتحول بسرعة في البحر ، إلى مواد غير ضارة بفصل التغيرات الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية ، شريطة لا يؤدي إلى :

(أ) إحالة الكائنات البحرية الصالحة للأكل إلى كائنات غير مستساغة ، أو •

(ب) تعويض صحة الإنسان أو الحيوان إلى الخطر •

(ب)

لا ينطبق هذا الملحق على النفايات أو غيرها من المواد من سبب - المجارى ونواتج التطهير التي تحتوى على المواد المشار إليها في الفقرات من ١ إلى ٦ فيما تقدم كالملوثات الشحيحة ، ويخضع اغراق مثل هذه النفايات لأحكام الملحقين الثانى والثالث حسب الحالة •

الملحق الثانى

لأغراض المادة ٥ ، تدرج النفايات والمواد الأخرى التي يتطلب اغراقها عناية خاصة :

١ - (أ) الزرنيخ والرصاص والنحاس والزنك والبيريليوم والتكروم والنيكل والفاناديوم والمسيلينيوم والأنتيمون ومركباتها •
(ب) السيانيدات والفلوريدات •

(ج) مبيدات الآفات ومنتجاتها الثانوية التي لم يشتمل عليها الملحق الأول .

(د) المواد الكيميائية العضوية المخلفة التي لم يشر إليها في الملحق الأول ، مما يحتمل أن تأتي بآثار ضارة على الكائنات البحرية أو على الحيوانات البحرية الصالحة للأكل .

٢ - (أ) مركبات الأحماض والقنويات التي لم يحدد تكوينها وكمياتها وفقا للإجراءات المبينة في الفقرة ١ - هـ من الملحق الأول .

(ب) مركبات الأحماض والقنويات التي لا يشملها الملحق الأول باستثناء المركبات التي يتم اغراقها بكميات تقل عن الحدود التي تقررها الأطراف وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ١٤ في هذا البروتوكول .

٣ - الصهاريج والنفايات المعدنية والنفايات كبيرة الحجم الأخرى التي تكون عرضة للغرق في قاع البحر والتي تشكل عائقا خطيرا للصيد أو الملاحة .

٤ - المواد التي يجوز رغم طبيعتها غير السامة ، أن تصبح ضارة نتيجة للكميات التي تغرق منها أو يحتمل أن تحد من الاستمتاع بالبحر بصورة خطيرة ، أو تعرض الحياة البشرية أو الكائنات البحرية للخطر أو تعرقل الملاحة .

٥ - النفايات المشعة أو المواد المشعة الأخرى التي لن تدرج في الملحق الأول . وعند اصدار تصاريح لاغراق مثل هذه المواد ، على الأطراف أن تأخذ بعين الاعتبار تماما توصيات المنظمة الدولية المختصة في هذا المجال التي هي حاليا الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

الملحق الثالث

تشمل العوامل التي يتمين أخذها بالاعتبار ، عند وضع المعايير التي تنظم اصدار تصاريح لاغراق المواد ، مراعاة لأحكام المادة ٧ ، ما يلي ، بصورة خاصة .

(أ) خصائص المادة وتكوينها :

١ - الكمية الاجمالية والتكوين المتوسط للمادة التي يزعم اغراقها
(سنويا مثلا) .

٢ - الشكل (صلب ، طيني ، سائل أو غازي مثلا) .

٣ - الخواص الفيزيائية (قابلية الذوبان والكثافة مثلا) .
الكيميائية والكيميائية انصبوية (متطلبات الأكسجين والعناصر المغذية
مثلا) والبيولوجية (تواجد انغزوسات والبكتريا والخميرة والطفيليات
مثلا) .

٤ - السمية .

٥ - الاستمرارية : الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية .

٦ - التراكم والتحول البيولوجي للمواد البيولوجية والرسوبيات .

٧ - التعرض لتغيرات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية .
والتفاعل في البيئة المائية مع مواد أخرى عضوية وغير عضوية .

٨ - احتمال تغير اللون أو تغيرات أخرى من شأنها تقليل القيمة
التسويقية للموارد (الأسماك ، المحار الخ) .

(ب) خصائص موائع الاغراق وطريقة الالتقاء :

١ - الموقع (أحداثيات منطقة الاغراق ، انحدق ، والبعد عن الشواطئ ،

مثلا (الموقع بالنسبة لمناطق أخرى (مناطق الترفيه ومواضع بيض السمك وتربية الأسماك وصيدها ، وللوارد القابلة للاستغلال مثلا) •

٢ — معدل ألتخلص خلال فترة معينة (النكمية اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية مثلا) •

٣ — طرق تعبئة المواد واحتوائها ان وجدت •

٤ — التخفيف الأولي انذى يتحقق بانتاج الأسلوب المقترح للإطلاق، و٢ سيما سرعة السفينة •

٥ — خصائص الانتشار (مثل تأثير للتيارات والمد والجزر والرياح على النقل الأمتى والخلط العمودى) •

٦ — خصائص المياه (كالحرارة والاس الأيدروجينى ودرجة الموحة والطبقة وأدلة الأكسجين عن التلوث : — الأكسجين الذائب والحاجة للأكسجين الكيمائى والبيوكيميائى والأزوت المتوافر فى شكل عضوى أو معدنى ، بما فى ذلك النشادر والمواد العالقة الأخرى والمغذيات الأخرى والقدرة الانتاجية) •

٧ — خصائص القاع (كالطبوغرافية وانخصائص الجيوكيميائية و'جبيولوجية والانتاجية والبيولوجية) •

٨ — تواجد وآثار المواد الأخرى التى تم اغراقها فى منطقة الاغراق (قراءات عن تواجد خلفيات معدنية ثقيلة ومحتوى كربونى عضوى مثلا) •

٩ — عند اصدار تصريح بالاغراق ، على الأطراف المتعاقدة أن تسمى الى تحديد وجود أساس علمى ملائم لتقدير نتائج مثل ذلك الاغراق فى للمنطقة قيد النظر بمقتضى الأحكام السابقة بعد الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الموسمية •

(ج) اعتبارات وظروف عامة :

١ - التأثيرات المحتملة على مناطق الترفيه (مثل وجود مواد طفافية أو محتجزة وكذلك التعكير وللروائح الكريهة وازيد) .

٢ - التأثيرات المحتملة على الحياة البحرية وتربية الاسماك والمحار والأسماك والمصيد ، وعلى جنى الأعشاب البحرية وتربيتها .

٣ - التأثيرات المحتملة على الاستخدامات الأخرى للبحر (مثل افساد نوعية الماء للاستخدام الصناعى وتآكل الاجزاء السفلى للمنشآت وإعادة تشغيل السفن بسبب مواد انطفائية وعرقلة الصيد والملاحة نتيجة القاء النفايات أو الاجسام الصلبة في قاع البحر وحماية المناطق ذات الأهمية الخاصة لأغراض العلم أو الحفظ) .

٤ - توافر أساليب برية عملية بديلة لمعالجة المواد والتخلص منها أو ازلتها أو معالجتها نجعلها أقل ضرراً عند اغراقها في البحر .

قرار وزير الدولة للشئون الخارجية (١)

بنشر بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر

برية الموقع في أثينا بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٠

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٣ بشأن الموافقة على بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية الموقع في أثينا بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٠،

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٣،

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية عليه بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٣،

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية الموقع في أثينا بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٠ .

ويعمل به اعتبار من ١٨/٦/١٩٨٣ ،،

د . بطرس بطرس غالى

بروتوكول

بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث

من مصادر برية

إن الأطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول .

يصفها أطرافا في اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث
المبرمة ببرشلونة في ١٦ شباط / فبراير ١٩٧٦ :

ورغبة منها في تطبيق الفقرة (٢) من المادة الرابعة والمادتين الثامنة
والخامسة عشرة من الاتفاقية المذكورة ،

وإذ تلاحظ التزايد السريع للأنشطة البحرية في منطقة البحر الأبيض
المتوسط ، وخاصة في ميداني التصنيع والعمران ، وكذلك الارتفاع الموسمي
لسكان المناطق الساحلية المرتبطة بالسياحة .

واعترافا منها بالخطر الذي يهدد البيئة البحرية والصحة البشرية
من جراء التلوث من مصادر برية ، والمشاكل الخطيرة الناجمة عن هذا
التلوث في عدد كبير من المياه الساحلية ومصبات أنهار البحر الأبيض
المتوسط والمتربة أساسا على تصريفات النفايات المنزلية والصناعية التي
نم تعالج أو التي عولجت جزئيا أو التي تم إخلاؤها بطريقة غير ملائمة .

واعترافا منها باختلاف مستويات التنمية بين الدول الساحلية ، وآخذة
في الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية .

وتصميما منها على اتخاذ التدابير الضرورية ، في إطار تعاون وثيق
بينها بقصد حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية .

اتفقت على ما يلي :

(المادة الأولى)

تتخذ الأطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول جميع التدابير المناسبة لمراقبة منطقة البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن التصريف من الأنهار أو المنشآت الساحلية أو مخارج المجارى أو الناجم عن أى مصادر أخرى واقعة في ترابها والتخفيض من هذا التلوث ومكافحته والسيطرة عليه .

(المادة الثانية)

لأغراض هذا البروتوكول :

- (أ) يقصد بـ « الاتفاقية » اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث المبرمة ببرشلونة ١٦ في شباط / فبراير ١٩٧٦ .
- (ب) يقصد بـ « المنظمة » الهيئة المشارة إليها في المادة الثالثة عشر من الاتفاقية .

(ج) يقصد بـ « حدود المياه للعذبة » المكان الواقع في مجرى المياه حيث ترتفع درجة الملوحة بدرجة محسوسة نتيجة وجود ماء البحر في حالة الجزر وفي فترة انخفاض مستوى الماء العذب .

(المادة الثالثة)

تشمل منطقة تطبيق هذا البروتوكول (التى يشار إليها فيما يلى بـ « منطقة البروتوكول ») :

(أ) منطقة البحر الأبيض المتوسط كما وقع تحديدها في المادة الأولى من الاتفاقية .

(ب) المياه الموجودة داخل خطوط الأساس التى يقاس منها عرض المياه الإقليمية والتى تمتد ، في حالة مجارى المياه الى حدود المياه العذبة .

(ج) البحيرات ذات المياه المالحة والمتصلة بالبحر .

(المادة الرابعة)

١ - ينطبق هذا البروتوكول على ما يلي :

(أ) التصريفات الملوثة التي تصل منطقة البروتوكول من مصادر برية تقع في تراب الأطراف وخاصة إذا حصل ذلك :

بصورة مباشرة عن طريق أنابيب التصريف في النهر ، بلانقضاء ، في الساحل أو منه بصورة غير مباشرة عن طريق الانهار والقنوات أو المجرى المائية الأخرى ؛ بما في ذلك المجرى المائية الباطنية أو الانسياب .

(ب) التلوث من مصادر برية المنقول عن طريق الجو . وفقا لشروط يتم تحديدها في مرفق إضافي لهذا البروتوكول تقبله الأطراف طبقا لأحكام المادة انسابعة عشرة من الاتفاقية .

٢ - وينطبق البروتوكول أيضا على التصريفات الملوثة الصادرة عن منشآت اصطناعية .

(المادة الخامسة)

١ - تلتزم الأطراف بالتقضاء على التلوث من مصادر برية الحاصل في منطقة البروتوكول نتيجة المواد المعددة بالمرفق الأول من هذا البروتوكول .

٢ - وتضع وتطبق ، منفردة أو مجتمعة حسب الاقتضاء ، لبرامج والتدابير اللازمة لهذه الغرض .

٣ - وتشتمل هذه البرامج والتدابير ، خاصة على القواعد المشتركة للإرسال والاستعمال .

٤ - وتحدد الأشراف القواعد والجداول الزمنية لتطبيق البرامج والتدابير التي تهدف الى ازالة التلوث من مصادر برية وتراجعها دوريا .

كل سنتين إذا استلزم الأمر ، بالنسبة لكل مادة من المواد المحددة في المرفق الأول . وفقاً لأحكام المادة الخامسة عشر من البروتوكول .

(المادة السادسة)

١ - تلتزم الأطراف بالتخفيض بصرامة من التلوث من مصادر برية الحامل في منطقة البروتوكول بسبب المواد المصادر المحددة بالمرفق الثاني لهذا البروتوكول .

٢ - وتضع وتطبق ، منفردة أو مجتمعة ، حسب الاقتضاء ، البرامج والتدابير المناسبة لهذا الغرض .

٣ - وتخضع هذه التصريفات كلياً لإصدار ترخيص من جانب السلطات الوطنية المختصة يأخذ على النحو الواجب بعين الاعتبار أحكام المرفق الثالث لهذا البروتوكول .

(المادة السابعة)

١ - تقوم الأطراف تدريجياً ، وبالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة ، بأعداد واعتماد خطوط توجيهية وكذلك ، عند الاقتضاء ، قواعد أو معايير مشتركة تتعلق خاصة بما يلي :

(أ) طول وعمق وموقع القنوات المستعملة للتصريفات الساحلية مراعية بصفة خاصة الطرق المستعملة للمعالجة الأولية للنفايات السائلة .
(ب) الأحكام الخاصة المتعلقة بالنفايات السائلة التي تتطلب معالجة منفصلة .

(ج) نوعية مياه أنهر المستعملة لأغراض خاصة والضرورية لحماية انصححة البشرية والموارد البيولوجية والتوازن البيئي .

(د) مراقبة المواد والمنشآت ، والطرق الصناعية وغيرها التي من شأنها أن تلوث بدرجة محسوسة البيئة البحرية واستبدالها تدريجياً .

(أ) الأحكام الخاصة المتعلقة بالكميات التي وقع تصريفها من المواد
معددة في المرفقين الأول والثاني . وتركزها في النفايات السائلة وطرق
نقلها .

٢ - تأخذ هذه الخطوط التوجيهية والقواعد أو المعايير المشتركة
بمعين الاعتبار ، دون الإخلال بأحكام المادة الخامسة من هذه البروتوكول .
والخصائص المحلية الأيكولوجية والجغرافية والطبيعية ، والقدرة الاقتصادية
للأطراف وحاجتها للتنمية ، ومستوى التلوث الموجود والقدرة الاستيعابية
الحقيقية للبيئة البحرية .

٣ - يتم اعتماد البرامج والتدابير المنصوص عليها في المادتين
الخامسة والسادسة على أن يراعى : من أجل تطبيقها التدريجي ، القدرة
على تكييف وتحريك المنشآت القائمة والقدرة الاقتصادية للأطراف وحاجتها
للتنمية .

(المادة الثامنة)

تباشر الأطراف ، في أقرب وقت ممكن ، وفي إطار الأحكام والبرامج
بشأن المراقبة المستمرة المنصوص عليها في المادة العاشرة من الاتفاقية
وبالتعاون عند الحاجة مع المنظمات الدولية المختصة ، أنشطة المراقبة
المستمرة من أجل :

(أ) إجراء تقييم منهجي ، بقدر الامكان ، لمستويات التلوث على
امتداد سواحلها وخاصة فيما يتعلق بالمواد والمصادر المعددة في المرفقين
الأول والثاني وتقديم معلومات بهذا الصدد بصفة دورية .

(ب) تقييم مفعول الإجراءات المتخذة ، عملاً بهذا البروتوكول ،
لتخفيض تلوث البيئة البحرية .

(المادة التاسعة)

تتعاون الأطراف ، وفقا للمادة الحادية عشر من الاتفاقية ، وبمقدور الامكان في ميادين العلم والتكنولوجيا المرتبطة بالتلوث من مصادر برية ، وخاصة لتتعلق بالبحوث في مداخلات الملوثات ومسالكها وأثرها . وكذلك البحوث حول اعداد طرق جديدة لمعالجة وتخفيض أو إزالة هذه الملوثات وتبذل الأطراف جهودها لهذا الغرض خاصة فيما يتعلق :

(أ) بتبادل المعلومات العلمية والتقنية .

(ب) بتنسيق برامجها في البحوث .

(المادة العاشرة)

١ - تتعاون الأطراف ، مباشرة أو بمساعدة منظمات اقليمية أو غيرها من منظمات دولية مختصة أو على صعيد ثنائي ، لوضع برامج المساعدة لصالح البلدان النامية وخاصة في ميادين العلم والتربية والتكنولوجيا ، والعمل على تطبيقها بقدر الامكان بغية الوقاية من التلوث من مصادر برية ومن آثاره الضارة بالبيئة البحرية .

٣ - ومن شأن المساعدة التقنية أن تتعلق ، على وجه الخصوص بتدريب العاملين العلميين والتقنيين لهذه البلدان وكذلك حصول هذه البلدان على معدات مناسبة واستعمالها وضمنها بشروط مواتية تتفق عليها الأطراف المعنية .

(المادة الحادية عشرة)

١ - اذا كانت التصريفات الصادرة من أحد مجارى المياه التى تعبر تراب طرفين أو أكثر أو التى تشكل الحدود بينها وتهدد بتلوث البيئة لمنطقة البروتوكول . تدعى الأطراف المعنية . مع احترام كل فيما يخصه ، أحكام هذا البروتوكول ، الى التعاون لضمان التطبيق الكامل للبروتوكول .

٢ - لا يمكن اعتبار أحد الأطراف مسؤولا عن تلوث يكون مصدره

تراب دولة غير طرف غير أنه يتعين على هذا الطرف بذل جهده للتعاون مع الدولة المذكورة بغية اتاحة تطبيق البروتوكول تطبيقاً كاملاً .

(المادة الثانية عشر)

١ - مع مراعاة أحكام الفقرة (١) من المادة الثانية والعشرين من الاتفاقية ، تلتزم الأطراف بالتشاور فيما بينها بطلب من طرف أو من عدة أطراف للبحث عن حل مرضى إذا كان من المرجح أن التلوث الآتى من تراب أحد الأطراف سيمس بصفة مباشرة مصالح طرف أو أطراف أخرى .

٢ - وتدرج المسألة بطلب من أى طرف معنى في جدول أعمال الاجتماع التالى للأطراف الذى يعقد وفقاً للمادة الرابعة عشر من هذا البروتوكول ، ويمكن لهذا الاجتماع أن يصدر توصيات بقصد الوصول الى حل مرض .

(المادة الثالثة عشر)

١ - تبلغ الأطراف بعضها البعض ، من طريق المنظمة ، بالتدابير المتخذة وبالنتائج المحرزة وعند الاقتضاء بالصعوبات التى واجهتها عند تطبيقها لهذا البروتوكول . ويتم أثناء اجتماعات الأطراف تحديد طرق جمع هذه المعلومات وتقديمها .

٢ - ويتعين أن تشمل هذه المعلومات فيما تشمل على ما يلى :

(أ) المعطيات الاحصائية المتعلقة بالرخص الممنوحة بمقتضى المادة السادسة من هذا البروتوكول .

(ب) المعطيات المترتبة على المراقبة المستمرة المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا البروتوكول .

(ج) كميات الملوثات التى تصدر من ترابها .

(د) التدابير المتخذة بمقتضى أحكام المادتين الخامسة والسادسة من هذا البروتوكول .

(المادة الرابعة عشر)

١ - تعقد الاجتماعات العادية للأطراف في الوقت الذي تعقد فيه الاجتماعات العادية للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية والتي تنظم وفقا للمادة الرابعة عشر من الاتفاقية ويجوز كذلك للأطراف في هذا البروتوكول عقد اجتماعات غير عادية عملا بالمادة الرابعة عشر من الاتفاقية .

٢ - تكون وظائف اجتماعات الأطراف في هذا البروتوكول بصورة خاصة كالآتي :

(أ) السهر على تنفيذ هذا البروتوكول ودراسة التدابير المتخذة وكذلك الحاجة إلى اتخاذ أية أحكام أخرى وخاصة في شكل مرفقات .

(ب) مراجعة وتعديل أى مرفق للبروتوكول ، حسب الاقتضاء .

(ج) اعداد واعتماد برامج وتدابير وفقا للمواد الخامسة والسادسة والخامسة عشرة من هذا البروتوكول .

(د) القيام ، وفقا للمادة السابعة من هذا البروتوكول ، باعتماد الخطوط التوجيهية والقواعد أو المعايير المشتركة بأي صيغة تتفق عليها الأطراف .

(هـ) صياغة توصيات وفقا للفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من هذا البروتوكول .

(و) دراسة المعلومات المقدمة من الأطراف عملا بالمادة الثالثة عشرة من هذا البروتوكول .

(ز) القيام ، كلما دعت لذلك الحاجة ، أية وظيفة عملا بهذا البروتوكول .

(المادة الخامسة عشرة)

١ - يعتمد اجتماع الأطراف بأغلبية الثلثين للبرامج والتدابير المتعلقة

بخفض أو إزالة التلوث من مصادر برية والمنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة من هذا البروتوكول .

٢ - عندما يتعذر على بعض الأطراف قبول برنامج أو تدابير ، فإنها تبلغ اجتماع الأطراف بالاجراءات التي تعتمدها في صدد البرنامج المعين أو التدابير المعنية علما بأن هذه الأطراف يمكن لها الموافقة ، في أي وقت على البرنامج المعين أو التدابير المعنية .

(المادة السادسة عشرة)

١ - تطبق احكام الاتفاقية المتعلقة بأى من البروتوكولات على هذا البروتوكول .

٢ - يطبق النظام الداخلى والقواعد المالية التي تعتمد وفقا للمادة الثامنة عشرة من الاتفاقية على هذا البروتوكول ما لم تنفق الأطراف في هذا البروتوكول على خلاف ذلك .

٣ - يعرض هذا البروتوكول للتوقيع في أثينا ، من ١٧ آيار / مايو ١٩٨٠ الى ١٦ حزيران يونية ١٩٨٠ وفي مدريد من ١٧ حزيران / يونية ١٩٨٠ الى ١٦ آيار / مايو ١٩٨١ من طرف الدول التي دعيت لمؤتمر المفوضين للدول الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية المنعقد في أثينا من ١٢ آيار / مايو ١٩٨٠ الى ١٧ آيار / مايو ١٩٨٠ ، ويعرض كذلك حتى التاريخين المذكورين للتوقيع من جانب الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومن جانب أي تجمع اقتصادي اقليمي مشابه يكون عضو واحد وفيه على الأقل من الدول الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويكون له حق ممارسة اختصاصات تدخل ضمن المجالات التي يشملها هذا البروتوكول .

٤ - يخضع هذا البروتوكول للتصديق أو القبول أو الموافقة . وتودع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة لدى حكومة اسبانيا التي ستضطلع بمهام الوديع .

د - يكون باب الانضمام إلى هذا البروتوكول مفتوحاً من ١٧ أيار / مايو ١٩٨٠ أمام الدول المشار إليها في الفقرة (٣) أعلاه ، وتجمعة الاقتصادية الأوروبية وأي تجمع مشار إليه في الفترة المذكورة .

٦ - يصبح هذا البروتوكول نافذاً في اليوم الثلاثين من تاريخ ايداع مسا لا يقل عن ست وثائق تصديق على البروتوكول أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه من الأطراف المشار إليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة .

وأثبتنا ذلك ، قام الموقعون أدناه ، الممثلون ذلك حسب الأصول كل من قبل حكومته بالتوقيع على هذا البروتوكول .

حرر في أثينا في اليوم السابع عشر من أيار / مايو ١٩٨٠ في نسخة واحدة باللغة الأسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية . وتعتبر النصوص الأربعة متساوية في الحجية .

المرفق الأول

(أ) تعدد المواد . وأسر ومجموعات المواد التالية بدون ترتيب في الأولويات للأغراض التي تستهدفها المادة الخامسة من البروتوكول وقد اختيرت بالدرجة الأولى على أساس :

• سميتها

• صمودها

• تراكمها الاحياثي

١ - مركبات الهالوجين العضوية والمواد التي يتولد عنها مثل هذه المركبات في البيئة البحرية (١) .

٢ - مركبات الفوسفور العضوية التي قد يتولد عنها مثل هذه المركبات في البيئة البحرية (١) .

(١) باستثناء المركبات التي تعتبر غير ضارة بيولوجياً أو التي تتحول بسرعة إلى مواد ضارة بيولوجياً .

٣ - مركبات القصدير العضوية والمواد التي يتولد عنها مثل هذه المركبات في البيئة البحرية (١) •

٤ - الزئبق ومركباته •

٥ - الكادميوم ومركباته •

٦ - زيوت التشحيم المستعملة •

٧ - المواد الاصطناعية الصامدة التي قد تطفو أو تغطس أو تبتلى معلقة أو التي قد تعرقل أى استعمال مشروع للبحر •

٨ - المواد التي ثبت بشأنها أنها تؤدي الى حدوث السرطان أو حدوث تشوهات أو تحولات خلقية داخل البيئة البحرية أو من خلالها •

٩ - مواد مشعة بما في ذلك نفاياتها إذا لم يتم تصريفها وفقاً لمبادئ الحماية الاشعاعية المحددة من طرف المنظمات الدولية المختصة مع مراعاة حماية البيئة البحرية •

(ب) لا تنطبق أحكام هذا الملحق على التصريفات التي تحصى على مواد معددة بالفرع ألف المشار إليها أعلاه بكميات تقل عن الحد الأقصى التي تعينها الأطراف بالاشتراك فيما بينهما •

المرفق الثانى

(أ) ان المواد وأسر ومجموعات المواد أو مصادر التلوث ، المعقدة فيما يبنى بدون ترتيب في الأولويات لأغراض المادة السادسة من البروتوكول، يتم اختيارها بالدرجة الأولى على أساس المعايير المستعملة بالنسبة للملحق الأول مع مراعاة أنها بصفة عامة أقل ضرراً أو أنه يسهل التخلص من تأثيرها الضار بصفة طبيعية مما يترتب عن ذلك تأثير على مناطق ساحلية محدودة •

١ - العناصر التالية ومركباتها :

١١ - القصدير	١ - الزنك
١٢ - الباريوم	٢ - النحاس
١٣ - البرينيوم	٣ - النيكل
١٤ - البورون	٤ - الكروم
١٥ - اليورانيوم	٥ - الرصاص
١٦ - الفاناديوم	٦ - الإسليوم
١٧ - الكوبالت	٧ - المزنخ
١٨ - التالسيوم	٨ - الانثيمون
١٩ - التلوريوم	٩ - الموليبدنيوم
٢٠ - الفضة	١٠ - التيتانيوم

٢ - المبيدات الحيوية ومشتقاتها غير الواردة في الملحق الأول .

٣ - مركبات السليكون العضوية والمواد التي قد تولد مثل هذه المركبات داخل البيئة البحرية باستثناء ما تكون منها غير ضارة بيولوجيا أو التي تتحول بسرعة إلى مواد غير ضارة بيولوجيا .

٤ - النفط الخام والزيوت الهيدروكربونية من مختلف المصادر .

٥ - النسيانير والظبيورير .

٦ - مواد التطهير ومواد أخرى تتميز بالتوتر النشط والتي لا تسبب التحلل البيولوجي .

٧ - مركبات الفوسفور غير العضوية والفسفور العنصري .

٨ - الكائنات الدقيقة المسببة للأمراض .

٩ - المتصريفات الحرارية .

١٠ - مواد ذات الأثر الضار على طعم و / أو رائحة منتجات

للاستهلاك البشرى المأخوذة من البيئة المائية ، والمركبات التى قد ينتج عنها مثل هذه المواد فى البيئة البحرية .

- ١١ - مواد لها تأثير غير ملائم مباشرة أم لا على نسبة الأوكسجين فى البيئة البحرية خصوصاً المواد التى قد تسبب حالات الايتروفيزاسيون .
- ١٢ - مركبات حامضة أو قاعدية التى يكون تركيبها أو عددها من شأنه أن يخل بنوعية المياه البحرية .

١٣ - المواد التى ، بالرغم من كونها غير سامة بطبيعتها ، قد تصبح ضارة بالبيئة البحرية أو التى قد تعرقل الاستعمال المشروع للبحر بسبب الكميات الملقاة .

(ب) يتم تطبيق المراقبة والتخفيض الصارم لتصريف المواد المذكورة بالفرع (١) وفقاً للمرفق الثالث .

المرفق الثالث

تراعى عند تسليم رخص تصريفات النفايات التى تفتوى على المواد المذكورة بالملحق الثانى أو فى الفرع (ب) من الملحق الأول من هذا البروتوكول ، خاصة وحسب الحالات والعوامل التالية :

(١) خصائص وتركيب النفايات :

- ١ - نوع وأهمية مصدر النفاية (طريقة صناعية مثلاً) .
- ٢ - نوع النفاية (الأصل : التركيب العادى) .
- ٣ - شكل النفاية (صلبة - سائلة - طينية) .
- ٤ - الكمية الاجمالية (الحجم الملقى سنوياً - مثلاً) .
- ٥ - طريقة التصريف (مستمر . متقطع : متغير موسمي ، الخ ...) .

٦ - تركيز المكونات الرئيسية والمواد الواردة في المرفق الأول والمواد الواردة في المرفق الثاني وغيرها من المواد حسب الحالة .

٧ - الخصائص الطبيعية والكيميائية والكيميائية الحيوية للنفايات .

(ب) خصائص مكونات النفايات من حيث ضررها :

١ - السموم (طبيعى - كيميائى - بيولوجى) فى البيئة البحرية .

٢ - السمية وغيرها من الآثار الضارة .

٣ - التراكم فى المواد البيولوجية أو الرواسب .

٤ - التحول الكيميائى الحيوى الذى ينتج مركبات ضارة .

٥ - الآثار غير الملائمة على نسبة وتوازن الأوكسجين .

٦ - القابلية للتغيرات الطبيعية الكيميائية والكيميائية الحيوية

والتفاعل فى البيئة المائية مع مكونات أخرى لمياه البحر والتي قد تكون لها آثار بيولوجية وغيرها ضارة من حيث الاستعمالات المعدة فى الفرع (أ) أدناه .

(ج) خصائص مكان التصريف والبيئة البحرية المستقبلية :

١ - الخصائص الهيدروغرافية والجوية والجيولوجية والطوبوغرافية

للمنطقة الساحلية .

٢ - موقع ونوعية التصريف (مصب ، قنال ، مخرج ماء الخ ...)

ومكانه بالنسبة لمواقع أخرى (مثل مناطق الترفيه ، مناطق تفريخ وتربية وصيد الأسماك ومناطق المحار) وغير ذلك من التصريفات .

٣ - التذويب الابتدائى الذى يتم عند مخرج النفايات بالبيئة البحرية .

٤ - خصائص الانتشار مثل آثار التيارات والمد والجزر والرياح

على الانتقال الامقى والمزج الرسمى .

- ٥ - خصائص المياه المستقبلية نظراً للظروف الطبيعية والكيميائية والبيولوجية الحيوية والايكولوجية في منطقة التصريف .
- ٦ - قدرة البيئة البحرية المستقبلية على امتصاص النفايات الملتصقة بدون تأثير غير ملائم .

(د) توفر تقنيات معالجة النفايات :

يجب اختيار طرق تخفيض وتصريف النفايات بالنسبة للمصارف الصناعية ؛ وكذلك بالنسبة للمياه المنزلية المستعملة مع مراعاة وجود وامكانية تطبيق :

- (أ) الخيار فيما يخص طرق المعالجة .
- (ب) طرق إعادة الاستعمال أو الإلقاء .
- (ج) الخيار بالنسبة للإتزال أرضاً .
- (د) التكنولوجيات ذات نسب فعيلة من النفايات .

(هـ) احتمالات الاضرار بالتوازن البيئي واستعمالات ماء البحر :

- ١ - التأثير على الصحة البشرية بسبب انعكاسات التلوث على
 - (أ) الكائنات البحرية الصالحة للأكل .
 - (ب) مياه السباحة .
 - (ج) النواحي الجمالية .
- ٢ - التأثير على التوازن البيئي وخاصة الموارد الحية والسلالات المعرضة للخطر والمواطن القابلة للضرر بها .
- ٣ - التأثير على الاستعمالات المشروعة الأخرى للبحر .

الاعمال التشريعية الموضوع

م	النشر المعتمد	مكان النشر من	قراءة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصديرات التشريعية للموضوع

م	النص المقتضى	مكان النشر ص	قائمة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

فهرس

الجزء الثاني عشر

الموضوع	الصفحة
تبعة عامة واحضاء	٣
القسم الاول - في التبعة العامة	٥
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التبعة العامة	٥
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٨ بالزام المؤسسات العامة والشركات والجمعيات بتقديم بيانات عن الموظفين	٢١
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن حصر الكفايات والمؤهلات العلمية والاختراعات	٢٤
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تشكيل اللجان المختصة بتحديد الاثمان وتقدير التعويضات للاشياء المستولى عليها طبقا لاحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التبعة العامة	٢٧
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ باشاء لجان التبعة العامة ولجان الانتاج الحرى	٣٠
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٤٥ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الجهات الادارية المختصة بشئون التبعة العامة	٣٦
القسم الثاني - في الاحضاء والتعداد	٣٨
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحضاء والتعداد	٣٨
القسم الثالث - في الجهاز المركزى للتبعة العامة والاحضاء	٤٢

الموضوع	الصفحة
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء	٤٢
تعليم عالى	٥١
القسم الاول - فى قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية	٥٣
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات	٥٣
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات	١٣٤
القسم الثانى - فى قانون تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى ولائحته التنفيذية	٣٠٠
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى	٣٠٠
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى	٣١٥
القسم الثالث - فى قانون تنظيم المعاهد العالية الخاصة ولائحته التنفيذية	٣٥٠
- القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة	٣٥٠
- قرار وزير التعليم العالى والبحث العلمى رقم ٧٨٨ لسنة ١٩٨٦ باصدار لائحة المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالى والمعاهد الخاضعة لاشرافها ..	٣٧١
القسم الرابع - فى تشريعات تعليمية متفرقة	٤٤١
- القانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم تسمية المعاهد العلمية	٤٤١

الصفحة:

الموضوع

- ٢٢٥٣ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٥٣
لسنة ١٩٦٥ بإنشاء الهيئة العامة للكتب والأجهزة
العلمية ٤٤٣
- ٣٣٠٠ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٠
لسنة ١٩٦٥ بتنظيم العمل في مستشفيات الجامعات
بالجمهورية العربية المتحدة ٤٤٨
- ١٥٧٩ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٧٩
لسنة ١٩٧٠ في شأن تخصيص خضيلة بيع المباني
والأراضي المخصصة لأغراض الجامعات ووزارة
التعليم العالي للانشاءات الجديدة بها ٤٥٣
- ٢٠٣٧ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠٣٧
لسنة ١٩٧٣ بشأن تيسيرات القبول بالكليات والمعاهد
العالية لمن اشتركوا في معارك حرب العاشر من
رمضان سنة ١٣٩٣ الموافق ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ من
أفراد القوات المسلحة ٤٥٥
- ٤٥٩ التعديلات التشريعية للموضوع
- ٤٦٥ تعمير وتخطيط عمراني
- ٤٦٧ - القسم الأول - في التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة
- القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام
الخاصة بالتعمير ٤٦٧
- ٤٧٤ - القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن انشاء المجتمعات
العمرانية الجديدة ٤٧٤
- ٤٩٦ القسم الثاني - في التخطيط العمراني
- ٤٩٦ - القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط
العمراني ٤٩٦
- ٥٣١ - قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي
رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية
لقانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣
لسنة ١٩٨٢ ٥٣١

الموضوع الصفحة

- ٥٧٩ قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن إنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمراني
- ٥٨٧ قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ في شأن مركز بحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمراني
- ٥٩٥ - التعديلات التشريعية للموضوع
- ٥٩٩ تلوث البيئة
- ٦٠١ القسم الاول - في شؤون البيئة والمحميات الطبيعية
- ٦٠١ قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز لشؤون البيئة برئاسة مجلس الوزراء
- ٦٠٣ - القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن المحميات الطبيعية
- ٦٠٩ القسم الثاني - في حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث
- ٦٠٩ - القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث
- ٦١٦ - قرار وزير الري رقم ٨ لسنة ١٩٨٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث
- ٦٤٧ القسم الثالث - في حماية الهواء من التلوث
- ٦٤٧ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء لجنة عليا لحماية الهواء من التلوث
- ٦٥٠ - قرار وزير الصحة رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ في شأن معايير تلوث الهواء الجوى للمؤسسات والوحدات الصناعية التابعة لها

الموضوع الصفحة

٦٥٧ القسم الرابع - في منع تلوث مياه البحر

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون
رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن منع تلوث مياه البحر

٦٥٧ بالزيت

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٢١
لسنة ١٩٦٣ بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية
المتحدة الى المعاهد الدولية لمنع تلوث مياه البحر
بالزيت الصادرة بلندن سنة ١٩٥٤ والمعدلة في ١٣
أبريل سنة ١٩٦٣

٦٦٤ ١٩٦٣

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣١٩ لسنة
١٩٧٨ بشأن الموافقة على اتفاقية حماية البحر
الابيض المتوسط من التلوث والبروتوكولين الملحقين
بها التي أقرها مؤتمر الدول الساحلية في البحر
الابيض المتوسط في برشلونة في الفترة من
١٢ - ١٩٧٦/٢/١٦

٦٦٥ ١٢

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥ لسنة
١٩٨٣ بشأن الموافقة على بروتوكول حماية البحر
الابيض المتوسط من التلوث من مصادر برية الموقع
في أثينا بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٧

٦٦٦ ١٩٨٠/٥/١٧

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٤٨
لسنة ١٩٦٥ بإنشاء لجنة دائمة لمنع تلوث مياه البحر

٦٦٧ بالزيت

٦٧٠ القسم الخامس - في الاتفاقيات الدولية للحماية من التلوث

- قرار وزير الخارجية بنشر الاتفاقيات الدولية لمنع
تلوث مياه البحر بالزيت الموقعة في لندن سنة ١٩٥٤
والمعدلة في ١٩٦٢/٤/١٣

٦٧٠ ١٩٦٢/٤/١٣

٧٨- فهرس

الموضوع الصفحة

- قرار وزير الدولة للشئون الخارجية بنشر اتفاقية
حماية البحر الابيض المتوسط من التلوث
والبروتوكولية الملحق بها التي أقرها مؤتمر الدول
الساحلية في البحر الابيض المتوسط في برشلونة
في الفترة من ١٢ - ١٦/٢/١٩٧٦ ويعمل بها اعتبارا
من ١٩٧٨/٩/٢٣ ٧١٢

- قرار وزير الدولة للشئون الخارجية بنشر بروتوكول
حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية
الموقع في اثينا بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٠ ٧٥٣

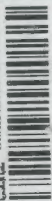
التعديلات التشريعية للموضوع ٧٧٣

..... فهرس ٧٧٥



[The page contains dense, overlapping, and mostly illegible text, likely bleed-through from the reverse side or extremely faded print.]

Bibliotheca Alexandrina



3 48699